

# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمـة الإداريـة العليـا

وفتـاوى الجمعيـة العموميـة

سـد عام ١٩٤٦ - ومضى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الاستاذ حسن الفكري  
المعاون العام لمكتبة المتحف

الدكتور عليم عطية  
مفتي مصر ورئيس جامعة الأزهر

المجلد الثاني

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦



مكتبة المتحف، الدار المصرية للدراسات والبحوث، تحت إشراف المجلس الأعلى

للثقافة، ٤ شارع صلاح الدين، حي مصر، ١١٥٢٢، ت ٣٩٢٦٦٨٠



# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكاهنى - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربى**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلى - القاهرة**





# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمـة الإداريـة العليـا

وفتاوى الجمعيـة العموميـة

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني  
الحامى لنام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية  
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الثانى

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

---

إصدار : الدار العربية للموسوعات

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - من.ب. ٥٤٣ - ت. ٧٥٦٦٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُتِلْ أَعْمَلُوا

فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تقديم

الداد العربية للموسوعات بالمشاهرة  
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن  
مضى العديد من الموسوعات القانونية  
والإعلامية على مستوى الدول العربية .  
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون  
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد  
الموسوعة الإدارية الحديثة  
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا  
منذ عام ١٩٥٥  
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦  
وذلك حتى عام ١٩٨٥  
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول  
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

محمد الفكري



## موضوعات الجزء الثانى

---

### اختصاص قضائى

الفصل الأول - ما يخرج عن اختصاص القضاء الادارى

الفصل الثانى - ما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى

الفصل الثالث - توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الادارى

الفصل الرابع - اختصاص المحاكم التأديبية

الفصل الخامس - مسائل متنوعة





## منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعاً منذ انشائها مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارسستها ترتيباً ابجدياً طبقاً للموضوعات . وفى داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ . وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة الجمعية وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بنى - قدر الامكان - برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات او تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنباً الى جنب دون تقييد بتاريخ صدور الاحكام او الفتاوى . وكان طبعياً ايضاً من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل او تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك بمساعدة الباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول باقصر السبل الى الاثام بما ادلى فى شأنها من حلول فى احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الاحكام والفتاوى او تتقارب عند راي واحد ، بل غشى متى وجد تناقض بينها فمن المفيد ان يعرف القارئ على هذا التماسك ثراً من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما اقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قرره الجمعية العمومية فى ناحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وإن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحي متعذرا التوصل اليها لتقدم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الإدارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة مثالا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم إرأى مجتمعاً بشأنه ، وإن تندر الإشارة الى رقم الملف بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير .

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية اكنى تنشر الفتاوى بين هذين البيانين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة اخرى الى رقم الصادر وتاريخه :

ومثال ذلك :

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧ )  
يعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

### مثال ثان :

( ملف ٧٧٦/٤/١٤ جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ )

ويقصد بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

### مثال آخر ثالث :

( فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨ )

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي أصدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩ من يولية ١٩٧٨ .  
كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الماما بالموضوع الذى يبحثه .  
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .  
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما متسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .  
ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملامة إلا أنه وجب أن نشير اليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق ؟

حسن الفكهاني ؟ نعيم عطية



## اختصاص قضائي

### الفصل الأول : ما يخرج عن اختصاص القضاء الإداري

- أولاً : عدم اختصاص القضاء الإداري بأعمال السيادة  
( القوانين المانعة من التقاضي )
- ثانياً : عدم اختصاص القضاء الإداري بالفاء القرارات الصادرة قبل  
إنشاء مجلس الدولة •
- ثالثاً : عدم اختصاص القضاء الإداري ( قبل العمل بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٢ ) بما لم يرد النص على الاختصاص به •
- رابعاً : عدم الاختصاص بمنازعات لا تنشأ بحكم الوظيفة العامة •
- خامساً : عدم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق القرار الإداري •
- سادساً : عدم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق العقد الإداري •
- سابعاً : عدم الاختصاص بمنازعات ناشئة عن الحجز الإداري •
- ثامناً : عدم الاختصاص بمنازعات في غير المجال الإداري •
- تاسعاً : عدم الاختصاص ( قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ )  
بدعاوى التعويض عن قرارات لم ينص على الاختصاص بالتعويض عنها •
- عاشراً : عدم الاختصاص بمسائل أخرجت عن اختصاص القضاء الإداري
- حادى عشر : عدم الاختصاص بشئون القضاء •
- ثاني عشر : عدم الاختصاص بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة •
- ثالث عشر : عدم الاختصاص بشئون قيد المحامين وقبولهم للمرافعة  
أمام المحاكم وتأديبهم •
- رابع عشر : عدم الاختصاص ( قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ )  
بقرارات الجامعات بالنسبة لطلابها •
- خامس عشر : عدم الاختصاص بشئون القوات المسلحة والمحاكمات  
المسكوية •

سادس عشر : عدم الاختصاص بقرارات الترقية الى الدرجات العليا  
( فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الملقى بالقانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ ) .

سابع عشر : عدم الاختصاص بقرارات لجان تقدير ايجارات الاراضي  
الزراعية ولجان الاستئناف ( قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ) .

#### الفصل الثانى : ما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى

الفرع الاول : مجلس الدولة أصبح القاضى العام للمنازعات الادارية

الفرع الثانى : فى شئون الموظفين .

اولا : ارتباط الاختصاص بتوافر صفة الموظف العام .

ثانيا : دعاوى التسوية .

ثالثا : دعاوى الالغاء .

الفرع الثالث : فى غير شئون الموظفين .

اولا : دعاوى الأفراد والهيئات .

ثانيا : دعاوى الجنسية .

ثالثا : دعاوى العقود الادارية .

الفرع الرابع : دعاوى التعويض .

#### الفصل الثالث : توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الادارى

اولا : احكام عامة فى توزيع الاختصاص .

ثانيا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحكمة  
الادارية العليا .

ثالثا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية .

رابعا : توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية .

خامسا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم  
الادارية والمحاكم التأديبية .

- سادسا : توزيع الاختصاص بين القضاء الادارى والقضاء المدنى .
- سابعا : مسائل متنوعة فى توزيع الاختصاص .

#### الفصل الرابع : اختصاص المحاكم التأديبية

- أولا : احكام عامة .
- ثانيا : ما يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية .
- ثالثا : ما يدخل فى اختصاص المحاكم التأديبية .

## الفصل الأول : ما يخرج عن اختصاص القضاء الإداري

أولا : عدم اختصاص القضاء الإداري بأعمال السيادة  
( القوانين المانعة من التقاضي )

### قاعدة رقم (١)

#### المبدأ :

الأصل، أن معيار التفرقة بين الأعمال الإدارية وأعمال السيادة مرده الى القضاء - يجوز للمشرع استثناء أن يتدخل لخلق صفة السيادة على بعض الأعمال الإدارية - يلتزم القضاء بالوصف الذي خلعه المشرع على هذه الأعمال والقرارات .

#### ملخص الحكم :

الأصل أن معيار التفرقة بين الأعمال الإدارية التي تباشرها الحكومة في حدود وظيفتها الإدارية وبين أعمال السيادة التي تباشرها باعتبارها سلطة حكم مرده الى القضاء الذي ترك له المشرع سلطة تقرير الوصف القانوني للعمل المطروح عليه وما اذا كان يعد عملا اداريا عاديا يختص بنظره أو عملا من أعمال السيادة يمتنع عليه النظر فيه ، وأن ما يعتبره في بعض الظروف عملا اداريا عاديا قد يرقى في ظروف أخرى الى مرتبة أعمال السيادة لارتباطه في ظل الظروف الجديدة بسياسة الدولة العليا أو بأحوالها الاجتماعية أو الاقتصادية المتطورة . واذا كان الأصل على ما تقدم فإن للمشرع أن يتدخل من جانبه لخلق صفة السيادة على بعض الأعمال الإدارية ليخرجها بالتبعية من ولاية القضاء ولا جناح عليه أن يمارس هذه السلطة وهو مانحها ، وفي هذه الحالة يلتزم القضاء بالوصف الذي خلعه المشرع على هذه الأعمال أو القرارات .

( طعن ٨٠٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠ )



## قاعدة رقم (٢)

### المبدأ :

سلطة الشارع فى اخراج عمل ما من ولاية القضاء أساسها انه المنوط به بنص الدستور ترتيب جهات القضاء وتعيين اختصاصاتها - حريته فى اختيار وسيلة هذا الاخراج - وصف المشرع بعض أعمال الحكومة بأنها أعمال سيادة هو وسيلة لاخراجها من اختصاص مجلس الدولة - سلطة القاضي فى تقدير الوصف القانونى للعمل المطروح عليه محدودة بما قد يرى المشرع إلزامه به - حرية المشرع الكاملة فى هذا الشأن ما دامت فى حدود الدستور .

### ملخص الحكم :

ما دامت النصوص الدستورية تنوط بالقانون ترتيب جهات القضاء وتعيين اختصاصاتها وتجعله أداة ذلك . فإن كل ما يخرج القانون من ولاية القضاء يجعل هذا الأخير معزولا عن نظره ، لأن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة ، وهو يملك ذلك بالشروط والأوضاع التى يقرها . وكما يملك القانون الأصل وهو اخراج عمل ما من ولاية القضاء فانه يملك الوسيلة لهذا الاخراج فاذا وصف بعض أعمال الحكومة بأنها أعمال سيادة فإن هذا يستوى فى النتيجة وتعديل ولاية القاضي فى هذا الخصوص ، الأمر الذى لا جدال فى أن المشرع يملكه بحكم الدستور ذاته . وإذا كان من المسلم أن للمحاكم سلطة تقرير الوصف القانونى للعمل المطروح عليها وما اذا كان يعد عملا اداريا عاديا أو عملا من أعمال السيادة فإن المشرع الذى استمدت منه المحاكم ولايتها هذه تكون له تلك السلطة كذلك . وذلك أن المشرع عندما نص فى قانون مجلس الدولة على علم اختصاص المجلس بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ، وأطلق هذه العبارة الأخيرة دون تعزيف أو تحديد لما خول القاضي سلطة تقدير بعض أعمال السلطة التنفيذية وترك له حرية وصفها وتكييفها بما يترتب عليه تقرير اختصاصه أو عدم اختصاصه بنظرها . فاذا رأى المشرع فى حدود الدستور وهو مانع هذه السلطة أن يحد منها بالنسبة الى أعمال بلداتها فيخلع عليها صراحة الوصف القانونى الذى لا يدع مجالاً للترخيص فى تقديرها أو تكييفها فإن القاضي الذى تلقى ولايته من المشرع بالحدود التى رسمها له يلتزم حتما بهذه

الوصف الذى عين لولايته حدودا جديدة وحسم كل مناقشة فى شأن الاعمال التى تناولها ، ذلك أن وظيفته هى تطبيق القانون وهو فى سبيل هسلد التطبيق يعمل اجتهاده حيث لا نص يقيد به ، ولا اجتهاد له مع تكييف تشريعى تضمنه نص صريح كما لا سلطة له فى مراجعة المشرع فى السبب الذى اقام عليه حجته فى تعليل أخذه بالوصف الذى ارتآه ، اذ يتمتع المشرع فى هذا المجال بحرية كاملة وسلطة تقديرية واسعة المدى لا معقب عليها ما دام لا يخالف الدستور ولا قيد عليه من نصوصه فى اختيار النظم والأوضاع التشريعية التى يراها أكثر ملاءمة لظروف المجتمع ومقومات كيانه والمفاهيم التى يقوم عليها نظام الادارة والحكم وسياسة الإصلاح والتطوير فيه فى وقت ما ، ويقدر انها أدنى الى تحقيق الصالح العام وفق المعانى والغايات ، ولا تثريب على الشارع أن يسبغ على الوسائل التى يعتمد عليها جهاز الحكم والادارة فى تسيير المرافق العامة وتدعيم أسس المجتمع لبلوغ مثله وأهدافه حصانة تصممها من الرقابة القضائية فى ظروف خاصة تبرر ذلك بما يقى السلطة الحاكمة من أن تغل يدها عن المضى فى تنفيذ خطط الإصلاح الشامل فى شتى المرافق ، ويكفل حسن مزاوله هذه المرافق لنشاطها ونهوضها برسالتها على الوجه الأكمل .

( طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩ )

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

أعمال السيادة - القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة - نصه على اعتبار قرارات وليس على اجتهادية المصادرة بحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم عن غير الطريق التأديبى من قبيل أعمال السيادة - جواز تعديل الاختصاص القضائى لمجلس الدولة زيادة أو نقصا بذات الاداة التى انشأت هذا الاختصاص وهى القانون - وصف بعض أعمال الحكومة بأنها أعمال سيادة هو تعديل لهذا الاختصاص بطريقة غير مباشرة مما يملكه المشرع - القول بأن هذا القانون غير دستورى قول غير سليم - حالات عدم الدستورية هى مخالفة نص دستورى قائم أو الخروج على روحه ومقتضاه .

### ملخص الحكم :

فى ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة الذى عمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ ونص فى مادته الأولى على أن يستبدل بالمادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه النص الآتى : « لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة . ويعتبر من قبيل أعمال السيادة قرارات رئيس الجمهورية بأحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبى ٠٠٠ » وقد أفصح الشارح فى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون عن الحكمة التى حدث به الى اضداره والغاية التى استهدفها من التعديل الذى تضمنته اذ ورد به قوله فى تنظيم المرافق العامة وفى ادارتها على أحسن وجه « ولما كانت المصلحة العامة تتطلب اطلاق يد الحكومة بوصفها سلطة حكم باختيار أقدر الأشخاص على العمل فى خدمة هذه المرافق ، وإبعاد من ترى أنه غير صالح لأداء هذه الخدمة ، وعلى الأخص من يشغل منهم وظيفة ذات سلطة اذا تعدر العمل معه أو اذا ارتأت الحكومة أنه غير محل لثقتها أو لوجود شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة ، أو لغیر ذلك من الأسباب التى تتصل بالمصالح العام » . ومما لا شك فيه أن الاجراءات التى تتخذها الحكومة والكفيلة بصيانة النظام العام وضمان سير المرافق العامة بطريقة مستمرة ومنظمة ومنتهجة تتصل بمصالح الدولة العليا ، ومن ثم تعتبر من قبيل أعمال السيادة وتخرج بالتالى من ولاية القضاء . لذلك فقد أعد المشروع المرافق وتحقيقا لذلك فقد استبدلت الفقرة الأولى من المادة ١٢ ونص فيها على اعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بأحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبى من قبيل أعمال السيادة اذ أن مثل هذه القرارات من أخص أعمال السيادة وتصدر من السلطة التنفيذية بصفتها المهيمنة على مصالح الدولة العليا والمستولة عن تسيير أمورها والمحافظة على الأمن فيها ٠٠ » .

ويؤخذ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن مذكرته الايضاحية أن الشارح لعله قدر أهمية اطلاق يد السلطة الحاكمة بصفتها المهيمنة على مصالح

الدولة والمسئولة عن تسيير أمورها فى تنظيم المرافق العامة وفى ادارتها وما لذلك من أثر فى ضمان سير هذه المرافق بانتظام واضطراد وفى حسن أدائها للخدمات المنوطة بها على وجه سديد منتج بما يكفل صيانة النظام العام. ويتمشى مع أهداف المجتمع الراهن ومقومات ومفاهيم شئون الإدارة ونظام الحكم ومسئوليياته فيه ، رأى لهذه العلة أن يضى على طائفة من القرارات الادارية التى تصدر فى شأن الموظفين العموميين ، وهى التى يصدرها رئيس الجمهورية بمقتضى السلطة المخولة بالقانون بأحالة هؤلاء الموظفين الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبى ، حصانة عدم الخضوع لرقابة القضاء باعتباره اياها من قبيل أعمال السيادة بحيث تخرج من ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فلا يختص بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها وذلك لتحقيق الحكمة المتقدمة فيها باعتبارها الوظيفة العامة جزءا غير منفصل عن التخطيط الشامل الذى آلت الحكومة على نفسها تحقيقه والذى يدخل فيما يتناوله اصلاح الأجهزة القائمة على ادارة المرافق العامة وحسن اختيار العاملين فيها وموضى هذا كلف ولاية مجلس الدولة القضائية عن أن تمتد الى هذا الضرب من القرارات التى لا تخرج فى الاصل من حيث طبيعتها عن كونها قرارات ادارية . واذ كان الاختصاص القضائى لمجلس الدولة مسندا بالنص ومحددا بالقانون حسب ارادة المشرع لكون المجلس غير ذى ولاية عامة ، وكانت الأصول الدستورية التى رددتها المادة ٦١ من الدستور المؤقت الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ تقضى بأن يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصها ، فان تعديل الاختصاص القضائى لمجلس الدولة ، سواء بالزيادة أو بالنقصان انما يتم بالاداة ذاتها التى أنشأت هذا الاختصاص وحددت مداه وهى القانون . ومثل هذا القانون اذا جاء مضيقا لاختصاص القضاء سواء بمنعه اياه مباشرة من نظر منازعات معينها أو بخلعه على طبيعة هذه المنازعات وصفا قانونيا يؤدى الى النتيجة ذاتها بطريقة غير مباشرة ، لا ينطوى على أية مخالفة للدستور الدستورية لأن القانون لا يكون غير دستورى الا اذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه ومرد ذلك الى أن الدستور وهو القانون الأعلى فيما يقرره لا يجوز أن يهدره قانون وهو أداة أدنى .

( طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩ )

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

اضفاء المشرع صفة أعمال السيادة على القرارات المنصوص عليها في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ يترتب عليه عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطلبات المتعلقة بها - اعتبار هذا القانون على هذا النحو من القوانين المعللة للاختصاص - سريانه على ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى او تم من اجراءات قبل تاريخ العمل به ما دام هذا التاريخ قبل افعال باب المرافعة فى الدعوى وذلك طبقا للمادة الاولى من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان اضافة الشارع على القرارات التى نص عليها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ صفة أعمال السيادة انما قصد به منع التعقيب القضائى على هذه الطائفة من القرارات لاجراجها عن ولاية القضاء ، اذ لا تقتصر الغاية التى استهدفها من اصدار هذا القانون على الحكم الموضوعى الذى انشاءه وهو اعتبارها من قبيل أعمال السيادة ، وانما تجاوز ذلك الى الهدف البعيد الذى تفياه بهذه الوسيلة وهو تقرير قاعدة اجرائية تتعلق بالاختصاص اذ أن مقتضى اعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستيداع أو بفصلهم عن غير الطريق التأديبي من قبيل أعمال السيادة التى ينص قانون مجلس الدولة فى المادة ١٢ منه على عدم اختصاص المجلس بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها ، مؤدى ذلك هو عدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعاوى المقسامة بشأن هذه القرارات . وبذلك يكون المشرع بهذا النص قد استحدث تعديلا أورده على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالتضييق فى هذا الاختصاص بحيث ينحصر عن المنازعات المتعلقة بالقرارات المذكورة سواء بالطريق المباشر أو غير المباشر وتقتصر عنها ولاية هذا القضاء وبعد أن كانت تشملها فى ظل القوانين السابقة التى صدرت منذ انشاء المجلس ، ذلك أن الحصالة القضائية المقررة لأعمال السيادة انما تتعلق بالنظام العام . وهو دفع متعلق بعدم الاختصاص بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة لا بعدم القبول فيما يتعلق بكل من دعوى الالفاء ودعوى التعويض أصلية كانت أو

دفعاً أو تفسيراً • وإذ كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ قانوناً معدلاً للاختصاص على هذا النحو ، فإنه يسرى بآثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ما دام هذا التاريخ قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، وذلك بالتطبيق لحكم الفقرة الأولى والبنـد (١) من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، اذ الأصل فى قوانين المرافعات انها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها • ومرد ذلك الى أن القاعدة فى سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هى من الاصول المسجلة • اذ أن القوانين المنظمة لأصول التداوى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفـظ هى فى عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله بـرجعية الأثر • وإنما أخرجت من هذه القاعدة على سبيل الاستثناء الحالات التى حصرتها المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية التجارية فى فقراتها الثلاث ، وأولاهـا « القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى » • والحكمة التشريعية لهذا الاستثناء هى رعاية الحقوق التى ثبتت والمصالح التى روعى أنها جديرة بالاستثناء • ذلك أنه يكون أقرب الى السداد والقصد ألا تنزع الدعوى التى حـجزت للحكم من المحكمة التى أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها ، لأن الدعوى بعد أن تبلغ هذا المبلغ من الاستواء للحكم تصبح مصلحة الخصوم فى عدم انتزاعها فى مرتبة الحق الذى لا يصح المساس به إلا بنص خاص • ولسم يتضمن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ أى حكم خاص ، لا صراحة ولا ضمناً ، يختص به آثره المعدل للاختصاص بقصره على الدعاوى الجديدة التى ترفع بعد نفاذ دون ما سواها • وقد صدر فى ذات التاريخ الذى صدر فيه القانون المذكور وهو ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٣ بإضافة حكم جديد الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات التظلم الإدارى وطريقة الفصل فيه ، ورقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل لجنة التظلمات

المنصوص عليها في القرار الأول ، واستحدثا تنظيما للتظلم من قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بأحالة الموظفين العموميين الى المجالس أو الاستبعاد أو فصلهم من غير الطريق التأديبي يقوم على عرض التظلم من هذه القرارات على لجنة مشكلة من أعضاء مجلس الرياسة بقرار من رئيس الجمهورية بالاجراءات والأوضاع وفي المواعيد المنصوص عليها في هذين القرارين ، بما يكفل لدوى الشأن ضمانات تحقق لهم العدالة أمام سلطة إدارية عليا يقف عندها الامر بغير تعقيب تال من السلطة القضائية بعد ذلك ، وقد استبعد المشرع مظنة إلا يسري الغاء هذا التعقيب إلا بالنسبة لما يصدر من قرارات في ظل التنظيم الجديد بضماناته التي كفلها دون السابقة عليه ، ونفى هذه المظنة بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ من حكم أورده في خصوص وضع فرض انه قائم فعلا قبل صدوره ، وإنما أوصد بشأنه ذرائع الإجتهاد ، اذ مقتضى اعتبار القرار الجمهوري الصادر بأحالة الموظف الى المجالس أو الاستبعاد أو فصله عن غير الطريق التأديبي عمل سيادة هو قيام هذه الصفة بذاتيتها لزوما منذ نشوئه لاستحداثها كتحويل طارئ عليه . وإذا كان الشارع قد قرن هذا الحكم بأجازة التظلم من القرار أمام اللجنة التي نص عليها . فليس ثمة تلازم زمني بين اعتبار القرار عمل سيادة . وإجازة التظلم منه أمام اللجنة المذكورة . ومن ثم فإن جسيم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ يصدق على القرارات الجمهورية التي صدرت بالفعل قبل العمل به سواء رفعت عنها دعاوى لا تزال منظورة أمام القضاء الإداري أم لم ترفع . كما يصدق على القرارات الجديدة التي تصدر في ظله على حد سواء . ولا يقصد من هذا النظر كون القرار الجمهوري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٣ قد نص على أن ميعاد تقديم التظلم من القرارات التي ذكرها هي سنتون يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية أو اعلان ذوى الشأن بها ، أو كون المشرع لم يورد حكما وقتيا بالنسبة الى الدعاوى القائمة يطلب الغاء قرارات سابقة من هذا القبيل أو التعويض عنها ، لأنه اذا كان ميعاد التظلم قد فات بالنسبة الى هذه القرارات بالنظر الى تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن بها ، فإن رفع الدعوى عنها في الميعاد أمام المحكمة المختصة بنظرها وقتذاك قد حفظ هذا الميعاد . وبطل هذا الإثر قائما

لحين صدور الحكم فيها مهما طال أمد نظرها مادام الامر بيد الجهة القضائية المختصة . وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بأن الطلب او التظلم الذى يوجهه الموظف الى السلطة الادارية المختصة متمسكا فيه بحقه طالبا اداءه ، وكذا طلب المساعدة القضائية للدعوى التى يزعم صاحب الشأن رفعها على الادارة . يقوم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم وقطع ميماد رفع دعوى الالفاء . ولا ريب ان المطالبة القضائية ذاتها التى نصت المادة ٣٨٣ من القانون المدنى على اثرها القاطع للتقادم هى اوقع من كل هذا وابلغ .  
( طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩ )

#### قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

النص فى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ على اعتبار قرارات معينة من اعمال السيادة - اثر ذلك عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها الفاء او تمويضا - لا يغير هذا الحكم فيما يتعلق بالتعويض كون التضامن الاجتماعى اساسا للمجتمع - اساس ذلك ان التضامن الاجتماعى فكرة فلسفية عامة لا تمس ما تخصص بالنص .

ملخص الحكم :

ما دام المشرع قد اعتبر القرار الجمهورى الصادر باحالة الموظف الى المعاش او الاستبعاد او فصله عن غير الطريق التأديبى من قبيل اعمال السيادة فان مقتضى هذا هو عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بهذه الاعمال الفاء كان موضوعها او تمويضا ، لان تفرغ القضاء للنظر فى طلب التعويض من اعمال السيادة فيه استباحة لمناقشة هذه الاعمال التى اراد المشرع جعلها بنى من اية رقابة قضائية . ولا يغير هذا الحكم فيما يتعلق بالتعويض كون التضامن الاجتماعى اساسا للمجتمع كلكرة فلسفية عامة لا تمس ما تخصص بالنص ولا تشور قاعدة على خلاف الاصل فى المسئولية لم يرد فى شأنهما نص لجاس يقررها .

( طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩ )



قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ - اعتباره القرار الجمهوري الصادر بحالة الموظف الى المعاش أو الاستيذان أو بفصله من غير الطريق التأديبي من قبيل أعمال السيادة - هو قانون معدل للاختصاص - مريانه باثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى - البحث في انطباق هذا القانون على النزاع - تعلقه بالاختصاص الولائي لمجلس الدولة وعدم اعتباره تعرضا لموضوع الدعوى أو فصلا فيه - لا يجوز بالتالي أن يسبقه بحث الاختصاص النوعي أو المحل \*

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذي اعتبر القرار الجمهوري الصادر بحالة الموظف الى المعاش أو الاستيذان أو بفصله من غير الطريق التأديبي من قبيل أعمال السيادة ، والذي عمل به ابتداء من ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، هو قانون معدل للاختصاص يسرى بآثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى ، ومفاد ذلك أن البحث في مدى انطباق القانون المشار اليه على واقعة الدعوى إنما هو أمر يتعلق بالاختصاص الولائي لمجلس الدولة بهيئة قضاء اداري ولا يعتبر تعرضا لموضوع الدعوى أو فصلا فيه ، وبذلك فلا يجوز أن يسبقه بحث الاختصاص النوعي أو المحل \*

" ( طعن ٨١٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٧ ) "

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

اثر اعتبار القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بفصل الموظفين من غير الطريق التأديبي من قبيل أعمال السيادة هو عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالنظر في الطلبات المتعلقة بها - عدم امتداد صفة أعمال السيادة الى القرارات الصادرة بالفصل بغير الطريق التأديبي من غير رئيس الجمهورية كالأوامر الملكية

١ = ٢ = ٣ = ٤ = ٥

والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء - فيبقى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها - علم جواز الاحتجاج بأحكام القانونين رقمى ٣١١ لسنة ١٩٥٣ و ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ فى هذا الشأن .

#### ملخص الحكم

يؤخذ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن مذكرته الايضاحية أن المشرع للحكمة التى بينها فى المذكرة الايضاحية رأى أن يضيف على طائفة من القرارات الادارية التى تصدر فى شأن الموظفين العموميين : وهى تلك التى يصدرها رئيس الجمهورية بمقتضى السلطة المخولة بالقانون بحالة هؤلاء الموظفين الى المماش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبى حصانة عدم الخضوع لرقابة القضاء باعتباره اياها من قبيل اعمال السيادة بحيث تخرج من ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فلا يختص بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها وذلك لتحقيق الحكمة المتقدمة فيها باعتبار الوطنية العامة جزءا غير منفصل عن التخطيط الشامل الذى آلت الحكومة على نفسها تحقيقه والذى يدخل فيما يتناوله اصلاح الاجهزة القائمة على ادارة المرافق العامة وحسن اختيار العاملين فيها ، ومؤدى هذا كلف ولاية مجلس الدولة القضائية عن أن تمتد الى هذا الدرب من القرارات التى لا تخرج فى الاصل من حيث طبيعتها عن كونها قرارات ادارية .

وبين من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن مذكرته الايضاحية . ان المشرع لم يخلع وصف اعمال السيادة على قرارات الفصل عن غير الطريق التأديبى ايا كانت السلطة التى تصدرها ، وانما خص بهذا الوصف القانونى القرارات التى ينشئها رئيس الجمهورية ذاته لا القرارات التى ينشئها غيره . ولم يكن ذلك من المشرع عن غير قصد . وانما كان لحكمة مقصورة قدرها وبينها وأسندها الى ظروف الاحوال الملائسات والضمائات والأوضاع القائمة وقت اصداره القانون المذكور كما بين أن تخصيص المشرع للقرارات التى ينشئها رئيس الجمهورية - بورية بالوصف القانونى المذكور هو استثناء من الاصل . اذ أن القرارات المذكورة لا تخرج فى الاصل من حيث طبيعتها عن كونها قرارات ادارية . ومتى كان الامر كذلك فإنه لا يجوز أن يسرى الحكم الذى شرعه القانون سالف الذكر على الأوامر الملكية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التى صدرت فى الماضى

بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي . ذلك انها قرارات لم ينشئها رئيس الجمهورية والقانون المشار اليه انما حصن القرارات التى ينشئها رئيس الجمهورية . واذا صح أن سلطة مجلس الوزراء فى فصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي كانت فى الماضى نظيرة من الناحية الدستورية لسلطة رئيس الجمهورية فى هذا الشأن فى الوقت الراهن . فان هذا التماثل بين السلطتين لا يستتبع مطلقا سريان حكم القانون المبين آنفا على الأوامر الملكية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التى صدرت فى الماضى بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي ذلك أن حكم القانون المشار اليه ليس تطبيقا لقاعدة عامة . وانما هو استثناء من الأصل . والاستثناء لا يسمح بالتوسع فى التفسير ولا يقبل القياس . هذا الى جانب عدم توافر العلة التى يرتبط بها هذا الحكم وعدم تحقق الحكمة التى توجهاها المشرع . فاما عن عدم توافر العلة . فذلك لأن السلطة التى أراد المشرع اطلاق يدها وتخصيص قراراتها التى من هذا القبيل هى سلطة رئيس الجمهورية وحده وليست سلطة أخرى . واما عن عدم تحقق الحكمة . فذلك لأن حصانة مسئلة السلطة هى وليدة ظروف الأحوال والملايسات والضمانات والأوضاع القائمة وقت اصدار القانون المذكور . وليست وليدة ظروف الأحوال والملايسات والضمانات والأوضاع الماضية التى صدرت فى كنفها أوامر ملكية أو مراسيم أو قرارات خاصة من مجلس الوزراء بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي .

ولا وجه للاحتجاج فى هذا المقام بأحكام القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ أو بأحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ للقول بسريان أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ على الأوامر الملكية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التى صدرت فى الماضى بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي . ذلك أن القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ انما ينص على استبدال لفظ « جمهورى » بلفظ ملكى « فى التشريعات القائمة » . كما أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ انما تنص على أن يستبدل عبارتى « رئيس مجلس الوزراء » و « مجلس الوزراء » فى جميع القوانين وغيرهما من التشريعات القائمة بعبارته « رئيس الجمهورية » . فكلا القانونين انما ينص على ادخال

مجرد تعديل مادی فی لفظ « ملكی » وعبارة « رئیس مجلس الوزراء » ومجلس الوزراء فی التشريعات القائمة بحذف هذا اللفظ وهاتین العبارتين منها واستعاضة عنها بلفظ « جمهوری » وعبارة « رئیس الجمهورية » واعمال الاثر المباشر لهذين القانونين فی مجال فصل الموظفين عن غير الطريق التأديبی انما يقتضى فقط ان ما كان يستصدر من قرارات فردية بأوامر ملكية يستصدر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ بأوامر جمهورية وان ما كان يستصدر من رئیس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء من قرارات فردية يستصدر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ من رئیس الجمهورية اما ما سبق أن استصدر بالفعل بأوامر ملكية من قرارات فردية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ وما سبق أن استصدر بالفعل من رئیس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء من قرارات فردية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ فلا يتناولها الاثر المباشر والاثر الرجعی لأى من هذين القانونين لأنه حدث فی الماضى . فلا يتناولها الا الاثر الرجعی لأى تشريع ولا يجوز بحسب الاصول الدستورية - الا بنص خاص فيه والقانونان المذكوران انما ينصان على ادخال ما أورده من تعديلات فی التشريعات القائمة ولم ينصا على ادخال هذه التعديلات فی القرارات الفردية التى صدرت فی الماضى فلا يجوز اذن أن يمتد اثر ما ادخله من تعديلات الى القرارات الفردية التى صدرت قبل تاريخ العمل بهما . ومعنى كان الامر كذلك ، فإن الاوامر الملكية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التى صدرت قبل تاريخ العمل بالقانون المشار اليهما لا تزال بوصفها الذى صدرت به أوامر ملكية ومراسيم وقرارات خاصة من مجلس الوزراء . لم يلحق وصفها هذا أدنى تعديل أو تغيير . وهى بهذا الوصف غير القرارات التى خصها بالحماية النص الصريح للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم فلا يجوز أن تجرى مجراها فی اعتبارها من قبيل اعمال السيادة .

( طعن ١٥٨٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٨ )

المادة رقم (٨)

المبدأ :

طلب الاستمرار فی صرف المرتب بصفة مؤقتة تحين الفصل فی طلب

القضاء والقضاء الادارى - خروج عن ولاية  
القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان قرار الفصل المعلن فيه - والذي يطلب المعلنون ضد جميعا  
الاستمرار فى صرف مرتبهما بصفة مؤقتة الى ان يفصل فى طلب الفائه  
- هو قرار صادر من السيد رئيس الجمهورية بفصلهما عن غير الطريق  
التاديبى . ومن ثم فانه يخرج عن ولاية القضاء الادارى ويتعين لذلك رفض  
الطلب المستعجل الخاص باستمرار صرف مرتب المعلنين ضد جميعا .  
( طعن ٦٠٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٥ )

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ١٢ من قانون مجلس  
الدولة - سريانه باثر مباشر مادام قد عمل به قبل قفل باب المرافعة باعتباره  
من القوانين المعدلة للاختصاص .

ملخص الحكم :

فى ٤ من مارس ١٩٦٣ صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل  
المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة  
ونص فى مادته الاولى على أن يستبدل بنص المادة المذكورة النص الآتى :  
« لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة  
بأعمال السيادة ويعتبر من قبيل أعمال السيادة قرارات رئيس الجمهورية  
الصادرة بأحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم من  
غير الطريق التاديبى » . كما نص فى المادة الثانية على أن يعمل به من  
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وقد نشر فيها فى ١١ من مارس سنة  
١٩٦٣ العدد ٥٢ ولما كان هذا القانون باعتباره من القوانين المعدلة للاختصاص  
- يسرى باثره المباشر على المنازعة الحالية طالما انه قد عمل به قبل قفل باب  
المرافعة طبقا للمادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .  
( طعن ٦٠٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٥ )

قاعدة رقم ( ١٠ )

المبدأ :

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل قانون مجلس الدولة - هو قانون معدل للاختصاص - سريانه باثر مباشر على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ، ما دام هذا التاريخ يقع قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى - سريان التنظيم المستحدث للتنظيم من قرارات رئيس الجمهورية المشار اليها فى المادة الأولى من هذا القانون ، التى تكون قد صدرت بالفعل قبل العمل به سواء رفعت عنها دعاوى لا تزال منظورة أم لم ترفع - القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى تطبيقا لاحكام هذا القانون - يتعين معه الزام الحكومة بالمصروفات • ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ، المعمول به ابتداء من ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، قانون معدل للاختصاص يسرى باثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ما دام هذا تاريخ قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى وذلك بالتطبيق للمادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية وان التنظيم المستحدث للتنظيم من قرارات رئيس الجمهورية سالفة الذكر يسرى أيضا على القرارات المذكورة التى تكون قد صدرت بالفعل قبل العمل بالقانون المشار اليه سواء رفعت عنها دعاوى لا تزال منظورة أمام القضاء الادارى أم لم ترفع •

ولما كانت الدعوى الحالية تتعلق بقرار صادر من السيد رئيس الجمهورية بالفصل عن غير الطريق التاديبى ولم يكن قد قفل باب المرافعة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان ، فانه يتعين ، والحالة هذه ، القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى مع الزام الحكومة بالمصروفات لأن القضاء الادارى كان مختصا بنظر هذه الدعوى وقت أن رفعت ، ولما أصبح غير مختص بنظرها بناء على قانون جديد معدل للاختصاص صدر بعد ذلك •

{ بطعن ٧١٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١ }

قاعدة رقم ( ١١ )

المبدأ :

قرارات رئيس الجمهورية بالفصل بغير الطريق التأديبي - اعتبارها من أعمال السيادة في ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة - شمول هذه الحصانة لقرارات رئيس الجمهورية الصادرة بانتهاء عقود الموظفين المؤقتين - أساس ذلك نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والفاية التي أوضحت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الحكم :

ليس ثمة شك في أن قرار إعفاء الدكتور المطعون عليه من منصبه مدير جامعة الإسكندرية هو قرار صادر من رئيس الجمهورية بفصله من وظيفته بغير الطريق التأديبي ومن ثم يخرط في ظل القرار بالقانون رقم ٣١ الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة وتشمله الحصانة التي أضفاها هذا القانون على قرارات رئيس الجمهورية بالإحالة إلى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل بغير الطريق التأديبي ويعتبر قرار الإعفاء المذكور من أعمال السيادة بحكم القانون المذكور . ولا ينال من هذه الحقيقة الواضحة ، القول بأن علاقته بجامعة الإسكندرية هي علاقة عقدية . ذلك أن سبب تعيينه ( بمقد ) لمدة سنتين وبمكافأة علاوة على معاشه ، أنه كان قد بلغ فعلا السن القانونية المقررة للإحالة إلى المعاش وأحيل إليه بالفعل . لهذا روى أن يكون تعيينه لمدة مؤقتة مقدارها سنتان فقط لأن الأصل أن القرار الإداري أداة التعيين في وظيفة عامة من الوظائف الدائمة الواردة في الميزانية وفقا لأحكام القانون ، الأصل فيه أن لا يشتمل على مدة معينة . ومن ثم جاء ذكر المقعد في أداة التعيين وهي القرار الجمهوري ، ليؤكد صفة التوقيت بعامين على خلاف الأصل . وكذلك روى أن يمنح المطعون عليه مكافأة مقدارها ألف وخمسمائة جنيه سنويا ، علاوة على معاشه . وهذا التفصيل مقصود حتى لا يتقاضى المدير المرتب المقرر في الميزانية لمن يشغل وظيفة مدير جامعة الإسكندرية - ونفى عن

البيان أن صدور القرار الجمهوري بالتعيين بهذه الكيفية ، ولهذه الاعتبارات لا يمكن أن يحول دون اعتبار قرار رئيس الجمهورية بأعفاء مدير الجامعة من وظائفه الكبرى عملاً من أعمال السيادة نزولاً على مقتضيات أحكام القرار بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ولا يغير من الأمر شيئاً قول المطعون عليه بأن أحكام العقد هي التي تنظم العلاقة بينه وبين الحكومة والجامعة لأنه حتى على فرض أن هذا القول صحيح جدلاً ، لشملة أيضاً حصانة عميل السيادة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ طالما أن انتهاء العقد المزعوم قد تم بناء على قرار من رئيس الجمهورية وأن أحكام العقد لا تخرج المطعون عليه من عداد الموظفين العموميين الذين يخضعون للنظام القانوني المعمول به بالنسبة لموظفي الدولة عموماً . فالمادة ٢٦ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه ( تسرى على الموظفين المؤقتين الشاغلين وظائف دائمة جميع الأحكام الواردة في هذا القانون ٠٠ ) ومن أهم أحكام هذا القانون ذلك الحق الاصيل لرئيس الجمهورية ، لمجلس الوزراء قبل النظام الجمهوري ، في فصل الموظف بغير الطريق التأديبي استناداً الى الأوامر والقواعد التي تناولت النص عليها باعتبار أن الحكومة وهي التي عينت الموظف تنفرد بتقدير صلاحيته للنهوض بأعباء الوظيفة العامة ، والاستمرار في تولي عملها . وهذا الحق يستند فيما يتعلق بمدير الجامعة الى نص قانون تنظيم الجامعات الذي يجعل تعيين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية ومن ثم يكون فصله بقرار من السلطة ذاتها . وقد قصد المشرع بالقانون رقم ٣١ تحصين سلطة رئيس الجمهورية في الفصل ذاتها من التعقيب القضائي باعتبارها عملاً من أعمال السيادة استناداً الى الغاية التي أفصح عنها في المذكرة الايضاحية للقانون المذكور . فلا يمكن أن يتفق مع تلك الغاية اخراج القرار المطعون فيه من طائفة قرارات رئيس الجمهورية المقصودة بالقانون رقم ٣١ بزعم أنه يتضمن تعيين المطعون عليه بمقتضى .



قاعدة رقم ( ١٢ )

المبدأ :

الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الطعن تأسيسا على نص القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ - لا يحول دون أصحاب الشأن والتظلم من القرار المطعون عليه أمام اللجنة المختصة التى نظمها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الحكم :

ان الدفع المقدم من هيئة مفوضى الدولة ومن ادارة قضايا الحكومة بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى تأسيسا على أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ قد قام على سند سليم من القانون ، ويكون الدفاع المقدم من ورثة المطعون عليه بعدم انطباق القانون المذكور على هذا الطعن قد جاء مخالفا لأحكام القانون متعينا رفضه . على أن ذلك لا يحول دون ورثة المطعون عليه والتظلم من القرار المطعون عليه ، أمام اللجنة المختصة والتى نظمها قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ١٩٦٣/٣/٤ .

( طعن ١٥٢٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧ )

قاعدة رقم ( ١٣ )

المبدأ :

نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن عدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ و ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالانتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة باموالهم، على عدم جواز سماع اية دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين ٥ و ٥ ب لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما وذلك سواء أكان الطعن مباشرا بطلب الفسخ أو الالفاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير

مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض ايا كان نوعه وسببه - سريان هذا الحكم على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به طبقا لنص المادة الاولى من قانون المرافعات باعتبار ذلك النص معدلا للاختصاص فلا يجوز سماع الدعوى - شمول علم السماع للقرارات المعيبة وغير المعيبة معا - مثال \*

#### ملخص الحكم :

بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٧ بالترخيص لوزير التربية والتعليم فى التعاقد مع الحارس العام على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين وذلك طبقا للشروط المرافقة لهذا القانون . وقد نصت المادة الثانية منه على أن يجرى العمل به من تاريخ اصداره . وجاء فى الشروط المرافقة له بيان بالمدارس الانجليزية وآخر بالمدارس الفرنسية التى يسرى عليها التعاقد المشار اليه وقد نص فى البند ٣ من كشف المدارس الانجليزية على ( الكلية الاسقفية بقسميها ) وهى موضوع هذه الدعوى - ثم صدر فى اليوم ذاته وهو ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٧ القرار الوزارى رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٥٧ من السيد وزير المالية والاقتصاد بتحويل الحارس المسمى على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية المنشآت وغيرها الخاضعة للحراسة . وجاء فى ديباجته : ( بعد الاطلاع على الامر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين ، والتدابير الخاصة باموالهم قرر مادة أولى : يخول الحارس العام على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية المنشآت وغيرها من ممتلكات الخاضعين لاحكام الامرين رقم ٥ . ورقم ٥ ب لسنة ١٩٥٦ والموضحة فى الكشف المرافق .

ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أن يعمل به من تاريخ صدوره وجاء فى الكشف المرافق لهذا القرار فى الفقرة ج تحت بنسب المدارس الانجليزية اسم ( الكلية الاسقفية بقسميها ) وفى اليوم ذاته أيضا جرى توقيع عقد بيع هذه المدارس بين السيد المهندس الحارس العام وبين السيد وزير التربية والتعليم نائبا عن الحكومة المصرية . وقد نشر القرار الوزارى

رقم (٣٨٧). لسنة ١٩٥٧ بالجريدة الرسمية ( العدد رقم ٤١ مكرر ) فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ ونشر معه الكشف الرسمى المتضمن اسم الكلية الاسقفية بشقيها من بين المدارس والمعاهد التى تم التعاقد على بيعها لوزارة التربية والتعليم . وقد تظلم المطعون عليه الأول من هذا القرار فى ٦ من يولية سنة ١٩٥٧ ولم يثلق ردا على تظلمه فرفع دعواه بمريضة اودعها سكرتيرية محكمة القضاء الادارى فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وقد صدر الحكم المطعون فيه ، فى الدعوى المذكورة فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١

وفى المدة التى انقضت بين رفع الدعوى فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وبين صدور الحكم المطعون فيه بجلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن عدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ( ٥ ، ٥ ب ) لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة باموالهم ونص فى المادة الاولى منه على انه ( فيما عدا ما نص عليه بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، لا تسمح امام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء . وبوجه عام أى عمل امرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ( ٥ ، ٥ ب ) لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما وذلك سواء اكان الطعن مباشرا بطلب الفسخ أو الالغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه كما نص فى مادته الثانية على ان يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وقد صدر هذا القانون فى ١١ من مايو سنة ١٩٥٩ ونشر فى الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٩٩ مكرر(١) فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ وأشار فى ذيلاجته الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار اعلان حالة الطوارئ والى الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين وغيرهم من الاعضاء وبالتدابير الخاصة باموالهم ، الى الامر رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ بانهاء الحراسة على اموال الرعايا البريطانيين كما أشار فيها أيضا الى الاتفاقات المبرمة بين

حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ بشأن العلاقات المالية والتجارية والممتلكات البريطانية فى مصر والمصدق عليها بالقرار الجمهورى رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٩ وقد تضمنت المذكورة الايضاحية للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ ما يأتى - ( تنص المادة الرابعة من الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين بريطانيا والموقع عليه بالقاهرة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ على أن تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة مبلغ سبعة وعشرين ونصف مليون جنيه استرلينى لحكومة المملكة المتحدة كتسوية كاملة ونهائية لما يأتى : (١) جميع المطالبات الخاصة بالممتلكات المشار إليها فى الفقرة (ج) من المادة (٣) من الاتفاق الحالى ، - وهنا يرد الملحق ( هـ ) من الاتفاق وفيه تشمل المدارس والمعاهد بالجمهورية العربية المتحدة (ب) جميع المطالب المتعلقة بالأضرار التى أصابت الممتلكات قبل تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى كنتيجة للأجراءات المشار إليها فى الفقرة (١) من المادة (٣) من الاتفاق الحالى . ولما كانت الممتلكات المشار إليها فى الفقرة ( ١ ) هى الحقوق والأموال التى قام الحراس بتصفيتها أو بيما اعمالا للسلطة المخولة لهم بمقتضى أحكام الامر رقم (٥) لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم . أما الممتلكات المشار إليها فى الفقرة (ب) فهى تلك التى أخضعت للحراسة طبقا لأحكام ذلك الامر ، ولم يتم الحراس بتصفيتها أو بيما وقد سويت جميع المطالب المتعلقة بما يكون قد أصابها من أضرار نتيجة إجراءات الحراسة ، وذلك طبقا للمادة الرابعة من الاتفاق السالف ذكره ، ومن ثم فلا يكون لأصحابها الحق فى المطالبة بأى تعويض عن تلك الأضرار . ولما كان الأصل العام أن التصرفات والقرارات والتدابير التى اتخذتها وتولتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ( ٥ ، ٥ ب ) لسنة ١٩٥٦ المشار إليها كوزارة المالية والاقتصاد والحراس العاملين والخاصين ونوابهم ومندوبيهم ، وهى من أعمال السيادة التى لا تختص المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها بنظر الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فيها سواء بطريق مباشر كالفسخ أو الإلغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أو بطريق غير مباشر كالمطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه ، كما لا يجوز

الطعن بطريق آخر . لذلك روى أن يعد مشروع القانون المرافق وقد نص فيه على أنه - فيما عدا ما نص عليه القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ - لا تسمع أمام أية جهة قضائية دعوى يكون الغرض منها الطعن في أى تصرف أو قرار أو تدابير أو اجراء ، وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ( ٥ ، ٥ ب ) لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما وذلك سواء أكان الطعن بطريق مباشر بطلب الفسخ أو الإلغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان بطريق غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض ايا كان سببه أو باى طريق آخر ) . وواضح من نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ فى ظل ديباجته التى استند المشرع فيها الى أحكام الدستور المؤقت وتطبيقات حالة الطوارئ واستمرار اعلانها والاتفاقيات الدبلوماسية المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة بريطانيا ، وفى ضوء المذكرة الايضاحية أن الشارح أراد أن يسبغ على التصرفات والقرارات والتدابير والاجراءات التى أمرت بها أو تولتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين ، بالتدابير الخاصة بأموالهم حصانة تخرجها عن ولاية القضاء فلا تختص المحاكم بنظر الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فيها بالإلغاء أو التعويض . وقد صدر الامر العسكرية رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ من المحاكم العسكرية العام ، مستندا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ فى جميع أنحاء البلاد وللحفاظة على الامن والنظام العام بعد مغارة قوات العدو من الخارج ، واعتبرت المادة الاولى منه من الرعايا البريطانيين الشركات والمؤسسات والجمعيات المصرية أو الاجنبية التى يصدر وزير المالية والاقتصاد قراره باعتبارها تعمل بإشراف بريطاني أو فرنسي أو باعتبارها تدخل فيها مصالح بريطانية هامة ونصت المادة الثامنة من هذا الامر على أن يعين وزير المالية والاقتصاد حارسين عامين يختصسان بإدارة أموال الرعايا البريطانيين ويعين أيضا نوابا للحارسين العاميين كما يعين حراسا خاصين . وتكون مهمة الحراس النيابة عن الرعايا البريطانيين ويتولون استلام وإدارة الاموال الموضوعة فى الحراسة وجرداها . ولهم باذن وزير

المالية والاقتصاد أن يباشروا بيع الأموال ، وتصفية الاعمال الموضوعة فى الحراسة ، ومن ثم فلا جدال فى أن التصرفات والقرارات التى تولتها الجهات القائمة على تنفيذ الامر العسكرية رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ تخرج عن ولاية القضاء ولا تسمح اية دعوى يكون الفرض منها الطعن فيها .

واذا كان الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق عندما ذكر فى أسبابه أنه ولئن كان مدلول نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ غير قاصر على الحالات التى يكون فيها القرار موضوع الطعن مشوباً بعيب من عيوب الإلغاء المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة بل أنه يشمل جميع الدعاوى المترتبة على أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء أو عزل تولته أو مرت به الجهات القائمة على تنفيذ هذين الامرين سواء أكان تطبيق الإدارة لهما تطبيقاً سليماً للقانون أو مخالفاً له (٠) إلا أنه قد جانبه التوفيق وأخطأ فى تطبيق القانون وتأويله إذ ذهب الى القول ( بأنه برغم ما تقدم فإن هذا النص لا يتعلق باختصاص المحكمة حتى يمكن القول بسريانه على ما لم يفصل فيه من الدعاوى ، ومن ثم فإنه لا يسرى الا على ما يرفع من الدعاوى بعد العمل بمقتضاه أى بعد ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ . ذلك أن الأصل فى قوانين المرافعات أنها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها وقد ردد صدر المادة الاولى من قانون المرافعات هذا الأصل ، ومرد ذلك الى أن القاعدة فى سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هى من الامور المسلمة إذ أن القوانين المنظمة لاصول التداعى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هى فى عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجمية الأثر ، ولكن النص استثنى من ذلك القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى . والحكمة التشريعية فى ذلك هى توفير رعاية لحقوق ثبتت أو مصالح رأت أنها جديرة بالاستثناء . ذلك أنه يكون أقرب الى السداد ، والقصد ألا تنزع الدعاوى التى حجزت للحكم من المحكمة التى أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها . وقد سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت - بجلستها المنعقدة فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٦ فى الطعن رقم ١٦١٧

لسنة ٢٠٠٢ القضائية - بأن المراد بالقوانين المعدلة للاختصاص في حكمهم  
الفقرة (١) من المادة الأولى من قانون المرافعات ، القوانين التي تغير الولاية  
القضائية أو الاختصاص النوعي أو المحل دون أن تُلغى محكمة أو تزيل جهة  
قضاء والا لأحدث هذا الإلغاء أثره حتما بمجرد نفاذ القانون الذي صدر وتنقل  
الدعاوى التي كانت قائمة أمام المحكمة المُلغاة إلى جهة القضاء التي عينها  
ما لم ينص على غير ذلك . فالمادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩  
اذ نصت على أنه لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها  
الطعن في أى تصرف أو قرار أو تدبير أو إجراء ، وبوجه عام إلى عمل أمرت  
به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الأمرين رقمي ( ٥ ، ٥ ب ) لسنة  
١٩٥٦ سواء أكان الطعن مباشرا يطلب الفسخ أو الإلغاء أو التعديل أو وقف  
التنفيذ . أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان  
نوعه أو سببه ، إنما قصدت في الواقع من الأمر أن تمنع أية جهة قضائية  
من نظر منازعة يكون موضعها الطعن في هذه الأعمال ، وبذلك تكون بمثابة  
نص معدل لاختصاص مجلس الدولة في هذا الخصوص مما لا معدى معه  
عن تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات ما دام  
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ قد أصبح معمولاً به منذ ١٦ من مايو سنة  
١٩٥٩ أى قبل قفل باب المرافعة في هذه المنازعة ولا محيص من النزول  
على حكمه في القضاء بعدم جواز سماعها . ولا محل ، والحالة هذه ، لبحث  
أى دفع أو دفاع أثير في نطاق هذه المنازعة ما دام يهدف إلى الطعن في أعمال  
نهى الشارع أصالة عن سماع الدعوى بشأنها وعزل القضاء عن نظر أية  
منازعة متعلقة بها وهو أمر يملكه وفقا للاصول الدستورية .

( طعن ١٢٢١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٤ )

المبست :

القرارات التي تعتبر من أعمال السيادة وفقا لحكم المادة ١٢ من قانون  
مجلس البولة هي القرارات الجمهورية بأسقاط ولاية الوظيفية عن غير  
الصالحين لأداء الخدمة العامة - لا تشمل القرارات الصادرة بتعيين موظفي

وزادة فى وزارة أخرى اذا ما أجاز القانون ذلك ولا القرارات الصادرة بالنقل من وظيفة الى أخرى - اثر ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان القرارات التى تعتبر من أعمال السيادة وفقا لنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، هى القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية التى تتضمن إسقاط ولاية الاشخاص الذين تتبين الحكومة انهم غير صالحين لأداء الخدمة العامة ، سواء باحالتهم الى الاستيداع أو المعاش أو بفصلهم ، فلا يدخل فى ضمنها القرارات التى لا تستهدف تحقيق هذا الاثر ، وهو تنحية الموظف عن الخدمة العامة كالقرارات الصادرة بتعيين موظفى وزارة فى وزارة أخرى اذا ما أجاز القانون ذلك ، والقرارات الصادرة بالنقل من وظيفة الى أخرى ، ولذلك فلا تشملها الحصانة التى أراد المشرع اضافها على القرارات المشار إليها فى المادة ١٢ سالفه الذكر .  
( طعن ٧٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٦٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٥ )

#### المبدأ :

نص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ على علم قبول الطعن ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، أيا كان نوعه أو سببه فى الأعمال والتدابير التى اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الأمرين العسكريين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين والتدابير الخاصة بأموالهم - فيترب عليه امتناع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها من سماع الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فى أعمال تلك الجهات - القول بأن منوط أعمال هذا النص هو أن تكون هذه الجهات قد التزمت حدود الأمرين المشار إليهما وطبقتهما تطبيقاً صحيحاً - هو تاويل غير صحيح لما يترتب عليه من تفويت غرض الشارح فى استقرار ما تتخذه الجهات المذكورة من تدابير .



### ملخص الحكم :

إن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن عدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة باموالهم ، قد قضى فى مادته الاولى بأنه « فيما عدا ما نص عليه القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدابير أو اجراء وبوجه عام أى عمل أمرت به تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ للمشار اليهما وذلك سواء أكان الطعن مباشرا بطلب الفسخ أو الالفاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه » .

وقصد الشارع من اصدار هذا القانون هو اعفاء القائمين على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة باموالهم كوزارة المالية والاقتصاد وكذا الحراس العاميين والخاصين ونوابهم ومندوبيهم من الطعن فيما يكونون قد اتخذوه أثناء قيامهم بمهمتهم من تصرفات وقرارات وتدابير تجاوزوا بها حدود القانون باعتبار أنهم فعلوا ما تقتضى به المصلحة العامة وبحسبان أن جميع ما اتخذته وتولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما من الاعمال ذات الحصانة استنادا الى ما كشفت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ، وبذا يتمتع على المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سماع الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فيما تولته تلك الجهات ، سواء بطريق مباشر كالفسخ أو الالفاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أو بطريق غير مباشر كالمطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه كما لا يجوز الطعن فى ذلك بأى طريق آخر .

ولا وجه للقول بأن مناط أعمال القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ آنف الذكر أن يكون ما تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ قد صدر بالتطبيق لاحكام الامرين المشار اليهما تطبيقا

صحيحاً - لا وجه لذلك ، لأنه تاويل غير صحيح لفرض الشارع من غلم جواز سماع أية دعوى امام أية جهة قضائية ولو أخذ بهذا التاويل وجاز سماع الدعوى التى يطبق فيها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ تطبيقاً صحيحاً لصارت كل ما تولته تلك الجهات هدفاً للطعن ولاستوت فى ذلك مع سائر التصرفات القانونية التى لم يرد فى شأنها منع من سماع الدعوى وغنى عن البيان أن هذا التاويل يخرج عن قصد الشارع من اعتبار ما: تولته تلك الجهات من أعمال محصنة كما افصححت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون سالف الذكر ، فرأى المشرع أن يجعل كل ما تولته تلك الجهات من تصرفات أو تدابير بمنأى عن أى طعن ما دامت قد صدرت فى ظل هذا القانون ولو شابها أى عيب من العيوب قاصداً حمايتها وتحصينها. فى حالة وقوع هذا العيب فأورد نص المادة الأولى صريحاً فى هذا المعنى وبذلك أغلق باب سماع أية دعوى بالنسبة لما يصدر فى ظل هذا القانون واستناداً اليه لا فرق فى ذلك بين من طبق فى حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا فى حقه لأن الفرض من هذا المنع هو سد باب المنازعة فيما تولته الجهات القائمة على تنفيذ الأمرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما استقاراً لما أمرت به أو تولته هذه الجهات وعزل القضاء عن نظر أية منازعة من هذا القبيل وهو أمر يملكه الشارع الذى له وفقاً للاصول الدستورية أن يعين اختصاصاً جهات القضاء ويرسم حدود ولايتها .

( طعن ١٥٣٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٧ )

#### القاعدة رقم ( ١٦ )

#### المبدأ ٤

القوانين والقرارات التنظيمية العامة التى تمت فى عهد الثورة قبل صدور الدستور - تمتعها بحصانة تعصمها من السقوط أو من المجادلة فى قوة نفاذها - القرارات التى صدرت عن مجلس قيادة الثورة وما يتصل بها من قوانين وقرارات - تمتعها بنفس الحصانة - المادتان ١٩٠ و ١٩١ من الدستور - سريانها على الدعاوى القائمة .

## ملخص الحكم :

نصت المادة ١٩٠ من دستور جمهورية مصر الصادر عام ١٩٥٦ على أن « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من أحكام قبل مبدور هذا الدستور يبقى نافذاً ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور » ، كما نصت المادة ١٩١ منه على أن « جميع القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة ، وجميع القوانين والقرارات التى تتصل بها وصدرت مكملة أو منفذة لها ، وكذلك كل ما صدر من الهيئات التى أمر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات أو أحكام ، وجميع الاجراءات والأعمال والتصرفات التى صدرت من هذه الهيئات أو من أية هيئة أخرى من الهيئات التى أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم ، لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بإلغائها أو التمييز عنها بأى وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت » . وبين من ذلك أن الدستور أراد أن يضفي حصانة دستورية على حركة التشريع السابقة عليه التى تمت فى عهد الثورة ، سواء أكانت بالطريق الاصلى أى بمقتضى قوانين ، أم بالطريق الفرعى أى بمقتضى قرارات تنظيمية عامة - حصانة تعصمها من السقوط أو المجادلة فى قوة نفاذها ، لحكمة تتصل بالمصالح العليا للوطن ، برأى أن تلك القوانين واللوائح انما تمت فى عهد ثورة وتستهدف الإصلاح الشامل بشكل وفى أوضاع وظروف استثنائية لا تقاس فيها الامور بمقياس الاوضاع العادية ، فاضفى عليها تلك الحصانة الدستورية على اعتبار أنها من الأدوات التى استعملتها الثورة فى سبيل أوجه الإصلاح الذى قامت من أجله . وللحكمة عينها حصن الدستور كذلك جميع القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التى تتصل بها وتكون مكملة أو منفذة لها ، وذلك بمنع الطعن فيها بأى وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت . وغنى عن البيان أن نص الدستور المشار إليهما يسريان على الدعوى المنظورة باعتبار أن هذا الدستور أصبح القانون الأعلى .

( طعن ١٦١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٦ )

## قاعدة رقم ( ١٧ )

### المبدأ :

القوانين المعلقة لباب الطعن بالالغاء - هي استثناء من مبدأ المشروعية - وجوب تأويلها بصورة مضيقّة تمنع من شمولها أية قرارات لم يرد بها النص .

### ملخص الحكم :

من المقرر أن القضاء الإداري ليس ممنوعاً بحكم النصوص المعلقة لباب الطعن بالالغاء إلا من النظر في قرارات إدارية بذاتها عينت فيها بطريق النص عليها وخصت بالذكر على سبيل الحصر والتصيين ذلك أن الأصل المؤصل في بلد يقدر عليه العام مبدأ المشروعية هو تسليط رقابة الالغاء على كافة القرارات الإدارية دعماً للضمانة الأصلية التي يحقّقها قضاء الالغاء لمن تحيكت بهم تلكم القرارات فإذا ورد في قانون نص يقضي باستثناء طائفة من القرارات من رقابة الالغاء والتعويض لحكمة ابتنى الشارع صيانتها وغاية مشروعة قصد حمايتها وجب تأويل هذا النص بصورة مضيقّة تصطنع الاحتراس من توسيع مدى شموله حرصاً على عدم اهدار هذه الضمانة التي يوفرها قضاء الالغاء وتوقياً لمحدور أتى به هذا النص من قبل أنه أوصد باب الطعن بالالغاء والمطالبة بالتعويض مما وإذا فكلما التقى وجود أي من هذه القرارات التي أحاطها الشارع بالتحصين المشار إليه وجب التقرير بعودة الرقابة القضائية بالنسبة لما عداها .

( طعن ١١١٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢١ )

## قاعدة رقم ( ١٨ )

### المبدأ :

أعمال لجان تصفية الاقطاع - لا تعتبر من أعمال السيادة - تعريف أعمال السيادة - اختصاص مجلس الدولة بالنظر في مشروعية قرارات هذه اللجان .

### ملخص الحكم :

ان أعمال لجان تصفية الاقطاع وما قد يصدر منها من قرارات لا يصدق عليها صفة أعمال السيادة يستوى في ذلك أن تكون قرارات تلك اللجان صادرة في حدود اختصاصها أو خارج تلك الحدود ، ذلك لأنه ان جاز القول بأن بعض الاعمال تعتبر بطبيعتها من أعمال السيادة التي لا تختص المحاكم بنظرها كما هو الحال بالنسبة لعلاقة الدولة بالدول الأخرى أو علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية أو أعمال الحروب إلا أنه في مجال علاقة الدولة بالمواطنين - في الظروف العادية - لا تظهر أعمال السيادة إلا بالنسبة للإجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة أو استتباب الأمن وفي إطار القواعد التشريعية التي توضع مسبقاً وتحدد الحالات والمراكز القانونية والأوضاع التي تعتبر كذلك ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان لا يوجد ثمة قانون أسسبغ على أعمال تلك اللجان صفة أعمال السيادة فإن الدفع الذي أبدته الجهة الإدارية بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى ، يكون على غير أساس يتعين رفضه .

( طعن ٣٧٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٥ )

### قاعدة رقم ( ١٩ )

#### المبدأ :

ان القرارات الفردية التي تصدر من وزير التموين تنفيذاً لحكم المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هي قرارات إدارية يختص القضاء الإداري بمراقبة مشروعيتها ولا تعتبر من أعمال السيادة .

### ملخص الحكم :

ان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشتون التموين المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ قد خول في المادة الأولى منه وزير التموين ، لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع ، أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل

أو بعض التدابير المشار إليها في هذه المادة ومنها الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل . واذ جدد النص المشار إليه جهة الإدارة المختصة بالاستيلاء ، ورسم لها ما يجب اتخاذ من اجراءات وما يلزم توافره من الشروط لاتمام الاستيلاء باعتباره عملا من أعمال الإدارة ، فإن القرارات الفردية التي تصدر بالاستيلاء تنفيذا للنص المشار إليه ، تكون من القرارات الادارية التي يجب أن تتخذ في حدود القانون والتي يمتنع خضوعها اعمالا لمبدأ سيادة القانون لرقابة القضاء ، وتنتأ بذلك هذه القرارات الادارية عن أعمال السيادة تلك الأعمال التي تصدر عن الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة ادارة . ويكون قرار السيد وزير التموين المطعون فيه بالاستيلاء على السيارات المملوكة للمدعين تنفيذا لحكم المرسوم بقانون المشار إليه قرارا اداريا يختص القضاء الاداري بمراقبة مشروعيته . ولا يغير من طبيعة هذا القرار صدوره قبيل العدوان الاسرائيلي ، ذلك أن مواجهة هذا الظرف الاستثنائي وما يتطلبه من ضرورة اتخاذ تدابير سريعة وحامسة لضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ، من شأنه أن يمنح السلطة المختصة القائمة ، على تموين البلاد حرية واسعة في تقدير ما يجب اتخاذ من التدابير والاجراءات بمقتضى سلطة تقديرية تختلف في مداها ، لا في وجوب بسط الرقابة عليها - عن السلطة التقديرية التي تتمتع بها الحكومة في الظروف العادية المألوفة .

( ملن ٧١٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٠ )

#### تعليق :

ان نظرية اعمال السيادة ، وإن كانت في أصلها القرنى قضائية المنشأة ولدت في ساحة القضاء الادارى الفرنسى ، وتبلورت في رحابه ، الا أنها في مصر ذات أساس تشريعى يرجع الى بداية نظامنا القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص جريئة في صلب تشريعاته المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة . وآخرها ورد في قانونى السلطة القضائية ومجلس الدولة اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء تحقيقا للاعتبارات التي تقتضى - نظرا لطبيعة هذه الاعمال -

الناتج بها عن الرقابة القضائية وذلك لدواعي الحفاظ على كيان الدولة ، واستجابة لمقتضيات أمنها فى الداخل والخارج ورعاية لمصالحها الأساسية . وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى اتخذت بنظام الرقابة الإدارية على دستورية القوانين فاستبعدت المسائل السياسية من نطاق هذه الرقابة ، وهى صورة من أعمال السيادة التى لا تنبسط عليها رقابة القضاء فى النظام المصرى .

وأعمال السيادة التى تخرج عن مجال الرقابة القضائية ، وإن كانت لا تقبل الحصر والتحديد وكان الرد فى تحديدها الى القضاء ليقرر ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها بحسب ظروف كل حالة على حدة ، إلا أن هذه الأعمال يجمعها إطار عام هى أنها تصدر عن الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية وخارجية تستهدف تحقيق المصالح العليا للجماعة ، والسهر على احترام دستورها والإشراف على علاقاتها مع الدول الأخرى ، وتأمين سلامتها وأمنها فى الداخل والخارج .

( المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ٣ لسنة ١٩٨٣/٦ - جلسة ٢٥/٦/١٩٨٣ )

**ثانياً : عدم اختصاص القضاء الإدارى بإلغاء القرارات الصادرة قبل إنشاء**

**مجلس الدولة .**

**قاعدة رقم ( ٢٠ )**

**المبدأ :**

**القرارات الإدارى النهائية الصادرة قبل إنشاء قضاء الإلغاء فى مصر -**  
غير قابل للطعن فيه بالإلغاء - لا يغير من هذا الحكم عدم علم ذى الشأن بالقرار إلا بعد تاريخ العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة أو التجنى بالعدم  
القرار ما دام ليس الا قرارا قابلا للإبطال .

**ملخص الحكم :**

إن قرارا وزاريا نهائيا يستهدف تحديد أقدمية المدعى بين أقرانه من موظفى الدرجة السابعة ينشئ مركزا ذاتيا للأقدمين بناء على هذا الترتيب . فإذا كان إنشاء هذا الترتيب فى أقدمية الدرجة السابعة قد تم فى غير صالح المدعى فإن سبيل الطعن فيه يبقى رغم هذا موصدا دونه ، ما دام

القرار ولد من بادىء الأمر محصنا غير قابل للطعن فيه بالالغاء باعتباره صادرا قبل انشاء قضاء الالغاء فى مصر .

ولا حجة فيما تدرج به المدعى من أنه لم يعلم بهذا القرار الا بمسند تاريخ العمل بقانون انشاء مجلس الدولة ، ولا فيما تحدى به من أن القرار ولد معدوما او اتخذ بناء على سلطة مقيدة - لا اعتداد بشيء من ذلك ما دام قد استبان أن القرار الأول الصادر بتحديد ترتيب الأقدميات بين موظفى الدرجة السابعة بمحاكم الاستئناف كان سابقا على تاريخ العمل بقانون انشاء مجلس الدولة الذى استحدث قضاء الالغاء اعتبارا من ١٥ من سبتمبر ١٩٤٦ اذ العبرة فى قبول طلب الغاء القرار الادارى هى بالتاريخ الذى صدر فيه القرار المطلوب الغاؤه أو عدم الاعتداد به ومن ثم فلا يجدى فى اجابة الطلب التمسك بالعلم اللاحق على تاريخ انشاء مجلس الدولة ، اذا ثبت أن هذا القرار كان صادرا قبل هذا التاريخ ، كما لا يشفع فى قبوله كذلك أن يتحدى بانعدام القرار الأول المرتب للأقدميات لأن انعدام القرار الادارى لا يتحقق الا حيث يكون العيب اللاحق به صارخا يتحدّر الى غصب السلطة أو يتسلل الى شائبة انعدام المحل ولم يتوافر أى من الأمرين فى قرار تحديد الأقدمية وأذن فغاية ما يوصف به مثل هذا القرار أنه قرار قابل للابطال لأنه خالف قاعدة تنظيمية عامة فى ترتيب الأقدمية وقابلية هذا القرار للبطلان لسبب هذه المخالفة غير مانع من تحصنه واستحصانه على رقابة الالغاء .

( طعن ٣٣٨٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### المبدأ :

صدور القرار الادارى قبل انشاء مجلس الدولة يمنع من الطعن فيه .

#### ملخص الحكم :

إذا كان القرار الادارى قد أنشأ مركزا قانونيا فى غير مصلحة المظنون



عليه فانه يتمتع عليه معه طلب الفائه ما دام قد ثبت صدور هذا القرار  
قبل انشاء مجلس الدولة في مصر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .  
( طعن ٥١٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢ )

المسألة :

النص في القوانين السابقة على انشاء مجلس الدولة على عدم جواز  
الطعن في القرارات الادارية - لا اثر له على اختصاص مجلس الدولة بالطعون  
التي تقدم ضدها .

ملخص الحكم :

ان النص في القوانين السابقة على انشاء مجلس الدولة على عدم  
قابلية القرارات التي تصدر من جهات الادارة للطعن امام أية محكمة كانت -  
لا اثر له على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعون التي  
تقدم ضدها لأن النصوص المانعة للمحاكم من نظر الطعون في القرارات  
الادارية السابقة على قانون انشاء مجلس الدولة كانت تنمى مع المادة ١٥  
من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبانشاء مجلس الدولة أصبح لمحكمة  
القضاء الادارى اختصاص فى الفاء القرارات الادارية ما لم يحصنها المشرع  
بتشريع يخرجها من اختصاص مجلس الدولة .  
( طعن ٦٦٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٤ )

ثالثا : عدم اختصاص القضاء الادارى ( قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ ) بما لم يرد النص على الاختصاص به .

#### قاعدة رقم ( ٢٣ )

المسألة :

القضاء الادارى في مصر ذو اختصاص محدد بنص القانون - لقرارات  
نقل ولدى الموظفين ليست مما يدخل في اختصاصه الا اذا حملت في طياتها  
قرارا مما يختص به .

### ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص محدد بما نص عليه فى القانون . ويبين من مراجعة الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة التى حددت اختصاصه فى الفناء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين ، ان قرارات النقل والندب ليست من بينها . وغنى عن البيان ان هذه القرارات لا يخرج طلب انائها عن اختصاص المجلس الا اذا كانت ارادة الادارة قد اتجهت الى احداث الاثر القانونى بالنقل أو الندب فقط ، أما اذا كان القرار ، وان صيغ فى الظاهر بمبارات النقل أو الندب ، يحمل فى طياته قرارا مما يختص المجلس بطلب الفناء ، كما لو كان فى حقيقته تعيينا أو تاديبا ، فان المجلس عندئذ يختص بطلب الفناء مثل هذا القرار ، اذ المعبرة بالمعنى وبما اتجهت ارادة الادارة الى احداثه من آثار قانونية ، بصرف النظر عن العبارات المستعملة فى صياغة القرار .

( طعن ٦٢١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١ )

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

### المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - هو اختصاص مقيد بقرارات ادارية محددة على سبيل التخصر - عدم شموله قرارات الندب .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد حددت على سبيل التخصر القرارات الادارية التى يختص مجلس الدولة بنظرها سواء الايجابية منها أو السلبية ، وما خرج عنها فلا ينمذ له اختصاص بنظره ، وبالتالى يكون المشرع فى تحديده ولاية القضاء الادارى قد جعلها ولاية مقيدة ولم يشأ أن يخضع جميع القرارات الادارية لسلطة هذا القضاء ، مما يتعين معه وجوب تحرى نوع القرار المطعون عليه لمعرفة

ما اذا كان يدخل فى ولايته أم يخرج منها وذلك قبل أن يتفصل فى بحث موضوع هذا القرار .

وهذا البيان الحصرى الآنف الذكر ليس فيه قرارات النذب ، وقد يكون ذلك لأن قرارات النذب بطبيعتها من الاجراءات الوقتية ، ومن ثم لم يحفل بها الشارع بل ولم يوجب عرضها على لجنة شئون الموظفين لأنها ليست بذات اثر كبير على مركز الموظف أو لأنها عرضة للإلغاء فى أى وقت ومن ثم أطلق يد الجهة الادارية حرة فى مثل هذه القرارات حتى تستطيع أن تلبى حاجات العمل العاجلة دون أن تساورها الخشية من أن تضربها سوف يقع تحت طائلة الرقابة القضائية .  
( طعن ٢٠٠١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥ )

المبني على :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص محدد بما نص عليه القانون - خروج قرارات النقل من اختصاص المجلس - اختصاصه بنظر الطعون فى قرارات النقل اذا انطوت على عقوبة معينة - حالات اعتبار قرار النقل متضمنا عقوبة مقننة .

ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص محدد بما نص عليه فى القانون ويبين من أحكام الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من المادة العاشرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التى حددت اختصاصاته فى إلغاء القرارات الادارية الصادرة فى شئون الموظفين أن قرارات النقل ليست من بينها الا أن القضاء الادارى قد جرى على اختصاصه بنظر الطعون فى قرارات النقل اذا انطوت هذه القرارات على عقوبة مقننة من الظروف التى صدر فيها قرار النقل كما لو كان النقل من وظيفة الى وظيفة أقل منها فى السلم الادارى من حيث سعة الاختصاص والمزايا أو مكان .

قرار النقل قد صدر دون استيفاء الاجراءات التى استوجبها القانون  
أو صدر مخالفا لمساعدة التزمتم بها الجهة الادارية فى اجراء النقل  
بين موظفيها .

( طعن ٣٦١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٦ )

#### المبدأ :

قرارات نقل الموظفين والمستخدمين أو نديهم - خروجها عن اختصاص  
القضاء الادارى ، ما دامت لا تتحمل فى طبيعتها قرارا مقنعا مما يختص به  
هذا القضاء - العبرة بالقرار الحقيقى لا الظاهرى .

#### ملخص الحكم :

ان قرارات نقل الموظفين والمستخدمين أو نديهم ليست من القرارات  
التي تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، بحسب نص  
الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص  
بمجلس الدولة ، والفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥  
لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، ما دامت لا تحمل فى طبيعتها  
قرارات أخرى مقنعة مما يختص بها القضاء الادارى ، كالنقل الى وظيفة  
تختلف عن الوظيفة الأولى فى طبيعتها أو فى شروط التعيين فيها ، أو كجزء  
تأديبى ، اذ المعول عليه عندئذ هو القرار الحقيقى لا الظاهرى . فاذا ثبت  
أن المدعية نقلت بحالتها وبدرجتها من قسم حسابات المشتركين بمصلحة  
التليفونات الى وظيفة أخرى فى قسم السنترالات بالمصلحة ذاتها ، وهى  
وظيفة لا تباير الوظيفة الأولى من حيث شروط التعيين فيها كما لا تقل عنها  
من حيث الدرجة ، فان النقل يكون مكانيا اقتضته مصلحة العمل ، ولا  
ينطوى على تعيين أو تأديب ، فهو لا يعدو فى الواقع من الامر أن يكون  
توزيعا للعمل بين موظفى المصلحة الواحدة ، حتى ولو كان قد تم بسبب  
ما نسب الى المدعية . وان كان عمل الوظيفة الجديدة يتطلب المران عليه  
بعض الوقت ، وقد راعت الجهة الادارية فى اجرائه وجه المصلحة

العمامة وحسن سير العمل دون المساس بالمركز القانوني للقائم للمدعية بأى وجه من الوجوه ، مما يجعله بهذه المثابة من الملامات المتروكة لتقدير الجهة الادارية ، حسبما تراه متفقاً مع الصالح العام ، ويخرجه بالتالى من الخضوع لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

( طعن ٨٧٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٨ - وبذات المعنى الطعنان ١٤٧٩ لسنة ١٠ ق و ٦١ لسنة ١١ ق بجلستى ١٩٦٢/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### المبدأ :

قرار نذب موظف الى جهة أخرى توطئة لنقله نهائيا اليها وفق ما اقتضاه الصالح العام - لا يختص القضاء الادارى بطلب الغائه ، ما لم يكن المقصود منه توقيع عقوبة مقننة على هذا الموظف - مثال : نذب موظفى بعض اقسام وزارة الاوقاف الى هيئة الاصلاح الزراعى تمهيدا لنقلهم اليها - هو قرار نذب لا يعدو ان يكون نقلا مكانيا لا يستر عقوبة مقننة - عدم اختصاص القضاء الادارى بطلب الغائه .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كان القضاء الادارى غير مختص فى الاصل بمراقبة قرارات النقل الا أن عدم اختصاصه بذلك مشروط بما اذا كان هذا القرار مكانيا صرفا لا تحركه سوى حوافز الصالح العام وحسن التنظيم المرفقى المبرر لاعادة توزيع عمال المرافق على نحو من الاتحاد اما اذا كانت الجهة الادارية ترمى من وراء النقل الى غمط حقوق اصحاب الدور فى الترقية من الموظفين المستحقين لها بالحقاقهم بادارات أو وزارات أخرى بشية استبعادهم من دائرة المتقدمين للترقية على أساس الترقية ، كان قرار النقل من القرارات التى تخضع لرقابة القضاء الادارى لانه مقدمة للتخطى ووسيلة مستورة للحيلولة بين صاحب الدور وبين الحصول على حقه فى الترقية بالأقدمية .

فإذا كان الثابت أن قرار الندب المطعون فيه الصادر من وزير الأوقاف في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨، إنما كان يستر وراءه تصرفا إداريا ابتغى به مصدره نقل المطعون عليه مرضاة للصلح العام ولا أدل على هذا من أن نية الوزارة كانت منصرفة من البداية إلى نقل الموظفين التابعين لقسم الزراعة والأقسام المتصلة باستغلال الأقطان وقضاياها بوزارة الأوقاف - ومنهم المطعون عليه - وإلى ضمهم لهيئة الإصلاح الزراعي مع الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم في درجاتهم السابقة إلى أن تنشأ لهم بعميرية الدولة درجات مماثلة لتلك الدرجات . فالقرار الصادر بندب المدعى كان مقدمة لقرار نقله النهائي إلى هيئة الإصلاح الزراعي الصادر في أغسطس سنة ١٩٥٩ بعد إنشاء الدرجات المشار إليها ، ومتى كان ثابتا أن هذا القرار صدر خاليا من تحديد وضع المطعون ضده وكان منفذا لحكم القانون وغير مقصود به تحييف حقوقه المكتسبة وكان مبررا في ضوء الملبسات التي أحاطت به من الرغبة في خفض درجته المالية حالا أو مالا على النحو الذي أسفر عنه تحديد وضع المدعى بعد ذلك بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، فإنه لا شبهة في أن هذا الندب لا يعدو أن يكون نقلا مكانيا لا يستر عقوبة مقنة ، ذلك أن القرار الصادر من المدير العام لهيئة الإصلاح الزراعي بوضع المدعى على درجة أقل من تلك التي كان يشغلها لا يمكن اعتباره أثرا من آثار النقل الحتمية بل ليس مساغا افتراض أن ما انتهى إليه وضع المدعى بموجب هذا القرار كان داخلا في قصد الجهة التي أصدرت قرار النقل بحافز من المصلحة العامة وتنفيذا لحكم القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر .

ويؤكد ما سلف أيضا أنه أن نقل المطعون ضده إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لا مخالفة فيه لحكم المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة لأن حكم هذه المادة لا يسوغ تطبيقه إلا إذا وقع النقل لخير مرضاة للصلح العام وأريد به أن تفوت على الموظف المنقول ترقية واجبة على الإدارة كان يصيبها حتما لو لم يقع النقل وهذا الأمر غير متحقق في خصوص المنازعة الحاضرة بل لم يدعي المدعى حسبا يستفاد من طلباته ومذكراته ومن ثم لا يعتبر النقل الحاصل له إلى هيئة الإصلاح الزراعي مفوتا عليه دور الترقية إلى درجة أعلى حتى يحق له الطعن فيه وإذا كان ثابتا مما تقدم أن وزارة الأوقاف لم يكن يدخل في ولايتها تحديد وضع المطعون عليه بعد نقله إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . وإن هذا الأمر قد تم بقرار مستقل أصدره المدير العام لهيئة الإصلاح الزراعي ، فإن قرار وزير الأوقاف المطعون فيه

وقد صدر تحقيقا لمصلحة عامة لا نزاع فيها يكون بهذه المثابة خارجا من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ويتعين من ثم القضاء بالفساء الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص .  
( طعن ١٧١٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٨ )

المبدأ :

استهداف الفاء قرار النذب - دون أى قرار آخر يجعل تكليف الدعوى بانها دعوى الفاء القرار السلبى بالامتناع عن تعيين طالب الالفاء فى الوظيفة المنتدب اليها غير سديد .

### ملخص الحكم :

إذا استهدفت المدفعية الفاء قرار نذب وبررت هذا الطلب بأحقيتها لان' توضع فى هذه الوظيفة ولم تطلب الفاء قرار آخر ، ومن ثم يكون تكليف الحكم المطعون فيه للدعوى على ضوء هذه الطلبات بأنها دعوى الفاء القرار السلبى بالامتناع عن تعيين المدفعية فى وظيفة مفتش غير سديد ، ذلك لأن المطعون ضدها لم تطلب صراحة الفاء قرار سلبى بامتناع ، والمما طلبت الفاء قرار صريح بالنذب ولا يمكن أن يقال أن القرار الأخير يتضمن بحكم اللزوم الأول أو يخفيه بين طياته لأن قرار النذب لا يمنع من قرار التعيين على فرض أن النذب كان لشغل وظيفة أو درجة مالية وليس الاثنان من طبيعة واحدة كما ليس الأول بأقوى من الثانى حتى يجب أو يخفيه وإذا ما اختلفت طبيعة القرارين فلا محل للقول بصرف الظاهر الصريح الى السلبى المستتر وكان للمطعون ضدها أن توجه دعواها اليه مباشرة وتدخل على ما فيه من عيوب تؤثمه وتجعله خاضعا لرقابة القضاء أما وهى لم تفعل بل وتنكبت السبيل فى معاصمتها لقرار لا يدخل فى ولاية هذا القضاء فلا وجه لاعمال رقابته فى أمر يخرج عن حدود ولايته المقينة ويظاهر هذا الذى اتجهت اليه المحكمة وإثمينه أن النذب كما سبق القول لم يكن لاشغال وظيفة معينة أو درجة مالية معينة فلا يتبل القول أن مجرد ادعاء منها

بالأحقية فى شغل وظيفة أو درجة مالية معينة فى الجهة الادارية التى تعمل فيها يسلب هذه الجهة حقها فى أن تصدر قرارا بالنسب اليها مثل هذا النسب لا يمس من قريب أو بعيد أى حق من حقوقها المتعلقة بهذه الوظيفة وما عليها الا أن تتربص صدور القرار الادارى الذى يمس حقها فتختصمه اذا وجدت مسوغا لاختصاصه أو تختصم الجهة الادارية ان امتنعت عن الاستجابة الى حقها بغير مبرر .

( طعن ٢٠٠١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٩ )

#### المبدأ :

عدم اختصاص القضاء الادارى اذا كان النقل مكانيا صرفا لا تحركه سوى حوافز الصالح العام وحسن تنظيم المرفق - اختصاصه متى رمت الادارة من ورائه الى تلويت حق صاحب الدور فى الترقية بحكم الاقدمية - ميعاد الطعن فى القرار فى هذه الحالة - بدؤه من تاريخ تبينه قصد الادارة الجأء وراء قرار النقل باصدارها قرار الترقية متفهمنا تخطيطه .

#### ملخص الحكم :

ان قرار النقل ولئن كان القضاء الادارى غير مختص فى الاصل بمراقبته الا أن عدم اختصاصه بهذا القرار مشروط بما اذا كان مكانيا صرفا ولا تحركه سوى حوافز الصالح العام وحسن التنظيم المرفقى المبرر لتوزيع عمال المرافق على نحو من الأنحاء ، أما اذا كانت الادارة ترمى من ورائه الى غمط حقوق أصحاب الدور فى الترقية من الموظفين المستحقين لها بالحقاقهم بادارات أخرى ولاستبعادهم من دائرة المتقدمين للترقية بحكم الاقدمية كان قرار النقل من القرارات التى يخضع لرقابة القضاء الادارى لانه مقدمة للتخطى ووسيلة مستورة للحيلولة بين صاحب الدور فى الاقدمية وبين الحصول على حقه فى الترقية على أساس الاقدمية بيد أن النقل فى ذاته قد يستعصى على صاحب الشأن ادراك مرامييه ، فلا يحاسب على ميعاد الطعن فيه قبل أن يتكشف له هدفه وداعييه وتفسر الادارة عن وجهها فيما كانت ترمى اليه بالنقل وتبتيه وعلى ذلك



إذا تبين أنه لم يتهماً للمدعى تبين قصد الادارة الجائمه وراء قرار النقل ولم ينبج أمام ناظره مدى تأثر مركزه القانوني بذلك القسار الا حين صدور قرار الترقية فيما تضمنه من تخطية كان من الحق أن لا يحاسب على ميعاد الطعن الا من ذلك الحين وعلى ذلك متى ثبت أن القرار المطعون فيه صدر في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٣ وان دعوى الالفاء أقيمت أمام اللجنة القضائية المختصة في أول يولييه سنة ١٩٥٣ متضمنة طلبى الغاء قرارى النقل والترقية معا ، فان الدعوى تكون مقامة فى الميعاد القانوني ، ويكون حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من قبول التظلم المرفوع أمام اللجنة القضائية .

( طعن ٧٦٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠ )

#### المبدأ

نقل مدروس من المدارس الإعدادية الى المرحلة الابتدائية للزيادة عن الحاجة ووفقاً لقاعدة تنظيمية عامة مجردة - ثبوت عدم مغايرة الوظيفة المنقول منها عن الوظيفة المنقول اليها من حيث شروط التعيين وكونها لا تقل عنها فى الدرجة والترتب - يعتبر نقلاً مكانياً ويخرج عن اختصاص القضاء الادارى .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى لا يشمل الطعن فى القرارات الصادرة بنقل الموظف ما دامت لا تحمل فى طياتها قرارات أخرى مقننة مما يختص بنظرها القضاء الادارى كالنقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى فى طبيعتها أو فى شروط التعيين فيها أو كجزاء تأديبى .

وإذا كان نقل المدعى من المدارس الإعدادية الى المرحلة الابتدائية نتيجة الزيادة عن الحاجة فى عدد مدرسى اللغة الانجليزية بالتعليم الإعدادى وانها احتفظت فى مرحلة التعليم الإعدادى بمن يحمل مؤسلاً أعلى ومن تزيد

كفايته على كفاية المنقولين الى التعليم الابتدائي وذلك وفقا للقاعدة التنظيمية العامة المجردة التي وضعتها في هذا الخصوص والتي أملت عليها اعتبارات الصالح العام وضرورات حسن سير مرفق التعليم وان قرار التسويات الصادر من السيرة وزير التربية والتعليم اعتبر مؤهل المدعى صالحا للتعليم الاعداى والابتدائي على حد سواء ، ومن ثم فان نقل المدعى الى وظيفة لا تغاير وظيفته الاولى من حيث شروط التعيين كما لا تقل عنها من حيث الدرجة أو المرتب ، لا يعدو أن يكون نقلا مكانيا اقتضته مصلحة العمل ، ولا ينطوى على تعيين جديد أو تأديب مما يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى النظر فيه .

( طعن ١١١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧ )

وابعا : عدم الاختصاص بمنازعات لا تنشأ بحكم الوظيفة العامة :

قاعدة رقم ( ٣١ )

المبدأ :

ثبوت أن العلاقة محل المنازعة ليست من العلاقات التي تنشأ بحكم الوظيفة وتنظمها القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، بل تدخل في نطاق روابط القانون الخاص - عدم اختصاص القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن العلاقة التي تربط المدعى بالمجلس الملى في خصوص الاعانة محل النزاع ليست من الروابط التي تدخل في نطاق القانون العام ، باعتبارها علاقة من العلاقات التي تنشأ بحكم الوظيفة وتنظمها القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، وانما هي علاقة مدنية بحتة أيا كان تكييفها ، وسواء اعتبرت تبرعا أو مكافأة نظير أداء عمل ، وأيا كان تكييفها القانوني فليس من شك أنها علاقة تدخل في نطاق روابط القانون الخاص . فانها تخرج عن اختصاص القضاء الادارى .

( طعن ١١٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ )

قاعة رقم ( ٢٢ )

## المبدأ :

دعوى التسوية التي يرفعها أحد العاملين بدويان الأوقاف الخصوصية  
لتقرير أحيائه في الاعانة الاجتماعية قبل هذا الديوان - عدم اختصاص  
القضاء الإداري بالفصل فيها .

## ملخص الحكم :

ان المدعى قبل نقله الى وزارة الأوقاف في أول أغسطس سنة ١٩٥٢  
لم يكن يعتبر موظفا عاما كما أن ديوان الأوقاف الذي كان يعمل في خدمته  
لم يكن فرعا من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة أو هيئة عامة  
وكانت علاقة المدعى به علاقة أجبر برب عمل أى علاقة تعاقدية من علاقات  
القانون الخاص وينبئ على ذلك عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة  
قضاء إداري بالمنازعة الخاصة بطلب المدعى صرف الاعانة الاجتماعية  
التي يدعى أنها استحققت له قبل هذا الديوان في المدة من ١٨ مايو ١٩٤٩  
حتى ١٦ من يوليو ١٩٥١ وبفروق مرتب الدرجة السابعة عن المدة  
السابقة على أول أغسطس سنة ١٩٥٢ تاريخ نقله الى وزارة الأوقاف ذلك  
أن اختصاص مجلس الدولة في هذا الشأن محدد وفقا لنص الفقرة  
الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ( بالمنازعات الخاصة  
بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو ورثتهم )  
وليس من شأن أيلول الأوقاف التي كان ديوان الأوقاف الخصوصية يتولى  
ادارتها - الى الدولة أو نقل المدعى الى وزارة الأوقاف أن يسبغ على مجلس  
الدولة اختصاصا ليس له في شأن المنازعات الخاصة بما يطلبه المدعى عن  
مدة سابقة على نقله الى تلك الوزارة .

( طعن ١٣٩٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٣ )

#### المبدأ :

مناطق اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العاملين - ثبوت هذه الصفة لهم - عمل المدعى مستخدماً بمدرسة خاصة معانة يرتبط العاملون فيها بصاحب المدرسة بعلاقة عقدية ولا يرتبطون بالوزارة بأية علاقة تنظيمية لائحية - ينفي عنه صفة الموظف العام - لا يغير من ذلك وضع المدرسة تحت إشراف وزارة التربية والتعليم ما دامت محتفظة بطبيعتها كمدرسة خاصة - كما لا يغير منه تقرير اعانة للمدرسة تسمح للعاملين بها بالحصول على نصيب منها لقاء التزام المدرسة بقبول الطلاب للتعليم فيها بالمجان .

#### ملخص الحكم :

ان مناطق اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العاملين ، هو ثبوت هذه الصفة لهم ، فاذا انتفت عنهم ، خرجت هذه المنازعات ، من اختصاص القضاء الإداري ولما كان الثابت من الأوراق ، ان المدعى ، يعمل مستخدماً في مدرسة الجيل الجديد الابتدائية بالمريش وهي مدرسة خاصة معانة يرتبط العاملون فيها بصاحب المدرسة بعلاقة عقدية ، تحكمها نصوص العقود المبرمة بين كل منهم وبين صاحب المدرسة ، ولا يرتبطون بالوزارة بأية علاقة تنظيمية أو لائحية ، فان المدعى لا يكون موظفاً عاماً وبهذه المثابة لا يصدق في حقه من القواعد ما يسرى في شأن موظفي الدولة ولا يغير من هذا وضع المدرسة التي يعمل بها تحت إشراف وزارة التربية والتعليم ما دامت محتفظة بطبيعتها كمدرسة خاصة ، وبالتالي بطبيعة العلاقة التي تحكم الرابطة بينها وبين العاملين بها في نطاق أحكام القانون الخاص ، كما لا يغير منه تقرير اعانة للمدرسة المذكورة تسمح لهؤلاء العاملين بالحصول على نصيب منها لقاء التزام المدرسة بقبول الطلاب للتعليم فيها بالمجان يقتصر حقهم على هذه الحدود مع بقاء علاقتهم بصاحب المدرسة علاقة عقدية ينتفى معها قيام أية رابطة تنظيمية لائحية

بالوزارة ذاتها ، ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري ينظر  
الدعوى الراهنة في محله .

( طعن ١٧٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤ )

#### المبدأ :

المنازعة بين وزارة الخزانة وبين ورثة أحد أمراء دارفور فيما يتعلق  
بطلب استرداد صرف المعاش المقرر لهم أو ما كان متصلا بطلب استرداد ما  
صرف منه يخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

#### ملخص الحكم :

إن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري اختصاص محدد ،  
ينحصر فيما حدده القانون وبالدلت وعلى سبيل الحصر من مسائل معينة ،  
ولما كان البند ثانيا من المادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة  
١٩٥٩ ، قد جعل اختصاصه بالمنازعات الخاصة بالمعاشات متوطا بأن تكون  
هذه المعاشات مستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، وكان قد انتفى  
عن المعاش موضوع النزاع - كما سلف البيان - أنه معاش مستحق لأحد  
الموظفين العموميين أو لورثته ، فإن المنازعة بين وزارة الخزانة وبين  
الآنسة . . . . . بوصفها من ورثة أحد أمراء دارفور تخرج عن  
اختصاصه سواء ما تعلق منها بطلب استرداد صرف المعاش أو ما كان متصلا  
بطلب استرداد ما صرف من هذا المعاش بعد الزواج ويتعين - والحالة هذه -  
القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة  
قضاء إداري بنظر الدعويين رقم ٣٩٤ لسنة ١٧ القضائية ورقم ٢٥٠٧ لسنة  
١٩ القضائية المضمومتين .

.. . - ( طعن ٣٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٠ )

قاعدة رقم ( ٣٥ )

المبدأ :

صدور قرار من رئيس الجمهورية بنقل أحد ضباط الشرطة الى احدى شركات القطاع العام مع تحديد الدرجة المنقول اليها - الطعن على هذا القرار فيما تضمنه من تحديد الدرجة المالية التي ينقل اليها الضابط بالشركة - عدم اختصاص القضاء الإدارى - أساس ذلك ان المدعى لم يطعن على ذلك القرار فيما تضمنه من هيئة الشرطة وانما يقتصر طلبه على تسوية حالته بالشركة المنقول اليها وذلك بوضعه فى فئة مالية تعادل رتبته بهيئة الشرطة - وجوب الحكم بعدم الاختصاص الولائى مع احالة الدعوى الى المحاكم العادية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت ان المدعى لا يطعن فى القرار الجمهورى بنقله من هيئة الشرطة الى الشركة العامة للانتاج السينمائى فيما تضمنه من اخلاله من هيئة الشرطة وانما يقتصر طلبه على تسوية حالته فى الشركة المذكورة بوضعه فى الفئة الرابعة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة باعتبارها معادلة لوظيفة رائد بهيئة الشرطة مع اعتبار اقدميته فى الفئة المذكورة من تاريخ ترقيته الى رتبة رائد فى ١/٨/١٩٦٤ وقد اشار تقرير الطعن الى ان المدعى وافق على نقله من الشرطة الى وظيفة مدنية فى ١٠/١١/١٩٦٥ . ولم يعقب المدعى على ما اشار اليه تقرير الطعن فى هذا الخصوص .

ومن حيث انه وقد اقتضت المنازعة الماثلة على الفئة التى يتعين ان يوضع فيها المدعى بعد تمام نقله الى الشركة العامة للانتاج السينمائى فانه تعين على المحكمة ان تبحث أولا فى مدى ولايتها فى الفصل فى هذه المنازعة بالصورة المتقدمة لأن الدفع بعدم الاختصاص هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى يجوز اثارها فى أية حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة من تلقاء نفسها ان تبحث فى تحديد مدى ولايتها فان ثبت لها انتفاء هذه الولاية قضت بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ومن ثم يتعين

على هذه المحكمة أن تتصدى لبحث مدى اختصاص القضاء الإدارى بنظر  
الدعوى قبل أن تتعرض للفصل فى موضوعها .

ومن حيث أن اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين  
العموميين منوط بشبوت هذه الصفة لهم فإذا انتفت خرجت هذه المنازعات  
من اختصاص القضاء الإدارى ولما كانت شركات القطاع العام رغم تملك  
الدولة إياها هى شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة  
وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة وبهذه المثابة فإنها على ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة من أشخاص القانون الخاص وترتيباً على ذلك لا تعتبر  
هذه الشركات مؤسسات عامة وينتفى عن العاملين فيها صفة الموظف العام  
إذ لا تصدق هذه إلا على من يساهم بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره  
الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الاستغلال المباشر ،  
ومن ثم فعلاقة هؤلاء العاملين بالشركات فى طبيعتها علاقة عقدية تخضع  
كأصل عام للقانون الخاص لا علاقة تنظيمية تحكمها قواعد القانون العام ،  
ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظر ما يثور فى شأن هؤلاء العاملين من منازعات  
- عدا ما ورد بشأنه نص خاص للمحاكم العادية وليس لمحاكم مجلس الدولة - .

ومن حيث أن الثابت أن الشركة العامة للإنتاج السينمائي العالمى  
التي نقل إليها المدعى هى من شركات القطاع العام وكانت تتبع المؤسسة  
المصرية العامة للسينما والهندسة الإذاعية ويدور النزاع حول استحقاق  
المدعى لشغل وظيفة من الفئة الرابعة بها فإن الاختصاص بنظر هذه الدعوى  
إنما ينعقد للقضاء العادى دون القضاء الإدارى ، ويتميز لذلك القضاء بعدم  
اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظرها ، وإذ تنص المادة ١١٠ من قانون  
المرافعات على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة  
الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقاً بالولاية » ، فإنه  
يتميز على هذه المحكمة - أن تأمر بإحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية  
باعتبارها المحكمة المختصة بنظرها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، وإذ ذهب المحكم المطعون فيه غير  
هذا المذهب فقد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ويتميز من ثم القضاء

بالبالغ، وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى مع إبقاء الفصل  
فى المصروفات .

( طعن ٣٦٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٦ )

المبدأ :

مطالبة احد العاملين بالدولة بحق يدعيه وقت ان كان عاملا باحدى  
شركات القطاع العام - خروج هذه المنازعة من اختصاص مجلس الدولة -  
تحويل الشركة الى هيئة عامة ليس من شأنه ان يسبغ على محاكم مجلس  
الدولة اختصاصا ليس لها ، كما ان حلول الهيئة محل لشركة فى الدعوى  
لا يغير من طبيعة المنازعة - تولف الفصل فى حقوق اخرى يدعيها الطالب  
ابان عمله بالهيئة العامة على الفصل فى طلباته قبل الشركة - للمحكمة ان  
تولف الفصل فى الدعوى لحين الفصل فى الدعوى الاولى بمعرفة القضاء  
العادى .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان طلبات المدعى تنحصر فى ثلاثة اولها : استحقاقه للفتة  
الخامسة المقررة - لوظيفة مراجع ميزانيات من ١٩٦٤/٧/١ وما يترتب على  
ذلك من آثار وفروق مالية .

وثانيها : استحقاقه للترقية الى الدرجة الرابعة من ١٩٧٢/١/١ طبقا  
لقواعد الرسوب الوظيفى ، واحتياطيا. الفاء القرار الصادر فى فبراير سنة  
١٩٧١ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية الى الفتة الخامسة .

ومن حيث ان الطلب الاول للمدعى يتمخض عن حق يدعيه وقت ان  
كان عاملا بشركة مياه الاسكندرية وقبل تحويلها الى هيئة عامة بموجب  
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة لرفق  
مياه الاسكندرية ولم يكن فى هذا الوقت موظفا عاما بل كان يعمل فى شركة  
من اشخاص القانون الخاص ، واختصاص مجلس الدولة محدد فى هذا  
النسب وفقا لنص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات



والكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم • وليس من شأن تحويل الشركة المذكورة - الى هيئة عامة أن يسبغ على محاكم مجلس الدولة اختصاصا ليس لها أو أن يكون من شأن حلول الهيئة محل الشركة في الدعوى تغيير طبيعة المنازعة •

ومن حيث أن الطلبين الثاني والثالث للمدعى وأن كانا عن حقوق يدعيها بعد أن أصبح موظفا عاما في الهيئة المذكورة مما تختص بمنظيره محاكم مجلس الدولة الا أن الفصل فيها يتوقف على الفصل أولا في مدى أحقية المدعى للفئة الخامسة من ١٩٦٤/٧/١ ومتى كانت المادة - ١٢٩ من قانون المرافعات تعطى المحكمة الحق في أن تأمر بوقف الدعوى كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، فانه من ثم يتعين الأمر بوقف الدعوى لحين الفصل في الطلب الأول من طلبات المدعى بمعرفة المحكمة المختصة •

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر طلب المدعى أحقيته في الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وحالة الدعوى في شأنه الى المحكمة العمالية المختصة بمحافظة الاسكندرية مع الأمر بوقف الدعوى بالنسبة الى سائر الطلبات لحين الفصل في الطلب المشار اليه وإبقاء الفصل في المصروفات •

( طعن ٣٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦ )

#### قاعدة وقم ( ٣٧ )

المبدأ :

بأنك التسليف الزراعي والتعاوني كان من تاريخ انشائه في ٦ من أغسطس سنة ١٩٣١ حتى تاريخ تحويله الى مؤسسة عامة في ١٣ من مارس سنة ١٩٦٤ شركة مساهمة مصرية - العاملون بهذا البنك خلال تلك الفترة تنتفي عنهم صفة الموظف العام - يترتب على ذلك خروج المنازعات التي تثور بشأن العلاقات والقرارات الصادرة من الشركة في شأنهم في الفترة المذكورة من اختصاص القضاء الإداري باعتبارها علاقات خاصة ينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء العادي •

### ملخص الحكم :

من المستقر ان الدفع بعدم الاختصاص هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام التي تجوز اثارها في أية حالة كانت عليها الدعوى بل وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث في تحديد مدى ولايتها ، فان ثبت لها انتفاء هذه الولاية قضت بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ومن ثم يتعين على هذه المحكمة أن تتصدى لبحث مدى اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى قبل ان تعرض للفصل في موضوعها .

ومن حيث ان اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العاملين منوط بشبوت هذه الصفة لهم فاذا انتفت عنهم خرجت هذه المنازعات من اختصاص القضاء الإداري . ولما كانت شركات القطاع العام رغم تلك الدولة اياها هي شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة وبهذه المثابة فانها تعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أشخاص القانون الخاص وترتيباً على ذلك لا تعتبر هذه الشركات مؤسسات عامة وتنتفى عن العاملين فيها صفة الموظف العام . اذ لا تصدق هذه الصفة الا على من يساهم بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الاستغلال المباشر ، ومن ثم فعلاقة هؤلاء العاملين بالشركات في طبيعتها علاقة عقدية تخضع كاصل عام للقانون الخاص لا علاقة تنظيمية تحكمها قواعد القانون العام ، ومن ثم ينقلد الاختصاص بنظر ما يثور في شأن هؤلاء العاملين من منازعات - عدا ما ورد بشأنه نص خاص - للمحاكم العادية وليس لمحاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أنه يتقضى المراحل التي مر بها بنك التسليف الزراعى والتعاونى يبين أنه أنشئ بالمرسوم الصادر فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٣١ بتأسيس شركة مساهمة تدعى « بنك التسليف الزراعى المصرى » وقد نص هذا المرسوم على أن هذا البنك شركة مساهمة مصرية ذات شخصية اعتبارية مستقلة واشترك فى تأسيسه الحكومة المصرية والبنك الاهلى المصرى وبنك مصر والبنك المقارى المصرى وبعض البنوك الأجنبية .

وفي ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم بتغيير اسم هذا البنك وجعله « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » « شركة مساهمة مصرية » . وقد ظل البنك على هذا الوضع حتى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للتأمين الزراعى والتعاونى الذى قضى فى المادة ١ منه بأن يحول البنك المذكور الى مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للتأمين الزراعى والتعاونى » ونصت المادة ٣ منه على أن يتكون رأس مال هذه المؤسسة من رأس مال بنك التسليف الزراعى والتعاونى والأموال التى تخصصها الدولة . ويستفاد مما تقدم أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى كان من تاريخ انشائه فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٣١ حتى تاريخ تحويله الى مؤسسة عامة فى ٢٣ من مارس ١٩٦٤ « شركة مساهمة مصرية » ويحتفظ بشخصيته المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة ومن ثم فإن العاملين بهذا البنك فى هذه الفترة كانوا من العاملين بشركة مساهمة مصرية تنتفى عنهم صفة الموظف العام وبالتالي تخرج المنازعات التى تثور بشأن العلاقات والقرارات الصادرة من الشركة فى شألهم فى الفترة المذكورة من اختصاص القضاء الإدارى باعتبارها علاقات خاصة يتعقد الاختصاص بنظرها للقضاء العادى .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن النزاع فى الدعوى الماثلة يدور حول استحقاق المدعى لعلوة ترقية قدرها خمسة جنيهات شهرياً اعتباراً من ١٩٦٣/٦/١ تنفيذاً للقرار رقم ٤٠٨ الصادر فى ١٩٦٣/٧/٦ بنقله من وظيفة مفتش حسابات التعاون الى وظيفة وكيل قسم التدريب وكان البنك فى هذا التاريخ شركة مساهمة فإن الاختصاص بنظر هذه الدعوى إنما يتعقد للقضاء العادى دون القضاء الإدارى ويتعين لذلك القضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظرها . وإذ تنص المادة ( ١١٠ ) من قانون المرافعات على أن « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقاً بالولاية » فإنه يتعين على هذه المحكمة أن تأمر بأحالة الدعوى الى محكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها المحكمة المختصة بنظرها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فقد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بألفائه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى مع إبقاء الفصل في الحروفات .

( طعن ١١٧٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١ )

### قاعدة رقم ( ٢٨ )

#### المبدأ

مراحل تنظيم شركة الطيران العربية المتحدة - قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ كانت الشركة تزاوّل نشاطها محتفظة بشخصيتها الخاصة المستقلة عن شخصية المؤسسة التي تتبعها - العاملون بالشركة خلال هذه المرحلة لا يعتبرون موظفين عامين وتخرج المنازعات المتعلقة بهم عن اختصاص الادارى - بعد صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ادمجت الشركة في مؤسسة الطيران العربية واصبحت جزءا منها - نتيجة ذلك - تثبت للعاملين بها صفة الموظف العام - ينعقد الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بهم بعد هذا التاريخ للقضاء الادارى دون القضاء العادى - تطبيق علاوة الطراز المستحقة للعاملين قبل صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه - المنازعة بشأنها ينعقد الاختصاص فيها للمحاكم العادية دون محاكم مجلس الدولة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان مناط اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العاملين هو ثبوت هذه الصفة فاذا انتفت عنهم خرجت هذه المنازعات من اختصاص القضاء الادارى وليس خلاف فى ان شركات القطاع العام تظل رغم تملك الدولة لها شركات تجارية من اشخاص القانون الخاص ولكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة ، وبهذه المثابة فانها لا تعتبر مؤسسات عامه وتنتفى عن العاملين فيها صفة الموظف العام اذ لا تصبّق هذه الصفة الا على من يساهم بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة او أحد اشخاص القانون العام الاخرى باسئلوب .

الاستغلال المباشر ، ومن ثم فعلاقة هؤلاء العاملين بالشركات في طبيعتها علاقة عقدية تخضع كأصل عام للقانون الخاص لا علاقة تنظيمية تحكمها قواعد القانون العام ، وبالتالي ينقذ الاختصاص بنظر ما يثور بشأن هؤلاء العاملين من منازعات - عدا ما ورد بشأنه نص خاص - للمحاكم العادية وليس لمحاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أنه يتقضى المراحل التي مرت بها الشركة المدعى عليها - يبين أنه بتاريخ ١٧ من مارس ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ بادماج مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران في شركة واحدة تسمى « الشركة العربية المتحدة للطيران » وفي ١٧ من يولييه ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ بتعديل اسم هذه الشركة الى « شركة الطيران العربية المتحدة » وفي ١٢ مايو ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العربية العامة للنقل الجوي ، ونص في المادة الخامسة منه على الشركات التي تتبع هذه المؤسسة ومن بينها شركة الطيران العربية المتحدة وفي ٢٥ من يناير ١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ ناصا في المادة الأولى منه على تعديل تسمية المؤسسة العربية العامة للنقل الجوي الى مؤسسة الطيران العربية المتحدة وتولى بنفسها مباشرة جميع أوجه نشاط الشركات التابعة لها ومن بينها شركة الطيران العربية المتحدة .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم تكون شركة الطيران العربية قد مرت بمرحلتين الأولى السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ في ٢٥ يناير ١٩٦٧ وفيها كانت الشركة تزاوّل نشاطها محتفظة بشخصيتها المعنوية الخاصة المستقلة عن شخصية المؤسسة التي تتبعها ، ومن ثم فإن العاملين بهذه الشركة خلال تلك المرحلة تتنفي عنهم صفة الموظف العام ، وبالتالي تخرج المنازعات المتعلقة بهم عن اختصاص القضاء الإداري باعتبارها تتصل بعلاقات عقدية خاصة تنطبق عليها أحكام العقد وقانون العمل ويختص بها القضاء العادي تبعاً لذلك ، أما المرحلة الثانية التي تلت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ في ٢٥ يناير ١٩٦٧ وفيها تمّ ادماج الشركة في مؤسسة الطيران العربية

وأصبحت جزءاً منها ومن ثم تثبت للعاملين بها صفة الموظف العام والمنازعات التي تنشأ بشأنهم بعد هذا التاريخ يختص بها القضاء الإداري دون القضاء العادي باعتبارهم عاملين في مؤسسة عامة وبالتالي ينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء الإداري .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم واذا كسبان الثابت أن النزاع في الدعوى الحالية يدور حول استحقاق المدعي لعلاوة الطراز وبدء استهلاك هذه العلاوة من العلاوة الدورية المستحقة له في ١/١/١٩٦٦ وذلك وقت أن كان يعمل بشركة الطيران العربية قبل ادماجها في مؤسسة الطيران العربية فإن الاختصاص بنظر الدعوى ينعقد - والحالة هذه للقضاء العادي دون القضاء الإداري .

( طعن ٣٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٣٩ )

##### المبدأ :

صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري - إذا صدر القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص لذلك يخرج من نطاق القضاء الإداري - أي كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري - شركات القطاع العام أشخاص معنوية عامة - القرار الصادر من الوزير المختص في شأن العلاقة العقدية بين الشركة وأحد العاملين فيها يعتبر قراراً صادراً منه بصفته رب عمل فإط به نظام العاملين بالقطاع العام بعض الاختصاصات المتعلقة بشؤون العاملين بشركات القطاع العام - المنازعة في هذا القرار لا تعتبر من المنازعات الإدارية التي يختص بها القضاء الإداري - الأمر المترتب على ذلك : اختصاص القضاء العادي .

##### ملخص الحكم :

إن السبب الأول للطعن لا يقوم على أساس صحيح من القانون ، لأن صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري ، فإذا صدر القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص -

أو تعلق بإدارة شخص معنوى خاص ، فذلك يخرج من عداد القرارات الادارية ايا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الادارى ، ولا يجوز اعتباره من القرارات الادارية الصادرة فى شأن أحد الافراد التى يختص القضاء الادارى وحده بنظر المنازعات الخاصة بها ، وفى ضوء ذلك ، فان القرارات المطعون فيها والصادرين من وزير الاسكان بندب الطاعن الى وظيفة أخرى بالهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى ثم الى الأمانة العامة لقطاع التشييد بوزارة الاسكان ، يتعلقان بمسألة من مسائل القانون الخاص هى العلاقة العقدية التى تربط شركات القطاع العام بالعاملين فيها وهى شركات جرى قضاء هذه المحكمة على أنها اشخاص معنوية خاصة ، ويعتبران صادرين من الوزير بصفته رب عمل ناط به نظام العاملين بالقطاع العام بعض الاختصاصات المتعلقة بشئون العاملين بشركات القطاع العام سواء فى ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم فان المنازعة فيهما لا تعتبر من المنازعات الادارية التى يختص القضاء الادارى بنظرها .

( طعن ٣٣٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠ )

#### المبدأ :

صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعيين رؤساء مجالس ادارة بنوك التسليف الزراعى والتعاونى ببعض المحافظات وهى بمثابة شركات مساهمة تعتبر من شركات القطاع العام - الطعن فى هذا القرار فيما لا تضمنه من تخط أحد العاملين بتلك البنوك يخرج عن اختصاص القضاء الادارى ويختص به القضاء العادى ذلك أن هذا القرار لا يصبغ عليه وصف القرار الادارى لأنه ليس كذلك بحسب موضوعه طالما أنه ينصب فى مجاله على مسألة تتمثل بإدارة شركات تعتبر من الاشخاص الاعتبارية الخاصة - لا يغير من ذلك صدوره من رئيس الوزراء حيث تبقى العلاقة بين الشركة وموظفيها علاقة تعاقدية .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت فى الاوراق ان القرار المطعون فيه هو قرار رئيس رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٥ بتعيين رؤساء المجالس ادارة بنوك التسليف الزراعى والتعاونى ببعض المحافظات فيما تضمنه من تخفى المدعى ( المطعون ضله ) \*

ومن حيث ان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات وان قضى فى مادته الاولى بان يحول بنك التسليف الزراعى الى مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى » فقد نص فى مادته الخامسة على أن تحول فروع بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة ومقتضى ذلك ان بنوك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات تعتبر - بقوة القانون شركات مساهمة من شركات القطاع العام بحكم تبعيةها للمؤسسة العامة المشار اليها وقد صدر القرار المطعون فى المجال الزمنى لنفاذ القانون المذكور \*

ومن حيث ان من المقرر ان شركات القطاع العام تظل مع تملك الدولة لها شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة وبهذه المثابة فانها تعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من اشخاص القانون الخاص وتمارس نشاطها بحسب الاصل - فى نطاق « هذا القانون » ، ومن ثم فانها لا تندرج فى عداد المؤسسات العامة التى هى من اشخاص القانون العام ، وبالتالى تنتفى عن العاملين بتلك الشركات صفة الموظف العام اذ لا تصدق هذه الصفة الا على من يساهم فى عمل دائم فى مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام الاخرى بأسلوب الاستغلال المباشر ويترتب على ذلك أن العاملين بالشركات المذكورة تربطهم بها علاقة عقدية فى طبيعتها تخضع ، كاصل عام ، للقانون الخاص وليست علاقة تنظيمية تخصها قواعد القانون العام \*



ومن حيث ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى بحكم هذه المنازعة من حيث الزمان - قد اقتصر على تحويل المحاكم التأديبية بمجلس الدولة سلطة الفصل فى بعض القرارات التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من ذلك القانون الذى لم يتضمن نصا يبين المحاكم المختصة بنظر المنازعات الأخرى لهؤلاء العاملين مما يفيد ان المشرع قد ابقى على اختصاص المحاكم على ما هو عليه دون تعديل الا فى الحدود التى نص عليها هذا القانون كما ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لم يعقد لمحكمة اختصاصا بتلك المنازعات .

ومن حيث ان اقرار المطعون فيه اذ تناول تعيين بعض رؤساء مجالس ادارة شركات عامة على ما سلف بيانه قاله رفقهم صدوره من رئيس مجلس الوزراء لا يصنف عليه وصف القرار الادارى لانه ليس كذلك بحسب موضوعه طالما انه ينصب فى محله على مسألة تتعلق بادارة شركات من الاشخاص الاعتبارية الخاصة وغنى عن البيان ان تعيين العاملين فى شركات القطاع العام بقرار من رئيس مجلس الوزراء لا يشير من طبيعة العلاقة التى تربطهم بالشركات حيث يبقى علاقتهم بها علاقة عقدية والقول بغير ذلك من شأنه المغايرة فى نوع العلاقة التى تربط العاملين بتلك الشركات باختلاف القرار الصادر بتعيينهم فيها الأمر الذى لا سند له من القانون .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم من ان المطعون على ترقيةهم بانقرار الطعن لا يعدون باعتبارهم من العاملين فى شركات عامة من الموظفين العموميين وطالما ان المنازعة فى هذا القرار لا تتعلق بمسألة تأديبية ولا تنصب على قرار ادارى فانها تكون من اختصاص القضاء العادى دون مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه حين قضى بالغاء القرار الطعن فيما تضمنه من تخطى المدعى وما يترتب على ذلك من آثار قد اخطأ فى تطبيق القانون وتناوله ومن ثم يتعين الحكم بالغاءه دون حاجة الى التفرع ، لاسباب الطعن فيه أو بحثها مع القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، بنظر الدعوى وبإجالتها بحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية ( الدائرة العمالية المختصة ) عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، مع ابقاء الفصل فى المصروفات حتى يصدر حكم فى موضوع الدعوى .

لهذا حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية وأبقت الفصل في المصروفات حتى يفصل فى موضوع الدعوى .

( طعن ٧٩٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤١ )

#### المادة :

المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المشرع حلد المسائل التى تتدخل فى اختصاص محاكم مجلس الدولة وليس من بين هذه المسائل ما يتعلق بالعاملين فى القطاع العام سوى ما ورد فى البند الثالث عشر وهى فى طعون هؤلاء العاملين فى الجزاءات الموقعة عليهم ودعاوى تأديبهم - يخضع العاملون بالقطاع العام فى كل ما يثار من منازعات خاصة بشئونهم الوظيفية غير ما تعلق منها بالتسديد لاختصاص القضاء العادى .

#### ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعاوى المتعلقة بنقل العاملين بالقطاع العام ، فانه بالرجوع الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يبين ، انه قد صدر فى المادة العاشرة المسائل التى تدخل فى اختصاص محاكم مجلس الدولة وليس من بين هذه المسائل ما يتعلق بالعاملين فى القطاع العام سوى ما ورد فى البند الثالث عشر وهى طعون هؤلاء العاملين فى الجزاءات الموقعة عليهم ، هذا فضلا عن الاختصاص بدعاوى تأديبهم . أما غير ذلك من مسائل مما ورد بهسذه المادة خاصا بوظيفيه ، فقد أوردتها المشرع فى خصوص الموظفين العموميين وهذا الوصف لا ينطبق على العاملين بالقطاع العام ، ومن ثم فان هؤلاء العاملين انما يخصصون فى كل ما يثار من منازعات خاصة بشئونهم الوظيفية - غير ما تعلق منها بالتأديب - لاختصاص القضاء العادى ، وعلى هذا الرأى جرت أحكام هذه المحكمة ، وأبدى هذا النظر المحكمة الدستورية العليا .

( طعن ٢٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣٢ )

## قاعدة رقم ( ٤٢ )

## المبدأ :

اختصاص - اختصاص المحاكم التأديبية - ما يخرج عن اختصاصها -  
 ( موظف - نائب ) القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجي -  
 الجمعية التعاونية للانشاء والتعمير بمحافظة الدقهلية من اشخاص القانون  
 الخاص وعلاقتها بالعاملين لديها سواء بطريق التعيين أو النائب من المنظمات  
 التعاونية الأخرى أو الجهات الحكومية يحكمها قانون العمل فيما لم يرد  
 بشأنه نص خاص في القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ - المنازعة في أي شأن  
 من شئون العاملين بها سواء كان متعلقا بالتأديب أو غيره تدخل في  
 الاختصاص الولائي للمحاكم العمالية - أساس ذلك : أن هؤلاء العاملين  
 لا يعتبرون من العاملين بالقطاع العام الذين تختص المحاكم التأديبية بنظر  
 الطعون في الجزاءات الموقعة عليه - لا وجه للربط بين هذه الجمعية  
 والجمعيات التابعة للمؤسسات الإنماء - أساس ذلك : أنها ليست من  
 الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة .

## ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه صادر من الجمعية التعاونية الانتاجية للانشاء  
 والتعمير لمحافظة الدقهلية بتوقيع جزاء تأديبي على عامل لديها منتدب من  
 ديوان المحافظة .

ومن حيث أنه لا مراء في أن الجمعية التعاونية المشار اليها من اشخاص  
 القانون الخاص وعلاقتها بالعاملين لديها سواء بطريق التعيين أو النائب من  
 المنظمات التعاونية الأخرى أو الجهات الحكومية يحكمها قانون العمل فيما  
 لم يرد بشأنه نص خاص في القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون  
 الانتاجي أو القرارات واللوائح الصادرة تنفيذا له وذلك عملا بصريح نص  
 المادة ٣٨ من القانون المذكور ، وبإي منازعة في أي شأن من شئون العاملين  
 بها سواء كان متعلقا بالتأديب أو غيره تدخل في الاختصاص الولائي  
 للمحاكم العمالية ، ذلك أن هؤلاء العاملين لا يعتبرون من العاملين بالقطاع  
 العام الذين تختص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بنظر الطعون في  
 الجزاءات الموقعة عليهم طبقا للمادة ١٥ فقرة الأخيرة وللمادة ١٠ بند ثالث

عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة ، لأن مدلول هذه العبارة وإن كان يشمل العاملين بالجمعيات التابعة للمؤسسات العامة طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ( المادة الأولى من مواد الاصدار ) والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ( المادة ٤ منه ) إلا أن الجمعية التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمير لمحافظة الدقهلية التي أصدرت قرار الجزاء ليست من الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة ، ثم ان المؤسسات العامة ألغيت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن تاريخ العمل بهذا القانون أصبح تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مقصورا على العاملين بشركات القطاع العام. وحدها ولذلك نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام ، وهو القانون الذى حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، على أن. ( تسرى أحكام القانون على العاملين فى شركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون ) والجزاء الموقع على المطعون ضده تم فى ١٩٧٧/١/٢٧ بعد الغاء المؤسسات العامة .

ومن حيث أنه لما تقدم تكون المحكمة التأديبية بالمنصورة غير مختصة ولائيا بنظر الطعن فى الجزاءات الموقع على المطعون ضده واذا قضت هذه المحكمة ضمنا باختصاصها ، فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ، ويتميز لذلك الحكم بالفائه وحالة الدعوى التأديبية رقم ٣٤ لسنة ٥ القضائية الى محكمة المنصورة الابتدائية. - الدائرة العمالية ، المختصة بنظرها ، عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

( طعن ٥١٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

خامسا : علم الاختصاص بمنازعاته تخرج عن نطاق القرار الادارى

قاعدة رقم ( ٤٣ )

المبدأ :

القرارات الادارية التى تعتبر مجرد اجراء للتنبيه الى تنفيذ حكم القانون - المقصود بها - طلبات وقف تنفيذها او إلغاؤها - خروجها عن ولاية

القضاء الادارى - مثال بالنسبة لقرار اصله وزير التموين تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣

ملخص الحكم :

اذ يبين أن المركز القانونى الذى يتضرر منه المدعى انما نشأ مباشرة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بعد اذ استبان أن ادراج مصانع سوهاج الكبرى فى الجدول المرافق له صحيح من الناحية الدستورية ومن ثم فان قرار وزير التموين الصادر فى ١٩ من مايو سنة ١٩٦٣ بالحاق مصانع سوهاج الكبرى بمطحن المدعى المؤمم ، ليس قراراً ادارياً ، وانما هو مجرد اجراء اتخذ للتنبيه الى تنفيذ حكم القانون فتخرج هذه المنازعة عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، لأن اختصاصه رهين بطلب الغاء أو وقف تنفيذ القرارات الادارية دون غيرها واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتاويله ويتعين لذلك القاؤه ، والقضاء بقبول الدفيع بعدم الاختصاص وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طلب وقف التنفيذ وبالزام المدعى بمصروفات هذا الطلب .

( طعن ١١٩٨ لسنة ٩٠ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٤ )

للحكمة رقم ٤٤ )

المبسطة :

القرار الادارى هو المصاح الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون من ارادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة - صدور القرار من جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الاحوال وبحكم اللزوم وصف القرار - صدور القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلقه بادارة شخص معنوى خاص يخرج من عداد القرارات الادارية ايا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الادارى - لا يجوز اعتباره من القرارات الادارية الصادرة فى شأن أحد الافراد والى تختص محكمة القضاء الادارى دون غيرها بنظرها . صدور قرار وزير الدولة لاستصلاح الاراضى بنقل أحد العاملين باحدى شركات القطاع العام بعد صدوره من الوزير بوصفه رب عمل يتوط به - وفقاً لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام

العاملين بالقطاع العام - مباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام وليس بوصفه سلطة عامة - لا يتوافر في هذا القرار مقومات القرار الإداري - اختصاص القضاء العادي \*

#### ملخص الحكم :

من حيث أن القرار الإداري - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو إفصاح الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد أحداث مركز قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة ، وغنى عن البيان أن مجرد صدور القرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري بالمعنى المتقدم وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص خرج من عداد القرارات الإدارية إما كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري \* وبناء عليه فإنه ليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن قرار وزير الدولة لاستصلاح الأراضي المطعون فيه الصادر بنقل الطاعن من القرارات الإدارية الصادرة في شأن أحد الأفراد التي تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في طلبات الأفراد بالفائها ذلك أنه فضلاً عن أن القرار المشار إليه صدر في شأن الطاعن بوصفه عاملاً في القطاع العام وليس فرداً من الأفراد بما من مقتضاه أن ينقصد الاختصاص بنظر منازعته للمحكمة التي غا ط بها القانون نظر المنازعات الخاصة بالعاملين في القطاع العام وهي كإصل عام محاكم القضاء العادي بوصفهم تابعين لشخص من أشخاص القانون الخاص ما لم يقض القانون بغير ذلك على ما سلف بيانه ، فإن القرار المذكور صدر من وزير الدولة لاستصلاح الأراضي ليس بوصفه سلطة عامة وإنما بوصفه رب عمل منوط به وفقاً لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر القيام مباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام بوصفها من أشخاص القانون الخاص على ما تقدم ذكره ، شأنه في ذلك شأن القوانين بالعمل في هذه الشركات كرؤساء مجالس إدارتها بالنسبة للاختصاصات

المخولة لهم في هذا القانون ، ولقد أيد المشرع صواب هذا النظر حين ناطق في المادتين ١٢ ، ٥٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين في القطاع العام بالوزير المختص اجراء تعيينات أو تنقلات بعض العاملين في شركات القطاع العام ليس بوصفه وزيرا وإنما بوصفه رئيسا للجمعية العمومية للشركة على ما تقضى به المادة ٥٥ مكرر ( ١ ) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام معدلا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ . وبهذه المثابة فإن القرار المذكور لا تتوافر له مقومات القرار الإداري الذي تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلب الغائه والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي دون مسوغ من منطق أو قانون إلى المخالفة في طبيعة القرارات التي تصدر بنقل العاملين بالشركة الواحدة وبالتالي القواعد التي تحكمها تبعا لتفسير السلطة التي باشرت نقلهم ، فيختلف الأمر في حالة ما إذا كان النقل بقرار من الوزير المختص عنه في حالة ما إذا تم بقرار من مجلس إدارة الشركة أو من رئيس مجلس إدارتها ، أو من أحد المفوضين في ذلك .

ومن حيث أنه لا غناء فيما أثاره المدعى من أن القرار المطعون فيه تضمن جزاء تاديبيا ذلك أن الثابت أن محل القرار المذكور هو نقل المدعى من شركة مساهمة البحيرة إلى شركة وادي كوم امبو ، كما أن المنازعة تدور أساسا على ما جاء بعريضة الدعوى وتقرير الطعن ومذكرات المدعى والمدعى عليهم حول شرعية القرار المذكور وما يقتضيه ذلك من البحث في صدوره ومن يملك إصداره مستهدفا الصالح العام غير متعسفا في استعمال سلطته ، وما إذا كان قد فوت على المدعى حقه في الترقيات التي تمت بالشركة عقب نقله منها ومن شأن ذلك كله أن يبعد المنازعة عن المجال التاديبى الذي يتعقد الاختصاص بالفصل فيه للمحكمة التاديبية وليس لمحكمة القضاء الإداري التي تصلت للمنازعة وفصلت فيها .

ومن حيث أنه متى كان المدعى لا يعتبر موظفا عاما ، وإذا كانت المنازعة لا تنصب على قرار إداري ولا تتعلق بجزاء تاديبى ، فإن الفصل فيها يخرج عن دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة ويتعقد الاختصاص بنظرها للقضاء العادي . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه . غير هذا المذهب . فإنه

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتناوله ويتعين لذلك الحكم بأنه - ساءه بالنسبة للطاعن والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وباختصاص محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة العمالية) بنظرها وإحالتها إليها تطبيقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات للفصل فيها ، وإلزام الطاعن مصروفات الطعن وإبقاء الفصل في مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

( طعن ٤٣٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥ )

المبدأ :

كون المركز القانوني الذي تتضرر منه المدعية قد نشأ مباشرة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ لا من قرار إداري - خروج المنازعة عن ولاية مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

انه وقد أمتت الشركة المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ فإن المركز القانوني الذي تتضرر منه المدعية يكون قد نشأ مباشرة من هذا القانون لا من قرار إداري كما تدعى - أما ما اتخذ من إجراءات اقتضاها هذا التاميم فلا تعدو أن تكون إجراءات تنفيذية لحكم القانون المذكور - فتخرج المنازعة الراهنة والحالة هذه - عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضائية إداري .

( طعن ٤٥٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٦ )

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري بإلغاء القرارات الإدارية السلبية - مكوت الإدارة عن اتخاذ قرار لا يوجب القانون عليها اتخاذه بل يجعله متروكاً لمحض تقديرها - لا يعتبر قراراً إدارياً سلبياً مما يمكن الطعن فيه .



### ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة - بهيئة قضاء ادارى - بنظر المعلنون في القرارات الادارية السلبية منوط بأن يكون من الواجب على الجهة الادارية قانونا اتخاذ القرار فاذا لم يكن ذلك واجبا وكان متروكا لمحضى تقديرها فان سكوت الجهة الادارية عن اتخاذ مثل هذا القرار لا يشكل الامتناع المقصود من نص المادة الثامنة المشار اليها ولا يكون ثمة قرار ادارى يمكن المعلن فيه .

( طعن ١٠٦٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٧ )

### المبسما :

القرار الصادر بإحالة الموظف الى القومسيون الطبى العام للتحقق من لياقته الطبية لا يعتبر قرارا اداريا ويخرج طلب الفائه لذلك من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

### ملخص الحكم :

انه ولئن كان حكم المادة ١٠٩ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى صدر القراران المعلنون فيهما فى ظله قد خول جهة الادارة الحق فى احوالة الموظف الى القومسيون الطبى العام فى أى وقت للتحقق من توافر شرط اللياقة الطبية فيه باعتبار أن تحقق هذه اللياقة من الشروط الجوهرية للتعين فى خدمة الحكومة كما أنها شرط للاستمرار فيها ، الا أن القرار الذى يصدر بإحالة الى الكشف الطبى لا يعتبر قرارا نهائيا ذلك لانه ليس من شأنه أن ينشئ مركزا قانونيا للموظف أو يعدل فى مركزه القانونى ، وانما هو قرار تمهيدى للقرار الذى سيصدر من جهة الادارة بعد أن تفصح الهيئة الطبية المختصة عن رأيها فى خصوص لياقة الموظف للخدمة

أو عدم لياقته ولذلك فلا يدخل قرار الاحالة الى الكنف الطبقى ضمن القرارات  
التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى طلب الفائها .  
( طمون ٥١٠ لسنة ٩ ق ، ٨٠٠ لسنة ١١ ق ، ٢٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة  
١٩٦٧/١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨ )

#### المبدأ :

صدور قرار من الوزير المختص بتعيين احد وكلاء النيابة من الفئة  
الامتازة فى وثيقة مدير عام باحدى الشركات التابعة للوزارة - لا يعتبر  
قرارا اداريا بحسب موضوعه ومجواه طالما انه ينصب فى محله على مسألة  
تتصل بادارة الشركة وهى شخص ممتوى خاص - المنازعة فى هذا القرار  
لا تعتبر منازعة ادارية لعدم تعلقها بقرار ادارى أو بموظف عام - الاختصاص  
بشأنها ينمقد للقضاء العادى .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه لما كان الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى دائرة  
منازعات الافراد والهيئات « بجلصة ٢٥ من يونية سنة ١٩٧٤ فى الدعوى  
رقم ١٦٩٧ لسنة ٢٥ القضائية والذى قضى باختصاص القضاء الادارى  
بالطعن بالالغاء فى قرار رئيس الجمهورية بتعيين مدير عام الثمنون القانونية  
بشركة النصر للدخان والسجائر قد طعن فيه امام المحكمة الادارية العليا  
بالطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٠ القضائية المقام من السيد / . . . . ضد  
رئيس الجمهورية ورئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات  
الغذائية ورئيس مجلس ادارة شركة مصر للدخان والسجائر وبالطعن رقم  
١٠٩٧ لسنة ٢٠ القضائية المقام من رئيس مجلس ادارة شركة النصر  
للدخان والسجائر ضد السيد / . . . . وان المحكمة الادارية العليا  
( الدائرة الاولى ) حكمت فيها بجلصة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٦ بعد أن  
قررت ضمهما بقبولهما شكلا وفى موضوعهما بالغاء الحكم المطعون فيسنة  
وبعدم اختصاص مجلس الدولة بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة الجيزة

الابتدائية ( الدائرة العمالية ) المختصة للفصل فيها والزمتم المدعى مصروفات  
الطعنين . وقد اقامت المحكمة الادارية العليا ( الدائرة الاولى ) قضاها على  
أن مجرد صدور قرار جهة ادازية لا يخلع عليه فى كل الاحوال وبحكم  
اللزوم وصف القرار الادارى وانما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن  
يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه . فاذا ما دار القرار حول مسألة  
من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنى خاص - خرج من  
عداد القرارات الادارية أيأ كان مصدره ومهما كان مصدره ومهما كان  
موقعه فى مدارج السلم الادارى ، وأنه لا خلاف فى أن شركات القطاع العام  
رغم تملك الدولة لها هى شركات تجارية وتعتبر على ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة من أشخاص القانون الخاص التى تمارس نشاطها فى نطاق هذا  
القانون وأنه ترتيبا على ذلك لا تعتبر هذه الشركات من المرافق العامة  
وتنتفى عن العاملين فيها صفة الموظف العام وتعتبر علاقتهم بالشركة التى  
يتبعونها علاقة عقدية فى طبيعتها تخضع كاصل عام للقانون رقم ٦١ لسنة  
١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام التى تقضى بأن تسرى أحكام  
قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون وعلى ذلك فليس  
صحيحا القول بأن القرار المطعون فيه وقد صدر من رئيس الجمهورية يكون  
قد اكتملت له مقومات القرار الادارى اذ لا يعدو فى واقع الامر أن يكون  
تثويجا لما ارتأته شركة النصر للدخان والسجائر بوصفها جهة العمل  
الاصلية فى شأن شغل احدى الوظائف الشاغرة بها ومن ثم فهو لا يعتبر  
بحسب موضوعه قرارا اداريا بمعناه المفهوم فى القانون طالما أنه ينصب  
فى محله على مسألة تتصل بإدارة الشركة متقنمة البيان وهى شخص معنى  
خاص - كما أنه ليس صحيحا القول أن القرار سالف الذكر قرار اداى  
بمقولة أن المطعون عليه كان قبل صدوره موظفا عاما ذلك أن الثابت أن  
محل القرار المطعون فيه هو التعيين فى احدى الوظائف الشاغرة بالشركة  
وهى من أشخاص القانون الخاص كما أن المنازعة تدور حسبما سلف البيان  
حول مدى حق المدعى وهو من العاملين فى الشركة فى التعيين فى تلك الوظيفة  
وفقا للقانون ثم استظهار مدى ما للقرار المطعون فيه من اثر فى المركز  
الخاص للمدعى عليه حين اغفله فى التعيين على الوجه الذى قضى به وعلى

هذا المتقاضى فإن المنازعة فى حقيقتها إنما تدور أساسا حول شأن لأحد العاملين بالشركة المشار إليها وليس لصفة المطعون عليه من حيث كونه موظفا عاما قبل تعيينه بالشركة اتصال مباشر بها . وإذا كانت المنازعة على نحو ما سلف البيان لا تتعلق بجزء تأديبى ولا بقرار ادارى ولا بموظف عام فمن ثم تكون من اختصاص المحاكم العادية دون مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ومن حيث أن النزاع المائل يقوم على وقائع مماثلة فى التكييف لوقائع ذلك النزاع الذى قضت فيه المحكمة الادارية العليا بحكمها سالف الذكر ذلك أن المدعى فى هذا النزاع يطلب إلغاء قرار وزير الكهرباء رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٣ بتعيين السيد / . . . . وكيل النيابة الادارية من الفئة الممتازة مديرا عاما للشئون القانونية بشركة مصر للمشروعات الميكانيكية والكهربائية فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية لنفس الوظيفة مع ما يترتب على ذلك من آثار ، واستنادا الى الأسباب المتقدم ذكرها فإن القسار المطعون فيه لا يعد قرارا اداريا بحسب موضوعه وفحواه ولا تعتبر المنازعة متعلقة بقرار ادارى ولا بموظف عام وإنما المنازعة المائلة فى حقيقتها تدور أساسا حول شأن لأحد العاملين بشركة مصر للمشروعات الميكانيكية والكهربائية لذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى عدم اختصاص القضاء الادارى بالنزاع المائل واختصاص محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة العمالية ) وقضى بذلك باحالة الدعوى الى هذه المحكمة للفصل فيها وارجاء الفصل فى المصروفات يكون قد أصاب الحق والقانون ولا محل للنمى عليه ومن ثم يكون الطعن فيه متمين الرفض .

( طعن ٣٨٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧ )

قائمة رقم ( ٤٩ )

المبدأ :

مناط اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات الادارية هو أن يكون القرار الادارى من جهة وطنية تطبق قوانين البلاد وتستمد سلطتها منها بحيث يكون معبرا عن الإرادة الذاتية لهذه الجهة

بوصفها سلطة علمية وطنية - تطبيق : انابة جامعة الاسكندرية بسبب ظروف الحرب الاهلية في لبنان في ممارسة الاختصاصات المنوطة أصلا بجامعة بيروت العربية في النظم التعليمية للخاصة بها - القرارات التي تصدر عن جامعة الاسكندرية في هذا المجال تمتد آثارها الى جامعة بيروت العربية - لا تعد هذه القرارات ادارية مصرية \*

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى بالنسبة الى طلب الغاء القرار التأديبي الصادر من مجلس تأديب الطلاب بجامعة الاسكندرية في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ بفصل الطالب ، نجل المدعى ، من كلية التجارة بجامعة بيروت العربية حتى العام الجامعى ٧٥/ ١٩٧٦ ، فان من المقرر فى الفقه والقضاء الإداريين أن نشاط اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية ، هو أن يكون القرار الإدارى صادرا من جهة ادارية وطنية تطبق قوانين البلاد وتستمد سلطتها منها بحيث يكون معبرا عن الارادة الذاتية لهذه الجهة بوصفها سلطة عامة وطنية ، وان العبوة فى تحديد جنسية الهيئة الادارية مصدره القرار ليس بجنسية أعضائها وانما بمصدر السلطة التى تستمد منها ولاية اصدار القرار والقوانين التى تعمل تطبيقا لها ، فاذا كانت تعمل بسلطة مستمدة من الحكومة المصرية وحدها كانت جهة ادارية مصرية ولو كان بعض أعضائها أجانب ، أما اذا كانت تعمل بمقتضى سلطة مستمدة من حكومة أو هيئة أجنبية أو دولية فان قراراتها لا تعد صادرة من جهة وطنية ولو كان كل أعضائها وطنيين ، فالعبوة اذن ليست فقط بكون القرار صادرا من جهة ادارية مصرية أو من موظفين مصريين ، وانما أيضا لصدور القرار معبرا عن الارادة الذاتية لجهة الادارة المصرية تطبيقا لقوانين البلاد واستنادا الى السلطة المصرية . ولما كان الثابت من مطالعة النظام الأساسى لجامعة بيروت العربية الصاير به قرار وزير التعليم العالى المصرى رقم ١٠٦ فى ٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٨ أن جامعة بيروت العربية مؤسسة حرة للتعليم العالى الجامعى أنشأتها جمعية البر والاحسان بلبنان ومقرها مدينة بيروت ، وانه وان كانت هذه الجامعة ترتبط بجامعة الاسكندرية

برابطة أكاديمية في بعض المجالات بما ينحدر جامعة الاسكندرية الاختصاص في منح الدرجات العلمية لطلاب جامعة بيروت العربية بناء على اقتراح هذه الجامعة الأخيرة ، وفي تعيين وندب واعازة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المذكورة بالاتفاق بين الجامعتين ، وفي الموافقة على مقترحات جامعة بيروت العربية بشأن مناهج الدراسة ونظام الامتحان ، وفي الاشراف على الامتحانات التي تجريها جامعة بيروت لطلابها عن طريق الاشتراك في وضع الاسئلة وتصحيح أوراق الاجابة لجميع المواد في سنوات الدراسة المختلفة الى غير ذلك من مجالات الارتباط الاكاديمي بين الجامعتين على النحو الموضح في النظام الاساسي لجامعة بيروت العربية آنف الذكر ، ولئن كان ذلك ، الا انه فيما عدا هذه المجالات التي يتبثل فيها الارتباط الاكاديمي بين الجامعتين ، والذي لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر التعاون الثقافي بينهما ، فانه ليس في النظام الاساسي لجامعة بيروت العربية سالف الذكر ولا في اللائحة العامة لشئون الطلاب بها المودعين ضمن الأوراق ، ما يغفل بأن جامعة بيروت العربية ، بوصفها مؤسسة تعليمية خاصة تابعة لدولة اجنبية هي دولة لبنان وتستقل عن جامعة الاسكندرية في جميع شئونها الداخلية وشئون الطلاب بها سواء فيما يتعلق باجراء الامتحانات واعداد نتيجة الامتحان أو فيما يتعلق بتأديب الطلاب أو غير ذلك من أمور تخرج عن نطاق الارتباط الاكاديمي سالف الذكر وفقا لاحكام النظام واللائحة المذكورتين . وعلى ذلك فانه ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن لجامعة الاسكندرية سلطة وصاية ادارية على جامعة بيروت العربية . اذ الوصاية الادارية مظهر من مظاهر التبعية الرئاسية ، مما لا يتصور قيامه الا بين جهتين تابعتين لذات الدولة وتعملان معا في خدمتها وفقا لنظامها وقوانينها الاقليمية الخاصة بها . ولما كان الثابت من مطالعة الأوراق أن مجلس جامعة بيروت العربية قد وافق بجلسته الاستثنائية المنعقدة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٥ على عقد امتحان العام الجامعي للطلبة المصريين المقيدين بالسنة الاولى بكلليات هذه الجامعة في مقر جامعة الاسكندرية . واختيار السيد الدكتور نائب رئيس جامعة الاسكندرية وممنائها في مجلس جامعة بيروت العربية سريفا عاما

على هذا الامتحان ، وتفويض سيادته فى كافة الصلاحيات المالية والادارية الثابتة لرئيس جامعة بيروت العربية فى شأن هذا الامتحان ، وتفويض السيد رئيس لجنة الامتحان والكنترول للامتحان المذكور فى كافة صلاحيات السيد رئيس جامعة بيروت العربية والسادة عمداء الكليات والسادة رؤساء لجان الامتحان بها فى شأن مخالقات الامتحان التأديبية مع الطلاب الذين يؤدون الامتحان المذكور ، وتفويض مجالس تأديب طلاب جامعة الاسكندرية المختصة فى شأن هؤلاء الطلاب فى كافة صلاحيات مجالس تأديب طلاب جامعة بيروت العربية ، وتفويض مجلس جامعة الاسكندرية فى نظر تظلمات هؤلاء الطلاب من قرارات مجالس التأديب المذكورة . لكن كان ذلك ، الا ان تخويل جامعة بيروت للاجهزة التابعة لجامعة الاسكندرية فى ممارسة الاختصاصات سالفة الذكر : لم يقصد به فى حقيقة الامر سوى اناة جامعة الاسكندرية بسبب ظروف الحرب الاهلية فى لبنان ، فى ممارسة الاختصاصات المنوطة أصلا بجامعة بيروت العربية فى النظم الجامعية الخاصة بهذه الجامعة وذلك فى الحدود المقررة فى هذه النظم . ولقد أكد رئيس مجلس جامعة بيروت هذا القصد أثناء مناقشة الموضوع فى جلسة مجلس جامعة بيروت العربية السالفة الذكر ، بأن أوضح انه سيتم نقل كراسات الاجابة من بيروت الى الاسكندرية ويكون لها نظام الارقام السرية المعمول بها فى جامعة بيروت ، ثم تعاد كراسات الاجابة بعد الامتحان الى الجامعة المذكورة ليتم تصحيحها مع باقى كراسات اجابة طلاب الجامعة حتى تتم المساواة من جميع الوجوه . ومتى كان ذلك فان القرارات التى تصدر عن جامعة الاسكندرية فى هذا المجال ، ترتد آثارها الى جامعة بيروت العربية اعتباراً بأنها تتعلق بشئون الطلاب التابعين لهذه الجامعة ، ومن ثم فانها لا تبصر عن الارادة الذاتية الملزمة لجامعة الاسكندرية المخولة لها بمقتضى القوانين المصرية وانما تعبير عن ارادة اجنبية هى ارادة جامعة بيروت العربية التابعة لاحدى الجمعيات الخيرية اللبنانية المنشأة وفقاً للقانون اللبناني ، وبالتالي لا تعد هذه القرارات قرارات ادارية مصرية مما ينطقد للقضاء المصرى اختصاص النظر فى المنازعات المتعلقة بها وانما ينطقد هذا الاختصاص للقضاء اللبناني . واذ قضى الحكم المطعون فيه بخلاف هذا النظر فيما يتعلق بالقرار التأديبى المطعون فيه والصادر من مجلس

تأديب طلاب جامعة الاسكندرية بفصل نجل المدعى من كلية التجارة بجامعة بيروت العربية حتى العام الجامعى ١٩٧٦/٧٥ فانه يكون مخالفا للقانون ، ومن ثم يتعين الحكم بالفائه والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى بطلب الفاء ذلك القرار .  
( طعن ٥٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠ )

#### المبحث :

منازعة ادارية - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة اطباء الأسنان - خلوه من أى حكم يخول النقابة سلطة الترخيص أو عدم الترخيص فى تصنيع أو تداول أى من المواد أو المستحضرات الصيدلانية أو المستلزمات الطبية - ما يصدره مجلس النقابة من عدم صلاحية احدى المواد للاستعمال وان وصف بأنه قرار إلا أنه فى حقيقته مجرد رأى علمى أو وجهة نظر فى استشارة فنية أو تاويل علمى - انتقاده لقرارات القرار الادارى الاساسية - عدم اعتبار المنازعة فيه منازعة ادارية - عدم اختصاص مجلس الدولة ولائيا بالفصل فيها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه ثابت فى الأوراق ، ان الطاعن طلب الى نقابة اطباء الأسنان ايداء رأيها فى مدى صلاحية مستحضر « الايداننت الوى » الذى قام بتصنيعه للاستخدام فى حشو الاسنان وان مجلس النقابة قرر فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٣ عرض هذا المستحضر على ثلاثة من الاساتذة المتخصصين فى هذا المجال لفحصه وإعداد تقارير فى شأنه ، وفى ضوء هذه التقارير ومناقشتها ، وما ثبت أن اثنين منهم انتهيا الى عدم صلاحية هذه المادة وإيقاف تداولها حرصا على صحة الجمهور مع اعتبار الطاعن مستولا فى حالة تسربها الى السوق ، وأبلغ ذلك الى كل من عميد كلية طب الاسنان والطاعن .

ومن حيث أنه يتعين بإدى الامر ، تحديد ما اذا كان قرار النقابة المشار اليه يدخل فى عداد القرارات الادارية التى تختص بمحاكم مجلس



الدولة بنظر طلبات الفائها والتعويض عنها ، أم أنه يعتبر من قبيل الأعمال التي لا ترقى الى مرتبة هذه القرارات ، فينأى بطبيعته عن ولاية هذه المحاكم .

ومن حيث انه باستعراض نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة أطباء الأسنان ، يبين أنها خلت من أى حكم يخول النقابة سلطة الترخيص أو عدم الترخيص فى تصنيع أو تداول مادة « الإيماذنت الوى » أو غيرها من المواد والمستحضرات الصيدلانية أو المستلزمات الطبية ، ومن ثم فانه ولئن كانت النقابة تعتبر شخصا من اشخاص القانون العام طبقا لقانون انشائها المذكور ، الا أن ما أصدره مجلس النقابة من عدم صلاحية المادة المشار اليها للاستعمال ، اذ حدث ودون أن يكون للنقابة أية سلطة فى هذا الشأن ، وانه ليس من شأنه أن ينشئ أو يعدل فى مركز الطاعن فيما يتعلق بالمادة محل النزاع ، كما أنه لا يرتب بذاته أى أثر قانونى سواء بالنسبة للطاعن أو بالنسبة للجهات ذات الاختصاص بالترخيص فى تصنيع وتداول المستحضر والتي تعتمد فيما تصدره من قرارات فى هذا الخصوص على ما تجريره بواسطة خبراءها وأخصائييها من أبحاث ودراسات دون التقيد بأراء غيرها ، فإن كل أولئك يقطع فى أن ما انتهى اليه مجلس النقابة من عدم صلاحية المستحضر للاستعمال ، وإن وصف بأنه قرار ، إلا أنه فى حقيقته وقد افتقد مقومات القرار الإدارى الأساسية ، فلا يبدو أن يكون مجرد وجهة نظر فى استثمار فنية أو تأويل علمى لم يصدر الا بناء على طلب من الطاعن نفسه فى مسألة من المسائل المتصلة بنى صلاحية أحد المستحضرات الطبية أو الصيدلانية للاستعمال ، وأيا ما كان الامر فإن وجوه الرأى تتفق عادة فى الاجتهاد العلمى وتختلف فيه وجهات النظر ، وبطبيعة الحال فإن الرأى أو التأويل العلمى المتقدم لا ينهض بحال ما الى مرتبة القرار الإدارى . وبناء على ذلك ، فإن المنازعة الراهنة ، اذ تنصب على هذا الرأى العلمى وليس على قرار ادارى مما يصح أنه يكون محلا للطعن فيه بالالفاء وطلب التعويض عنه ، فإنها لا تعتبر منازعة ادارية ، وبالتالي فإن محاكم مجلس

الدولة تكون غير مختصة ولائيا بالفصل فيها طبقا للمادة ١٠ من قانون المجلس الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وينعقد الاختصاص في هذا الشأن لمحاكم القضاء العادى باعتبارها صاحبة الولاية السامة بنظر المنازعات غير الادارية وفقا لحكم المادة ١/١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ التى تنص على أنه « فيمسأ عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم الا ما استثنى بنص خاص » . واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا للنسب حيث قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب الالغاء ورفض طلب التعويض فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله ويتعين من ثم القضاء بالغاءه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى .

ومن حيث انه تجدر الاشارة فى هذا الخصوص الى أن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما قضى به خاصا بأن الدفع بعدم الاختصاص المبني على انتفاء قرار ادارى هو فى حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى مما يعتبر خلطا بين هذين الدفعين مع ان لكل منهما أسبابه وصوره وأحكامه المستقلة ، وأخطأ هذا الحكم بأنه فصل فى طلب التعويض فى الوقت الذى قضى بعدم قبول طلب الالغاء مع ان الطلب الأول متفرع عن الثانى فيأخذ حكمه تبعا ، ومهما كان الامر فإن القضاء لا يستقيم بحال ما ، مع ما انتهى اليه الحكم من عدم وجود قرار ادارى نشأ عنه ضرر للمدعى ، والقاعدة أن طلبات التعويض غير المترتبة على قرار من القرارات الادارية تنحسر عنها ولاية محاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « على المحكمة اذا حكمت بعدم اختصاصها أن تامر بأحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية » ، وواضح من هذا النص ، أن المشرع يلزم المحكمة عندما تحكم بعدم اختصاصها ، بأن تحدد المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، وتحيلها اليها ،

ويستوى في ذلك أن يكون عدم الاختصاص متعلقا بالنظام العام أو غير متعلق به أو متعلقا بالولاية . والحكمة من ذلك تتمثل في حسم المنازعات ، ووضع حد لها ، واستقرار الدعوى في المحكمة ذات الولاية والاختصاص بها .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك ، وبناء على ما سلف بيانه من عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى الماثلة ، فمن ثم يتعين إحالتها عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات المشار إليها الى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية « الدائرة المدنية » باعتبارها المحكمة المختصة طبقا لقانون المرافعات وقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ بتقسيم محكمة القاهرة الابتدائية الى محكمتين ابتدائيتين ، مع إلزام المطعون ضده بصفتة بمصاريف هذا الطعن ، وإبقاء الفصل بمصاريف الدعوى لمحكمة الموضوع .

( طعن ٨١٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١ )

قاعدة رقم ( ٥١ )

#### المبحث :

اختصاص القضاء الإداري بنظر دعاوى المسؤولية منوط بتعلقها بمنازعة إدارية ويتبين أن ينجم الفرء عن عمل إداري - لا اختصاص للقضاء الإداري بدعاوى المسؤولية عن الأعمال المادية الضارة التي تصدر من الجهة الإدارية أو من أحد موظفيها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الجهة الإدارية وهى فى سبيل أداء مهام وظيفتها إنما تبشر أعمالا إدارية وأخرى مادية . والأعمال الإدارية هى الأعمال القانونية التى تقوم بها الجهة الإدارية فى حدود اختصاصها وتصدر فى صورة قرارات صريحة أو ضمنية تعبر عن إرادتها . أما الأعمال أو الأفعال المادية التى تقع من الجهة الإدارية فهى تلك التى تقوم بها دون أن تستهدف من ورائها ترتيب أى أثر قانونى عليها . ويعتبر من قبيل الأعمال المادية الأعمال

الضارة التي تأتيتها الجهة الادارية أو أحد موظفيها اثناء تادية وظائفهم فهذه الاعمال وان كانت تعتبر صادرة من الجهة الادارية وتحمل مسئوليتها قانونا اذا ما توافرت شرائط المسئولية الا أنها لا تعتبر أعمالا ادارية بل تعتبر أعمالا مادية بحتة ٠٠ وغنى عن البيان أنه لكى يختص القضاء الادارى بنظر دعاوى المسئولية عن الأعمال الادارية حتى يتسنى القول بتعلق الأمر بمنازعة ادارية فانه يتعين أن ينجم الضرر عن عمل ادارى بالمعنى المتقدم اذ لا اختصاص للقضاء الادارى بدعاوى المسئولية عن الاعمال المادية الضارة التى تصدر من الجهة الادارية أو من أحد موظفيها ٠

ومن حيث أن الثابت من مساق الوقائع المتقدمة أن المنازعة المطروحة تدور فى أصلها وجوهرها حول فقد ملف خدمة المظنون ضده ، وهذه الواقعة لا تعدو أن تكون من قبيل الأعمال المادية التى تنأى بطبيعتها وتبعد وفقا لدلولها عن أن يسبغ عليها صفة المنازعة الادارية وبالتالي ينحصر اختصاص القضاء الادارى عن نظر ما يثار بصدددها من أوجه نزاع ، وينعقد الاختصاص عندئذ للقضاء العادى ٠

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم واذ ذهب الحكم المظنون فيه غير هذا المنصب فانه يكون قد جانب القانون فى صحيقه ، مما يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المظنون فيه وعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للفصل فى موضوعها طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ٠

( طعن ٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩ )

قاعدة رقم ( ٥٢ )

المبحث :

الاجراءات التى نط بها قانون الشهر العقارى مأموديات المشهور ومصصلحة الشهر العقارى - محددة تحديدا دقيقا فى القانون - الآثار التى تترتب عليها ولادة حكم القانون - الأعمال الصادرة منهم فى هذا الشأن - من قبيل الاعمال المادية التى لا يقصد بها تحقيق مراكز قانونية لا تتوفر فيها مقومات القرار الادارى - اختصاص المحاكم العادية بنظرها ٠

### ملخص الحكم :

ان الاجراءات التى ناط بها قانون الشهر العقارى مأموريات الشهر ومصلحة الشهر العقارى نفسها محددة تحديدا دقيقا فى القانون كما أن الآثار التى تترتب على هذه الاعمال هى وليدة حكم القانون ومن ثم تكون الاعمال الصادرة منهم من قبيل الاعمال المادية التى لا يقصد بها تحقيق مراكز قانونية أو المساس بحقوق مكتسبة ولا تتوافر فيها مقومات القرارات الادارية النهائية التى نصت عليها الفقرة السادسة من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة واذ كان اختصاص المجلس بهيئة قضاء ادارى واردا على سبيل الحصر ويأبى بطبيعته التوسع ، ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظر هذه المنازعة للمحاكم العادية ذات الاختصاص العام .

( طعن ١٠٤٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٢ )

سادسا : علم الاختصاص بمنازعات تفرج عن نطاق العقد الادارى

قاعدة رقم ( ٥٣ )

### المبدأ :

صرف احدى الشركات كمية من السكر لموظفيها وعمالها دون التزام القيود المفروضة عليها من الوزارة فى صرف وتوزيع السكر بمقتضى البطاقات - اعتباره مخالفة لاحكام القرارات الوزارية المشار اليها وليس مخالفة لتعدد تستوجب المسئولية العقدية - علم اختصاص القضاء الادارى بهذه المنازعة .

### ملخص الحكم :

اذا كان المنسوب الى الشركة المسمى عليها هو انها درجت خلال الفترة من اول سبتمبر سنة ١٩٥٢ حتى آخر اكتوبر سنة ١٩٥٥ على صرف كميات من السكر لموظفيها وعمالها بدون بطاقات تموين بزيادة عما ظهر

انهم يستحقونه بموجب البطاقات التي استخرجت لهم فيما بعد يقايلها  
فرق سعر بين السكر الحر وسكر البطاقات قدر بمبلغ ٤٩٣ مليون و ٧٧٧١٧  
جنييه هو موضوع المطالبة في الدعوى الحالية فان تصرف  
الشركة على هذا النحو لا يعدو أن يكون مخالفة لأحكام القرارات الوزارية  
الصادرة في هذا الخصوص تستتبع مساءلتها وفقا لهذه الأحكام وأخذها  
بالجزاء المنصوص عليها فيها لهذه المخالفة ولا يمكن أن يكون أساس  
الرجوع الى الشركة بهذا التكييف هو المسؤولية المقدية . ومتى انتهى  
قيام العقد الإداري انحسرت تبعاً لذلك ولاية القضاء الإداري واختصاصه  
بنظر المنازعة الراحنة لخروجها من نطاق العقود الإدارية وكذا من نطاق  
المنازعات الأخرى التي يفصل فيها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري  
بولايته المقررة . وإذا قضت محكمة القضاء الإداري بحكمها المطعون فيه  
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فإنها تكون قد أصابت الحق في النتيجة  
التي انتهى إليها قضاؤها .

( طعن ١٠٥٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤ )

#### المبدأ :

قيام جهة الإدارة بفسخ العقد الإداري وباستيفاء حقوقها لدى المتعاقد  
من قيمة التأمين الذي تبقى منه مبلغ تمت تغطيته بالإمانات - احتفاظها  
بالمقولات للملوكة للمتعاقدين لسبق الحجز عليها تحت يدبها واعتبارها حارسة  
عليها حتى يتم التنفيذ عليها من جانب الحاجزين - طلب جهة الإدارة أجرة  
مقابل تخزين هذه المقولات حتى تاريخ التنفيذ عليها بالبيع - لا يعتبر  
منازعة متعلقة بعقد إداري - عدم اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى .

#### ملخص الحكم :

انه وإن كان ثمة عقد إداري انعقد بين الجامعة المدعية والمدعى عليه  
لاستغلال المصنف الا أن هذا العقد قد انتهى بتصفية المراكز القانونية  
التي ترتبت عليه . بعد اذ فسخت الجامعة العقد المذكور واستوفت  
حقوقها لدى المدعى عليه من مبلغ التأمين وتبقى له منه مبلغ عشرة جنيهاً  
على لحسابه بالإمانات وما كان احتفاظها بالمقولات للملوكة للمدعى عليه

الا باعتبارها محجوزا تحت يدها وحارسة على تلك المنقولات حتى يتم التنفيذ عليها من جانب الحاجزين ، وكل ذلك يقطع في أن حقوق المديعية المطالب بها لم تكن وليدة العقد الإداري السابق فسخه بل نتيجة إجراءات جعلت منها حارسة على المنقولات ، وحقوقها بهذه المثابة منبثقة الصلة بالعقد الإداري ولا تنطوي المداولة في شأنها على منازعة متفرعة عن عقد إداري ذلك أن مطالبتها لا تعتبر تهويضا مترتبا على عقد إداري لأن ما قامت به الجامعة من إجراءات ، بعد توقيع الحجز تحت يدها هو تصرف إداري مادي منبث الصلة بالعقد الإداري حسبما سلف البيان ومن ثم لا يختص القضاء الإداري بنظر الدعوى واذ ذهب الحكم المطعون فيه ، فيما قضى به من اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، غير هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعيئا الفأوه والقضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى .

( طعن ٢٠٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٨ )

سابعاً : عدم الاختصاص بمنازعات ناشئة عن الحجز الإداري

#### قاعدة رقم ( ٥٥ )

المبدأ ٤

منازعات حول صحة أو بطلان إجراءات اتخذت في نطاق قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - خضوعها لاختصاص القضاء العادي لا الإداري .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن المنازعة تدور أساساً حول ما إذا كان المديع أصبح مالكا للعين المتنازع عليها برسم مزاد البيع الإداري عليه وانتهى ميعاد الزيادة بالعرض كما يدعى أم أن من حق المدين أن يقوم بوفاء المستحقات التي من أجلها اتخذت إجراءات الحجز والبيع ، وما إذا كان يجوز للإدارة أن تقبل الوفاء منه فلا تعتمد برسم المزاد - متى كان الثابت هو ما تقدم ، فإن المنازعة على هذا النحو تكون في الواقع من الأمر منازعة

فى صحة أو عدم صحة اجراءات اتخذت فى نطاق القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الادارى وما للدوى الشأن من حقوق فى صحة سند الملكية أو غير ذلك ترتيبا على أحكام القانون المشار اليه ، فى منازعة مدنية مما يدخل فى اختصاص القضاء العادى ويخرج عن اختصاص القضاء الادارى ، وهو رهين بأن يكون طلب الالفاء متعلقا بقرار ادارى .

( طعن ٤٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٥٦ )

المبدأ :

قرارات توقيع الحجز الادارى ليست من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المقصود بالقرار الادارى - القضاء الادارى لا يختص بالدعوى التى ترفع بصفة أصلية بالظمن على هذه القرارات .

ملخص الحكم :

إذا كان المستقر فيها وقضاء ان القرارات التى تصدر بتوقيع الحجز الادارى ليست من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المقصود من القرار الادارى ، وبالتالي فان القضاء الادارى لا يختص بالدعوى التى ترفع بصفة أصلية بالظمن على هذه القرارات . الا أن الوضع يختلف اختلافا جوهريا إذا ما أثبتت المنازعة فى صحة أو بطلان الحجز باعتبارها طلبا تبعا للطلب الأصلى بأصل الحق أو بالدين الذى يستوفى باتباع اجراءات الحجز الادارى .

( طعن ١١٧٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣٠ )

ثامنا : عدم الاختصاص بمنازعات فى غير المجال الادارى

#### قاعدة رقم ( ٥٧ )

المبدأ :

قرار من المجلس الملى بتوقيع عقوبة دينية على كاهن - اعتباره صادرا فى غير المجال الادارى - خروجه عن ولاية القضاء الادارى .



### ملخص الحكم :

ان القرار الصادر من المجلس الملى بتوقيع عقوبة دينية على كاهن يعتبر صادرا فى غير المجال الادارى ، مما يخرج طلب الفائه أو وقف تنفيذه عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، لأن اختصاصه رهين بطالب الفاء القرارات الادارية دون غيرها .

( طعن ١١٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٨ )

### المبدأ :

المكافاة التى تمنحها وزارة الأوقاف للعمد والمشايع مقابل الخدمات التى يؤدونها لضمان حصولها على مطلوباتها من المستأجرين - مسددها علاقة عقدية وتيسر لاحتية - خروج المنازعة فى شأنها من اختصاص القضاء الادارى .

### ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن المدعى يعمل شيخ عزبة ويخضع لوزارة الداخلية فيما يتعلق بعمله والإشراف عليه ، وإنه كان يتقاضى مكافاة شهرية من وزارة الأوقاف يضاف إليها علاوة الغلاء ، وقد استبان أن علة منح المكافاة للمدعى وأمثاله من المشايخ وكذا العمدة على الرغم من تبعيةهم لوزارة الداخلية هى تعويضهم عما يقدمونه لوزارة الأوقاف من خدمات خاصة بالحجوز الادارية والقضائية التى توقمها والمحافظة على حاصلات مستأجريها لضمان حصولها على مطلوباتها قبل هؤلاء المستأجرين والتعريف بهم والإرشاد عنهم وكذلك المحافظة على حاصلات زراعة الذمة ومعاونة المهندسين فى تحصيل الإيجارات وما الى ذلك . وأبانت الوزارة فى مشهورها العام رقم ٢١ الصادر فى ١٩١٧/٦/٢ أن هذه المكافاة تتفاوت زيادة ونقصا بحسب مساحات الأقطان - إذا ثبت ما تقدم فإن هذا يكون كاشفا فى الدلالة على أن ما يحصل عليه العمدة أو الشيخ لا يعدو أن يكون المقابل لأداء خدمات معينة ، فالعلاقة - والحالة هذه - هى علاقة عقدية

فى نطاق القانون الخاص وليست علاقة وظيفية بالمعنى المقصود من ذلك .  
فى مجال القانون العام ولذا فان هذا المقابل منوط بأداء هذه الخدمات  
لا بوظيفة العمدة أو الشيخ كما أنه يتفاوت فى مقداره لا تبعا لصفة من  
يتقاضاه ان كان عمدة أو شيخا ، بل بأهمية هذه الخدمات بحسب مساحات  
الأراضى التى تؤدى عنها مع تفرقة فى ذلك بين الأراضى التى تزرعها  
الوزارة على ذمتها وتلك التى تؤجرها للغير ، ومع مراعاة النسبة بين  
المنزرع والمؤجر فى حالة وجود أطيان فى بلدة واحدة بعضها تزرعه الوزارة  
على حسابها والبعض الآخر تؤجره . وهذا المقابل قد يعطى الشخص  
أو لجملة أشخاص بحسب الأحوال ، وقد يعطى لغير الصمد والمشايع ، كما  
أنه قد يقطع عن كل من لا يقبل أداء الخدمة بحسب الشروط المقررة أو من  
يقعد عن بذلها وتكون الوزارة فى حل من الاتفاق مع غيره ، دون أن يؤثر  
ذلك فى بقائه فى وظيفته كما هو عمدة كان أو شيخا ، لأن هذه الخدمات  
لا تدخل من الأصل فى نطاق هذه الوظيفة ، ومن ثم فإن المنازعة بين المدعى  
والوزارة بصدد هذه المكافأة وعلاوة الغلاء الملحقة بها تخرج عن اختصاص  
القضاء الإدارى عموما لخروجها عن ولايته .  
( طعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩ )

#### المادة ٣ :

المنازعة حول مدى خضوع المرتبات للضريبة منازعة ضريبية وليست  
منازعة إدارية - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة -  
اختصاص المحاكم الابتدائية .

#### ملخص الحكم :

ان مثار المنازعة فى حقيقته هو مدى خضوع المرتبات - التى تدفعها  
الحكومة المصرية للعاملين المعارين الى الجزائر للضرائب فى مصر ، وما اذا  
كانت المرتبات التى دفعتها الحكومة المصرية الى المدعى اiban اعارته الى  
الجزائر تخضع للضريبة أو لا تخضع لها ، والمنازعة بهذه المثابة منازعة  
ضريبية ناطق المشرع امر الفصل فيها بالمحاكم العادية وفقا لأحكام القانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لغرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وتعدلاته ومن ثم فإنها تخرج عن ولاية محاكم مجلس الدولة ، ولا وجه للاحتجاج بأن اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين ولرجال مجلس الدولة أو لورثتهم في حكم كل من الفقرة ثانيا من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر في ظل الحكم المطعون فيه والفقرة ثانيا من المادة العاشرة والفقرة الثالثة من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة القائم الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة ولجميع ما يتفرع عنها وبناء عليه تختص محاكم مجلس الدولة في حدود اختصاصها الكامل بنظر المنازعة لا حجة في ذلك لأن أصل استحقاق مرتب اعارة المدعى أو قدره ليس مثار خلاف بين طرفي الخصومة ، ولم يصدر بشأن هذا المرتب ثمة قرارات أو إجراءات إدارية ، وإنما مثار المنازعة في أساسه وجوهره هو المنازعة في أصل استحقاق ضريبة كسب العمل المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر على المرتبات التي دفعتها الحكومة المصرية للمدعى خلال مدة إعارته إلى الجزائر ، وبهذه المثابة لا تعتبر منازعة إدارية مما تختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة ، ومن ثم فإنها تخرج عن اختصاص هذه المحاكم ، وينتقد الاختصاص بالفصل فيها - التزاما بحكم القانون للمحاكم العادية التي تملك دون سواها الفصل في أمر الخضوع لهذه الضريبة أو عدم الخضوع لها وهو ما لا ولاية لمحاكم مجلس الدولة في القضاء به .

( طعن ٧٩٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٧٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٠ )

#### المبدأ :

المنازعة في اخضاع قيمة تسقط احتياطي المعاش مقابل مدة خدمة مجلس الدولة السابقة للضريبة - هذه المنازعة منازعة ضريبية أطاق المشرع

أمر الفصل فيها للمحاكم العادية - لا وجه للاحتجاج بأن اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات لأعضاء مجلس الدولة أو لورثتهم اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة ولجميع ما يتفرع عنها - اختصاص المحاكم العادية دون سواها بالفصل في أمر الخضوع للضريبة أو عدم الخضوع لها وهو ما لا تملكه محاكم مجلس الدولة - نتيجة ذلك : عدم اختصاص المحكمة بنظر هذه المنازعة وأحالتها للمحاكم العادية للاختصاص .

#### ملخص الحكم :

عن طلب عدم جواز اخضاع قيمة قسط احتياطي المعاش مقابل مدة خدمة سابقة للطاعن للضريبة - فمن المبادئ القانونية المقررة أن التكييف القانوني للدعوى أمر تملكه المحكمة حتى تنزل على واقعة النزاع صحيح حكم القانون - وليس من ريب في أن المنازعة الماثلة هي منازعة ضريبية ناطق المشرع أمر الفصل فيها بالمحاكم العادية . ولا وجه للاحتجاج بأن اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها من المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات لأعضاء مجلس الدولة أو لورثتهم اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة. ولجميع ما يتفرع منها طبقا للمادة ١٠٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ذلك لأن مثار المنازعة - هو في أساسه وجوهه منازعة في أصل استحقاق الضريبة على قيمة قسط احتياطي المعاش عن مدة خدمة سابقة وبهذا الوصف لا تعتبر منازعة إدارية مما تختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة ومن ثم فإنها تخرج عن اختصاص هذه المحاكم .

وينتقد الاختصاص بالفصل فيها التزاما بحكم القانون للمحاكم العادية التي تملك دون سواها الفصل في الحصول على الضريبة أو عدم الخضوع لها وهو ما لا ولاية لمحاكم مجلس الدولة من اختصاص فيه مما يتعين معه الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا لطلب وإحالتها الى محكمة الجيزة الابتدائية للاختصاص .

( طعن ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨١ )

قاعدة رقم ( ٦١ )

المبدأ :

المنازعة بين العامل وبين شركة القطاع العام التي يعمل بها حصول

استحقاقه الفئة الأولى - لا تعدو أن تكون منازعة بين عامل ورب عمل مما يدخل في اختصاص القضاء العادى - لا يغير من ذلك اختصاص الوزير المختص والمؤسسة التى تتبعها الشركة .  
ملخص الحكم :

ومن حيث ان المنازعة تنور حول مطالبة السيد ..... المدير المالى والادارى لشركة المصرية للصناعات الحربية والتليفزيون من الفئة الثانية بالشركة المذكورة باستحقاقه الفئة الأولى المخصصة لوظيفة المدير المالى والادارى لتلك الشركة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وما يترتب على ذلك من آثار وهى منازعة شجرت بين عامل ورب عمل مما يختص القضاء العادى بنظره والفصل فيه ، ولا يغير من ذلك اختصاص وزير الانتاج الحربى بصفته رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية بصفته علاوة على اختصاص الشركة ذاتها ، وذلك لأن الخصم الحقيقى هو الشركة المشار اليها باعتبارها رب عمل ، ولا تعدو المؤسسة المشار اليها أن تكون الجهة المتبوعة ولا يعنو وزير الانتاج الحربى كذلك أن يكون الوزير المشرف على قطاع الانتاج الحربى ، وكل ذلك لا يقدح فى أن الشركة وهى ذات شخصية معنوية مستقلة عن كل من المؤسسة ووزير الانتاج الحربى هى رب العمل الذى تقوم بينه وبين المدعى العلاقة القانونية التى انبثقت عنها النزاع الماثل وهو نزاع متفرع عن علاقة العمل القائمة بينهما ويتمثل بالتحديد فى مدى استحقاق العامل للفئة الأولى التى رفعت اليها وظيفه المدير المالى والادارى للشركة والتى يزعم المدعى أنه كان لا زال شاغلا لها ، وأذ تنفتى عن هذا النزاع صفة المنازعة الادارية ومن ثم يخرج من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ويدخل فى اختصاص القضاء العادى باعتباره نزاعا عماليا يحتا ، وأذ قضى الحكم المطعون فيه باختصاص مجلس الدولة بنظره ، فمن ثم يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله وحق عليه الالغاء .

( ا طمن ٢٧٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٩ )

قاعدة رقم ( ٦٢ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن بعض

الأحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي يميز لوزير الكهرباء والسد العالي بعد الاتفاق مع الوزير المختص نقل العاملين بمشروع السد العالي بمشركتي المقاولين العرب ومصر لأعمال الأسمنت المسلح الذين يعملون بمشروع السد العالي بأسوان ممن يزيدون عن حاجة العمل بالشركتين بسبب قرب انتهاء المشروع - نقل العامل في هذه الحالة لأحدى الوزارات يعتبر بمثابة التعيين المبني في خدمة هذه الوزارة بالخروج على الأحكام العامة في التعيين المبني - المنازعة في طبيعة علاقة العمل القائمة بين العامل وشركة المقاولين العرب وطلبه إلغاء قرار وزير الكهرباء الصادر بنقله إلى إحدى الوزارات استناداً لتلك العلاقة - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بهذه المنازعة لدخولها ضمن اختصاص القضاء العادي .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المدعى يهدف من هذه المنازعة في الحقيقة إلى استصدار حكم باعتبار علاقة العمل التي كانت قائمة بينه وبين شركة المقاولين العرب ( . . . . . ) قائمة ومستمرة لعدم انطباق أحكام القرار الجمهوري بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي في حقه بمقولة أنه لم يكن من العاملين المؤقتين والزائدين عن حاجة العمل بمشروع السد العالي ، وذلك أن المدعى يهدف من الطعن بالإلغاء في القرار الوزاري الصادر من وزير الكهرباء والسد العالي رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ بنقله من شركة المقاولين العرب إلى وزارة الري إلى تحقيق عودته إلى العمل بشركة المقاولين العرب . . . ومن أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ يميز بقرار من وزير الكهرباء والسد العالي بعد الاتفاق مع الوزير المختص نقل العاملين المقيمين بمشروع السد العالي بمشركتي المقاولين العرب ومصر لأعمال الأسمنت المسلح الذين يعملون بمشروع السد العالي بأسوان ممن يزيدون عن حاجة العمل بالشركتين المذكورتين بسبب قرب انتهاء المشروع - إلى الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ، ولما كان نقل العاملين بمشروع السد العالي بمشركتي المقاولين العرب ومصر لأعمال الأسمنت المسلح الزائدين عن حاجة العمل بهاتين الشركتين من العاملين بمشروع السد العالي بأسوان إلى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة هو في حقيقة تعيين مبدئي لهؤلاء العاملين في خدمة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة بالخروج على الأحكام العامة

فى التعيين المبتدئ للعاملين المؤقتين فى خدمة الدولة والهيئات والمؤسسات العامة بقصد اختصار العمالة الزائدة بالشركتين المذكورتين بعد انتهاء العمل بمشروع السد العالى لذلك فقد كان فى وسع المدعى ما دام يرى انه ليس من العمالة الزائدة بشركة المقاولين العرب من العاملين بمشروع السد العالى باسوان - كان فى وسعه ان يرفض التعيين المبتدئ فى وزارة الرى بموجب القرار الصادر من وزير الكهرباء والسد العالى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧١ وان يعهد الى مخاصمة شركة المقاولين العرب امام المحكمة الجزئية المختصة لاثبات استمرار علاقته العمالية معها ، وعدم خضوع هذه العلاقة للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ أصلا وهو الهدف الحقيقى للمدعى من هذه المنازعة ومؤدى ذلك ان الخصومة فى هذه المنازعة لا تعتبر واردة على قرار وزير الكهرباء بتعيين المدعى بوزارة الرى ولكنها واردة على علاقة العمل التى كانت تربط المدعى بشركة المقاولين العرب كما ان اجابة المدعى - طاهرا - الى طلباته والحكم - جدلا - بالفاء قرار وزير الكهرباء بتعيين المدعى بوزارة الرى لا يترتب عليه عودة المدعى كآثر للحكم بالفاء قرار التعيين سالف الذكر الى العمل بشركة المقاولين العرب ( عثمان أحمد عثمان وشركاه ) اذ لا تملك محاكم مجلس الدولة ولاية إعادة العامل يعمل فى شركة تجارية خاصة الى العمل فيها بعد انتهاء خدمته بها لآى سبب - طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة بتحديد اختصاص محاكم القضاء الادارى - وعلى ذلك فانه على غنوه ومن زاوية النظر الى الغرض الذى يسعى المدعى الى تحقيقه من هذه الدعوى - وهو العودة الى العمل بشركة المقاولين العرب ( عثمان أحمد عثمان وشركاه ) - فان الحكم - ان صدر بالفاء قرار تعيين المدعى بوزارة الرى الصادر من وزير الكهرباء بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ ليس فى شأنه ان يترتب عليه عودة المدعى الى العمل بشركة المقاولين العرب اذ يترتب على ذلك الحكم ان يصدر - انتهاء خدمة المدعى بالمقاولين العرب - وبذلك تبقى علاقة العمل التى كانت تربطه بشركة المقاولين العرب بوزارة الرى متنازعا على مبدأ ، واصل وجودها واستمرارها قانونا وعلى ذلك فانه بالنظر الى الهدف الذى يرضى المدعى الى تحقيقه من هذه المنازعة ولما كانت هذه الخصومة تتضمن فى صميمها منازعة حول رابطة العمل مع شركة المقاولين العرب طبقا لاحكام قانون العمل فانها لا تعتبر من المنازعات الادارية التى تدخل فى ولاية القضاء المقررة قانونا لمحاكم مجلس الدولة ومن ثم تخرج

من دائرة الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة وتختص بنظرها محكمة القاهرة الابتدائية واذ قضى الحكم المطعون فيه فى الموضوع بالغاء القرار الصادر من وزير الكهرباء رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧١ فيما تضمنه من نقسل المدعى الى وزارة الرى فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون الأمر الذى يتعين معه الحكم بالفائه ، وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى والأمر بأحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للاختصاص، ويبقى الفصل فى المصروفات للمحكمة التى تصدر الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمامها .

( طعننى ٢٢٣ ، ٢٣٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٣ )

#### المبدأ :

اذا كان الثابت من الاطلاع على ميزانية وزارة الحربية ان مكتب الخدمات الاجتماعية لموظفيها وعمالها لا يتدرج ضمن الادارات التابعة لهما كما يبين من الاطلاع على قرار انشاء هذا المكتب أن العاملين به يخفسون لاحكام قانون العمل الفردى فانه بهذه المثابة لا يعتبر للمكتب المذكور مرفقا عاما تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام الأخرى ولا يخرج نشاطهم فى علاقته بالغير عن نشاط الأفراد فى مجالات القانون الخاص - يترتب على ذلك أن تكون علاقة المدعى بالمكتب سالف الذكر خلال مدة عمله بالمستشفى التابع له علاقة تعاقدية وليست علاقة لائحية وبالتالي لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر النزاع بين المدعى والمكتب المذكور حول بدل التفرغ الذى يطالب به خلال مدة عمله بالمستشفى التابع له - الاختصاص بنظر هذا النزاع ينمقد لمحكمة شئون العمال .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كان قرار وزير الحربية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ بتكليف المدعى بالعمل بوزارة الحربية الا أن الثابت من ظاهر وقائع الدعوى ونص المادة الأولى من القرار المشار اليه ان المبعى تسلم العمل فعلا من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالمستشفى التابع لمكتب الخدمات الاجتماعية لموظفى وعمال وزارة الحربية ويتقاضى أجره من المكتب المذكور وفقا للقواعد



المنظمة للعاملين به التي يضعها مجلس إدارته ومن ثم فإن وزير الحربية باستصداره الأمر المشار إليه في ٧ من فبراير سنة ١٩٦٣ أى في تاريخ لاحق لتسليم المدعى عمله بالمستشفى إنما استهدف أيا كانت وجهة النظر في قانونية هذا الإجراء - تمكين المدعى من الاستمرار في عمله بالمستشفى ولم يكن مقصودا ولا مرادا إلحاقه بالعمل بوزارة الحربية يؤكد ذلك ويؤيده أن وزير الحربية عندما أصدر أمرا بإعفاء المدعى بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ إنما نص على إعفائه من العمل بمستشفى الخبيبات الاجتماعية وأن المشرف على هذا المكتب هو الذي أصدر قرارا برفع اسم المدعى من عداد موظفيه اعتبارا من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ ولما كان يبين من الإطلاع على ميزانية الوزارة المذكورة أن مكتب الخدمات الاجتماعية لموظفيها وعمالها لا يتدرج ضمن الإدارات التابعة لها كما يبين من الإطلاع على قرار إنشاء هذا المكتب أن العاملين به يخضعون لأحكام قانون العمل الفردى وإلى اللائحة المعتمدة من مصلحة العمل وقد سجل المكتب بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن الإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال وبهذه المثابة لا يعتبر المكتب المذكور مرفقا عاما تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى ولا يخرج نشاطه في علاقته بالغير عن نشاط الأفراد في مجالات القانون الخاص وليس بسلطة عامة مما يدخل في نطاق القانون العام وبذلك تكون علاقة المدعى بالمكتب سالف الذكر خلال مدة عمله بالمستشفى التابع له علاقة تعاقدية وليست علاقة لائحية تنظمها القوانين واللوائح وبالتالي لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر النزاع بين المدعى والمكتب المذكور حول بدل التفرغ الذي يطالب به خلال مدة عمله بالمستشفى التابع له ويعتقد الاختصاص بنظره لمحكمة شئون العمال الجزئية بمنايا القمح التي يقع في دائرتها محل إقامة المدعى المبينة في عريضة دعواه ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بإلغائه وبعلم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر النزاع وبإحالة إلى محكمة منيا القمح الجزئية لنظره بالتطبيق لأحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وأبقت الفصل في المصروفات .

( طعن ٢٧٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧٥ )

( م - ٧ - ج - ٢ )

### المبدأ :

نقل عضو الإدارة القانونية من العاملين بالقطاع العام - المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - يختص بإجراء النقل رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة التي أسند إليها القانون تقدير مدى صلاحية العاملين بالإدارات القانونية - وإن كانت أداة النقل هي صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة إلا أن هذا ليس من شأنه اعتبار المنازعة فيه منازعة إدارية - مما تخضع لاختصاص مجلس الدولة - يتعين لاعتبارها كذلك أن يكون القرار قد صدر في خصوص علاقة من علاقات القانون العام - لا ينال من هذا النظر ما رتبته المشرع من أثر في نقل عضو الإدارة إلى جدول غير المشتغلين - أساس ذلك : أن هذا الأثر التبعي إنما يترتب حتى ولو لم ينص المشرع عليه صراحة كنتيجة للتوقف عن مزاولة العمل الذي هو شرط للاستمرار في القيد بجدول المشتغلين - لا وجه لاسناد هذا الاختصاص للمحاكم التأديبية باعتبار إجراء النقل عقوبة مقننة - أساس ذلك : اختصاص المحاكم التأديبية محدود بالطعن في الجزاءات التأديبية التي حددتها القوانين واللوائح صراحة وعلى سبيل الحصر دون أن يمتد إلى مسائل أخرى لم تصدر بتوقيع جزاء كالمسائل المتعلقة بالنقل والتدب - اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعة .

### ملخص الحكم :

انه عن إمكان اعتبار المنازعة في قرار نقل المطلعون ضدها من قبيل المنازعات الإدارية التي تختص محكمة القضاء الإداري بنظرها ، وذلك في ضوء القواعد التي صدر هذا القرار بالاستثناء إليها وهي القواعد الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، فبالرجوع إلى المادة ٢٦ من هذا القانون يبين أنها قد ناطت بالاختصاص بإصدار قرار النقل رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة التي أسند إليها القانون تقدير مدى صلاحية العاملين بالإدارات القانونية ، كما ينص على عمرها على أن نخاطر نقابة المحامين بإسماء من تشملهم قرارات النقل لنقلهم إلى جدول المنفصلين .

ومن حيث انه ولئن كان أداة الفعل في الحالة المروضة هي صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة المشار اليها ، الا ان هذا ليس من شأنه في اعتبار المنازعة في مثل هذا القرار من قبيل المنازعات الادارية ، اذ يتعين لاعتبارها كذلك ان يكون القرار قد صدر في خصوص علاقة من علاقات القانون العام ، والحال ان علاقة المطعون ضدها بالشركة التي كانت تعمل بها . وصدر القرار بنقلها منها هي علاقة خاصة على نحو ما جرت عليه أحكام هذه المحكمة وأحكام المحكمة الدستورية العليا . العليا . ولا يغير من هذا النظر ما رتبته المشرع على هذا القانون من أثر في نقل عضو الادارة القانونية الى جدول غير المشتغلين ، وذلك لان هذا انما يترتب كإثر تبعي نتيجة النقل من الادارة القانونية وترك العمل الذي يشترط مزاولته للقيود بجدول المشتغلين بالمعاماة ، وهذا الاثر التبعي أى يترتب حتى ولو لم ينص المشرع عليه صراحة بنتيجة التوقف عن مزاوله العمل الذي هو شرط للاستمرار في القيد بجدول المشتغلين .

وعلى هذا الوجه ، واذا كان القرار المطعون فيه قد صدر في مجال علاقة خاصة على نحو ما سلف البيان ، فان لا يسوغ والحال كذلك اعتبار المنازعة في مسألة من قبل المنازعات الادارية .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها تعمل في شركة ، وإن الرابطة الفاتحة بينهما لا تصدر أن تكون من قبيل روابط القانون الخاص مما يستعجل معه اعتبار المنازعة القائمة بينهما من قبيل المنازعات الادارية ، لذلك فان الاختصاص بالطعن في قرار نقلها من هذه الشركة انما يتفق للقضاء العادي .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فانه لا وجه للقول باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار نقل الطعون ضدها تأسيسا على الادعاء بأنه قد تضمن عقوبة مقننة أن قضاء هذه المحكمة قد انتهى الى أن اختصاص القضاء التأديبي قد ورد مبهودا كاستثناء من الولاية العامة للقضاء

الأداری فی المنازعات الادارية ومن الولاية العامة للقضاء العسادی فی المنازعات العمالية ، والقاعدة أن الاستثناء لا یقاس علیه ولا یتوسع فی تفسیره ، ومن ثم فانه یتعین قصر هذا الاختصاص علی المسائل المتعلقة بالطعن فی الجزاءات التأديبية التي حددتها القوانين واللوائح صراحة وعلى سبیل الحصر دون أن یمتد ذلك الى غيرها من مسائل أخرى لم تصدر بتوقيع جزاء من الجزاءات المحددة قانونا « كالمسائل المتعلقة بالنقل أو النذب أو غیر ذلك بمقولة أنها قد تضمنت جزاء مقنعا ، هذا وإذا كان قضاء هذه المحكمة جرى الى السابق على اختصاص القضاء الاداری بنظر الطعن فی القرارات الادارية اذا ما تضمنت جزاء مقنعا وبدأ ذلك لقرارات النذب بصفة خاصة فان هذا كان اجتهادا محموا فی ظل قوانين سابقة حددت اختصاص مجلس الدولة بنظر مسائل حددتها على سبیل الحصر ، ولم یکن من بینها قرارات النقل أو النذب ، وبصودر قانون مجلس الدولة الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وجعله من محاکم مجلس الدولة صاحبة ولاية عامة فی المنازعات الادارية فقد أضنحى ولا محل للاستطراد على النظر السابق فی خصوص النقل أو النذب التي أصبح ولا شك فی اختصاص القضاء الاداری بنظرها باعتبارها من قبیل المنازعات الادارية التي تتدرج تحت القيد الرابع عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة . وغنی عن البیان أنه اذا صدر قرار منها سائرا لعقوبة تأديبية أی بقصد الكيد والانتقام من العامل . فانه بذلك یكون قد استهدف غیر مصلحة العمل وبالتالي یكون مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة »

ومن حیث أنه تأسيسا على ما تقدم ، واذا كان القرار المطعون فيه قد صدر فی شأن عاملة فی شركة من شركات القطاع العام ، وفي غیر مجال التأديب على نحو ما سلف البیان ، لذلك فان الاختصاص بالطعن فيه اما ینعقد للقضاء العادی واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضی بغير ذلك ، فمن ثم فانه یتمین الحكم بالفائه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الاداری بنظر

الدعوى واحالتها بحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للاختصاص .  
( طعن ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢١ )

قاعدة رقم ( ٦٥ )

المبسطة :

صدور حكم من المحاكم العسكرية ضد أحد الضباط بالاشتغال الشاقة  
المؤقتة وغرامة قدرها ألفى جنيه - قيام وزارة الحربية بتحصيل جزء من  
قيمة الغرامة المحكوم بها - صدور قرار من رئيس الجمهورية بالمفو عن  
باقي العقوبة المحكوم بها وعن كالة العقوبات التبعية والآثار الجنائية  
المتربة على الحكم - تسليم الوزارة بأحقية المفو عنه في عدم دفع باقي  
الغرامة مع عدم أحقيته في استرداد ما تم تحصيله منها - مطالبة صاحب  
الشان باسترداد ما تم تحصيله منه من هذه الغرامة لا تمد من قبيل  
المنازعات الإدارية التي يختص بها المجلس البوالة إذ أنها في حقيقتها تدور  
حول تحصيل المبلغ المحكوم به ووجهة إجراءات التحصيل ابتداء أو انتهاء  
وبذلك تعتبر من المنازعات المدنية البحتة التي تدخل في اختصاص  
القضاء العادي .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هذا الطعن بنى أصلا على أن ذلك الحكم إخطا في  
قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء الاداري بنظر الدعوى التي  
صدر فيها اذا قام قضاءه بذلك على أن القرار الجمهوري الصادر بالمفو عن  
باقي العقوبة المقضى بها على المظنون ضده هو قرار اداري وهو تكييف غير  
سلميم لأن اختصاص رئيس الجمهورية بالمفو عن العقوبة أو تخفيفها ورد  
في المادة ٤٩ من الدستور الوارد بين مواد الفرع الخاص برئيس الجمهورية  
من الفصل الثالث الخاص بالسلطة التنفيذية وكافة المواد التي تضمنها  
الفرع الاول بشأن اختصاصات رئيس الجمهورية هي اختصاصات سياسية  
وتشريعية وقرارات عامة غير فردية وليس فيها على الاطلاق مما يعرض  
قبيل القرارات الادارية غير ما ورد بالمادة ١٤٣ من الدستور بشأن تعيين  
الموظفين المدنيين والعسكريين الممثلين السياسيين. وعزلهم على الوجه المبين

بالقانون للأخالة على القوانين الخاصة بذلك فيها مما تعتبر معه قرارات إدارية يطعن عليها أمام القضاء الإداري أما العفو فهو قرار سياسي يصدره ولي الأمر لا باعتباره عضوا إداريا بل باعتباره سياسيا لأنه يعمل في المجال القضائي وإن كان لا يمس الحكم القضائي ومع ذلك فإنه وأيما كان الأمر فلو افترض جدلا أن القرار الجمهوري بالعفو قرار إداري فالمنازعة لا تنصب عليه ولا يطلب المدعى الغاءه في أى جزء منه وإنما تنصب على استرداد مبلغ معين سبق تحصيله من قيمة الغرامة المحكوم بها استنادا إلى تفسيره له وهي على هذا - دعوى حقوقية ، ولا يختص بها مجلس الدولة إلا في حدود معينة هي الفقرة ثانيا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة التي تنص على اختصاصه بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمكافآت والمعاشات المستحقة للموظفين العموميين أو ورثتهم والفقرة العاشرة من المادة العاشرة التي تنص على طلبات التعويض المنصوص عليها في البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية ولموضوع المنازعة لا يندرج أى من المنصبين ولذلك تخرج الدعوى عن اختصاصه .

ومن حيث أن طلبات المدعى في الدعوى وهي التي تحدد موضوعها على ما انتهت إليه لا تعدو أحقيته في استرداد ما أخذته منه من حال تنفيذها للحكم الصادر ضده من المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٠/٨/١٩٧١ في القضية رقم ٢٠ سنة ١٩٦٩ من دولة عسكرية عليا المتضمن معاقبته بغرامة مالية قدرها ألفان من الجنيهات وسببها - على ما أسس عليه دعواه هو أنه بصدر القرار الجمهوري رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٧٤ بالعفو عنه على الوجه الوارد به زال ، سبب مديونيته بهذا المبلغ الذي أداه وقدره مائة وثمانية عشر جنيها ونصف جنيه تقريبا بأثر رجعي يترد إلى تاريخ الحكم الصادر ضده بحسابه من قبيل العفو الشامل على ما ينصب إليه والدعوى على هذا تتعلق بالمديونية بالمبلغ المحكوم بتفريغه به من المحكمة العسكرية في القضية سالفة الذكر وفي حدودها ما أدى منه إذ لا نزاع على تناول العفو

باقى المبلغ - وطبقا للمادة ١١٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الأحكام العسكرية - تنفذ المبالغ للحكوم بها بالطرق المنصوص عليها فى القانون العام » وهو فى الخصوص القوانين المدنية ، التى تحكم ذلك بالنسبة الى الكافة والمنازعة فى كل ما يفلق بها من أصل المديونية أو تفرع عنها من اجراءات لتحصيل المبالغ أو رد ما دفع بالزيادة أو زال سبب استحقاقه هى منازعة مدنية محضه مما يدخل فى اختصاص القضاء العادى وهى كذلك فى واقع الدعوى التى هى فرع منها مداره صحة أو عدم صحة احتفاظ الحكومة بما أخذته من المبلغ المحكوم به بعد صدور قرار العفو المشار اليه وهو ما يعتمد الفصل فيه أساسا حول بحث ماذا كان قد زال بهذا العفو سبب المديونية بأثر رجعى حتى يعتبر ما أدى من القرامة قبله قد أخذ بغير حق فيحق للمدعى عندئذ استرداده ، طبقا لأحكام القانون المدنى فى هذا الشأن ( المادة ١٨٢ ) لزوال سبب المديونية به بعد أن تم الوفاء به . ومن ثم فلا اختصاص للقضاء الإدارى بمثل هذه المنازعة اذ كل ما يثور من منازعات فى الخصوص وإن كانت الإدارة طرفا فيه إلا أنه ليس من قبيل المنازعات الادارية ولا المنازعات المتعلقة بالمعقود الادارية أو الطعن فى القرارات الادارية أو المسائل المتعلقة بملاقات الإدارة بموظفيها وتاديبهم اذ المنازعة كما تقدم القول - تدور حول تحصيل المبلغ المحكوم وصحة اجراءات التحصيل ابتداء أو انتهاء فرعا من المديونية به بمقتضى ذلك الحكم وما قال به الحكم المطعون فيه خلافا لذلك لا وجه له لأنه لا يتجه الى المنازعة فى أساسها موضوعا أو سببا ولا يتصل بشئ من أمر القانون الذى يحكمها ونظائرها من المنازعات المدنية التى تتعلق باسترداد ما أدى من مبالغ محكوم بها من المحاكم العادية أو العسكرية فيما أخذته من اختصاص تلك أو ما عقد لها أصلا وأي كان وجه الرأى فى تكييف القرار بالعفو من حيث كونه قرارا اداريا أو أنه ليس كذلك فالمنازعة فى الدعوى تدور حول ما ذكره وليست طعنا فى مشروعيته أو تقتضى تعرض له .

ومن حيث أنه لا سلف يكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير ما سبق بياته في شأن تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله فيتعين ، لذلك الحكم بالفائه والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى للمادة ١١٠ مرافعات ، وتعين مع ذلك الامر باحالتها الى محكمة الدرب الأحمر الجزئية لدخول قبة الدعوى في حدود اختصاصها مع ابقاء الفصل في المصروفات اليها .  
( طعن ٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٦ )

#### المبدأ :

مطالبة المدعى بتطبيق قواعد الانصاف عليه - ثبوت انه يقبض مرتبه من وزارة الأوقاف بحسبائها حارساً قضائياً على أعيان الأوقاف الأهلية لا من موارد ميزانية الوزارة - اعتبار العلاقة بينهما من علاقات القانون الخاص لا العام - خروج الدعوى عن اختصاص القضاء الإداري .

#### ملخص الحكم :

ان ولاية وزارة الأوقاف على أعيان الأوقاف الأهلية ولاية موقوفة ، فما هي الا حارس قضائي يدير أعيان هذه الأوقاف لوقت قد يطول أو يقصر في بعض الأحيان حسب الأحوال . فتمتى ثبت أن المركز القانوني للمطعون عليه مرده الى عقد اتفاق خاص بينه وبين وزارة الأوقاف بحسبائها متولية ادارة الوقف الأهلي وتحصيل ربح الأعيان الموقوفة ، وليس الى موارد ميزانية الوزارة العامة ومزايا الوظيفة فيها حسباً تنظمه القوانين واللوائح ، فان العلاقة بينهما لا تعدو مجال القانون الخاص ويكون بمثابة أجر ، لا يدخل وصفه في مجال القانون العام ، ولا يعتبر بالتالي من الموظفين العامين الذين يحق لهم الاستفادة من قواعد الانصاف ، التي شرعت ليفيد منها فقط الموظفون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال ، ومن ثم لا يختص



مجلس الدولة ، بهيئة قضاء ادارى ، بالمنازعة التى يطلب فيها افادته من  
قواعد الانصاف .

( طعن ٦٤٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٩ )

قاعدة رقم ( ٦٧ )

المبسطة :

صدور قرار من جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الأحوال وبحكم  
اللزوم وصف القرار الادارى - اذا صدر فى مسألة من مسائل القسانون  
الخاص او تعلق بادارة شخص معنى خاص يخرج من عداد القرارات  
الادارية ايا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدرج السلم الادارى - لا  
يجوز اعتباره من القرارات الادارية الصادرة فى شأن أحد من الافراد التى  
يختص القضاء الادارى وحده بنظر المنازعات الخاصة بها مثال : صدور  
قرار بنقل عامل بشركة من شركات القطاع العام وتعيينه رئيسا لمجلس  
ادارة شركة اخرى ثم انهاء خدمته بالشركة الاخيرة - هذه المسائل من  
مسائل القانون الخاص تحكمها العلاقة العقدية التى تربط شركات القطاع  
العام بالعاملين فيها وهى من أشخاص معنوية خاصة - نتيجة ذلك : طلب  
التعويض عن هذه القرارات لا يعتبر من المنازعات الادارية التى يختص  
القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن صدور قرار من جهة ادارية لا يخلع  
عليه فى كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الادارى ، فاذا صدر فى  
مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بادارة شخص معنى خاص  
فذلك يخرج من عداد القرارات الادارية ايا كان مصدره ومهما كان موقعه  
فى مدارج السلم الادارى ، ولا يجوز اعتباره من القرارات الصادرة فى شأن  
أحد من الافراد التى يختص القضاء الادارى وحده بنظر المنازعات الخاصة  
بها ، وفى ضوء هذا القضاء فان القرارين اللذين يطلب الطاعن تعويضه  
عنهما والصادرين بنقله من وظيفته بشركة بواخر البوستة الخديوية الى  
شركة التوكيلات الملاحية ثم بانهاؤ خدمته لانتقطاعه عن العمل بالشركة

الأخيرة ، يتعلقان بمسألة من مسائل القانون الخاص وهي العلاقة العقدية التى تربط شركات القطاع العام بالعمالين فيها وهي شركات جرى قضاء هذه المحكمة على أنها أشخاص معنوية خاصة ، ويعتبرون صادريين من جهة الإدارة بصفتها رب عمل ناطق به نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بمضى الاختصاصات المتعلقة بشئون العاملين بشركات القطاع العام ومن ثم فإن طلب التعويض عنهما لا يعتبر من المنازعات الإدارية التى يختص القضاء الإدارى بنظرهما .

( طعن ٧٤١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤ )

تاسعا : عدم الاختصاص ( قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ )  
بمعاوى التعويض عن قرارات لم ينص على الاختصاص بالتعويض عنها

#### قاعدة رقم ( ٦٨ )

المبدأ :

حدود الاختصاص بمعاوى التعويض - عدم اختصاصها بتعويض  
الضرر الناشئ عن عدم تقرير فئة بدل التخصص .

ملخص الحكم :

إن التعويض الذى لا يترتب على قرار من القرارات الإدارية المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وخامسا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة يخرج عن اختصاص المحكمة الإدارية . ومن ثم فلا اختصاص لها بطلب تعويض الضرر الناشئ عن عدم تقرير فئة بدل التخصص .

( طعن ٣٤٧ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١ )

عاشرا : علم الاختصاص بمسائل أخرجت عن اختصاص القضاء الإداري

### قاعدة رقم ( ٦٩ )

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ - نصها على عدم جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالاستناد اليه ، وعدم جواز سماع المناوئ الخاصة بالتعويض عنها - عدم التفرقة في ذلك بين من طبق القانون في حقه تطبيقا سليما ومن لم يطبق هكذا في حقه ، إذ البحث في ذلك دخول في الموضوع الذي يتعين أن يسبقه البحث في مسألة اختصاص .

ملخص الحكم :

ان نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ جاء صريحا قاطعا في عدم جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالاستناد اليه ، وفي عدم جواز سماع المناوئ الخاصة بالتعويض عنها أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، لا فرق في ذلك بين من طبقت الإدارة القانون في حقه تطبيقا سليما وبين من عساها تكون قد أخطأت في تطبيقه بالنسبة اليه ، وذلك لحكمة واضحة ، إذ المقصود من هذا المنع هو سد باب المنازعات القضائية في هذا الشأن ، استتقارا للدولاب الحكومي . وإذا كان الشارع قد نص في المادة الأولى من هذا القانون على أن الفصل يلحق من تبين عدم صلاحيته للتوظيف من الموظفين من الدرجة الثانية فما فوقها ، فليس مفاد ذلك أن الاختصاص القضائي بنظر المنازعة أو عدم اختصاصه بها - والاختصاص مسألة فرعية سابقة على نظرس الموضوع - يتوقف على تبين ما إذا كان الموظف صالحا أو غير صالح ، وهي مسألة من صميم الموضوع ، بل الظاهر أن هذا بعيد عن مقصود الشارع الذي أراد عزل جميع جهات القضاء عن نظر هذه المنازعات ، سدا لهذا الباب ، للحكمة التي ارتآها . أما الخطاب في شأن ما نصت عليه المادة الأولى فموجه الى السلطات التنفيذية التي تصدر قرارات الفصل بالتطبيق.

لأحكام هذه المادة ، وإذا أخطأت في هذا التطبيق فلا تكون مساءلتها عن ذلك عن طريق القضاء بعد اذ امتنع عليه النظر في هذا الشأن بنص المادة الثانية، وإنما تكون مساءلتها بغير الوسيلة القضائية ، كالاتجاه الى السلطات التي أصدرت القرار أو السلطات الأعلى .

( طعن ١٦١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩ )

#### القاعدة رقم ( ٧٠ )

#### المبدأ :

انفلاق باب الطعن بالالغاء لا يرد الا على قرارات ادارية بذاتها - النص في قانون باستثناء طائفة من القرارات من رقابة قضاء الالغاء يجب تأويله بصورة مضيقّة - وجوب التقرير بعودة الرقابة القضائية على القرارات الأخرى غير تلك التي أحاطها الشارع بالتحصين .

#### ملخص الحكم :

من المقرر أن القضاء الإداري ليس ممنوعاً بحكم النصوص المغلقة لباب الطعن بالالغاء الا من النظر في قرارات ادارية بذاتها عمت فيها بطريق النص عليها وخصت بالذكر على سبيل الحصر والتعيين ، ذلك أن الأصل طبقاً لمبدأ المشروعية هو تسليط رقابة الالغاء على القرارات الادارية كافة ، دعماً للضمانة الاصلية التي يحققها قضاء الالغاء لمن تحيلت بهم تلك القرارات ، فإذا ورد في قانون نص يقضى باستثناء طائفة من القرارات من رقابة الالغاء والتعويض ، لحكمة ابتنى الشارع اصابتها وغاية مشروعة قصد حمايتها ، وجب تأويل هذا النص بصورة مضيقّة مع الاحتراس من توسيع مدى شموله حرصاً على عدم اهدار هذه الضمانة

التي يوفرها قضاء الالغاء وتوقيماً لمحدود أتى به هذا النص قبيل أن

أو صد باب الطعن بالالغاء والمطالبة بالتعويض معا وإذا فكلها وجدت

قرارات أخرى غير التي أحاطها الشارع صراحة بالتحصين المشار إليه  
وجب التقرير بعودة الرقابة القضائية بالنسبة إليها .  
( طعن ١١١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧ )

لجنة رقم ( ٧١ )

#### المبدأ :

يخرج عن اختصاص مجلس الدولة الطعون في القرارات التي تصدرها  
اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم  
مباشرة الحقوق السياسية في شأن القيد أو الحذف من جداول الانتخابات  
أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد في تلك الجداول - يتملك الاختصاص  
بالنظر في هذه الطعون للمحاكم الابتدائية - بقاء الاختصاص ينظر تلك  
الطعون منعلا للمحاكم المذكورة بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة  
١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة .

#### ملخص الحكم :

إن المشرع قد رسم طريقا قضائيا لرفع الطعون التي تقام عن  
القرارات التي تصدرها اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون  
رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية في شأن القيد  
أو الحذف من جداول الانتخاب أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد في  
تلك الجداول وكفل لذوي الشأن الضمانات الكافية لحسم المنازعات  
الخاصة بذلك بأحكام نهائية تصدرها المحكمة الابتدائية المختصة وذلك  
لاعتبارات رأها المشرع وأقصحت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون  
المذكور حين نوهت بأنه " حرصا على حقوق الناخبين وضمانا لمعادلة  
القرارات التي تصدرها اللجنة المختصة المذكورة أجاز المشرع لكل من رفض  
طلبه أو تقرر حذف اسمه بغير حق أن يطعن في قرار هذه اللجنة خلال  
أسبوع من إبلاغه إليه بغير رسوم إلى المحكمة الابتدائية المختصة . ولما  
كان الانتخاب من المسائل العامة التي تهم جمهرة الناخبين وضمانا للدقة  
الطلقة في تحرير الجداول فقد أجاز المشرع لكل ناخب حفيد استنسخه في

جداول الانتخاب أن يدخل خصما أمام المحكمة فى نزاع بشأن ادراج اسمه أو حذفه وضمانا لسرعة الفصل فى الطعون فقد أوجب المشرع على المحكمة الابتدائية أن تفصل فى الطعون على وجه السرعة كما نص على أن تكون الأحكام الصادرة فى هذا الشأن نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن ، وحتى لا يساء مباشرة حق الطعن أمام المحكمة بدعوى كيدية غير مستندة الى أساس سليم فقد أجاز للمحكمة أن تحكم على من يرفض طلبه بفرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش ، لذلك فإن النصوص التى احتواها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ آنف الذكر والمنظمة للطعن فى قرارات اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ منه تكون قد تضمنت أحكاما خاصة وردت على نوع معين من القرارات ، ولما كان ذلك وكان من المقرر أنه اذا ورد نص خاص يتناول بحكمه حالة معينة وجب اتباع حكمه دون الأحكام الأخرى الواردة فى قانون عام ولو كان لاحقا للقانون الخاص ما لم يتناول القانون اللاحق الحكم الخاص صراحة بالحذف أو التعديل لذلك فإن هذه القاعدة الخاصة التى تضمنتها أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ لا يلغىها مجرد صدور قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وتخويله فى المادة ١١ منه مجلس الدولة بهيئة قضائية ادارى اختصاص الفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى عدا القرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم وتاديهم .

( طعن ٨٧٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢ )

المجلس :

منازعة المدعى فى اقدمية بعض أعضاء السلكين الدبلوماسى والفنصلى السابقة على القرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ باعادة تعيين أعضاء

السلكين الدبلوماسي والقنصل ، الصادر تطبيقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ، غير جائزة في ظل هذا القانون - انسحاب الحصانة من الطعن التي اسبغها القسانون المشار اليه على ترتيب الأقدمية الذي تضمنه القرار الجمهوري آنف الذكر بحكم اللزوم على الأقدمية السابقة عليه .

#### ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص لوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة . ان المشرع قد استهدف من اصداره اعادة تنظيم وزارة الخارجية سالكا في ذلك طرقا ثلاثة أولها اعادة تعيين بعض أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصل . وثانيها نقل البعض الآخر منهم الى وظائف عامة أخرى ، وثالثها احالة من لم تشمله اعادة التعيين أو النقل الى الاستيداع أو التقاعد ، ورغبة من المشرع في اضعاف الاستقرار على المراكز القانونية التي ترتبت على هذا التنظيم الجديد ، نص في المادة الرابعة من القانون المذكور على علم جواز الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ في القرارات الجمهورية الصادرة باعادة التعيين أو بالنقل وتحقيقا لهدف ذاته اعاد النص في المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أن ترتيب الأقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري الخاص باعادة تعيين أعضاء السلكين يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن فيه بأى وجه من الوجوه . واذا صدر القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ متضمنا اعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصل - ومن بينهم المدعى - ومحددا أقدميتهم فان هذه الأقدمية تكون نهائية وباتة أى بمنجاة من أى طعن يهدف الى المساس بها بطريق مباشر أو غير مباشر .

ولئن كانت الحصانة من الطعن قد انصبت على ترتيب الأقدمية الذي تضمنه القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ السالف ذكره ولم تسحب صراحة على الأقدمية التي تضمنتها القرارات السابقة عليه ، الا إنه لما كان البادى من استظهار نص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤

لسنة ١٩٥٩ المشار اليه أن الأقدمية التي يرتبها القرار الجمهوري الخاص بإعادة التعيين إنما تكون على أساس الأوضاع السابقة للأعضاء المعاد تعيينهم وبمراعاة الأقدمية التي رتبها لهم قرارات التعيين أو الترقيـة أو النقل السابقة على صدورهم ، فإن مفاد ذلك أن الأقدمية السابقة لكل ما كان يشور حولها من منازعات أو طعون كانت الأساس في تحديد الأقدمية الحالية بحيث يعتبر أن المشرع قد حسمها نهائيا بالأقدمية الجديدة التي رتبها في القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإن الحصانة من الطعن التي أسبغها المشرع على ترتيب الأقدمية الذي تضمنه القرار المذكور تنسحب بحكم اللزوم على الأقدمية السابقة ، وذلك أن أي مساس بها يؤدي حتما إلى المساس بالأقدمية الحالية ، الأمر الذي يجعل النص على نهائية هذا الترتيب وعلى عدم جواز الطعن فيه لغوا لا طائل منه وهو ما يتنافى مع نصوص القانون الصريحة ومع الهدف الذي تقيـده المشرع منها .

( طعن ٥٧١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٧٣ )

##### المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يحدده القانون سواء بالزيادة أو النقصان - نص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة على عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في ترتيب الأقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري الذي يصدر في شأن إعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقتل وصل إنما تقرر حكما جديدا معدلا لاختصاص مجلس الدولة في هذا الخصوص - سريان حكمها بأثر حال على الدعاوى التي لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة حتى تاريخ صدور القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

##### ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المتضمن ذكره اذ نص في المادة الخامسة منه على عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في ترتيب الأقدمية



الذى يتضمنه القرار الجمهورى الصادر بأعادة تعيين أعضاء السلك الدبلوماسى والتفصيل انما قرر حكما جديدا معدلا لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فى هذا الخصوص . وذلك باستبعاد نظير الدعوى المتعلقة بالمنازعة فى الاقدمية المذكورة من اختصاصه - وغنى عن البيان ان هذا الاختصاص يحدده القانون سواء بالزيادة أو بالنقصان ، فالقانون هو الاداة التى أنشأت المجلس كهيئة ، والتى حددت اختصاصه ، وهو الاداة التى قد تقيد هذا الاختصاص ، أو توسعه أو تضيقه ، وقد رددت المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية فى صدرها أصلا مسلما ، هو ان قوانين المرافعات تسرى باثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ثم استثنت تلك المادة من هذا الأصل القوانين التى نصت عليها فى فقراتها الثلاث ، بالقيود والشروط التى ذكرتها للحكمة التشريعية التى كشفت عنها المذكورة الايضاحية للقانون ، ومن بينها ما اشارت اليه الفقرة الأولى من ان القوانين الجديدة المعدلة للاختصاص لا تسرى متى كان تاريخ العمل بها بعد افعال بأب المرافعة فى الدعوى .

( طعن ٥٧١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤ )

#### المبدأ :

ان نص المادة ٢١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد خول اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بطرح النهر والتعويض عن أكله - قصد المشرع وهو نزع الاختصاص الوظيفى لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى من نظر هذه المنازعات .

#### ملخص الحكم :

ان القانون ، وقد تضمن النص على تفويض اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بطرح النهر والتعويض عن

( ٢ - ج - ٨ )

أكله إنما هو قانون متعلق بالاختصاص ، لأن المبرع قصد به في الواقع من الأمر ، نزع الاختصاص الوظيفي لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، من نظر المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عن أكله ، وناط الاختصاص بذلك إلى جهة أخرى .  
( طعن ١٤٤١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٧٥ )

##### المبدأ :

القرارات الصادرة بشأن التعويض من اللجان المنصوص عليها في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التمييز .

##### ملخص الحكم :

انه في حالة تنفيذ قرار الاستيلاء بطريق الجبر يكون لدوى الشبان حق الالتجاء الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٧ لتقدير التعويض المستحق لهم طبقا للحدود والضوابط التي رسمها المشرع لذلك ، ولهم بعد ذلك أن يعارضوا في هذه القرارات أمام المحكمة الابتدائية المختصة ولقد كان نص المادة ٤٨ في هذا الشأن مطلقا بحيث يشمل أي قرار يصدر عن اللجنة في شأن التعويض ، ودون أن يخصه بنوع معين من القرارات أو يقصره على القرارات الصادرة بتقدير التعويض فقط ، وعلى ذلك فالأصل أصدرت اللجنة قرارا برفض طلب التعويض ، أو بالامتناع عن الفصل فيه ، أو بتقدير التعويض عن جزء من المال المستولى عليه دون الباقي ، أو غير ذلك من القرارات ، التي لا يمكن جمعها تحت حصر معين ، فإن هاته القرارات جميعها إنما يطعن فيها بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية المختصة ، ذلك طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذي جعل الاختصاص لتلك المحكمة ، وقد قضى بنهاية حكمها ، وجعله بمنجاة

من أى طعن ، ومقتضى ذلك أن المحكمة الابتدائية المختصة هي وحدها دون غيرها صاحبة الولاية فى الفصل فى مثل هذا النوع من النزاع ، استنادا إلى أن ذلك نص خاص ورد بشأن نوع بداته من الاقضية فى جالة معينة ، هي حالة الاستيلاء المنصوص عليها فى المرسوم بقانون سالف الذكر ١٢.

( طعن ٧١٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧١/١/٩ )

حادى عشر : علم الاختصاص بشئون القضاء

قاعدة رقم ( ٧٦ )

المبدأ :

طلبات الغاء قرارات التعيين والترقية المتعلقة بإدارة القضاء - اختصاص محكمة النقض المتقدمة بهيئة جمعية عمومية بالفصل فيها - شموله الطلبة المقدمة منها من رجال القضاء والنيابة أو من غير هؤلاء متى كان القرار محل الطعن متعلقا بإدارة القضاء عدا النقل ولتدب - مثال - اختصاص هذه المحكمة بالطعن فى قرارات التعيين فى الوظائف القضائية .

ملخص الحكم :

يثور التساؤل عما إذا كانت ولاية محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية تقتصر على الفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة بمعنى أن يكون مقدم الطلب أحد رجال القضاء أو النيابة ، أم أن ولايتها تجاوز ذلك فتشمل الطلبات المقدمة من غير رجال القضاء أو النيابة متى كان القرار محل الطعن متعلقا بإدارة القضاء عدا النقل والتدب وهنا قد يذهب قول إلى وجوب أن يكون مقدم الطلب من بين رجال القضاء أو النيابة ، وذلك جريا مع صراحة النص ، ولكن يؤخذ على هذا الرأى أنه يقف عند النظرة السطحية للنص ولا يتغلغل فى فحواه وتقصى الحكمة من وضعه وتأييدا لذلك يمكن سوق قرارات التعيين فى الوظائف القضائية على سبيل المثال فالقصر فى التظلم من هذه القرارات يقطع قطعا فى ولاية

محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ، وذلك لسبب واضح وهو أن قرارات التعيين هذه تدخل في مدلول القرارات المتعلقة بإدارة القضاء والقدر للتعيين من هذا النظر أن نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ يتتوره بعض الغموض وليس بالامر الذي يستوجب من المحكمة العمل على تفسيره وإزالة ما به من غموض مستعينة في ذلك بوسائل التفسير المختلفة مثل حكمة النص وما أفصح عنه المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون . وقد سبق القول بأن المذكرة الإيضاحية في تعليقها على المادة ٢٣ من القانون وصفت نصها بأنها تطبيق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئونها فلا يكون لأية سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم . فكيف يتسق هذا مع القول بأن الاختصاص ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في حالة الطعن في قرارات التعيين عند التخطي لأن مقدمي تلك الطلبات لم يندرجوا بعد في عداد رجال القضاء والنيابة . أليس في ذلك تسليط لسلطة أخرى غير محكمة النقض على شئون سدة السلطة القضائية وبيان هذا المعنى واضحا إذ أخذ في الاعتبار أن الأمر في هذا الصدد لا يقتصر على التعيين في الأدنى من وظائف القضاء والنيابة إذ يبين من نص المادة ٥ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء أنه يجوز التعيين في وظائف المستشارين على سبيل المثال من بين المحامين وأساتذة كليات الحقوق .

وفضلا عما سبق بيانه فانه يمكن القول بأن القانون إذا أجاز الطعن في نوع معين من القرارات وعقد الاختصاص للفصل في هذا الطعن لمحكمة بالذات فلا يمكن سلبها هذا الاختصاص بمقولة أن الطاعن لا يصلح عليه وصف معين متى توافرت له المصلحة الحقيقية في هذا الطعن ما لم يتضح أن المشرع قصد بجلاء تحقق هذا الوصف في مقدم الطعن والشأن في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أن المشرع نظر الى القرارات التي يمكن الطعن فيها نظرة عينية وهي النظرة الغالبة عند مخاطبة القرارات الادارية .

( طعن ١٤٧٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٥ )

### المبدأ :

طلبات إلغاء قرارات التعيين والترقية المتعلقة بإدارة القضاء -  
اختصاص محكمة النقض المزمعة بهيئة جمعية عمومية بالفصل فيها -  
شموله الطلبات المقدمة منها من رجال القضاء والنيابة أو من غير هؤلاء  
متى كان القرار محل الطعن متعلقا بإدارة القضاء عدا النقل والندب -  
مثال بالنسبة لاختصاص هذه المحكمة بالطعن في قرارات التعيين في  
الوظائف القضائية .

### ملخص الحكم :

إن المادة ٢٣ من قانون القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أعطت لمحكمة  
النقض ولاية محكمة القضاء الإداري فيما يتعلق بقرارات التعيين والترقية  
الخاصة بإدارة القضاء وهي ولاية كاملة تجمع بين قضاء الإلغاء وقضاء  
التعويض دون معتب وإذا اعتبرت هذا النص بعض الفيوض واللبس فإن  
حكمته وما ورد في المذكرة التفسيرية تعليقا عليها من أن حكمها تطبق  
محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية  
بشئونها فلا تكون لأية سلطة سبيل أو رقابة عليها وأن هذا القول من  
جانب المذكرة لا يتفق والقول باختصاص مجلس الدولة حتى وإن كان  
الطاعن على التعيين لم يصبح يعد من رجال القضاء لما فيه من تسليط سلطة  
على سلطة أخرى ، وتظهر حكمة النص بجلاء إذا نظر في أمر التعيين إلى  
الوظائف العليا في القضاء من غير رجاله إذ تنص المادة ٥ من القانون رقم  
١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على أنه يجوز التعيين في وظائف المستشارين على سبيل  
المثال من بين المحامين وأساتذة كلية الحقوق وأن الشارع وقد عكس  
الاختصاص في نوع معين من القرارات لهيئة دون غيرها فلا يمكن سلب  
هذا الاختصاص بمقولة أن الطاعن لا يصلح عليه وصف معين متى كان  
لم يوجب تحقق هذا الوصف ، ونظر إلى هذا النوع من القرارات نظرة  
معينة وهي النظرة الغالبة عند مخاصمة القرارات الإدارية ومن ثم لا يكون  
لمجلس الدولة اختصاص بنظر هذا النوع من القرارات .  
( طعن ١٤٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٠ )

**المبدا :**

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - انطواء نص المادة ٢٣ من هذا القانون على قاعدة من قانوء المرافعات بنقله ولاية محكمة القضاء الادارى فى هذا الشأن الى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية .

**ملخص الحكم :**

من المسلم قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الصادر بإنشاء مجلس الدولة انه لم تكن هناك جهة قضائية تختص بالنظر فى دعاوى إلغاء القرارات الادارية أو إيقاف تنفيذها ، ذلك أن المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة فى ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ والمادة ٩٠ لسنة ١٩٣٧ كانت تقضى صراحة بأن ليس لهذه المحاكم تأويل عمل إدارى أو إيقاف تنفيذه ثم صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر وحل محله القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة وقد منح المشرع بهذا القانون محكمة القضاء الادارى دون غيرها ولاية القضاء كاملة فى بعض المسائل فنص فى البند ٣٠ من المادة ٣ من ذلك القانون على اختصاص تلك المحكمة فى الطلبات التى يقدمها ذور الشأن بالعلم فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو بالترقية متى كان مرجع العلم عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة وغنى عن البيان أن قرارات التعيين والترقية المتعلقة بإدارة القضاء كانت تدخل فى ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى إذا ما شابها عيب من العيوب المشار إليها آنفا ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء ونصت المادة ٢٣ منه على اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية دون غيرها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بإلغاء المراسيم والقرارات

المتعلقة بإدارة القضاء عدا النوب والنقل متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

وتنود المحكمة أن تسجل في هذا المقام أن نص المادة ٢٣ سالفة الذكر قد انطوى على قاعدة من قواعد المرافعات إذ نقل ولاية محكمة القضاء الإداري فيما يتعلق بقرارات التعيين والترقية الخاصة بإدارة القضاء إلى محكمة النقض وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون تعليقا على هذا النص أن « المشرع شرع لرجال القضاء والنيابة طريقة للطمأن في المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة هيئة القضاء عدا النوب والنقل ... » وزاد على ذلك ضماناً أخرى فوكل أمر الفصل في هذه الطعون إلى أعلى هيئة قضائية في البلاد منقذة بهيئة جمعية عمومية أمعانا في بث روح الثقة والطمأنينة في نفوسهم . وبعبارة أخرى فإن لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية قنونية ولاية القضاء كاملة في شئون رجال الهيئة القضائية فهي تجمع بين قضاء الألفاء وقضاء التمييز بغير مغيب . » ثم جاء أيضاً في المذكرة الإيضاحية « تؤمن شأن هذا النص حسم الخلاف القائم حول أية هيئة أخرى بالنظر في شئون أعضاء الهيئة القضائية فليس أجدر ولا أقدر على الإحاطة بشئون القضاء وتعرف شئونهم والفصل في ظلماتهم من رجال من صميم الأسرة القضائية . » يضاف إلى ما تقدم أن النص تطبق محكم لنظرية الفصل بين السلطات بحيث تستقل السلطة القضائية بشئون سدتها فلا يكون لأية سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم .

وتوضيح مما سبق أن المشرع استهدف بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ غرضاً معيناً للمحكمة ارتأها وأفصح عنها في المذكرة الإيضاحية فجعل لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ولاية القضاء كاملة في شئون رجال القضاء وذلك لإدارة تلك الهيئة وقدرتها على الإحاطة بشئون القضاء والفصل في ظلماتهم .

( طعن ١٤٧٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٥ )

## المبحث :

اختصاص مجلس الدولة بمنازعات المرتبات والمعاشات الخاصة  
برجال القضاء الشرعي - تغير وصفهم وصيرورتهم من رجال القضاء الوطني  
بعد تطبيق القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ - يعقد الاختصاص لمحكمة  
النقض بهيئة جمعية عمومية بالنسبة للقضاة الشرعيين الذين أدمجوا فعلا  
دون أولئك الذين لم يدمجوا بأن أحيلوا الى المعاش قبل .

## ملخص الحكم :

ان صيغة المادة ٣٣ من قانون نظام القضاء معدلة بالقانون رقم ٦٣٠  
لسنة ١٩٥٥ اما تناولت « رجال القضاء » بخصوص مفهوم هذه العبارة  
المقصود من المذكرة التفسيرية لقانون نظام القضاء لا بصورها الشامل  
لرجال القضاء الشرعي بالذات الذين كان يقوم بهم هذا الوصف ثم زال  
عنهم بعد إلحاقهم بالمحاكم الوطنية طبقا للمادة التاسعة من القانون  
رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالفاء المحاكم الشرعية باعتبار أن هؤلاء قد صاروا من  
رجال القضاء الوطني فعلا بعد أن تم هذا الإلحاق بموجب القانون المشار  
اليه ، وامتنع من ثم اطلاق صفة القضاة الشرعيين عليهم كما امتنع القول  
بأن القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ هو تشريع معدل للاختصاص لا بالنسبة  
لرجال القضاء الوطني عامة ولا من باب أولى بالنسبة للقضاة الشرعيين  
الذين انقطعت صلتهم بالوظيفة ، قبل إلغاء المحاكم الشرعية . وإلحاق قضائهم  
بالمحاكم الوطنية .

وطبقا لهذا التفسير فإنه لا يتخلى بما جاء في الطعن من أن تعديل  
المادة ٣٣ المشار اليها المستحدثت بالقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ معدل  
لاختصاص مجلس الدولة بالنسبة لرجال القضاء الشرعي من كان قائما  
بالخدمة منهم وألحق بالمحاكم الوطنية ومن زايته هذه الصفة قبل حصول  
هذا الإدماج ، لأن رجال القضاء الشرعي لم تكن تمتد الى منازعاتهم ولاية  
الجمعية العمومية لمحكمة النقض حين كان لهم كيان خاص وجهة قضاء



مستقلة - كما سلف البيان - ولا صدر التعديل الأول للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بموجب القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بإضافة الشئون المالية لرجال القضاء والنيابة - كالمنازعات الخاصة برواتبهم ومكافآتهم ومعاشاتهم - إلى اختصاص محكمة النقض ظل هذا الحكم مقصورا على رجال القضاء الوطنى فحسب باعتبار أن محكمة النقض مشكلة على الوجه السابق. هي أحق الجهات بالاختصاص بأمور سدة السلطة القضائية .

ويبين من كل ما تقدم أن ولاية محكمة النقض بنظر المنازعات الخاصة برجال القضاء مناطها أن يكونوا ممن يعتبرون من رجال القضاء الوطنى ، وبهذه الثابة لا تختص محكمة النقض بنظر المنازعات الخاصة بمن كانوا أصلا من رجال القضاء الشرعى إلا اذا كانوا ممن اندمجوا فى القضاء الوطنى بالتطبيق للقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ ، فأصبخوا بهذا الاندماج معتبرين حاليا من رجال القضاء الوطنى ، وتبعا لذلك يشمل اختصاص محكمة النقض المنازعات الخاصة بهم بالتطبيق للقانون المشار اليه ، أما من كانوا من رجال القضاء الشرعى وأحيلوا إلى القضاء الوطنى قبل الاندماج فهؤلاء لا يعتبرون فى أى وقت من رجال القضاء الوطنى حتى يمتد اختصاص محكمة النقض اليهم بهذا الوصف ، وإنما يظل للقضاء الإدارى اختصاصه بنظر المنازعات الخاصة بهم باعتبارهم من رجال القضاء الشرعى السابق ولم يصبحوا فى أى وقت ما من رجال القضاء الوطنى .  
( طعن ٧٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠ )

#### المادة ٢٤٠

المنازعات الخاصة بمرتبات ومعاشات ومكافآت رجال القضاء وطلبات التعويض عنها وعن القرارات الإدارية المتعلقة بشئون القضاء - القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ ينقل الاختصاص بنظرها من القضاء الإدارى إلى محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية سريانه فالمر حال مباشر على الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها قبل تاريخ العمل به .

### ملخص الحكم :

ان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى كان يختص بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بوزارة العدل ومحكمة النقض والنيابة العامة بالفاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون القضاء عدا النقل والندب ، كما كان يختص بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات وتلك المنازعات ، شأنهم فى ذلك شأن كافة موظفى الدولة ، وذلك طبقا للمادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، والمادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذى حل محله حتى صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء مخولا محكمة النقض دون سواهما منعقدة بهيئة جمعية عمومية سلطة الفصل فى طلبات الفاء القرارات الادارية سالفة الذكر . وظل الفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت وفى طلبات التعويض من اختصاص مجلس الدولة حتى صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ مبهتدلا بنص المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء نصا آخر يخول محكمة النقض - مشكبة على النحو المشار اليه - سلطة الفصل فى هذه المنازعات والطلبات فضلا عن طلبات الفاء القرارات الادارية ، وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وقد تم هذا النشر فى ٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، وهذا القانون يعتبر - فى خصوص ما تضمنه من تعديل المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء على النحو المشار اليه - من قوانين المرافعات المنظمة للاختصاص المتعلق بولاية جهتى القضاء العادى ( مثلا فى محكمة النقض ) ، والقضاء الادارى ( مثلا فى مجلس الدولة ) ، ومن ثم فانه يسرى عملا بالمادة الاولى من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - باثر حال مباشر على الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها قبل تاريخ العمل به ، فاذا كان الثابت أن القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ قد صدر واصبح نافذا أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الادارية وقبل الفصل فيها ، فان المحكمة - وقد مضت فى نظرها وقضنت

في موضوعها - رغم انقضاء ولايتها في الفصل فيها - يجب حكمها مخالفًا للقانون متعينًا الغاؤه مع إحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عيومية .

( طعن ٢٨٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٥٥ )

قاعدة رقم ( ٨١ )

المبدأ :

نص المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على عدم جواز الطعن أمام أية جهة قضائية في القرارات الصادرة في شأن تعيين القضاة ورجال النيابة العامة - عدم إنطوائه على قاعدة من قواعد الاختصاص - أساس ذلك - هو جواز الطعن في هذه القرارات في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - تعديل نص المادة ٩٠ سالفة الذكر في طبيعة هذا النوع من القرارات ، الصادرة في ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، يجعلها خصيصية من الألاعام أمام أية جهة قضائية .

ملخص الحكم :

من المسلم أن القوانين المعدلة للاختصاص هي نوع من قوانين المرافعات من شأنها أن تغير الاختصاص المحل أو النوعي مع الإبقاء على محكمة تنظر النزاع ويبقى على ذلك أن ينتقل النزاع من ولاية محكمة إلى ولاية محكمة أخرى وهذه مسألة إجرائية لا تمس أصل الحق المتنازع عليه ، ومن ثم كان نص المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تقضى بسريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .

وإذا قضت المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في الفقرة الثانية منها بعدم جواز الطعن أمام أية جهة قضائية في القرارات الصادرة في شأن تعيين القضاة ورجال النيابة العامة ، فإنها لا تكون بذلك قد انطوت على قاعدة من قواعد الاختصاص حتى يجوز التحدي بها في هذه الدعاوى. ولبيان ذلك يفرج المحكمة أنه قبل العمل بالقانون رقم ٥٦

لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر كان يمكن مخصصة هذا النوع من القرارات وطلب  
الفائها .

فقد كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون  
نظام القضاء تقضى باختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية  
عمومية دون غيرها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء  
والنيابة ٠٠٠ بالفاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء ٠٠ الخ  
ويبين من ذلك بوضوح أن هذا النوع من القرارات كان يمكن التقاضى  
بشأنه وطلب الفائه فى ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ فجاء القانون  
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وحظر مخصصة هذه الفقرات فى الفقرة الثانية  
من المادة ٩٠ فلا تكون هذه الفقرة قد اشتملت على قاعدة من قواعد  
الاختصاص اذ أنها لم تبين جهة قضائية أخرى تتولى الاختصاص فى مثل  
هذه القضية . وإنما حقيقة الأمر أن هذه المادة عدلت فى طبيعة هذا  
النوع من القرارات الادارية فجعلتها حصينة بمولدها لا تقبل الطعن بطلب  
الالفاء فالفقرة الثانية من المادة ٩٠ سالف الذكر إنما اشتملت على  
قاعدة موضوعية تتعلق بنفس القرار وطبيعة جوهره فأصبحت هذه  
القرارات بمنجاة من طلب الفائها ومن البيهى إلا يتمتع بهذه الميزة إلا  
القرارات التى صدرت فى ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فهى وحدها  
الخصيصة بالمولد أما القرارات الصادرة قبل العمل بذلك القانون فلا سبيل  
لها للتمتع بتلك الميزة لأنها ولدت ويصاحبها صفة القابلية للطعن وطلب  
الالفاء ولم يتضمن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكما يقضى بسريان أحكامه  
على الماضى .

( طعن ١٤٧٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٥ )

قاعدة رقم ( ٨٢ )

البيان :

نص المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على علم جواز الطعن  
أمام أية جهة قضائية فى القرارات الصادرة فى شأن تعيين القضاء ورجال  
النيابة العامة - عدم الطوائه على قاعدة من قواعد الاختصاص - أساس

ذلك هو جواز الطعن في هذه القرارات في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - تعديل نص المادة ٩٠ سالفة الذكر في طبيعة هذا النوع من القرارات الصادرة في ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، يجعلها حصينة من الالغاء أمام أية جهة قضائية .

#### ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت في دعوى مماثلة أن المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ لا تنطوي على قاعدة من قواعد الاختصاص إذ لم تحدد أية جهة قضائية تتولى الاختصاص في مثل هذه الأفضية وإنما حقيقة الأمر فيها أنها عدلت طبيعة هذا النوع من القرارات الإدارية فجعلتها حصينة ببولدها لا تقبل الطعن بطلب الالغاء ، وإن الفقرة الثانية من هذه المادة اشتملت على قاعدة موضوعية تتعلق بنفس القرار وطبيعة جوهره فأضحت هذه القرارات بمنجاة من طلب الالغاء ولا تتمتع بهذه الميزة إلا القرارات التي صدرت في ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فهي وحدها الحصينة بالمولد ، أما تلك الصادرة قبل العمل بذلك القانون فلا سبيل لها للتمتع بهذه الميزة ، لأنها ولت تصاحبها صفة القابلية للطعن وطلب الالغاء ، ولم يتضمن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكماً يقضى بسريان أحكامه على الماضي .

طعن ١٤٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٠

#### قاعدة رقم ( ٨٣ )

#### المبدأ :

مؤدى نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية أن الأحكام التي يصدرها مجلس تأديب القضاة نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن أمام أية جهة قضائية أخرى - مقتضى ذلك أنه يخرج التعليق عليها من دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة .

#### ملخص الحكم :

إن الثابت من استقراء أحكام قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية الذي أقره مجلس

الشعب بجلسته المنعقدة في ٤ من يولية سنة ١٩٧٢ ومذكرته الايضاحية انه نظم أمر تأديب القضاة بجميع درجاتهم ونأط ذلك بمجلس تأديب يشكل وفقا لحكم المادة ٩٨ من سبعة من رجال القضاء ، وأضفى على قرارات هذا المجلس وصف الأحكام ، ونص في المادة ١٠٧ منه على عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى التأديبية بأى طريق ، وأفصحت المذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون عن أن الحكم الصادر من هذا المجلس يعتبر حكما قضائيا صادرا من هيئة مشكيلة بكاملها من رجال القضاء ، وأن المشرع أثار - دفعا لكل لبس - النص صراحة في المادة ١٠٧ على عدم جواز الطعن في الحكم الصادر من هذا المجلس بأى طريق وتضمن تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في شأن هذا القرار بقانون أن أحد السادة الأعضاء اقترح جعل الطعن في الاجراءات التأديبية الخاصة برجال القضاء أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة ولكن اللجنة رأت أن استقلال القضاء كهيئة لها تقاليد ونظامها يتنافى معه أن يخضع رجاله لنظام قضائى آخر .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن الاحكام التى يصدرها مجلس تأديب القضاء ، نهائية لا يجوز الطعن فيها ، ويخرج التعقيب عليها من دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة ، ولا ينطوى هذا على استحداث لقاعدة جديدة وانما هو فى الواقع من الأمر اقرار وترديد لسياسة انتهجها المشرع وسار عليها من قبل عبرت عنها المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المذكور بما قالت به من أن المشرع رأى - دفعا لكل لبس - النص على عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس تأديب القضاء بأى طريق ، وما أشارت اليه اللجنة التشريعية بمجلس الشعب من أن استقلال القضاء كهيئة لها تقاليد ونظامها يتنافى معه أن يخضع رجاله لنظام قضائى آخر ، هذا وبالرجوع الى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٢ بأصدار قانون استقلال القضاء بين أن المادة ٦٤ منه كانت تنص على عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من مجلس التأديب ، وفى أعقاب صدور أول قانون لإنشاء مجلس الدولة فى سنة ١٩٤٦ تقدمت الحكومة فى سنة ١٩٤٩ بمشروع قانون ضمته مقسرة تنص على أن

لا تقبل الطلبات التي تقدم عن القرارات المتعلقة بإدارة القضاء ، وقد استعرضت اللجنة التشريعية بمجلس النواب هذه الفقرة ولم توافق أغلبية اللجنة على ما ارتأته الأقلية من حذفها ورات أن تكون على الوجه الآتي : لا تقبل الطلبات التي تقدم عن القرارات المتعلقة بإدارة هيئة القضاء من تعيين أو ترقية أو نقل أو تأديب ... وإذا كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة قد صدر دون أن يتضمن الفقرة المقترحة ، إلا أن المشرع أخذ بمضمونها واتبع حكمها في القوانين المتعاقبة الخاصة بالقضاء ، فنص في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بأصدار نظام القضاء على أن تختص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عومية دون غيرها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا النذب والنقل ، كما تختص بالنظر في طلبات التعويض الناشئة عن ذلك ، والفصححت المذكورة الإيضاحية لهذا القانون عن أن لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عومية ولاية القضاء كاملة في شئون رجال الهيئة القضائية ، فهي تجمع بين قضاء الإلغاء وقضاء التعويض بغير معقب ، وإن من شأن هذا النص حسم الخلاف القائم حول اختصاص أية هيئة أخرى بالنظر في شئون أعضاء الهيئة القضائية ، فليس أجدر ولا أقدر على الإحاطة بشئون القضاء وتعرف شئونهم والفصل في خلافاتهم من رجال من صميم الأسرة القضائية ، وإن النص تطبق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئون مدنها فلا يكون لأي سلطة سواها سجل أو رقابة عليهم ، ثم عدل المشرع هذه المادة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بهدف توسيع دائرة اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عومية بحيث يكون لها دون غيرها إلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والكفالات المستحقة لهم أو لورثتهم وفي طلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك ، وتضمنت المذكورة الإيضاحية لهذا القانون أنه رؤى تعديل نص المادة ٢٣ على نحو يكفل لرجال القضاء والنيابة ومن في حكمهم عرض طلباتهم التي تمس أي شأن من شئون القضاء على الهيئة المذكورة دون غيرها ، وناط القانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية - الذى صدر فى ظل الحكم المظنون فيه - فى المادة ٩٠ منه بدائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها الفصل فى كافة الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والترقية ، والفصل فى الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشيات والمكافآت ، والفصل فى طلبات التعويض الناشئة عن كل ما تقدم ، وأضاف هذا القانون فى المادة ٩٢ منه أن تكون الأحكام الصادرة فى الطلبات نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن أمام أية جهة قضائية أخرى ، وردد القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية معدلا بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ مضمون هذه القواعد فى المادتين ٨٣ ، ٨٥ منه .

ومن حيث أنه يجب من الاستعراض المتقدم أن المشرع اتجه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار نظام القضاء الى أن يستقل القضاء دون غيره بالفصل فى كافة شئون رجال القضاء والنيابة وحجب أى اختصاص لمحاكم مجلس الدولة فى هذا الشأن ، وسار يدغم هذا الاتجاه بالنصوص التشريعية المتلاحقة مستندا فى ذلك الى ما أورده الأعمال التحضيرية لهذه النصوص من حجج ومبررات تنطوى على أن رجال الأسرة القضائية أقدر على الإحاطة بشئون القضاء وأن استتقلال القضاء يتنافى معه أنه يخضع رجاله لنظام قضائى آخر . ومما لا شك فيه أن تاديب القضاة وأعضاء النيابة من أخص شئون القضاء التى استهدف المشرع إخراجها من دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة أخذاً فى الاعتبار أن عبارة إدارة القضاء وهى أضيق نطاقاً من عبارة شئون القضاء تشمل على ما جاء بالأعمال التحضيرية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة التاديب بالإضافة الى التعيين والترقية وما الى ذلك ، ومن ثم فإن كل ما يتعلق بمسألة القضاء وأعضاء النيابة سواء بطريق التاديب المبتدأ أم بطريق الطعن فى الأحكام التأديبية ، لا يتعد الاختصاص فيه وفقاً لأحكام القانون لمحاكم مجلس الدولة . ولا حجة فى النفي بأن استبعاد المشرع عبارة « لا يجوز الطعن فى الأحكام



الصادرة من مجلس التاديب، التى تضمنتها الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ سائلة الذكر، من نصوص القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء والقوانين التى تلتها، تنطوى على الانفصاح عن تقرير اختصاص محاكم مجلس الدولة بالنظر فى أحكام مجلس تاديب القضاة، لا حجة فى ذلك لأن هذه الفقرة وقد تضمنها القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الصادر قبل انشاء مجلس الدولة، فان دلالتها كانت تنصرف الى عدم جواز الطعن فى الاحكام المذكورة امام القضاء دون مجلس الدولة الذى لم يكن قد قام بعد، ومن ثم فان إلغاء هذه الفقرة بعد انشاء مجلس الدولة وبعد أن اتجه التشريع الى حجب اختصاص محاكم مجلس الدولة عن الفصل فى كل ما يتعلق بشئون رجال القضاء والنيابة، يتأبى معه القول بأن هذا الالغاء استهدف اخضاع أحكام مجلس تاديب القضاة لرقابة محاكم مجلس الدولة، وانما كان لانتفاء الحكمة من بقاء هذه الفقرة بعد أن استقل القضاء بالفصل فى شئون رجاله دون ثمة نص على جواز الطعن فى الاحكام المذكورة امام الجهة المختصة بالفصل فى شئون رجال القضاء والنيابة أو انشاء طريق آخر للطعن فيها.

ومن حيث أن القول باختصاص المحكمة الادارية العليا بالفصل فى المنازعة الماثلة استنادا الى المادة ١٧٢ من الدستور القائم التى تنص على اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الادارية وفى دعاوى التاديبية، فانه مردود بأن الطاعن لم يدفع بعدم دستورية قانونى السلطة القضائية المقديم والجديد، التزاما بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا الذى يقضى فى الفقرة الاولى من المادة الرابعة منه بأن المحكمة العليا هى المختصة دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستوريته امام احدى المحاكم.

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فان محاكم مجلس الدولة لا يكون لها ثمة اختصاص بالفصل فى المنازعة موضوع الطعن، ويتعين لذلك القضاء بعدم اختصاص المحكمة، بنظر الطعن مع إلزام الطاعن المصروفات،

ولا حجة فيما طالبت به الحكومة من احوالة الطعن الى دائرة المنازعات المدنية والتجارية بمحكمة النقض ذلك أن اختصاص هذه الدائرة لا يتناول الطعن في أحكام مجلس تاديب القضاة ، وإن الأصل وفقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ان الاحالة في حالة الحكم بعدم الاختصاص لا تكون الا الى المحكمة المختصة .

( طعن ٨٧٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦ )

ثاني عشر : عدم الاختصاص بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة

#### قاعدة رقم ( ٨٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة - نص المادة ٢٥ منه على اختصاص لجنة التاديب والتظلمات بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها - يعد من القوانين المتعلقة بالاختصاص - تعدله لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري في هذا المجال - القانون هو الاداة التي انشأت مجلس الدولة وحددت اختصاصه وهو الاداة التي قد توسع من هذا الاختصاص أو تضيقه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة فيما تضمنه من النص في المادة ٢٥ منه على اختصاص لجنة التاديب والتظلمات بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها ، هو في حقيقته قانون متعلق بالاختصاص بالنسبة الى الحكم الوارد في المادة آنفة الذكر . لأنه يتضمن تقرير حكم معدل للاختصاص مستخدماً لذلك عبارة واضحة معبرة عن المعنى المقصود فهو بذلك قد عدل من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بإلغاء ولايته في نظر الدعاوى المتعلقة بإلغاء القرارات الادارية الخاصة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة

وبطلبات التعويض المترتبة عليها ومن المعلوم أن هذا الاختصاص يحدده القانون سواء بالزيادة أو بالنقصان فالقانون هو الاداة التي أنشئت مجلس الدولة كهيئة وحددت اختصاصه ، وهو الاداة التي تقيد تنظيمه وتوسع من اختصاصه أو تضيقه .

( طعن ١٥٥٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٧/١٠ )

قاعدة رقم ( ٨٥ )

المبدأ :

لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة - اختصاصها  
بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المتعلقة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ - ضرورة ثبوت الانتماء الواقعي لعضوية الإدارة المذكورة فيمن يقيم دعواه أمام هذه اللجنة - زوال العضوية قبل العمل بالقانون سالف الذكر - بقاء اختصاص القضاء الإداري في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

إن اختصاص لجنة التأديب والتظلمات بإدارة القضايا رهين بثبوت الانتماء الواقعي لعضوية إدارة القضايا فيمن يقيم دعواه أمامها ، لأنها تختص بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المتعلقة بشئون أعضائها طبقاً لحكم القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ، ومتى كانت صفة العضوية بإدارة القضايا الموجهة لزوال اختصاص القضاء الإداري قد سقطت عن المدعى قبل صدور القانون المذكور في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦٣ ، فقد كان حقيقياً على القضاء الإداري ألا يتسلب من اختصاصه العام بنظر أمثال هذه الطلبات ، وإن يتصدى للفصل في الدفع الموضوعي المتعلق بعدم جواز نظر الدعوى وبذلك يتقضى محذور إنكار العدالة والتخلي عن وظيفة الحكم بالنسبة لأحد المتقاضين أمامه .

( طعن ١٢٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢١ )

قاعدة رقم ( ٨٦ )

المبدأ :

نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ على اختصاص لجنة التاديب والتظلمات بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها - سريانه بأثر حال على النعوى التي لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ولم يقفل فيها باب المرافعة قبل هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

أن نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ سنة ١٩٦٣ ، وهو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وملغ لولايته في نظر النعوى المتعلقة بإلغاء القرارات الإدارية الخاصة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها يسرى في الدعوى الحالية التي لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، ولم يقفل فيها باب المرافعة قبل هذا التاريخ أيضا ولا عبء إطلاقا يكون هذه الدعوى الحالية مقامة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ما دام هذا القسانون المثلل للاختصاص يسرى عليها بأثره الحال حسبما سلف الايضاح .

( طعن ١٥٥٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٠ )

قاعدة رقم ( ٨٧ )

المبدأ :

القرارات الصادرة بالتعيين وتحديد الألقاب الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ يضم قسم قضايا الأولاد وإحلال إدارة قضايا الحكومة محله في اختصاصاته - نص هذا القانون في مادته الرابعة على كونها نهائية وغير قابلة لأي طعن أو مطالبة أمام أية جهة قضائية - يضمن حماية قانونية على هذه الطائفة من القرارات تمنع القضاء الإداري من تسليط رقابته عليها .

### ملخص الحكم :

يبين من نصوص المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩، أن المشرع، بعد أن ألغى قسم قضايا وزارة الأوقاف وأحل محله إدارة قضايا الحكومة ، واجه حالة الموظفين الفنيين بهذا القسم وجعلهم طائفتين : طائفة يجوز تعيينهم في الوظائف الماثلة لوظائفهم بإدارة قضايا الحكومة ، بشرط أن يكونوا مستوفين ما ينص عليه البند (٢) من المادة ( ٥٥ ) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وذلك خلال أسبوع من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ وطائفة أخرى لا يعين أفرادها في إدارة قضايا الحكومة وهؤلاء واجه المشرع حالتهم بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون ، ثم قدر الشارع أن تنفيذ هذا القانون سيثير أنواعا مختلفة من المنازعات ، منها طعون يقيمها من لا يعين في وظيفة قضائية بإدارة قضايا الحكومة سواء كان عدم تعيينه راجعا إلى عدم استيفائه شرط البند (٢) من المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أم لا. سبب آخر رآته الإدارة مانعا من تعيينه بإدارة القضايا في وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة بقسم قضايا الأوقاف ولكن بأقدميته إياها ماسة بأقدميته السابقة في ذلك القسم ، ومنها منازعات قد يقيمها لسبب أو لآخر من يعين في وظيفة فنية أو إدارية لا تقل درجتها عن درجة الوظيفة القضائية التي كان يشغلها بقسم قضايا الأوقاف . . . وحسما لمثل هذه المنازعات بالذات ومنعا من فتح الباب أمام خصومات معينة يطول مداها ولا تحمد مقبتها رأى الشارع أن ينص في المادة الرابعة من القانون على أن تكون القرارات الصادرة بالتعيين أو تحديد الأقدمية ، وفقا لأحكام المادة الثالثة منه ، نهائية وغير قابلة لأي طعن أو مطالبة أمام أية جهة قضائية ، والمشرع بهذا الحكم قد أضفى حماية قانونية على طائفة من القرارات الإدارية الصادرة تنفيذا للمادة الثالثة المذكورة وهي حماية تمنع القضاء الإداري من تسليط رقابته على أمثال هذه القرارات .

## المبدأ ٢ :

القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة -  
نصه على تشكيل لجنة التأديب والتظلمات وعلى أنها تختص بالقضاء  
القرارات المتعلقة بإلغاء هذه الإدارة وللتعويض عنها مما يدخل أصلا في  
اختصاص القضاء . خروج القضايا المتعلقة بهذه القرارات من اختصاص  
محكمة القضاء الإداري - سريان ذلك على القضايا التي لم يقلل فيها باب  
المرافعة - وجوب الحكم بعدم الاختصاص .

## ملخص الحكم :

ينص القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا  
الحكومة في المادة ٢٥ منه على أن :

« تشكل لجنة التأديب والتظلمات من أعضاء المجلس الأعلى منضما  
إليه ستة من المستشارين بحسب ترتيبهم في الأقدمية . وتختص هذه  
اللجنة بتأديب أعضاء الإدارة وبالفصل في طلبات إلغاء القرارات المتعلقة  
بشئونهم وفي طلبات التعويض المترتبة عليها مما يدخل أصلا في  
اختصاص القضاء . وتفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع أقوال العضو  
والإطلاع على ما يديه من ملاحظات وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة  
إلا في حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي أعضائها . ويكون قرار  
اللجنة في جميع ما تقدم نهائيا ولا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أمام  
أية جهة » . وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون : « . . . كما  
استحدثت المشروع أوضاعا جديدة في شأن تأديب أعضاء الإدارة والنظر  
في قضايا الإلغاء أو التعويض المتعلقة بشئونهم ، فجعل هذا وذاك من  
اختصاص لجنة يطلق عليها اسم ( لجنة التأديب والتظلمات ) تشكل من  
أحد عشر عضوا : هم أعضاء المجلس الأعلى منضما إليهم ستة من  
المستشارين بحسب ترتيب أقدميتهم . والنظام مستمد في جوهره مما هو  
متبع في مجلس الدولة » .

ان نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر على هذا النحو الواضح هو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، المحدد فى قانون تنظيمه ، وسالط لولايته ، فيما يختص بنظر الدعاوى المتعلقة بالفاء القرارات الخاصة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة ، ما دام لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، ولم يقل فيها باب المرافعة قبل هذا التاريخ أيضا ، وذلك بالتطبيق لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

( طعن ٣٥٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٧ )

قاعدة رقم ( ٨٩ )

المبدأ :

نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة على اختصاص لجنة التأديب والتظلمات بالعمل فى طلبات الفاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة وفى طلبات التعويض المترتبة عليها - هو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وملغ لولايته فى نظر الدعاوى التى احببها - سريانه على الدعاوى المقامة أمام محكمة القضاء الادارى ولم يفصل فيها أو يقل فيها باب المرافعة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ الكشور اليه - على محكمة القضاء الادارى أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعاوى وأن تامر باحالتها بمعالتها الى لجنة التأديب والتظلمات بالتطبيق لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات - اساس ذلك أن لجنة التأديب هى هيئة قضائية ذات اختصاص قضائى يجوز الدفع امامها بعدم دستورية القوانين تطبيقا للمادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم تدخل فى مدلول المعام المنصوص عليها فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة فيما تضمنه من النص فى المادة ٢٥ منه على اختصاص لجنة التأديب والتظلمات بالفصل فى طلبات الفاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة وفى طلبات

التعويض المترتبة عليها هو فى حقيقته قانون متعلق بالاختصاص بالنسبة الى الحكم الوارد فى المادة المذكورة ، لانه يتضمن حكما معدلا للاختصاص ، متخذاً لذلك عبارة معبرة عن المعنى المقصود ، فهو بذلك قد عدل اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالغاء ولايته بالنسبة الى نظر الدعاوى المتعلقة بالغاء القرارات الادارية الخاصة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة وبطلبات التعويض المترتبة عليها ، وما دام أن المادة الأولى من قانون المرافعات قد رددت فى صدرها أصلاً مسلماً وهو أن نصوص قوانين المرافعات الجديدة تسرى بآثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ، ثم اخرجت تلك المادة من هذا النطاق الاستثناءات التى نصت عليها فى فقراتها الثلاث بالقيود والشروط التى ذكرتها للحكمة التشريعية التى كشفت عنها المذكرة الايضاحية ، ومن ذلك ما أشارت اليه الفقرة الأولى من المادة الأولى من أن القوانين المعدلة للاختصاص لا تسرى بآثرها الحال متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى المنظورة ، ويترتب على ما تقدم أنه اذا جاء القانون الجديد ملفياً ولاية القضاء الادارى فى نوع من المنازعات ، فانه يسرى على هذه الفصيلة من المنازعات التى لم يفصل فيها ما دام لم يقفل فيها باب المرافعة قبل العمل به ، لأن هذه الصورة تندرج صراحة تحت حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات ، ما دام أن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ لم يتضمن حكماً خاصاً لا صراحة ولا ضمناً يتخصص به أثر سريانه على الدعاوى التى لم يفصل فيها وعندئذ كان يجب النزول على هذا الحكم .

ومن حيث أنه يبين على مدى ما تقدم ، ان نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، وهو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وملغ لولايته فى نظر الدعاوى المتعلقة بالغاء القرارات الادارية الخاصة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة وفى طلبات التعويض المترتبة عليها يسرى على الدعوى الماثلة التى لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ولم يقفل فيها باب المرافعة قبل هذا التاريخ أيضاً ، ولا عبرة



اطلاقاً. يكون هذه الدعوى مقامة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ما دام هذا القانون المعدل للاختصاص يسرى عليها بأثره الحال حسبما سلف الايضاح .

ولا وجه لما يدعى اليه المدعي من أن المشرع في المادة ٢٥ من القانون المذكور قد استخدم عبارة إلغاء القرارات الادارية الصادرة في شأن الأعضاء المذكورين. والمتعلقة بشئون وظائفهم ، وانه يكون بذلك قد عنى القرارات الادارية التي استقر القضاء الادارى على وصلها بهذا الوصف ، وعلى ذلك يكون قد أخرج من دائرة اختصاص اللجنة المشار اليها - التي حدد اختصاصها - تلك المنازعات التي تدور حول تسوية حالات الأعضاء القنينين بإدارة القضايا ، وترتيباً على هذا النظر ، وبالنظر الى أن الحق المتنازع عليه في هذه الدعوى هو من الحقوق التي تدخل في باب التسويات ، وهو طلب المدعى تسوية حالته بتعيينه ابتداء في وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة وليس في وظيفة مندوب من الفئة « أ » ، وتحديد أقدميته في وظيفة محام بحيث يصبح سابقاً على الأستاذ . . . وذلك بالقياس على زملائه المحامين المعيّنين معه لتماثل ظروفهم ، وبذلك يصبح الفصل في حل هذه المنازعة دخلياً في اختصاص القضاء الادارى ولا شأن للجنة به ، لا حجة في ذلك كله اذ أن التكييف الصحيح لدعوى المدعى حسبما هو مستقر قضاء من طلب إلغاء القرار الصادر بتعيينه في وظيفة مندوب من الفئة « أ » وتعيين زملائه محامين وذلك فيما تضمنه من عدم تعيينه في هذه الوظيفة الأخيرة بإدارة قضايا الحكومة ، وتحديد أقدميته بينهم ، وهي دعوى بطبيعتها دعوى إلغاء وليست تسوية ، اذ أن الجهة الادارية في هذه الحالة إنما تصدر قرارها بناء على ما لها من سلطة تقديرية سواء في تعيين الوظيفة أو تحديد الأقدمية .

ومن حيث أنه يضاف الى ما تقدم أن المحكمة العليا ذهبت في حكمها الصادر بجلسته ٦ من مارس سنة ١٩٧٦ في القضية رقم ١ لسنة ٦ القضائية « دستورية » وفي القضايا المنضمة اليها ، انه يبين من استقراء أصل المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم

ادارة قضايا الحكومة أن الشارع استحدث بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة نظام القضاء الادارى ، فحول محكمة القضاء الادارى بهذا المجلس ولاية إلغاء القرارات الادارية ، ولما كانت هذه الولاية تشمل فيما تشتمل على منازعات أعضاء الهيئات القضائية بشأن القرارات الادارية المتعلقة بشئونهم ، فقد رأى الشارع رعاية لكرامتهم وأعمال لاستقلالهم أن يجنبهم حق التقاضى أمام تلك المحكمة حيث تنظر مازعاتهم فى جلسات علنية ، فعهد بالفصل فيها الى كبار أعضاء الهيئات القضائية من ذوى المناصب الكبرى لأنهم لما توافر فيهم من خبرة ودراية بشئون زملائهم أقدر فى الاحاطة بها وتحرى وجه الحق والصواب عندما تعرض عليهم تظلماتهم ، فيجلسون كأعضاء أسرة واحدة لفصل فيها على مدى من هذه الخبرة والدراية ، ولقد أرسى الشارع هذه السنة ابتداء فى المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التى نقلت الاختصاص بالفصل فى طلبات النفاذ المراسيم والقرارات المتعلقة بشئون رجال القضاء والنيابة وطلبات التعويض عن الاضرار المترتبة عايتها من محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة الى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الاقل أحد عشر مستشارا ، وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون تمليقا على تلك المادة أن الشارع زاد على الضمانات المقررة لرجال القضاء ضمانة أخرى فوكل أمر الفصل فى هذه الطعون لأعلى هيئة قضائية فى البلاد منعقدة بهيئة جمعية عمومية أمعانا منه فى بث الثقة والطمأنينة فى نفوسهم .

ولعل فى تشكيل المحكمة على الوجه سالف الذكر ما يغنى عن ضمانات تعدد درجات التقاضى ، وقد نهج المشرع هذا النهج بالنسبة الى أعضاء مجلس الدولة حيث أنشأ بمقتضى المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة لجنة اسمها لجنة التأديب والتظلمات ، وعهد اليها تأديب أعضاء المجلس فضلا عن ولاية الفصل بصفة قضائية فى طلبات إلغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئونهم وفرو طلبات التعويض المترتبة عليها مما كان يدخل أصلا فى اختصاص القضاء ويكون قرارها فى هذه الطلبات نهائيا لا يقبل للطعن أمام أى جهة ، وقد

ردد الشارع هذا الحكم فى المادة ٦٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، وفى عام ١٩٦٣ استحدث الشارع نظام لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة بمقتضى المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكرهما وأصبح نصها على غرار المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة سائلة الذكر ، وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لذلك القانون تعليقا على المادة ٢٥ منه أن الشارع « استحدث أوضاعا جديدة فى شأن تأديب أعضاء الإدارة والنظر فى قضايا الإلغاء والتعويض المتعلقة بشئونهم ، فجعل هذا وذاك من اختصاص لجنة يطلق عليها لجنة التأديب والتظلمات تشكل من أحد عشر عضوا هم أعضاء المجلس الأعلى متضمنا اليهم ستة من المستشارين حسب ترتيب أقدميتهم ، والنظام مستمد فى جوهره مما هو متبع فى مجلس النوبة » . وقد صدر بعد ذلك القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية متضمنا نقل اختصاصات مجالس الهيئات القضائية ومن بينها المجلس الأعلى لإدارة قضايا الحكومة الى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، الا أن لجنة التأديب والتظلمات بهذه الإدارة ظلت تمارس اختصاصاتها المشار اليها .

وخلصت المحكمة من ذلك الى أن الشارع اذ أنشأ الهيئات الثلاث ، المتقدم ذكرها وألفها من كبار أعضاء الهيئات القضائية بنصاب يبلغ أضعاف النصاب العادى للمحاكم العليا ، وعهد اليها الفصل فى منازعاتهم بصفة قضائية بعد سماع أقوالهم والإطلاع على ما يبدون من ملاحظات وذلك بقرارات حاسمة تصدر بالأغلبية ، وتلك جميعها اجراءات قضائية ، وإن الشارع اذ نهج هذا المنهج إنما يستهدف كما أفصح عن ذلك المذكرات الإيضاحية لقوانين الهيئات الثلاث توفير ضمانات جديدة لأعضاء هذه الهيئات تكفل بث روح الثقة والطمأنينة فى نفوسهم ، كنا رأى الشارع أن تشكيل الهيئات بالنصاب المذكور من كبار رجال الهيئات القضائية يبنى عن تعدد درجات التقاضى ، فجعل أحكامها نهائية حاسمة للخصومة ، واذا كان ذلك هو هدف الشارع من إنشاء الهيئات الثلاث

ومن هنا لجنة التأديب والتظلمات. بإدارة قضايا الحكومة ، فليس معقولا أن ينقل الاختصاص بنظر منازعاتهم من جهة قضائية وهي محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة حيث الضمانات القضائية مكفولة الى هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي ، وعلى مقتضى ذلك تكون لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة هيئة قضائية تمارس اختصاصا قضائيا ، وإذا كان المشرع قد سار على هذا النهج بالنسبة لدعاوى الغاء القرارات الإدارية والتعويض عنها بالنسبة لأعضاء إدارة قضايا الحكومة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ، فإن الاختصاص لا يزال منعقدا لهيئة التأديب والتظلمات سالفة الذكر حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة مؤيدا بقضاء المحكمة العليا ، ومن ثم يجوز إبداء الدفع أمامها بعدم دستورية قانون مطلوب تطبيقه في إحدى القضايا المطروحة عليها وذلك تطبيقا للمادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أنه لما تقدم جميعه يكون مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري غير مختص بنظر هذه الدعوى ، وتكون لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة هي المختصة بنظر طلبات المدعى ويكون له متى عرضت دعواه أمامها أن يتقدم بطلب الطعن بعدم الدستورية إليها .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه : « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تقرر بأحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية » ، ولما كانت المحكمة قد انتهت - على النحو السالف بيانه - الى أن لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة هيئة قضائية. تمارس اختصاصا قضائيا يجوز الدفع أمامها بعدم دستورية قانون مطلوب تطبيقه في إحدى القضايا المطروحة عليها وذلك تطبيقا للمادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، فإنها من ثم تدخل في مدلول المحاكم المنصوص عليها في المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى ، ويكون الطعن عليه فى هذا القضاء قد قام على غير أساس سليم من القانون مما يتعين معه الحكم برفضه مع إحالة الدعوى بمعالمتها الى لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة ، وأبقت الفصل فى المصروفات •

( طعن ٥٥٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٧ )

ثالث عشر : عدم الاختصاص بشئون قيد المحامين وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم وتاديبهم •

#### قاعدة رقم ( ٩٠ )

المبدأ :

لجان قيد المحامين - المنازعات الخاصة بالطعن فى قراراتها فى شأن قيد المحامين وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم الوطنية وتاديبهم - خروجها عن ولاية مجلس الدولة بنص المادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - النص المذكور يعتبر معدلاً لقواعد الاختصاص المتعلق بالوظيفة - سريانه من حيث الزمان - المادة ٢/٢ من القواعد •

ملخص الحكم :

ان المادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، بشأن تنظيم مجلس الدولة ، اذ نصت على أنه : « فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل والقرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم الوطنية وتاديبهم يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائى » ، لم تهدف الى مجرد تنظيم طرق الطعن بالنسبة الى تلك القرارات المستثناة ، بل قصدت فى الواقع من الامر الى نزع الاختصاص الوظيفي للقضاء الإداري

من نظر المنازعة التي يكون موضوعها الطعن فيها ، وقد افصحنا عن ذلك  
المذكورة الايضاحية . والنص المستحدث بالقانون المشار اليه هو نص  
معدل لاختصاص مجلس الدولة في هذا الخصوص ، مما لا معنى معه عن  
تطبيق الفقرة الاولى من المادة الاولى من قانون المرافعات على المنازعات  
المروضة أمام جهة القضاء الادارى ، ما دام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد  
اصبح مممولا به قبل قفل باب المرافعة فيها .  
( طعن ٨١٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٥٨ )

#### قاعدة رقم ( ٩١ )

المبدأ :

الطعون في قرارات لجنة قبول المحامين - اختصاص محكمة النقض  
( الدائرة الجنائية ) في هذا الصدد .

ملخص الحكم :

أن المادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، الخاص بالمحاماة  
أمام المحاكم ، قد ناطت بمحكمة النقض ( الدائرة الجنائية ) ، النظر في الطعون  
في القرارات الصادرة من لجنة قبول المحامين برفض طلب القيد في  
الجدول ، وإذا كان المدعى قد أسس دعواه على أن اللجنة المذكورة قد رفضت  
طلب قيده بجدول المحامين أمام محكمة النقض ، فمن ثم يتعين إحالة هذه  
المنازعة الى محكمة النقض ( الدائرة الجنائية ) ، إذ أصبحت هي وحدها  
المختصة بنظرها .  
( طعن ٨١٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٥٨ )

رابع عشر : عدم الاختصاص ( قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ )  
بقرارات الجامعات بالنسبة لطلابها .

#### قاعدة رقم ( ٩٢ )

المبدأ :

مرافعات - ألفاء الوسيلة القضائية ليس عنها إلغاء أصل الحق  
في ذاته .

### ملخص الحكم :

ان الغاء الوسيلة القضائية ليس معناه الغاء أصل الحق ذاته ، ذلك انه يجب عدم الخلط بين أصليين لاتعارض بينهما ، وهما : ( أولا ) الحق شيء ووسيلة المطالبة شيء آخر ، و ( ثانيا ) أن القانون هو الذى يحدد وسيلة المطالبة بالحق ويعين الجهة التى يلجأ إليها صاحب الحق لاقتضاء حقه ، قضائية كانت هذه الجهة أو غير قضائية . فالحق هو سلطة أو مزية يقررها القانون لصاحب الشأن ، وهو يظل كامنا ساكنا ولا ينشط ولا يتحرك الا اذا اعتدى عليه . وسكونه فى حالة عدم الاعتداء ونشاطه وتحركه فى حالة الاعتداء هما مظهران وحالتان لشيء واحد ، ولكن حتى فى حالة النشاط والتحريك عند الاعتداء ليس من المحتم أن تكون وسيلة اقتضاء الحق أو رده الى نصابه هى المطالبة القضائية وحدها ، أو أمام جهة قضائية معينة دون أخرى ، بل قد تكون غير الوسيلة القضائية ، أو قد تكون وسيلة قضائية بوجه معين أو بأخر أمام جهة معينة أو أخرى كل ذلك حسبما يحدده القانون ويعينه . واية ذلك كله أن الحق قد يعتدى عليه فينشط فى الصورة المتحركة ، ومع ذلك لا يلزم أن يلجأ صاحب الحق الى المحاكم لاقتضائه ، فقد يلجأ الى الجهات الادارية أو الى النيابة العامة بطريق الشكوى ، فيرد الحق الى نصابه دون أن يضطر الى اللجوء الى القضاء ، حتى ولو كانت وسيلة الالتجاء اليه متاحة له من الأصل ، مما يؤكد أن الغاء الوسيلة القضائية ليس معناه الغاء أصل الحق فى ذاته ، كما أن الحق قد يعترف به القانون ويقرره ومع ذلك لا يكفله بمطالبة قضائية ، فالالتزام الطبيعى من داخل الدائن حقيق وإن كان غير مكفول بدعوى قضائية ، فاذا وفاء المدين لما استطاع هذا الأخير ان يسترد ما آداه ، ولو أنه لم يكن حقا لكأن المدين فى حل من أن يسترد ما آداه ، على أساس أنه وفاء بغير سبب ، فيحق له أن يسترد ما دفعه بدون حق . ويخلص من ذلك ان ترتيب الحق وتقريره شيء وتحديد الوسيلة القانونية لاقتضائه شيء آخر ، كما أن القانون قد يعين جهة غير المحاكم يلجأ إليها صاحب الحق لاقتضاء حقه ، كالجهات الادارية ومنها الهيئات الجامعية والجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي ،

بل وقد يحظر اللجوء الى المحاكم ، كل ذلك حسبما يقرره القانون في هذا الشأن . وعلى هنى ما تقدم ، فان المادة ٢٩١ لاتهدر أو تمس اصل حق الطلاب في فرص الدخول في الامتحانات أو في غيرها حسبما تقرره القوانين واللوائح الجامعية ، وانما تمنع فقط أية جهة قضائية من نظير الدعاوى التي يكون موضوعها طلبات الغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من الجامعة ( شئون طلابها ) دون الاخلال باصل حق الطلبة في اللجوء الى الجهات الاخرى كالهيئات الجامعية أو الرئاسية بالنسبة لها ، لاقتضاء حقوقهم بحسب القوانين واللوائح ، ان كان لهم في ذلك وجه حق ، ولو كانت هذه الحقوق قد رفعت بشأنها دعاوى الغاء أو وقف تنفيذ ، وأصبحت المحاكم غير مختصة بنظرها بمقتضى تلك المادة ، ما دامت هي لم تمس اصل الحقوق المذكورة في ذاتها ، ولم تقرر الغاءها باثر رجعي ، كما انه مازال لهؤلاء الطلبة الحق في الالتجاء الى القضاء بدعوى التعويض عن تلك القرارات ان كان لذلك وجه ، اذ الذي منع من اختصاص القضاء هو الوسيلة القضائية بطلب الالغاء ووقف التنفيذ فقط .

( طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٩٣ )

#### المبدأ :

عدم امكان الطعن في القرار الاداري بطريق الالغاء لاي سبب من الاسباب لا يمنع المحكمة من استظهار ركن المشروعية للتحقق من قيامه او انعدامه عند نظرها في طلب التعويض .

#### ملخص الحكم :

لئن كان القضاء الاداري قد أصبح غير مختص بإلغاء القرار المطعون فيه الصادر من الهيئات الجامعية في شئون طلابها بتحويل المدعين من طاية نظاميين الى طلبة منتسبين ما عدا من يكون منهم قد منح اجازة دراسية من الجهة التي يتبعها ، الا ان ذلك لا يمنع عند نظر طلب التعويض المؤقت الذي ما زال مختصا به من ان يستظهر ما اذا كان هذا القرار معيبا أو غير معيب بأي وجه من الوجوه ، لا ليقضى بإلغائه ، بل ليزن ذلك عند



الفصل فى طلب التعويض ، لما هو معلوم من أن عيب عدم المشروعية فى القرار الإدارى أما أن يحكم به بالطريق المباشر أى بإلغاء القرار المשוב بهذا العيب ، أو بالطريق غير المباشر أى بمسألة الإدارة بالتعويض عنه ، وإذ استغلق الطريق الأول ، أما بسبب قوات ميعاد الطعن بإلغاء ، أو لامتناع الاختصاص بنظر طلب الإلغاء أو لغير ذلك من الأسباب فإن هذا لا يمنع القضاء من استظهار ركن المشروعية للتحقق من قيام هذا الركن أو انعدامه عند النظر فى طلب التعويض ، ما دام ميعاد تقديم هذا الطلب ما زال مفتوحا واختصاص القضاء الإدارى به مازال قائما .  
( طعن ١٥٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٥٨ )

#### قاعدة رقم ( ٩٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات - تحريم الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية فى القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها - القول بعدم دستوريته - فى غير محله - المقصود بمبدأ المساواة أمام القانون .

ملخص الحكم :

لا وجه للنسب على نص المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات بأنه غير دستورى بمقولة انه حرم الطلبة من اللجوء الى قاضيههم الطبيعى وهو القضاء الإدارى فى حمايتهم من اعتداء الإدارة بإلغاء القرارات أو وقف تنفيذها ، ولا بمقولة انه يهدر مبدأ المساواة أمام القضاء ، لانه حرم طائفة من الأفراد وهم الطلبة من الالتجاء الى القضاء الإدارى بطلب الإلغاء أو وقف التنفيذ فى الوقت الذى يسمح به لغيرهم من الأفراد - لا وجه لذلك كله - لأن من المسلم كأصل دستورى أن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويجدد نطاق ولايتها ويوزع الاختصاص بينها ، كما انه هو الذى يقرر الحقوق ويجدد وسائل المطالبة بها ، قضائية كانت أو غير قضائية ، ولا يلزم حتما أن تكون تلك الوسيلة قضائية ، أو أن تكون قضائية على وجه معين كطلب الإلغاء أو وقف التنفيذ

دون وجه آخر كطلب التعويض ، بل المرد في ذلك كله الى ما يرتبه القانون ويحدده وبالشروط والأوضاع التي يقررها ، لأنه هو الاداة الدستورية التي تملك ذلك كله في حدود الدستور ، وبغير خروج على مبدئه . كما أن من المسلمات كذلك كاصل دستوري أن المقصود بالمساواة أمام القضاء هو عوم التفرقة بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية والمادة ٢٩١ اذ أخرجت من اختصاص القضاء الإداري النظر في طلبات الغاء او وقف تنفيذ القرارات الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها انما عدلت هذا الاختصاص ليسرى في حق طائفة الطلبة جميعا . لا فرق من هذه الناحية بين فرد من هذه الطائفة وآخر ، فهم جميعا سواء أمام القضاء في هذا الشأن ، وهذا هو المقصود بالمساواة أمام القضاء في حقهم من الناحية الدستورية ، ولكن لا يمكن أن تفهم المساواة أمام القضاء بالقياس بينهم وبين طائفة أخرى من الأفراد لا شأن لهم في النظم الجامعية لعدم التماثل في المراكز القانونية .

( طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨ )

### قاعدة رقم ( ٩٥ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ - تحريمه الطعن بالالغاء او وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها - اعتباره في هذا الصدد من القوانين المعدلة للاختصاص ، لا المنظومة لطرق الطعن في الأحكام - المادة ١/١ من قانون المرافعات .

#### ملخص الحكم :

أن نص المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات المصرية ، اذ قضى بانه « لا يجوز الطعن بالالغاء او وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها » لا يهدف الى مجرد تنظيم طرق الطعن ، سواء

بالنسبة الى القرارات الادارية التى عنها او الاحكام الصادرة فى شأنها ، بل يقصد فى الواقع من الأمر ، الى منع أية جهة قضائية من نظر منازعة يكون موضوعها الطعن فى القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها ، وهو بهذه المثابة قانون معدل لاختصاص مجلس الدولة فى هذا الخصوص ، مما لا معنى معه عن تطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات ، ما دام ذلك القانون قد أصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة فى هذه المنازعة والنزول على حكمه فى اقتضاء بعدم جواز نظرها .

( طعن ١٦١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٩٦ )

##### المبدأ :

القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات - تحريم الطعن بالالغاء او وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية فى القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها - استعماله كلمة « الطعن » فى هذا الصدد لا يمنع من اعتباره من القوانين المعالجة للاختصاص لا المنظمة لطرق الطعن فى الأحكام - العبرة بمقصود الشارع - المقصود بعبارة « الطعن » فى هذا المقام ، الدعوى التى موضوعها طلب الغاء قرار صادر من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها او وقف تنفيذه .

##### ملخص الحكم :

لفهم ما اذا كان القانون الجديد هو فى حقيقته قانون متعلق بالاختصاص أم قانون متعلق بتنظيم طرق الطعن أمام درجات التقاضى فى حكم المادة الأولى من قانون المرافعات ، لا يجب الوقوف عند مجرد التعبيرات والألفاظ التى ترد فى صياغة القانون الجديد ، بل يجب التحرر عن مقصود الشارع ، لأن من الأصول المسلمة فى التفسير أن العبرة بالمعنى لا بالألفاظ والمباني . وعلى هذا ذلك فإن الشارع اذ نص فى المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات على أنه « لا يجوز الطعن بالالغاء او وقف

التنفيذ أمام أية جهة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها « انما عنى بعبارة « الطعن » الدعوى التى ترفع أمام القضاء والتي يكون موضوعها طلب الغاء قرار صادر من الهيئات الجامعية في شئون طلابها أو وقف تنفيذه ، ولم يقصد من تلك العبارة أى معنى خاص بتنظيم الطعن فى الاحكام أمام درجات التقاضى ، بل قصد الى عزلها عن نظر مثل هذه المنازعات ، أو بعبارة أخرى انها لا تختص بها ، وآية ذلك أن الشارع قد يستعمل عبارة « عدم جواز النظر » أو « عدم سماع الدعوى » أو « عدم قبولها » ، وهو يقصد فى الحقيقة من هذه العبارات ليس تقرير حكم خاص بشكل الدعوى أو بموضوعها ، وانما تقرير حكم معدل للاختصاص . وتجد استعمال هذه العبارات بالمعنى المذكور ( أى بمعنى التعديل فى الاختصاص ) مرددا فى قوانين عدة ، يكفي الإشارة فى هذا المقام الى ما كان خاصا باختصاص مجلس الدولة ، فمثلا استعمل القانونان رقما ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، و٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بهذا المجلس عبارة « لا تقبل » الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة ، بمعنى ان القضاء الادارى لا يختص بنظرها ، ولذا استعمل الشارع فى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة فى المادة ١٢ منه عبارة « لا يخص » مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ، أى باللفظ الأدق فى التعبير عن المعنى المقصود .

( طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨ )

خامس عشر : عدم الاختصاص بشئون القوات المسلحة والمخابرات العسكرية .

#### قاعدة رقم ( ٩٧ )

المبدأ :

القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ فى شأن التنظيم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة - اختصاص اللجنة العليا للضباط - شموله لجميع المنازعات الادارة الخاصة بضباط القوات المسلحة بما فى ذلك

المكافآت والمرتبات والمعاشات - عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ايان كان نوعها .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التى أشبهت فيها الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومن المذكرة الايضاحية ، قد هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ، وجاء نص المادة الاولى من العموم والشمول والافراغ فى هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الامور جميعها ، وبعد أن نزع القانون المذكور عن المجلس الاختصاص فيها على هذا النحو الشامل حدد اختصاصات اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على انشاء لجنة اخرى تسمى اللجنة الادارية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية، ففوض بذلك الوزير فى تنظيم تلك اللجان الادارية المختلفة وتحديد اختصاصاتها بما يتسع لنظر المنازعات الادارية كافة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات . ولما صدر القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وتحديث عن اختصاصات اللجنة العليا للضباط فى تلك الامور أكد اختصاصها دون غيرها بالنظر فى كافة المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التى تصدرها لجان الضباط المختلفة ، ويدخل فيها بطبيعة الحال اللجان الادارية التى ينظمها وزير الحربية ويحدد اختصاصاتها فى أفرع القوات المسلحة بما قد يشمل المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات . ومهما يكن الامر فى شأن صدور أو عدم صدور تلك القرارات الأخيرة فان عدم صدورها حتى اليوم - ان كانت لم تصدر - لا يكون من شأنه ارجاع الاختصاص الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فى امور منع نظرها على وجه الشمول فى المادة الاولى من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ .

( طعن ٧٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٩٨ )

المبدأ :

المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة - اختصاص  
اللجنة العليا لضباط بنظرها - معدد بان تكون المنازعات متعلقة بالظن  
فى قرارات لجان الضباط المختلفة - الدعاوى الخاصة بالتعمويض عن  
قرارات الفصل بغير الطريق التاديبى الصادر بمقتضى احكام المرسوم  
بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - عدم اختصاص اللجنة العليا بنظرها -  
اختصاص القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن  
التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة تنص على اختصاص  
اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالنظر فى المنازعات  
الادارية ، مما قد يفهم منه شمول اختصاصها لكافة الاقضية الادارية ،  
الا أن المادتين ٥٦ و ٥٧ من هذا القانون قد حددتا الاختصاص على نحو  
لا ليس فيه ولا ابهام ، وهو أن اختصاص اللجنة المذكورة معقود بالتظلم  
من قرارات لجان الضباط المختلفة ، ومقصود على تأييد القرار المطعون فيه  
أو الغائه أو تخفيضه أو استبداله أو وقف تنفيذه ، وانه لا يترتب على  
قرارات هذه اللجنة أى حق فى المطالبة بتعويضات مالية ، ومن ثم فلا  
ينصرف هذا اختصاص بداهة الى الدعاوى المرفوعة بالمطالبة بالتعمويض  
عن قرار صادر بالفصل بغير الطريق التاديبى سبق صدوره من مجلس  
الوزراء بعد موافقة لجنة مشكلة بقرار من القائد العام للقوات المسلحة  
بمقتضى احكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بشأن فصل الموأمة .  
بغير الطريق التاديبى . وعلى مدى ما تقدم فان دعوى المطالبة بالتعمويض  
عن القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ باحالة  
المدعى الى المشاء بمقتضى احكام المرسوم بقانون سالف الذكر تبقى فى  
اختصاص القضاء الادارى ، اذ ان اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات  
المسلحة مقصور على الظن فى قرارات لجان الضباط المختلفة ، دون

ما يصدره مجلس الوزراء من قرارات بعد موافقة لجنة مشكلة تشكيلا  
خاصا بأمر من القائد العام للقوات المسلحة . اعمالا لأحكام قانون استثنائي  
صدر وانتهى تطبيقه قبل صدور القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧  
المشار اليه ٢

( طعن ٨١١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٩٩ )

#### المبدأ :

قرارات المجالس العسكرية - الطعن فيها والتعويض عنها - المادة  
الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن التماس اعادة النظر في  
قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تقريرها عدم جواز الطعن في قرارات  
وأحكام المجالس أمام أية هيئة قضائية أو إدارية - المادة ١٣٦ من القانون رقم  
٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة - إحالتها الى قانون المجالس العسكرية  
سالف الذكر - مقتضاها سريان حظر الطعن في قرارات وأحكام قرارات  
المجالس العسكرية الخاصة برجال الشرطة - القول بأن حظر الطعن خاص  
بقرارات وأحكام المجالس العسكرية لرجال القوات المسلحة دون الخاصة  
برجال الشرطة - غير صحيح - التنصت بأن الإحالة الواردة بالمادة ١٣٦ من  
قانون هيئة الشرطة قاصرة على الأحكام الموضوعية دون المتعلقة بالإجراءات -  
تخصيص بلا مختص - عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري  
بنظر الطعن في هذه القرارات أو التعويض عنها .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة يقضى في  
المادة ١٣٦ منه بأن يخضع لقانون الاحكام العسكرية الضباط بالنسبة  
الى الاعمال المتعلقة بقيادة قوات نظامية والكونستبلات والصولات وضباط  
الصف وعساكر الدرجة الأولى ورجال الخفر النظاميين فى كل ما يتعلق  
بخدمتهم . وأن المادة ١٣٧ تقرر بأن تشكيل المجالس العسكرية يكون  
بأمر من وزير الداخلية أو من ينييه ويصدق على أحكامها الأمر بالتشكيل .

وقد تضمن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التماس إعادة النظر فى قرارات وأحكام المجالس العسكرية وتضمن تعديلات جوهرية على قانون الاحكام العسكرية يتعلق بأحكام المجالس المشار إليها وكيفية إعادة النظر فى قراراتها وأوجه قبول الالتماس وشكل تقديمه واجراءات نظره ٠٠٠ وقد نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر فى المادة الاولى على أن المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية ، لاحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا يجوز الطعن فى قراراتها او احكامها امام هيئة قضائية أو ادارية خلاف ما نص عليه القانون . وقد جاء فى المادة العاشرة ، أن هذا القانون يسرى على جميع الدعاوى المنظورة امام جهات قضائية أو ادارية أخرى من تاريخ نشره . ومؤدى ذلك أن القضاء الادارى أصبح غير مختص بنظر أى طعن فى حكم أو قرار صادر من المجالس العسكرية حيث ان قانون الاحكام العسكرية قد نظم تشكيل واختصاص المجالس العسكرية على اختلاف درجاتها وبين طرق الطعن فى قراراتها واحكامها مما يضمن تصحيح أى أخطاء تقع فيها أو أى إجحاف بحقوق المتهمين كما تضمنت المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه ، فضلا عما ذكر ، انه ليس هناك ما يسوغ إباحة الطعن فى قرارات هذه المجالس واحكامها أمام هيئات مدنية بحتة بعيدة عن تفهم النظم العسكرية وتقاليدها المكتوبة أو غير المكتوبة . ولا يقبل فى هذا المجال القول بأن المشرع لم يقصد أن تسرى احكام القانون المنوه عنه الا على القرارات الصادرة من المجالس العسكرية الخاصة بالقوات المسلحة دون المجالس العسكرية الخاصة بمحاكمة رجال الشرطة بدعى أن الاحكام المشار إليها فى المادة ١٣٦ من قانون هيئة الشرطة مقصورة على الأحكام الموضوعية اذ أن هذا الادعاء ينطوى على تخصيص بلا مخصص حيث ان الاحالة وردت عامة غير مقيدة ولا مشروطة ومن ثم فتسرى الاحكام الواردة الواردة فى قانون الاحكام العسكرية الموضوعية منها والمتعلقة بالاجراءات فى حق رجال الشرطة وفى ضوء التفصيل الوارد فى المادة المذكورة ٠٠٠ ولا يندح فى ذلك الاشارة فى مواد القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ الى سلطة التصديق والسلطة الاعلى من الضابط المصنق والفظ رئيس هيئة



اركان الحربية المختص ٠٠٠ الخ . وكذلك امضاء وزير الحربية على المذكرة الابضاحية للقانون ٠٠٠ ذلك ان قانون الاحكام العسكرية هو قانون مخصص لافراد القوات المسلحة بحسب الاصل ، ومن ثم فان اى تعديل لاحكامه لا يمكن ان يخرج عن هذا الاصل ، ومن اجل ذلك تكون المحاكم الادارية غير مختصة بنظر الطعون فى قرارات واحكام المجالس العسكرية ويستوى فى هذا الشأن المجالس العسكرية التى يضع لها افراد القوات المسلحة والمجالس العسكرية التى يخضع لها رجال الشرطة . وغنى عن البيان ان الحظر الوارد فى المادة الاولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ مالف الذكر فى شأن عدم جواز الطعن فى قرارات واحكام المجالس العسكرية جاء عاما فلا يسوغ لاية جهة قضائية ان تعقب على قرارات هذه المجالس واحكامها عن طريق الطعن فيها والامر فى هذا الحظر سواء بالنسبة لقضاء الالفاء او قضاء التضمين .  
( طعن ٤٠٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٧ )

#### قاعدة رقم (١٠٠)

#### المبدأ

المستفاد من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ان المشرع انشا قضاء اداريا عسكريا يندرج فى القضاء العسكرى ويختص دون غيره بالنزاعات الادارية لضباط القوات المسلحة - خروج هذه المنازعات من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

#### ملخص الحكم :

المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ تنص على أن :  
" تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المتعقدة بهيئة قضائية دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية التى تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة ."

وتنشأ بكل فرع من أفرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها ، بالفصل فى باقى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القسوات المسلحة ويصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية •

ومن حيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه - اسوة بالقانون السابق عليه رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ - سلب مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى الاختصاص بنظر المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة وناطه باللجان المشكلة وفقا لاحكامه وأنه يدخل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القسوات المسلحة المنازعة فى المعاش وما فى حكمه •

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى وباختصاصه بنظر الدعوى اخذا فى ذلك بغير النظر المتقدم لانه يكون قد خالف القانون وحق عليه الالقاء •

ومن حيث انه بعد صدور الحكم المشار اليه واثننا نظر الطعن صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ونص فى المادة ١ منه ( أن تنشأ بالقوات المسلحة اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة الآتية :

أ - اللجنة القضائية لضباط القوات البرية :

ب - اللجنة القضائية لضباط القوات البحرية •

ج - اللجنة القضائية لضباط قوات البحرية •

د - اللجنة القضائية لضباط قوات الدفاع الجوى •

هـ - اللجنة القضائية لضباط قوات حرس الحدود •

ونص المادة ٣ منه على أن ( تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عدا القويوات الانضباطية وما تختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة

المعقودة بصفة هيئة قضائية وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١  
فى شأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ) . ويبين  
بجلاء من هذه النصوص ان الشارع قد خصص قضاء مستقلا قائما بذاته  
لنظر المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة ويعتبر هذا  
القضاء جهة قضائية تقوم بجانب جهة القضاء الادارى بمجلس الدولة وذلك  
نزولا على احكام الدستور الذى ينص فى المادة ١٨٣ منه على ان ( ينظم  
القانون القضاء العسكرى ويبين اختصاصاته فى حدود المبادئ الواردة فى  
هذا الدستور ) .

واعمالا لحكم هذه المادة اصدر الشارع القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥  
سالف الذكر وبموجبها اقام قضاء ادارى عسكرى يندرج فى القضاء  
العسكرى ويختص بالمنازعات الادارية لضباط القوات المسلحة واذ  
خرجت المنازعة المطروحة من اختصاص القضاء الادارى بمجلس الدولة  
فانها تدخل فى اختصاص القضاء الادارى العسكرى وفقا للقانونين رقمى  
٩٦ لسنة ١٩٧١ ، ٧١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما مما يتعين معه احوالها  
الى اللجنة القضائية المختصة وفقا للقانونين المشار اليهما وذلك اعمالا  
لحكم المادة ١١٠ مرافعات .

( طعن ٤٣٧ لسنة ٢٠ ق ، ١٧٣ لسنة ٢١ - جلسة ١٢/١٩٧٧ )

### قاعدة رقم ( ١٠١ )

#### المبدأ :

اختصاص لجان الضباط بالقوات المسلحة ولجان الفرع القوات المسلحة  
دون غيرها بنظر جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة -  
المنازعة فى القرار الصادر بانتهاء الخدمة من القوات المسلحة تخرج عن  
اختصاص مجلس الدولة بهيئة لفته ادارى .

#### ملخص الحكم :

عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بجميع المنازعات الادارية  
الخاصة بضباط القوات المسلحة وخضوعها لاختصاص لجنة ضباط القوات

المسلحة ولجان أفرع القوات المسلحة بهذه المنازعات ، على ما جاء به القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ ، مما رددته من بعده القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فى شأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة الذى حل محله ، وما اكده القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية للقوات المسلحة ، على الوجه الوارد بنصوصه المقررة لاختصاص هذه اللجان بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عدا العقوبات الانضباطية وما تختص به لجنة ضباط القوات المسلحة المتعقدة بصفة هيئة قضائية طبقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ .

( طعن ٤٤٥ لسنة ٢١ قى - جلسة ١٤/١/١٩٧٩ )

قاعدة رقم ( ١٠٢ )

المبدأ :

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجسان الضباط بالقوات المسلحة ردد ما جاء فى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة من قصر الاختصاص بالنظر فى جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان أفرع هذه القوات - نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الشمول والعموم بما يدخل تحت جميع المنازعات الادارية الخاصة لضباط القوات المسلحة بما فيها المنازعات الخاصة بالكافلات والترتبات والمعاشات فى اختصاص لجان الضباط المشار اليه - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة يؤكداختصاص هذه اللجان دون غيرها بالفصل فى جميع المنازعات الادارية المتعلقة بؤولاد الضباط - مؤدى ذلك عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر دعوى موضوعها الطالبة بصرف فروق متجمدة المعاش المستحق لورثة أحد الضباط بالقوات المسلحة بالتطبيق لاحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والكافلات والتأمين والتعويض للقوات المسلحة .

ملخص الحكم :

لما كان قضاء هذه المحكمة جرى على ان لقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التى أشار فيها الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥

فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومن مذكرته الايضاحية قد هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط انفوات المسلحة ، وقد جاء نص المادة الاولى منه من الصوم والشمول فى هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الامور جميعها ، وبعد أن نزع عن المجلس الاختصاص فيها على هذا النحو الشامل حدد اختصاصات اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على انشاء لجنة اخرى تسمى للجنة الادارية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية ، ففوض بذلك الوزير فى تنظيم تلك اللجان الادارية المختلفة وتحديد اختصاصاتها بما يتسع لنظر المنازعات الادارية كافة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات ، ولما صدر القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة، وتحدث عن اختصاصات اللجنة العليا لضباط فى تلك الامور ، أكد اختصاصها دون غيرها بالنظر فى جميع المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التى تصدرها لجان الضباط المختلفة ، وتدخل فيها بطبيعة الحال اللجان الادارية التى ينظمها وزير الحربية ويحدد اختصاصاتها فى أفرع القوات المسلحة بما يشمل المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات .

ومن حيث انه لا يغير من النظر المتقدم ان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه قد ألغى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ، ذلك لأن القانون الأخير نص فى المادة ١٥ منه على أن تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية التى تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة وتنشأ بكل فرع من أفرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها بالنظر فى باقى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ، كما نصت المادة ١٢ من هذا القانون على تعديل الفقرة ٢ من المادة ٩ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، ففقت باختصاص لجنة ضباط القوات المسلحة عند انقضاءها بصفة هيئة قضائية بالنظر فى كافة المنازعات الادارية المترتبة

على هذه القرارات . ومؤدى الاحكام المتقدمة ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ قد ردد ما جاء فى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ من قصر الاختصاص بالنظر فى جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان أفرع هذه القوات ، وقد جاءت نصوص القانون الأخير من الشمول والعموم بما يدخل جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات فى اختصاص لجان الضباط المشار اليها ويحررها من ثم من اختصاص القضاء الادارى . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان دون القضائية لضباط القوات المسلحة ، ونص على انشاء اللجان القضائية لافرع هذه القوات وحدد هذه اللجان وكيفية تشكيلها وقضى باختصاصها دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عسداً العقوبات الانضباطية وما تختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة وفقاً لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه . مما يستفاد منه وان هذا القانون قد ردد احكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ ، مؤكداً اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل فى جميع المنازعات الادارية المتعلقة بهؤلاء الضباط .

ومن حيث ان الدعوى الماثلة قد اقيمت امام محكمة القضاء الادارى فى ظل العمل باحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه واسمرت الى ان عمل بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ، ولما كان يبين من أوراق الطعن أن مورث المدعى بصفته - حسبما هو ثابت بملف خدمته - هو المرحوم النقيب . . . . الضابط بالقوات المسلحة الذى عمل بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨/٦/١٩٥٠ وقد استحق ورثته معاشاً بمقتضى هذا القانون ، وان المدعى بصفته وصياً على ولديه الضابط المذكور يطالب فى الدعوى الحالية بصرف فروق متجدد المعاش المستحق لهما على أساس حكم المادة ١١٨ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان الدعوى الماثلة مقامة من وريثين لضابط من القوات المسلحة ، وموضوعها مطالبة بصرف فروق متجمد المعاش المستحق لهما عن هذا الضابط تطبيقا لاحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ السالف الذكر ، هو ما يخرج تطبيقا لاحكام القانونين رقمي ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ و٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما ولما جرى عليه قضاء هذه المحكمة عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .  
( طعن ٥٥٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ )

### للمصلحة رقم ( ١٠٣ )

#### المسألة :

القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة - هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة - مدى اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة واللجان الادارية لكل فرع من فروع القوات المسلحة .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التى أشار فيها الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومن مذكرته الايضاحية قد هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وقد جاء نص المادة الاولى منه من العموم والشمول والا فراغ فى هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الامور جميعها ، وبعد أن نزع من المجلس الاختصاص فيها على هذا النحو الشامل حدد اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة كما نص على انشاء لجنة أخرى تسمى اللجنة الادارية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير

الحربية ، ففوض بذلك الوزير فى تنظيم تلك اللجان الادارية المختلفة وتحديد اختصاصها بما يتسع لنظر المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات ولا صدر القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقيات لضباط القوات المسلحة وتحدث عن اختصاصات اللجنة العليا للضباط فى تلك الامور اكد اختصاصها دون غيرها بالنظر فى جميع المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التى تصدرها لجان الضباط المختلفة وتدخل فيها بطبيعة الحال اللجان الادارية التى ينظمها وزيرالحربية ويحدد اختصاصاتها فى أفرع القوات المسلحة بما قد يشمل المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات .

( طعن ١٤٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٤ )

##### المسألة :

كون المدعى يعمل فى مصلحة خفر السواحل وهى مصلحة عسكرية ويحمل رتبة يوزباشى شرف - خروج منازعته الادارية من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - لا يغير من ذلك أن رتبته العسكرية وقتية .

##### ملخص الحكم :

ان الثابت على هذا النحو أن المدعى حتى تاريخ إحالته الى المعاشات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٤ كان يعمل فى مصلحة خفر السواحل وهى مصلحة عسكرية وفقا لما سلف ايضا وهى يحمل رتبة عسكرية هى رتبة يوزباشى ( شرف ) وبهذه المثابة يلحق منازعته الادارية الراهنة اثر القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المتكلم ذكره وتخرج تبعا لذلك وبنتيجة له من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة ولا يشير من الأمر شيئا ما أثاره المدعى فى مذكرته من أن رتبته العسكرية انما هى رتبة وقتية لا تترتب عليها أية ميزة لأن هذا القول مردود بأن الغرض من منح الرتب العسكرية الوقتية للمهندسين المدنيين



بمصلحة خفر السواحل هو تمكينهم من الاشراف على ادارة وتشغيل صف الضباط والعساكر الذين يعملون تحت امرتهم جسيما أفصح عن ذلك المدعى نفسه صراحة في مذكرته المقدمة الى محكمة القضاء الادارى فى جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ ( مرفق ٣٣ من ملف الدعوى ) ومن ثم فان العلة التى قام عليها القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر لسلب ولاية القضاء عموما فيما يختص بنظر المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة دون تخصيص أو تمييز ، وهى تفهم مقتضيات الخدمة العسكرية تكون متحققة فى شأن الدعوى البراهنة .

( ملعن ١٤٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ١٠٥ )

المبدأ :

القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قرارات لجانب ضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التى أشار فيها الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن مجلس الدولة ، هدف الى ابعاد القضاء الادارى عن نظر المنازعات الخاصة بضباط القوات المسلحة - نص المادة الاولى من القانون من العموم والشمول فى هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الامور جميعها .

ملخص الحكم :

بعد أن نزع من المجلس الاختصاص بها على هذا النحو الشامل حدد اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على انشاء لجنة اخرى تسمى اللجنة الادارية لكل فرع من افرع القوات المسلحة يصعد بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية ، وفوض بذلك الوزير فى تنظيم تلك اللجان الادارية وتحديد اختصاصاتها بما يتسع لنظر المنازعات الادارية كافة . ولما صدر القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وتحدث عن اختصاصات اللجنة العليا لضباط فى تلك الامور أكد اختصاصها دون غيرها بالنظر فى جميع المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التى تصدرها لجان الضباط المختلفة

وتدخل فيها بطبيعة الحال اللجنة الادارية التي ينظمها وزير الحربية  
وتحديد اختصاصاتها لفرع القوات المسلحة .

ومن حيث أنه لا يغير من النظر المتكتم أن القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٥ قد ألغى بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ذلك لأن القانون الاخير نص في المادة الأولى منه على أن تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر في المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية والتي تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة ، وتنشأ بكل فرع من أفرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها بالنظر في باقي المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة - كما نصت المادة ١٢ من هذا القانون على تعديل الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، فقضت باختصاص لجنة ضباط القوات المسلحة عند انعقادها بصفة هيئة قضائية بالنظر في كافة المنازعات الادارية المترتبة على هذه القرارات ، ومؤدى الأحكام المتقدمة أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ قد ردد ما جاء في القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٥ من قصر الاختصاص بالنظر في جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان أفرع هذه القوات - وقد جاءت نصوص القانون الأخرى من الشمول والعموم بما يدخل جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة في اختصاص لجان الضباط المشار اليها ويحررها من اختصاص القضاء الاداري وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجنة القضائية لضباط القوات المسلحة . ونص على انشاء اللجنة القضائية لأفرع هذه القوات وحدد هذه اللجنة وكيفية تشكيلها - وقضى باختصاصها دون غيرها في المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة عدا العقوبات الانضباطية وما يختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه مما يستفاد منه أن هذا القانون قد ردد أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة

١٩٧٥ مؤكدا اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل فى جميع المنازعات الادارية المتعلقة بهؤلاء الضباط .

ولما كانت طلبات المدعى تنحصر فى إلغاء القرار الجمهورى باحالته الى المعاش برتبة عميد وتعويضه عن القرار . فان هذه الطلبات باعتبار انها من المنازعات الادارية التى تتعلق بأحد الضباط بالقوات المسلحة - تدخل بحكم القانون فى اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة وتخرج عن ولاية محاكم مجلس الدولة ولذا تعين القضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى - واذ قفى بذلك الحكم الطعين فانه يكون قد أصاب وجه الحق .

ولما كانت اللجنة القضائية لضباط القوات المسلحة تعتبر جهة قضائية بالنسبة لما خولته من ولاية القضاء دون غيرها - لذلك ينبغي الاحالة اليها .

( طعن ٦٢ ، ٨١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٦ )

##### المبسطة :

المنازعات الادارية الخاصة بالفرد القوات المسلحة - اختصاص اللجان القضائية طبقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ - انتفاء ولاية مجلس الدولة فى شأنها .

##### ملخص الحكم :

استقر قضاء المحكمة على أن أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة ، والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ - الذى ردد أحكامه - قد قصرت الاختصاص بالنظر فى جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة وآية ذلك أن نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ - جاءت من العنوم والشمول ليستوعب الاختصاص بجميع المنسنازعات

الادارية - وقد تأكد هذا النظر بصدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ ، اذ نص على تنظيم وتحديد اختصاصات تلك اللجان ، وكيفية تشكيلها ونص على اختصاصها دون غيرها بالفصل في تلك المنازعات دون غيرها .  
( طعن ٩٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١٠٧ )

المبدأ :

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ - المشرع انشا بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ لجنة قضائية رئيسية تختص بالمنازعات المتعلقة بالقرارات النهائية الصادرة من لجان الضباط بالقوات المسلحة . كما انشا بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ لجان قضائية فرعية في فروع القوات المسلحة المحددة في المادة الاولى منه تختص بإثبات المنازعات الادارية المتعلقة بالقوة - قضاء المحكمة الدستورية العليا برفض الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ينسحب الى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ بانشاء اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة كما ينسحب الى القانون اللاحق ٧١ لسنة ١٩٧٥ الذى حدد اللجان الفرعية بالقوات المسلحة - اذا كان قضاء المحكمة الدستورية العليا قد صدر فى خصوص دعوى بطلب الغاء قرار بالاحالة الى المعاش وليس دعوى بطلب تعويض فان الامر لا يختلف فى الحالين بعد أن جعل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ومن بعده القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ اختصاص اللجان القضائية الفرعية شاملا جميع المنازعات الادارية الخاصة بالضباط - الحكم بعدم الاختصاص والاحالة - عبارة المحكمة المختصة الوارد فى نص المادة ١١٠ مرافعات يقصد بها الى جهة قضائية ناط بها المشرع ولاية القضاء ايا كانت التسمية التى تطلق عليها .

مجلس الحكم :

ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ينص فى مادته الاولى على أن تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية التى تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة . وتنشأ بكل فرع من أفرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها بالفصل فى باقى المنازعات الادارية الخاصة

بضباط القوات المسلحة ٠٠٠ الخ ) وينص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥  
فى مادته الأولى على أن ( تنشأ بالقوات المسلحة اللجان القضائية لضباط  
القوات المسلحة الآتية : أ - اللجنة القضائية لضباط القوات البرية - ب -  
اللجنة القضائية لضباط القوات البحرية - ج - اللجنة القضائية لضباط  
القوات الجوية - د - اللجنة القضائية لضباط قوات الدفاع الجوى - هـ -  
اللجنة القضائية لضباط قوات حرس الحدود ) كما ينص فى مادته الثالثة  
على أن ( تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل  
فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عدا العقوبات الانضباطية  
وما تخص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية  
وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فى شأن الطعن فى قرارات لجان  
الضباط بالقوات المسلحة ) .

ومن حيث أنه يخلص من النصوص المتقدمة أن المشرع أنشأ لجنة  
قضائية رئيسية تختص بالمنازعات المتعلقة بالقرارات النهائية الصادرة من  
لجان الضباط بالقوات المسلحة ، كما أنشأ لجان قضائية فرعية فى فروع  
القوات المسلحة المحددة فى المادة الأولى من القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٥  
تختص بباقى المنازعات الادارية المتعلقة القوة .

ومن حيث أنه سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بجللسة  
السابع من فبراير سنة ١٩٧٦ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ القضائية برفض  
الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه - وهذا  
القضاء ينسحب الى القانون السابق رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اللجنة  
العليا لضباط القوات المسلحة كما ينسحب الى القانون اللاحق رقم ٧١  
لسنة ١٩٧٥ الذى حدد اللجان القضائية الفرعية بالقوات المسلحة ، وإذا  
كان هذا القضاء قد صدر فى خصوص دعوى بطلب إلغاء قرار بالاحالة الى  
الماش وليس دعوى بطلب تعويض فان الأمر لا يختلف فى الحالين بعد أن  
جعل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ومن بعه القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥  
اختصاص اللجان القضائية الفرعية شاملا جميع المنازعات الادارية الخاصة  
بالضباط عدا فى قرارات لجان الضباط التى تدخل فى اختصاص اللجنة

القضائية الرئيسية ومفهوم عبارة المنازعات الادارية قد تحدد فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة وهو الجهة صاحبة الولاية العامة بهذه المنازعات ويشمل هذا المفهوم طلب التعويض عن قسراد الاحالة الى المعاش ، ذلك أن البند عاشرًا من المادة العاشرة من القانون المذكور نص على اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى ( طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو بتعين ) ومن بين القرارات المنصوص عليها فى البند رابعًا من المادة العاشرة ذاتها قرارات الاحالة الى المعاش .

ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وافق صحيح حكم القانون فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، ولكنه خالف القانون فيما انتهى اليه من الزام المدعى بالمصروفات وفيما تضمنه فى أسبابه من عدم جواز الاحالة الى اللجنة القضائية المختصة لأنها ليست محكمة حيث نصت المادة ١١٠ مرافعات على وجوب الاحالة الى المحكمة المختصة ، ذلك أن عبارة المحكمة المختصة الواردة فى نص المادة المذكورة يقصد بها أى جهة قضائية ناطق بها المشرع ولاية القضاء أيا كانت التسمية التى نطلق عليها اذ العبرة فى تفسير النصوص القانونية بالمعانى وليس بالالفاظ والمباني .

#### « فلهذه الأسباب »

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الزام المدعى بالمصروفات ورفض الطعن فيما عدا ذلك والزمّت الطاعن المصروفات وأمرت باحالة الطعن الى اللجنة القضائية لضباط القوات البحرية بالقوات المسلحة لنظرها وأبقت الفصل فى مصروفات الدعوى .

( طعن ٣٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٠ )

### المبـسـط :

القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ أنشأ قضاء عسكريا يختص المنازعات الادارية بضباط القوات المسلحة ومنها دعاوى التسوية وكافة المنازعات الخاصة بهم سواء كانت طعنا في قرارات ادارية أو استحقاقا مما يعتبر تنفيذا لما أمرت به القوانين أو اللوائح - وجوب الحكم بعدم الاختصاص مع احوالة الدعوى الى اللجان القضائية الخاصة بضباط القسوسات المسلحة والمشكلة وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ - اقتصر الحكم على الحكم بعدم الاختصاص دون احوالة الدعوى وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات - بطلان الحكم في هذه الحالة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم أساسا على أن اختصاص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الادارية مستمد من الدستور مباشرة ومن ثم لا يجوز أن يتناوله القانون ، بل ان ذلك ما تستهدفه الدستور من صريح النص بدلالة صياغته القاطعة ، وبالتالي اذا ما عرض الأمر على مجلس الدولة كان عليه أن يتمسك باختصاصه المستمد من القاعدة القانونية الاعلى - ويقلبها اعمالا بقاعدة تدرج القواعد المشرعة التي هي أساس المشروعية وسيادة القانون . فضلا أنه حتى مع افتراض اعمال احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتعين أن يقتصر ذلك على مجال الضباط العاملين ، اعمالا للعلم من اصدار القانون وتقليبا للحكمة منه ومن جهة أخرى فإن التكليف القانوني السليم للجان المنصوص عليها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ هو اعتبارها لجان ادارية ذات اختصاص قضائي وليست جهات قضائية وهو ما سلم به الحكم بحق ورتب عليه عدم الاحالة اليها . وانتهى الطاعن الى طلب الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر الدعوى والزام المدعى بالمصروفات ، والحكم باختصاص مجلس الدولة بهيئة

قضاء ادارى بالفصل فى موضوع الدعوى ، وإحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى واستقر على أن الشارح خص قضاء مستقلا قائما بذاته لنظر المنازعات المتعلقة بضباط القوات المسلحة ، ويعتبر هذا القضاء جهة قضائية تقوم بجانب جهة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، وذلك نزولا على أحكام الدستور الذى ينص فى المادة ١٨٣ منه على أن ينظم للقانون القضاء العسكرى ويبين اختصاصاته فى حدود المبادئ الواردة فى هذا الدستور ، واعمالا لحكم هذه المادة صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ وبموجبه أقام قضاء ادارى عسكرى يتدرج فى القضاء العسكرى ويختص بالمنازعات الادارية بضباط القوات المسلحة ومنها دعاوى التسوية وكافة المنازعات الخاصة بهم سواء كانت طعنا فى قرارات ادارية أم استحقاقا مما يعتبر تنفيذا لما أمرت به القوانين واللوائح واذا خرجت المنازعة المطروحة من اختصاص القضاء الادارى بمجلس الدولة فانها تدخل فى اختصاص القضاء الادارى العسكرى وفقا للقانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٧١ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ مما يتعين معه إحالة الطعن الى اللجنة القضائية المختصة وفقا للقانونين المشار اليهما وذلك عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد ذهب الى هذا النظر عندما قضى بعدم الاختصاص ولائيا الا أنه قد فاته إحالة الدعوى الى اللجنة القضائية المختصة على ما أسلفنا بيانه ، فيكون واجب التعديل على النحو الوارد فى منطوق هذا الحكم .

« فلهذه الأسباب »

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بالفاته فيما تضمنه من افعال النص على إحالة الدعوى الى اللجنة المختصة بمنازعات ضباط القوات المسلحة .

( طعن ٣٥٩ لسنة ٢٤ ق. - جلسة ١٩٨١/١/٢٥ )



سادس عشر : عدم الاختصاص بقرارات الترقية الى الدرجات العليا في ظل  
العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الملغى بالقانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ .

### قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

قرارات الوزير في الترشيح للترقية من الدرجة الثانية الى الاولى  
ومن الاولى الى ما يعلوها - امتناع التعقيب القضائي عليها سواء كان طعنا  
بالالغاء أو طلبا بالتعويض - اساس ذلك من المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - القول بان منط اعمال  
هذه المادة ان يكون القرار الوزاري قد طبق تطبيقا صحيحا - لا وجه له -  
تاويل غير صحيح لمقاصد المشرع - مقصود المشرع من تنظيم اجراءات هذه  
الترقية في تاحيتي الاخطار والتظلم - لم يكن تقييدها بمواعيد محتمة  
واوضاع ملغوضة ان لم تتبع بنقل قرار الوزير في شان التظلم خاضعا  
لرعاية القضائية .

ملخص الحكم :

ألقى الشارع بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ التعقيب القضائي على  
قرارات الوزير في الترشيح للترقية من الدرجة الثانية الى الاولى ومن الاولى  
الى ما يعلوها للاعتبارات التي ارتآها وقد قسرن ذلك في الوقت ذاته  
باستحداث تنظيم جديد يكفل لدوى الشان عدم حرمانهم من الضمانات  
الكافية بان اوجب على الوزارة أو المصلحة اخطار من تتخطاهم في الترشيح  
للترقية كي يستطيعوا التظلم الى الوزير خلال شهر من اخطارهم على أن تكون  
قرارات الوزير في شأنهم بعد ذلك نهائية غير قابلة للتعقيب عليها من القضاء  
الاداري وواضح من ذلك بما لا يدع مجالا لاي شك هو امتناع التعقيب  
القضائي على أي شكل أو موضوع سواء كان طعنا بالالغاء أو طلبا للتعويض  
لأن ذلك هو هدف الشارع الذي على مقتضاه أصدر التنظيم الجيد  
بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وجاء فيه نص المادة ٣٨ عاما بان حظر على

أية جهة قضائية أن تعقب على قرارات الوزير عن طريق الطعن فيها والأمر في هذا الحظر سواء بالنسبة لقضاء الالغاء أو قضاء التضييع وبالتالي يكون الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى في شقيها الغاء وتعويضاً في محله متعيناً الأخذ به . ولا وجه للقول بأن مناهل أعمال المادة ٣٨ معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أن يكون القرار الصادر من الوزير في تظلم من تخطى في الترشيح للترقية قد صدر بالتطبيق لأحكام هذه المادة أى طبق تطبيقاً صحيحاً - لا وجه لذلك لأنه تأويل غير صحيح لمقاصد المشرع .

فالمشرع إنما قصد أن يحجب عن قرارات الترقية إلى الدرجة الأولى وما يعلوها رقابة القضاء الإداري بكافة صورها لحكمة ابتغاه من بعد ما كفل لذي الشأن في هذه الترقيات من ضمانات ، وفرض عليه ولو ج باب التظلم إلى الوزير في موعد حدده له بعد إخطاره بتخطيه في الترشيح ثم جعل نظر الوزير في هذا التظلم هو القول الفصل الذي يتأبى على التعقيب القضائي وفقاً للفقرة الأخيرة المعدلة من المادة ٣٨ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ولم يكن مقصود الشارع من تنظيم هذه الإجراءات في ناحيتي الإخطار والتظلم أن يقيداً بمواعيد محتمة وأوضاع مفروضة أن لم تتبع ينقلب قرار الوزير في شأن التظلم خاضعاً للرقابة القضائية ، لأن قصارى ما كان يرمى إليه هو إيصال صوت المتظلم إلى سمع الوزير ، وسواء على الوزير أبلغ بالتظلم قبل اعتماد الترشيحات أو كان اعتماده إياها حاصلًا قبل الفصل في التظلم ، فالحكمة من إباحة التظلم طبقاً لهذا التعديل محققة على كل حال إذ لا ريب في أن الوزير يملك انصاف المظلوم دوماً ، سواء بالمعالجة برفع الظلم عنه عند إقرار الترشيحات في الصورة الأولى أو المدول عما رآه من تخطيه في الصورة الثانية وقراره على أى وجه هو قرار نهائي لا يقبل التعقيب القضائي ، وأذن قصارى ما يقتضيه المقام في خصوم التظلم الذي يسبق هذا القرار النهائي أن يكون مقبداً بالتزام ميعاد التظلم المعتاد حتى لا يتحصن قرار اعتماد الترقيات فيحال بين

الوزير وبين الرجوع في قراره انصافا للمظلوم ويجوز التظلم بالأولى لو أبلغ به الوزير قبل أن يتخذ قرارا في الترشيحات المروضة عليه ، اعتبارا بأن له جداوله في استدراك الأمور قبل وقوع المحذور .  
( طعن ٢٣١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ١١٠ )

#### المبسّط :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي ألغى اختصاص القضاء الإداري في التعقيب على التخطي في الترقية من الدرجة الثانية إلى الأولى ومن الأولى إلى ما يعلوها - انطواؤه على أحكام تنفيذ عدم سريلانه على البعاوى المنظورة وقت العمل به - عدم سريلانه إلا على قرارات التخطي التي تصدر على مقتضى أحكامه .

#### ملخص الحكم :

أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ من قانون نظام موظفي الدولة ( معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ) تنص على أنه « أما الترقيات من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى ، ومن الأولى إلى ما يعلوها من درجات فكلها بالاختيار دون التقيد بالأقدمية » وعلى الوزارة أو المصلحة المختصة إخطار من تتخطاهم في الترشيح للترقية بالاختيار من هؤلاء الموظفين ولهم التظلم إلى الوزير خلال شهر من إخطارهم ، وتكون قرارات الوزير في هذا الشأن نهائية وغير قابلة للطعن أمام أية جهة كانت ، وذلك استثناء من أحكام المواد ٨ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة » ، وبين من هذه المادة وما جاء عنها بالملذكرة الإيضاحية أن الشارع - إذ ألغى بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ التعقيب القضائي على قرارات الوزير في الترشيح للترقية من الدرجة الثانية إلى الأولى ومن الأولى إلى ما يعلوها للاعتبارات التي ارتأها - قد قرن ذلك في الوقت ذاته باستحداث تنظيم جديد يكفل للنظر الشبان عدم حرمانهم من الضمانات الكافية ، بأن أوجب على

الوزارة أو المصلحة المختصة اخطار من تتخطاهم في الترشيح للترقية  
كى يستطيعوا التظلم الى الوزير خلال شهر من اخطارهم ، على أن  
تكون قرارات الوزير في شأنهم بعد ذلك نهائية غير قابلة للتعقيب عليها  
من القضاء الادارى . ووضح من ذلك بما لا يدع مجالا لأى شك هو ألا  
يمنع التعقيب القضائى الا بالنسبة للقرارات التى تصدر على مقتضى  
التنظيم الجديد بضماناته التى كفلها ، دون القرارات السابقة عليه  
فاذا كان الثابت أن قرار التخطى من الدرجة الثانية الى الاولى ومن الاولى  
الى ما يملوها كان سابقا على العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧  
المعدل لاختصاص مجلس الدولة بتلك القرارات التى تصدر فى ظل  
التنظيم الجديد بضماناته التى كفلها على الوجه السالف ايضاحه ،  
فإن الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى يكون فى  
غير محله متعيना رفضه .

( طعن ٨٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢ )

#### قاعدة رقم (١١١)

#### المبدأ :

حقيقة التعديل التشريعى للمادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ الحاصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - انه انشأ حصانة خاصة  
لقرارات الوزير فى شأن التظلمات من فصيلة بلائها من الترقيات تجعلها  
معصومة من التعقيب عليها من القضاء الادارى - صدور تشريع لاحق ينشئ  
الرقابة القضائية على هذه الترقيات - لا يمس ذلك بالقرارات الحصينة  
بموجبها التى صدرت فى ظل العمل بالتعديل التشريعى المشار اليه - المادة  
٢١ من قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ليست تشريعا معدلا للاختصاص  
وانما ألغت حصانة كانت مفضلة على قرارات معينها - لا يجوز أن يسرى  
حكمها على القرارات السابقة على تاريخ نفاذ هذا القانون .

#### ملخص الحكم :

لا حجة فيما ساقه المدعى فى مذكرته المؤرخة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٥  
من أن قانون العاملين الجديد رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . قد استبعد بالفقرة

الآخيرة من المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المادة الحادية والعشرين من قانون العاملين التي يجرى نصها بأن تكون الترتيبات بالأقدمية المطلقة لغاية الترقية الى الدرجة الثالثة أما الترتيبات من الدرجة الثالثة وما فوقها فكلها بالاختيار للكفاية مع انتقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية ، ومن أنه يجوز للموظف بموجب هذا النص أن يطعن في كافة الترتيبات اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ سواء تمت بالأقدمية أو بالاختيار وإذا كان هذا النص الجديد متعلقا بقاعدة من قواعد الاختصاص ، فإنه يسرى على الدعاوى التي لم يفصل فيها نهائيا ومن ثم يصبح القضاء الإداري مختصا بالفصل في موضوع الطعن الحاضر طبقا لقانون العاملين ، لا حجة في كل ذلك لأن حقيقة التعديل التشريعي للمادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الحاصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أنه أنشأ حصانة خاصة لقرارات الوزير في شأن التظلمات من فصيلة بذاتها من الترتيبات تجعلها معصومة من التعقيب عليها من القضاء الإداري، فإذا صدر بعد ذلك تشريع لاحق ينشئ الرقابة القضائية على هذه الترتيبات فلا يمس ذلك بالقرارات الحصينة بمولدها التي صدرت في ظل العمل بالتعديل التشريعي المشار إليه لأن قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم ينزع اختصاصا لأية هيئة من الهيئات القضائية حتى يجوز وصفه بأنه تشريع معدل للاختصاص ، وإنما ألغى حصانة كانت مضافة على قرارات بعينها فهو موضوعي بالنظر الى هذه الناحية لأنه إذ أنشأ الرقابة القضائية على طائفة من قرارات الترقية فقد نسخ ما كان لها من نهائية غير قابلة للتعقيب القضائي ومن ثم لا يجوز أن يسرى حكم المادة ٢١ من قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على القرارات السابقة على تاريخ نفاذه .  
( طعن ٢٣١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ١١٢ )

البيان :

التعديل التشريعي للمادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الحاصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - أنشأه حصانة خاصة لقرارات

الوزير في شأن التظلمات الخاصة بترقيات فئة معينة من الموظفين وجعلها معصومة من التعقيب عليها من القضاء الإداري - صدور تشريع لاحق ينشئ الرقابة القضائية على مثل هذه الترقيات - عدم مساس التعديل الجديد للقرارات الحصينة بمولدها التي صدرت في ظل العمل بالتعديل التشريعي السابق .

ملخص الحكم :

سبق ان قضت هذه المحكمة بأنه لا وجه للقول بأن مناط أعمال المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أن يكون القرار الصادر من الوزير في تظلم من تخطى في التشريع للترقية الى الدرجة الاولى أو الى الدرجات التي تعلوها قد صدر بالتطبيق لاحكام هذه المادة أى انه ليس بشرط لازم لأعمال حكمها ان يكون القرار موضع التظلم أو الدعوى قد صدر بناء على تطبيق صحيح وسليم لحكم هذه المادة ، لوجه لذلك لانه تأويل غير صحيح لمقاصد المشرع ، فالمشروع انما قصد ان يحجب عن قرارات الترقية الى الدرجة الاولى وما يعلوها رقابة القضاء الإداري بكافة صورها لحكمة ابتناها من بعد ما كفل لذوى الشأن في هذه الترقيات من ضمانات جعلها في ضمان الوزير ولم يكن مقصود المشرع من تنظيم هذه الاجراءات فى خاصتى الاخطار والتظلم ان يقيدهما بمواعيد محتمة وأوضاع مفروضة ان لم تتبع ينقلب قرار الوزير فى شأن التظلم خاضعا للرقابة القضائية لان قصارى ما كان يرمى اليه هو اتصال صوت المتظلم الى سمع الوزير وهو ما تحقق فى شأن الترقية محل الطعن ولا حجة فى أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، قد استبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المادة الحادية والعشرين من قانون العاملين الجديد التى يجرى نصها بأن تكون الترقيات بالأقدمية المطلقة لغاية الدرجة الثالثة . أما الترقيات من الدرجة الثالثة وما فوقها فكلها بالاختيار للكفاية مع التقيد بالأقدمية فى ذات مرتبة الكفاية ومن أنه يجوز للموظف بموجب هذا النص ان يطعن فى كافة الترقيات اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ سواء تمت بالأقدمية او بالاختيار واذ كان النص

الجديد متعلّقاً بقاعدة من قواعد الاختصاص فإنه يسرى على الدعاوى التي لم يفصل فيها نهائياً ومن ثم يصبح القضاء الإداري مختصاً بالفصل في موضوع الطعون القائمة أمامه طبقاً لقانون العاملين المشار إليه - لا حجة في كل ذلك - لأن حقيقة التعديل التشريعي للمادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الحاصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أنه أنشأ حصانة خاصة لقرارات الوزير في شأن التظلمات الخاصة بترقيات فئة معينة من الموظفين وجعلها معصومة من التعقيب عليها من القضاء الإداري فإذا صدر بعد ذلك تشريع لاحق ينشئ الرقابة الإدارية على مثل هذه الترقيات ، فلا يمس ذلك التعديل الجديد القرارات الحصينة بمولدها التي صدرت في ظل العمل بالتعديل التشريعي المشار إليه لأن قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم ينزع اختصاصاً لأية هيئة من الهيئات القضائية حتى يجوز وصفه بأنه تشريع معدل للاختصاص وإنما التي حصانة كانت مضافة على قرارات بعينها فهو تشريع موضوعي بالنظر الى هذه الناحية لأنه إذا أنشأ الرقابة القضائية على طائفة من قرارات الترقية فقد نسخ ما كان لها من نهائية وعدم قابلية للتعقيب القضائي ومن ثم لا يجوز أن يسرى حكم المادة ٢١ من قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على القرارات الصادرة قبل تاريخ نفاذه والعمل به ولو كانت الدعاوى الخاصة بتلك القرارات لازالت منظورة امام جهات القضاء لم يفصل فيها بعد بصفة نهائية .

( طعن ١٠٠٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ )

سابع عشر : عدم الاختصاص بقرارات لجان تقدير ايجار الأراضي الزراعية  
ولجان الاستئناف ( قبل القانون ١١ لسنة ١٩٧٢ )

قاعدة رقم ( ١١٣ )

المبدأ :

قرارات تقدير ايجار الأراضي الزراعية لاتخاذها أساساً لتعديل ضرائب  
الاطيان طبقاً للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المعدل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة

١٩٥٦ النص على عدم جواز الطعن أمام المحاكم في قرارات لجان التقديرات ولجان الاستئناف - يجعل القضاء الإداري غير مختص بإلغاء هذه القرارات - أساس ذلك في ضوء قاعدة « الخاص يقيد العام » .

#### ملخص الحكم :

انه من المبادئ المقررة فقها وقضاء انه اذ ورد نص في قانون خاص بخالة معينة ، وجب اتباع هذا النص دون الأحكام الأخرى الواردة في قانون عام ولو كان لاحقا للقانون الخاص ، وذلك تطبيقا للقاعدة التي تقول « الخاص يقيد العام » الا اذا تناول القانون اللاحق الحكم الخاص بالحذف أو التعديل بما يعتبر عدولا عن هذا الحكم الخاص ، وعلى ذلك اذا ورد في المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ايجار الاراضى الزراعية لاتخاذها اساسا لتعديل ضرائب الاطيان المعدلة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ - نص بعدم جواز الطعن امام المحاكم في قرارات لجان التقديرات ولجان الاستئناف ، فان هذا الحظر لا يلغيه مجرد صدور قانون مجلس الدولة في سنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات ، بحجة ان هذا القانون قد استحدث قضاء الغاء القرارات الادارية التي كان القضاء الوطنى محظورا عليه النظر فيها بالتطبيق للمادة ( ١٥ ) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادرة في ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ والتي تقضى بأنه « لايجوز للمحاكم تأويل الاوامر الادارية او ايقاف تنفيذها وانه بانشاء مجلس الدولة اصبحت القرارات الادارية خاضعة لرقابة القضاء الإداري واصبح للأفراد حق المطالبة بإلغائها قضائيا مالم ينص قانون مجلس الدولة أو قانون لاحق على استثناء بعض هذه القرارات لا حجية في هذا القول ذلك أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ هو قانون خاص بضريبة الاطيان الزراعية فاذا ماورد نص هذا القانون حظر الطعن في قرارات لجان التقدير امام المحاكم ورسم طريقة للطعن في هذه القرارات امام لجان الاستئناف ونص على كيفية تشكيل هذه اللجان فانه يتمتع على المحاكم بكافة انواعها النظر في الطعون التى تقدم اليها على قرارات لجان تقدير ضريبة الاطيان الزراعية سواء كانت تلك المحاكم موجودة عند اصدار هذا القانون او بعد ذلك ، لان القانون يتكون من قواعد عامة مجردة لكل زمان ومكان ما لم



يرد قيد من حيث الزمان او المكان ، وكون مجلس الدولة فى سنة ١٩٤٦  
أى بعد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ استحدثت قضاة القضاء الادارى بالطلبات التى يقدمها الافراد  
او الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية وكذلك بالطعون فى القرارات  
النهائية الصادرة من الجهات الادارية فى منازعات الضرائب والرسوم ،  
فإن ذلك النص لا ينسخ ولا يلغى ما ورد فى قانون خاص بحالة معينة  
من حالات الضرائب ، طالما ان النص الوارد فى قانون مجلس الدولة هو  
نص عام لا يقيد النصوص الخاصة ... وغنى عن البيان ان اختصاص  
مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص مقيد ومحدود بالقانون .  
( طعن ١٣٧٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢ )

## الفصل الثاني : ما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى

### الفرع الأول : مجلس الدولة اصبح المقاضى العام للمنازعات الادارية

#### قاعدة رقم ( ١١٤ )

#### المادة ٢ :

اختصاص محاكم مجلس الدولة بسائر المنازعات الادارية يشمل الطعن  
الطعن فى جميع القرارات الادارية وفى طلبات التعويض عنها متى كان  
مرجع الطعن احد العيوب الاربع - سواء ماتعلق بالافراد او فى شأن  
المواطنين العموميين وينتزع فيها ما ورد بالبنود ١٠،٤،٣ من المادة (١٠) مالم  
يرد فيها .

#### ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت فى الطعن رقم ٤٠ ، رقم ١١٩١  
لسنة ٢٠ ق بجلسة يونيه سنة ١٩٨١ ان مقتضى ما نصت عليه المادة ١٧٢  
من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ بان - مجلس الدولة هيئة قضائية  
مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية  
ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى . ثم صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
بشأن مجلس الدولة وحددت المادة العاشرة منه اختصاصات محاكم مجلس  
الدولة لتفصل دون غيرها ( رابع عشر ، سائر المنازعات الادارية واشترطت  
فى طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية ان يكون مرجع الطعن عدم  
اختصاص أو عيبا فى الشكل او مخالفه القوانين او اللوائح او الخطأ فى  
تطبيقها او تأويلها او اساءة استعمال السلطة ، واعتبرت فى حكم  
القرارات الادارية رفض السلطات الادارية او امتناعها عن اتخاذ قرار كان  
من الواجب عليها إتخاذہ وفقا للقوانين واللوائح .

وعلى مقتضى ما تقدم وبحكم الدستور وهو القانون الاعلى اصبح مجلس الدولة هو صاحب الاختصاص دون غيره فى كافة المنازعات الادارية وهو كذلك قاضى التأديب دون منازع ثم جاء قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقرر ما احتواه القانون الاعلى من اختصاصه بنظر سائر المنازعات الادارية • وعليه كانت ولاية المحاكم الادارية ولاية كاملة تبسط رقابتها على كافة المنازعات والقرارات الادارية سواء كان منها اجابيا او سلبيا طالما كان مرد الطعن عدم الاختصاص أو عيب الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح والخطأ فى تطبيقها أو تاويلها أو اساءة استعمال السلطة •  
اساءة استعمال السلطة •

ومقتضى ذلك شمول اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى جميع المنازعات الادارية وهو ما جاءت به المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة من باب التقرير لهذا الحكم وتأكيد فيما نصت عليه فى الفقرة الرابعة عشرة منها ومن باب التفسير له بإيضاح مجملة فى الفقرات الثلاث عشرة السابقة عليها التى تثبت بعض ما تناولته الفقرة الرابعة عشرة من منازعات ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعات الادارية جميعها ومنها على ما هو مقرر كل ما يتعلق بالقرارات الادارية الغاء أو تعويض ، سواء منها ما صدر فى شأن الافراد او فى شأن من شئون الموظفين العموميين ومن ثم فكل قرار ادارى صادر فى مجال الوظيفة العامة يختص مجلس الدولة بالنظر فى طلبات ذوى الشأن بالغائه أو التعويض عنه او هما معا فضلا عن المنازعات الاخرى المتعلقة بسائر المسائل الوظيفية ومنها المرتبات والمعاشات المستحقة للموظفين او عنهم لورثتهم لدخولها كذلك فى عموم المنازعات الادارية • ويندرج ضمن هذه القرارات ماورد فى البنود ٩،٤،٣ من المادة ١٠ وما لم يرد منها ومن ذلك ما تسبق بشئون الموظفين الاخرى كالنقل والاعارة والاجازات وغيرها • وعلى هذا فالمنازعة فى شأن القرار السلبى بامتناع الوزير عن منح المدعية اجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها الممار للملكية العربية السعودية مما يختص به المجلس ولائيا ومحكمة القضاء الادارى نوعيا •

( طعن ٤٥٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٦ )

( فى نفس المعنى طعن ٦٣١ لسنة ٣٦ ق - بالجلسة ذاتها )

قاعدة رقم ( ١١٥ )

المبدأ :

مقتضى ما نص عليه الدستور في المادة ١٧٢ منه بشأن مجلس الدولة هو شمول اختصاص محاكمة الفصل في جميع المنازعات الإدارية ومنها ما هو مقرر كل ما يتعلق بالقرارات الإدارية إلغاء وتعويضاً سواء منها ما صدر في شأن الأفراد أو في شأن من شسئون الموظفون العموميون الوظيفية ومن ثم فكل قرار إداري صادر في مجال الوظيفة العامة يختص المجلس بالنظر في طلبات ذوي الشأن بإلغائه أو التعويض عنه أو بهما معاً فضلاً عن المنازعات الأخرى المتعلقة بسائر المسائل الوظيفية ومنها المرتبات والمعاشات لدخولها في عموم المنازعات الإدارية - ما تضمنته المادة (١٠) من قانون المجلس من مسائل يختص بها المجلس ليس إلا بياناً من باب التفصيل والإيضاح لبعض القرارات حتى يمكنه الإحالة إليها فيما تلا ذلك من مواد تتعلق بالنتيجة بين هذه القرارات وغيرها من حيث قابليتها لوقف التنفيذ ومن حيث إجراءات رفع الدعوى بشأنها كاشتراط التنظيم الإداري قبلها وكذلك التواجد - ثم يقصد المشرع قصر اختصاص المجلس على هذه القرارات ومنها - شمول اختصاص المجلس لنظر الدعوى المتعلقة بقرارات النقل والتكافؤ للموظفين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مبنى طعن هيئة مفوضي الدولة أن القرار المطعون فيه ليس من ضمن القرارات المتعلقة بالموظفين الوارد تعدادها على سبيل الحظر في الفقرات ثانياً : ثالثاً : رابعاً : تاسعاً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة مضافاً إليها المنازعات التأديبية المتعلقة بموظفي القطاع العام مما مفاده أنه لا يختص بشيء غيرها من منازعات الموظفين العموميين ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة ١٤ من هذه المادة من اختصاصه بسائر المنازعات الإدارية إذ لو لاعتنى هذه العبارة التعميم بعد التخصيص فلو أراد المشرع هذا المعنى لكانت كافية بالنظر على اختصاص القضاء الإداري بالفصل في المنازعات الإدارية ولما كان ثمة حاجة إلى إيراد المنازعات المذكورة في الفقرات السابقة من تلك المادة وإنما تعنى عبارة الفقرة ١٤ هذه أن المشرع تصور وجود منازعات إدارية أخرى لا تختص للموظفين العموميين

فأراد بسط اختصاص القضاء الإداري ليشملها دون أن يقصد بذلك أن تحجب هذه العبارة المنازعات التي سبق ذكرها في المادة واذ ذهب الحكم مذعبا مخالفاً فإنه يكون قد خالف القانون .

ومن حيث أن مبنى العُلم الثاني المرفوع من المدعى أن الحكم ذاته جاء في غير محله فيما انتهى إليه في موضوع الدعوى للاوجه الآتية :

١ - ليس ثمة أي تعارض بين مقتضيات الوظيفة ودواعي الإنسانية بل أن هذه الدواعي واجبة المراعاة وقد تضمنت التشريعات الوظيفية عديداً من الأوضاع التي روعيت فيها والثابت من قرار اللجنة الطبية العامة المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٧ وشهادة الدكتور ( . . . . . ) في ١٩٧٣/٩/٢٤ والدكتور ( . . . . . ) في ١٩٧٣/٨/٢٦ والدكتور ( . . . . . ) وهذا أستاذ الأمراض النفسية بكلية طب القصر العيني أنه يعاني من قلق نفسي واكتئاب ويحتاج إلى الرعاية الأسرية والطبية في القاهرة أما عن شقيقه محمد فهو كما يقول الدكتور ( . . . . . ) في شهادته المقدمة أيضاً يعاني حالة عصبية ونفسية مرفقة وهو حالها تحت العلاج ويحتاج للرعاية من أهله ووالدته التي يقوم برعايتها بعد وفاة والده مريضة مرضاً خطيراً تقتضى سفرها إلى لندن للعلاج فضلاً عن أصابتها بعمى في بصرها وإلى جانب هذه الظروف الصحية فهناك طرف اجتماعي هو دراسة زوجة التي يقطعها عليها نقله الصادر به القرار المطعون فيه وهو عائل أسرته وينفق على أخيه ووالدته وعمه له وتشريد الأسرة بعيد عن دواعي الإنسانية .

٢ - أن وزارة الداخلية قدرت هذه الظروف وألغت من قبل قراراً لها بنقله أثناء خدمته بمديرية أمن القاهرة منها إلى مديرية أمن اسكوط وهو نقل كان نتيجة ضعف من أحد رؤسائه عليه لاختلاف بينهما شكاه الطاعن بسميه فجوزى هذا عنه .

٣ - ان مفاد قرار وزارة الداخلية بإحالته الى اللجنة الطبية العامة لتقرير حالته هو انها علقت نقله على نتيجة مما كان مقتضاه ولازمة الغاء قرار نقله وغير سديد لقاله الحكم من وجود رعاية طبية في قنا اذ الواقع غير ذلك تماما .

ومن حيث ان طعن هيئة مفوضى الدولة في الحكم ومداره حول اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات المتعلقة بقرارات نقل الموظفين نقلا مكانيا - فان مقتضى ما نص عليه الدستور في المادة ١٧٢ منه بشأن مجلس الدولة هو شمول اختصاص محاكمة الفصل في جميع المنازعات الادارية ومن هذه على ما هو مقرر كل ما يتعلق بالقرارات الادارية الغاء وتمويضا سواء منها ما صدر في شأن الافراد او في شأن من شئون الموظفين العموميين الوظيفية ومن ثم فكل قرار ادارى صادر في مجال الوظيفية العامة يختص بمجلس الدولة بالنظر في طلبات ذوى الشأن بالغائه او الوظيفية ومنها المرتبت والمعاشات المستحقة للموظفين او عنهم لورثتهم التعويض عنه اوها معا فضلا عن المنازعات الاخرى المتعلقة بسائر المسائل لدخولها كذلك في عموم المنازعات الادارية وما جاء بها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في المادة ١٠ بشأن المنازعات التى تختص مجلس الدولة ( المحاكم ) بالفصل فيها ليس الا بيانا لمعنى ما اراده الدستور من نصه على اختصاص المجلس بالفصل في المنازعات الادارية . . ومنها ما ذكر من باب التقرير لهذا المعنى والتأكيد لحكمه بما نصت عليه الفقرة الرابعة عشر منها من اختصاص المجلس بسائر المنازعات الادارية من باب التفسير له بايضاح ، مجملة ببيان بعض ما تناولة هذه المنازعات ويتدرج ضمنها فيما اورده الفترات الثلاث عشر السابقة عليها من ذكر لبعضها حيث بينت ان منها المنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية وهذا البيان وان فارق بين ما تعلق منها بالافراد فجاء بها في صيغة عامة مجملة ( الفقرة ٥ ) وبين ما تعلق منها بما يصدر في مجال الوظيفة العامة فأورد انواعا منها في فقرات شتى ( الفقرات ٩، ٤، ٣ ) فما ذلك الا من باب التفصيل والايضاح لبعض القرارات التى تصدر في هذا المجال وليمكنه الإحالة

اليها فيما تلا ذلك من مواد تتعلق بالتفرقة بين هذه القرارات وبين تلك من حيث قابليتها لوقف التنفيذ استعاض عنه في بعض ما يصدر في شأن الموظفين بالاستمرار في صرف الرواتب ومن حيث اجراءات رفع الدعاوى بشأنها كاشتراط التظلم قبلها ومواعيدها ولم يقصد بذلك التعداد قصر الاختصاص على ماورد في الفقرات الثلاث المشار اليها دون سواها من قرارات ادارية تتعلق بمسائل الموظفين وشئونهم ومنها النقل المكاني والندب والاعارة وغيرها اذ في هذا القصر مخالفة لحكم الدستور كما تقدم ولا يصح القول به مع تعقيب المادة ١٠ من القانون هذه على ماورد من تعداد لبعض المنازعات الادارية سواء منها ما تعلق بالقرارات الادارية او منازعات الضرائب او الجنسية او بالمعقود الادارية وغيرها من المسائل الواردة في الفقرات الثلاثة عشر الاولى منها بالفقرة الرابعة عشر التي تضيف اليها وسائل المنازعات الادارية اذ مؤدى هذه العبارة هو شمول الاختصاص لما لم يذكر آنفا من المنازعات الادارية اى لباقها ومنها ما تعلق بالقرارات الادارية الاخرى التي تصدر في شأن من شئون الموظفين حيث لا خلاف على كون المنازعات التي تتور بشأنها منازعة ادارية وسائر التي لتسب لفة باقية قليلا او كثيرا على ما عليه اتفاق اهل اللغة وسواء اذن في الصياغة ان يرد النص ابتداء بتقرير اختصاص المجلس بنظر المنازعات الادارية جميعها ثم يعقب على ذلك بذكر انواع منها لتخصيص بعضها باحكام لاحقة او يبدأ بذكر مسائل وانواع منها ثم تعقيب عليها بمثل الفقرة الرابعة عشر ومعناها باقى المسائل المقيدة منها وعلى هذا فان ما ذهب اليه طعن هيئة مفوضى الدولة من قول بقصر الاختصاص في مسائل الموظفين على ما عدته الفقرات المتعلقة بها من الفقرات الثلاث عشر الاولى من المادة (١٠) - غير صحيح لمخالفته قواعد تفسير النصوص وتأويلها وتاديتة الى ما يخالف نص الدستور وما اراد القانون ان يبينه عنه ونفى عن البيان ان نص المادة ٧٢ من الدستور قاطع في اختصاص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية وهو مما يستثنى به عن اى تأويل لها بما يؤدى الى مثل هذا القول كما انه لايجوز المساس بهذه الاختصاصات التي حددها وانما يجيز الاضافة اليها

على ما هو صريح نص المادة وبيان القانون لما حدده عنها كالمنازعات الادارية لا يبدو ان يكون بيان التقرير والتفسير لا التدليل او التغيير . ومن ثم يكون هذا الطعن على غير اساس فيتمتع لذلك رفضه .

ومن حيث انه عن الطعن المقدم من المدعى ومدار اسبابه التي تقدم تفصيلها على انه من التسليم بان النقل الصادر به القرار المطعون فيه هو نقل مكاني وانه مما يقتضيه تطبيق ، القواعد التنظيمية العامة التي وضعتها الوزارة لا تباعها في الخصوص مراعاة لما بين مختلف المناطق في هذا البلد من اختلاف في الطقس وتفاوت في ظروف الإقامة واسباب المعيشة بها وسائر ما يحتاجه الضابط واسرته لاستيفاده أكثر من المدة المقررة للعمل في غير المنطقة التي نقل اليها وعدم سابقة عمله بها اذ لم يجادل المدعى في شيء من ذلك لا في صحيفتها وتقرير طعنه فانه تم من ظروفه العائلية وحالته الصحية ما يقتضى تواجده بالقاهرة ليرعى أسرته أو ليكون تحت رعايتها على ما أورده في الصحيفة وعاد ذكره في التقرير وهو ما يجب مراعاته باستثناءه من تلك القواعد لاعتبارات انسانية فان هذا الطعن يدور في غير محله اذ أنه وان كان يصح الاستثناء من تلك القواعد لضرورة تقتضيه ومنها حالة الضابط الصحية فان الواقع في الدعوى على ما بين مما ذكر آنفا من وقائع ومن أوراقها ان حالة الطاعن على ما يفهم من تقرير اللجنة الطبية العامة بجلسة اول نوفمبر سنة ١٩٧٣ لا ترقى الى مرتبة الضرورة التي تقتضى هذا الاستثناء ونصه وجد عنده اضطراب نفسى والرعاية الطبية والاجتماعية متوقفة في محافظتى اسيوط وقنا اذ المرض على ما يظهر عرضى لا يلبث ان يزايه وهو مما لا يقتضى عدم عمله بالمنطقة الثالثة حيث كان فحص بتلك الجلسة ردا على مكاتبة الوزارة بالاستفسار عن حالته واثرا في الخصوص وهذا التقرير لاحق لتقرير اللجنة بجلسة ١٩٧٣/١/٢٧ الذى قال بان عنده اضطراب نفسى وحالته تستدعى تواجده تحت رعاية أسرته ورعاية طبية وعلى هذا فاعتباد الوزارة عليه صحيح وما ورد بالشهادات المرضية التي قدمها واعملها مؤرخ بتاريخ سابق على قرار اللجنة ولاحق لقرار نقله. يتفق مع التشخيص الطبي المذكور ولا يخالفه في امكان تحقق الرعاية الطبية بالجهة المتقول اليها وما أشارت اليه من أنه من المستحق تواجده ، بالقاهرة



فهنا ، على ما نص عليه قيامه برعاية والدته وأخيه وزوجه لكونه المستطيع ذلك وهو ما ردت عليه الوزارة بأن له شقيقا يمكنه ذلك وأن ما تعلق برغبته في البقاء لعدم قطع دراسة وزوجه بمعهد التعاون غير منتج أصلا فضلا عن عدم ثبوت انتظامها بدراستها من سنين. وهي إن كانت لا زالت رغم بقائها في السنة الثالثة بالمعهد من السنوات سابقة ( ١٩٦٩ ) تتابعها فبالانتساب وهذا مما يرد على الطاعن ما أثاره بشأن ظروفه الاجتماعية إذ أنه وإن كان بر الوالدة والأخوة واجبا فإن نقله لا يقطع بينه وبين ذلك وهو لم يمنعه من الاسهام بتعيينه في بر والدته إلى جانب شقيقه الذي يمكنه أيضا رعايتها فحين اقتضى الحال أن يصحب والدته عند سفرها إلى لندن والسويد وغيرها لمعالج عينيها حصل على ما طلبه من إجازات ، خاصة بل أنه حصل على بعض الإجازات الخاصة لصحبة زوجه عند سفرها إلى الخارج أحصولها على عمل هناك كما قال في طلبه وكل ذلك في مجموعة مما يدل على أن الجهة الإدارية لم تبعد عن الحق حين أنست نما تحرته عما اعتبر به من عدم الظروف لتبرير طلبه عدم امضاء النقل إن ما صبح منها لا يكفي لتبرير عدم امضاء تنفيذ قرارها بنقله عمالا للقاعدة العامة أما الظروف الصحية ، فإنها كما تقدم لا تقضى ذلك والنقل لا يمنع من مراجعتها بما يلزم إذا اقتضى الأمر من حصوله على إجازات مرضية على ما تجيزه نصوص القانون أو توجيه وهو ما اتبعه بحصوله على إجازات مرضية منها ما تلا قرار النقل ( ستة أشهر ) وعلى هذا لا يكون ثم في واقع الأمر وظروف الحال وملابساته ما يصح له أن يعتمد عليه لتعقيب قرار نقله من حيث امكان اسناد نية التصسف في عدم استعمال الوزارة ما تملكه من استثناء من القواعد عند الضرورة إذ لم يتوفر ولا دليل على ابتغالها في ذلك أو في اصدار القرار غير المصلحة المسماة أو إلى قصد الإضرار به من أي وجه ومتى كان الأمر على ما تقدم فإن القرار يسلم من هذه العيب ومن ثم لا يكون من أساس لطلب المدعى الفاء وغنى عن البيان أنه لا محل وقد انتهى الحكم إلى هذه النتيجة إلى البحث فيما سيأتي من الدعوى في خصوص طلب وقف تنفيذه من مسائل تتعلق بمدى جوافه على اعتبار أنه ما لم يمنعه القانون أو عدمه على اعتبار أن اتجاهه في بعض مسائل الموظفين إلى الاستعاضة عنه بصرف المرتب إذ لا مورد لهذا وسواء

في الواقع عدم قبول الطلب او رفضه بنقض النظر عن التفرقة بين الامرين  
قانونا .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون الطعنان في غير محلها ويتعين لذلك  
رفضهما مع الزام المدعى المصروفات عن طعنه .

( طعن ٥٤٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٣ )

قاعدة رقم ( ١١٦ )

#### المبدأ :

البند الرابع عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها  
بالفصل في سائر المنازعات الادارية - أصبحت محاكم مجلس الدولة صاحبة  
الاختصاص العام بالفصل في القضايا ذات الطبيعة الادارية بعد أن كان  
اختصاصها العام بمسائل معينة على سبيل الحصر - المتنازعة في قرارات  
النقل والتدب للموظفين العموميين - ادخلتها في الاختصاص الولائي لمحاكم  
مجلس الدولة دون غيرها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن السبب الأول للطعن مردود بأن البند الرابع عنصر من  
المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة نصت  
على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في سائر المنازعات  
الادارية وبهذا النص أصبحت محاكم مجلس الدولة صاحبة الاختصاص العام  
بالفصل في القضايا ذات الطبيعة الادارية بعد أن كان اختصاصها في ظل  
قوانين مجلس الدولة السابقة محدودا بمسائل معينة على سبيل الحصر ليس  
من بينها قرارات نقل الموظفين العموميين ، ولما كانت المنازعة في قرار نقل  
المطعون ضده وهو موظف عام بمصلحة الجمارك التابعة لوزارة الخزانة تعتبر  
منازعة ذات طبيعة ادارية ، فانها تدخل في الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس  
الدولة دون غيرها طبقا للنص المشار اليه .

( طعن ٦٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣ )

أن المادة ١٧٢ من الدستور تنص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » ومن ثم فقد أُمسك لمجلس الدولة بنص الدستور وصريح عبارته ولاية الفصل في المنازعات الإدارية ، وترتيباً على ذلك وإعمالاً لمقتضاه نصت المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : ( أولاً ) الطعون الخاصة بانتخاب الهيئات المحلية ( ثانياً ) ..... ، ( خامساً ) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية ، ..... ، ..... ، ..... ، ..... .

(عشرا) طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في البنود السابقة سواء دفعت بصفة أصلية أو تبعية ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، (رابع عشر) سائر المنازعات الادارية - ومقتضى ذلك أن مجلس الدولة أضحي بما عقد له من الاختصاص بموجب الدستور وصحيح القانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية بحسبانه القاضى الطبيعى والمؤهل والملاذ فى هذا النوع من المنازعات وقاضى القانون العام فى هذا الشأن ، ولم يعسد اختصاص المجلس على ما كان عليه بذى قبل اختصاصا مجبوتا مضينا على سبيل الحصر مقصورا على طائفة بذاتها من المنازعات الادارية . وانه لئن كانت المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة المشار اليه قد أفصحت فى البنود (أولا) حتى (ثالث عشر) عن منازعات ادارية معينة ألمت اليها بصريح النص ، فلا يعذر الامر أن تكون هذه المنازعات قد وردت على سبيل المثال واستوت منازعات ادارية بنص القانون لا يقبل خلف على كنهها أو تكييفها ، بيد أنها لا تستوى وحدها جل المنازعات الادارية التى ينسبسط اختصاص مجلس الدولة شاملا لها جميعا ، والا انطوى الامر على مخالفة للمسحور ذاته وفراغ البند (رابع عشر) المشار اليه من فحواه مضمونه وتجرده من كل مخزى وأثر حال أن الاصل فى النص وجوب أعماله لا إعماله سيما وإن له سندنا بينا وأصلا واضحا من صميم الدستور وصريح عبارته .

ومن حيث أن دعوى المدعى تعويضه عن أضرار يدعيها بسبب إهمال ينسبة لجهة الادارة بشأن مرفق الطرق اولكهرباء والصرف ألصحي بالعاصمة ليست من دعاوى إلغاء القرارات الادارية أو التعويض عنها ، إذ لا يتوجه المدعى بدعواه الى عمل قانونى معين يصلح عن ارادة ملزمة لجهة الادارة بقصد أحداث أثر قانونى ، ومن ثم فلا تعمل فى شأن تلك الدعوى الضوابط المقررة فى نظير منازعات القرار الادارى سواء فى صورته الايجابية أو السلبية وإنما هى (عوى تعويض عن عمل ماذى مدارها لدى مسئولية الدولة عن أعمالها المادية فى نطق القانون العام ومجالاته) اذ هى منازعة يتكبد اتصالها مباشرة بمرق عام يدار وفقا للقانون العام وأساليبه ويتبدى فيها واضحا وجه السلطة العامة ومظهرها ، وهى ليست منازعة متعلقة بجهة الادارة حيث تمارس نشاطا يخضع للقانون الخاص أو يدور فى فلكه وإنما

هى منازعة ثبتت فى حقل القانون العام وتحت مظنته وتمثل فى خلال  
أجوائه ومناخه المتميز ، ومن ثم فلا يجوز النأى بها عن القضاء الادارى  
قاضيتها الطبيعى ، وقواعد القانون العام وضوابطه من حيث المسئولية  
وأركانها ، والتي لا تبنى على قواعد القانون المدنى اذ لا غنى فى مجالها  
عن وجوب استظهار ظروف المرفق وأعبائه وما يثقل به من الواجبات  
والصعاب وظروف الزمان والمكان ووجه العلاقة بين مدعى الضرر والمرفق...  
وغير ذلك مما لا مندوحة عن وجوب تقديمه فى مقام وزن المسئولية الادارية  
والنعويض عنها قانونا ، وهو ما غاب عن محكمة القضاء الادارى نظيره  
والتصدى له بعد اذ نأت بالمنازعة عن صحيح تكيلها قانونا وتنكبت بها  
مسارها السوى ، الامر الذى يقتضى من أجله جميعا إلغاء الحكم الطعين  
والقضاء باختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى بحسبانها منازعة  
ادارية مدارها مدى مسئولية الادارة عن أعمالها المادية وإعادتها اليها  
مجددا للفصل فى موضوعها بعد اذ تنهيا أسباب الحكم فيه .

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفى موضوعه  
بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى  
على الوجه المبين بأسباب الحكم ، وبإعادتها اليها للفصل فى  
موضوعها .

( طعن ١١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥ )

## الفرع الثانى : فى شئون الموظفين

اولا : ارتباط الاختصاص بتوافر صفة الموظف العام

---

قاعدة رقم ( ١١٨ )

المبدأ :

عمال المعاش بتفتيش سبغا التابع لوزارة الزراعة موظفون عموميون -  
اساس ذلك - اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات التى تنشأ  
بينهم وبين جهة الادارة بمناسبة مباشرتهم لخدمة ذلك المرفق العام .

ملخص الحكم :

ليس فى التشريعات أو اللوائح فى مصر نص يعرف الموظف العمومى  
وان كان الكثير من القوانين المصرية استعملت عبارة ( الموظفين العموميين )  
أو ( المستخدمين العموميين ) دون تفرقة بين العبارتين ودون تحديد  
فئة الموظفين العموميين بالذات . نجد ذلك فى مختلف التشريعات الصادرة  
منذ سنة ١٨٨٣ بشأن الموظفين بل وفى التشريعات الحديثة ايضا .

فالقانون المدنى أشار فى المادة ( ١٦٧ ) منه الى عبارة ( الموظف العام )  
وفى المادة ( ٦٠٩ ) منه ( الموظف أو المستخدم ) وقانون المرافعات المدنية  
والتجارية يشير فى المادة ( ٢٠٦ ) منه الى ( الموظفين والمستخدمين المكلفين  
بخدمة عامة ) كذلك قانون العقوبات فى مختلف مواده ينص على الموظفين  
والمستخدمين دون تمييز بين النوعين . ثم صدر القانون رقم ( ٢١٠ ) لسنة  
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فقسم موظفى الدولة الى فئتين : الموظفين  
الداخلين فى الهيئة سواء كانوا مثبتين أم غير مثبتين ( وتسرى عليهم أحكام  
الباب الاول من القانون ) ثم المستخدمين الخارجين عن الهيئة ( وتسرى  
عليهم أحكام الباب الثانى ) فميز الشارع لأول مرة بين الفئتين وأخصص  
كل فئة منهما لأحكام خاصة . ولا يمكن اعتبار ما نصت عليه المادة الأولى

من قانون نظام موظفي الدولة تعريفا للوظيفة العامة أو تعريفا للموظف العمومي ، إذ أنه اقتصر فقط على بيان أولئك الذين تنطبق عليهم أحكام هذا القانون . ولئن كانت أحكام هذا القانون تسرى على الغالبية الكبرى من موظفي الدولة ومستخدميها إلا أنها مع ذلك لا تسرى على فئات أخرى منها طوائف الموظفين الذين تنتظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة ، وهناك بعض عمال الدولة لا تنطبق عليهم أحكام هذا القانون ويعتبرون مع ذلك من الموظفين العموميين كالعمد والمثماين والمأذونين . وقد تلاقي القضاء والفقه الإداريان على عناصر أساسية للوظيفة العامة ولاعتبار الشخص موظفا عموميا يتعين مراعاة قيام العناصر الآتية :

(١) أن يساهم في العمل في مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر ، وفي مصر يعتبرون موظفين عموميين عمال المرافق العامة سواء كانت إدارية أم اقتصادية ما دامت هذه المرافق تدار بأسلوب الاستغلال المباشر .

(٢) أن تكون المساهمة في إدارة المرافق العامة عن طريق التعيين أساسا . وقرار إسناد الوظيفة يكون عن طريق عمل فردي أو مجموعي يصدر من جانب السلطة العامة ويجب أن تقايله موافقة من جانب صاحب الشأن ، فالموظف العمومي يساهم في إدارة المرافق العامة مساهمة إدارية يقبلها دون قسر أو إزغام . أما اللاحق جبرا في خدمة مرفق عام فلا تطبق عليه أحكام الوظيفة العامة .

(٣) أن يشغل وظيفة دائمة وأن يكون شغله لهذه الوظيفة بطريقة مستمرة لا عرضية . ونقطة عن القول أن هذه العناصر لا يمكن اعتبارها عناصر قاطعة نهائية للحكم على عامل من عمال الإدارة بأنه موظف أو غير موظف ، إلا أنها عناصر أساسية يجب مراعاتها .

وهناك عناصر أخرى يتعين استبعادها ولم يعول عليها القضاء فمن ذلك المعيار في اعتبار الموظفين ، ليس نوع العمل الذي يسند إليهم أو أهمية العمل أو كونهم مثبتين أو غير مثبتين ، يستقطع منهم معاش أم لا يستقطع ، أو يمنحون مرتبات نقدية أو عينية أو لا يمنحون مرتبات نقدية .

استقر قضاء هذه المحكمة على اعتبار أن العهد والمشيائخ من الموظفين العموميين ، إذ أن الراتب الذي يجرى عليه حكم الاستقطاع ليس شرطا أساسيا لاعتبار الشخص موظفا عموميا ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالمأذون فلا يؤثر في هذا النظر أنه لا يتقاضى راتبا من خزانة الدولة ، لأن الراتب ليس من الخصائص اللازمة للتوظيفة العامة أو شرطا من الشروط الواجبة في اعتبارها . ويلاحظ أن الموظفين العموميين لا يقتصرون على موظفي الحكومة المركزية بل يدخل فيهم موظفو السلطات اللامركزية الإقليمية والسلطات اللامركزية المصلحية أي المنشآت العامة حتى ولو كانوا لا يخضعون لجميع أحكام قانون موظفي الدولة .

وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه « لكي يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لأحكام الوظيفة العامة التي مردها الى القوانين واللوائح يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر أو بالخضوع لإشرافها ، وليست علاقة عارضة تعتبر في حقيقتها عقد عمل يدرج في مجالات القانون الخاص » .

وعلى مدى ما تقدم ، وإذا كان الثابت من الأوراق ومن ملف خدمة المطعون عليهما أن نظام معاملة عامل المعاش يقوم على أن يقدم العمدة أو شيخ البناحية عمال المعاش اللازمين وفقا لحاجة العمل بتفتيش مسخا التابع لوزارة الزراعة فيستخدمون في مختلف الأعمال الزراعية بمقتضى عقد خاص وبأجر يتناسب والدرجة المبين عليها كل منهم فضلا عن ميزات عينية أخرى مقابل تشغيلهم في أعمال الفلاحة بالتفتيش الحكومي ويستمر عملهم طوال العام بدون انقطاع حتى ولو قل العمل الزراعي وفضلا عن الأجر اليومي المقرر مقتما في اللائحة فإن عامل المعاش يمنع مساحة أرض زراعية في التفتيش تنفاوت وفقا لدرجته بفئة إيجارية مخفضة عما حدده قانون الإصلاح الزراعي كقيمة إيجارية ، ومقرر لهؤلاء العمال نظام إجازات بأنواعه اللائحية المختلفة وتعامل المعاش في كل ذلك يعمل تحت إشراف وتوجيه الجهة الإدارية التابعة لوزارة الزراعة . فلا جدال إذن والخلاصة هذه في أن عامل المعاش بوزارة الزراعة إنما هي علاقة عمل دائم وليس



علاقة عرضية أو مؤقتة ، ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى  
بنظر المنازعات التى تنشأ بين عامل المعاش وجهة الادارة بمناسبة مباشرة  
لخدمة ذلك المرفق العام .

( طعن ١٦٤٢ لسنة ٦ قى - جلسة ١٩٦٢/٥/٥ )

### قاعدة رقم ( ١١٩ )

#### المبدأ :

المنازعات الخاصة بالموظفين العامين - اختصاص مجلس الدولة بهيئة  
القضاء ادارى بنظرها - مناط ثبوت صفة الموظف العام ايا كان نوع وظيفته  
أو درجتها وبفرض النظر عن القانون أو اللائحة أو العقد الذى يعكم موضوع  
النزاع - ثبوت هذه الصفة لمستخدمى ادارة مشروع الغاب الصادر  
بانشائها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥١ .

#### ملخص الحكم :

ان مناط اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين  
العامين هو ثبوت صفة الموظف العام للمدعى ايا كان نوع وظيفته أو درجتها  
وسواء اعتبر موظفا أو مستخدما أو عاملا وفقا للقوانين واللوائح السارية  
بفرض النظر عن القانون أو اللائحة التى تحكم موضوع النزاع ذاته الذى  
يشيره أمام المحكمة فيما يتعلق براتبه أو حقوقه التقاعدية ان كان قانونا أو  
لائحة أو عقدا .

ولما كانت ادارة مشروع الغاب تهدف الى تحقيق مشروع ذى نفع عام  
لتنمية الانتاج الاقتصادى فى البلاد فهى بهذا تعتبر مرفقا عاما تديره الدولة  
عن طريق نظام خاص تضمنه القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥١ الصادر بانشائها .  
فاذا كان الثابت ان المدعى وقد شغل إحدى وظائف هذه الادارة منذ سنة  
١٩٥٢ حتى الآن بصفة منتظمة ومستمرة وثبت فى وظيفته صفة (سائق )  
بوصفه من مستخدمى المؤسسة فى سنة ١٩٥٨ ، وبذلك فقد تكاملت له  
صفة الموظف العمومى ، ومن ثم يكون الدئع بعدم اختصاص القضاء الادارى غير

( م ١٣ - ج ٢ )

قائم على أساس وتكون المحكمة اذا قضت باختصاصها بنظر الدعوى قد  
أصاب الحق .

( طعن ١١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٠ )

المبدأ :

المتطوعون للتدريس بمعهد البحوث الإسلامية بالجامع الأزهر - عدم  
اتصافهم بوصف المعينين بأحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة بـ بـ بـ بـ  
الأزهر لا يسقط عنهم لزوما صفة الموظف العام - اختصاص القضاء الإداري  
بمنازعاتهم .

ملخص الحكم :

لا وجهة للمحاجة بأن المدعى - وهو متطوع للتدريب بمعهد البحوث  
الإسلامية بالأزهر - لو كان حقا منبت الصلة بقوانين التوظيف بالأزهر  
لأنهم الأساس الذى يقوم عليه اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى ،  
ذلك أن عدم اتصافه بوصف المعين فى إحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة  
بـ بـ بـ بـ لا يسقط عنه لزوما صفة الموظف العام الذى يسبـ  
فى انتظام مرفق عام . لأن العلاقة التى كانت تربطه بالأزهر لم يكن مبناها  
عقد عمل فردى بل هى علاقة تنظيمية يحكمها نظام التطوع وهو نظام  
يجعله مشبها بالموظف العام اذ يجمعه به جامع التصدى للخدمة العامة  
وهذا كاف لقيام اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى .

( طعن ١٧١٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٢١ )

المبدأ :

إدارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية - تعتبر مؤسسة عامة -  
اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن فى  
القرار التأديبي الموقع على أحد موظفيها .

### ملخص الحكم :

ان ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية - بحكم انشائها ، ومنحها الشخصية المعنوية ، وقيامها على ادارة مرفق عام هو مرفق النقل بدائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها واستغلاله ، وتشكيل مجلس ادارته وصفات رئيسه ونائبه واعضائه ، والسلطات المخولة له ، واستقلال ميزانيته عن ميزانية الدولة - تعتبر مؤسسة عامة . بتوافر عناصر المؤسسات العامة ومقوماتها فيها ، ومن ثم فان موظفيها يعتبرون موظفين عموميين بحكم تجميعهم لها ، بوصفها فرعاً من سلطات الدولة ، وان كانوا موظفين غير حكوميين ومستقلين عن موظفي الدولة ، وتسرى عليهم تبعاً لذلك الأحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفي الإدارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القوانين والوائح الموضوعة لهم . وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بالظمن فى قرار الجزاء التأديبى الموقع على المدعى من مجلس الإدارة ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره ، وذلك بناء على نص البند ( رايما ) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

( طعن ٢٠٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

### المبدأ :

الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة - تعهدت بوضعها القانوني - الرابطة بينها وبين موظفيها من روابط القانون العام - لا يؤثر فى مركزهم اللائحى ان يكون التعيين بعقد عمل فردى - ليس ثمة ما يمنع من استعانة بعض الأحكام التى تنظم العلاقات التقديرية .

### ملخص الحكم :

تبين من الرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ الصادر بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة

انه قد نص فى المادة الأولى منه على أن ينشأ مؤسسة عامة يطلق عليها « الهيئة العامة لتنفيذ برنامج ٠٠ السنوات الخمس للصناعة » ويكون مركزها مدينة القاهرة ، ونصت المادة الثانية منه على أن تختص الهيئة بتنفيذ مشروعات برنامج السنوات الخمس للصناعة اما بنفسها مباشرة أو بواسطة غيرها من الهيئات أو المؤسسات أو الافراد أو المصالح ونصت المادة الثالثة على أن يشكل مجلس إدارة الهيئة من رئيس وعشرة أعضاء على الأقل وعشرين عضوا على الأكثر يصدر بتعيينهم وتحديد مدتهم ومكافآتهم قرار رئيس الجمهورية ويختار من بينه أعضاء المجلس عضوا منتدبا تكون له اختصاصات المدير المنصوص عنها فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة . ونصت المادة الرابعة من القرار على أنه يتولى مجلس الادارة الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ونصت المادة السادسة على أن تصدر قرارات المجلس بأغلبية عدد الأصوات وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس وتعتمد القرارات من رئيس الجمهورية ونصت المادة الثامنة على أن تكون للهيئة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتتبع الهيئة فى أنظمتها المالية والادارية طرق الادارة والاستغلال المناسبة وفقا لما هو متبع فى المشروعات التجارية والصناعية وذلك دون الاخلال برقابة ديوان المحاسبة ونصت المادة التاسعة على أن يضع مجلس ادارة الهيئة اللوائح الادارية والمالية دون التقيد بالقواعد والنظم التى تجرى عليها المصالح والهيئات الحكومية . وبمقتضى السلطة المخولة لمجلس الادارة فى المادة الأخيرة وضع المجلس لائحة فى شأن أساس الاعتماد والصرف والتجاوز وذلك لتنظيم العلاقة بين الهيئة وجهات التنفيذ متضمنة قواعد واجراءات الصرف وقد نهى البند الخاص من هذه القواعد على أن يتم الاعلان عن جميع الوظائف المطلوبة فى الجرائد العامة مرتين على الأقل وتشكل لجنة لفحص الطلبات واختيار المتقدمين واعداد تقرير بنتيجة الاختبار مع اقتراح المكافآت . ويعتمد التقرير من السلطة المختصة فى جهة التنفيذ على أن ترسل صورة منه بعد اعتماده للهيئة موضحا به أسماء المرشحين من المتقدمين حسب أولويتهم مع بيان مؤهلاتهم وخبراتهم السابقة

والمرتبات التى كانوا يتقاضونها ، ثم بيان الوظائف المرشــحون  
لشغلها والمرتبات المقترحة والأسس التى روعيت فى اختيارهم واستبعاد  
الآخرين - وتتولى جهة التنفيذ بعد اعتماد تقرير لجنة الاختبار -  
التعاقد مع المرشحين بمقدور مؤقتة قابلة للتجديد ، وطبقا لقانون عقد العمل  
الفردى - وترسل صورة من كل عقد للهيئة .

ويتضح مما تقدم بيانه فى معرض سرد نصوص القرار الصادر بإنشاء  
الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة أن هذه الهيئة  
بحكم التسمية التى أطلقها عليها القرار الصادر بإنشائها وبحسب الأغراض  
التي أنشأت أساسا من أجل تحقيقها والمرافق التى قامت على آدائها  
وتنفيذها ، وبالنظر الى ما أضفاه عليها القانون من سلطات ومنحها  
من صلاحيات ومقومات هى هيئة عامة تقوم على ادارة مرفق عام من أهم  
مرافق الدولة وقصد به أساسا وجه المصلحة العامة عن طريق النهوض  
بالإنتاج الصناعى ومضاعفته وما يستتبعه من زيادة الدخل القومى ، وقد  
أكد ذلك قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٧٦ لسنة ١٩٦٤  
والذى استبدل باسم الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس  
للصناعة للهيئة العامة للتصنيع ونقل اليها اختصاصات مصلحة التنظيم  
الصناعى اذ نص القرار المذكور فى المادة الثالثة أن تعتبر الهيئة العامة  
للتصنيع هيئة عامة فى مفهوم احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣

ومضى تبين ذلك وتحدد وضع الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات  
الخمس للصناعة على النحو السابق ، وجب اعتبار الرابطة بينها وبين  
موظفيها رابطة تنظيمية عامة من روابط القانون العام وتبعاً لذلك يعتبر  
موظفيها رابطة تنظيمية عامة من روابط القانون العام وتبعاً لذلك يُعتبر  
مضى كانت العلاقة التى تربطهم بها متصفة بصفة الاستقرار والدوام وقد أيد  
هذا الأصل وأكده القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة  
اذ نص فى المادة الثالثة عشرة منه على أن تسرى على موظفى وعمال  
الهيئات العامة احكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما يرد بشأنه  
نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التى يضعها مجلس

الإدارة : هذا النص صريح في اعتبار الرابطة بين الهيئات العامة وموظفيها رابطة تنظيمية من روابط القانون العام اذ لا يتصور أن يكون قانون الوظائف العامة مرجعا عاما في هذا الشأن الا اذا كانت لهذه الرابطة تلك الطبيعة واذا كان ذلك فان المسئبة تعتبر بهذه المثابة وعلى مقتضى النظر المتقاسم من عداد الموظفين العموميين ، ويختص بالتالي مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ينظر المنازعات التى قد تنور بين أولئك الموظفين وبين الهيئة فى مجال الوظيفة العامة ، ولا يشير من هذا النظر أن مجلس ادارة هذه الهيئة قد أصدر قرارا نص فيه على أن تتولى جهة التنفيذ بفسد اعتماد تقرير لجنة الاختبار التعاقد مع المرشحين بمقود مؤقتة قابلة للتجديد وطبقا لقانون عقد العمل الفردى ذلك لان استعارة القواعد المعمول بها فى قانون عقد العمل الفردى فى شأن تعيين موظفى الهيئة انما يضفى على هذه القواعد بعد أن أقرها مجلس الادارة بما له من سلطة فى هذا الخصوص حسبما سلف البيان وصف القواعد التنظيمية التى تنظم شئون موظفى الهيئة ويبقى هؤلاء الموظفين فى مركز لائى خاضعين لاحكام القانون العام ، وغنى عن البيان أنه ليس لمة ما يمنع قانونا من استعارة بعض الأحكام التى تنظم العلاقات العقدية لتحكم حالات خاصة بموظفى الحكومة والهيئات العامة وان هذه الأحكام المستعارة تعتبر بمقتضى النص عليها فى القوانين أو القرارات المنظمة لحالات أولئك الموظفين أو بمقتضى الاحالة اليها احكاما تنظيمية عامة بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

( طعن ٢٧٨ لسنة ٩ قى - جلسة ١٩٦٥/١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٣ )

المبدأ :

الاتحاد العام للفرف التجارية - تكييفه فى ضوء القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الفرف التجارية والمرسوم الصادر فى ١٨/٨/١٩٥٣ باللائحة العامة للفرف التجارية - هو مرفق عام من مرافق التمثيل المهنى لدى السلطات العامة - القرارات التى يصدرها هى قرارات ادارية تخضع لوصاية ادارية من مصلحة التجارة - لا يؤثر فى هذا التكييف عدم تطبيق

قواعد التوظيف الحكومية والأخذ بقواعد القانون الخاص التى تنظم هذه  
الشئون - كون سلطة المكتب فى هذا الشأن لائحية يفسى على قواعد القانون  
الخاص هنا صيغة الاحكام اللائحية - خضوع القرارات سالفة الذكر لرقابة  
لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

#### ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية  
نصت عن أنه « تنشأ غرف تجارية وتكون هذه الغرف هي الهيئات التى تمثل  
فى دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية الاقليمية لدى السلطات  
العامة وتعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة » ونصت المادة ٤٢ من القانون  
المذكور على أن « للغرف التجارية أن تكون اتحادا عاما لها للناية بالمصالح  
المشتركة بينها وينشأ هذا الاتحاد بمرسوم تعين فيه بوجه خاص الاحكام  
المتعلقة بتشكيل الاتحاد وادارته واختصاصاته وماليته وعلاقته بالفئرف  
التجارية » كما نصت المادة ٤٤ من القانون ذاته على أنه « يوضع للفئرف  
التجارية لائحة عامة تصدر بمرسوم وتشمل بوجه خاص ١ - . . . .  
٢ - . . . . ٣ - . . . . ٤ - النظام الداخلى للفئرف » وقد نصت المادة  
٤٩ من المرسوم الصادر فى ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة  
للفئرف التجارية تحت عنوان ( ف ) النظام الداخلى على أنه « تنتخب الفئرة  
من بين اعضائها رئيسا ووكيلا أو وكيلين وأميئا للصندوق ومساعد له يقوم  
بعمله فى حالة غيابه وسكرتيرا ويشكل منهم مكتب الفئرة ويكون الانتخاب  
بالاغلبية النسبية لاصوات الاعضاء الحاضرين . . . . . ويقوم المكتب  
بتنظيم اقسام الفئرة والخزانة وتعيين الموظفين وفصلهم على ألا يعتبر قرار  
التعيين او الفصل نهائيا الا بعد موافقة مصلحة التجارة » ونصت المسادة  
الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٥٥ بإنشاء  
اتحاد عام للفئرف التجارية المصرية « للنناية بالمصالح المشتركة بين الفئرف  
التجارية المصرية يسمى الاتحاد العام للفئرف التجارية المصرية » وتكون له  
الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة القاهرة » كذلك نصت المادة ١٤ من هذا  
القرار على أن تتبج فيما يتعلق بتنظيم الاعمال الادارية الخاصة بالاتحاد ومعاملة  
الموظفين به القواعد والاحكام المقررة بالنسبة الى الفئرف التجارية » .

ويبين من استعراض النصوص المتقدمة أن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية هو مرفق عام من مرافق التمثيل المهني لدى السلطات العامة اعترف له المشرع بالشخصية الاعتبارية وهو منبثق من الغرف التجارية التي اعتبرها المشرع بالنص الصريح من المؤسسة العامة ومن ثم لم يزم اعتباره بحكم القانون من المؤسسات العامة التي تزول التمثيل المهني لدى السلطات العامة .

ومن حيث أنه ولئن كان الأصل في هذا النوع من المؤسسات العامة أنه يدارس اختصاصاته المختلفة بمزيج من وسائل القانون العام ووسائل القانون الخاص . إلا أن القول الفصل في بيان دور وسائل القانون العام ودور وسائل القانون الخاص في تكوينه ونشاطه ينبغي أن يكون مرده أولا إلى النظام القانوني الذي وضعه له المشرع . على أن الأمر مقصور في خصوصية هذه المنازعة على بحث أي وسائل يتبعها الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية في تعيين موظفيه وفصلهم . هل هي وسائل القانون العام أو بعبارة أخرى قرارات إدارية تخضع لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، أو هي وسائل القانون الخاص أو بعبارة أخرى علاقات تعاقدية فتدخل في ولاية القضاء المدني ، وكما سلف البيان القول الفصل في تحديد ذلك ينبغي أن يكون مرده أولا إلى النظام الذي وضعه المشرع للانحداد المذكور .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر بإنشاء الاتحاد المشار إليه قد أحال كما هو مبين آنفا - في المادة ١٤ منه فيما يتعلق بمعملة موظفيه إلى القواعد والأحكام المقررة بالنسبة إلى الغرف التجارية كما أن المادة ٤٩ من اللائحة العامة للعامة للغرف التجارية . على نحو ما سبقتنا الإشارة إليه قد عهدت إلى مكتب الغرفة بتعيين الموظفين وفصلهم على ألا يعتبر قرار التعيين أو الفصل نهائيا إلا بعد موافقة مصلحة التجارة وأنه ولئن كان قد صدر في ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسة العامة وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في



٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ وجدت واقعة النزاع الراهن في ظله الا أن هذا القانون كما جاء في مذكرته الايضاحية قد روعي في اعداده ما تضمنته التشريعات السابقة من خصائص جوهرية تشترك فيها جميع المؤسسات العامة على اختلاف أنواعها واشكالها ، وما قرره الفقه والقضاء في هذا الشأن دون الاحكام التفصيلية الخاصة بنوع واحد من المؤسسات أو بمؤسسة معينة بالذات ومن ثم فقد ترك القانون بيان التفصيلات التي تختلف فيها بعض المؤسسات العامة عن بعضها الآخر للإدارة التي تنشأ بها كل مؤسسة عامة على حدة . وبالتالي فليس في القانون المذكور ما يتعارض مع النظر سالف البيان » .

وبينى على ما تقدم اعتبار قرار الاستغناء عن خدمات المبعى الصادر من مكتب الاتحاد لعام للغرف التجارية في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ والذي وافق عليه الوكيل المساعد لوزارة الاقتصاد في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ - اعتبار القرار المذكور قرارا اداريا وبالتالي اعتبار المنازعة الرهنة مندرجة في مفهوم الطلبات المنصوص عليها في المادة ٨ (خامسا) والمادة ٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الامر الذي يترتب عليه اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل في هذه المنازعة ومفاد هذا النص أن مكتب الغرفة ( وكذلك مكتب الاتحاد ) حين يعين الموظفين أو يفصلهم انما يمارس سلطة لائحية تتمخض عن قرارات ادارية وآية ذلك أنه يخضع في هذا الخصوص لوصاية ادارية من جانب السلطة التنفيذية ممثلة في مصلحة التجارة . ومن ثم فإن المنازعات المتعلقة بهذه القرارات تدخل الفاء وتوريطا في لاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . وليس بلدى أثر بعد ذلك على قيام هذه السلطة اللائحية وبالتالي على انحصار الاختصاص للقضاء الادارى ، أن يطبق مكتب الغرفة ( كذلك مكتب الاتحاد ) في شئون تعيين الموظفين وفصلهم الاحكام العامة في شأن التوظيف التي تسرى على موظفى الحكومة ، أو أن يستعير من القانون الخاص القواعد التي تنظم هذه الشئون ما دامت السلطة التي يمارس بها المكتب الشئون المذكورة هي سلطة لائحية اذ أن هذه السلطة اللائحية من شأنها ان تطفى على قواعد القانون

الخاص التي قد يعاينها المكتب في شئون تعيين الموظفين وفصلهم مسبقة  
الاحكام الثلاثية  
( طعن ٧٤٥ لسنة ق - جلسة ١٩٦٤/٩/٩ )

قاعدة رقم ( ١٢٤ )

المبدأ :

غرف تجارية - اختصاص - اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفعل  
في دعاوى موظفي الغرف التجارية .

ملخص الفتوى :

ان القضاء الادارى يختص بنظر دعاوى موظفي الغرف التجارية متى  
كان العمل الذي يؤديه دائما بطبيعته لازما لاستمرار سير الغرف بانتظام  
واطراد وادخلا في تنظيمها الادارى .

( فتوى رقم ٥٥٣ - في جلسة ١٩٦١/١٢/١٣ )

قاعدة رقم ( ١٢٥ )

المبدأ :

يترتب على تحويل المؤسسة العامة الى شركة من شركات القطاع العام  
وفقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بشركات  
القطاع العام - زوال صفة الموظف العام عن العاملين بها - القرارات الصادرة  
في شأن العاملين بالمؤسسة قبل ذلك تظل قرارات ادارية وان تغيرت صفة  
مصدرها فيما بعد - يتعين النظر الى صفة مصدر القرار وقت صدوره دون  
اعتداد بالصفة في وقت لاحق - اثر ذلك : دخول المنازعة في صفة هذه  
القرارات في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

من حيث ان الجهة الادارية طلبت في عريضة تصحيح شكل الطعن  
الحكم بعدم اختصاص مجاكم مجلس الدولة بنظر البعوى واحالتها الى المحكمة .

المدنية المختصة ، تأميسا على انه قد ترتب على تحويل المؤسسة المدنية الى شركة من شركات القطاع العام باسم « الشركة المصرية لانتاج اللحوم والالبان بموجب قرار وزير الزراعة رقم ٧١٢ لسنة ١٩٧٥ وفقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ، ان زالت عن العاملين بالمؤسسة الملفاة - والمدعى من بينهم صفة الموظف العام التي كانت تنطبق على العاملين بالمؤسسات العامة ، ويترتب على ذلك ان المنازعة الماثلة وهى منازعة متعلقة بالمرتب - تصبح من اختصاص القضاء العادى بحسبان أن اختصاص محاكم مجلس الدولة المبينة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقصور بالنسبة للعاملين بالقطاع العام على الطعن فى القرارات التأديبية •

ومن حيث ان القرارات المطعون فيها والتي قضت بمجازاة المدعى تقيديا وبالزامه بالتعويض ، قد صدرت من المؤسسات المصرية العامة للحوم والالبان فى المدة من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٦٩ - وقبل أن تحول الى شركة فى سنة ١٩٧٥ - وكان المدعى آنذاك موظفا عاما بالمؤسسة المذكورة فان هذه القرارات تعتبر والحال كذلك قرارات ادارية صادرة فى شأن موظف عام ، ويبقى هذا الوصف ملازما لتلك القرارات وان تغيرت صفة مصدرها فيما بعد ، ذلك انه يتعين النظر الى صفة مصدر القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير هذه الصفة فى وقت لاحق ، ومؤدى ذلك أن يظل الاختصاص بنظر المنازعة فى القرارات المذكورة للمحكمة التى لها ولاية الفصل فيها ، بمعنى - انه لا يترتب على الفناء المؤسسة مصدرة القرارات بتحويلها الى شركة قطاع عام فى سنة ١٩٧٥ - وما تفرع عنه من زوال صفة الموظف العام عن العاملين بها - انتقال الاختصاص بنظر المنازعة الماثلة الى المحاكم المدنية •

ومن حيث ان المدعى لجأ الى محكمة القضاء الادارى طاعنا فى القرارات سالفة الذكر عقب صدورهما ، فيما اشتملت عليه من جزاءات تأديبية ومن الزام بالتعويض عن المخالفات المسندة اليه ، ولما كانت المحكمة صاحبة الاختصاص بنظر طلب الفناء القرار الادارى تختص أيضا بالفصل فى كل ما يتصل به أو يترفع عنه من طلبات أو منازعات ، اعمالا لقاعدة ان قضى

الأصل هو قاضي المرقع ، لذلك فإن محكمة القضاء الإداري التي طرح عليها طلب إلغاء القرارات المطعون فيها ، تختص أيضا بالفصل في المنازعة في التمويض الذي ضمنته الجهة الإدارية هذه القرارات والزمّت المدعى بأدائه خصما من مرتبه ، وعلى ذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص الذي أثارته الطاعنة غير قائم سند ، خليفاً بالرفض .

( طعن ٥٥٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٧ )

### قاعدة رقم ( ١٢٦ )

#### المبدأ :

يتعين النظر الى طبيعة القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير صفة مصدره بعد تاريخ صدور القرار - مثال : تحول بنك مصر الى شركة بعد ان كان مؤسسة عامة - تنقل القرارات التي صدرت منه خلال فترة اعتباره مؤسسة عامة ، لقرارات ادارية - اختصاص القضاء الإداري بنظرها .

#### ملخص الحكم :

متى ثبت على النحو المتقدم أن بنك مصر كان مؤسسة عامة في وقت صدور القرار موضوع هذه المنازعة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وكان المدعي آنذاك يعتبر من الموظفين العموميين فإن القرار الصادر من رئيس مجلس إدارة البنك بمجازاته بفصله يعتبر قرارا إداريا له كل سمات ومقومات القرار الإداري ، ويكون الطعن عليه بالإلغاء من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره وذلك عملا بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي أقيم الطعن في ظل أحكامه والتي تمعد الاختصاص للمجلس بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ولما كانت دعوى الإلغاء تعتبر خصومة عينية موجبة للقرار الإداري ذاته بصرف النظر عن مصدره ويكون للحكم الصادر فيها حجتيه على الكافة فانه يتعين النظر الى طبيعة القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير مصدره اذا ما وقع هذا التغيير في تاريخ لاحق على صدور القرار واذا كان ذلك فانه وقد ثبت أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس

مجلس ادارة بنك مصر باعتباره سلطة تأديبية فى وقت كان البنك فيه مؤسسة عامة فانه لا يؤثر على هذا القرار ولا يقدح فى كونه قرارا إداريا تحول بنك مصر بعد ذلك الى شركة مساهمة بل يظل القرار الصادر بفصل المدعى محتفظا بصفته الادارية كما كان معمولا بها عند صدوره دون غيرها ويكون الطعن عليه قد انعقد الاختصاص بنظره لمجلس الدولة دون غيره اذ ليس للمحاكم العادية ولاية الفاء القرارات الادارية وانما ناطت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى اقيمت الدعوى فى ظل احكامه ، نظر مثل هذه المنازعة لحكمة القضاء الادرى على ما سلف البيان .

( طعن ١٢٥٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٧ )

##### المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بمهمة قضاء اداوى بالفصل فى الطليسات المتعلقة بالعاملين بالدولة - تكييف العلاقة القانونية بين طالبة البحث والمجلس الاعلى لدعم البحث - علاقة وتلقية - اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات المتعلقة بها .

##### ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان المدعى عليها حصلت على بكالوريوس فى العلوم ( كيمياء - طبعة ) وصدر قرار السيد نائب رئيس الوزراء للشئون العلمية ورئيس اللجنة الوزارية للقوى العاملة بترشيحها للتعين فى وزارة البحث العلمى ثم صدر قرار امين عام المجلس الاعلى لدعم البحوث رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥ متضمنا تعيين المدعى عليها فى ١٥ من مارس سنة ١٩٦٥ طالبة بحث بالمجلس الاعلى لدعم البحوث بمنحة قدرها ٢٠ جنيه شهريا وتسلمت عملها فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥ والحققت بمعهد الصحراء ولما اثير موضوع جمعها بين عملها بالمجلس المذكور وبين التدريس بمدرسة ليسييه الحربية ، تقدمت فى ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٥ الى المجلس الاعلى لدعم البحوث

باستقلالها اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦٥ وأورث في هذا الطلب استعدادها لسداد ما سبق أن حصلت عليه من منحة مدة عملها بالمجلس كما تقدمت بطلب آخر في ذات التاريخ أشارت فيه الى استقلالها السابقة والتمست تقسيط المبالغ المستحقة عليها لمدة ١٢ شهرا ثم عادت المدعى عليها وقدمت طلبا مؤرخا ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ عدلت فيه عن استقلالها السابقة وتأشر عليه في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بالحفظ على أساس استقلالها المقدمة في ٣ أغسطس سنة ١٩٦٥ تعتبر مقبولة بنفسوات أكثر من ثلاثين يوما على تقديمها .

ومن حيث انه بتاريخ ١٣ من يولية سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى والحق بالوزارة المذكورة كل من المجلس الأعلى لدعم البحوث والمركز القومى للبحوث ويتبعه ثمانية معاهد ومعاهد البحوث النوعية المبينة بالقرار المشار اليه ومن بينها معهد الصحراء الذى الحقته به المدعى عليها ، ونصت المادة (٥) على أن « تسرى اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ على معاهد البحوث النوعية التابعة لوزارة البحث العلمى فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وفى ذات التاريخ أى فى ١٣ من يولية سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المجلس الأعلى لدعم البحوث وقد نص فى المادة الأولى منه على ان « ينشأ مجلس أعلى لدعم البحوث يعتبر هيئة عامة ويلحق بوزارة البحث العلمى وتكون له الشخصية الاعتبارية ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويهدف الى تحقيق الأغراض الآتية :

( أ ) تحديد مشروعات البحوث ذات الأولوية الخاصة فى خدمة برنامج التنمية بالجمهورية وتمويلها .

( ب ) المساهمة فى تمويل مشروعات البحوث العامة التى تهدف الى تقدم العلم وتدريب الباحثين والنهوض بمستواهم .

( ج ) تشجيع العمل الجماعى بين الباحثين فى الدولة وتنمية التعاون بينهم ورعاية المبرزين منهم .

( د ) متابعة نتائج البحوث التى يمولها المجلس والعمل على اخراجها الى حيز التطبيق فى القطاعات المختلفة .

وقد ظل المجلس الاعلى لدعم البحوث قائما ويؤدى رسالته الى ان صدر فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المجلس الاعلى للبحث العلمى ومتضمنا النص على إلغاء كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى ورقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المجلس الاعلى لدعم البحوث .

ومن حيث انه أيا كان الرأى فى الكتييف القانونى لمركز المدعى عليها بوصفها طالبة بحث بالمجلس الاعلى لدعم البحوث فإن العلاقة التى تربطها بالمجلس المذكور - فى حدود اغراض ذلك المجلس - هى علاقة قانونية تدور فى فلك الوظيفة العامة وتتصل بها مالا وتنبع هذه العلاقة من القرار الصادر بتعيينها فى المجلس المذكور وتحكمها تبعا لذلك اللوائح الادارية والقواعد التنظيمية المطبقة فى المجلس وأذ كانت المنازعة الماثلة تتصل بالعلاقة القانونية للمدعى عليها بالمجلس المذكور فإنها تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى. وأذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالفائه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .

ومن حيث ان المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تختص المحاكم الادارية : (١) بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا من المادة العاشرة متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن ينادلهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات (٢) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والمستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم (٣) بالفصل فى المنازعات الواردة فى البند الحادى عشر من المادة العاشرة متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز خمسمائة جنيه » فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظر ههنا الدعوى للمحكمة

الادارية لرياسة مجلس الوزراء ويتعين لذلك احوالها اليها لتفصّل في موضوعها .

( طمن ٥٥٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٨ )

#### المبدأ :

المعهد القومى للقياس والمعايرة - اعتبار العلاقة بينه وبين طلبة علاقة قانونية تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - اختصاص المحاكم الادارية بنظر المنازعة - اساس ذلك - مثال .

#### ملخص الحكم :

يتعهد طالب البحث بالتفرغ للبحث والمواظبة عليه ، كما يتعهد ان يستمر فيه لمدة سنة على الاقل فاذا تخلى عنه خلال السنة الاولى تعين عليه ان يعيد الى المركز كل ما تسلمه من قيمة المنحة وكذلك الرسوم التى يكون المركز قد دفعها له اثناء الفترة التى قضاه بها .

اذا كان الرأى فى التكييف القانونى لمركز المدعى عليها بوصفها طالبة بحث بالمعهد القومى للقياس والمعايرة ، فان العلاقة التى تربطها بالمجلس المذكور هى علاقة قانونية تدور فى فلك الوظيفة العامة وتتصل بها مالا ، وتنبع هذه العلاقة من القرار الصادر باقامتها طالبة بحث بالمعهد المذكور وتحكمها تبعا لذلك اللوائح الادارية والمالية المطبقة فى المعهد ، واذا كانت المنازعة الماثلة تتصل بالعلاقة القانونية المشار اليها التى قامت بين المدعى عليها وبين المعهد المذكور ، فانها تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد جالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالفائه وباختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى .

ان المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تختص المحاكم الادارية : (١) بالفصل فى طلبات الغاء



القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا من المادة العاشرة متى كانت متعلقة بالموظفين الصوميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادليهم، وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات (٢) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات ، والمكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم . ولما كانت المدعى عليها على ما سلف فى حكم العاملين ومن المستوى الذى تختص المحاكم الادارية بنظر منازعاتهم فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظر هذه الدعوى للمحكمة الادارية لرياسة مجلس الوزراء ويتعين لذلك احالتها اليها لتفصل فى موضوعها مع الزام المطعون ضدها مصروفات الطعن وأبقت الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

( طعن ١٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٩ )

#### المبدأ :

الاتفاق القائم بين حكومة الولايات المتحدة الاميركية بشأن المساعدة الفنية بين مصر والولايات المتحدة الاميركية - ايفاد المؤلف فى بعثة دراسية الى الولايات المتحدة الاميركية تنفيذا لهذا الاتفاق - المنازعة فى مصاريف هذا ايفاد هي مما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى دون القضاء العادى .

#### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعية تطلب الحكم بالزام الحكومة بأن تدفع لها مصاريف ايفادها فى بعثة دراسية الى الولايات المتحدة الاميركية لدراسة مؤسسات الاحداث والمنحرفين وزيارتها والتدريب فيها ، وذلك تنفيذا للاتفاق الدائم بين الحكومة المصرية وبين حكومة الولايات المتحدة الاميركية ومنها بعثات النقطة الرابعة ، وكذلك استنادا الى المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ الخاص بنظام موظفى الدولة اذا كان ذلك فان دفع الحكومة بصلم اختصاص المحكمة تأسيسا على أن الدعوى تنصب على الزام بمبلغ معين وانه بذلك يكون النزاع مدينيا - هذا الدفع مردود ، بأن المبالغ المطالب به يقوم اساسا باعتباره من الروابط التى تنشأ بحكم الوظيفة العامة التى تنظمها القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الخصوص وبهذه المثابة

فانه عن علاقة من العلاقات التى تدخل فى نطاق القانون العام وليس عن  
علاقة مدنية يحته تدخل فى نطاق الروابط الخاصة •  
( طعن ١٠٦٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ١٣٠ )

#### المبدأ :

طلب المدعى الحكم بالزام الهيئة المصرية للمساحة بأن تؤديه تعويضا  
لقاء ما لحقه من ضرر نتيجة تراخيها فى اتخاذ اجراءات ترشيحه للمنحسره  
التدريبية المقدمة من حكومة هولندا مما أدى الى عتلات الحكومة الهولندية -  
اختصاص مجلس الدولة بنظرها باعتبارها منازعة ادارية قوامها النعى على  
مسالك الجهة الادارية لمبنتها القائمة على ادارة مرفق السياحة وبحسبانها  
منازلة لا شك فى انطوائها فى نطاق منازعات الروابط الوظيفية التى تدخل  
فى اختصاص مجلس الدولة بحسبانها القاضى الطيبى لروابط القانون  
العام وفقا لمصرح نص الدستور والقوانين المنفذة •

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان دستور مصر سنة ١٩٧١ قد نص على أن مجلس الدولة  
هيئة قضائية مستقلة وتختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى  
التدابيرية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى - وقد صدر قانون مجلس  
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ونص فى المادة ١٠ على أن تختص محاكم مجلس  
الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : أولا - • • • • ثانية -  
المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين  
العوميين أو لورثتهم عاشرا - طلبات التعويض عن القرارات المنصوص  
عليها فى البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية - رابع عشر -  
سائر المنازعات الادارية •••

ويعتبر فى حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها  
عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح •

واتساقا مع ماتقدم نص قانون السلطة القضائية في المادة ١٥ على انه : فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى جميع المنازعات والجرائم ...

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان محل الدعوى التى صدر بشأنها الحكم الطعن - ينحصر فى طلب الحكم بالزام الهيئة المصرية للمساحة بان تؤدى للمدعى تعويضا لقاء ما لحقه من ضرر نتيجة تراخيها فى اتخاذ اجراءات ترشيحه للمنحة التدريبية المقدمة من حكومة هولندا مما ادى الى اعتذار الحكومة الهولندية - وليس من ريب فى ان التكييف القانونى السليم للدعوى - هو اعتبارها من دعاوى التعويض عن قرار الادارة السلبى بالامتناع عن اتخاذ الاجراءات اللازمة فى الوقت الملائم مما ترتب عليه عدم الاستفادة من المنحة - رغم توافر الشروط - وهى ولا شك تعد منازعة ادارية قوامها النعى على مسلك الجهة الادارية بصفتها القائمة على ادارة مرفق المساحة وبحسبانها المنازعة لاشك فى انطوائها فى نطاق منازعات الروابط الوظيفية التى تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بحسبانها القاضى الطبيعى لروابط القانون العام وفقا لصريح نص الدستور والقوانين المنفذة له على على التفصيل المبين وان القول بغير ذلك مؤداه افراغ النصوص المستحدثة فى شأن تعديل اختصاص مجلس الدولة من احكامها ومما استهدفه المشرع منها - ومن ثم بدون الحكم المظعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك - قد جانب الحق وخالف صريح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن المائل شكلا وفى الموضوع بالفاء الحكم محل الطعن وباختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وباحالتها اليها للفصل فى موضوعها .

( طعن ٩٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٣١ )

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بمهمة قضاء ادارى بالفصل فى العلم  
فى قرار صادر من المؤسسة عامة قبل انائها وتحويلها الى شركة - المبرة  
بتاريخ نشوء الحق فالقرار الصادر منها قرار ادارى وبموظفوها موظفون  
عموميون .

### ملخص الحكم :

بالنسبة الى ما ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة من عسلم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى لكون مؤسسة الطيران أصبحت شركة ويكون الاختصاص بذلك قد انعقد للمحاكم العمالية ، فان العبرة دائما عند النظر فى اختصاص المحكمة هو بتاريخ نشوء الحق محل الدعوى ، ومادام قد ثبت ان الدعوى اقيمت ابان ان كانت المدعى عليها مؤسسة عامة فان موظفيها يعتبرون من الموظفين العموميين وتكون قراراتها بوصفها جهة ادارية والمخاصمة تكون لقراراتها باعتبارها خصومة عينية يرتد الحكم الصادر فيها الى تاريخ صدور القرار عليه يكون ما ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة فى غير محله .

( طعن ٨٥٨ لسنة ٢١ ق ٨٦٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٠/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ١٣٤ )

### المبدأ :

المبعوث ~~ما~~ ان يكون موظفا او طالبا غير موظف - الروابط فى الحالتين بين المبعوث والحكومة هى روابط ادارية تدخل فى مجال القانون العام - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة بين المبعوث والحكومة اساس ذلك : المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تطبيق .

### ملخص الحكم :

من حيث ان العرض الثانى للطعن والخاص بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى مبرود كذلك بأن الطعن كان يعمل معيدا بجامعة القاهرة فرع الخرطوم عند إفاده فى البعثة لحساب المعهد القومى للادارة العليا ، اى أنه كان موظفا عاما ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان المبعوث اما ان يكون موظفا او طالبا غير موظف والروابط فى الحالتين بين المبعوث والحكومة هى روابط ادارية تدخل فى مجال القانون العام ، فبالنسبة للموظف تغلب فى التكييف صلة الموظف بالوظيفة العامة وتكون الروابط

الناشئة بينه وبين الحكومة بسبب البعثة مندرجة في عموم روابط الوظيفة العامة ولما كان مركز الموظف هو مركز تنظيمي عام تحكمه القوانين واللوائح وليس مركزا عقديا حتى لو اتخذ في بعض الاحيان شكل الاتفاق كعمد الاستخدام بالنسبة للموظف المؤقت او المتمهد المأخوذ على الموظف المبعوث طبقا لقانون البعثات ولوائحه لان مثل هذه الاتفاقات او التعهدات لا تغير من التكييف القانوني للربوط بين الموظف والحكومة ، فان المنازعة في شأن هذه الروابط الادارية تدخل في مجال القانون العام ، ويكون القضاء الاداري مختصا بها طبقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

( طعن ١١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/٧/٣ )

#### ثانيا : دعاوى التسوية

##### قاعدة رقم ( ٦٣٣ )

#### المبدأ

اعتبار التسوية من قبيل الاعمال المادية - جواز المساس بها ولو كانت صادرة قبل انشاء مجلس الدولة - مثال : تسوية حالة موظف في تاريخ سابق على انشاء مجلس الدولة بالتطبيق لقرار تنظيمي عام غير نافذ - ترفيئة اعتجادا على هذه التسوية - لانهول هذه الترفيئة دون عدم الاعتداد بالتسوية متى وقف ذلك عند حد تعديل اقدميته في درجة سابقة .

#### ملخص الحكم :

اذا تبين ان التسوية التي اجريت في ٨ من يناير سنة ١٩٤٦ لميلي للمدعي وردت بمقتضاها اقدميته في الدرجة السادسة الى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٨ إنما تمت بالتطبيق لقرار تنظيمي عام غير نافذ عندئذ ، وهو قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ، فانه يتمتع بعدم الاعتداد بها واسقاط مؤداها لان التسويات - وهي اعمال مادية صرفة ان كانت باطله بسبب استنادها الى قرار تنظيمي غير نافذ لم يطلع في تحصيلها انها اجريت قبل انشاء مجلس الدولة ، او ان الادارة لم تحسبها في الميعاد ،

ويكون من حق القضاء الإداري بل يتعين عليه عدم الاعتداد بها مهما تقدم عليها الزمن ، أى إهدار ما عسى أن ينجم عنها من الآثار . ولا ينال من هذا النظر أنه قد ترتبت عليها قرارات بالترقية نالها من أجريت فى حقها ، لأن ترقيتها الى الدرجة الخامسة تنسيقا فى أول مايو سنة ١٩٤٦ لا يؤثر فيها تعديل أقدميته فى الدرجة السادسة الى أول مايو سنة ١٩٣٢ طبقا لقرار أول يونية سنة ١٩٤٧ بدلا من ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٨ كما حددته التسوية الباطلة استنادا الى قرار ٣٦ من مايو سنة ١٩٤٥ غير النافذ .  
( طعن ٩٣٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٤ )

##### المبدأ :

طلب الاداء الزام الموظف برد مبلغ معين بمقولة ليقضه بناء على تسوية مخالفة للقانون - ثبوت ان مثار المنازعة هو استحقاق الموظف او عدم استحقاقه للدرجة والترتب المقررين لمثل مؤهله طبقا لقانون المعادلات الدراسية - اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى .

##### ملخص الحكم :

متى كان الثابت ان مثار المنازعة فى الدعوى هو ما اذا كان المدعى يستحق الدرجة والترتب المقررين لمثل مؤهله طبقا لقانون المعادلات معدلا بما تلاءم القوانين أم أنه لا يستحقها ، فان النزاع على هذا الوجه هو فى الواقع من الامر منازعة فى صميم الدرجة والتراتب اللذين يستحقهما المدعى بمقتضى قانون المعادلات وما يترتب على ذلك من آثار فى استحقاقه او عدم استحقاقه لمبالغ بسبب ذلك ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل فى اختصاص القضاء الإداري طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

( طعن ١٦٥٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢ ، طعن ١٦٥٩ لسنة ق

- جلسة ١٩٥٨/١/١١ )

### قاعدة رقم ( ١٣٥ )

المبدأ :

الدعوى يطلب إلزام موظف برء مبلغ معين بمقولة انه تقاضاه كراتب دون حق - ثبوت ان مثار المنازعة هو استحقاقه للدرجة والرتب المقررين له - اختصاص القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن مثار المنازعة الحقيقي فى الدعوى ، حسبما يبين من استظهارها على ما سلف ايضاحه ، هو ما اذا كان المدعى عليه يستحق الدرجة والرتب المقررين له طبقا للقوانين ام أنه لا يستحقهما ، فان النزاع على هذا الوجه هو فى الواقع من الامر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منازعة فى صميم الراتب والدرجة اللذين يستحقهما المدعى عليه بمقتضى القوانين ، وما يترتب على ذلك من آثار فى استحقاقه أو عدم استحقاقه لمبالغ أخرى بسبب ذلك ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى ، طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من: القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٩ ، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

( طعن ٦٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١ )

### قاعدة رقم ( ١٣٦ )

المبدأ :

المطالبة برء فروق مالية لبفسها الوظيف - ثبوت ان مثار المنازعة هو استحقاق الاعانة الاجتماعية المقررة لمستخدعى الدرجة التاسعة ، أو عدم استحقاقها - اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان مثار المنازعة الحقيقي هو ما اذا كان المطعون عليه يستحق الاعانة الاجتماعية المقررة لمستخدعى الدرجة التاسعة أم لا فان النزاع

على هذا الوجه هو في الواقع من الامر منازعة في صميم الدرجة والراتب اللذين يستحقهما المطعون عليه طبقاً للقواعد التنظيمية العامة وما ترتب على ذلك من آثار في استحقاقه او عدم استحقاقه للاعانة الاجتماعية ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل في اختصاص القضاء الادارى طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ومن ثم اذا اتضح للمحكمة الادارية ان المدعى عليه لا يستحق الاعانة الاجتماعية المقررة للمتزوجين فانها تختص بالحكم عليه برد ما قبضه منها .

( طعن ١٦٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/١/١٩٥٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٧ )

المبدأ :

المنازعة في استحقاق او عدم استحقاق الملاوة والمطالبة بردها في الحالة الثانية - منازعة في راتب - اختصاص القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

ان الملاوة هي جزء من المرتب ، ومن ثم فان المنازعة في استحقاقها او عدم استحقاقها والمطالبة بردها في الحالة الثانية هي منازعة في صميم الراتب الذي يستحقه المدعى ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل في اختصاص القضاء الادارى طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

( طعن ٦٢٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١/٢/١٩٥٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٨ )

المبدأ :

المنازعات المتعلقة بالرتب - اقتطاع جزء من مرتب الموظف استيفاء لدين للادارة عليه - منازعة الموظف في ذلك - اختصاص القضاء الادارى بنظرها .



### ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ٥٩ ١ الخاص بتنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لاصـل تلك المنازعات ولجميع ما يشاكلها وبهذه المثابة تنظر المحكمة فى حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر بشأن تلك المرتبات من قرارات او اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعة حول استحقاق هذا المرتب كاملا خلال فترة معينة .

ومن ثم اذا استقطعت الادارة جزءا من راتب المدعى استيفاء لدين عليه فان هذا الاستقطاع فى ذاته هو مشار لمنازعة فى الراتب فتختص المحكمة بنظرها بمقتضى اختصاصها الكامل .  
( طعن ٩٦٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٥ ) .

### قاعدة رقم ( ١٣٩ )

### المبدأ :

اختصاص القضاء الادارى بإيقاف الخصم من راتب التوظيف ولو كان الخصم استيفاء لدين عليه - اعتبار الدعوى منازعة فى راتب .

### ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم مجلس الدولة ، وهو اختصاص مطلق شامل لاصل تلك المنازعات ولجميع ما يشاكلها وبهذه المثابة تنظر المحكمة فى حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر بشأن تلك المرتبات من قرارات او اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعة حول استحقاق هذا الراتب كاملا خلال فترة معينة ، ومن ثم اذا استقطعت الادارة جزءا

من راتب المدعى استيفاء لدين عليه فان هذا الاستقطاع فى ذاته هو منازعة للمنازعة فى الراتب فتختص المحكمة بنظرها بمقتضى اختصاصها الكامل .  
( طعن ٩٦٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٤ )

قاعدة رقم ( ١٤٠ ) .

المبدأ :

قرار الخصم من المرتب - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى -  
القرارات الصادر بالخصم من مرتب الموظف لدين عليه - ليس من القرارات الادارية القابلة للالغاء او وقف التنفيذ - اعتبار الدعوى فى شأنه منازعة فى راتب تندرج تحت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة اختصاصه بنظرها على هذا الاعتبار .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم مجلس الدولة - وهو اختصاص مطلق شامل لاصل تلك المنازعات ولجميع ما يتفرع منها ، وبهذه المثابة تنظر المحكمة ما يكون قد صدر بشأن تلك المرتبات من قرارات او اجراءات وذلك باعتمادها من العناصر المتفرغة عن المنازعات الاصلية فى حدود اختصاصها الكامل بالنسبة اليها، ومن ثم فاذ استقطعت الادارة جزءا من راتب الموظف استيفاء لدين عليه فان هذا الاستقطاع هو فى ذاته مثار المنازعة فى راتبه تختص المحكمة بنظرها بمقتضى اختصاصها الكامل - ولا يكون القرار الصادر بالخصم من المرتب من القرارات الادارية القابلة للالغاء والتي يجوز وقف تنفيذها طبقا للمادة ٢١ من القانون. سالف الذكر والتي نصت على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه . . . » - ومؤدى هذا انه لا يجوز اتخاذ طريق وقف تنفيذ القرار الا حيث يوجد قرار متخذ بشأنه دعوى بالغائه .

( طعن ٥٨٧ لسنة ٦ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٠ )

قاعدة رقم ( ١٤١ )

المبدأ :

المنازعات الخاصة بالمرتبات - اختصاص القضاء الإداري بنظرها -  
شموله لأصل هذه المنازعات وجميع ما يتفرع منها ، وما يصدر فيها من  
قرارات وإجراءات - اختصاصه بالمنازعة حول استقطاع جزء من راتب الموظف  
استيفاء لدين عليه .

ملخص الحكم :

اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص  
عليه في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩  
في شأن تنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك  
المنازعات ولجميع ما يتفرع عنها ، وبهذه المثابة ينظر القضاء الإداري ما يكون  
قد صدر في شأن تلك المرتبات من قرارات أو إجراءات وذلك باعتبارها من  
العناصر التي تثير المنازعة حول استحقاق المرتبات المذكورة كاملة خلال فترة  
معينة ، ومن ثم إذا اقتطعت الإدارة جزءا من مرتب المدعى استيفاء لدين عليه  
فإن هذا الاستقطاع في ذاته هو مثار المنازعة في المرتب ، فيختص القضاء  
الإداري بنظرها ، بمقتضى اختصاصه الكامل .

( طعن ٤٤٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٢ )

قاعدة رقم ( ١٤٢ )

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات - نطاقه  
- يشمل المنازعة في استقطاع الإدارة لجزء من المرتب استيفاء لدين لها  
في ذمة الموظف .

ملخص الحكم :

إن اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات  
منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة  
١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لأصل

تلك المنازعات ولجميع ما يتفرع عنها من مسائل ، وبهذه المثابة تنظر المحكمة فى حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر فى شأن تلك المرتبات من قرارات أو اتخذا من إجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعات حول استحقاق هذا المرتب كاملا خلال فترة زمنية معينة ، ومن ثم فإذا استقطعت الإدارة جزءا من راتب المدعى استيفاء لدين لها فى ذمته ، فإن هذا الاستقطاع فى ذاته هو مثار المنازعة فى الراتب فتختص المحكمة بنظره بمقتضى اختصاصها الكامل .

( طعن ٨٩٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٣ )

##### المبدأ :

المنازعة الخاصة بالمرتبات - اختصاص القضاء الإدارى بنظرها -  
قرارات وإجراءات - اختصاصه بالمنازعة حول استقطاع جزء من راتب شموله لأصل هذه المنازعات وجميع ما يتفرع منها ، وما يعبر فيها من الموظف استيفاء لدين عليه .

##### ملخص الحكم :

إن اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات متصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعات ولجميع ما يتفرع عنها من مسائل وبهذه المثابة تنظر المحكمة فى حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر فى شأن تلك المرتبات من قرارات أو اتخذا من إجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعة حول استحقاق هذا المرتب كاملا خلال فترة زمنية معينة . ومن ثم فإذا استقطعت الإدارة جزءا من راتب المدعى استيفاء لدين لها فى ذمته ، فإن هذا الاستقطاع فى ذاته هو مثار المنازعة فى الراتب ، فتختص المحكمة بنظره بمقتضى اختصاصها الكامل ، ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص.

غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا لذلك رفضه والحكم باختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ينظر الدعوى .  
( طعن ١١٨٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٤ )

المبدأ :

المنازعات الخاصة بالمرتبات - اختصاص القضاء الادارى بنظرها -  
رقابة القضاء الادارى لا تتحقق فى احوال الخصم من راتب الموظف الا ببحث ما استندت اليه جهة الادارة فى اجراء الخصم - ليس فى ذلك اخلال بميزة التنفيذ المباشر .

ملخص الحكم :

ان رقابة القضاء الادارى لا تتحقق فى احوال الخصم من رواتب الموظفين العموميين الا ببحث ما استندت اليه جهة الادارة فى اجراء الخصم ليقول كلمته فى مدى صحته وبلامته ، وليس فى ذلك اخلال بميزة التنفيذ المباشر التى خص بها المصارف جهات الادارة فى سبيل استيفائها لما يكون مستحقا لها قبل الموظف او استرداد ما صرف اليه بدون وجه حق . وفق احكام القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، لان هذه الميزة لا تعنى تخويلها حقا مطلقا فى اجراء الخصم من رواتب الموظفين ، دون أن تسأل عما استندت اليه فى اجراء هذا الخصم .

( طعن ٤٨٨ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٥ )

المبدأ :

الدعوى المقامة من احد العاملين بإدارة النقل العام بالاستئنافية بالطالبة بمصاريف علاج تعتبر منازعة فى مرتب يخص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - استأنس ذلك - بالاحكام الواردة فى اللوائح الخاصة بموظفى الادارة المركزية والخاصة بالتزامها بصرف التعاقب الاطباء ولتمن الادوية والاقامة بالمستشفيات ونص للمدعين ٦٨٢ و ٦٨٤ من القانون المدنى .

### ملخص الحكم :

ان اللوائح الخاصة بموظفى الادارة المدعى عليها تقضى بصرف اتعاب الاطباء وثمان الادوية ومصاريف العمليات والاقامة بالمستشفيات للعاملين بالادارة المذكورة وان المادة ٦٨٣ من القانون المدنى تقضى باعتبار كل منحة تمنى للعامل زيادة على أجره وتكون مقررة فى لوائح العمل ، جزءا من أجره كما تقضى المادة ٦٨٤ من القانون ذاته باعتبار الوهبة جزءا من الاجر ، ومن ثم تكون المنازعة مذاعة فى مرتب يختص القضاء الادارى بالفصل فيها ، وتكون المحكمة الادارية هى المختصة بنظر الدعوى لان المدعى ليس من موظفى الفئة العالية .

( طعن ١٧٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم (١٤٦)

#### المبدأ :

المطالبة بمبلغ من المال بسبب اصابة عامل او وفاته بناء على قواعد تنظيمية استنتجتها جهة الادارة - لا تعتبر دعوى تعويض عن واقعة مادية - وانما تعتبر من قبيل المنازعات فى المرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين او لورثتهم - اختصاص القضاء الادارى بنظر هذه المنازعة .

### ملخص الحكم :

ان المدعين لم يرفعا دعواهم - كما يبين من صحيفتها - للمطالبة بتعويض عن وفاة مورثهم ، كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه ، حتى يقال ان دعواهم دعوى تعويض عن واقعة مادية لا يختص مجلس الدولة ، بهيئة قضاء ادارى ، بنظرها ، وانما أقاموا دعواهم للمطالبة بحق أو ادعوا انهم يستمدونه من القواعد التنظيمية التى أوردتها المذكورة رقم ١٨ التى رفعت الى مجلس ادارة السكك الحديدية متضمنة الاجكام التى تتبع فى شأن تعويض موظفى وعمال الهيئة او ورثتهم عن الاصابات التى تحدث لهم . الموظفون والعمال اثناء العمل وبسببه ، والذي يبين من الاطلاع على صورة

هذه المذكرة وهى مقدمة من المدعين ولم تنازع الجهة الادارية فى صحتها .  
ان مجلس ادارة الهيئة وافق عليها فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ ثم رفعها  
الى مجلس الوزراء لاعتمادها .

ومن حيث ان الدعوى لا تعتبر فى ضوء ما تقدم وبحسب تكييفها  
الصحيح ، دعوى تعويض وانما هى دعوى مطالبة بمبلغ من المال يجرى  
استحقاقه وفق قواعد تنظيمية استنتجتها الجهة الادارية لتعويض من يصاب  
اثناء العمل وبسببه من موظفيها وعمالها أو ورثتهم ، وهى تعتبر - بهذه  
المناسبة من قبيل المنازعات فى المرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين  
العموميين او لورثتهم التى نصت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة على اختصاص  
المجلس - بهيئة قضاء ادارى - بنظرها .

( طعن ٢٣٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٧ )

#### المبدأ :

استرداد ما دفع بصفة معاش استثنائى بدون وجه حق - يعتبر منازعة  
مما يندرج تحت نص الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥  
١٩٥٥ اختصاص القضاء الادارى بنظرها .

#### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المنازعة تدور حول استرداد مبلغ ، وصفتها  
الطاعة بأنه معاش استثنائى صرف الى المطعون ضده دون وجه حق بعد  
ان عاد الى خدمة الحكومة ، فان الاختصاص بالفصل فيها يكون معقودا  
للقضاء الادارى عمالا لنص الفقرة الثانية للمادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥  
لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

( طعن ٩٢٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٥ )

## المبدأ :

### قاعدة رقم ( ١٤٨ )

المنازعة حول استحقاق جزء من المعاش التفسق على استبدال ارضه  
مقابلة - اختصاص القضاء الادارى بها بوصفها منازعة متصلة بالمعاش ايما

اتصال .

### ملخص الحكم :

متى كانت المنازعة فى الطعن تدور حول استحقاق جزء من المعاش  
المربوط ، اتفق على استبدال الارض فى مقابل اقتطاعه طبقا للقواعد  
التنظيمية السارية فى شأن استبدال المعاشات، فان هذه المنازعة تكون  
متعلقة باستحقاق بعض او كل المعاش ولا شك فى اندراجها تحت ولاية  
القضاء الادارى لا باعتبارها منازعة فى مقدار المعاش وأساس ربطه انما  
يوصفها منازعة متصلة بالمعاش ايما اتصال .

( طعن ١٥١ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥ )

### قاعدة رقم ( ١٤٩ )

## المبدأ :

رفض وزارة الخزانة تقرير معاش انما يشكل قرارا اداريا مما يختص  
القضاء الادارى بالنظر فى مشروعيتها .

### ملخص الحكم :

ان القرار التنظيمى العام يولد مراكز قانونية عامة او مجردة ، بعكس  
القرار الفردى الذى ينشئ مركزا قانونيا خاصا لفرد معين، وانه اذا كان من الصحيح  
ان القرار الفرعى هو تطبيق أو تنفيذ للقانون ، فانه فى الوقت ذاته مصدر  
لمركز قانونى فردى او خاص متميز عن المركز القانونى العام المجرد المتولد  
عن القانون ، ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الادارى الذى يكون تطبيقا



لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزاً قانونياً لأن كل قرار منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق للقاعدة القانونية أعلى . وعلى هذا الأساس فإن رفض وزارة الخزانة تقرير معاش للطاعن إنما يشكل قراراً إدارياً بمعناه المتعارف عليه - وهو الفصحح الإدارية عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة - مما يختص القضاء الإداري بالنظر في مشروعيته .

( طعن ٤٨٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ١٥٠ )

#### المبدأ :

القرار الإداري هو تطبيق أو تنفيذ للقانون فإنه في الوقت ذاته مصدر لمركز قانوني فردي أو خاص متميز عن المركز القانوني العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الإداري الذي يكون تطبيقاً لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزاً قانونياً لأن كل قرار منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق للقاعدة القانونية أعلى - امتناع جهة الإدارة عن صرف المعاش الذي يطالب به المطعون ضده إنما يشكل قراراً إدارياً بمعناه المتعارف عليه وهو الفصحح الإدارية عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة - اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظره - القرار الإداري لا ينتج أثره إلا من تاريخ صدوره - الأصل عدم المساس بالحقوق المكتسبة والمراكز القانونية التي تمت وتكاملت إلا بقانون - عدم رجعية القرارات الإدارية - لزوم عدم سريانها بأثر رجعي حتى ولو نص فيها على هذا الأثر .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بتنظر هذه المنازعة فإن هذه المحكمة سبق أن قضت بأنه إذا كان من الصحيح أن القرار الفردي هو تطبيق أو تنفيذ للقانون فإنه في الوقت ذاته مصدر لمركز قانوني فردي أو خاص متميز عن المركز القانوني العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الإداري الذي يكون تطبيقاً لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزاً قانونياً لأن كل قرار منشئ لمركز

قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق لقاعدة قانونية أعلى ، وعلى هذا الأساس فإن امتناع جهة الادارة عن صرف المعاش الذي يطالب به المطعون ضدهما انما يشكل قرارا اداريا بمعناه المتعارف عليه وهو افصاح الادارة عن ارادتها الملزمة بمآلها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث اثر قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة ومتى كان الحكم المطعون فيه قد بسط اختصاصه على الدعوى بحسبان أن امتناع جهة الادارة عن صرف المعاش الذي يطالب به المطعون ضدهما انما يشكل قرارا اداريا سلبيا مما يدخل الطعن فيه في اختصاص محاكم مجلس الدولة فانه يكون قد أصاب الحق فيما ذهب اليه ويضحي بالتالي الدفع بعدم الاختصاص ولا سند له من القانون ويتعين من ثم الالتفات عليه .

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحامين المختلط تنص على أن ( لا يكون للمحامي الحق في معاش التقاعد الا اذا توافرت فيه الشروط الاتية :

- ١ - أن يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين .
  - ٢ - أن يكون قد زاول بالفعل مهنة المحاماة مدة ثلاثين سنة ميلادية بما فيها مدت التمرين ويجوز ان تكون هذه المدة متصلة او منفصلة اذا بلغت في مجموعها ثلاثين سنة .
  - ٣ - أن تكون سنه قد بلغت سنتين سنة ميلادية .
  - ٤ - أن يكون قد دفع اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول الى يوم التقاعد الا اذا عفى من دفع الاشتراك من مجلس النقابة .
- ومن حيث انه لاخلاف بين طرفي النزاع على توافر الشروط الثلاثة الأخيرة في شأن مورث المطعون ضدهما وانما يثور الخلاف على مدى توافر الشرط الاول الخاص بالقيد في جدول المحامين ، إذ بينما يدعي المطعون ضدهما الى توافر هذا الشرط وقت احالة مورثيهما - الى التقاعد تذهب جهة الادارة الي تخلف هذا الشرط في شأن المذكور .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان مورث المطعون ضدهما كان من المحامين المقيدين امام المحاكم المختلطة منذ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ وبعد الغاء هذه المحاكم نقل الى جدول المحامين الوطنيين اعتبارا من ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وعقب الاعتداء الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ قررت لجنة قبول المحامين شطب اسمه من الجدول تطبيقا للامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . وقد سويت المسائل المالية بين مصر وفرنسا بمقتضى اتفاق عقد في زيورخ في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ولنص هذا الاتفاق في المادة ٤ منه على أنه « في حدود القوانين واللوائح المعمول بها في كل من البلدين يؤذن للرعايا الفرنسيين والمصريين بالأقامة من جديد في مصر وفرنسا على التوالى وباستئناف مزاولة نشاطهم منهما دون ان يكون انقطاع هـذا النشاط حجة عليهم أو ان يغير شيئا من حقوقهم المكتسبة » واستنادا الى احكام هذا الاتفاق تقدم مورث المطعون ضدهما بطلب إعادة قيد اسمه في جدول المحامين وقبول اشتراكاته من تاريخ الشطب وحتى تاريخ إعادة القيد وقبول استقالته ، وفي ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٩ قررت لجنة قبول المحامين إعادة قيد اسم المذكور بجدول المحامين مع قبول استقالته ومؤدى هذا القرار ولازمة هو إنشاء مركز قانوني لمورث المطعون ضدهما باعتباره مقيدا في جدول المحامين ليس فقط من هذا التاريخ بل ان إعادة القيد تستحب معها لمدة التي استبعدتها اسم المذكور من الجدول لزولا على حكم المادة الرابعة من اتفاق تسوية المسائل المالية بين مصر وفرنسا سـالف الذكر ، ومتى كان ذلك وكان مورث المطعون ضدهما قد تقدم في خصومه شهر ابريل سنة ١٩٥٩ بطلب أحقيته في المعاش طبقا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحامين المختلطة فمن ثم فانه يكون قد توافر في شأن المذكور ، وقت تقديم طلب المعاش ، شرط القيد في جدول المحامين بالاهالة الى الشروط والاخرى التي حددتها المادة ١٣ من القانون سالف الذكر ، ولايغير من ذلك او ينال منه ماذهبت اليه جهة الادارة من ان قرارا قد صدر من لجنة قبول المحامين في اول - أغسطس سنة ١٩٦٣ باستبعاد اسم مورث المطعون ضدهما من الجدول اعتبارا من ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٩ ذلك أنه فضلا عن ان الادارة سمحت عن تقديم

هذا القرار رغم لقاحة الفرصة لها أكثر من مدة لتقديمه ، فإن القرار المذكور بافتراض صبورته وهو امر لم يثبت ، لا يقوى على زحزحه المركز القانوني الذي نشأ واستقر لمورث المظنون ضدهما بالقرار الصادر بأعادة قيده بجدول المحامين اعتبارا من ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٩ وذلك باعتباره مقيدا بهذا الجدول وقت طلب صرف المعاش في ابريل سنة ١٩٥٩ ، ذلك ان القرار الذي تزعم الادارة صبورته ، ان كان قد صدر فإنه لاينتج اثره الا من تاريخ صدوره اخذا بقاعدة عدم رجعية القرارات الادارية اذ الاصل هو خطر المساس بالحقوق المكتسبة او المراكز القانونية ، التي تمت وتكاملت الا بقانون ومن ثم لم يلزم بحكم الاصل الا تسري القرارات الادارية باثر رجعي حتى ولو نص فيها على هذا الاثر .

ومن حيث انه يلخص من كل ما تقدم انه وقد توافرت في شأن مورث المظنون ضدهما شروط استحقاق المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر ، فإن امتناع جهة الادارة عن صرف هذا المعاش على فهم انه لم يكن مقيدا بجدول المحامين ، انما يشكل قرارا سلبيا بالامتناع عن صرف المعاش واذا جاء هذا القرار مخالفا للقانون ، على النحو السابق بيانه فمن ثم يتعين الحكم بالفائه وما ترتب عليه من آثار واذا ذهب الحكم للمظنون فيه هذا المذهب فإنه يكون قد اصاب الحق في قضائه ووافق حكم القانون فيما انتهى اليه ، ويضحي بالتالي هذا الطعن غير قائم على سند صحيح من القانون حقيقا لذلك رفضه .

ومن حيث ان جهة الادارة خسرت هذا الطعن فقد حقي الزامها بمصروفاته عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .  
( طعن ٧٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ )

قاعدة رقم ( ١٥٢ )

النبذة :

طلب الموظف المنقول تعديل اقدميته بين موافق المصلحة للمنقول اليها من تاريخ نقله دون طلب الفاء قرار معين - دخوله في اختصاص القضاء الإداري -

### ملخص الحكم :

إذا استهدف المظنون ضلعه من دعواه تعديل اقدميته بين موظفي الديوان العام باعتباره منقولا اليه من ١٧ يولية سنة ١٩٥٤ تاريخ صدور القرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٤ تنفيذا لاحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٤ ولم يطلب الغاء قرار معين ، ومن ثم تكون هذه الدعوى من اختصاص القضاء الادارى اعمالا لحكم القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة .  
( طعن ١١٩٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٤ )

قاعدة رقم ( ١٥١ )

### المبسطة :

المنازعات المتعلقة بمعاشات افراد القوات المسلحة - منازعات ادوية  
• مما يختص بها مجلس الدولة .

### ملخص الحكم :

ان المدعى ينازع فى قطع المعاش الذى كان قد تقرر له بوصفه من جنود الاحتياط المستدعون للخدمة بالقوات المسلحة ، وهو بوصفه هذا لا يعتبر موظفا عاما وبالتالي فان النزاع بصدد معاشه عن تلك الخدمة كانه يخرج عن اختصاص قضاء مجلس الدولة بمقتضى احكام المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التى اقيمت الدعوى فى ظلها - على ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا - والايمر وان كان كذلك الا انه بصدد دستور سنة ١٩٧١ أصبحت محاكم مجلس الدولة هى صاحبة الاختصاص العام بالفصل فى المنازعات الادارية وفقا لحكم المادة ١٧٢ منه التى التزم بها قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقضى فى الفقرة ٤ الرابعة عشر ، من المادة العاشرة منه بان تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى سائر المنازعات الادارية التى لم يشملها الحصر الوارد فى الفقرات السابقة عليها ولما كانت المنازعة الماثلة تتعلق بأحد العاملين الذين يساهمون فى تسيير

نشاط احدى السلطات الادارية فى الدولة وهى القوات المسلحة ، وتخضع لذات الروابط القانونية التى يخضع لها افراد القوات المسلحة الذين ينطبق عليهم وصف الموظف العام بما ينطوى على أن المشرع قد ارتأى لاعتبارات تتعلق بالصالح العام اخضاع هؤلاء العاملين من غير الموظفين العاملين لروابط القانون العام التى تحكم الموظف العام من أفراد القوات المسلحة ، وبهذه المثابة فان المنازعة الماثلة تمتع من المنازعات الادارية التى تحكمها روابط القانون العام وتدخل بالتالى فى اختصاص محكمة القضاء الادارى عملاً بحكم المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة القائم .

( طعن ٣١٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٧ )

ثالثاً : دعاوى الافاء :

قاعدة رقم ( ١٥٣ )

المبدأ :

ان نص البند « ثالثاً » من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ جاءت صياغته من العموم والاطلاق بحيث يمتد مدلولها الى القرارات السلبية او الضمنية المتعلقة بالتميين سواء بالامتناع او الرضى .

ملخص الحكم :

ان المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ اذ تنص فى البند « ثالثاً » على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالظن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتميين فى الوظائف العامة لا تعنى أن الظن يكون مقصوراً على القرارات الايجابية بالتميين بل جاءت صيغتها من العموم والاطلاق بحيث يمتد مدلولها كذلك الى القرارات السلبية او الضمنية المتعلقة بالتميين سواء بالامتناع او بالرفض كما هى الحال فى الدعوى الراهنة ومن ثم فلا وجه للدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظرها .

( طعن ٦٢٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ١٥٤ )

#### المبدأ :

لجنة التأديب والتظلمات - قصر اختصاصها على تأديب أعضاء مجلس الدولة والفصل في إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشؤونهم وطلبات التعويض المترتبة عليها - عدم اختصاصها بنظر طلب المنازعة في العلاوة - اختصاص محكمة القضاء الإداري به .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قصرت اختصاص لجنة التأديب والتظلمات على تأديب أعضاء المجلس ، والفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشؤون أعضائه وفي طلبات التعويض المترتبة عليها ، مما يدخل أصلاً في اختصاص القضاء - وغنى عن البيان أن موضوع الدعوى - وهو منازعة في علاوة - لا يدخل ضمن طلبات إلغاء القرارات الإدارية أو طلبات التعويض المترتبة عليها ، فتكون الدعوى ، والحالة هذه ، ليست من اختصاص لجنة التأديب والتظلمات ، وإنما تصبح هذه المنازعة - منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ - من اختصاص محكمة القضاء الإداري طبقاً لنص المادتين ١٣ و ١٤ منه ، لأن المدعى من الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية ( مندوب بمجلس الدولة ) .

( طعن ١٥٠ لسنة ١ ق جلسة ١٢/١٧/١٩٥٥ )

### قاعدة رقم ( ١٥٥ )

#### المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الطعن في قرارات الترقية إلى وظيفة أعلى في مدارج السلم الإداري - ولو لم يكن في هذه الترقية نفع مادي أو تأثير على الترقية إلى الدرجة المالية التالية .

### ملخص الحكم :

ولئن كانت الترقية التي جعل القانون الطعن في القرارات الصادرة في شأنها ينصرف أساسا الى تعيين الموظف في درجة مالية أعلى من درجته إلا أنه لا شك في أنه يتدرج في مدلولها وينطوي في نصها تعيين الموظف في وظيفة تعاو بحكم طبيعتها الوظيفية التي يشغلها في مدارج السلم الإداري إذ أن الترقية بمعناها الأعم هي ما يطرأ على الموظف من تغيير في مركزه القانوني يكون من شأنه تقديمه على غيره وتدرجه في مدارج السلم الوظيفي والإداري ويتحقق ذلك أيضا بتقليد الموظف وظيفة تعلو وظيفته الحالية في مجال الاختصاص وإن لم يصاحب هذا التقليد نفع مادي .

ومن حيث أنه ولئن كان التعيين في وظيفة مدرس أول بوزارة التربية والتعلم لا يصحبه منح درجة مالية إلا أنه يعتبر بمثابة ترقية حقيقية لأن هذه الوظيفة كما هو واضح من القرار الوزاري رقم ٢٥٥ الصادر في ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ من وزير التربية والتعليم بشأن القواعد التي تتبع في شغل الوظائف الفنية أرقى في مدارج السلم الإداري من وظيفة مدرس وقد جاء النص صريحا على أن من يرشح لوظيفة مدرس أول يجب أن يكون حاصلا على مؤهل فني في التدريس لا يقل عن مستوى الدرجات الجامعية وأن يكون قد اشتغل بالتدريس مدة لا تقل عن عشر سنوات منها ست سنوات على الأقل بالمدارس الثانوية وألا تقل تقديراته على " جيد جدا " في سنتين على الأقل في السنوات الأخيرة ولا يقل عن جيد في أي سنة منها . كما ينص القرار ٢٥٥ سالف الذكر على أنه عند الترقية إلى وظائف المدرسين الأوائل يرتب المرشحون حسب أقدميتهم في كشوف الترشيح وفق الشروط السالف بيانها وترتب الأماكن حسب أفضليتها ويعطى الأقدم المكان الأفضل وهكذا وعلى مقتضى ذلك يكون النقل من وظيفة مدرس إلى وظيفة مدرس أول يعتبر بمثابة الترقية في مدارج السلم الإداري مما يجعلها خاضعة لرقابة القضاء الإداري ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري غير سليم ولا متفقا مع القانون .

( طعن ٢٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧ )



قاعدة رقم ( ١٥٦ )

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري بنظر الطعن في قرارات الترقية - ينصرف أساسا الى تعيين الموظف في درجة مالية أعلى من درجته - يشمل كذلك تقليد الموظف وظيفة تعلو بحكم طبيعتها الوظيفية التي يشغلها في مدارج السلم الإداري وإن لم يصاحب ذلك نفع مادي .

ملخص الحكم :

لئن كانت الترقية التي جعل القانون الطعن في القرارات الصادرة في شأنها تنصرف أساسا الى تعيين الموظف في درجة مالية أعلى من رتبته إلا أنه لا شك في أنه يندرج في مدلولها وينطوي في معناها تعيين الموظف في وظيفة تعاو بحكم طبيعتها الوظيفية التي يشغلها في مدارج السلم الإداري ، إذ أن الترقية بمعناها الأعم هي ما يطرأ على الموظف من تغيير في مركزه القانوني يكون من شأنه تقديمه على غيره في مدارج السلم الوظيفي والإداري ، ويتحقق ذلك أيضا بتقليد الموظف وظيفة تعلو وظيفته في مجال الاختصاص وإن لم يصاحب هذا التقليد نفع مادي .

( طعن ٨١٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢١ )

قاعدة رقم ( ١٥٧ )

المبدأ :

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الوظائف الفنية بالإدارات التعليمية وبالديوان العام بالوزارة - نقل المقطعون في ترقبته من وظيفة عضو في الى وظيفة مفتش أول - ينطوي على ترقية في مدارج السلم الوظيفي مما يختص بمجلس الكوالة بطلب إلغاء .

ملخص الحكم :

إن القرار الوزاري رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٩ من يولية سنة ١٩٥٥ قضى بتنظيم الوظائف الفنية بالإدارات التعليمية بالديوان العام

بالوزارة على الوجه الآتى : ١ - مدير التعليم ٢ - وكيل مدير التعليم  
٣ - مساعد مدير التعليم ٤ - كبير المفتشين ٥ - مفتش أول ٦ - رئيس  
قسم ٧ - وكيل قسم ٨ - عضو فنى . ومن ثم يكون القرار المطعون فيه  
قد تضمن ترقية فى مدارج السلم الوظيفى ، ويكون الطعن فى هذا القرار  
بطالب الفائه من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، ويكون  
حكم المحكمة الادارية المطعون فيه ، اذ قضى على خلاف ذلك ، قد جانب  
الصواب فى تاويل القانون وتطبيقه ، ويتعين - والحالة هذه - الغاؤه  
والقضاء باختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .  
( طعن ١٥٧٧ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٨ )

#### المبدأ :

قرار وزير الاشغال بمنح لقب مهندس استنادا الى سلطته المقررة  
بمقتضى الفقرة ( ج ) من المادة ٣ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء  
نقابة المهن الهندسية - قرار ادارى - الطعن فيه بالالفاء كليا او جزئيا -  
اختصاص مجلس الدولة به .

#### ملخص الحكم :

ان القرار الذى يصدر من وزير الاشغال لمنح لقب مهندس استنادا  
الى السلطة التقديرية المخولة له بمقتضى الفقرة ج من المادة الثالثة من  
القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء نقابة المهن الهندسية فيما  
يتعلق بتحديد الاعمال الهندسية واعتبارها كافية لمنح اللقب ، انما يكون  
على هذا النحو قد اكتملت له جميع عناصر القرارات الادارية ، وبالتالي  
يكون الطعن عليه سواء بطلب الفائه كليا او جزئيا - كما هو الحال فى  
الدعوى الماثلة التى ينصب فيها طلب الفائه الجزئى على ارجاع تاريخ منح  
المدعى لقب مهندس الصادر به وزير الاشغال من ١٣/٥/١٩٥٨ الى  
١٢/٦/١٩٥٢ معقودا لقضاء الفائه ما دام لم ينشأ مركز المدعى من  
القاعدة التنظيمية التى اوردها الشارح مباشرة بل استلزم الامر صدور

قرار إدارى خاص يخوله ذلك المركز القانونى ووكيل ذلك الى وزير الانضباط  
يجريه بعد أخذ رأى مجلس النقابة بسلطانه التقديرية كما سبق البيان ومن  
ثم فانه يسرى فى شأن الدعوى المقامة منه مواعيد واجراءات دعوى  
الافاء وفقا لما نصت عليه أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن  
تنظيم مجلس الدولة .

( طعن ٨٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٥٩ )

#### المبدأ :

قرارات نقل الموظف - منى اختصاص القضاء الإدارى بطلبات الفئات  
- ثبوت اختصاصه بالنسبة لقرار النقل الى وظيفة درجتها أدنى أو الى كادر  
أدنى أو اقل مزايا ، وقرار النقل الذى يفوت الدور فى الترقية بالاقدمية  
فى الجهة المنقول منها ، وذلك لانه ينطوى على جزء ممتنع - مرد الاختصاص  
بالغاء هذه القرارات - العبرة فى ذلك بتكليف المدعى للدعوى .

#### ملخص الحكم :

ان ما أثاره مفوض الدولة فى تقريره بشأن عدم اختصاص محكمة  
القضاء الإدارى بنظر الدعوى استنادا الى أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة  
قضاء إدارى معقود بما نص عليه فى المادة ٨ من قانون تنظيمه. وليس منها  
قرارات النقل والندب ، مردود بأن من بين القرارات الموصوفة بأنها  
قرارات نقل ما يتعين على محكمة القضاء الإدارى أن تقول كلمتها حيالها  
منها القرار الذى يقضى بنقل موظف الى وظيفة تقل درجتها عن درجته  
أو كادر تقل مزاياه عن مزايا الكادر الذى ينتمى اليه وذلك الذى يتناسب  
عنه تقويت دور الموظف المنقول فى الترقية بالاقدمية فى الجهة المنقول منها  
والاخر الذى ينطوى على جزء ممتنع ومرد الاختصاص فى شأن هذه القرارات  
يرجع الى ما يصيبها سواء لمخالفتها نص المادة ٤٧ من قانون التوظف أو  
بصدورها مشوبة بالانحراف بالسلطة وتكتب وجه المصلحة العامة  
باعطاء أسباب ظاهرة للنقل حالة انها تخفى فى الواقع هدفا غير مشروع .  
والعبرة فى تعيين اختصاص المحكمة بالنزاع هى بتكليف المدعى للدعوى

وهو في الدعوى الحالية بشخص دعواه على أن القرار المطعون فيه اذا قضى بنقله من وظيفة استاذ مساعد بجامعة القاهرة الى وظيفة اخصائي بوزارة الصحة قد ترتب عليه تنزيله من كادر له مزايا خاضعة الى كادر أدنى وذلك بالمخالفة للقانون ، فضلا عما يشوبه من اساءة استعمال السلطة .  
( طعن ٨٥٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٠ )

#### المبدأ :

صدور القانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٥ متضمنا نقل درجات من الكادر الكتابي الى الكادر الاداري بمصلحة الطيران المدني - صدور قرار بنقل موظفين من الكادر الكتابي الى الكادر الاداري بالمصلحة المذكورة ومنطويا في الوقت ذاته على ترقيتهما - حقيقة القرار المطعون فيه هو رفع الموظفين من كادر أدنى الى كادر اعلى - هذا الرفع هو بمثابة التعيين في الكادر الاعلى وينطوي على ترقية في هذا الكادر - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر الطعن في هذا القرار بغض النظر عن الالفاظ التي قد يوصف بها هذا القرار .

#### ملخص الحكم :

اذا كان الثابت انه - بعد أن صدر القانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٥ بتنسيق وظائف مصلحة الطيران المدني متضمنا في مادته الثانية نقل ست درجات ( ٤ خامسة و ٢ سادسة ) من الكادر الكتابي الى الكادر الاداري ، وبعد تبادل اتصالات بين المصلحة المذكورة وديوان الموظفين واجتماع لجنة شئون الموظفين لابداء مقترحاتها بشأن تنفيذ هذا التنسيق - صدر القرار المطعون فيه من السيد وزير الخريفة متضمنا نقل كل من المطعون عليهما من الكادر الكتابي الى الكادر الاداري ومنطويا في الوقت ذاته على ترقيتهما الى الدرجة الخامسة الادارية ، وحيل ذلك اقام المدعى دعواه طالبا الغاء القرار الاداري المشار اليه ، وناعيا عليه انه انطوى على تخطيه في النقل الى الكادر الاداري وفي الترقية الى الدرجة الخامسة الادارية ، مع أنه أحق من ذينك الموظفين بالنقل والترقية بحكم

أسبقته في أقدمية الدرجة السادسة الكتابية - إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإن حقيقة القرار المطعون فيه هو رفع الموظفين من كادر أدنى الكادر الكتابي الى كادر أعلى عو الكادر الإداري تبعاً لرفع وظيفتين كتابيتين الى هذا الكادر الأخير . وليس ثمة شك في أن رفع الموظف من كادر أدنى الى كادر أعلى في مثل هذه الحالة هو بمثابة التعيين في هذا الكادر الأخير ، فضلاً عما ينطوي عليه في الوقت ذاته من ترقية من كادر أدنى الى كادر أعلى وما يتأواها من ترفيات في هذا الكادر الآخر ، ومن ثم فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يكون مختصاً بنظر مثل هذا النزاع بصرف النظر عن الالفاظ التي قد يوصف بها مثل هذا القرار ، إذ العبارة بالمعاني لا بالالفاظ .

( طعن ٢٢٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٦١ )

المبدأ :

القرار الصادر من الهيئة المشكل منها مجلس التأديب بنقل واعظ الى وظيفة كتابية بالتطبيق لكلمة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - قرار نقل نوعي يختص القضاء الإداري بالفصل في الطعن فيه - رقابة القضاء الإداري تكون بالتثبت من تشكيل الهيئة وفق نصوص القانون وقيام السبب الذي قام عليه القرار دون التدخل في تقدير الإدارة .

ملخص الحكم :

ان نقل المدعى من وظيفة واعظ الى وظيفة كتابية ليس نقلاً مكانياً حتى تتصلب المحكمة من اختصاصها . بل انه قرار نقل نوعي قصد به إبعاد الموظف عن وظيفته في الكادر الفني العالي الى وظيفة أدنى مرتبة في الكادر الكتابي . ولئن كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف يحال الى اللجنة التي يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، فاذا تبين لها انه قادر على تحسين حالته وجهت اليه تنبيهاً بذلك ، والا قررت نقله الى وظيفة أخرى يستطيع

الاضطلاع بأعبائها ، ، الا ان رقابة محكمة القضاء الاارى تتمثل فى التثبت من تشكيل الهيئة وفق نصوص القانون وفى قيام السبب الذى قام عليه القرار بغير تدخل فى تقدير الادارة وفى اقتناعها بما استقرت عليه عقيدتها ، ما دام ذلك كله قد خلا من اساءة استعمال السلطة .  
( دهن ٥٢٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ١٦٢ )

#### المبدأ :

القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين ويجوز طلب الغائها - ليس من بينها ما تعلق بالنقل المتضمن حرمان الموظف من ميزة مالية يعتبر نقلا نوعيا مما يختص المجلس بنظره .

#### ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى هو اختصاص محدد بما نص عليه فى القانون ، ويبين من مراجعة الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥ من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة التى حددت اختصاصه فى الفاء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين ان قرارات النقل ليست من بينها ، فانه غنى عن البيان ان هذه القرارات لا يخرج طلب الغائها عن اختصاص المجلس الا اذا كانت ارادة الادارة قد اتجهت الى احداث الاثر القانونى بالنقل فقط وهو ما يعبر عنه بالنقل المكافئ . فاذا لم يكن القرار مقصورا على النقل بل يتضمن حرمانا من ميزة مالية مثل القرار المطعون فيه ، فانه يعتبر نقلا نوعيا مما يختص المجلس بطلب الغائه . اذ هو فى هذه الحالة ينطوى على مساس بميزات الوظيفة مما يدخل فى عموم القليات المنصوص عليها فى الفقرة ٤ من المادة ٨ سالفة الذكر .  
( طعن ٢١٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٦ )

## المبدأ :

نقل العامل من إحدى شركات القطاع العام الى هيئة عامة تطبيقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - وجوب خضوعه للقيود الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ امر لا تجزئه الا في حدود ١٠٪ من مجموع الوظائف الخالية في أدنى الدرجات - صدور قرار النقل بالمخالفة لهذا القيد - بطلان القرار للمدعى ان يضمن في هذا القرار امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى نظراً لان القرار اغلق الباب امامه للترقية الى الدرجة التي نقل اليها العامل المشار اليه - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر في هذا الطعن على اعتبار ان قرار النقل في هذه الحالة يأخذ حكم قرار التعيين .

## ملخص الحكم :

ومن حيث أنه متى كانت الهيئة المدعى عليها تطبق احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فان نقل السيد / . . . . . الموظف من الفئة الخامسة بشركة سفاجا للفوسفات وهي إحدى شركات القطاع العام الى الهيئة المدعى عليها ليس نقلاً بالمعنى المفهوم للنقل المكاني او النوعي الذي تتم بين الوظائف الداخلة في الهيكل التنظيمي للشخص الاعتباري الواحد وانما هو نقل يتميز بمدلول خاص كما سلف القول وذلك على اعتبار أنه ينشئ علاقة وظيفية مبتدأة بين العامل المنقول وبين الجهة المنقول اليها وهي جهة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ونظام وظيفي مغاير لنظام الجهة المنقول فيها ، وبهذه المثابة فان هذا النقل وقد تم الى الهيئة المدعى عليها التي تطبق احكام قانون نظام العاملين بالدولة فانه يأخذ حكم التعيين المبتدأ في مفهوم الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون المذكور اعتباراً بان - العامل المنقول كان يشغل الفئة الخامسة بشركة سفاجا للفوسفات فشنغل الدرجة الخامسة في الهيئة المدعى عليها وهي تعمل أدنى درجات الكادر في الهيئة المذكورة ، ومن ثم فان هذا النقل وقد اغلق الباب

امام المدعى للترقية الى الدرجة الخامسة فان من شأنه ان يسوغ له الطعن  
فى قرار النقل المشار اليه الذى تم دون مراعاة النسبة المنصوص عليها فى  
الفقرة الثانية من المادة ١٢ السالفة الذكر فجاء فى هذا الشأن مخالفا  
للقانون اذ حجب عن المدعى حقه فى الترقية الى الدرجة الخامسة التى  
شغلها المنقول على خلاف القانون .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان الحكم المطعون عليه يكون قد خالف  
القانون واما فى تأويله اذ قضى بعد اختصاص مجلس الدولة بهيئة  
قضاء ادارى بنظر الدعوى استنادا الى أن قرار النقل ليس من القرارات  
التي يختص بمجلس الدولة بنظر الطعون التي تقام عليها . وآية ذلك كما  
سلف القول ان القرار المطعون فيه وأن وصف بأنه قرار نقل الا انه يأخذ  
حكم التعيين من حيث جواز الطعن عليه ، ويخضع بالتالى لرقابة القضاء .  
( طعن ٧٦٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٤ )

المبدأ :

النقل من الجامعة واليها يعتبر بمثابة التعيين - اختصاص القضاء  
الادارى بالنظر فيه .

ملخص الحكم :

لما كانت الجامعة المدعى عليها تتمتع بالشخصية الاعتبارية فان النقل  
منها واليها يعتبر بمثابة التعيين ، حسبما سبق ان قضت به هذه المحكمة  
وبالتالى يختص القضاء الادارى بالنظر فيه .  
( طعن ١٣٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٥ )

المبدأ :

القرار الصادر فى شأن الترشيح لبحثات داخلية بالجامعات يهدف



**الحصول على مؤهل تخصصي - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى  
يطلب الفائه - ذلك**

**ملخص الحكم :**

ان القرار الصادر فى شأن ترشيح بعض اطباء قسم الامراض الصدرية  
بوزارة الصحة لبعثات داخلية بالجامعات المحلية بهدف الحصول على  
مؤهلات تخصصية تدعم مكانتهم العلمية فهى - والحالة هذه - من شأنها  
أن تجعل الحاصلين عليها يتبوؤن منزلة أرفع فى المستوى العلمى من منزلة  
زملائهم الغير حاصلين عليها عند تقدير مرتبة الكفاية وهى تنهض ايضا  
عنصرا مرجحا عند التساوى فى الترشيح للترقية بالاختيار ، ومن ثم  
يندرج القرار المطعون فيه ، فى قرارات الترقية باعتباره يؤثر مالا فى  
الترقية وبهذه المثابة ، يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - دون  
غيره - بالنظر فى الطعن فى هذا القرار .

( طعن ٥٣٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥ )

**قاعدة رقم ( ١٦٦ )**

**المبدأ :**

**القرار الصادر بنقل احد اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الى  
وظيفة بالكادر العالى استنادا الى المادة السابعة من قانون نظام السلكين  
الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - قرار ادارى نهائى صادر  
بالتعيين فى احدى الوظائف العامة مما يدخل طلب الفائه فى اختصاص  
القضاء الادارى .**

**ملخص الحكم :**

ان القرار المطعون فيه صدر استنادا الى المادة السابعة من قانون  
السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤  
التي تجيز تعيين رجال السلكين الدبلوماسى والقنصلى فى وظائف الكادرين  
الفنى العالى والادارى وبعض الوظائف الاخرى ، ولذلك فلا يجوز تكييف

**( م ١٦ - ج ٢ )**

القرار المطعون فيه على أنه قرار نقل مكاني أو نقل نوعي وإنما هو في حقيقة الأمر قرار إداري نهائي صادر بالتعيين في إحدى الوظائف العامة ومن ثم يدخل النظر في طلب الغائه في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري طبقاً لنص المادة الثانية من قانون مجلس الدولة .

( طعن ١٠٨١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١١ )

### قاعدة رقم ( ١٦٧ )

#### المبدأ :

مؤدى نص البند (ب) من المادة السابعة من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والتقصلي الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والتقصلي في وظائف الكادرين الفني العادي والإداري والوظائف الأخرى المتباد إليها في البند (ب) سالف الذكر - قرار رئيس الجمهورية الصادر استناداً إلى المادة السابقة المتباد إليها هو قرار إداري نهائي صادر بالتعيين في إحدى الوظائف العامة - لا يجوز القول بأنه قرار نقل مكاني أو نقل نوعي - نتيجة ذلك اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر في طلب الغائه .

#### ملخص الحكم :

أنه عن دفع الحكومة بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر قرار النقل المطعون فيه فمردود بأن القرار الجمهوري المطعون فيه صدر استناداً إلى المادة السابعة من قانون السلكين الدبلوماسي والتقصلي الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ التي تجيز تعيين رجال السلكين الدبلوماسي والتقصلي في وظائف الكادرين الفني العالي والإداري وبعض الوظائف الأخرى ، ولذلك فلا يجوز تكييف القرار المطعون فيه على أنه قرار لنقل مكاني أو نقل نوعي وإنما هو في حقيقة الأمر قرار إداري نهائي صادر بالتعيين في إحدى الوظائف العامة ومن ثم يدخل النظر في طلب الغائه في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري طبقاً لقانون مجلس الدولة ، ولذلك يكون هذا الدفع على غير أساس من القانون متعيماً رفضه .

ومن حيث انه عن طعن المدعى ، فانه يبين من الرجوع الى قانون نظام السلكن الدبلوماسى والقنصلى الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ مدعلا بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ ان المادة السابعة منه تنص على أن « يكون التعيين فى السلكن الدبلوماسى والقنصلى بطريق الترقية من الوظيفة التى يسبقها مباشرة بحسب الجدول الملحق بهذا القانون وذلك لغاية وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثالثة » على أنه يجوز متى توافرت الشروط المشار إليها فى المادة (٥) ان يعين راسا ٠٠ ثانيا : فى وظيفة مستشار من الدرجة الاولى او الدرجة الثانية أو ...

( ١ ) المستشارون من الدرجتين الاولى والثانية والسكرتيريون الاول.

(ب) موظفوا الكادرين الفنى العالى والادارى ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وضباط الجيش من خريجي كلية أركان حرب ويكون تعيينهم فى الوظائف المقابلة لوظائفهم . كما يجوز تعيين أعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصلى راسا فى الوظائف المذكورة أنفا حسبما يقتضيه صالح العمل وبناء على اقتراح وزير الخارجية وموافقة مجلس الوزراء وذلك دون الاخلال بالقوانين المنظمة للوظائف المشار إليها ، ومؤدى الفقرة الاخيرة من هذا النص اجازة تعيين أعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصلى فى وظائف الكادرين الفنى العالى والادارى والوظائف الاخرى المشار إليها فى البند (ب) من النص نزولا على ما يقتضيه صالح العمل .  
( طعن ٨٦٣ ، ١٢٨٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١ )

### قاعدة رقم ( ١٦٨ )

المبدأ :

تكيف القرار الصادر بالنقل من وظائف السلكن السياسى والقنصلى الى وظيفة بالكادر العالى بأنه فصل بغير الطريق التأديبى من وزارة الخارجية وتعيين فى وظيفة اخرى - الدفع ترتيبا على ذلك يخرج القرار فى شأنه الخاص بالفصل عن ولاية القضاء الادارى غير سديد -

### ملخص الحكم :

ان الشق الثاني من الدفع الذى تبنيه ادارة قضايا الحكومة على ان القرار المطعون فيه تضمن فصل المطعون عليه من وظيفته بوزارة الخارجية بغير الطريق التاديبى وتعيينه فى وظيفة اخرى ، مما يترتب عليه خروج القرار فى شقة الخاص بالفصل عن ولاية مجلس الدولة عملا بنص المسادة ١٢ من قانون مجلس الدولة فانه على غير أساس ايضا ، ذلك لأن القرارات التى تعتبر من اعمال السيادة وفقا لنص المادة سالفة الذكر حسب مفهومها الصحيح واخذا بما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، هى القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية التى تتضمن اسقاط ولاية الوظيفة عن الاشخاص الذين تعيين الحكومة انهم غير صالحين لاداء الخدمة العامة سواء باحالتهم الى الاستبعاد او المعاش او فصلهم ، فلا يدخل فى ضمنها القرارات التى لاتستهدف تحقيق هذا الاثر ، وهو تنحية الموظف عن الخدمة العامة ، كالقرارات الصادرة بتعيين موظفى وزارة فى وزارة اخرى اذا جاز القانون ذلك ، والقرارات الصادرة بالنقل من وظيفة الى اخرى ، ولذلك فلا تنسجملها الحصانة التى اراد للمشرع اضافها على القرارات المشار اليها فى المادة ١٢ سالفة الذكر ، ويكون هذا الوجه من اوجه الطعن على غير اساس .

( طعن ١٠٨١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ١٦٩ )

### المبدأ :

ولاية التعقيب على تقدير الكفالية فى التقرير السنوى - ثبوتها لقضاء الالغاء لان هذا التقدير بمثابة القرار الادارى النهائى - تقيد الطعن على تقرير الكفالية بميعاد الستين يوما مالم يقم به وجه من اوجه انعدام القرار .

### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ولاية التعقيب على تقدير الكفالية فى التقرير السنوى - وهو بمثابة قرار ادارى نهائى - انما هى لقبها

الالغاء ، فهو القضاء الذى شرعه القانون للطعن فى القرارات الادارية . وقد  
يسن القانون للموظف وسيلة العلم بالتقرير وبوجه خاص فى حالة تقديم  
تقرير عنه بدرجة ضعيف ، اذ نص فى ذيل المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ على أن « يعلن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف  
بصورة منه » فاذا فوت صاحب الشأن على نفسه فرصة الطعن فى التقرير  
فى الميعاد القانونى لاستصدار حكم بالفائه من قضاء الالغاء ؛ فان التقرير  
يصبح حصينا من الالغاء . ولا سبيل للمعدة الى مناقشته وزعزعة هذه  
الحصانة حتما امام قضاء الالغاء ، الا ان يكون قد قام بالتقرير وجه من  
اوجه انعدام القرار الادارى .

( طعن ١٣٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٠ )

##### المبدأ :

التقرير السنوى المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحل المنصوص  
عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - يعتبر قرارا اداريا  
نهائيا يؤثر مالا فى الترقية ومنع العلاوة والمصل - الدراج الطعن فيه فى  
عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة  
الثامنة من قانون مجلس الدولة .

##### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يبين مراحل تقدير كفاية الموظف ،  
ونص على عرض هذه التقارير على لجنة شئون الموظفين فى شهر مارس من كل  
عام لتقدير درجة كفاية الموظف ، فاذا ما انتهت اللجنة من تقدير كفاية الموظف  
اصبح هذا التقدير نهائيا منتجا لآثاره التى يرتبها عليه القانون عند نظر  
العلوات او فى جميع الترقيات ، بل ان هذه التقارير تؤثر فى بقاء الموظف  
فى وظيفته او فصله منها . وقد نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٣١ من  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على  
انه « يرتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من اول علاوة »

دورية مع تخطيه في الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير ،  
وبصت المادة ٣٢ من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧  
سالف الذكر على أن الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليا بدرجة ضعيف  
يقدم للهيئة المشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، فإذا تبين لها أنه  
« قادر على الاضطلاع بأعباء وظيفة أخرى تقلته إليها بذات الدرجة والرتب  
أو مع خفض درجته ومرتبه ، أو نقله الى كادر أدنى .  
فإذا تبين لها أنه غير قادر على العمل فصلته من وظيفته  
مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة ، وفي الحالة الاولى اذا قدم عن الموظف  
بعد ذلك مباشرة تقرير آخر بدرجة ضعيف فصل من وظيفته . » وتقضى  
المادة ٤٠ من القانون سالف الذكر المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧  
على أنه « في الترقيات الى الدرجات المخصصة منها نسبة للاقدمية ونسبة  
لاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية ويرقى فيه اقدم الموظفين  
مع تخطي الضيف اذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متتاليتان بدرجة  
ضعيف . اما في النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون خاضعة  
لتقدير لجنة شئون الموظفين دون التقيد بترتيب الاقدمية في ذات مرتبة  
الكفاية على أن يكون الاختيار أولا من الحائزين على مرتبة ممتاز في العامين  
الاخيرين . » وفي حالة عدم توافر عددهم بالنسبة للدرجات الخالية يكون  
الاختيار في الدرجات الباقية من الحائزين على مرتبة جيد ويضاف  
الحائزون على مرتبة ممتاز في إحدى السنتين الى مرتبة جيد ويسرى عليهم  
حكمها ، وتصل المادة ٤٠ مكررة على أنه « مع عدم الاخلال بنصوص المادتين  
٣٥ و ٤١ اذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون خمس عشرة سنة  
في درجة واحدة او خمسا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو ثلاثين  
سنة في ثلاث درجات متتالية ، ويكون قد قضى في الدرجة الاخيرة ٤  
سنوات على الاقل اعتبر مرقى الى الدرجة التالية ما لم يكن التقريران  
الاخيران عنه بدرجة ضعيف » .

وعلى مدى ما تقدم فان التفسير السنوي المقدم عن الموظف بعد  
استيفاء مراحل المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ٢٦ لسنة

١٩٥١ هو بمثابة قرار ادارى نهائى يؤثر مالا فى الترقية او منح العلاوة او الفصل ، ومن ثم يندرج فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة .  
( طعن ٧٣٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٩ )

قاعدة رقم ( ١٧١ )

#### المبدأ :

اعتبار التقرير السرى السنوى قرارا اداريا يتصل بترقية الموظف وعلاقته ودرجته ومرتبته - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعن فيه - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على أن التقارير من صميم أعمال الإدارة بلا معقب عليها - فى غير محله - اعتباره دفعا موضوعيا ينصف على مدى رقابة القضاء الادارى على هذه التقديرات لا دفعا شكليا يرد على امكان نظر الدعوى - وجوب التفرقة بين ترخيص الإدارة فى التقدير ذاته وبين مراعاة الاجراءات القانونية للوصول الى هذا التقدير .

#### ملخص الحكم :

ان التقرير السرى السنوى هو تقدير لأعمال الموظف وتسجيل لكفائته عن سنة معينة يرتب فى حقه بصفة حاسمة اما مباشرة او بطريق غير مباشر آثارا قانونية خاصة متى كان صادرا ومستوفيا المراحل والايضاح الشكلية المطلوبة قانونا واصبح نهائيا ، اذ قد ينبنى عليه طبقا لنصوص المواد ٣١ و ٣٢ و ٤٠ و ٤٠ مكررا و ٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة حرمان الموظف من اول علاوة دورية مع تخليه فى الترقية سواء والاقدمية او بالإختيار فى السنة التى قلم فيها التقرير ، او تقديره اذا ما صدر فى حقه تقريران متتاليا بدرجة ضعيف للهيئة المشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته وتقرير نقله الى وظيفة اخرى اذا كان قادرا على الاضطلاع بأعبائها بذات الدرجة والمرتب او مع خفض درجته او مرتبه او نقله الى كادر ادنى ، او فصله من وظيفته مع حفظ حقه فى المناش أو المكافاة ، او عدم اعتباره مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية بالتطبيق لقواعد تقديم الموظف ، أو عدم منحه علاوة اعتيادية ، وبهذه المثابة فانه

تتوافر له مقومات القرار الإداري وخصائصه ويكون نظر العطن فيه من اختصاص القضاء الإداري لاتصاله بترقية الموظف وعلاواته ، وبدرجته ومرتبته وبيئاته في الوظيفة او فصله منها ، مما نص قانون تنظيم مجلس الدولة على اختصاص المجلس بهيئة قضاء ادارى بنظره .

وعلى ذلك فان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على أنه لا رقابة للقضاء الإداري على تقديرات التقارير السرية باعتبار ان هذه التقارير من صميم اعمال الإدارة التي لا معقب عليها فيها ، ليس في حقيقته دفعا شكليا يرد على امكان نظر الدعوى بطلب الغاء مثل هذه التقارير او عدم امكان نظرها والتطرق الى موضوعها ، وانما هو في واقع الامر دفاع موضوعي ينصب على مدى رقابة القضاء الإداري على التقديرات التي تتضمنها التقارير السرية السنوية للموظفين وسلطته في مناقشة سلامة هذه التقديرات ، وتعيين حدود ما تمتد اليه هذه الرقابة وما تقصر عنه ، وهذا يدخل في جوهر النزاع الذي يفصل فيه الحكم الموضوعي ، فثمة فرق بين ترخص الإدارة في التقدير ذاته وبين وجوب مراعاتها للإجراءات والاضاع التي رسمها القانون للوصول الى هذا التقدير ، وليس هذا او ذلك بمانع يحول دون الكان نظر القضاء الإداري للدعوى بل انه مقتضى له . ومن ثم فان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى يكون في غير محله متعيना رفضه .

( طعن ٩١٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٢ )

##### المبدأ :

التقرير السنوي يعتبر قرارا اداريا نهائيا يؤثر مالا في الترقية او العلاوة او في الفصل فيندرج في عموم الطلبات الواردة بالفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة التي يختص المجلس بالفصل فيها .

##### ملخص الحكم :

رتب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن نظام موظفي الدولة على التقارير السنوية آثارا بعيدة المدى في مركز الموظف سواء من حيث العلاوات



أو الترقيات أو صلته بالوظيفة ، وأوجب القانون ان تمر تلك التقارير على مراحل رسمها ونظمها تبدأ بالرئيس المباشر فالمدبر المحلى ف رئيس المصلحة ثم تتوج بعد ذلك بقرار لجنة شئون الموظفين ، فتمت مراحل التقارير على هذا النحو أصبح تقدير كفاية الموظف حسبما انتهت اليه لجنة شئون الموظفين نهائيا منتجا لاثاره التى رتبها القانون ، حسبما سلف البيان ، وعلى هدى ما تقدم فان التقرير المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحل المنصوص عليها فى القانون هو بمثابة قرار ادارى نهائى يؤثر مالا فى الترقية أو فى منح العلاوة أو فى الفصل ، فمن ثم يندرج فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعن فى قرارات لجان شئون الموظفين الصادرة بتقدير كفاية الموظف قد اخطأ فى تاويل القانون وتطبيقه .

( طعن ٨٤٨ لسنة ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٣١ )

### قاعدة رقم (١٧٣)

#### البيان :

التقرير السنوى الذى يوضع عن الموظف بعد استيفاء مراحل القانونيه - يعتبر قرارا اداريا نهائيا يؤثر مالا فى الترقية او منح العمل او الفصل - جواز الطعن عليه بالالفاء استقلالا كائى قرار ادارى اخر - لا يوجد ما يمنع من ان ينصب عليه الطعن بمناسبة الطعن على قرار التخطى فى الترقية للارتباط الوثيق بينهما - شرط ذلك الا يكون التقرير قد تضمن بفوات ميعاد الستين يوما .

#### ملخص الحكم :

ان التقرير السرى السنوى المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحل المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يعتمد بمطابقة قرار ادارى نهائى يؤثر مالا فى الترقية او منح العلاوة او الفصل . ومن ثم يندرج فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرتين الثايفه

والخامسة من المادة الثامنة • وترتيباً على ذلك فإن القرار الصادر بتقدير كفاية الموظف متى أصبح نهائياً منتجا لآثاره التى رتبها القانون فانه يسوغ لصاحب الشأن ان يطعن عليه فى الميعاد الذى شرطه الشارع للطعن بالالغاء شأنه فى ذلك شأن كافة القرارات الادارية الاخرى • وإذا كان مفاد هذا جواز الطعن بالالغاء على تقرير الكفاية استقلالا ، فانه ليس هناك ما يمنع من أن ينصب هذا الطعن عليه بمناسبة الدعوى التى يقيمها الموظف بالطعن على القرار الصادر بتخطيه فى الترقية استنادا لذلك التقرير طالما أن التقدير الذى انطوى عليه تقرير الكفاية المشار اليه لم يكتسب حصانة تمصمه من اى إلغاء بفوات ميعاد الستين يوما المقررة للطعن بالالغاء فى القرارات الادارية من تاريخ علم المدعى به •  
( طعن ١٢٤٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٤ )

##### المبدأ :

تكليف خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين من خريجي الجامعات المصرية وتعديلاته يعتبر اذاه استثنائية للتعيين فى وظائف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وما يقتضيه ذلك من جواز توزيعهم على شركات القطاع العام - قرار التكليف او مئة او تعديله لا يعدو أن يكون قرارا اداريا صادرا من السلطة العامة الختوط بها قانونا اصدار اوامير التكليف ومنها وتعديلها فى شأن فرد - اختصاص محكمة القضاء الادارى

##### ملخص الحكم :

ومن حيث ان البادى من سياق الوقائع على الوجه السالف بيانه ان طلبات المدعية فى الدعوى مثار الطعن المائل انما تتحصل فى إلغاء القرار رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٧٦ الصادر بالتفويض من وكيل الوزارة للإسكان والتعمير للشئون المالية بالاستناد الى احكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية

والقوانين المعدلة له ، والذي يقضى بأنه اعتبارا من الاول من يونية سنة ١٩٧٦ يعدل تكليف المهندسة / ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ خريجة كليسة الهندسة ، عمارة ، دفعة يونية ١٩٧١ للعمل بجهاز بناء تنمية القرية المصرية بوزارة الحكم المحل بدلا من شركة « المقاولون العرب » ، والغاء قرار نائب الوزير رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بوزارة الحكم المحل رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ الذى قضى بالحاقها بالجهاز اعتبارا من الاول من يونيه سنة ١٩٧٦ وتسكينها على فئة وذلك كآثر للقرار السابق الصادر بتعديل تكليفها الى هذا الجهاز وبالتعويض عنهما ، وذلك استنادا الى انهما صدرا متضمنين جزاء تاديبيا اذ كان الباعث على اصداورهما الاضرار بالمصلحة انتقاما من والدها الصحفى لما ابلغ به ضد وزير الاسكان والتعمير .

ومن حيث ان تحديد طلبات المدعية على هذا النحو تثير ابتداء البحث فى صحة ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اختصاص المحكمة التاديبية بنظر المغازمة ، وما يستتبع ذلك من تحديد المحكمة التى ينعقد لها الاختصاص قانونا بالفصل فى مدى سلامة هذين القرارين المطعون فيهما ، ونظر الطعن فيهما بالالغاء والتعويض عنهما .

ومن حيث انه لئن كان تكليف خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية حسبما يبين من استقراء احكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين من خريجي الجامعات المصرية وتعدلاته التى صدر فى ظلها القرار المطعون فيه أداة استثنائية للتمييز فى وظائف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وما يقتضيه ذلك من جواز توزيعهم على شركات القطاع العام ، فاذا تم شغل المكلف للوظيفة بمقتضى تلك الاداء يصبح - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ملتزما باعباء الوظيفة وواجباتها مستفيدا من مزاياها طوال مدة التكليف لئن كان ذلك كذلك الا أن للتكليف نظامه القانونى الخاص به اذ هو مؤقت بطبيعته وينطوى على مساس بحرية المكلف فى العمل بالزامه بتأدية ما يكلف به من مهام وظيفية دون اعتداد برشائه وقبوله أو عدم قبول للتكليف ، فان امتنع عن تاديبها استهدف للمحاكمة الجنائية فضلا عن العقاب التاديبى

وبهذه المثابة فإن القرار الصادر بتكليف الخريج أو بمد تكليفه أو تعديله لا يعتبر قرارا عاديا بالتعيين فى الوظائف العامة أو وظائف شركات القطاع العام مما نختص به محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية أو المحاكم العادية حسب الأحوال ، وذلك ان كل ما يترتب على قرار التكليف من أثر هو خضوع المكلف للقواعد الوظيفية للوظيفة المكلف بإداء واجباتها .

ومن ثم فإن قرار التكليف أو مدة أو تعديله لا يبدو ان يكسرين قرارا اداريا صادرا من الساطة العامة المنوط بها قانونا اصدر اوامر التكليف ومدها وتعديلها فى شأن فرد ، ويعتقد - والحالة هذه - الاختصاص بالفصل فيها لمحكمة القضاء الإدارى بالتطبيق لاحكام الفقرة خامسا من المادة العاشرة والمواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان القرارين المطعون عليهما بالالغاء وان كانا يعتبران من عداد القرارات الإدارية المتعلقة بتكليف المهندسين - على ما سلف بيانه - الا انها من ناحية أخرى لا يعتبران من القرارات التأديبية لانهما لم يصدرا بتوقيع جزاء على الطاعة ، ولا يعتبران كذلك من قبيل القرارات التى تستر جزاء مقدما لان النعى عليهما بأنهما صدرا بقصد الاضرار بالمدعية وانتقاما من والدها لا يبدو أن يكون تعيبا لهما بصيب الانحراف بالسلطة وبالتالى لا يضى على عليهما هذا النعى السمة العقابية طالما أن السبب المبرر لاصدارهما - على ما تقول به المدعية - ليس متصلا بسلوكها الوظيفى ، ومن ثم فلا اختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل فيها الغاء أو تمويضا .

ومن حيث انه متى كان الحكم المطعون فيه لم يذهب هذا المذهب بأن قضى باختصاص المحكمة التأديبية بنظر المنازعة فإنه يكون قد جانبه التوفيق ، ومن ثم حق الفأوه ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر النزاع واختصاص محكمة القضاء الإدارى ( دائرة الافراد ) به ، وحالته اليها للاختصاص ، وبقاء الفصل فى مصروفات الدعوى .  
( طعن ٨٨٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٧ )

قاعدة رقم ( ١٧٥ )

المبدأ :

قرار الوقف عن العمل احتياطيا - هو قرار ادارى نهائى لسلطة  
تأديبية - اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى الطعن فيه .

ملخص الحكم :

ان قرار الوقف عن العمل احتياطيا الصادر من السلطة الرئاسية  
هو قرار ادارى نهائى لسلطة تأديبية ، أما كونه قرارا اداريا لسلطة  
تأديبية فلأنه انصاح من الجهة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة بما لها  
من سلطة تأديبية بمقتضى القانون بقصد احداث اثر قانونى معين لا يحدث  
الا بهذا الانصاح . وإما كونه نهائيا . فلأن له اثره القانونى الحال ذلك  
هو الإبعاد عن العمل وإيقاف صرف المرتب بمجرد صدوره وهذا هو وجه  
النهائية فى ذلك القرار . ويترتب على ذلك اختصاص مجلس الدولة بهيئة  
قضاء ادارى بالفصل فى الطعن فيه بالالغاء طبقا للبند رابعا من المادة  
الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .  
( طعن ٢٥١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٧ )

قاعدة رقم ( ١٧٦ )

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادري دون غيره بالفصل فى  
الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون ومنهم العاملون بالمؤسسات  
العامة بالغاء القرارات التأديبية النهائية. وذلك وفقا للقانون رقم ٥٥ لسنة  
١٩٥٩ - علم مشروعية المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة لاختصاص المحاكم  
التأديبية - استبعادها من دائرة التطبيق - اساس ذلك .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٦٠ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ اذ كانت تنص على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطعون التى تقدم من العاملين عن الجزاءات التى توقع عليهم ، فانها كانت تتماشى مع طبيعة المركز القانونى للعاملين بالمؤسسات العامة باعتبارهم من الموظفين العموميين الذين يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بهم وفقا لقانون تنظيمه رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان تعديل المادة ٦٠ المشار اليها تعديلا من شأنه نزع الاختصاص بنظر الطعون فى قرارات فصل العاملين من المحاكم التأديبية يعتبر من المسائل المتعلقة بتعيين اختصاص جهات القضاء التى لا ينصرف اليها تفويض التشريعى المنصوص عليه فى المادة السابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسة العامة وشركات القطاع العام ، ذلك انه وان كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وكذلك القرار المعدل له رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ قد صدرا استنادا الى قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر الذى ينص فى مادته السابعة على أنه لرئيس الجمهورية ان يصدر قرارا بتنظيم جميع اوضاع العاملين فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، الا أن ذلك لا ينطوى على تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون ، وفقا لما تقضى به المادة ١٢٠ من الدستور بل أن مانصت عليه المادتان السابعة والثامنة منه لا يخرج عن كونه دعوه لممارسة اختصاص رئيس الجمهورية باصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون طبقا لما تقضى به المادة ١٢٢ من الدستور واذا كانت المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بعد تعديلها بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما قضت به من اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى الطعن فى بعض الجزاءات مخالفة لأحكام القانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فانه يتعين استبعادها من دائرة التطبيق لعدم مشروعيتها ، ولذلك فانه وفقا لحكم القانونين سالفى الذكر ووفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فان مجلس الدولة يختص بهيئة

قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون ومنهم العاملون بالمؤسسات العامة بالغاء القرارات التأديبية النهائية وما كان يجوز أصلا المساس بهذا الاختصاص او تعديله بقرار من رئيس الجمهورية استنادا الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

( طعن ٦٢١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ١٧٧ )

#### المبدأ :

يعتبر النصب غير المحدد المدة والذي يتمتع بالاستقرار الى وظيفة اعلى فى مدارج السلم الادارى بمثابة ترقية الى هذه الوظيفة - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطعن على هذا النوع من قرارات النصب .

#### ملخص الحكم :

حيث انه لا يغير من طبيعة القرار المطعون فيه ، وكونه متطوياً على ترقية وظيفية ما نص عليه من أن نقل السيد ( . . . . . ) المطعون على ترقيته الى وظيفة رئيس قسم التعليم الزراعى بمنطقة طنطا هو على سبيل النصب - ذلك ان النصب فى الحالة مثار النزاع له مدلوله الخاص ، واحكامه التى ينفرد ، ولا ينصرف الى النصب المؤقت المنصوص عليه فى المادة ( ٤٨ ) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة ، وآية ذلك ما نصت عليه المادة السادسة من القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ باب الاحكام العامة - من إنه « اذا كان عدد المرشحين المستوفين للشروط فى اية حالة اقل من العدد المطلوب يجوز التجاوز من بعض الشروط التى تؤهل للترشيح ، وفى هذه الحالة يكون شغله للوظيفة بطريق النصب الى ان يستوفى الشروط » ويتضح من ذلك ان هذا النص لا ينفى حسب مؤداه ان اسناد الوظيفة للمرشح هو بمثابة ترقية ، أو أن شغله لها يقع مآلاً بصورة دائمة مستقرة يقطع فى ذلك ان تقلد الموظف احدى الوظائف المشار اليها فى القرار التنظيمى سالف الذكر حسبما سلف الايضاح يتم عن طريق الترقية اليها وما ورد فى محضر لجنة شئون الموظفين التى صدر عنها الترشيح

المطعون عليها من أنها اجتمعت للنظر فى ترقيات وتنقلات بعض موظفى التعليم الزراعى ، ومن أن المطعون على ترقيته ( . . . . . ) ظل شاغلا لهذه الوظيفة حتى صدر الامر التنفيذى رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩ من أغسطس ١٩٦٠ بنقله من وظيفة رئيس قسم التعليم الزراعى بمنطقة طنطا الى وظيفة معادلة لوظيفته طبقا للقرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وهى وظيفة مفتش علوم بمنطقة القاهرة .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك وكانت وظيفة رئيس قسم التعليم الزراعى بمنطقة طنطا تعادل وظيفة ناظر مدرسة ثانوية زراعية ، وتعمل فى مدارج السلم الادارى الوظيفة الادنى منها وهى وظيفة وكيل المدرس او المدرس الاول ، وتخول شاغلها حسب طبيعة اختصاصها الاشراف على التعليم الزراعى بالمنطقة فان اسناد هذه الوظيفة الى السيد ( . . . . . ) يتطوى بلا مراعاة على ترقية له فى مدارج السلم الوظيفى بوزارة التربية والتعليم .

( ظعن ١٧٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٧٨ )

##### المبدأ :

قرارد وزارة التربية والتعليم رقم ٧٨١٦ فى ١٩٤٨/٦/١٣ بشأن القواعد التى تتبع فى اجراء حركات الترقية والنقل والتعيين - الصادر الصادر فى ١٩٤٧/٦/٢٩ بشأن جعل وظيفة المفتش معادلة لوظيفة مساعد المراقب - النقل من وظيفة مدرس اول الى وظيفة مفتش بالتعليم الثانوى - يعتبر بمثابة ترقية فى مدارج السلم الادارى ولو لم يكن مصحوبا بمنح درجة مالية اختصاص القضاء الادارى بإلغاء القرار الصادر بهذا النقل .

##### ملخص الحكم :

انه ولئن كان التعيين فى وظيفة مفتش بالتعليم الثانوى لا يصحبه منح درجة مالية الا أنه يعتبر بمثابة ترقية حقيقة لان هذه الوظيفة ، كما هو واضح من القرار الوزارى رقم ٧٨١٦ الصادر من وزارة التربية والتعليم فى



١٣. من يونية سنة ١٩٤٨ بشأن القواعد التى تتبع فى اجراء حركات الترقية والنقل والتصيين ، وقد جاء النص حقيقيا على ان المفتش فى التعليم الثانوى يختار من بين عدة فئات منهم وكلاء المدارس الثانوية الذين يختارون بدورهم من فئات يجرى بينهم المدرسون الاوائل . كما ان القرار الوزارى الصادر فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٤٧ جعل وظيفة المفتشة معادلة لوظيفة مساعد المراقب الذى بمنح الدرجة الثالثة عند انقضاء المدة القانونية المقررة وعلى مقتضى ذلك يكون النقل من وظيفة مدرس اول الى وظيفة مفتش معتبرا بمثابة الترقية فى مدارج السلم الادارى مما يجعلها خاضعة لرقابة القضاء الادارى .

( طعن ٢٨٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٥ )

قاعدة رقم ( ١٧٩ )

المبدأ :

صدور قرار بتمديد إحدى فئات المدارس الإعدادية لشغل وظيفة ناظرة لمدرسة ثانوية وفقا لقرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن قواعد الترقية والنقل للوظائف الفنية - هذا القرار وان تضمن نديها لشغل هذه الوظيفة الا انه يعتبر فى حقيقته متضمنا ترقيةها ترقية ادبية حقيقية لنقلها الى وظيفة اعلى فى سلم التدرج الادارى وان لم تصحبه اية درجة مالية - جواز الطعن عليه باعتباره متضمنا ترقية .

ملخص الحكم :

بترقية زميلتها السيدة / ( . . . . . ) الاحلت منها ، ناظرة لمدرسة ثانوية مما صدر على ما يجرى عليه العمل فى الوزارة ، ندبا لمدة سنة ، تثبت بعد انتهائها فى الوظيفة من تاريخ بدئه وهو فى خصوص زميلتها هذه وائتين اخرين وردا فى الشق الاول من القرار نص فيه صراحة على انه ترقية لهن لهذه الوظيفة من تاريخه لكون الثلاث ، معارات عندئذ على خلاف - ما تضمنه . بالنسبة الى من وردت اسمائهن . فى الشق الثانى منه حيث ان نص على أن يقيدن على الوظيفة ندبا . وفى الحالين فالامن فى حقيقته وبحسب كما يؤدى اليه حالا وما ينتهى اليه مالا يعتبر ترقية حقيقية متضمنة

( ١٧ ج - ٢ )

النقل من وظيفة الى وظيفة اعلى منها فى مدارج السلم الادارى الوظيفى وان لم تصحبه منح اية درجة مالية وهذا واضح من المقابلة بين الوظيفتين من شروط شغل كل منهما واختصاصاتهما ومستواهما الوظيفى ، على ما يبين بوضوح ايضا من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن قواعد الترقيات والنقل للوظائف الفنية وترتيب هذه الوظائف فيه ومن اعتداده بعدد شغل المرشح لاي منها فى الوظيفة الادنى. ايا كان وجهة ترقية أو نقلا ونديا عند ترتيب المستوفين للشروط للترشيح لشغل الوظيفة الاعلى ثم من هذه الى ما يعلوها فمن شأن تقليد ناطره المدرسة المدرسية الاعدادية ، نظارة مدرسة ثانوية التغيير فى مركزها القانونى لما يؤدى اليه من تقدمها مدارج سلم الوظائف المذكور وسبقها من تنخطاه وتأهيلها من بعد لما يعلوها ومن ثم فلا معنى لما اثارته الطاعنة لاول مرة فى تقرير الطعن فى الخصوص ٣

ومن حيث ان هذا الطعن يقوم على ان الدعوى غير مقبولة اولا : لا لعدم المصلحة فى الغاء القرار رقم ٧٦ تاريخ ٢٦/٢/١٩٦٧ موضوع الحكم لأن المطعون فى ترقيتها به كانت ناطرة المدرسة اعدادية بالاسماعيلية ثم رقيت به ندبا الى ناطرة مدرسة ثانوية وهى وظيفة اعلى . وبالنسبة طبقا لقانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر فى ظله هذا القرار يجسز للقيام بعمل وظيفة اخرى وفى نفس مستواها وفى درجة اعلى ويكون لمدة سنة قابلة للتحديد ( المادة ٤٣ ) وهذا القرار لم يعط المطعون على ترقيتها اى ميزة مادية ، حالة او مستقبلة ، اذ انه لا يعد فى حكم الترقية من اى نوع كانت فهو لا يعد ترقية الى درجة مالية كما لا يعد كذلك ترقية ادبية تؤثر فى المراكز القانونية بحسب المال ، فلا يقم او يؤخر بالنسبة لمركز المدعى او المطعون فى ترقيتها ومن ثم فلا تكون للمطعون ضدها مصلحة فى الطعن عليه ثانيا - لان الدعوى بطلب الغاء ذلك القرار رفعت بعد الميعاد القانونى اذ انه نشر وبلغ فى حينه للجهات المختصة بالوزارة . وطبقا للمادة ٨٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يكون توزيع القرار المطعون فيه أو حتى مجرد تعليقه فى لوحة الاعلانات قرينة قانونية بالعلم به ، على جميع العاملين بالوحدة الادارية ولم تتظلم المطعون ضدها منه الا بعد انقضاء المواعيد

القانونية وتبعاً لم ترفع دعواها خلالها وفي الموضوع - فإن الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصوم ، إذ أن المدعية كانت تطلب مساواتها بزميلاتها اللاتي زقين من العام الدراسي ١٩٦٧/١٩٦٨ وعلى وجه التحديد بتاريخ ترقية السيدة ( . . . . . ) بالامر ٢٢ في ١٥/١/١٩٦٨ والوزارة عقدت في مذكراتها المقارنة بينها وبين المدعية موصحة عدم أحقيتها ولكن الحكم ضرب صفحا عن ذلك وعقد المقارنة بينهما وبين أخرى لم يطعن عليها وهي ( . . . . . ) التي رقيت بالقرار الصادر في ١٩٧٦/٢/٢٦ وانتهى الى أحقيتها في الترقية لها مقتضى كذلك بما لم يطلبه بل وبكثير منه إذ أن القرار تضمن ترقيتهما ندبا وهو إجراء وقتي لا يؤثر على المراكز القانونية للعاملين وليس ترقية ادبية وهي بهذا حصلت على ما لم تحصل عليه المطعون في ترقيتها وبالإضافة الى ذلك فهو قرار بالنذب تمتنع الجهة الإدارية في إصداره بسلطة تقديرية مطلقة ، ولم يوجب المشرع عرض قرارات النذب على لجنة شئون الموظفين لأنها ليست بذات اثر كبير على الموظف وعرضه للالقاء في أي وقت - والقرار لذلك مصدر صحيحاً ولا مطعن عليه .

ومن حيث أن كل الأسباب التي قدمتها الطاعنة لتعنييب الحكم المطعون فيه غير صحيحة ذلك أنه ، أولا : فمصلحة الموظف عندما ظاهرة في طلبها إلغاء القرار الصادر في ١٩٦٧/٢/٢٦ .  
ب طعن ٥٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥

#### قاعدة رقم ( ١٨٠ )

#### المبدأ -

احالة العامل للاستبعاد في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة طبقاً للمادة ٧٥ منه - معذور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة قبل انتهاء مدة الاستبعاد - رفض الجهة الإدارية اتخاذ قرار أوجبه القانون بإعادة العامل الى عمله بعد انتهاء مدة محالته الى الاستبعاد - نتيجة ذلك : اختصاص محكمة القضاء الإداري بطلب إلغاء القرار السليبي - أساس ذلك .



المدعى من الخدمة بالمخالفة للقانون ، ويطلب صرف مرتبه - بصيغة مؤقته حتى يفصل فى طلب الالفاء ، وذلك وفقا لحكم المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ومن ثم يكون الوجه الاول من الطعن ، والقائم على عدم اختصاص مجلس الدولة بنظر الطلب المشار اليه غير قائم على سند من القانون .  
( طعن ٨٢٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٩ )

### قاعية رقم ( ١٨١ )

#### المسألة :

القرار الصادر من المحافظ بفصل مدير الجمعية التعاونية الاستهلاكية بالمحافظة هو قرار اداى مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداى بنظر طلب الفائه .

#### ملخص الحكم :

ان القرار الصادر من محافظ الفيوم بالنيابة بصفته ممثلاً للسلطة التنفيذية فى محافظة الفيوم والمتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة على فروع الوزارات فى المحافظة ومن بينها وزارة التموين التى تتبعها المؤسسة المصرية للتعاونية الاستهلاكية العامة التى تشرف على الجمعية التعاونية الاستهلاكية لمحافظة الفيوم طبقا للقرارات النجمودية الصادرة فى هذا الشأن وقد هدف بإصداره الى احداث اثره القانونى وهو فصل المدعى من عمله كمدير للجمعية التعاونية الاستهلاكية بمحافظة الفيوم وذلك لاسباب الكينية بتقرير اللجنة السابق تشكيلها بالقرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٢ والتى أدت - كما جاء بالتقرير - الى فقد اموال المواطنين المساهمين والجهات العامة التى تقوم على تمويل الجمعية ، وما انطوت عليه تصرفاته من سوء الادارة والخروج بالجمعية عن اهدافها التى انشئت من أجلها ، وقم أحدث هذا القرار اثره وتنفيذ فيما منذ تاريخ صدوره فى ١٩٦٢/١٢/٩ . ومن ثم فهو قرار قد اكتملت له كل مقومات القرار الادائى

مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ينتظر طلب الغائه طبقا للفترة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة .  
( طعن ١٣٦٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٨٢ )

#### المبدأ :

القرارات الصادرة من الحارس على أموال الغاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ - قرارات فصل موظفي إدارة الحراسة - اختصاص القضاء الإداري بطلبات الغائها .  
ملخص الحكم :

إذا كان القرار محل دعوى الإلغاء صادرا من الحارس العام على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفصل المدعى وهو موظف هام بإدارة الحراسة على الأموال المذكورة - فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب الحق بقضائه برفض الدفع بعدم جواز سماع تلك الدعوى .  
( طعن ٤٠٧ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦ )

### قاعدة رقم ( ١٨٣ )

#### المبدأ :

القرارات الصادرة من الجهات القائمة على تنفيذ الأوامر الصادرة بفرض الحراسات - القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم سماح الطعون فيها - لا يتناول القرارات الصادرة في شأن موظفي الحراسة العامة .  
ملخص الحكم :

إن الحصانة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ لا تمتد إلى ما يصدر من قرارات في شأن موظفي الحراسة العامة إذ لا صلة لهذه القرارات ( سواء كانت خاصة بتعيينهم أو تأديبهم

أو فصلهم أو يقيّر ذلك من شئونهم ) بمكاسب الشعب الاشتراكية التي استهدف المشرع تحسين القرارات والتدابير والاجراءات التي اتخذت تأميناً لها .

( طعن ٤٠٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧ )

#### للمجلس رقم ( ١٨٤ )

#### المجلس :

توصية مجلس السلكين الدبلوماسي والقنصلي المنشأ بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته بأوجاء النظر في نقل أحد أعضاء السلكين للعمل بالخارج - اعتماد هذه التوصية من وزير الخارجية ، أو مرور شهر على تاريخ رفعها اليه دون اعتمادها - اعتبارها في هذه الحالة قراراً إدارياً - أساس ذلك أنه ليس من شك في أن هذه التوصية إنما تؤثر في المركز القانوني لعضو السلك تأثيراً حاسماً لما يترتب على تنفيذها من حجب العمل في الخارج عنه ولو بصفة مؤقتة إلى أن يتم الحصول عنها - المنازعة في شأن هذه التوصية لا تعتبر منازعة في قرار تاديبى لعدم تضمينها أى جزاء تاديبى من الجزاءات المقررة قانوناً بنظام أعضاء السلك وإنما تدخل في عموم معنى المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها مجلس الدولة وفقاً لحكم الفقرة الرابعة عشر من المادة العاشرة من قانون المجلس الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والمعدل بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٧ - ينص في المادة ١٢ على « ينشأ بديوان الخارجية مجلس دائم يسمى ( مجلس شئون أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ) ويشكل على الوجه الآتى ٠٠٠٠٠ ويختص المجلس بالنظر في تعيين وترقية ونقل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من درجة مستشار فأقل وتكون قراراته بأغلبية الآراء ٠٠٠٠٠ ويرفع رئيس المجلس قرارات المجلس إلى وزير الخارجية لاعتمادها فإذا لم يعتمد الوزير ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اليه اعتبرت معتبرة وتنفذ أما إذا اعترض الوزير

على كل أو بعض من قرارات المجلس ٠٠٠ ، وتنص المادة ١٣ على أن يقدم رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ومديرو الإدارات بوزارة الخارجية من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين يعملون معهم تقارير دورية في شهر نوفمبر من كل سنة على أساس تقدير صلاحية العضو بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة ويعتبر العضو ضعيفا إذا لم يحصل على ٦٠ درجة على الأقل ٠٠٠ ويخضع لنظام التقارير السنوية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لغاية من يشغل وظيفة سكرتير أول أو قنصل عام من العزبة الثانية ٠ والثابت في خصوص هذه الدعوى أن المدعى يشغل وظيفة وزير مفوض وعنده الوظيفة هي الوظيفة التالية لوظيفة مستشار الخارجية وسابقة على وظيفة سفير ٠ وقد قرر مجلس شئون السلكين بجلسته المنعقدة في ١٦/١/١٩٧٧ التوصية بأرجاء النظر في نقله للعمل بالخارج في الوقت الحاضر نظرا لما نسب اليه في تقاريره السرية منذ التحاقه بالعمل بالوزارة من ملاحظات ٠٠ وليس من ريب أن هذه التوصية تعتبر قرارا إداريا لعدم اعتراض وزير الخارجية عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اليه وقد ترتب على اعتبار هذه التوصية قرارا إداريا إبلاغ المدعى بها وبأسبابها تفصيليا في يوم ٩/٥/١٩٧٧ كما أنه ليس من ريب أيضا أن هذه التوصية تؤثر في المركز القانوني للمدعى تأثيرا حاسما لما يترتب على تنفيذها من حجب العمل في الخارج عنه ولو بصفة مؤقتة الى أن يتم العدول عنها - أن جرى عدول عنها أو قضى بالفائها ٠ والمنازعة في شأن هذه التوصية لا تدخل في معنى المنازعة في قرار تاديبى لعدم تضمن هذه التوصية توقيع أحد الجزاءات التأديبية التي يجوز قانونا توقيعها على أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ومن ثم تدخل المنازعة في هذه التوصية في عموم معنى المنازعات الإدارية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومتى كان المدعى يشغل وقت صدور هذه التوصية وظيفة وزير مفوض فإن مجلس شئون أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لا يكون له أصل اختصاص بالنظر في نقله إذ يقتصر اختصاص هذا المجلس على النظر في مسائل تعيين وترقية ونقل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من درجة مستشار فأقل ٠ وإذ صدر القرار المطعون فيه من مجلس شئون أعضاء



السلكين حال كونه غير مختص بإصداره قانونا فإن ذلك القرار يكون مخالفا للقانون حقيقة بالالفاء ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالفاء قرار مجلس شئون السلكين الدبلوماسي والقنصلي بإرجاء النظر في نقل المدعى للعمل بالخارج - فانه - أي الحكم المطعون فيه - يكون قد جاء على حق في قضائه مصادقا صحيح حكم القانون . ولا يكون الطعن فيه على أساس سليم من القانون الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المطعون فيه والزام الحكومة - الطاعنة - بالمصروفات .

فلهذه الاسباب : حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا والزامت الجهة الادارية مصروفات الطعن .

( طعن ٧٧٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٥ )

#### المبدأ :

قرار انهاء خدمة عامل يشغل وظيفة رئيس مجلس مدينة - اختصاص محاكم مجلس الدولة بالنظر في طلب الغائه والتعويض عنه - القرار الصادر في هذا الشأن لا يرقى الى مرتبة اعمال السيادة التي تخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة - الفصل في طلبات الغائها او التعويض عنها - وحدات الادارة المحلية بحسب الاختصاصات المقررة لها في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالادارة المحلية الذي صدر في ظله القرار المطعون فيه لا تعدو ان تكون وحدات ادارية القبلية لا تصطبغ اعمالها بآية صبغة سياسية تمارس طبقا للقانون اختصاصات ادارية وتنفيذية - طبيعة وظائف رؤساء المدن لم تتغير سواء في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلي او القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون الحكم المحلي .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع يعلم اختصاص محاكم مجلس الدولة بالنظر في طلبات الفاء القرار المطعون فيه والتعويض عنه بدعوى أنه من أعمال السيادة فإن القضاء وإن كان ممنوعا من النظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة، إلا أن مجرد انهاء خدمة عامل يشغل وظيفة رئيس مجلس مدينة

لا يعد كذلك لأن وحدات الإدارة المحلية بحسب الاختصاصات المقررة لها في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الإدارة المحلية الذي صدر في ظلّه القرار المطعون فيه - لا تعدو أن تكون وحدات إدارية إقليمية لا تصطبغ أعمالها بأية صبغة سياسية ، ولا يغير من ذلك أن أعضاء مجالس المدن في ظل العمل بأحكام المادة ٣١ من القانون المشار إليه كان يتم اختيار بعضهم من المنتخبين لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي في المدينة والبعض الآخر من الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي الذي حل محله الاتحاد الاشتراكي العربي ، ذلك أن الصفة السياسية التي لهؤلاء الأعضاء بحكم انتمائهم إلى الاتحاد الاشتراكي العربي لا تؤثر في حقيقة الوضع القانوني لهذه الوحدات باعتبارها وحدات إدارية إقليمية تمارس طبقا للقانون اختصاصات إدارية وتنفيذية ليس لها أي جانب سياسي ، وليس أدل على ذلك من أن مجلس المدينة مؤلف أيضا وفقا لحكم المادة ٣١ سالفة الذكر من ستة أعضاء على الأكثر بحكم وظائفهم يمثلون الوظائف الحكومية ، وأنه وفقا لحكم المادتين ١٤ ، ٣٣ من القانون المذكور يجوز لأعضاء مجالس المدن المنتخبين والمختارين أن يطعنوا أمام محكمة القضاء الإداري في القرارات الصادرة بإسقاط عضويتهم مما ينتفى معه ذريعة القول بأن منصب رئيس مجلس المدينة منصب سياسي يمتنع على القضاء مراقبة مشروعية قرار تعيينه أو فصله وذلك لأنه طالما أن رئيس مجلس المدينة ليس في حكم القانون إلا عضوا بمجلس المدينة يناط به رئاسة المجلس بقرار جمهوري فإن القانون إذ أباح للمضمو أن يطعن في قرار إسقاط عضويته يكون قد سلم في الواقع من الأمر بأن القرارات الصادرة في شأن رؤساء مجالس المدن وأعضائها قرارات إدارية لا صلة لها بأعمال السيادة وتنتأى عن نطاقها ، كما لا يغير من حقيقة هذا الوضع أن رؤساء مجالس المدن يعيّنهم رئيس الجمهورية وفقا لحكم المادة ٣١ المشار إليها بقرار منه من بين أعضاء هذه المجالس مراعيًا في ذلك أن تكون ميولهم السياسية متفقة مع السياسة العامة للدولة وإن رئيس الجمهورية يمارس هذه السلطة التقديرية عينها في إنهاء خدمتهم متى فقدوا أسباب الصلاحية للاستمرار فيها ، إذ أن ذلك كله مما يتعلق بممارسة رئيس الجمهورية لسلطته التقديرية في التعيين أو في إنهاء الخدمة دون أن يكون له أثر طبيعة القرار الذي يصدره رئيس الجمهورية في هذا الخصوص وكونه قرارا إداريا عاديا لا يرقى إلى مرتبة

أعمال السيادة التي يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة الفصل في طلبات الفائتها أو التوفيق عنها ولم تتغير طبيعة وظائف رؤساء المدن سواء في القانون التالي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الحكم المحلي أم في القانون الحالي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي وبهذه المثابة يكون الحكم المطعون فيه غير قائم على أساس سليم من القانون مما يستتبع منه الحكم بالقائه .

ومن حيث أن الدعوى مهيأة للفصل فيها .

ومن حيث أن الثابت في الأوراق أن المدعى عين رئيسا لمدينة بلقاس سنة ١٩٦١ بقرار جمهوري وظل محتفظا بوظيفته العسكرية إلى أن أُحيل إلى المعاش من هذه الوظيفة في سنة ١٩٦٥ واستمر شاغلا لمنصب رئيس مدينة إلى أن تقرر إنهاء خدمته بغير الطريق التأديبي بقرار رئيس الجمهورية المطعون فيه الصادر في ١١ من يونيو سنة ١٩٦٨ . وبهذه المثابة فإنه يكون عند انتهاء خدمته من العاملين المدنيين بالدولة وإذا انتهت خدمته بغير الطريق التأديبي خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ وإقام دعواه قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ في شأن إعادة العاملين المدنيين المصولين بغير الطريق التأديبي فمن ثم يكون من المخاطبين بأحكام هذا القانون وفقا لحكم المادة الأولى منه ويسرى في شأنه بالتالي أحكام المادة ١٣ منه فيما نصت عليه من أنه تطبيق أحكام المواد ٢ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ على من رفعوا دعاوى من المخاطبين بأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم يصدر أحكام نهائية .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه شرطت لإعادة الخدمة عدم بلوغ العامل السن المقررة للتقاعد قانونا وقت اعادته للخدمة ، وأن يثبت قيام إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي على غير سبب صحيح وتعتبر الامتياز غير صحيحة إذا ثبت أنه لم يكن قد قام بالعامل عند انتهاء خدمته سبب يجعله في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ونصت المادة السادسة على

أن تحسب المدة من تاريخ انتهاء الخدمة للعامل حتى تاريخ إعادة إليها في تحديد الإقديمة ومدة الخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات بالاقديمة التي تتوفر فيه شروطها بافتراض عدم تركه الخدمة . وتناولت المادة السابقة الأحكام الخاصة بتسوية معاشات ومكافآت من توفي من العاملين المخاطين بأحكام القانون ومعاشات ومكافآت من بلغ منهم سن التقاعد قبل العمل بأحكام عند إعادة للخدمة ، ونصت على أن تسوى معاشاتهم ومكافآتهم على أساس مرتب الدرجة أو الوظيفة التي يتقرر أحقيته في العودة إليها طبقاً للقواعد والاجراءات الواردة في هذا القانون ، وعلى أن يحسب في المعاش أو المكافأة بدون أي مقابل المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل حتى تاريخ وفاته أو بلوغه سن التقاعد مخصصاً منها المدد المحسوبة قبل نفاذ هذا القانون وتحمل الخزنة العامة كافة المبالغ المستحقة من حساب هذه المدة ويمنح العامل أو المستحقون عنه المكافأة أو المعاش الذي يتحدد طبقاً للأحكام السابقة أو المعاش أو المكافأة الحالي أيهما أكبر . كذلك نصت الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة على أنه لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن المعاش ولا ترد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل بأحكامه .

ومن حيث أنه لما كان القرار المطعون فيه لم يتضمن الأسباب التي قام عليها وخلت أوراق الدعوى تماماً مما يفيد أنه قام في شأن المدعي سبب يجعله في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي وكانت الجهة الإدارية لم تكشف عن أية أسباب للقرار المطعون فيه تبرر إنهاء خدمة المدعي بغير الطريق التأديبي مكتفية في هذا الصدد بالقول بأن القول بأنه ولئن كان المدعي له صفة الموظف العام إلا أنه يمارس اختصاصات سياسية وتنفيذية وإدارية تقتضي من شغلها توافر اعتبارات معينة ، فإن القرار الصادر بإنهاء خدمة المدعي يكون غير قائم على سبب صحيح بما يتعين معه إلغاء القرار المطعون فيه وتسوية حالة المدعي بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

ومن حيث أنه عن طلب المدعي الحكم له بتعويض عن قرار إنهاء خدمته المطعون فيه ، فإنه لما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المذكور قد نصت على أنه لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون، صرفت أية

فروق مالية أو تعويضات عن الماضي ولا رد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل بأحكامه ، لذلك . يتعين الحكم برفض هذا الطلب .  
ومن حيث أنه بالبناء على كل ما تقدم ، يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار المطعون فيه وبتسوية حالة المدعى وفق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ورفض طلب التعويض مع الزام الجهة الإدارية مصروفات كل من الدعوى والطعن .  
( طعن ٤٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/٣ )

### قاعدة رقم ( ١٨٦ )

#### المبدأ :

نص المادة التاسعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في مشروعية القرارات الصريحة أو الضمنية الصادرة برفض طلبات إعادة العاملين المصولين بغير الطريق التأديبي الى الخدمة وبالنظر في المنازعات المتعلقة بتسوية معاشاتهم أو مكافأته - حكم المحكمة في هذا الشأن نهائيا غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة - مؤدى ذلك أن حصانة أحكام محكمة القضاء الإداري من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا لا تنصرف الا الى الاحكام التى تقضى فى أصل موضوع الطلب دون سواها - خروج الاحكام الصادرة بعدم اختصاص إحدى اللجان المشكلة بأحدى الوزارات لبحث طلبات الاعادة الى الخدمة المقدمة من العاملين المصولين بغير الطريق التأديبي عن نطاق هذه الحصانة باعتبار أن مثل هذا الحكم لا تنتهى به الخصومة على الوجه الذى يهيا المشرع عند اسباغ الحصانة عليها بالحلوس المذكور . - أساس ذلك - تطبيق .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عند الدفع بعدم جواز نظر الطعن بمقولة أن الحكم المطعون فيه لاهائي ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالتطبيق لحكم المادة ٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم التأيت أن الحكم المطعون فيه قد صدر فى الدعوى التى اقامها المدعى طعنا على القرار الصادر من اللجنة المشكلة بوزارة التجارة لبحث طلبات

الاعادة الى الخدمة المقدمة من العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي والذي قضى بعدم قبول الطلب المقدم من المدعى شكلا لتقديره بعد الميعاد والثابت من استعراض القانون المشار اليه أن المادة الاولى منه تنص على أن « يعاد الى الخدمة العاملون المدنيون الذين لا تنظم شئونهم الوظيفية قوانين خاصة وأنهيت خدمتهم عن غير الطريق التأديبي بالاحالة الى الاستبعاد او الى المعاش أثناء الاستبعاد او بالفصل من الوظائف بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ وذلك طبقا للاحكام الواردة في اعداد التالية ، ونصت المادة ٢ على أن يشترط للاعادة الى الخدمة ما يأتي :

١ - عدم بلوغ العامل السن المقررة للتقاعد قانونا وقت اعادته الى الخدمة .

٢ - ثبوت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي على غير سبب صحيح :

وتعتبر الأسباب غير صحيحة اذا ثبت أنه لم يكن قد قام بالعامل عند انتهاء خدمته سبب يجعله في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ، بشأن الفصل عن غير الطريق التأديبي « وقضت المادة ٣ بأن يجب أن يقدم العامل المفصول الى الوزير المختص طلبا للعودة الى الخدمة بطريق البريد الموصى عليه بعلم الوصول ، مرفقا به ما يراه من الاوراق المؤيدة له خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون وتحال هذه الطلبات ومرفقاتها وملف خدمة الطالب وكافة المستندات ، المتعلقة بموضوع الطلب الى اللجنة المختصة خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ تقديمه . ونصت المادة ٤ على أن تشكل في كل وزارة لجنة أو أكثر بقرار من الوزير المختص . وتختص هذه اللجان بالنظر في طلبات الاعادة الى الخدمة في الوزارة - والجهات التابعة لها أو الخاضعة لاسرها بالتطبيق لاحكام هذا القانون . وتفصل اللجنة في هذه الطلبات بعد الاطلاع على ملف خدمة الطالب وما يقدم اليها من اوراق ومستندات متعلقة بقرار انتهاء الخدمة

والأسباب التي بنى عليها وذلك خلال سنتين يوما من تاريخ إحالة الطلبات إليها وتصدر قرارات اللجنة مسببة وتبلغ الى الوزير المختص ، وإلى الطالب بكتابها موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وقضت المادة ٥ بأن تصدر قرارات اللجنة نهائية وناقذة في الطلبات المقدمة من العاملين الذين كانوا يشغلون عن فصلهم فئات وظائف من المستوى الاول والثاني والثالث أو ما يعادلها ولا تكون قرارات اللجنة نافذة في الطلبات المقدمة من العاملين الذين كانوا يشغلون عند انتهاء خدمتهم وظائف الإدارة العليا أو ما يعادلها الا بعد اعتماد هذه القرارات من رئيس الجمهورية ويعتبر انقضاء سنتين يوما على اخطار الطالب بقرار اللجنة دون صدور قرار باعتماده في حكم القرار الصادر برفض اعادته الى الخدمة ٠٠ وقضت المادة ٩ بأنه ٠٠ يجوز الطعن في القرار الصادر برفض الإعادة الى الخدمة خلال سنتين يوما من تاريخ اخطار الطالب بالقرار أو من تاريخ اعتبار الإعادة مرفوضة قانونا طبقا للمادة الخامسة وتختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة دون غيرها بنظر هذه الطعون والمنازعات المتعلقة بتسوية الماشات أو المكافآت طبقا لأحكام هذا القانون وتنظر المحكمة في هذه الدعاوى على وجه السرعة ويجب عليها الفصل فيها خلال ستة شهور على الأكثر من تاريخ رفعها إليها ويكون حكم المحكمة نهائيا غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة ٠٠ وقد جاء هذا النص استثناء مما نص عليه قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة ٢٣ منه على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارة أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال التي يكون فيها الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وفي حالة وقوع بطلان في الحكم وفي حالة صدور الحكم على خلاف سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه ٠

ومن حيث أنه يبين من استقراء النصوص سالفة أن المشرع لم تتجه ارادته في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ الى إلغاء طريق الطعن المنصوص عليه في المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة على إطلاقه ، إذ لم يضمه ثمة نصا تامخا صريحا أو ضمنا بهذا الإلغاء وإنما اقتصر في المادة التاسعة منه على النص على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في مشروعية القرارات الصريحة أو الضمنية الصادرة برفض طلبات إعادة العاملين المفصولين بغير الطريق

التأديبي الى الخدمة وبالنظر في المنازعات المتعلقة بتسوية معاشاتهم او مكافأاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وبأن يكون حكم المحكمة نهائيا غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة وذلك حسما للمنازعات على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون ومؤدى ذلك أن حصانة احكام محكمة القضاء الادارى من الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا لا تنصرف الا الى الاحكام التى تفضى فى أصل موضوع الطلب ذاته وهى التى عنها المشرع فى المادة التاسعة سألقة الذكر دون سواها حين عنى بالنص على اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الطعن فى القرارات الصادرة برفض طلب الاعانة الى الخدمة وبهذه المثابة تخرج الاحكام الصادرة بعدم اختصاص اللجنة - كما هو الشأن فى المنازعة مثار الطعن المائل عن نطاق هذه الحصانة باعتبار أن مثل هذا الحكم لا تنتهى به الخصومة على الوجه الذى عنه المشرع عند اسباغ الحصانة عليه بالحظر المذكور الذى جاء استثناء من القاعدة العامة التى قررتها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سألقة الذكر وهى جواز الطعن فى أحكام محكمة القضاء الادارى باطلاق أمام المحكمة الادارية العليا والتى يتعين من تم بتفسيره تفسيراً ضيقاً دون ثمة توسع .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه صادراً فى دتوى بنسب الماء قرار اللجنة المشكلة بوزارة التجارة لبحث طلبات الاعادة الى الخدمة المتقدمة من السامين المفسولين بغير الطريق التأديبي واذا قضى هذا الحكم بعدم اختصاص اللجنة بنظر طلب الملتقى اعادته الى الخدمة فان الحكم الصادر فى هذه المنازعة لا يكون بمنأى عن الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الطعن لتبائية الحكم المطعون فيه غير مستند على أساس سليم من القانون ويتعين بالتالى برفضه .

( طعن ٣٩٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٠ )

قاعدة رقم ( ١٨٧ )

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة المفسولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم - يتعين تقديم طلب العودة من العامل الى الوزير المختص



خلال سنتين يوما من تاريخ العمل بالقانون في ١٦/٥/١٩٧٤ - محكمة القضاء هي المختصة دون غيرها بنظر الطعن في قرار رفض اعادة العامل الى العمل - عدم تقديم طلب العودة الى العمل يترتب عليه علم قبول الدعوى شكلا - وجود العامل بالخارج وقت العمل بالقانون لا يعتبر مانعا ماديا أو قانونيا يحول دون علمه بالقانون فعلا أو حكما ينشره في الجريدة الرسمية - تطبيق .

#### ملخص الحكم :

ان السبب الأول للطعن مردود بأن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن اعادة المفسولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم أوجب في المادة الثالثة منه تقديم طلب العودة من العامل الى الوزير المختص خلال سنتين يوما من تاريخ العمل بالقانون ( ١٦/٥/١٩٧٤ ) وأجاز انطن أمام محكمة القضاء الإداري دون غيرها في قرار رفض اعادته الى العمل ، ولكن الطاعن فوت على نفسه ميعاد تقديم طلب العودة الى العمل ، ولذا فان دعواه أمام محكمة القضاء الإداري تكون غير مقبولة شكلا لعدم استيفاء الاجراءات التي أوجبها القانون المذكور ولا يغير من ذلك وجود الطاعن في ليبيا وقت العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وعدم عودته منها الا في صيف سنة ١٩٧٦ ، لأن ذلك لا يعتبر مانعا ماديا أو قانونيا يحول دون علمه بالقانون المشار اليه فعلا أو حكما ينشره في الجريدة الرسمية .

( طعن ٣٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ )

قاعدة رقم ( ١٨٨ )

#### المقدمة :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنسود لم يتضمن احكاما تسلب اختصاص القضاء الإداري بمجلس الدولة من نظر المنازعات الإدارية الخاصة بأفراد القوات المسلحة المخاطبين بأحكامه - القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة - القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم وتحديد اختصاص اللجان القضائية

( ج ١٨ - ٢٤ )

بضباط القوات المسلحة - المشرع عهد في القوانين المشار اليها تنظيم المنازعات الادارية الخاصة بالضباط العاملين بالقوات المسلحة الى تلك الاجان دون غيرها - ما انتظمته هذه القوانين يتعلق بالمخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ وهم ضباط القوات المسلحة - الاثر المترتب على ذلك : ينحسر اختصاص لجان ضباط القوات المسلحة على ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٦ - طالما أنه ليس ثمة نص في القانون يتزع عن محاكم مجلس الدولة اختصاصها بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف فإنه لا سبيل الى القول بسحب التنظيم الخاص بلجان ضباط القوات المسلحة على ضباط الصف .

القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والمعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ ألفى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ - المادة ١٤٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ استحدثت حكما جديدا مبناه اختصاص اللجان القضائية لضباط. القسرات المسلحة بالفصل في المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف طبقا لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ - المادة ١٤٣ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ حددت مجال الطعن بالالغاء على القسرات الادارية النهائية التي تصدر بعد العمل بهذا القانون اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ - الاثر المترتب على ذلك :

أولا : منازعات ضباط الشرف لم تلك تدخل قبل العمل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ في اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة .  
ثانيا : القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ وحد المعاملة بين ضباط الشرف على نحو ما هو مقرر لزملائهم الضباط العاملين بالقوات المسلحة . ثالثا : المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود لم يخضعها المشرع للجان القضائية لضباط القوات المسلحة وما زالت خاضعة لمحاكم مجلس الدولة بحسبانه الجهة القضائية صاحبة الولاية العامة في نظر المنازعات الادارية . رابعا : اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية بضباط الصف والجنود يمتد ليشمل دعاوى التعويض المترتبة على هذه القرارات باعتبار أن الفرع يتبع الاعمال وبحسبان أن طلب التعويض هو الوجه الاخر لطلب الالغاء وإن كانا الطلبين يرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة .

### ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده من ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود الذى ينص فى المادة الاولى من مواد الاصدار على أن يعمل فى المسائل المتعلقة بخدمة ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الرئيسية بالاحكام المرافقة لهذا القانون ويلغى كل نص يخالف هذا القانون وتظل سارية جميع القرارات والاوامر وكذلك التعليمات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية فيما لا يتعارض مع نصوصه .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لم يتضمن أحكاما تسلم اختصاص القضاء الادارى بمجلس الدولة نظر المنازعات الادارية الخاصة بأفراد القوات المسلحة المخاطبين بأحكامه ، بحسبان هؤلاء من المواطنين العموميين الذين ينعقد الاختصاص كاصل عام لمحاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية الخاصة بهم . ولا يحول دون انعقاد هذا الاختصاص لهذه المحاكم أن الشارح فى كل من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ تنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة - قد عهد الى تنظيم المنازعات الادارية الخاصة بالضباط العاملين بالقوات المسلحة بقصره على تلك اللجان دون غيرها . ذلك أن ما انتظمته هذه القوانين يتعملن بالمخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وهم ضباط القوات المسلحة وينحصر اختصاص هذه اللجان عن ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ . وطالما أنه ليس ثمة نص صريح فى القانون ينزع عن محاكم مجلس الدولة اختصاصها بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف فانه لا سبيل الى القول بسحب التنظيم الخاص باختصاص لجان ضباط القوات المسلحة السابقة الاشارة اليه على ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٦٤ ، وإنما يبقى الاختصاص ينظر منازعاتهم الادارية منعقدا لحسابهم مجلس الدولة على النحو الذى تقرر احكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ومما يؤكد ذلك - أن قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ والمعمول به اعتبارا من ٢٢ يوليو ١٩٨١ - تاريخ نشره بالجريدة الرسمية - ملقيا القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد استحدث حكما ضمنه المادة ١٤٢ منه بنصه على أنه « تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فى شأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون ٧١ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة » كما نصت المادة ١٤٣ منه على أنه يقتصر الطعن بالالغاء وفقا لاحكام المواد السابقة على القرارات الادارية النهائية التى تصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون . وهو ما يكشف على نحو صريح عن أمرين أولهما ، أن المنازعات المشار اليها لم تكن تدخل قبل العمل باحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فى اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة وفقا لاحكام القانونين رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ورقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ سالفى الذكر . وثانيهما ، أن نص المادة ١٤٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ولئن كان - من تاريخ العمل به قد أناط باللجان القضائية لضباط القوات المسلحة الاختصاص بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف على نحو ما هو مقرر بالنسبة لزملائهم بالضباط بالقوات المسلحة حسبما تقضى به احكام كل من القانونين رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ورقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ وحدا بذلك معاملة طائفة الضباط بالمعنى العام فى هذه الخصوصية ، الا أنه لم يسحب هذا الحكم على ضباط الصف - وشأن المطعون ضده - والجنود ومن ثم فإن المشروع بالنسبة للمنازعات الادارية الخاصة بأولئك وهؤلاء لم يخضعها للحكم المستحدث مؤثرا الابقاء عليها خارج نطاق التنظيم الذى استحدث هذا الحكم بما يبقيا خاضعة للجهة القضائية صاحبة الولاية العامة فى نظر المنازعات الادارية وهى محاكم مجلس الدولة بحسب اختصاصها وفقا لما تقرر فى هذا الشأن الاحكام الواردة

بقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وترتيب على ذلك يبقى اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف قائما بالنسبة للقرارات النهائية الصادرة فى شأنهم فى ظل احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه كما هو الشأن فى النزاع المائل موضوع هذا الطعن ، ويمتد هذا الاختصاص بطبيعة الحال ليشمل دعاوى التعويض المترتبة على هذه القرارات اعمالا لقاعدة أن الفرع يتبع الاصل وبخسبان أن طلب التعويض هو الوجه الاخر لطلب الالغاء وأن كلا الطلبين يرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق بنظرة المنازعة المطروحة وفيما قضى به من قبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا للأسباب التى أثار عليها قضائه والتى تقرها هذه المحكمة .  
( طعن ٣٦٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٨ )

#### قائمة رقم ( ١٨٩ )

#### المقدمة :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف - لم يخرج المنازعات الادارية الخاصة بالمخاطبين بأحكامه من اختصاص مجلس الدولة - يؤكد ذلك القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الذى استحدث لأول مرة النص صراحة على اختصاص اللجان القضائية لضباط القسوات المسلحة بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف - الأمر المترتب على ذلك : اختصاص مجلس الدولة ببحث شرعية القرارات النهائية الخاصة بضباط الشرف الصادرة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ - بخيان ذلك .

#### ملخص الحكم :

الثابت من الاوراق أن المدعى من ضباط الشرف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود الذى ينص فى المادة الأولى من مواد الاصدار على أن يحل فى المسائل المتعلقة بخدمة ضباط الشرف والمساعدين

وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الرئيسية بالاحكام المرافقة لهذا القانون ويلغى كل نص يخالف هذا القانون وتظل سارية جميع القرارات والاوامر وكذلك التعليمات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية لا يتعارض مع نصوصه .

. ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر لم يتضمن أحكاما تخرج المنازعات الادارية الخاصة بافراد القوات المسلحة المخاطبين بأحكامه عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، بحسبان هؤلاء الافراد من الموظفين العموميين الذين يختص مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية الخاصة بهم . ولا يحول دون انعقاد هذا الاختصاص لمحاكم مجلس الدولة أن المشرع عمد فى كل من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحذيد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة الى تنظيم هذه الامور على نحو يجعل الاختصاص بنظر المنازعات الادارية الخاصة بالضباط العاملين بالقوات المسلحة مقصورا على تلك اللجان دون غيرها . ذلك لأن التنظيم الذى جاءت به هذه القوانين يتعلق بضباط القوات المسلحة المخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر وليس بضباط الشرف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ . وطالما أنه ليس ثمة نص صريح فى القانون ينزع عن محاكم مجلس الدولة اختصاص بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف المذكورين فانه لا سبيل للقول لسريان التنظيم الخاص باختصاص لجان ضباط القوات المسلحة سالف الاشارة اليه على ضباط الشرف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، وانما يبقى الاختصاص بذلك لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا لما هو منصوص عليه فى قانون مجلس الدولة . ويؤكد هذا النظر انه صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة المعمول به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٢٢ من

يولية. سنة ١٩٨١ ملفيا القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، واستحدث هذا القانون لأول مرة في المادة ١٤٢ منه النص صراحة على أن « تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل في المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ في شأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة » كما نص في المادة ١٤٣ ميه على أن « يقتصر الطعن بالالغاء وفقا لاحكام المواد السابقة على القرارات الادارية النهائية التي تصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون » الامر الذي يؤكد أن المنازعات المشار اليها لم تكن تخضع قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر لاختصاصي اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة المشكلة طبقا لاحكام القانونين رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ، ٧١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ومن ثم فانه طبقا لنص المادة ١٤٣ سالفة الذكر يبقى اختصاص مجلس الدولة فيما يتعلق بطلبات الالغاء قائما بالنسبة للقرارات النهائية الصادرة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ كما هو الشأن في القرار مثل : الطعن في القرار الصادر . ويمتد هذا الاختصاص بطبيعة الحال ليشمل دعاوى التمويض المترتبة على هذه القرارات أخذا بقاعدة أن الفرع يتبع الاصل وبحسبان أن طلب التمويض هو الوجه الاخر بطلب الالغاء وأن الطلبين يرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة .

( طعن ١٣٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٩٠ )

#### البند :

قرارات رئيس الجمهورية باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستئذان أو فصلهم بغير الطريق التاديبى - تعد بحسب طبيعتها قرارات ادارية عادية مما يخضع في الاصل لرقابة القضاء - اعتبارها من أعمال السيادة بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ - ينبغي أن يلتزم في تفسير وتحديد مداها قواعد التفسير الضيق المرتبط بعلة الحكم - اقتصاص الحصانة

التي أضفها المشرع على القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية دون غيره -  
أثر ذلك - لا يسرى الحكم الذي شرعه القانون المذكور على القرارات التي  
صدرت من مجلس الوزراء بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي تطبيقاً لأحكام  
القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .

### ملخص الحكم :

إن القرارات الجمهورية بأحالة الموظفين العموميين إلى المعاش أو  
الاستبعاد أو بفصلهم بغير الطريق التأديبي إنما تعد بحكم طبيعتها قرارات  
إدارية عادية مما يخضع في الأصل لرقابة القضاء ، وقد كانت معتبرة كذلك  
إلى أن صدر القانون المشار إليه الذي أدخل تعديلاً على اختصاص مجلس  
الدولة بهيئة قضاء إداري بالاستثناء منه عن طريق اعتبار القرارات المشار  
إليها من قبيل أعمال السيادة وبذلك ينحصر عنها ولاية القضاء الإداري بعد  
أن كانت تشملها في ظل القوانين السابقة .

ويبين من هذا التعديل أن المشرع نزع من ولاية القضاء الإداري - على  
خلاف الأصل - النظر في القرارات المشار إليها ومن ثم فإنه ينبغي ، لكون  
هذا التعديل استثناء أن يلتزم في تفسيره وتحديد مده قواعد التفسير  
الضيق المرتبط بعلّة الحكم .

كما يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ أن  
المشرع لم يخلع وصف السيادة على قرارات الفصل أيًا كانت السلطة التي  
أصدرتها وإنما خص به القرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية دون  
سواها ، بمعنى أن المعيار الذي وضعه المشرع في تحديد هذه القرارات  
ليس معياراً مادياً بحتاً ويتمثل في كنه القرار وطبيعته وإنما يربط إلى  
جانب ذلك بمصدر القرار ذاته إذ يلزم أن يكون القرار صادراً من رئيس  
الجمهورية وذلك لاعتبارات قدرها تتصل بالضمانات التي تحيط بهذا النوع  
من القرارات دون غيرها - ولا ينال من سلامة هذا النظر أن يعتبر قرار  
الفصل بغير الطريق التأديبي عملاً من أعمال السيادة إذا كان صادراً من  
رئيس الجمهورية وعملاً إدارياً عادياً إذا صدر بإداة أخرى ، إذ الإصـ



هو اختصاص القضاء الإداري بهذه القرارات إلا ما جرى النص على استثنائه ولو أراد الشارع أن يبسط الحصانة على القرارات الأخرى التي سبق صدورها من مجلس الوزراء لما أعوزه النص على ذلك ومن ثم فإن الحكم الذي شرعه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ لا يسرى على القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء بفصل الموظفين من غير الطريق التأديبي تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .

( طعن ٨٠٧ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٩١ )

##### المبدأ :

قرارات رئيس الجمهورية بالفصل بغير الطريق التأديبي - اعتبارها من أعمال السيادة - ثبوت إن قرار بفصل المدعى قد صدر بقرار وزاري - الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس .

##### ملخص الحكم :

إن القرارات التي أضفى عليها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حصانة عدم الخضوع لرقابة القضاء باعتباره إياها من أعمال السيادة هي قرارات السيد رئيس الجمهورية. ولما كان المدعى لم يفصل بقرار منه يل بقرار من المشرف على الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي فإن فصله لا يعتبر من قبيل أعمال السيادة بحسب القانون المشار إليه .

( طعن ٧٤٣ ، ٧٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٢ )

##### المبدأ :

دعوى إلغاء قرار عدم ادراج اسم المدعى في كشف المرشحين للعمدية - اختصاص القضاء الإداري بها - العبرة في الاختصاص بالتكييف الصحيح للمدعى لا بتكييف الحكم المطعون فيه لها .

ملخص الحكم :

ان الدعوى فى الحدود التى رسمها لها المدعى على سلف ببيان ان هى  
الا دعوى الغاء قرار بعدم ادراج اسم المدعى فى كشف المرشحين للعمدية  
أو بالرفض الضمنى لطلبه ادراج اسمه ، وبهذه المثابة ووفق هذا التكييف  
الصحيح لا تقوم شبهة فى اختصاص القضاء الادارى بها ، ومن ثم يكون الدفع  
المبدى من الحكومة فى صحيفة الطعن بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر  
الدعوى تأسيسا على تكييف الحكم المطعون فيه لها على تكييفها الصحيح وفق  
ما تقدم ، يكون هذا الدفع فى غير محله قانونا .  
( طعن ٥٩٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٣ )

### الفرع الثالث : فى غير شئون الموظفين

#### اولا : دعاوى الأفراد والهيئات

#### قاعدة رقم ( ١٩٣ )

#### المبدأ :

أوامر واجراءات مأمورى الضبطية القضائية التى تصدر منهم فى نطاق  
الاختصاص القضائى الذى خولهم القانون اياه وأضفى عليهم فيه تلك الولاية  
القضائية هى وحدها التى تعتبر قرارات قضائية تخرج عن ولاية القضاء الادارى  
- قراراتهم خارج هذا النطاق تعتبر قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء  
الادارى .

#### ملخص الحكم :

ان اوامر واجراءات مأمورى الضبطية القضائية التى تصدر عنهم فى  
نطاق الاختصاص القضائى الذى خولهم القانون اياه وأضفى عليهم فيه  
تلك الولاية القضائية هى وحدها التى تعتبر أوامر وقرارات قضائية -  
وهى بهذه المثابة تخرج عن رقابة القضاء الادارى ، وأما الاوامر والقرارات  
التي تصدر عنهم خارج نطاق ذلك الاختصاص القضائى المخسول لهم  
فى القانون فانها لا تعد أوامر أو قرارات قضائية ، وانما تعتبر من قبيل  
القرارات الادارية ، وتخضع لرقابة القضاء الادارى اذا توافرت فيها عناصر

شرائط القرارات الادارية النهائية ، ومن ثم اذا ثبت ان القانون لم يخول لجنة التحقيق الخاصة بالفئات أو رئيسها أى اختصاص فى اصدار لوائح بيع الفئات المضبوطة ، فان كل أمر يصدر من اللجنة أو رئيسها فى هذا الشأن يعتبر خارج نطاق الاختصاص القضائى المنصوص عليه قانونا ، وبالكافى لا يعتبر أمرا صادرا من سلطة قضائية فى حدود اختصاصها .  
بل يعتبر أمرا اداريا يخضع لرقابة القضاء الادارى .  
( طعن ٦٣٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٢٩ )

### لأمانة رقم ( ١٩٤ )

#### المادة :

صنود قرار مجلس نقابة المهن الطبية بإحالة أعضاء النقابة الى مجلس التأديب - اعتباره من القرارات الادارية الصادرة ضد الأفراد لا من قرارات تأديب الموظفين - خضوعه لحكم الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، دون الفقرة الثالثة من تلك المادة - عدم اعتباره من قرارات الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى المنصوص عليها بالمادة السادسة من ذلك القانون .

#### ملخص الحكم :

تمت ثبت أن الفراز الملعون فيه قد صدر بإحالة المدعين ، باعتبارهم أفرادا لا موظفين الى المحاكمة التأديبية أمام مجلس تأديب نقابة الاطباء فلا تنطبق عليهم الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بقرارات تأديب الموظفين ، كما لا تنطبق عليهم المادة السادسة الخاضعة بالقرارات الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائى ، وانما يعتبر قرارا اداريا نهائيا صادرا ضد أفراد مما ينطبق على الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة .  
( طعن ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/١٢ )

قاعدة رقم (١٩٥)

المبحث :

اختصاص محكمة النقض بالطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة  
والموظفين القضائيين بوزارة العدل وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة بالفاء  
القرارات المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل والنسب وكذلك  
المنازعات الخاصة بالترقيات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم -  
مناطه أن يكون الطلب مقدما من أحد هؤلاء - الطعن المقدم من شخص ترك  
فى التحيين فى وظيفة معاون نيابة فى القرار الصادر بتركه - هو طعن من  
مجرد فرد من الافراد - لا تختص محكمة النقض بالفصل فيه .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أنها  
نصت على أنه « كذلك تختص محكمة النقض بمقعدة بهيئة جمعية عمومية  
يحضرها على الأقل أحد عشر مستشارا من مستشاريها دون غيرها بالفصل  
فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالدوائر  
العامة بالفاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا النسب  
والنقل متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح  
أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة » . ثم عدلت  
هذه المادة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فأصبح نصها كما يلى « كذلك  
تختص محكمة النقض دون غيرها بمنعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها  
على الأقل تسعة من مستشاريها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال  
القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالوزارة وبمحكمة النقض وبالنيابة  
العامة بالفاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن  
من شئون القضاء عدا النقل أو النعب متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل  
أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال  
السلطة » كما تختص دون غيرها بالفصل فى المنازعة الخاصة بالترقيات  
والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم . . . » .

وواضح من هذه النصوص أن اختصاص محكمة النقض منوط بأن يكون طلب الإلغاء مقدما من أحد رجال القضاء أو النيابة أو الوطنيين القضائيين بالوزارة وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة ، وهذا للحكمة التي قام عليها ذلك التشريع والتي كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون الأول وهي أنه « ليس أجدر ولا أندر على الإحاطة بشئون القضاة وتعرف شئونهم والفصل في ظلماتهم من رجال من صميم الأسرة القضائية ، يضاف إلى ما تقدم أن النص تطبيق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئون سندها فلا يكون لأية سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم » . وليس من شك في أن المدعى ليس من بين هؤلاء الذين ورد ذكرهم بالمادتين المذكورتين ، بل هو مجرد فرد من الأفراد ، وإن كان يطلب النسخاء القرار بتركه في التعيين في النيابة ، ومثل هذا الطلب لا يغير من الأمر من شيء ، طالما أنه لم يصبح بعد فردا من أفرادها .

( طعن ٧٢١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٥ )

#### - لائحة ( ١٩٦ ) -

#### المبدا :

الدعوى بطلب إلغاء قرار صادر من مصلحة التنظيم بالترخيص لأخر  
فهر لائحة مبان بالمخالفة لمرسوم التقسيم - اختصاص القضاء الإداري بنظرها  
بالتطبيق المادة ٦/٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

#### مقتضى الحكم :

متى كانت المنازعة تنصب على اختصاص القرار الإداري الصادر من  
مصلحة التنظيم ببلدية القاهرة في ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ رقم ١٩٥٥/٩٨١  
و بالترخيص للسيد المساول ( . . . . . ) في بناء اثني عشر دورا  
فوق الأرض المبنية بالكروكي المسطر بالترخيص . . . . . ، ولقد طلبت  
المدعية في هذه المنازعة إلغاء وبصفة مستعجلة وقف تنفيذه استنادا  
إلى أن القرار المذكور وقع مخالفا للقانون لخروجه على أحكام مرسوم

التقسيم ، فإن الدعوى - والحالة هذه - مما يدخل فى اختصاص القضاء الإدارى بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، التى جعلت من اختصاصه « الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بالفاء القرارات الإدارية النهائية » ، ولا يخير من الأمر شيئا أن تكون المدعية قد أشارت الى حقوق الارتفاق المتعلقة بارتفاع البناء ومساحته التى يرتبها القانون على أرض بحكم مرسوم التقسيم ، ذلك أنها إنما تستند الى ذلك فى صدد بيان مصلحتها فى طلب الإلغاء وفى صدد مخالفة القرار الإدارى للقانون ، باعتبار أن الإدارة كان يتعين عليها مراعاة ما رتب مرسوم التقسيم من هذه الارتفاقات عند إصدار الترخيص ، وأنها إذ أغفلتها فقد خالفت القانون ، كما أن مؤدى الحكم بإلغاء القرار الإدارى أن يعتبر باطلا منذ صدوره ، معدوما قانونا ، ولكن لا ينصب الا على القرار الإدارى وحده وما يترتب عليه ، أما حقوق ذوى الشأن من الجيران الذين لهم أن يفيدوا من هذه الارتفاقات فيما بين بعضهم البعض ، سواء بطلب الإزالة أو بالتعويض ، ان كان لهذا أو ذاك وجه قانونى ، فهذه منازعة أخرى من اختصاص القضاء المدنى .

( طعن ٧٨٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٥٨ ) .

### قاعدة رقم ( ١٩٧ )

#### المبدأ :

حالة وقف شهر المحرر بعد أن تفرغ صلاحيته لشهر كـ 'مخرج' عن نطاق التنظيم الى قاضى الامور الوقتية الذى رسمته المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - لا وجه للدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى قرار وقف شهر المحرر .

#### ملخص الحكم :

ان نص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ قد حدد على سبيل الحصر لا المثال حالتين اثنتين فقط لطلب اعطاء المحرر رقم شهر مؤقت وعرضه . الأمر على قاضى الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية المختصة وهنا حالة التأشير

على طلب الشهر باستيفاء بيان لا يرى صاحب الشأن وجها له وحالة صدور قرار بسقوط أسبقية طلب الشهر وبذا تخرج حالة وقف شهر المحرر بعد أن تقررت صلاحيته للشهر عن نطاق التظلم الذي رسمه القانون في المادة ٣٥ المذكورة ولا يخضع تبعا لذلك أمر التظلم منه لقاضى الامور الوقفية وبهذه المثابة ينتفى أساس الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى قرار وقف شهر المحرر الذى اقيم على حكم المادة المذكورة .

( طعن ٩٣٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٨ )

المبدأ :

النيابة العامة شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية - تصرفات النيابة بصفتها أمينة على الدعوى العمومية تعد من الاعمال القضائية التى تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بمباشرتها على القرارات الادارية - التصرفات الاخرى التى تباشرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الاعمال القضائية تخضع لرقابة المشروعية التى للقضاء الادارى متى توافرت لها مقومات القرار الادارى بالمعنى الاصطلاحي - تطبيق ، القرار الذى تصدره النيابة العامة فى منازعات العييزة حيث لا يرقى الامر الى حسم الجريمة يعد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي - اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى طلب الغائه .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه قرار ادارى وليس قرارا قضائيا على ما ذهب اليه تقرير الطعن . ذلك ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن النيابة العامة هى فى حقيقة الامر شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية اذ خصتها القوانين بصفتها أمينة على الدعوى العمومية باعمال من صميم الاعمال القضائية وهى تلك التى تتصل باجراءات التحقيق وإلتزام كالتقبض على المتهمين وحبسهم وتفتيش منازلهم ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أو حفظها ، الى غير ذلك من الاجراءات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية وغيره من

القوانين وهذه التصرفات تعد من الأعمال القضائية التي تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بمباشرتها على القرارات الادارية . أما التصرفات الاخرى التي تباشرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الأعمال القضائية فانها تصدر عن النيابة العامة بصفتها سلطة ادارية ، وتخضع تصرفاتها فى هذا المجال لرقبة المشروعية التي للقضاء الادارى على القرارات الادارية متى توافرت لها مقومات القرار الادارى بمعناه الاصطلاحي المقرر قانونا وانه لما كان الفصل فى منازعات مواد الحيازة معقود للقضاء المدني ، ولا اختصاص للنيابة العامة فى هذا المجال الا حيث يكون فى الامر جريمة من جرائم الحيازة المنصوص عليها فى المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ - عقوبات ، فان القرار الذي تصدره النيابة العامة فى هذه المنازعات ، حيث لا يرقى الامر فيه الى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها يعد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي المقصود فى قانون مجلس الدولة لصدوره من النيابة العامة فى حدود وظيفتها الادارية ، ولما ينطوى عليه قرارها فى هذا المجال من اثر ملزم لذوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحيازتهم للعين محل النزاع ولا يقدح فى ذلك كون هذا القرار قصد به معاونة سلطات الضبط الادارية فى ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها اذ أن توافر هذا القصد أو عدم توافره يتعلق بركن الغاية فى قرار النيابة العامة الذي توافر له مقومات القرار الادارى النهائي الذي يختص مجلس الدولة بالفصل فيه . فطلب النيابة حيث لا يكون فى الامر ثمة جريمة من جرائم الحيازة المنصوص عليها فى المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ عقوبات . ولما كان الثابت فى خصوص النزاع المثار ان المدعى عليه الثانى السيد / . . . . كان قد تقدم فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ الى نيابة بورسعيد بشكوى قيدت برقم ٣٠٧٤ لسنة ١٩٧٤ . ادارى العرب اوضح فيها انه كان يستأجر الشقة محل النزاع بمقد مؤرخ فى الاول من يونيه سنة ١٩٥٩ وعند عودته من المهجر وجد مسكنه مشغولا بالمدعى السيد / . . . . الذى قرر لدى سؤاله بالمحضر بأنه يستأجر الشقة من مالكها . بعد ايجار مؤرخ فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٣ ، وقد أصدرت النيابة العامة قرارها فى هذه الشكوى بتمكين الشاكي من العین محل النزاع وتأيد هذا القرار من السيد المحامي العام . ولما كان قسبرار النيابة العامة المشار اليه قد صدر فى غير جريمة من جرائم الحيازة سالف الاشارة اليها ، فانه من ثم يكون قرارا اداريا لصدوره من النيابة العامة فى غير نطاق وظيفتها القضائية .



### المبدأ :

قرارات النيابة العامة فى حدود وظيفتها الادارية فى منازعات مواد  
الحيازة - خضوع تصرفاتها فى هذا المجال لرقابة المشروعية التى للقضاء  
الادارى على القرارات الادارية متى توافرت لها مقومات القرار الادارى - لا  
يقدر فى ذلك كون هذا القرار قصد به معاونه سلطات الضبطية الادارية  
فى ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها اذ ان توافر هذا  
القصد او عدم توافره امر يتعلق بركن الغاية فى قرار النيابة العامة التى  
اكتملت له مقومات القرار الادارى النهائى - اختصاص مجلس الدولة  
بالفصل فى طلب الخاتمة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن النيابة العامة هى فى حقيقة الامر شعبة أصيلة من شعب  
السلطة التنفيذية ، تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة  
الإدارية . اذ خصتها القوانين بصفتها أمينة على الدعوى العمومية بأعمال من  
صميم الأعمال القضائية ، وهى تلك التى تتصل بإجراءات التحقيق والاثام  
بالقبض على المتهمين وحبسهم وتفتيش منازلهم ورفع الدعوى العمومية  
ومباشرتها أو حفظها الى غير ذلك من الاجراءات المنصوص عليها فى قانون  
الاجراءات الجنائية وغيره من القوانين . وهذه التصرفات  
تعبد من الأعمال القضائية التى تخرج عن دائرة رقابة  
المشروعية التى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بمباشرتها على  
القرارات الادارية . أما التصرفات الاخرى التى تباشرها النيابة العامة خارج  
نطاق هذه الأعمال القضائية ، فانها تصدر عن النيابة العامة بصفتها سلطة  
ادارية ، وتخضع تصرفاتها فى هذا المجال لرقابة المشروعية التى للقضاء الادارى  
على القرارات الادارية ، متى توافرت لها مقومات القرار الادارى بمعناه  
الاضطلاحى المقرر قانونا . ولما كان الفصل فى منازعات مواد الحيازة معقود  
للقضاء المدنى ، ولا اختصاص للنيابة العامة فى هذا المجال الا حيث يكون

فى الامر ثمة جريمة من جرائم الحيابة المنصوص عليها فى المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ عقوبات ، فان القرار الذى تصدره النيابة العامة فى هذه المنازعات ، حيث لا يرقى الامر فيه الى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها يعد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي المقصود فى قانون مجلس الدولة ، لصنوده من النيابة العامة فى حدود وظيفتها الادارية ، ولما ينطوى عليه قرارها فى هذا المجال من اثر ملزم لذوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحياتهم للمعين محل النزاع . ولا يقدر فى ذلك كون هذا القرار قصد به معاونة سلطات الضبطية الادارية فى ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها ، اذ ان توافر هذا القصد او عدم توافره امر يتعلق بركن الغاية فى قرار النيابة العامة الذى اکتملت له مقومات القرار الادارى النهائي الذى يختص مجلس الدولة بالفصل فى طلب الغائه . واذا ذهب الحكم المطعون فيه خلاف هذا المنهج فانه يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب اليه المدعية فى المذكورة المودعة منها خلال فترة حجب الطعن للحكم ، من انه يتعين الحكم بعدم قبول هذا الطعن ، بعد اذ قضى فى النزاع المائل نهائيا لصالحها بالحكم الصادر من محكمة استئناف بنى سويف فى الاستئناف رقم ١٣ لسنة ١١ ق المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة بنى سويف الابتدائية فى الدعاوى المضمومة ارقام ٣٦٦ لسنة ١٩٦٩ ، ١٩٤ لسنة ١٩٧١ ، ١٧٩ لسنة ١٩٧٢ مدنى كل بنى سويف . استنادا من المدعية فى ذلك الى أن قضاء المحكمة العليا قد جرى على أنه اذا صدر حكم نهائى حاسم للخصومة من احدى جهتي القضاء لا يكون ثمة تنازع على الاختصاص بينهما بعد أن استنفذت ولايتها فى نظر الخصومة ، لا وجه لهذا القول . ذلك أن النزاع أمام القضاء المدنى فى مسائل الحيابة امر يتعلق بأصل الحق ذاته . وهو موضوع يختلف عن موضوع النزاع أمام القضاء الادارى الذى يدور حول مدى مشروعية قرار النيابة العامة محل الطعن . والحكم الذى يصدره القضاء الادارى فى هذا النزاع ليس له أى اثر على اختصاص القضاء المدنى ولا على الحكم الذى يصدره هذا القضاء فى النزاع المتعلق بأصل الحق مما يتمتع معه قيام التنازع بين الحكامين فى هذا المجال .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالناء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى

بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فى موضوعها •  
( طعن ٦٠٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

#### المبدأ :

القرارات التى تصدرها النيابة العامة خارج نطاق الاختصاصات القضائية المخولة لها فى القانون لا تعد من قبيل القرارات القضائية بل مجرد قرارات ادارية تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى مدى مشروعيتها اذا ما توافرت فيها مقومات القرارات الادارية النهائية - اساس ذلك - تطبيق : قرار النيابة العامة فى نزاع مدنى بحث بتمكين احد الافراد من مصنع ومنع تعرض آخر له - علم اعتبار هذا القرار قضائيا - اعتباره قرارا اداريا صادرا من سلطة ادارية - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى •

#### ملخص الحكم :

من حيث ان النيابة العامة هى فى حقيقة الامر شعبة اصيلة من شعب السلطة التنفيذية وتجمع بين طرف من السلطة القضائية وطرف من السلطة الادارية ، وقد خصتها القوانين بصفتها امنية على الدعوى العمومية باعمال هى من صميم الاعمال القضائية وهى تلك التى تصل باجراءات التحقيق والاتهام مثل القبض على المتهمين وحبسهم وتفتيش منازلهم ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها او حفظها وغير ذلك من الاجراءات المنصوص عليها فى قوانين الاجراءات الجنائية وغيرها من القوانين الاخرى ، وهذه وحدها تعتبر من الاعمال القضائية التى تخرج عن دائرة اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، واما القرارات الاخرى التى تصدرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الاختصاصات القضائية المخولة لها فى القانون فانها لا تعد من قبيل القرارات القضائية بل مجرد قرارات ادارية تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى مدى مشروعيتها اذا توافرت فيها مقومات القرارات الادارية النهائية •

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على المحضر رقم ٧٠٣٧ لسنة ١٩٧٠ ادارى المطرية ومذكرة نيابة المطرية المؤرخة فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

ان السيد / ( المدعى عليه الاول ) ابلغ انه يضع يده على المصنع موضوع النزاع والمؤجر اليه بموجب عقد ايجار غير زسمى ، وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ علم ان أحد محضري محكمة الزيتون يقوم بتسليم المصنع الى السيد / ..... تنفيذاً لحكم صادر ضد ( المدعى ) ويقضى بتمكين الأول من المصنع الامر الذى يمارض فيه الشاكى ويطلب التحفظ على المصنع وما به من معدات وماكينات . وقد انتهت نيابة المطرية الى ان الثابت ان الشاكى هو مستاجر العين موضوع النزاع وانه يضع يده عليها ويقوم بادارة المصنع والإشراف عليه حتى يوم تمكين السيد / ..... الذى كان يعلم بذلك ، ومن ثم فانه لايعتمد بالحكم الصادر لصالحه فى حق السيد / ..... ولا يكون لهذا الحكم حجة قبل الشاكى ومن ثم يكون تنفيذ ذلك الحكم فى غير محله ويتعين ازاء ذلك تمكين الشاكى من المصنع موضوع النزاع . وفى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ قرر السيد المحامى العام الاول تمكين السيد / ..... ( الشاكى ) من المصنع محل النزاع ومنع تعرض كل من السيدين ..... ، ..... وللمتضرر اللجوء الى القضاء اذا شاء ، وقد أوعيد عرض الامر على السيد النائب العام الذى قرر تنفيذ الحكم المشار اليه . فاقدم المدعى دعواه أمام محكمة الزيتون الجزئية بطلب وقت تنفيذ ذلك القرار وعدم الاعتداد به فحكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظرها وباحالتها الى محكمة القضاء الادارى التى اصدرت الحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان النزاع الذى اثير امام النيابة العامة يدور حول حيازة المصنع المشار اليه ولم يدع أطراف ذلك النزاع ان الامر ينطوى على ثمة جريمة ، ولما كان الامر كذلك ، وكان النزاع المشار فى حقيقته مدينا بحتا ، واذا تدخلت النيابة العامة وقررت تمكين المدعى عليه الأول من المصنع محل النزاع ومنع تعرض المدعى ، فان قرارها لا يعتبر . والحال كذلك قرارا قضائيا صدر منها بحسبانها الامنية على الدعوى العمومية ، وانما صدر القرار المشار اليه من النيابة العامة بما لها من سلطة ادارية جرى العرف على استعمالها لاعانة الضبطية القضائية فى أداء مهمتها فى منع الجرائم قبل وقوعها ، متجهة الى احداث اثر قانونى يتمثل على

ما سلفَ البيان في تمكين المدعى عليه الاول من المصنع محل النزاع ومنع تعرض المدعى واخر له في ذلك وعدم الاعتداد بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٩٩١ لسنة ١٩٧٠ مستعمل القاهرة بتمكين السيد / ٠٠٠ من تسلم المصنع المؤجر له من باقى الشركاء ومن ثم يعتبر قرارها اداريا توافرت فيه مفومات القرار الادارى النهائى مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى مدى مشروعيتها . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين القضاء بالفائز واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها .  
( طعن ٦٤٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠١ )

##### المبدأ :

المقررات الاداية التى تصورها الحراسة لادارة اموال الخاضعين للحراسة طبقا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بامن البنوك - الطعن عليها من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - لا يطبق فى شأن هذه المقررات نص المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الاتحاضين - اساسى ذلك : ان القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ صدر استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، ولا يسرى على الحراسات المفروضة بموجب القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ - فضلا عن ذلك فقد قضت المحكمة العليا بعدم دستورية المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

##### ملخص الحكم :

من حيث ان القرار الصادر باقتطاع نسبة ١٠٪ من اموال المستعاضة نظير قيام الحراسة بادارة اموالهن بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٤ المرفق باوراق الدعوى . هو من المقررات الادارية التى تصورها الحراسة بوصفها مملوكة عامة بالتطبيق للقاعدة

التنظيمية التي تقدمتها قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦  
سألت الإشارة إليه بقصد ترتيب أثر قانوني ، وبهذه المثابة فإن الطعن في  
هذا القرار يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري عملاً  
بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي رفعت  
الدعوى في ظله ومن بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وما كان ليحول  
دون انعقاد هذا الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري الاستناد إلى نص المادة  
الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦١ بعدم قبول الطعن في الاعمال  
والتدابير التي اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة  
بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص ، سألته الذكر ، ذلك  
انه فضلاً عن ان المحكمة العليا قد انتهت في حكمها الصادر في ٣ من يولية  
سنة ١٩٧٦ في الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ القضائية « دستورية » الى عدم  
« دستورية » المادة المذكورة فيما نصت عليه من عدم سماح اى جهة قضائية  
أى دعوى يكون الفرض منها الطعن فى اى تصرف أو قرار أو تدبير أو جراه  
أو عمل امرت به و تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة  
بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات ، فانه فضلاً  
عما تقدم فأن الواقع من الامر ان الحراسة التي فرضت على المدعى كانت  
اعمالاً لأحكام القانون رقم ١٠١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة  
بأمن الدولة ، بما تضمنته فى المادة الرابعة منه مصادلة بالقانون رقم ٥٩  
لسنة ١٩٦٨ ، من تنظيم خاص بنظر المنازعات التي تثور بصدد تطبيق هذا  
القانون ، مما لايسوغ معه الرجوع الى نص المادة الاولى من القانون رقم ٩٩  
لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الذي صدر استناداً الى القانون رقم ١٦٢ لسنة  
١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

( طعن ) ٤٧٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

#### المبدأ :

نص المادة الرابعة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض  
التدابير الخاصة بأمن الدولة المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ بأنه  
يجوز لمن فرضت الحراسة على أمواله طبقاً للمادة الثالثة من هذا القانون ان

يتطلب من فرض الحراسة أو من إجراءات تنفيذه بطلب يرفع الى محكمة أمن الدولة العليا - قصر اختصاص محكمة أمن الدولة العليا على نظر التظلم من قرار فرض الحراسة او إجراءات تنفيذ دون الأعمال المتعلقة بإدارة هذه الاموال وتصرف فيها والتي تدخل في اختصاص القضاة الاصيل اداريا كان او عاديا - إلغاء القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بالتطبيق لاحكام المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وازوال اختصاص محكمة أمن الدولة العليا - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ باختصاص محكمة الحراسة بتشكيل مفابر لتشكيل محكمة أمن الدولة العليا لم يؤل اليها اختصاص الأخيرة بنص القانون - نتيجة ذلك : اختصاص المحاكم العادية بمقصود على المنازعات الناشئة من الحراسة المفروضة بالتطبيق للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ دون سواها ولا يمتد اختصاصها الى ما انعقد الاختصاص فيه للقضاء الاداري طبقا لاحكام فرض الحراسة السابقة على القانون المذكور .

#### ملخص الحكم :

من حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ تقضى بأنه يجوز لمن فرضت الحراسة على أمواله طبقا للمادة الثالثة من هذا القانون أن يتظلم من قرار فرض الحراسة أو أن يتظلم من إجراءات تنفيذه بطلب يرفع الى محكمة أمن الدولة العليا، تشكل وفقا لاحكام المادة الثانية من ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف ومن ضباطين من الضباط القادة أو من ثلاثة من الضباط القادة وتطبق المحكمة في هذه الحالة الاجراءات التي ينص عليها قرار رئيس الجمهورية في أمر التشكيل ، واذا كان القضاء الاداري والمعادى كل في مجال اختصاصه من صاحب الاختصاص الاصيل بالفصل في جميع المنازعات ، والاستثناء هو سلب هذا القضاء بعض اختصاصاته ، فانه يتعين تفسير هذا الاستثناء في أضيق الحدود ودون ثمة توسع . ولما كانت المادة الرابعة المشار اليها قد قصرت اختصاص محكمة أمن الدولة العليا على نظري التظلم من قرار فرض الحراسة او إجراءات تنفيذه ، وكانت إجراءات تنفيذ قرار فرض الحراسة تنحصر في تحديد الاشخاص المفروض عليهم الحراسة وحسب الاموال الخاضعة للحراسة واتخاذ الاجراءات اللازمة للمحفظ عليها وجردا وتسليمها ووضعها تحت يد الجهة الممهودة اليها بالحراسة ، دون الأعمال المتعلقة بإدارة هذه الاموال والتصرف فيها ، فمن ثم فان هذه الأعمال

الآخيرة تظل من اختصاص القضاء الاصيل اداريا كان او عاديا وتخرج بهذه المثابة عن دائرة اختصاص محكمة أمن الدولة العليا . خاصة وان نتيجة اعمال الادارة وما يثور بشأنها من منازعات لا تنكشف الا بعد رفع المحرسة ورد الاموال او ما تبقى منها الى ذويها - كما هو الحال في المنازعة الماثلة - وبالتالي بعد انتهاء دور محكمة أمن الدولة العليا بصنددها ، وما يرشح لهذه التفرقة بين اجراءات تنفيذ الحراسة وبين ادارة الاموال المفروضة عليها الحراسة والاختصاص بالفصل في المنازعات التي تتعلق بكل منها ، ان المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ آنفة الذكر عدت - وهي بصدد عزل القضاء عن ممارسة اختصاصه الاعتيلى - التصرفات والقرارات والتدابير والاجراءات التي رأت تحصينها ثم عممت ذلك ليشمل بوجه عام أى عمل امرت به او تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة بفرض الحراسة ولم تفعل ان تؤكد ان هذا الحظر يشمل الطعن المباشر كطلب القسوخ او الالغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ والطعن غير المباشر عن طريق المطالبة بالتعويض ايا كان نوعه أو سببه ، ولو شاء القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ان ينوط بمحكمة أمن الدولة العليا الفصل في كل المنازعات المتعلقة بالحراسة او بمزل القضاء عن الفصل في المنازعات التي لم يتطرق الى بيانها لما أعوزته العبارة الواضحة الصريحة . ومن جهة أخرى فقد جرى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب هذه التفرقة على ما يبين من استعراض المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ منه .

اذ ناطت المادة ٢٢ بمحكمة الحراسة المشكلة وفقا للمادة العاشرة من هذا القانون الفصل في التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة أو من اجراءات تنفيذها ، في حين ان المنازعات التي تنشأ بسبب الحراسة بين ذوى الشأن وبين الجهة المهود اليها بها اذا زد المال الى ذوى الشأن فقد اختص بها القضاء العادى .

ويتضح ذلك أيضا مما أشارت اليه المادتان ١٧ ، ١٩ من وجوب الالتزام باحكام القانون المدنى والواجبات الخاصة التي يقررها الحكم الصادر بفرض الحراسة ومنها تحديد المصروفات اللازمة لادارة الاموال المفروض عليها الحراسة :



ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فقد انقضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بالتطبيق لحكم المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وزالت بذلك محكمة أمن الدولة ولم يعد لها بالتالى ثمة اختصاص بنظر المنازعة مثار هذا الطعن .

ومن حيث ان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لا يحكم واقعة الجناح المائل ، ذلك لانه لم يتضمن نصوصا تقضى بذلك ، كما ان محكمة الجرائمة المشكلة وفقا للمادة (١٠) من هذا القانون بتشكيل مقابر لتشكيل محكمة أمن الدولة العليا لم يؤل اليها بنص خاص اختصاص محكمة أمن الدولة العليا ، يضاف الى ذلك ان اختصاص محكمة الحراسة فى نظر تظلمات المفروض عليهم الحراسة مقصور وفقا لحكم المادة ٢٢ سالفة الذكر على التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة واجراءات تنفيذه دون التظلم من القرارات السابقة الصادرة بفرض الحراسة ، وان اختصاص المحاكم العادية وفقا لحكم المادة ١٩ المشار اليها مقصور بدوره على المنازعات الناشئة عن الحراسة المفروضة بالتطبيق للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ دون سواها ، ذلك ان محور هذه المادة هو الاحكام الصادرة بفرض الحراسة والتزام المتهود اليه بالحراسة بناءا عليها بواجبات الحارس المنصوص عليها فى القانون الدنى والواجبات الخاصة التى يقررها الحكم الصادر بفرض الحراسة . وبناء عليه فان اختصاص المحكمة العادية المنصوص عليها فى هذه المادة يدور مع الحراسة المفروضة طبقا لاحكام القانون المذكور ولا يخرج عن اطارها ، ومن ثم لا يمتد اختصاص المحكمة العادية الى ما انعقد الاختصاص فيه للقضاء الادارى طبقا لاحكام فرض الحراسة السابقة على القانون المذكور .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم يكون الاختصاص بالفصل فى الدعوى من اختصاص محكمة القضاء الادارى ويكون الحكم المطعون فيه اذ اخذ بغير هذا النظر قد خالف القانون ويتعين من ثم الحكم بالفائه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وباعادتها اليها للفصل فيها .  
( طعن ٤٧٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٤ )

قاعدة رقم ( ٢٠٣ )

المبدأ :

فرض الحراسة طبقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ. ورفضها قبل العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل قانون الطوارئ. الذي خول في المادة ٣ مكررا (١) منه لمن فرضت الحراسة على امواله ان يتظلم من امر فرض الحراسة او من اجراءات تنفيذه امام محكمة امن الدولة العليا - خروج المنازعة في قرار فرض الحراسة. عن نطاق احكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه وخضوعها للاختصاص الاصيل المقرر لمحكمة القضاء الاداري باعتبار ان هذه القرارات قرارات ادارية مما يختص مجلس الدولة بجهة قضاء اداري يطلب الفائها والتبويض عنها .

ملخص الحكم :

من حيث انه عن طلب المدعى الغاء قرار فرض الحراسة عليه الصادر بقرار رئيس الجمهورية في سنة ١٩٦١ طبقا للسلطات المخولة له في قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ. فالثابت من استقراء احكام هذا القانون انه لم يحظر الطعن في الاوامر الصادرة بفرض الحراسة ، كما لم يتناول القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ سائل الاشارة اليه نصين هذه الاوامر من الرقابة القضائية وهو ما قالت به المحكمة العليا في اسباب حكمها الصادر في الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ آنف الذكر من ان الاجمال التي حصنها هذا القانون لامتد الى القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية بفرض الحراسة ، ومع ذلك فقد انتهى هذا الحكم الى عدم دستورية هذا الحظر ، وفي ظل هذه الاحكام فرضت الحراسة على المدعى ورفضت كذلك . ثم صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨. المذكور ، وتضمن اضافة مادتين بترقيم ٣ مكررا ورقم ٣ مكررا. (١) اليه ، ونصت المادة ٣ مكررا (١) « على انه » يجوز لمن فرضت الحراسة على امواله طبقا للمادة ٣ ولكل ذي شأن ان يتظلم من امر فرض الحراسة او ان يتظلم من

اجراءات تنفيذه ويكون التظلم بطلب يرفع بغير رسوم الى محكمة أمن دولة عليا تشكل وفقا لاحكام هذا القانون ويجب ان تختصم فيه الجبة الادارية التي تتولى تنفيذ الامر الصادر بفرض الحراسة ، كما يجب أن يختصم فيه من فرضت الحراسة على امواله اذا كان الطلب قد رفع من غيره .

وتفصل المحكمة في التظلم بتأييد الامر أو الاجراء أو الغائه أو تعديله ، ولا يكون قرار المحكمة بالغاء امر فرض الحراسة نافذا الا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية . ويجوز لمن رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة اشهر من تاريخ الرفض . وفي ١٠ من يونيه سنة ١٩٧١ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشجب الذي عمل به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٧ من يونيه سنة ١٩٧١ ونصت المادة الاولى منه على انه « لا يجوز فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعيين الا بحكم قضائي في الأحوال الواردة في هذا القانون ووفقا للضوابط المنصوص عليها فيه » .

وقضت المادة ١٠ بأن تفصل في دعاوى فرض الحراسة محكمة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية . ونصت المادة ٢١ على أن الاحكام الصادرة من تلك المحكمة نهائية ، ولا يقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن . ومع ذلك يجوز لمن فرضت الحراسة على امواله طبقا لاحكام هذا القانون ولكل ذي شأن بعد مرور سنة من تاريخ صدور الحكم بفرض الحراسة ان يتظلم من هذا الحكم او أن يتظلم من اجراءات تنفيذه . ويكون التظلم بطلب يقدم الى المدعى العام ، وعلى المدعى العام ان يقدم هذا التظلم الى المحكمة مشفوعا برأيه ٢٠ وتفصل المحكمة في التظلم اما برفضه واستمرار الحراسة . واما يرفع الحراسة عن كل او بعض المال المفروضة عليه . ثم صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضممان حريات المواطنين في اللواتي القائمة ، الذي عمل به اعتبارا من ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ ونصت المادة ٨ منه على الغاء القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة . والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، والمادة ٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية . والمادة ٩ من القانون رقم ٥٤ لسنة

١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية والمادة ٣ مكررا ( أ ) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ

ومن حيث أن مژدى ما تقدم أن الحراسة فرضت على المدعى فى سنة ١٩٦١ وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ولم يكن ثمة حظر فى القانون يحجب القضاء الادارى عن مراقبة مشروعية هذا الامر بوصفه من القرارات الادارية التى يختص القضاء الادارى بطلب الغائها والتعويض عنها وظل الامر كذلك الى أن رفعت الحراسة عن المدعى فى سنة ١٩٦٤ ، وإذا كان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل قانون الطوارئ المشار اليه قد خول فى المادة ٣ مكررا ( أ ) منه لمن فرضت الحراسة على أمواله أن يتظلم من أمر فرض الحراسة أو من اجراءات تنفيذه امام محكمة أمن الدولة العليا ، فانه إما كان الرأى فيها ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القانون المشار اليه وما تضمنته من جواز التظلم من قرارات فرض الحراسة امام تلك المحكمة قد عدل من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بأن حجب ذلك القضاء على مباشرة اختصاصه فى نظر الطعون فى تلك القرارات باعتبارها قرارات ادارية يختص القضاء الادارى بنظر الطعون فيها ، أو أن ذلك القانون قد استحدث طريقا آخر من طرق الطعن على القرارات المذكورة لا ينسلخ به اختصاص القضاء الادارى بنظر الطعون المقدمة بشأنها . فان قرار فرض الحراسة ورفعها وقد صدرا قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، فان المنازعة فى قرار فرض الحراسة المطعون فيه لا يتناولها هذا القانون ، وتخرج بهذه المثابة عن نطاق احكامه ، وتخضع للاختصاص الاصيل المقرر لمحكمة القضاء الادارى والذى لا يسوغ التجاوز عنه الابناء على نص صريح واضح الدلالة فى حجب اختصاص مجلس الدولة عنه وهو " ما لا يتوافر فى المنازعة الماثلة . " فضلا عن ذلك فقد استمر العمل باحكام المادة الثالثة مكررا ( أ ) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المضافة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ المشار اليها الى أن أُلغيت بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين فى القوانين القائمة . وبهذه المثابة التى اختصاص محكمة أمن الدولة العليا فى نظر التظلمات المتعلقة

بقرارات فرض الحراسة الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والذي بمقتضاه أصبح فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين لا يكون الا بحكم قضائي تصدره المحكمة التي نصت عليها المادة العاشرة منه وناط بالمحكمة التي أصدرت حكمها بفرض الحراسة طبقا لاحكام ذلك القانون نظر التظلمات التي ترفع من ذوى الشأن من هذا الحكم او من اجراءات تنفيذه ، دون ثمة اختصاص لها بنظر التظلمات فى قرارات فرض الحراسة الصادرة قبل العمل بهذا القانون . وبناء على ذلك تكون محكمة القضاء الادارى هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى المنازعة الماثلة واذا ذهب الحكم المطعون فيه بغير هذا الملجوب وقضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طلب المدعى الفاء قرار فرض الحراسة على أمواله ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون :

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعنين شكلا ولوى موضوعها بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعن فى قرار بيع العمارة موضوع المنازعة ، وطلب الغاء قرار فرض الحراسة على أموال المدعى وباختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر هذين الطلبين وباعادتهما اليها للفصل فيهما ، والزام الجهة الادارية مصروفات الطعن المقام من المدعى وأبقت الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع :

( طعن ٦٥٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

البند :

الطعن على قرار الحراسة الصادر ببيع عقار وعدم الاعتماد بالثمن الذى بيع به - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طلب الغائه .

### ملخص الحكم :

. ومن حيث ان طلب المدعى الحكم بعدم الاعتداد بثمن بيع الحراسة للعمارة مثار النزاع يتمخض فى التكييف القانونى السليم على معنى المعنى المستفاد من سياق صحيفة الدعوى طعنا فى قرار الحراسة الصادر ببيع هذه العمارة بالثمن الذى بيعت به وعدم الاعتداد بهذا الثمن فى مواجعتها للاسباب التى اقام عليها طعنه ، وهذا التكييف هو ما انتهى اليه المدعى فى مذكرته الختامية . واذا كان الامر كذلك وكانت المحكمة العليا قد قضت بعدم دستورية المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ . فان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص بنظر طلب الفاء ذلك القرار باعتباره من القرارات الادارية التى يختص مجلس الدولة بنظر الطعن فى مشروعيتها . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد جانب الصواب فى قضائه ومن ثم يتمين الحكم بالفائه فى هذا الشق والقضاء باختصاص محكمة القضاء الادارى ، وباحياله اليها للفصل فيه .

( طعن ٦٥٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١١ )

قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

### المبدأ :

القرارات الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائى - جواز الطعن فيها استنادا الى عيب الانحراف .

### ملخص الحكم :

لا حجة فيما أبدته جهة الادارة الطاعنة من اذنع بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى . ذلك ان الدعوى قائمة على انعدام الحالة الواقعية والقانونية التى كان يمكن لمجلس المراجعة بناء عليها استصدار القرار المطلوب الفاءه ، أى على أساس انعدام ركن السبب ، وبذلك تكون الدعوى مستندة الى مخالفة هذا القرار للقانون ، لا على كونه معيبا بأسبابه

استعمال السلطة ، فضلا عن ذلك فان المشرع فى المادة ١١ من قانون مجلس الدولة اذ لم يذكر عيب اساءة استعمال السلطة ، او الانحراف بها ضمن اوجه الطعن فى القرارات الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ، لم يقصد الى أن يجعل الطعن فى هذه القرارات التى هى قرارات ادارية وفقا للمعيار الشكلى - اضييق نطاقا من الطعن فى سائر القرارات الادارية بحيث لا يشمل عيب الانحراف ، وانما سكنت عن ذكر هذا العيب لمجرد استبعاد احتمال وقوعه فى قرارات تلك الجهات بحكم انها قرارات ذات طبيعة قضائية ، او لصعوبة تصوره منفصلا عن عيوب الشكل والاختصاص ومخالفة القانون ، وعلى هذا الاساس فانه لا حجة فى القول بان عيب الانحراف ليس من العيوب التى يجوز الاستناد اليها فى مهاجمة قرارات الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر هذه المنازعة فى غير محله قانونا خليقا بالرفض .

( طعن ٢٢٤٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٧١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

#### المبدأ :

خضوع القرارات الادارية فى شأن عملية الانتخاب للرقابة القضائية ما عدا ما قد يقضى به ويفرضه نص صريح قائم - جواز الطعن على القرارات الصادرة من لجنة الاعترافات باعتبارها لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى - قرارها تأييد استبعاد أحد المرشحين لعضوية مجلس الشعب من كشوف الترشحين بعد قرارا اداريا مما اسند الاختصاص بالتعقيب عليه الى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الاصيل بالفصل فى المنازعات الادارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور - لا يجوز الخلط بين هذا الطعن بين صحة العضوية التى يختص مجلس الشعب بالفصل فيها .

#### ملخص الحكم :

ان القرارات الادارية الصادرة فى شأن عملية الانتخاب كاصول عام وبحكم تكييفها الصحيح ليست عملا تشريعا أو برلمانيا مما ينهض به

البرلمان ، وانما هي من الأعمال الادارية التي تباشرها جهة الادارة في مرحلة سابقة على ثبوت العضوية البرلمانية ، وليس في اضطلاع جهة الادارة بهذه العملية او في الرقابة القضائية على سلامة قراراتها الصادرة في شأنها ما يعنى مساسا باختصاص البرلمان او انتقاصا لسلطاته ، ذلك ان البرلمان لا يستأثر حقيقة بثبوت اعضائه ومصادريهم الا بعد ان تثبت عضويتهم الصحيحة فيه كما وان الفصل في القرارات الادارية الصادرة في شأن الطعون الانتخابية في اصل طبيعته محض اختصاص قضائي لا يفرق عن غيره من الاختصاصات القضائية - ومقتضى ما تقدم ان القرارات الادارية الصادرة في شأن عملية الانتخاب لا تنأى عن الرقابة القضائية او تنسلخ عنها الا في حدود ما قد يقضى به او يفرضه نص صريح قائم .

ومن حيث ان المادة ٩٣ من الدستور تقضى باختصاص مجلس الشعب .  
« بالفصل في صحة عضوية اعضاءه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد احوالها اليها من رئيسه . ويجب احواله الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ احواله الى محكمة النقض . وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت اليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس . ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى اعضاء المجلس . كما تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب على أنه « يجب ان يقدم الطعن بابطال الانتخاب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور الى رئيس مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب مشتملا على الاسباب التى بنى عليها ومصدقاً على توقيع الطالب عليه . وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس الاجراءات التى تتبع في الفصل في صحة الطعون وفي تحقيق صحة العضوية » ، وقد نظم هذه الاجراءات الفصل الاول من الباب الثانى عشر من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب التى قررها المجلس بجلسته المعقودة فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، هذا - ومن ناحية اخرى - تنص المادة ٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه معدلا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ على ان



« تتولى فحص طلبات الترشيح والبت فى صفة المرشح من واقع المستندات التى يقدمها طبقاً لحكم المادة السابقة واعداد كشوف المرشحين لجنة او اكثر • فى كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة رئيس محكمة او ما يعادلها يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها • ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير الداخلية » ، كما تنص المادة ٩ من القانون المذكور على أن « يعرض كشف للرشحين والدائرة الانتخابية بالطريقة التى يعينها وزير الداخلية بقرار منه وذلك خلال الخمسة أيام التالية لفتح باب الترشيح ويحدد فى هذا الكشف أسماء هؤلاء المرشحين والصفة التى ثبتت لكل منهم وفقاً لحكم المادة السابقة • ولكل مرشح لم يرد اسمه فى الكشف المذكور ان يطلب من اللجنة المنصوص عليها فى هذه المادة ادراج اسمه طوال مدة عرض الكشف • ولكل مرشح الاعتراض على ادراج اسم اى من المرشحين او لاثبات صفة غير صحيحة امام اسمه او اسم غيره من المرشحين طوال مدة عرض الكشف • وتفصل فى الاعتراضات المشار اليها فى الفقرتين السابقتين - خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ فتح باب الترشيح - لجنة او اكثر تشكل بقرار من وزير الداخلية فى كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار او ما يعادلها وعضوية أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض او ما يعادلها على الأقل يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها » •

ومن حيث ان الدعوى المائلة ليست طعناً فى صحة عضوية أحد من أعضاء مجلس الشعب مما اسند الى مجلس الشعب ذاته اختصاص الفصل فيه بنص المادة ٩٣ من الدستور والنزاع تعينت اجراءاته بتلك المادة وكذا بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن مجلس الشعب التى أوجبت ان يقدم الطعن بابطال الانتخاب الى رئيس مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوماً التالية لاعلان نتيجة الانتخاب مشتملا على الاسباب التى بنى عليها ومصدقا على توقيع الطالب عليه - وليس فيما يسفر عنه وجه الحكم فى هذه الدعوى ما يبطل عضوية أحد من أعضاء مجلس الشعب او يزيلها عنه بقوة القانون •• اذ ان مناط ابطال العضوية صدور قرار به

بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشعب حال الطعن امامه في الميعاد ووفسق  
الاجراءات الدستورية والقانونية المقررة لهذا الغرض ، وحقيقة الامر في  
هذه الدعوى أنها محض طعن في قرار لجنة الاعتراضات ك لجنة ادارية ذات  
اختصاص قضائي - بحكم تشكيلها المتميز وطبيعة نشاطها الخاص - بتأييد  
استبعاد اسم المدعى من كشوف المرشحين ، والقرار الطعن محض افصاح  
عن ارادة تلك اللجنة التي عبرت عنها بمقتضى السلطة المخولة لها قانونا .  
وهو بهذه المثابة قرار اداري مما اسند الاختصاص بالتعقيب عليه الى  
مجلس الدولة بحكم اختصاصه الاصيل بالفصل في المنازعات الادارية  
الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور وما خول بصريح نص البند ثامنا  
من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من اختصاص  
محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات  
النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائي ولا سبيل بعدئذ  
الى أن يقلت هذا القرار من الرقابة القضائية أو أن ينأى به عن  
قاضيهِ الطبيعي أو الى أن يخلط بينه وبين طعون صحة العضوية التي  
اخص مجلس الشعب بالفصل فيها والتي تتوجه اساسا الى نتيجة  
الانتخاب وما انطوت عليه من اعلان ارادة الناخبين وإن انبسطت احيانا  
وبطريق التبعية على ما يماصر ذلك أو يسبقه من الاجراءات التي لا غنى  
عنها في التمهيد ليوم الانتخاب ومقتضياته - ولا وجه بمعدئذ الى الطعن  
بأن نص البند اولا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة وما اسند الى  
محاكم المجلس من اختصاص الفصل في الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات  
المحلية ، معنى بمفهوم المخالفة استبعاد كل ما يتعلق بالانتخابات النيابية  
عن دائرة الاختصاص القضائي لمجلس الدولة ، ذلك ان ما انسلك عن دائرة  
هذا الاختصاص على ما تقدم بيانه قوامه الطعون الخاصة بصحة العضوية  
النيابية وحدها والتي ورد في شأنها نص صريح ، أما نص البند اولا المشار  
اليه فان مقتضاه ولازمة ان كافة الطعون المتعلقة بانتخابات الهيئات  
المحلية حتى ما يتعلق منها بطعون صحة العضوية لا ينفك اختصاصا كاملا  
لمحاكم مجلس الدولة ، على نحو ما تأكد به النص في قانون الحكم المحلي  
ومفاد ما تقدم جميعها ان المنازعة الماثلة لا تنأى عن اختصاص محاكم مجلس  
الدولة وقد اصاب الحكم الطعن فيما قضى به من اختصاص بنظرها ورفض  
الدفع بعدم الاختصاص .

ومن حيث ان المدعى يستهدف بالثبوت بالمستعجل من دعواه والذي قضى فيه الحكم الطعين ، وقف تنفيذ القرار الصادر باستبعاد اسمه من كشف المرشحين للانتخابات النيابية . واذا كانت هذه الانتخابات قد تحقق اجرائها فعلا ، وفات وجه الاستعجال في وقف التنفيذ والفرض المقصود منه ، ولم يعد ثمة نتائج يتعذر تداركها او يقتضى تفاديها قبل فوات الاوان ، فان ركن الاستعجال في الدعوى كشرط لازم للقضاء بوقف التنفيذ ينحسر عنها بما لا معنى معه من رفض الطلب .

ومن حيث ان المدعى وقد اقام دعواه متوافرة على ركن الاستعجال وظاهرها اسباب جادة ، اذ ان جريمة تهديد الاشياء المحجوزة الواقعة من المالك المعين حارسا - والتي ادين بسببها المدعى - تختلف عن جريمة خيانة الامانة التي تعد من اهلية الناخب في الانتخاب ولا يصح قياسها عليها في هذا الصدد ذلك ان المانع من الانتخاب بسبب الحكم في جريمة خيانة الامانة التي تعد من اهلية الناخب في الانتخاب ولا يصح قياسها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . اما تلك التي نصت عليها المادة ٣٤٢ من القانون المذكور فلا يعتبر بحسب طبيعتها وماهيته القانونية خيانة امانة وان سوى القانون بينهما في العقاب اذ ان العقوبة فيها تنصرف الى التعمد على اوامر السلطة القضائية او الادارية المتعلقة بالحجز فهي جريمة من نوع خاص غايتها حماية اوامر الحجز القضائي والاداري ، ولا يقبل القياس في مجال الجرائم المانعة من حق الانتخاب والتي وردت على سبيل الحصر . واذهب الحكم المطعون عليه غير هذا المذهب واعتبر الجريمة التي ادين بها المدعى مانعة من ترشيحه بما كان يتعين معه الفأوه لولا فوات وجه الاستعجال في دعواه على ما تقدم بيانه بما يكتفى معه بتعديل هذا الحكم ورفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الحكومة بالمصرفات .

( طعن ١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

المبدأ :

لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في المادة ٤٦ من قانون التامين الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مجلس لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي

لا يثنأ التعقيب على قراراتها عن الاختصاص المعقود لحكام مجلس الدولة بمقتضى المادة ١٠ (أما) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

#### ملخص الحكم :

من حيث انه على موجب قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يعهد بمباشرة التأمينات الاجتماعية الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتعتبر هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية تخضع لاشراف وزير العمل ورقابته وتلحق ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة ، ويقضى القانون المشار اليه فى الباب الرابع تحت عنوان - فى تأمين اصابات العمل ، بان تتولى الهيئة علاج المصاب الى أن يشفى من اصابته او يثبت عجزه - مادة (٢١) ، وعلى الهيئة اخطار المصاب بانتهاء العلاج وتاريخ عودته للعمل وبما يتخلف لديه من عجز مستديم ونسبته - مادة (٢٤) ، ويجرى تقدير درجة العجز المتخلف عن الاصابة عند ثبوته بشهادة من طبيب الهيئة - مادة (٢٦) ، هذا وقد افرد الفصل الخامس من هذا الباب للتحكيم الطبي حيث نصت المادة ٤٥ على ان للمؤمن عليه ان يتقدم خلال يومين من تاريخ اخطاره طبقا لاحكام المادة ٢٤ بانتهاء العلاج او بتاريخ العودة للعمل او بعدم اصابته بمرض مهنى وخلال اسبوعين من تاريخ اخطاره. بعدم ثبوته العجز او بتقدير نسبته بطلب اعادة النظر فى ذلك وعليه ان يرفق بطلبه الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره وتقدم تلك الطلبات الى مكتب العمل المختص بوزارة العمل وعلى الهيئة ان تودع الجهة المذكورة جميع الاوراق المتعلقة بالاصابة محل النزاع فور طلبها ما لم تتم تسوية الخلاف - كما نصت المادة (٤٦) على انه على مكتب علاقات العمل المختص بوزارة العمل احالة الموضوع على لجنة تحكيم تشكل من طبيب تندبه منطقة العمل المختصة وطبيب تندبه الهيئة وعلى اللجنة فى حالة الخلاف ان تضم اليها الطبيب الشرعى المختص او طبيبا حكوميا فى الجهات النسائية . وينظم اجراءات عرض النزاع عليها وتقدير الاتعاب وتحديد الجهات النائية قرار من وزير العمل ، فى حين تقضى المادة (٤٧) بانه على مكتب علاقات العمل المختص بوزارة العمل اخطار كل من المصاب والهيئة بقرار التحكيم الطبي

فور وصوله إليه ويكون ذلك القرار نهائياً وغير قابل للطعن وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات - وهذا وتتحدد التزامات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل المصاحب في المعونة والتعويض والمعاش بحسبان حالة إصابته وما ينجم عنها من العجز عن التفصيل المبين في الفصل الثالث من الباب الرابع من القانون المشار إليه -

ومن حيث ان الخصومة الماثلة في مداها وجوهرها محض منازعة بين المدعية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حول مستحقاتها قبل الهيئة في التعويض والمعاش وفق ما ينتهي اليه تقدير نسبة العجز الذي ألم بها من جراء إصابتها ، وليست الدعوى طعن من طعون الموظفين كى ما يدفع فيه بأن المدعية تنجرد من وصف الموظف العمومي ، فمن الثابت أنها لا تخاصم الهيئة في علاقة وظيفية ولا تربطها بها رابطة عمل أو توظيف من أى نوع ، كما وإن لجان التحكيم الطبي لا تصدر قراراً في منازعة من منازعات العمل بين العاملين وأرباب الأعمال - وإنما الصحيح من الأمر أن الدعوى من قبيل الطعون المنصوص عليها في المادة ١٠ ( ثامناً ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تقضى باختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ، وهي طعون لا تتطلب وصف الموظف العمومي لدى استنهاض ولاية القضاء الإداري بنظرها ، إذ ليس ثم من ريب في لجنة التحكيم الطبي التي تشكل من طبيب تدينه مصلحة العمل المختصة وطبيب تدينه هيئة التأمينات الاجتماعية يضاف إليهما حساب الخلاف الطبيب الشرعي المختص أو طبيب حكومي في الجهات النائية والتي تعطل إجراءات عرض النزاع عليها بقرار من وزير العمل ، لا يستوى لجنة خاصة ، وإنما هي - بحكم انشائها بسند من قانون التأمينات الاجتماعية وتشكيلها الذي تفرد جهة الإدارة بإجرائه من بين عناصر إدارية بحكم الأصل ، وما أسند إليها من اختصاص الفصل في منازعة إدارية وفق إجراءات ينظمها قرار إداري صادر من وزير العمل ، وما يبتنى عنها من قرارات ذات أثر قانوني ملزم في العلاقة بين الهيئة والعامل المصاحب - إنما هي محض لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي - لا ينأى التعقيب على

قراراتها عن الاختصاص المحقود لمجالس الدولة بمقتضى المادة ١٠  
( ثامناً ) المشار إليها بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية  
الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائى .

ومن حيث أن القرار المطعون عليه عند من لجنة التحكيم الطبى فى  
٣ من فبراير سنة ١٩٧٢ فى ظل المادة ٤٧ من قانون التأمينات الاجتماعية  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى تقضى بأن يكون قرار التحكيم الطبى نهائياً غير  
قابل للطعن .

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضى  
فى بعض القوانين الذى يقضى فى مادته الأولى بإلغاء كافة صور موانع  
التقاضى الواردة فى نصوص بعض القوانين - ومن بينها المادة ٤٧ من  
القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها - ينص فى مادته الثانية  
على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، الذى تحقق فى ٨  
من يونية سنة ١٩٧٢ وفى ذلك فقد نصت المذكرة الإيضاحية لهذا  
القانون على أنه « اقتصر المشروع المقترح على هذه النصوص المانعة للتقاضى  
فى القوانين القائمة ، أى التى لا تزال قابلة للتطبيق على حالات مستقبله  
فمن ثم فقد كان من المتعين إزالتها نفاذاً لحكم الدستور الجديد » ، وقد  
آثر المشروع هذه المعالجة للنصوص المانعة للتقاضى تجنباً لأحداث قلقلة  
فى العلاقات القانونية من شأنها المساس باستقرار المعاملات والأوضاع  
الاجتماعية السابقة .

ومن حيث أن البادى فيما تقدم أن المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣  
لسنة ١٩٦٤ أضفت حصانة خاصة على قرارات التحكيم الطبى وثأت بها  
عن التعقيب القضائى ، وأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء هذه  
الحصانة غير ذى اثر رجعى ولا يعمل به بصريح نصه ومفاد مذكرته  
الإيضاحية إلا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فلا يمس القرارات  
الحصينة بمولدها التى صدرت قبل - مثل القرار الطعن ، ذلك أن  
الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية سريانها على ما يتم فى ظلها من الوقائع

إذا ما ألغيت قاعدة ما واختلت مكانها لقاعدة جديدة ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل أى من القاعدتين القديمة والجديدة تخضع لحكمها فيما نشأ وترتبت آثاره في ظل القانون القديم يظل خاضعا له - كل ذلك ما لم يقض نص صريح بخلافه - هذا وقد جرى قضاء المحكمة العليا على أن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت في ظل قاعدة قانونية معينة تظل محكومة بهذه القاعدة رغم الغائها ولو كانت مشتملة على نص مانع من التقاضى ما لم تقض المحكمة العليا بعدم دستورية هذا النص . وإذا كان من الثابت أن النص المانع من التقاضى بموجب المادة ٤٧ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه لم تقض المحكمة العليا بعدم دستوريته وقد نكلت المدعية عن الدفع بعدم الدستورية بما لا مناص معه من أعمال هذا النص ونفاذ حكمه على المنازعة الماثلة والتي يتعين من ثم القضاء بعدم جواز نظرها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذا أخذ بغير هذا النظر وتفقى بالقاء القرار المطعون فيه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه القضاء بإلغائه وبعدم جواز نظر الدعوى والزام المدعية بالمصروفات .  
( طعن ٥٠٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية ٠٠ اللجنة الاستئنافية للجان الفصل في المنازعات الزراعية هي هيئة ادارية ذات اختصاص قضائي تصدر قرارات ادارية - الاثر المترتب على ذلك : خضوع قراراتها للطعن بالالغاء ووقف التنفيذ امام مجلس الدولة الدولة بهيئة قضاء اداري ٠

### ملخص الحكم :

ان الواضح من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية ان تشكيل اللجنة الاستئنافية المشار اليها يطلب عليه المنصر الادارى ولا تتبع هذه اللجنة الاجراءات القضائية فى نظر ما يعرض عليها من تظلمات ومن ثم فانها تعتبر هيئة ادارية ذات اختصاص قضائى وتكون قراراتها ادارية مما تخضع للطعن بالالغاء ووقف التنفيذ امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وذلك طبقا لنص المادتين ١٠ و٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

( طعن ١٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٨ )

### مما علة وكم ( كذا )

### المسألة :

اعتبار محكمة القضاء الادارى الجهة القضائية التى لها دون غيرها ولاية الفصل فى الطعون فى قرارات مجالس المراجعة المنشأة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن باعتبار انها قرارات ادارية صادرة من جهات ادوية ذات اختصاص قضائى - صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وورود قواعد قانونية جديدة من مقتضاها الغاء نظام مجالس المراجعة - علم ورود نص به ينطوى على تحديد جهة قضائية معينة تختص بالفصل فى الطعون فى قرارات مجالس المراجعة التى اصبرتها المجالس قبل الغائها - اعمال قواعد الاختصاص الولائى الواردة فى قانون مجلس الدولة - نتيجة ذلك : ابقاء الطعون المذكورة بمقتضى محكمة القضاء الادارى حتى يتم الفصل فيها طبقا للاجراءات والقواعد المقررة فى قانون مجلس الدولة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من مطالعة احكام القانونين رقمى ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما ان القانون الاول قد تضمن فى مجال تنظيم طريقة تحديد اجرة الاماكن الخاضعة لاحكامه النص على ان تتولى تقدير الاجرة لجان ادارية كما نص على انشاء مجالس مراجعة يجهز لجلسات



والمستأجرين أن يتظلّموا اليها من قرارات لجان التقدير ، وكان مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يختص بنظر الطعون بالإلغاء فى قرارات مجالس المراجعة المذكورة فى الحدود التى عينها القانون المشار اليه وقرار التفسير التشريعى رقم ٣ لسنة ١٩٤٦ الصادر فى شأنه ، وظل الحال كذلك الى ان حكمت المحكمة العليا فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ القضاية دستورية بجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيما نصت عليه من منع الطعن القضائى فى قرارات مجالس المراجعة ، وبذلك فتح باب الطعن فى القرارات المذكورة على اطلاقه وبأثر رجعى انسحب الى تاريخ العمل بالنص المانع - ثم صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه والذى عمل به اعتبارا من ١٨ من أغسطس سنة ١٩٦٩ ، ونصت المادة ١٣ منه على أن يكون الطعن فى قرارات لجان التقدير أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكان المؤجر ، وقضت المادة ٤٠ منه بأن تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق احكامه ، والزمّت المادة ٤٢ منه مجالس المراجعة المنشأة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بحالة التظلمات المعروضة عليها عند العمل باحكامه الى المحاكم الابتدائية المختصة بالحالة التى تكون عليها وبغير رسوم وبذلك يكون القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد ألغى نظام مجالس المراجعة بأثر مباشر من تاريخ العمل باحكامه فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية انها تسرى على الوقائع القانونية التى تتم فى ظلها ، فاذا ألغيت القاعدة القديمة وحلت محلها قاعدة جديدة فانها تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين ، ومن ثم فان المراكز القانونية التى نشأت فى ظل أى من القاعدتين تخضع لحكمها ، فما نشأ منها وترتبت آثاره فى ظل القانون القديم يظل خاضعا له ، وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت آثاره فى ظل القانون الجديد يخضع لهذا القانون وحده .

. ومن حيث انه بناء على ذلك ولا كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد اورد قواعد قانونية جديدة من مقتضاها ان يلقى نظام مجالس المراجعة المنصوص عليه في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وان يكون الطعن في قرارات لجان التقدير امام المحاكم الابتدائية التي اصبحت دون غيرها مختصة بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق احكامه ، وقد اصبحت هذه القواعد نافذة من تاريخ نشر القانون في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٦٩ فانه اعمالا لقاعدة الاثر المباشر للقانون في خصوصية المنازعات المطروحة يكون قرار مجلس المراجعة المطعون فيه - والصادرة في ٤ من أغسطس سنة ١٩٦٩ - قد صدر وترتبت آثاره في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم يكون المركز القانوني الذي ترتب على هذا القرار خاضعا للقانون المذكور وليس للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وبناء على ذلك لا تختص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعة في القرار المطعون فيه عملا بمفهوم نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالفة البيان ، لان هذه المنازعة لم تنشأ عن تطبيق احكامه .

ومن حيث انه طبقا لقواعد الاختصاص الواردة في قانون مجلس الدولة فان محكمة القضاء الإداري هي الجهة القضائية التي لها دون غيرها ولاية الفصل في الطعون في قرارات مجالس المراجعة المنشأة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، باعتبار انها قرارات ادارية صادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائي ، ولا كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نص على اختصاص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق احكامه ، وفي الطعون في قرارات لجان تقدير الاجرة ، وأمر بأن تحال اليها التظلمات المعروضة على مجالس المراجعة بالحالة التي تكون عليها في تاريخ العمل به ، بينما لم يورد اي نص ينطوي على تحديد جهة قضائية معينة تختص بالفصل في الطعون في قرارات مجالس المراجعة التي اصدرتها هذه المجالس قبل الفائها ، لذلك فانه يتعين ان تعمل في شأنها قواعد الاختصاص الولائي الواردة في قانون مجلس

الدولة. ومن ثم تبقى الطعون المذكورة منظورة امام محكمة القضاء الادارى حتى ويتم الفصل فيها وفقا للاجراءات والقواعد المقررة فى قانون مجلس الدولة.

ومن حيث انه لما تقيم ، لما كان الحكم المطعون فيه قد اصاب صحيح القانون فيما انطوى عليه قضاؤه ضمنيا من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى ، وفيما قضى به من قبول الدعوى شكلا ورفضها موضوعا للاسباب التى قام عليها والبنى تاخذ بها هذه المحكمة ، لذلك يكون الطعن غير قائم على سند صحيح من القانون ويتعين الحكم برفضه .

( طعن ٤٨٧ لسنة ٩٩ ق ن : جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٧٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٠ )

##### المبدأ :

اعتبار القرارات الصادرة من لجنة نظر الطعون فى تقدير الحسابات التحسين المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين العقارات التى يطرا عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة قرارات صادرة من جهة ادارية ذات اختصاص قضائى مما يطعن فيه امام القضاء الادارى .

##### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن مدى اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة ، فالثابت فى هذا الشأن ان المادة ١٠ ( ثانيا ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومن قبلها المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، والى مخرى فى مجالها الزمنى الدعوى امام محكمة القضاء الادارى ، تقضى باختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون تحت القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى - ووجه الخلاف فى هذا الشأن ما اذا كانت قرارات لجنة نظر الطعون فى تقدير مقابل التحسين المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون

رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن قرض مقابل تحسين العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة تعتبر قرارات صادرة من جهة إدارية ذات اختصاص قضائي ما يطمئن فيه أمام القضاء الإداري أم أن تلك اللجنة تتمتع هيبة قضائية تصدر أحكاما وقرارات قضائية لا توجه إليها دعوى الإلغاء وينأى الطعن عن اختصاص القضاء الإداري .

ومن حيث أن المادة ٧ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه تجيز لنوى الشأن الطعن في قرارات لجان تقدير العقار الداخل في حدود منطقة التحسين خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم بها ويؤدي الطاعن رسما قدره ١٪ من القدر المتنازع عليه من مقابل التحسين ٠٠ ويؤد الرسم كله أو بعضه بنسبة ما يقضى به من طلبات الطاعن ، في حين تنص المادة ٨ من القانون المذكور على أن « تفصل في الطعون لجنة مؤلفة في كل مديرية أو محافظة من :

١ - رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار أو وكيلها رئيسا »

٢ - مراقب المراقبة الإقليمية بوزارة الشؤون البلدية والقروية الواقع في دائرتها العقار أو من ينوب عنه .

٣ - مفتش المساحة أو من ينوب عنه »

٤ - مفتش المالية أو من ينوب عنه .

٥ - عضوين من أعضاء المجلس البلدي المختص يختارهما رئيس المجلس من غير الأعضاء المينين بحكم وظائفهم .

ويحل محل مراقب المراقبة الإقليمية ٠٠٠ ، ولا يجوز أن يشترك في عضوية اللجنة من يكون له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره إلى الدرجة الرابعة أو لمن يكون هو وكلا عنه أو وصيا أو قيسا عليه مصلحة في التقدير وكذلك من يكون قد سبق له الاشتراك في أعمال لجنة التقدير وتفصل هذه اللجنة في الطعون في ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ ورودها إليها وتكون قراراتها نهائية - هذا وتقضي المادة ٩ من القانون آنف

البيان بأن يخلز الطاعن بموعد الجلسة . يكتب موصى عليه يعلم الوصول قبل الجلسة بشأنية أيام . على الأقل ويجوز أن يحضر بنفسه أو يستعين بمحام يتقدم بدفاع مكتوب وللجنة أن تطلب ما تراه لازماً من ايضاحات من الطاعن أو وكيله أو باقى الخصوم ويصدر القرار مسبباً .

ومن حيث ان اللجنة المشار اليها يغلب فى تكوينها بشكل ظاهر المنصر غير القضائى اذ تشكل من ستة أعضاء ليس من بينهم سوى قاض واحد ، فالغلبة ترجع فيها الى المنصر الادارى الذى لا يمثل الجانب القضائى معه الا قلة محدودة لا يطمئن معها الى توافر الضمانات الاساسية فى التقاضى وما يوسده من ثقة وطمأنينة يقر بها اطراف المنازعة ، وبهذه المثابة فان اللجنة اذ تعتقد فى تكوينها الغلاب خبرة القضاة وقدرتهم وما يولقهم به القانون من تجرد وحيده ، ولا تنصيب قاضيا طبيعيا . يتوافق مع الحق الدستورى الاصيل لكل مواطن فى الالتجاء الى قاضية الطبيعى وما كفله الدستور من صون لحق التقاضى وضماناته « مادة ٦٨ من الدستور » ، ولا تجاوز حد اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى بحكم تشكيلها الادارى الغلاب ونسبه المنصر القضائى فيها ، مضافة الى ما هو مستفاد من نص المادتين ٨ ، ٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه من أن اللجنة تصدر قرارات نهائية ولا تصدر احكاما - ولا يغير من هذا النظر تنظيم بعض الاجراءات امام اللجنة على نسق البعض من الاجراءات المتبعة امام المحاكم اذ ان هذا التنظيم نتيجة طبيعية لما يثار تبعه لما يناط باللجنة من اختصاص قضائى وان كانت اللجنة لا تنصب معه هيئة قضائية تصدر احكاما ينادى الطعن فيها . عن اختصاص القضاء الادارى . وغنى عن البيان فى هذا المنحى أن ما توصل به كل من الطاعنين والمطعون ضده من احكام محكمة التنازع فى غير محله فى هذا الصدد انه فضلا عن أن محكمة التنازع لا تصدر مبادئ ملزمة لجميع جهات القضاء ولا تحوز احكامها حجية فى غير ما قضت به ، فالثابت ان محكمة التنازع لم يصدر عنها قضاء قط ينأى بقرارات لجان الطعون المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه

عن دائرة اختصاص محكمة القضاء الإداري وعليه وبناءً على ما تقدم نجيباً  
يرشح لتلك اللجنة تكييفها الصحيح وصفها الذي لا ينفك عنها كلجنة  
إدارية ذات اختصاص قضائي في مفهوم قانون مجلس الدولة مما يطلع  
في قراراته أمام محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أنه لا وجه قانوناً إلى النعي ببطء تشيكل لجان الفصل  
في الطعون المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة  
١٩٥٥ المشار إليه ، بمقولة أن قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة  
١٩٦٠ مكملاً بلانحته التنفيذية قد انتظم الأمر على وجه مفاهيم وأقام لجاناً  
أخرى تحل محل تلك اللجنة التي أصبحت من ثم ملغاة في حكم الممتنع  
الذي يلزم ما يثبت عنها من قرارات - لا وجه إلى ذلك قانوناً ، ذلك أنه  
لئن كانت المادة ٤٠ من قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه أجازت  
لمجلس المدينة أن يفرض في دائرته رسوماً متنوعة من بينها الرسوم على  
المقارنات التي انتفعت من المشروعات العامة التي قام بها المجلس بحيث  
لا تتجاوز قيمتها ٥٠٪ من الزيادة في قيمة هذه المقارنات ، كنت نصنت  
المادة الأولى من المادة ٧ من هذا القانون على أن تبين اللائحة التنفيذية  
القواعد الخاصة بتحديد أسس جمع الرسوم ذات الطابع المخل وطريقة  
التظلم منها وكيفية تحصيلها . . ، وفي ذلك انتظمت المواد من ١٢٧ إلى  
١٣٤ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل لجان تقدير تلك الرسوم .  
ونظم عملها وإجراءات التظلم من قراراتها وتشكيل لجان فحص التظلمات  
وإجراءاتها إلا أن العمل بهذا النظام في مجموعة مقيد بدائرة ما نصبت عليه  
انفردت أن ، ٣ من المادة ٧٧ المشار إليها المضافتان بالقانون رقم ٤٣  
لسنة ١٩٦٦ من اعتبار فرض تحصيل الرسوم المحلية المعمول بها قبل  
قانون نظام الإدارة المحلية صحيحاً واستمرار العمل به إلى أن تلغى  
أو تعدل المواد والرسوم المحلية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .  
لمدة أقصاها ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ مددت إلى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٩ .  
بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ إن وجدتت بمعدلة لمدة لاسعة واللائحة

فى ذلك ان قرار لجنة الطعون المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والطعون عليه صدر بتاريخ ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ فى وقت لم يكن قد صدر فيه تنظيم جديد لمقابل التحسين يلقى به التنظيم الصادر بموجب القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه والذي ما فتىء العمل به من ثم قائما وقتذاك بكافة قواعده واجراءاته ، وعليه فان لجنة الطعون المشار اليها اذ اصدرت قرارها الطعن فى ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ انما مارست اختصاصا معقودا لها بمقتضى القانون لم يكن قد خلع عنها او تجردت منه فى ذلك الحين ، وعليه فان النعى ببطلان تشكيل تلك اللجنة والقرار الطعن المبتثق عنها - لهذا السبب - لا يستقيم على اساس حرى بالرفض .

( طعن ٣٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢١١ )

المبدأ :

الطعن فى قرارات المدير العام للجمارك فى شأن الغرامة التى تفرض عن المخالفات الجمركية المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من قانون الجمارك - محكمة القضاء الادارى هى المحكمة المختصة بالفصل فى هذه الطعون باعتبارها جهة قضاء التى ينمقدها ولاية الفصل فى هذه الطعون - تخويل المحاكم العادية اختصاص الفصل فى هذه الطعون كان ينص صريح قبل استحداث قضاء الالغاء واستثناء من الاصل العام الذى يقضى باختصاص القضاء الادارى بالفصل فى هذه الطعون .

ملخص الحكم :

ان المحكمة المختصة بنظر الطعون فى قرارات المدير العام للجمارك فى شأن الغرامات التى تفرض على المخالفات الجمركية المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من قانون الجمارك هى محكمة القضاء الادارى التى ينمقدها لها ولاية الفصل فى هذه الطعون . ولا وجه للقول بان المشرع لم يقصد نقل اختصاص الفصل فى هذه الطعون الى محكمة القضاء الادارى ، ذلك ان تخويل المحاكم العادية اختصاص الفصل فى هذه الطعون كان ينص

صريح قبل استحداث قضاء الالفاء واستثناء من الأصل العام الذى يقضى باختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى هذه الطعون لذلك فإن قانون الجمارك أمام المحكمة المختصة لا يعنى إلا الاحتكام إلى المحكمة المختصة بنظر الطعن فى القرارات الإدارية وهذه المحكمة ليست إلا محكمة القضاء الإدارى وفقا للأصول العامة فى توزيع الاختصاص بين المحاكم الإدارية ، ولو أراد المشرع أن يضمن هذا الاختصاص على القضاء العادى لكان مذهبه فى ذلك خروجاً على القواعد العامة فى توزيع الولاية بين القضاة الإدارى والعادى ولنبه على ذلك صراحة ما دام مسلكه التشريعى غير مطرد مع الأصل العام كى لا يقع الأذهان فى متاهة لا منجاة منها ، يؤكد هذا أن قانون الجمارك الأخير رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ قد أسقط صراحة عبارة « المحكمة التجارية المختصة » واستبدل بها عبارة أخرى تفيد احتكامه للمحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة .

( طعن ٨٣٥ لسنة ١٢ - جلسة ١٨/٥/١٩٦٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

##### المبدأ :

القرار الصادر من مصلحة التأمين بتجميد أموال إحدى الشركات فى البنوك استيفاء لدين رات المصلحة أنه مستحق على الشركة لشركة أخرى خاضعة للحراسة - هو قرار إدارى يختص القضاء الإدارى دون غيره بالفصل فيه - استجلاء حقيقة الدين موضوع هذا القرار - بحث يتصل بركبتى السبب .

##### ملخص التحكم :

أن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يختص دون غيره - وفقاً لحكم المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة - بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الأفراد والهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية . والقرار الإدارى النهائى الذى يختص لقضاء إدارى ، دون غيره ، بمراقبة مشروعيته بتوافر له مقومات وجوده بمجرد إفصاح الإدارة أثناء قيامها بوظائفها عن إرادتها .



الملزمة بقصد احداث اثر قانونى . واذا افصححت مصلحة التأمين ، وهى من السلطة الادارية فى الدولة ، اثناء مباشرتها مهام وظيفتها فى الاشراف والرقابة على هيئات التأمين اعمالا لاحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون هيئات التأمين ، بقرارها المطعون فيه ، عن اتخاذ اجراءات بتجنيب مبلغ ١٩٩٤٩ جنيها من الاموال المستحقة للشركة المدعية باعتبار انه يمثل الوديعة التى اودعتها شركة لندن ولاكتشير للتأمين لحساب الشركة المدعية وانه بهذه المثابة قد آل الى الحكومة المصرية ، فان هذا التصرف الذى افصححت عنه مصلحة التأمين - وهو ليس من اجراءات الحجز الادارى فى حكم القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى والتى لانعد من قبيل القرارات الادارية - هذا التصرف له كل مقومات القرار الادارى كتصرف ارادى متجه الى احداث اثر قانونى - وهو تحديد الديون المستحقة للحكومة قبل الغير والتخلف عنها وتحصيلها على وجه يحقق المصلحة العامة . وبهذا يتوافر للقرار المطعون فيه مقومات القرار الادارى الذى يختص القضاء الادارى دون غيره بالفصل فيه واستظهار مدى مشروعيته على هدى من بحث اركانه وشروط صحته .

ومتى تحقق للقرار المطعون فيه مقومات القرار الادارى فانه لا ينحصر اختصاص القضاء الادارى عن دعوى طلب القائه بدعوى ان المنازعة تدور حول وجود او سداد الدين موضوع هذا القرار ، ذلك ان اجراء هذا البحث واستجلاء الرأى بشأن قيام هذا الدين ، الذى حل جهة الادارة على التدخل باصدار قرارها ، يتصل ببحث ركن السبب فى القرار الادارى الذى تكاملت له مقوماته وانمقد اختصاص الفصل فيه بحكم القانون للقضاء الادارى .

( طعن ١٧٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٤ )

قاعدة رقم ( ٢١٣ )

المبدأ :

القرارات الصادر بازالة بائى المبانى المملوكة للمدعى والخارجة عن حقل التنظيم المعتمد لتوسيع الشوارع - مخاللة هذا القرار لقرار رئيس المجلس

( ٢١ م - ج ٢ )

التنفيذى باعتبار ازالة العقارات البارزة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع الشوارع من اعمال المنفعة العامة - اساس ذلك ان اعمال المنفعة العامة شملت العقارات البارزة عن خط التنظيم المذكور دون تلك الخارجة عنه - لا حجة في ان مشروع نزع الملكية يتناول كل القطعة طالما ان قرار تقرير المنفعة العامة لم يشمل من هذه القطعة الا الجزء البارز عن خط التنظيم - القرار المطعون فيه ليس عملا تنفيذيا بل هو قرار ادارى - اختصاص القضاء الادارى بنقل الطعن فيه .

#### ملخص الحكم :

انه عن الدفع المثار بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى وميناء ان القرار المطعون فيه لا يعدو ان يكون من قبيل الاجراءات التنفيذية المترتبة على صدور قرار السيد رئيس المجلس التنفيذى رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ بتقرير المنفعة العامة المشار اليه ، ومن ثم فانه لا ينشئ مركزا قانونيا جديدا وبالتالي لا يرتفع الى مستوى القرارات الادارية التى يختص القضاء الادارى بطلب الغائها فان هذا الدفع مردود بان القرار المطعون فيه استهدف ازالة باقى محطة البنزين المملوكة للمدعى بالقطعة رقم ٥٥٨ والخارجة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع شارع الجيش بمدينة السويس ، واذا صدر القرار على هذا النحو فانه يكون قد خالف احكام قرار السيد رئيس المجلس التنفيذى رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الذى قضى فى مادته الاولى . باعتبار ازالة العقارات البارزة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع شارع الجيش بالسويس من اعمال المنفعة العامة ، ومفهوم هذا النص ان اعمال المنفعة العامة شملت العقارات البارزة عن خط التنظيم المذكور دون تلك الخارجة عنه ، وهو الامر الذى اكده صريح المذكرة الايضاحية لهذا القرار حين اشارت الى ان محافظة السويس رأت توسيع شارع الجيش بازالة العقارات المعترضة والبارزة عن خط التنظيم المعتمد ، وقد استبان من رسم التنظيم المعتمد بالقرار المنشور بالجريدة الرسمية رقم ٩٤ فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ ان خط التنظيم لم يشمل جميع القطعة رقم ٥٥٨ المذكورة ، ومتى كان الامر كذلك وكان قرار تقرير المنفعة العامة لم يشمل من القطعة رقم ٥٥٨ الا الجزء البارز عن خط التنظيم فان الجهة الادارية

اذ اصدرت القرار المطعون فيه بادخال الجزء المتبقى من هذه القطعة ضمن اعمال المنفعة العامة فانها تكون بذلك قد افصحت عن ارادتها الملزمة بقصد احداث مركز قانونى جديد لم يمسه قرار تقرير المنفعة العامة بالتعديل ، ولا ينال من ذلك استناد الجهة الادارية الى أن مشروع نزاع الملكية ( رقم ٣١١ بلديات السويس ) قد تناول القطعة رقم ٥٥٨ بالكامل وذلك ان هذا المشروع وقد أعد تنفيذا لأحكام قرار رئيس المجلس التنفيذى رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ فانه ليس من شأنه أن يؤثر فى المركز القانونى للمدعى الذى يستمده من قرار تقرير المنفعة العامة المذكورة وبناء عليه فان القرار المطعون لا يعد مجرد اجراء تنفيذى بل هو فى الحقيقة من الامر قرار ادارى تتوافر له مقوماته وخصائصه ويختص القضاء الادارى بنظر الطعن فيه ، ويكون الدفع المثار على غير سند من القانون حقيقيا بالرفض .

( طعن ٦٥٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٤ )

#### المبدأ :

الاستيلاء على مصنع وان كان فى حد ذاته فعلا ماديا الا انه لا يتم الا تنفيذا لقرار ادارى تفصح به جهة الادارة ، المتوط بها تنفيذ قانون التأميم ، عن ان المجتمع هو من بين المنشآت التى ينطبق عليها هذا القانون - لا يسوغ النظر الى واقعة الاستيلاء مستقلة عن القرار الذى وقعت تنفيذا له - اساس ذلك - اثره : اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى - القول بان بحث ملكية المصنع يدخل فى اختصاص القضاء المدنى بقصد التوصل الى علم اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة فى الاستيلاء مردود بان النزاع ينصب حول مشروعية القرار بمد أثر قانون التأميم الى المصنع المستولى عليه - القول بان قرارات لجنة التقييم غير قابلة للطعن مردود بانه لا يجوز لها ان تقوم ما لم يقصد المشرع الى تأميمه او تستبعد بعض العناصر التى ادخلها المشرع فى نطاق التأميم - الجزاء على مخالفة ذلك - لا يكون لقرار لجنة التقييم من اثر ويكون كالمعلم سواء ولا يكتسب اية حجية .

### ملخص الحكم :

انه وإن كان من الأمور المسماة ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى مقصور على النظر فى طلبات الالغاء التى توجه الى القرارات الادارية النهائية ، اذا شايها عيب من العيوب التى نص عليها القانون . دون الافعال المادية ، غير ان استبان لهذه المحكمة من الاطلاع على أوراق الطعن ان الطاعنين يستبدون بطعنهما القرار الذى صدر من المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى بعد اثر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - والذى قضى بتأميم شركة المداينج المتحدة بالمكس - الى مصنع الفراء المزجج من الملاك الى الشركة التى يمثلها الطاعنان واذا كانت عمية الاستيلاء على المصنع هى فى حد ذاتها عملا ماديا ، غير أن هذا العمل لم يتم الا تنفيذا لقرار ادارى اصبحت به المؤسسة المختصة ، باعتبارها الجهة الادارية التى ناط بها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنفيذ أحكامه ، عن أن المصنع الذى يحوزه الطاعنان هو من ضمن المنشآت التى ينطبق عليها حكم ذلك القانون ، فلا يسوغ النظر الى واقعة الاستيلاء مستقلة عن القرار الذى وقعت تنفيذا له ، اذ هى ذات ارتباط وثيق به لأن كيانها القانونى مستمد منه ، وعلى هذا الوجه تكون الدعوى موجهة الى قرار ادارى نهائى استكمل كافة مقوماته ويدخل النظر فى طلب انقائه فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ولا اعتداد فى هذا الشأن بما يستشف من الحكم المطعون فيه من ان النزاع انحصر فى بحث ملكية مصنع الفراء موضوع الدعوى . وهى . أمر يدخل فى اختصاص القضاء المدنى - لا اعتداد بذلك - لأن النزاع لمطروح لا ينصب على تعيين المالك الحقيقى لمصنع الفراء المستولى عليه ، وانما ينصب حول بشروعية القرار الذى صدر من الجهة الادارية المختصة بعد اثر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الى مصنع الفراء الذى تحوزه الشركة التى يمثلها الطاعنان ، وهو لاشك قرار ادارى نهائى مما يجوز طلب الغائه ، اما بالنسبة الى ما اثارته الجهة الادارية فى دفاعها من ان قرارات لجان التقييم هى قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فهى باى طريق من طرق الطعن ، وما تقصده الجهة الادارية من وازع

من أن القضاء الإداري لا يختص بنظر المنازعة الحالية على أساس أن القاعدة المشار إليها من القواعد المعدلة للاختصاص ، فإنه أيضا دافع على غير أساس ، ذلك لأن اختصاص لجان التقييم مقصور على تحديد سعر أسهم شركات المنازعة المؤممة التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة . أو مضى على آخر تعامل فيها أكثر من ستة شهور ، أو المنشآت غير المتخذة شكل شركات المساهمة ، وتتمتع اللجان المشار إليها في هذا الشأن بسلطة تقديرية . وأبسيحة لا تخضع فيها لاي رقابة إدارية أو قضائية ، غير أنه من ناحية أخرى فإن التأميم في ذاته عمل من أعمال السيادة وتختص بأجرائه السلطة التشريعية وحدها . فهي التي تتولى ، في القانون الصادر بالتأميم ، تحديد نطاقه وأحكامه وتعيين الشركات والمشروعات التي ينصرف إليها التأميم . أما لجان التقييم فليس لها أي اختصاص في هذا الشأن ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لها أن تقوم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه أو تستبعد بعض العناصر التي ادخلها المشرع في نطاق التأميم ، فإن فعلت شيئا من ذلك فلا يكون قرارها من أثر ، ويكون كالمعدم سواء ، ولا يكتسب قرارها اية حصانة ، ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ويحق للجهة الإدارية التي تتولى تنفيذ أحكام قانون التأميم ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أصحاب الشأن تصحيح الوضع وإنفاذ أحكام القانون بصورة صحيحة . ويترتب على ذلك كله أن المزمع في تحديد المنشآت المؤممة الى قانون التأميم ذاته وإلى القرار الذي تصدره الجهة الإدارية المختصة تنفيذا لأحكامه ، وغنى عن البيان أن هذا القرار الأخير باعتباره قرارا إداريا نهائيا هو الذي يجوز أن يكون مجالا للطعن ، وفي هذه الحالة يباشر مجلس الدولة بجهة القضاء الإداري اختصاصه في بحث مشروعته على حدى من الأحكام التي تقتضيها قانون التأميم ، ولمعرفة هل صدر القرار ملتزما بأحكام القانون في شأن تحديد ما قصد المشرع إلى تأميمه فجاء بمطابقها للقانون لم أنه جاوز ذلك فوقع باطلا .

قاعدة رقم ( ٢١٥ )

المبدأ :

شراء بنك التسليف الزراعي والتعاوني مصانع علف الحيوان التي يملكها افراد او هيئات لا يجوز لها ادارتها - تقدير الثمن بواسطة لجنة خاصة تشكل بقرار من وزير الزراعة - اختصاص المحكمة المدنية بمحدد النزاع الذي ينشأ بين اصحاب الشأن والادارة في تقدير الثمن - القرارات الادارية السابقة على تقدير الثمن - المنازعة في شأنها من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري - من قبيل ذلك القرار الاداري الصادر برفض شراء مصنع الطعمون منه .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحكمة المدنية بمحدد النزاع الذي ينشأ بين اصحاب الشأن والادارة في شأن تقدير الثمن ، وذلك وفقاً لمصريح نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ومن ثم فلا يمتد هذا الاختصاص الى ما تتخذه الادارة من قرارات ادارية سابقة على تقدير الثمن اذ يظل الاختصاص بالنسبة لهذه القرارات منعقداً لمجلس الدولة بهيئة قضاء اداري باعتباره الجهة المختصة وفقاً لقانون انشائه .

( طعن ٥٥٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٩ )

قاعدة رقم ( ٢١٦ )

المبدأ :

المجالس المحلية هيئات ادارية تباشر اختصاصاً ادارياً على مسجّل الادارة اللامركزية كاسلوب من اساليب التنظيم الاداري - ما يصدر عن هذه الهيئات اللامركزية من قرارات لا يتجاوز حد القرارات الادارية المغاضة لرقابة القضاء الاداري بشأن القرارات الصادرة من الادارة المركزية .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر المنازعة بمقولة ان المجالس المحلية لهست من قبيل السلطات الادارية التنفيذية

ولا تكتسب قراراتها صفة القرار الإداري الخاضع لرقابة القضاء ،  
فإن الثابت في هذا الشأن بالرجوع الى الباب الخامس من الدستور  
المخصص لنظام الحكم والذي أفرد الفصل الاول منه لرئيس الدولة والفصل  
الثاني للسلطة التشريعية. والفصل الثالث للسلطة التنفيذية ، أن الإدارة  
المحلية ورد النص عليها بالدستور ضمن فروع السلطة التنفيذية إذ  
انتظمها الفرع الثالث من الفصل الثالث في ثلاث مواد حيث نصت  
المادة ١٦١ من الدستور على تقسيم الجمهورية الى وحدات إدارية تتمتع  
بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى ، ونصت المادة ١٦٢  
على تشكيل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الإدارية  
عن طريق الانتخاب المباشر ، في حين نصت المادة ١٦٣ على أن يبين القانون  
طريقة تشكيل المجالس الشعبية واختصاصاتها ومواردها المالية وضمانات  
أعضائها وعلاقتها بمجلس الشعب والحكومة ودورها في أعداد وتنفيذ  
خطة التنمية وفي الرقابة على أوجه النشاط المختلفة - وتطبيقا لذلك صدر  
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ونصت مادته  
الاولى على أن وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء  
والقرى ، وقضت مادته الثانية بأن تتول هذه الوحدات إنشاء وإدارة جميع  
المرافق العامة الواقعة في دائرتها فيما عدا المرافق القومية او ذات الطبيعة  
الخاصة ، بينما نصت المادة الثالثة على أن يكون لكل وحدة من وحدات  
الحكم المحلي مجلس محلي من أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا ٠٠ وقصد  
انتظمت احكام هذا القانون المجالس المحلية واختصاصاتها بهذا المجالس  
المحلية للمحافظات والمجالس المحلية للمراكز ثم المجالس المحلية للمدن وانتهاء  
بالمجالس المحلية للأحياء والمجالس المحلية للقرى ، وقد أسند لكل من هذه  
المراكز اختصاصات إشراف ورقابة على المجالس المحلية الأدنى والتصديق  
على قراراتها في حدود ما تقرره اللائحة التنفيذية ، والرقابة والإشراف  
على مختلف المرافق ذات الطابع المحلي في حدود نطاقه ، وأبان القانون  
ما يختص به كل مجلس ٠ من ذلك ما ينط بالمجالس المحلية للمراكز -  
ومن بينها مجلس محلي مركز ميت غمر - من اختصاص في القرار مشروع  
الخطة ومشروع الموازنة السنوية ومتابعة تنفيذها وإقرار مشروع الحساب

الختامي ، وتحديد وقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانات الذاتية في المشروعات المحلية ومتابعة تنفيذها واقتراح إنشاء مختلف المرافق التي تعود بالنفع العام على المراكز ، وتحديد وقرار القواعد العامة لإدارة واستخدام ممتلكات المركز والتصرف فيها واقتراح القواعد العامة لتنظيم تعامل أجهزة المركز مع الجماهير في كافة المجالات واقتراح القواعد اللازمة لتنظيم المرافق العامة المحلية بالمركز ، واقتراح خطط رفع الكفاية الانتاجية وكفاءة أجهزة المرافق العامة « مادة ٤١ » ، كذلك فقد اجيز للمجلس المحلي للمركز مادة ( ٤٢ ) بعد موافقة الوزير المختص بالحكم المحلي او اللجنة الوزارية للحكم المحلي بحسب الاحوال ، التصرف بالمجان في مال من اموال المركز الثابتة او المنقولة او تاجيره بايجار اسمى أو بأقل من أجر المثل - هذا وقد نظمت المادة ١٣٢ من القانون المسار اليه الاشراف والرقابة على وحدات الحكم المحلي ، فقضت بأن تصدر قرارات المجالس المحلية نافذة في حدود الاختصاصات المقررة لها في هذا القانون ولائحته التنفيذية ، ومع ذلك يجوز للمحافظ او رئيس الوحدة المحلية المختصة الاعتراض على أى قرار يصدر من المجلس المحلي بالمخالفة للخطة أو الموازنة المعتمدة أو ينطوى على أية مخالفة للقوانين واللوائح ، وله في هذه الحالة إعادة القرار الى المجلس المحلي الذي أصدره مشفوعاً بملاحظاته والاسباب التي بنى عليها اعتراضه وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار ، فإذا اضر المجلس المحلي للمحافظة على قراره عرض الامر على اللجنة الوزارية للحكم المحلي ، وإذا أصر أى من المجالس المحلية للوحدات المحلية الأخرى على قراره عرض الامر على المجلس المحلي للمحافظة للبت فيه ، ويجب على اللجنة الوزارية للحكم المحلي أو المجلس المحلي للمحافظة البت في شأن القرارات المعترض عليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع الامر الى كل منهما ، ويصدر قرار اللجنة او المجلس في هذا الشأن نهائياً ، كما نصت المادة ١٣٣ من القانون سالف البيان على أن تتولى اللجنة الوزارية للحكم المحلي في الحدود المقررة في هذا القانون ولائحته التنفيذية الرقابة على أعمال ونشاط المجالس المحلية والتنسيق بينها .



ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المجالس المحلية فرع من نسروع السلطة التنفيذية ينهض بجملة اختصاصات ادارية تتعلق بالمرافق المحلية ، ويخضع كل مجلس منها لاشراف ورقابة المجلس المحلي الذي يعاوه يتوج تلك الرقابة على القمة منها رقابة عليا نيطة بالجنة الوزارية للحكم المحلي حيث تنفذ قراراتها وحلها في شأن ما يعترض عليه من القرارات الصادرة من المجلس المحلي للمحافظة ، وبهذه المثابة فان هذه المجالس محض هيئات ادارية تبأشر اختصاصا اداريا على سبيل الادارة اللامركزية كاسلوب من اساليب التنظيم الاداري قوامه اقتطاع جانب من الوظيفة الادارية التي تضطلع به السلطة التنفيذية وامسناده الى هيئات اقليمية تعمل تحت رقابة السلطة التنفيذية مجتزئه البعض من اختصاصاتها ، فالامر في حقيقته محض صورة من صور اللامركزية الادارية يقوم على توزيع الوظيفة الادارية بين السلطة المركزية وهيئات محلية منتخبة تبأشر اختصاصها في المجال الاداري المرسوم لها تحت رقابة واشراف السلطة المركزية ، وبهذه المثابة فان ما يصدر عن هذه الهيئات اللامركزية من قرارات لا يجاوز حد القرارات الادارية الخاضعة لرقابة القضاء الاداري بشأن القرارات الصادرة من الادارة المركزية على حد سواء ، وليس في تشكيل المجالس المحلية عن طريق الانتخاب - كمظهر من مظاهر تشكيل الهيئات اللامركزية - ما يخلع عنها وصفها الحقيقي كهيئة ادارية ضمن فروع السلطة التنفيذية ، وبالمثل ايضا فان ما تمارسه المجالس المحلية من اختصاص رقابي في الاشراف على مختلف المرافق ذات الطابع المحلي في حدود نطاقها ، وحق اعضائها في توجيه الاسئلة والاستجوابات ، لا يغير من طبيعتها أو يقيم منها سلطة تشريع برلمانية ذلك أن السلطة التشريعية انما أوكلت الى المجلس النيابي على النحو المبين في الدستور لا تقاسمه فيها أو تشاركه المجالس المحلية ، وكذا فان من فروع السلطة التنفيذية وملاحقاتها أجهزة رقابة تمارس اختصاصا رقابيا محضا ليس من شأنه أن يغير من وصفها أو طبيعتها كهيئات ادارية - وعلى مقتضى ما تقدم فان الحكم الطمين أصاب في قضائه يرفض الدفع بعدم اختصاص القضاء الاداري بنظر المنازعة وباختصاصه بنظرها بما يتفق وحكم القسانون على

ما تقدم ويتأكد به حق كل دعوى فى أن تلقى قاضيتها الطبقى كحق أصيل لا مرية فيه ثابت بنص الدستور ، لا وجه الى الحد منه أو الجدل فى أسبابه . هذا وغير خاف فى هذا المنحى ان محكمة القضاء الإدارى هى صاحبة الاختصاص بنظر المنازعة بحسبانها من الطلبات التى يقدمها الأفراد بالفناء القرارات الإدارية النهائية التى وكل اليها أمر الفصل فيها .

( طعن ٦٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٢١٧ )

#### المبدأ :

قرار محافظة القاهرة بنقل تلاميذ مدرسة الى مدرسة أخرى قرار إدارى - اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى المتعلقة بالفناء .

#### ملخص الحكم :

أن الثابت من مطالعة الأوراق ، وما أوضح عنه المدعى فى مذكرته الختامية انه قد استهدف إلغاء القرار الإدارى الصادر من المجلس التنفيذى لمحافظة القاهرة الصادر فى ٢٥ من يونيو سنة ١٩٧٣ بالموافقة على نقل تلاميذ مدرسة كالأوسيدى بشارع الجلاء ببولاق بالقاهرة الى مدرسة لوباريان بمصر الجديدة مع تأجير المدرسة لإدارة غرب القاهرة التعليمية ، بوصفه القرار المنشئ للمركز القانونى مثار المنازعة واذ كان الأمر كذلك وكان المدعى قد أقام دعواه فى ٢٨ من يونيو سنة ١٩٧٣ فور صدور القرار المطعون فيه ، فإن الدفعين المثارين بعدم اختصاص القضاء الإدارى - بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها بعد التبعاد يكونا بهذه الثابتة على غير أساس سليم من القانون متعينين رفضهما .

( طعن ٢٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٥ )

## قاعدة رقم ( ٢١٨ )

### المبدأ ٢ :

مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس - «مؤسساته نشاطا اداريا - قراراته تعتبر قرارات ادارية يدخل النظر في طلب الفائضا في اختصاص مجلس الدولة » .

### ملخص الحكم :

أن مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس ، وقد ناط به القانون الاختصاص بتعيين وعزل القائمين على إدارة الأوقاف الخيرية للأقباط الأرثوذكس ، وهو الاختصاص الذي كان مفقودا من قبل للمحاكم الشرعية ، انما يمارس في هذا الخصوص نشاطا اداريا دعت اليه اعتبارات الصالح العام ، ومن ثم تكون القرارات الصادرة منه قرارات ادارية يدخل النظر في طلب الفائضا في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري - تطبيقا لنص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه أنه لا ينبغي على كون الهيئة المذكورة هيئة عامة ان تعتبر قراراتها دائما وبحكم اللزوم قرارات ادارية تخضع لرقابة القضاء الاداري بمقولة انه ينبغي لتحقيق وصف القرار الاداري ان يكون كذلك بحكم موضوعه - لا وجه لذلك اذ المراد في خلق صفة القرار الاداري على القرارات التي تصدرها الجهات الادارية والتي يدخل النظر في طلب الفائضا في اختصاص القضاء الاداري ان ينطوي القرار على افصاح الجهة الادارية اثناء قيامها بوظائفها وبناء على ما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح عن ارادتها الملزمة بتقصد أحداث أثر قانوني يكون جائزا وممكنا قانونا وبباعت من المصلحة العامة .

ومن حيث أنه لا شبهة في أن القرار محل الطعن هو قرار اداري ، اذ هو افصاح من هيئة الاوقاف الارثوذكس - وهي جهة ادارية مختصة - بمقتضى القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم

١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ افساحاله ، له اثر قانونى تمثل فى تعين الطاعن ناظرا للوقف الخيرى . وبذلك يتوفر لهذا القرار مقومات القرار الادارى . وبهذه المثابة يختص القضاء الادارى بطلب الفائه .

( طعن ٤٤١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٥ )

قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

القرارات الصادرة من هيئات التمثيل المهنى فى شأن تأديب الاعضاء والتقييد فى السجلات وغيرها - قرارات ادارية مما يجوز الطعن فيها بالالفاء امام مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان قرارات هيئات التمثيل المهنى سواء صدرت فى موضوع التأديب من هيئاتها المختصة أو صدرت من مجلس النقابة فى مسائل القيسد بالسجلات أو فى غير ذلك من الاغراض ، هى قرارات ادارية قابلة للطعن فيها بدعوى الالفاء .

( طعن ٨٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٦٦ )

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

قرار اللجنة المشكلة لحصر تجار القطن والسمايرة - قرار ادارى نهائى . يجوز مقاضته بدعوى الالفاء .

ملخص الحكم :

انه يبين من استظهار أوراق الدعوى ان نظام التسويق التساوى للقطن بدأ بصور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ فى شأن محصول القطن الذى نص فى مادته الاولى على انه « اعتبارا من اول الموسم القطن ٦٢ /

١٩٦٣ تتسلم لجنة القطن المصرية الاقطان الناتجة من محصول موسم ٦٣/٦٢ والمواسم التالية له بالاسعار التي تحدد قبل بداية كل موسم بقرارات يصدرها وزير الاقتصاد ويحدد وزير الاقتصاد بقرارات منه شروط وأوضاع ومواعيد تسليم الاقطان الى لجنة القطن المصرية ، وقد جعل هذا القانون لجنة القطن المصرية هي المختصة بتسليم الاقطان وبيعها سواء للتصدير أو للاستهلاك المحلي ، وقد أثر هذا التنظيم على نشاط تجارة القطن وسماسته في الداخل وإن كان قد سمح لهم حسبما أفصحت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر - أن يمارسوا نشاطهم في تجميع الاقطان الزهر من المنتجين وحلبها ثم تسليمها الى اللجنة مما يحقق لهم ربحا تجاريا معقولا ، ثم ما لبثت أن صدرت في سنة ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ . قرارات اللجنة الوزارية للزراعة والرى واللجنة الوزارية للتنمية الزراعية بالعمل بنظام موحد لتسويق القطن تسويقا تعاونيا ببعض المحافظات وبنظام آخر في غيرها ، وفي سنة ١٩٦٥ أصدر نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى القرار رقم ٢٠ بنظام شامل للتسويق على مستوى الجمهورية ، وقد أدى تطبيق هذا النظام الى غل يد تجار وسماسرة القطن عن مزاوله نشاطهم وفي ظل هذه الاوضاع أصدر وزير الاقتصاد قراره رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة برئاسة مدير عام المؤسسة المصرية العامة للقطن تضم مندوبا عن كل طوائف تجار القطن الشعير وتجار الزهر والسماسرة ، لحصر طوائف تجار القطن بنوعية والسماسرة في الداخل واعداد البيانات اللازمة عنهم وتدير أعمال لهم ، على أن ترفع اللجنة توصياتها في هذا الشأن الى وزير الاقتصاد ، وقد انتهت اللجنة الى وضع قواعد تنظيمية عامة يتم وفقا لها حصر طوائف تجار وسماسرة القطن الذين يجرى تدبير اعمال لهم . من مقتضاها أن يكون هؤلاء التجار والسماسرة مقيدين بسجل تجار وسماسرة القطن قبل أو اغسطس سنة ١٩٦٢ . تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ) وإن تكون أعمارهم دون الخامسة والسعين وأن لا يتجاوز دخلهم الشهري مائتا مينا ، وإذا كانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن وزير الاقتصاد اعترض على هذه القواعد بعد ابلاغها اليه - الامر الذى يفيد اقراره لها - فإن الثابت أن هذه القواعد وضعت موضع التنفيذ من كل .

الجهات المعنية ، فقد ابتغتها وزارة الادارة المحلية للمحافظات بالكتاب الدورى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ المؤرخ ٩ من فبراير سنة ١٩٦٥ طالبة اعداد كشوف بالتجار والسماسرة الذين تتوافر فيهم الشروط التى وضعتها اللجنة وأولها أن يكون التاجر أو السمسار مقيدا فى سجلات هيئة تنظيم تجارة الداخل فى كل محافظة حتى أول أغسطس سنة ١٩٦٢ وقد أقرتها لجنة الخطة بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٦٥ حين وافقت على تعيين ثلاثة آلاف من تجار وسماسرة القطن المسجلين بسجلات هيئات تنظيم تجارة الداخل فى كل محافظة حتى تاريخ أول أغسطس سنة ١٩٦٢ كما تضمنها كتاب نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى رقم ١٠/١/٤٣٩٠ المبلغ الى المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى فى ٣١ من يولية ١٩٦٥ .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان قرار اللجنة المطعون فيه هو قرار ادارى نهائى مما يجوز الطعن فيه أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بنظر الدعوى لا أساس له ، كذلك الشأن بالنسبة الى الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم نهائية القرار المطعون فيه .

( طعن ١٧٠ ، ١٧١ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأرض الزراعية ومالكها - المشرع أبقى على اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الطعون التى رفعت اليها قبل العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنائية - محكمة القضاء الإدارى سلطة التمسك بالفصل فى موضوع الدعاوى القائمة أمامها بما تراه متفقا مع أحكام القانون وذلك إيا كان العيب الذى شاب القرار المطعون فيه .

### ملخص الحكم :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - قد ألقى بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - الذى قضت المادة الثالثة منه بأن تحال جميع المنازعات المنظورة فى تاريخ العمل به امام لجان الفصل فى المنازعات الزراعية الى المحاكم الجزئية المختصة - وبأن تحال الى المحاكم الابتدائية المختصة التظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة امام اللجان الاستئنافية والمنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ وأنه يجوز الطعن امام المحاكم الابتدائية المختصة فى القرارات النهائية الصادرة من اللجان المنصوص عليها فى الفقرة الاولى خلال ٣٠ يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ، وإن تستمر محكمة القضاء الادارى فى نظر الطعون التى رفضت اليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية .

ومن حيث ان الاستفادة من هذا النص فى ضوء ما جرى من مناقشات حول مشروع هذا القانون بمجلس الشعب - ان الشارع قد فرض على محكمة القضاء الادارى باعتبارها جهة القضاء المختصة اصلا بالفصل فيما يقام من دعاوى طعنا فى القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه - فرض عليها بهذه المثابة ان تتصدى للفصل فى موضوع الدعاوى القائمة امامها بما تراه متفقا مع احكام القانون وذلك ايا كان العيب الذى شاب القرار المطعون فيه - وحكمه ذلك واضحة تتمثل فيما اراده الشارع من سرعة الفصل فيما اقيم من دعاوى امام محكمة القضاء الادارى طعنا فى قرارات اللجان الاستئنافية استقرارا للمراكز القانونية فى مجال العلاقة بين مستاجرى الارض الزراعية ومالكها ، ولا ينال من ذلك ما تحدى به الطاعنون من أنه وقد انتهت محكمة القضاء الادارى الى أن القرار المطعون فيه صدر من هيئة ليست مشكلا تشكيلا صحيحا فقد صار فى حكم العدم ، ومن ثم ما كان يسوغ لها ان تتصدى لموضوع المنازعة ، اذ ان إلغاء القرار المطعون فيه للبيّن المتقدم مقتضاه ان يصبح القرار الصادر من لجنة الفصل فى

للمنازعات الزراعية وهو قرار ابتدائي بطبيعته خارجا عن اختصاص هذه المحكمة ، وفقا لحكم الفقرة ٨ من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وبالتالي تتوافر له الحصانة التي تعصمه من السحب او الالغاء - لا ينال من ذلك ما تقدم اذ المسلم به أن التظلم من القرار الصادر من لجنة انفصل في المنازعات الزراعية أمام اللجنة الاستثنائية انما يطرح النزاع برمته امام تلك اللجنة الاخيرة التي لها بحكم اختصاصها ان تسلط رقابتها على القرار المتظلم منه وان تفصل في النزاع من جديد في ضوء ما يقدم لها من مستندات وما تجر به من تحقيق كلما لزم الامر ، واذا كانت محكمة القضاء الاداري وقد تبط بها التصدي للفصل في موضوع النزاع حسبما سلف البيان فان سلطتها في هذا الشأن انما تتسع لوزن مشروعيه القرارات الصادرة في شأن المنازعة سواء من لجنة انفصل في المنازعات الزراعية او من اللجنة الاستثنائية وذلك استظهارا للحقيقة في هذا الصدد وبيان حكم القانون فيها بما يحسم النزاع كلية .

( طعن ١٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الاحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الاراضي الزراعية ومالكها - المحكمة المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالاراضي الزراعية وما في حكمها - اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر الطعون التي رفعت اليها قبل تاريخ العمل بالثانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٧/٣١ عن القرارات الصادرة من اللجان الاستثنائية للفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الحكم :

صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الاراضي الزراعية ومالكها مدلا في مادته



الاولى المواد ٣٣ ، ٣٣ مكررا ، ( د ) ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ومضيفا بمادته الثانية الى هذا المرسوم بقانون مادتين جديدتين برقم ٣٩ مكررا و ٣٩ مكررا ( ا ) ونصبت المادة ٣٩ مكررا على أن « تختص المحكمة الجزئية - أيا كانت قيمة الدعوى - بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية والقابلة للزراعة ألواقعة فى دائرة اختصاصها والمبينة فيما يلى ١ - المنازعات الناشئة عن العلاقة الايجارية بين مستأجرى الاراضى الزراعية ومالكيتها ، ونصت المادة ٣٩ مكررا ( ا ) على أنه « يجوز استئناف الاحكام الصادرة من المحكمة الجزئية المختصة طبقا لاحكام المادة السابقة - أيا كانت قيمة الدعوى وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم امام المحكمة الابتدائية المختصة » ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على أن « تحال الى المحاكم الجزئية المختصة جميع المنازعات المنظورة فى تاريخ العمل بهذا القانون أما لجان الفصل فى المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية • كما تحال الى المحاكم الابتدائية المختصة التظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة أمام اللجان الاستئنافية • المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه • وتستمر محكمة القضاء الادارى فى نظر الطعون التى رفعت اليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية • » ونصت المادة السادسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على أن يعمل به من تاريخ نشره ، وقد تم نشره فى الجريدة الرسمية العدد ( ٣١ ) تابع بتاريخ ٣١ من يوليو ١٩٧٥ ومن ثم فإنه اعتبارا من هذا التاريخ يمتنع على محكمة القضاء الادارى نظر الطعون التى ترفع اليها عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، أما ما يكون قد رفع الى هذه المحكمة من هذه الطعون قبل ٣١ من يوليو ١٩٧٥ فانها تستمر فى نظرها نزولا على صريح نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .

( طعن ٢٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٠ )

## المبدأ :

مجلس الدولة - اختصاص - دعوى تهينة الدليل - اختصاص مجلس الدولة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بنظر دعوى تهينة الدليل حين يتوافر في المنازعة المرفوعة امامها وصف المنازعة الادارية - عدم قبول دعوى بتهينة الدليل على استقلال ان رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية .

## ملخص الحكم :

استثناء في مجال القانون الخاص ، ويجوز رفع هذه الدعوى في مجال القضاء الادارى اذا رفعت مرتبطة بدعوى من دعاوى الالفاء او من دعاوى القضاء الكامل او من دعاوى المنازعات الخاصة بالمقود الادارية . واختصاص القضاء الادارى بنظر دعوى تهينة الدليل المرتبطة بدعوى موضوعية، مما تدخل في اختصاصه يقوم على القاعدة التى تجعل قاضى الاصل هو قاضى الفرع ، فيختص القضاء الادارى بنظر دعوى لتهينة الدليل باعتبارها منازعة متفرعة عن النزاع الموضوعى الاصلى الذى يدخل في ولايته القضائية . ويوجب احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ صار مجلس الدولة قاضى القانون العام في المنازعات الادارية بالنص على اختصاصه بنظر سائر المنازعات الادارية في البند الرابع عشر من المادة العاشرة ، ومن ثم اصبحت محاكم مجلس الدولة في ظل هذا القانون تختص بنظر دعوى تهينة الدليل حين يتوافر في المنازعة المرفوعة امامها وصف المنازعة الادارية ، فلا تقبل دعوى تهينة الدليل على استقلال ان رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية ، والثابت في هذه المنازعة ان المدعين اقاموا الدعوى بطلسب الحكم بصفة مستعجلة باثبات حال الارض المتنازع عليها وما عليها من مبان ومنشآت وغراس واشجار مع تقدير قيمتها وقيمتة الاضرار التى لحقت بهم من جراء الاستيلاء على الارض وازالة ما عليها من المنشآت والمزروعات الا انهم - اى المدعين - لم يضمنوا دعواهم المنازعة بطلسب الالفاء او التعميؤ في القرار رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٥ الصادر من محافظ

الاسماعيلية بازالة التعدييات على الأرض سالفة الذكر . ومن ثم فانه ولئن كانت دعوى اثبات الحالة تدخل فى ولاية محاكم مجلس الدولة ، الا انها لا تقبل ان رفعت استقلالا وغير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية . وبالتالى تكون الدعوى الماثلة غير مقبولة لعدم ارتباطها بطلب موضوعى سواء بالغاء القرار الادارى سالف الذكر او بالتعويض عن الاضرار التى نتجت من جراه صدوره وتنفيذه . واذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، الامر الذى يتعين معه القضاء بالفائه وبعدم قبول دعوى اثبات الحالة المرفوعة غير مرتبطة بطلب موضوعى يتحقق فى شأنه وصف المنازعة الادارية . وعلى ذلك فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ، وبعدم قبول الدعوى ، وبالزام المدعين بمصروفات الدعوى .

( طعن ٨٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

#### المبدأ :

اختصاص - دعوى « دعوى تهمة الدليل » « مناهة قبولها » ( المنازعة ادارية ) اختصاص لمحاكم مجلس الدولة بنظر دعوى تهمة الدليل بموجب احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م م توافر فى المنازعة المرفوعة امامها وصف المنازعة الادارية - عدم قبول دعوى تهمة الدليل ان رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية اقامة دعوى بطلب الحكم بصفة مستعجلة بتدب خبير هندسى تكون مآبوريته معاينة الأرض البينة بصحيفة الدعوى ، وبيان حالتها ومدى ما تتكلفه من مصاريف لاعادتها الى حالتها اتى كانت عليها قبل اطلاقها مع بقاء الفصل فى المصاريف - عسقم تضمين الدعوى اية طلبات موضوعية اخرى كطلب التضمين او التعويض عما تلف من أرضه أو الطعن على العقد الادارى محل الترخيص - اثر ذلك - الحكم بعدم قبول الدعوى وليس بعدم الاختصاص (١) .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد اضطرر على ان يختصم القضاء الادارى لا يمتد الى دعوى تهيئة الدليل المرفوعة استتقلال عن دعوى موضوعية مما يدخل فى اختصاصه . وقد اُجيزت هذه الدعوى استثناء فى مجال القانون الخاص . ويجوز رفع هذه الدعوى فى مجال القضاء الادارى اذا رفعت مرتبطة بدعوى من دعاوى الالفاء او من دعاوى القضاء الكامل او من دعاوى المنازعات الخاصة بالعقود الادارية واختصاص القضاء الادارى بنظر دعوى تهيئة الدليل المرتبطة بدعوى موضوعية مما يدخل فى اختصاصه يقوم على القاعدة التى تجعل قاضى الاصل هو قاضى الفرع . فيختص القضاء الادارى بنظر دعوى تهيئة الدليل ، باعتبارها منازعة متفرعة عن النزاع الموضوعى الاصل الذى يدخل فى ولايته القضائية وبموجب احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ صار مجلس الدولة قاضى القانون العام فى المنازعات الادارية بالنص على اختصاصه بنظر سائر المنازعات الادارية فى البند الرابع عشر من المادة العاشرة ومن ثم أصبحت محاكم مجلس الدولة فى ظل هذا القانون تختص بنظر دعوى تهيئة الدليل ، حين يتوافر فى المنازعة المرفوعة امامها وصف المنازعة الادارية - فلا تقبيل دعوى تهيئة الدليل على استتقلال ان رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية .

( طعن ٣٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢١ )

### تعليق :

(١) هذا المبدأ استقر لما سبق أن قضت به هذه المحكمة فى الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٦ القضائية بجلسته ١٩٨٢/٢/٢٠ - والطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٥ ق المحكوم فيه بجلسته ١٩٨١/٢/٢٨ .

### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

### المبدأ :

لقرارات النيابة العامة بوصفها سلطة ادارية - فى مسائل حفظ النظام الاجتماعى تخضع لرقابة القضاء الادارى - القضاء بعدم اختصاص بنظر

الدعوى - تأسيسا على أن تلك القرارات تفقد اخص «بقوات القرارات الادارية - خطأ في تطبيق القانون - الفاء واختصاصي محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى .

#### ماتخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن النيابة العامة تصدر قرارات قضائية تخرج عن ولاية رقابة القضاء الادارى القرارات الادارية ، وهذه القرارات القضائية هي ما يصدر عن النيابة العامة من اوامر في نطاق اختصاصها القضائي المحدد بالقانون ، كما تصدر النيابة العامة قرارات ادارية تدخل في جملة ما يعرف بقرارات الضبط الادارى بوصفها الجهة المشرفة على رجال الضبطية القضائية لمعاونتهم في تحقيق مهمتهم في حفظ النظام الاجتماعى وتوفير الهدوء والسكينة بين الافراد فى المجتمع توفيا من وقوع الجرائم ، وتخضع هذه الاوامر بوصفها قرارات ادارية لرقابة القضاء الادارى .

وليس من لاريب أن القرار المطعون فيه قد صدر من النيابة العامة بوصفها سلطة ادارية في غير نطاق اختصاص النيابة العامة القضائى وهو يرتب اثارا قانونية مؤقتة ، ومن ثم يعتبر من القرارات الادارية التى تمتد اليها ولاية رقابة القضاء الادارى لمشروعية القرارات الادارية وقد اخطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون فيما ذهب اليه من ان قرارات النيابة العامة فى شأن الحيابة والتكليف ومنع التعموض فى المنازعات المدنية تفتقد اخص مقومات القرارات الادارية ذلك ان هذه القرارات - هي قرارات ادارية وبالتالي تنعقد لمحاكم مجلس الدولة ولاية النظر فى طلبات الغائها ووقف تنفيذها . واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فإنه ، يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يبيح بما يوجب الحكم بالغائه وبأختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ولائيا بنظر الدعوى .

## المبدأ

قرار صادر من النيابة العامة في نزاع مدني بحث - يعتبر قرار  
إداري يخضع لرقابة المشروعية التي للقضاء الإداري - احتفاظ العام  
لمسكنه المأطن فيه بمسكنه ، وهين ببقائه في العمل أو علم انتهاء خدمته  
أو نقله الى مكان آخر .

## ملخص الحكم :

من حيث ان القرار الإداري الذي تصدره النيابة العامة بالتمكين من  
الحيازة لا يمس أصل الحق في تلك الحيازة الذي يختص القضاء المدني  
بفصل النزاع فيه ، ويقتصر قرار النيابة العامة في حفظ السكينة - الجريمة  
بغير منع لذوى الشأن في المطالبة بما يستحقه من الحيازة لدى المحكمة  
المدنية المختصة ولا يكون عيب لهذا الاختصاص في القرار المطعون فيه ،  
ويكون الحكم المطعون فيه اذ رآه معلوما لمثل هذا النصب قد أخطأ صحيح  
القانون .

ومن حيث أن الثابت من ظاهر الأوراق أن المسكن المتنازع على حيازته  
مخصص لإقامة مدير فرع شركة النيل العامة لنقل البضائع بالمنصورة ،  
ويقع في مباني ذلك الفرع ، فإن شغل هذا المسكن يتم بسبب العمل ويدور  
مع استناده .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد نقل من عمله  
بفرع الشركة بالمنصورة إلى القاهرة ، ومن ثم يكون قرار تمكين الطاعنه من  
المسكن يشغله من يقوم على إدارة عملها بعد نقل المدعى ( المطعون ضده )  
متفقا وما تقتضيه صالح النشاط الذي تنهض به الطاعنه في النقل العام  
وضمن استمراره بمدير يهيأ له ان يسكن لرعاية الاسرة ولا تبدو في  
القرار المطعون فيه مخالفة جديّة تسوغ طلب وقف تنفيذه ، ويكون الحكم  
بهذا الوقف حقيقا بالالغاء ، وطلب الوقف حقيقيا بالرفض .

( طعن ٦٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٣ )

قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

المبدأ :

قرار صادر من النيابة العامة بالتمكين في منازعات الجبازة المدنية حيث لا يرقى الأمر الى حد الجريمة الجنائية - بهدف الإبقاء على الحالة القائمة - استناد القرار على أقوال الشهود هذا القرار قرار إداري صادر في حدود اختصاص النيابة العامة .

ملخص الحكم

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرارات النيابة العامة بالتمكين في منازعات الجبازة المدنية حيث لا يرقى الأمر الى حد الجريمة الجنائية تعد من القرارات الإدارية لصورها من النيابة العامة بوضعها سلطة إدارية . ابتفاء تحقيق أثر قانوني ملزم يتعلق بمراكز ذوى الشأن بالنسبة الى عين النزاع ، وهى اذ تستهدف حقوق الأمن وتحقيق استقرار النظام العام ، تبقى على الحالة الظاهرة الى أن يقضى القضاء المختص فى أصل الحق المتنازع فيه ، وفى هذا النطاق تخضع هذه القرارات لرابة القضاء الإداري لاستظهار مدى مطابقتها لأحكام القانون .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن قرار النيابة العامة المظعون فيه وقصد صدر فى غير مجال الجريمة الجنائية بتمكين المدعى عليه الأول من البقاء بعين النزاع على أساس ما توافرت عليه أقوال الشهود فى تحقيقات المحضر رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩٨٠ إداري الشرق ، وإبقاء على الحالة الظاهرة التى أيدها الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٩/٦٥ مدنى كلى المشار اليه هذا القرار يكون قد صدر من النيابة العامة فى حدود وظيفتها الإدارية فى هذا المجال وبناء على أسباب تسوغه قانونا بما يحيله قرارا صحيحا مطابقا لأحكام القانون وبالتالى يشدو الطعن عليه فى غير محله حريا بالرفض .

ومن حيث أنه لا وجه لاعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة لتقضى بما تقدم على النحو الذى أرتأته هيئة مفوضى الدولة فقد

استنفدت المحكمة المطعون في حكمها ولائيا في نظر الدعوى ، واذ خالف هذا الحكم أحكام القانون لما تقدم من أسباب فقد وجب القضاء بالفائه برفض دعوى المدعى والزامه المصروفات .

( طعن ٩٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

قرار صادر من النيابة العامة في نزاع مدني بحت - يعتبر قرارا اداريا يخضع لرقابة المشروعية التي للقضاء الاداري .

ملخص الحكم :

جرى قضاء المحكمة على أن قرارات النيابة العامة في منازعات الحيابة حيث لا يشكل الأمر جريمة جنائية ، وتكون المنازعة مدنية بحتة لا تعتبر قرارات قضائية ، وانما هي قرارات ادارية صادرة من النيابة العامة بما لها من سلطة ادارية لمعاونة سلطات الضبط الاداري في ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها ورفع أسباب الاحتكاك بين ذوى الشأن متجه في ذلك الى احداث أثر قانوني يتمثل في تمكين أحد طرفي المنازعة من حيابة غين النزاع ومنع التعرض له في هذه الحيابة ، وبهذه النتيجة يعد قرارها في هذا الشأن قرارا اداريا مما تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلب وقف تنفيذه والفائه .

( طعن ٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

قرار نيابة في منازعات الحيابة - طلب عدم الاعتماد بقرار النيابة امام القضاء المستعجل - احاله لمحكمة القضاء الاداري للاختصاص - طلب عدم الاعتماد ينطوي على ذات المعنى في طلب الالفاء .



### ملخص الحكم :

أطرد قضاء هذه المحكمة على أنه طلب عدم الاعتماد من قرار النيابة أمام القضاء المستعجل هو ذات المعنى الذى ينطوى عليه طلب الإلغاء فى مفهوم النظام القضائى لمحاكم مجلس الدولة طبقاً لقانون رقم ٧٢/٤٧ ، إذ المبرر بمدلول ونحوى الطلبات المرفوع بها الدعوى بغض النظر عن الالفاظ المستعملة فى أبحاثها ، وبالتالى تكون دعوى المدعى قد انطوت على طلب إلغاء القرار المطعون فيه من قبل أحالتها الى محكمة القضاء الإدارى .

( ملعن ٣٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٣٣٠ )

### المبدأ

قرارات النيابة فى منازعات الحيابة - عدم مساسها بأصل النزاع - إبقاء على الحالة الظاهرة - الاستئناء فى ذلك بالفرائض وظروف الحال التى تنبئ عن بواضع اليد الظاهر - عدم مراعاة ذلك - إلغاء .

### ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرارات النيابة العامة بالتسكين فى منازعات الحيابة المدنية لا تفصل فى أصل النزاع وإنما يبقى على الحالة الظاهرة حفاظاً على الأرض وتحقيقاً لاستقرار النظام العام .

ومن ثم يتعين الأخذ بالفرائض وظروف الأحوال التى تنبئ عن بواضع اليد الظاهر على الأرض المتنازع عليها لتجدير بإبقاء فيها الى أن يقضى القضاء المختص فى أصل الحق المتنازع عليه .

وإذا أغفل قرار النيابة ذلك فإنه غير قائم على سبب صحيح حرجياً بالإلغاء .

( ملعن ٣٣٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٣٣١ )

المبدأ :

القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة - إيمزاده  
لاحكام تنظيم الهيئة التي تتولى تأديب طلبة الاكاديمية - عدم استبعاده  
حصانة على الاحكام التي تصدرها - تكييفها - قرارات تأديبية - اختصاص  
محكمة القضاء الادارى بالفصل فى طلب الغائه .

ملخص الحكم :

من حيث أن مفاد المادة ١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء  
أكاديمية الشرطة هو خضوع طلبة تلك الاكاديمية لقانون الاحكام العسكرية  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ فى إطار ما نظمته نصوص قانون الاكاديمية ، واذ عني  
هذا القانون بتنظيم الهيئة التي تتولى تأديب أولئك الطلبة وبين طريقتي  
تشكيلها والتصديق على أحكامها لم يسبغ حصانة عليها من الطعن القضائي،  
كما لم يحل فى شيء من ذلك الى ما تضمنه قانون الاحكام العسكرية المشار  
اليه فى شأن أحكام المحاكم العسكرية المشكله طبقا له ونصه على عدم  
جواز الطعن فيها أمام أى هيئة قضائية فلا يكون ثمة نص من القانون يختص  
ما تصدره المحكمة العسكرية التي تجزى طلبة أكاديمية الشرطة بوقف  
الاحكام القضائية خلافا لما جرى عليه القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن  
ضباط الشرطة من النص على محاكمتهم أمام مجالس تأديب لا تصدر  
بجزائهم أحكاما قضائية بل قرارات تأديبية لا تنشأ عما يهيم على قضاء  
مجلس النولة من رقابة المشروعية على القرارات الادارية الجزائية ، ويكون  
حكم المحكمة العسكرية الصادر بفصل ابن المظنون ضده هو فى حقيقته  
قرارا تأديبيا تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى طلب الغائه .

( طعن ١١٨٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٦ )

## قاعدة رقم ( ٢٣٢ )

### المبدأ :

النص على ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات النهائية الصادرة في منازعات الضرائب والرسوم وهيئة بمقدور القانون الذي ينظم نظر هذه المنازعات غير مانع من اختصاص تلك المحاكم سواء بالفصل في منازعات الضرائب والرسوم التي لم ينظم لها المشرع طريقا قضائيا للطعن أو بالفصل في كل قرار اداري يتعلق بهذه المنازعات ولا يتسع النص الذي يحدد اختصاص القضاء العادي ليشمله - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر منازعة تدور حول إلغاء قرار مصلحة الجمارك السلبى بالامتناع عن إعفاء رسائل الأخشاب الزان التي استوردتها الشركة الطاعنة من الرسوم الجمركية استنادا الى نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بإعفاء بعض مواد البناء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الواردات - التكييف القانوني لتلك المنازعة سواء اعتبرت منازعة ضريبية أم منازعة في قسرات اداري بالامتناع عن الاعفاء من رسوم جمركية فإن الاختصاص بنظرها يتقدم لمحاكم مجلس الدولة دون المحاكم العادية بحسبائها منازعة ادارية وباعتبار ان مجلس الدولة هو القاضي الطبيعي للمنازعات الادارية .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣ تنص على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : - ..... ( سادسا ) الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الادارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة ، وتنص الفقرة الاخيرة من المادة الثانية من مواد إصدار ذات القانون على أنه « بالنسبة الى المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم فيصدر قانون خاص ينظم كيفية نظرها أمام مجلس الدولة » ومقتضى ذلك ان المشرع قد ان المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم هي اقرب الى بيئة وطبيعة وتخصص جهة القضاء الاداري منها الى المحاكم العادية ، وذلك باعتبارها منازعات ذات طبيعة ادارية بحتة ، ولهذا اختصت محاكم مجلس الدولة دون غيرها بولاية

الفصل فيها ، بيد أنه نزولا على اعتبارات محض عملية ، لم يشأ أن يجعل هذا الاختصاص نافذا فورا ، بل علقه على صدور قانون خاص ينظم كيفية نظر تلك المنازعات أمام المجلس ، وأذ لم يصدر هذا القانون بعد ، فالأصل ان الجهات القضائية الحالية تظل مختصة بنظر المنازعات المذكورة وفقسما لقوانينها الخاصة .

ومن حيث انه مما تجدر الإشارة اليه في هذا الخصوص ان نص البند سادسا من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، ليس بجديد أو مستحدث ، وإنما هو ترديد لما ورد في شأن الطعون المتعلقة بمنازعات الضرائب والرسوم في كل من قانوني المجلس رقمي ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فانه منذ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وولاية الفصل في هذه المنازعات معقودة لمحاكم مجلس الدولة ، الا ان اقرار هذه الولاية ما يزال موقوفا لحين صدور القانون المنظم لنظر تلك المنازعات .

ومن حيث أنه ولئن كان مجلس الدولة لم يتمتع بعد بالاختصاص الشامل في منازعات الضرائب والرسوم الا أن ذلك لا يعني بحال ما لا انحسار ولايته عن نظر كافة الطعون في القرارات الادارية الصادرة في شأن الضرائب والرسوم . فقد أطرده صحيح قضاء محكمة القضاء الاداري في هذا الشأن حتى قبل اسناد ولاية الفصل في هذه المنازعات لمحاكم المجلس لأول مرة بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، على اختصاصها بنظر منازعات الضرائب والرسوم التي لم ينظم القانون لها طريقا خاصا للطعن أمام أية جهة قضائية وذلك باعتبارها من قبيل طعون الافراد والهيئات في القرارات الادارية النهائية ، مما يدخل في عموم اختصاص محاكم مجلس الدولة ويتمثل ذلك فيما استقر عليه المجلس من اختصاصه بهيئة قضاء اداري بنظر الطعون الخاصة بالضريبة على المقارنات المبنية و ضرائب الاطيان الزراعية والرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الطابع المصل وحتى في نطاق الضرائب والرسوم للنصوص على اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات الخاصة بها . فقد جرى القضاء الاداري على أن هذا الاختصاص إنما يتحدد بتقدي

النص ، فلا يمتد الى أى قرار إدارى لم يشمله ذلك الاختصاص المحدد نصا . وقد أقرت هذه المحكمة مسلك القضاء الإدارى فى هذا الخصوص . وإذا كان الأمر قد استقر على اتباع هذا المسلك قبل أن يصبح مجلس الدولة صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية طبقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور والبند الرابع عشر من المادة (١٠) من قانون المجلس الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه يكون أولى بالاتباع بعد تخويل المجلس هذه الولاية العامة وبحسبان المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم منازعات ادابية صرفة .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك ، وكان النص على أن ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات النهائية الصادرة فى منازعات الضرائب والرسوم رهينة بصدور القانون الذى ينظم نظر هذه المنازعات غير مانع من اختصاص تلك المحاكم سواء بالفصل فى منازعات الضرائب والرسوم التى لم ينظم لها المشرع طريقا قضائيا للطعن أو بالفصل فى كل قرار ادارى يتعلق بهذه المنازعات ولا يتسع النص الذى يحدد اختصاص القضاء العادى ليشمله . وكان من الثابت أن المنازعة الماثلة إنما تدور حول إلغاء قرار مصلحة الجمارك السلبى بالامتناع عن اعفاء رسائل الاخشاب الزان التى استوردتها الشركة الطاعنة من الرسوم الجمركية استنادا الى نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بأعفاء بعض مواد البناء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الواردات ، فإنه إما ما كان التكييف القانونى لتلك المنازعات أى سواء اعتبرت منازعة ضريبية أم منازعة فى قرار ادارى بالامتناع عن الاعفاء من رسوم جمركية فإن الاختصاص بنظرها إنما يتعد لمحاكم مجلس الدولة دون المحاكم العادية ، ذلك أن المشرع إذ لم يمهّد للقضاء العادى بنظر الطعون المتعلقة بالرسوم المذكورة ، فإن المنازعة فيها بحسبانها منازعة ادارية تكون من اختصاص القاضى الطبيعى للمنازعات الادارية أى القضاء الإدارى ، ونظرا لأن الحكم المطعون فيه ذهب ملحبا مفايرا بأن قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ويتعين من ثم الناقض والقضاء باختصاص محكمة القضاء الإدارى و دائرة الاسكندرية . بنظر الدعوى وأعادتها اليها للفصل فيها مع الزام الجهة الادارية بالمصاريف .

( طعن ١٥١٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٦ )

## البدا :

اختصاص مجلس الدولة بسائر المنازعات الادارية - اختصاص مجلس الدولة بنظر منازعة ادارية محورها مدى مشروعية قرار مصلحة الجمارك بعدم السماح لصاحب الشأن بسحب رسالة خاصة بشركة تجارية بقصد استيفاء دين المصلحة الناتج عن الترخيص بشغل مساحة بالمخزن التابع لهيئة الجلاء - المنازعة المطروحة يصدق عليها وصف المنازعة الادارية لأن الذي أدى إليها هو العلاقة التي نشأت بين جهة ادارية تقوم في أحد المرافق العامة وبين المدعى وكان موضوعها استعمال المال العام في تخزين مهمات للمدعى وكان سبب المنازعة هو استعمال جهة الادارة لسلطتها المنصوص عليها في القوانين واللوائح في احتجاز مهمات المدعى حتى يؤدي مقابسل الانتفاع :

## ملخص الحكم :

ومن حيث ان دستور مصر سنة ١٩٧١ قد نص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد انقانون اختصاصاته الأخرى - وقد صدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونص في المادة (١٠) على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : ( أولا ) ..... ( خامسا ) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية ..... ، ..... ( رابع عشر ) سائر المنازعات الادارية - ومقتضى ذلك ان مجلس الدولة اضحى بما عقد له من الاختصاص بموجب الدستور وصحيح القانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية بحسبانه القاضى الطبيعى والموئل والملاذ في هذا النوع - وأصبح اختصاصه جامعا مانعا ولم يعد اختصاص المجلس على ما كان عليه بلدى قبل اختصاصا محدودا على سبيل الحصر قاصرا على طائفة بعينها من المنازعات الادارية .

ومن حيث ان المسلم به ان للمحكمة ان تحدد الوقائع المنتجة في حسم النزاع وان تسبغ التكييف القانونى على الطلبات المطروحة فى الدعوى دون التقيد بالعبارات التى لجا إليها أصحاب الشأن فى صياغة طلباتهم ومتى

كان السيد / ..... قد أقام دعواه أمام محكمة الاسكندرية للامور المستعجلة طالبا تمكينه بصفته حارسا قضائيا على شركة القاهرة التجارية من سحب رسالة الكسب الخاصة بالشركة المذكورة والمودعة بالمخزن رقم ٤٤ التابع لهيئة الميناء لتمنر تصديرها وعدم التعرض له ماديا أو قانونيا بحسبان ان مصلحة الجمارك قد اعترضت على قيامه بسحب الرسالة المذكورة على أساس ان الشركة المذكورة مدينة لمصلحة الجمارك بإيجار مساحة ٧٥٠٠ مترا مربعا. خلال الفترة من سبتمبر سنة ١٩٦٣ حتى ١٩٦٥/٦/٣١ - وليس من ريب في أن التكييف القانوني السليم لتلك الطلبات هو اعتبارها منازعة ادارية محورها مدى شرعية قرار مصلحة الجمارك بمنع السماح لصاحب الشأن بسحب رسالة الكسب الخاصة بالشركة المذكورة بقصد استيفاء دين المصلحة الناتج عن الترخيص بشغل المساحة المشار اليها مما يدخل في صميم ولاية مجلس الدولة ولا مستند فيما ذهب اليه الحكم محل الطعن - من ان المدعى لم يختصم قرارا اداريا معيناً على وجه التحديد وان - طلباته لا تدخل في اطار أى من المسائل التى تختص بها محاكم مجلس الدولة والمنصوص عليها فى المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اذ فضلا عن أن المنازعة تقوم على اختصاص قرار مصلحة الجمارك وهو القرار الإيجابى المستفاد من مسلك المصلحة وتمسكها بمنع تمكين صاحب الشأن من سحب رسالة الكسب الخاصة بالشركة المذكورة فإن المنازعة المطروحة يصدق عليها وصف المنازعة الادارية ذلك لأن السبى أدى اليها هو العلاقة التى نشأت بين جهة ادارية تقوم على أخذ المرافقة العامة وبين المدعى وكان موضوعها استعمال المال العام فى تخزين مهمات للدعى وكان سبب المنازعة هو استعمال جهة الادارة لسلطاتها المنصوص عليها فى القوانين واللوائح فى احتجاز مهمات المدعى حتى يؤدي مقابيل الانتفاع الذى تناوله مجلس الادارة وإذا كانت المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة قد طوت فى البتود ( أولا ) حتى ( ثالث عشر ) منازعات ادارية مغبنة بصريح النص فلا يمدو الأمر ان تكون هذه المنازعات قد وردت على سبيل المثال والقول بغير ذلك ينطوى على مخالفة لنص الدستور وافتراغ للبند ( رابع عشر ) - والذى نص على اختصاص مجلس الدولة بسائر المنازعات الادارية من مضمونه وتجزئه من فحواه - بالإضافة الى أن قانون السلطة

القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد أفرد الفصل الثاني من البسبب الأول ( المواد من ١٥ الى ١٧ ) تحت عنوان ولاية المحاكم ونصت المادة ١٥ على أن « فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى جميع المنازعات والجرائم ... » بما لا مجال بعده للقول باختصاص مجلس الدولة المحدد حصرا فى مجال المنازعات الادارية واعتباره القاضى الطبيعى فى هذا النطاق - ويكون الحكم المظمون فيه - والحالفة هذه - قد جانب الصواب وخالف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالفاء الحكم المظمون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية وباعادتها اليها للفصل فيها .

( طعن ٤٥٧ لسنة ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٤ )

##### المبسلة :

المنازعة القائمة بين احدى الجهات العامة التى تتولى اداة المرفق المرفى بوسائل القانون العام وبين احدى موظفيها حول قرار منها بمنحه من السفر الى الخارج وهو تصرف تتجلى فيه وجه السلطة العامة - اعتبار هذه المنازعة بحق منازعة ادارية يختص بنظرها القضاء الادارى .

##### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٧٢ من الدستور تنص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التاديبية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى » ومؤدى ذلك أن المشرع الدستورى أفرد لمجلس الدولة نصا خاصا يؤكد من وجوده ويكفل بقائه ويدعم فى اختصاصه وذلك بأن ناط به الولاية العامة فى جميع المنازعات الادارية ومن ثم أصبح المجلس لأول مرة منذ انشائه صاحب الاختصاص الاصيل فى هذا الشأن وقاضى القانون العام فى هذه المنازعات ولقد كان طبيعى أن يكون لما قرره الدستور على هذا الوجه صدى فى قانون المجلس



ذاته ، ومن هنا نصت المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : ( أولا ) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

( ثانيا ) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم .

( ثالثا ) الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات .

( رابعا ) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بحالهم إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي .

( خامسا ) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .

( سادسا ) الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذي ينظم كيفية نظر حسمه المنازعات أمام مجلس الدولة .

( سابعا ) دعاوى الجنسية .

( ثامنا ) الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي .

( تاسعا ) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

( عاشرا ) طلبات التمويض عن القرارات المنصوص عليها في البنود السابقة موله رفعت بصفة أصلية أو تبعية .

( حادى عشر ) المنازعات الخاصة بمقود الالتزام أو الإشغال العامة  
أو التوريدات أو باى عقد ادارى آخر •

( ثانى عشر ) الدعاوى التأديبية المنصوص عليها فى هذا القانون •

( ثالث عشر ) الطعون فى الجزاءات المولعة على العاملين بالطعاع العام  
فى الحدود المقررة قانونا ٢

( رابع عشر ) سائر المنازعات الادارية •

..... • ويستفاد من هذا النص انه جاء تنفيذا وتأكيدا لما قضى به  
الدستور من انعقاد الولاية العامة فى شتى المسائل الادارية لمجلس الدولة  
باعتباره قاضى القانون العام فى هذه المسائل بعد ان كان قاضيا ذا  
اختصاصات محدودة ومعينة على سبيل الحصر • واذا كانت المادة العاشرة  
هذه قد عدت فى بنودها من ( أولا ) حتى ( ثالث عشر ) منازعات ادارية  
معينة ، ثم اردفت هذا التعداد بعبارة « سائر المنازعات الادارية » وهى عبارة  
وردت على سبيل التعميم بعد التخصيص ، فان الأمر يقتضى منطقيا حملها على  
عمومها وصرفها الى كافة المسائل التى يصدق عليها وصف المنازعات الادارية  
وعلم تخصيصها ببعض منها ، مع تاويل التعداد التقديم على أنه ما جاء الا من  
قبيل التمثيل لا الحصر •

ومن حيث ان دعوى المدعى تقوم أساسا على طلب إلغاء القرار الصادر  
من البنك المركزى المصرى برفض الموافقة على سفره الى الخارج ، وتوضيه  
عن الضرر الذى حاق به من جراء هذا القرار وقد اقام الحكم الطعون فيه  
قضاه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على ان اختصاص محاكم مجلس  
الدولة بنظر منازعات الموظفين العموميين هو اختصاص محدد بما ورد على  
سبيل الحصر فى البنود المختلفة للمادة العاشرة من قانون المجلس ، وانه  
على مقتضى ذلك فالقرارات التى لم ترد صراحة ضمن التعداد الوارد بهذه  
البنود وتنحصر ولاية المجلس عن نظر طلبات الغائها ، وان ما ورد فى البند  
الرابع عشر من اضافة وردت على نص المادة العاشرة وشملت النص على  
« سائر المنازعات الادارية » لم يقصد بها سوى بيان ما يعد من المنازعات

الادارية خارج النطاق الذى تعرضت له باقى البنود الأخرى ، وهو لا يتضمن توسعة للاختصاص المتعلق بمنازعات الموظفين العموميين الوارد بالبند الخاصة بها ، والتى حرص المشرع على استيفاء النص المحدد لها على سبيل الحصر كما كان فى القوانين السابقة .

ومن حيث ان هذا القضاء غير سديد ، ذلك انه على ما سبق بيانه ، فان التعداد الذى أوردته المادة العاشرة من قانون المجلس فى بنودها الثلاثة عشر الأولى إنما أتى على سبيل المثال لا الحصر بمعنى انه غير جامع لكل المنازعات الادارية ، اما البند الرابع عشر فقد ورد النص فيه بصيغة عامة ، تبدل على ان المشرع قصد أن يكون مجلس الدولة دون غيره مختصا بالنظر فى جميع المسائل التى يصدق عليها وصف المنازعة الادارية ، سواء كانت من جنس المنازعات والقرارات المعدة فى البنود الثلاثة عشر السابقة عليه أو لم تكن تماثلها ، وأساس ذلك أن النص العام يؤخذ على اطلاقه ما لم يرد ما يقيد أو يعد من تطبيقه ، ولو قيل بغير ذلك لادى الأمر الى الوقوع فى مخالفة لحكم الدستور صراحة ولقد نص البند الرابع عشر من المادة المذكورة عديم الفائدة والجدوى بل مجرد لفو ينزه عنه المشرع .

ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك ، وكانت محاكم مجلس الدولة قد أصبحت بمقتضى الدستور والقانون صاحبة الولاية فى المنازعات الادارية ، وكانت المنازعة الماثلة قائمة بين إحدى الجهات العامة التى تتولى إدارة المرفق المصرى بوسائل القانون العام وبين أحد موظفيها ، حول قرار منها بمنحه من السفر الى الخارج وهو تصرف يتجلى فيه وجه السلطة العامة . فمن ثم تعتبر هذه المنازعة بحق منازعة ادارية يختص بنظرها القضاء الادارى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب مذهبا مغايرا بان قضى بعدم اختصاص المحكمة فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ، ويتمين من أجل ذلك الغاؤه ، والقضاء باختصاص محكمة القضاء الادارى « دائرة الاسكندرية » بنظر الدعوى بحسبانها منازعة ادارية وإعادتها اليها للفصل فى مجموعها مع ابقاء الفصل فى المصروفات .

( طعن ٤٠٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٦/١/١٩٨٢ )

## المبدأ

قيد أحد الأفراد في سجل الخطرين على الأمن - اعتباره قرارا اداريا  
قوامه افصاح الجهة الادارية المختصة عن ارادتها بما لها من سلطة في ادراج  
شخص ما في سجل الخطرين على الامن اقتناعا منها بالقرار مسلكه وانحراف  
سلوكه ورجحان النزعة الاجرامية في منهجه وذلك بقصد احداث اثر لا ريب  
فيه ولا جحود له وهو ان يكون المدرج اسمه في سجل الخطرين في صدارة  
من تجرم حولهم الشبهات وتشير اليهم اصابع الاتهام عند وقوع جريمة  
من الجرائم التي حشر تحت لوائها وان يوضع في موطن الريبة حيثما يتطلب  
الامر الرجوع الى جهات الامن لوقوف على رايها بالنسبة لصحيفة صاحب  
الشان ومدى نقائها فضلا على ما يستتبعه ذلك من متابعة وملاحقة لا جدال  
في كونها تنال من السمعة وتنتقص من القدر - نتيجة ذلك : اختصاص  
محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة في هذا الشأن .

## ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة  
بنظر المنازعة المطروحة استنادا الى ان القيد في سجل الخطرين على الامن  
العام لا يعتبر قرارا اداريا وذلك على التفصيل المشار اليه - فانه يرد على  
ذلك بانه ليس من ريب في ان القيد في سجل الخطرين يعتبر قرارا اداريا  
قوامه افصاح الجهة الادارية المختصة عن ارادتها بما لها من سلطة في ادراج  
شخص ما في سجل الخطرين على الامن اقتناعا منها باعتوار مسلكه وانحراف  
سلوكه ورجحان النزعة الاجرامية في منهجه - وذلك استنادا لما ارتكبه من  
جرائم وصدر ضده من احكام او في ضوء ما تجمع لديها من معلومات نتيجة  
التحريات التي تقوم بها في مجال مكافحة الجريمة . وذلك بقصد احداث  
اثر لا ريب فيه ولا جحود له وهو ان يكون المدرج اسمه في سجل الخطرين  
في صدارة من تجرم حولهم الشبهات وتشير اليهم اصابع الاتهام عند وقوع  
جريمة من الجرائم التي حشر تحت لوائها - وان يوضع في موطن الريبة  
والنقص حيثما يتطلب الامر الرجوع الى جهات الامن للوقوف على رايها  
بالنسبة لصحيفة صاحب الشان ومدى نقائها - وهو ما طبقته الجهة الادارية

عملاً بالنسبة للمطعون ضده بأن رفضت تجديد رخصة سلاحه مستندة في ذلك الى كونه مدرجاً بسجل الخطرين على الأمن . هذا فضلاً على ما يستتبعه القيد في سجل الخطرين على الأمن العام من متابعة وملاحقة لا جدال في كونها ثمال من السمعة وتنتقص من القدر - ومتى كان ذلك - فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس من القانون واجب الرفض .

وحيث انه عن الموضوع فانه يبين من استقراء الاحكام المنظمة للقيد في سجل الخطرين على الأمن - ان مصلحة الأمن العام قد اصدرت الكتاب الدوري رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٨ والمعدل بالكتاب رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تسجيل المجرمين الخطرين على الأمن والذي تضمن الاحكام التي يتم على أساسها حصر المجرمين الخطرين - وتحديد درجة خطورتهم وانشاء ملفات لهم . . . . . وقد نص على أن يعتبر مجزماً خطراً . . . كل من سبق الحكم عليه أو اتهمه ولو مرة واحدة في . . . الاتجار في المخدرات أو تهريبها . . . ومن اشتهر عنه ارتكاب تلك الحوادث . . . ولو لم يحكم عليه أو يتهم فيها . . . ونص على أن تلغى جميع الكتب الدورية والتعليمات السابقة صدورها في هذا الشأن . وجاء في خاتمة هذا الكتاب ان الوزارة تأمل في أن تنشط أجهزة البحث في حصر كل من يدخاؤون ضمن الفئات الواجب تسجيلها وتسجيل من لم يسبق تسجيله وموالة اضافة كل الحالات الجديدة حتى تكون وحدات التسجيل الجنائي هي المصدر الوحيد الموثوق به في شأن المجرمين الخطرين وحيث ان مفاد ما تقدم ان يكون مناط القيد في سجل الخطرين على الأمن العام رهيناً بصدر حكم بالإدانة في جريمة من الجرائم التي حددها على سبيل الحصر - أو أن يكون صاحب الشأن قد اتهم أو اشتهر عنه ارتكاب تلك الجرائم - وليس من ريب في أنه في الحالتين الأخيرتين يعني أن يكون القيد مستنداً الى اصول ثابتة في عيون الأوراق من شأنها ان تؤدي الى استخلاص النتيجة التي تبنتها الادارة استخلاصاً سلفاً ومنتجاً في إمكان اسناد دصفة المجرم الخطر في هذه الحالة وحشره جنباً الى جنب مع أولئك الذين دنسوا بأحكام جنائية ولا جدال هنا في امتداد الرقابة القضائية لما استحدثت اليه الجهة

الادارية من اسباب سواء فى مجال قيامها بأن تستمد من اصول تنتجها ماديا أو قانونا - أو بالنسبة لتكييفها بفرض وجودها وكونها تؤدي الى النتيجة التى خلصت اليها .

وحيث انه بتطبيق تلك الاصول فى خصوصية الطعن المائل فإن الثابت من الاوراق أن قيد المطعون ضده فى سجل الخطرين قد تم فى ظل التعليمات السابقة على العمل بالكتاب الدورى رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٦ فى اكتوبر سنة ١٩٦٦ والتى كانت تقضى بادراج المعروف عنهم الاتجار بالمخدرات خاصة من يملك منهم سيارة جيب فى سجلات الخطرين واعتقالهم ووضع أموالهم تحت الحراسة وطبقا لذلك فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٩٨ لسنة ١٩٦٦ بوضع أموال المطعون ضده تحت الحراسة كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٧ لسنة ١٩٦٦ باعتقاله وقد تم الغاء قرار الاعتقال فى ٢٧/٧/١٩٦٧ وانهاء الوضع تحت الحراسة فى سنة ١٩٦٧ لذلك ولما كان مجرد الاعتقال ووضع الاموال تحت الحراسة ليست من الاسباب المبررة فى ذاتها للدراج فى سجل الخطرين سيما وانها اجراءات استثنائية تمت فى ظل حالة الطوارئ وقد تم الملغ عنها كما أن الجهة الادارية لم تقدم أى دليل يؤيد الشبهات التى استندت اليها فى ادراج المطعون ضده فى سجل الخطرين قبل العمل بالكتاب الدورى رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦ والادلة القاطعة الحاسمة التى تستند اليها فى استمرار قيده طبقا لاحكام الكتاب الدورى المشار اليه والذى صدر ليكون التنظيم الدائم والمتكامل للقيد فى سجل الخطرين ومن ثم يكون قرار ادراج اسم المطعون ضده فى سجلات الخطرين غير قائم على اسباب صحيحة فاقتدا أساسه القانونى ويكون الحكم المطعون فيه وقد خلص الى الفأله قد أصاب الحق فيما انتهى اليه ويكون الطعن ولا أساس له من الواقع أو القانون جديرا بالرفض مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ) .

**المبدأ :**

القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة - القرار الصادر من اللجنة المختصة عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتشكيل مجلس نقابة مؤقت - والقرار الصادر عن هذا التشكيل المؤقت بتحديد موعد الانتخابات لمجلس نقابة جديد - الدفع بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - طلب إلغاء القرار السلبى باعتناع مجلس النقابة المؤقت عن تمكين مجلس النقابة الشرعى من ممارسة ولايته - اختصاص القضاء الإدارى - القرار الصادر من اللجنة الثلاثية المختصة عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتشكيل مجلس نقابة مؤقت - قرار إدارى مستكمل الأركان والعناصر - هو تمييز من اللجنة الثلاثية بما لها من سلطة بمقتضى القانون - ومن شأن هذا القرار إنشاء مركز قانونى لمن اختارتهم أعضاء اللجنة المؤقتة بفعل لهم مزاولة اختصاصات مجلس النقابة العامة - كما من شأنه إلغاء مركز قانونى قائم وقت صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لأنه يعنى ضمنا إلغاء مجلس النقابة المنتخب - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بظرفه .

**ملخص الحكم :**

ومن حيث ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الصادر بقانون المحاماة فى ٣١ من مارس سنة ١٩٨٣ ( والمنشور فى ذات التاريخ ) ينص فى مادته الثانية على أن « تشكيل لجنة مؤقتة من أحد عشر محاميا من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض المشهود لهم بالحيدة والاستقلال ممن مضت على اشتغالهم بالمحاماة عشرون سنة على الأقل الا بحق لائى منهم الترشيح فى أول انتخابات نقابية تجرى بعد العمل بأحكام القانون المرافق ، وتتولى هذه اللجنة الإشراف على انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة فى أول انتخاب يتم طبقا لأحكام القانون المرافق » .

وللجنة أن تشكل لجانا فرعية من المحامين غير المرشحين لمعاونتها فى الإشراف على الانتخابات المذكورة فى مقال لجان الانتخاب .

وتتولى اختيار أعضاء اللجنة المشار إليها فى الفقرة الاولى لجنة ثلاثية برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوته رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة استئناف القاهرة » .

وينص فى مادته الثالثة على أن تتولى اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة السابقة الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عايتها فى القانون المرافق ، وتختار من بين أعضائها رئيسا لها تكون له الاختصاصات المقررة لنقيب المحامين المنصوص عليها فى القانون المذكور ، ووكيلا ، وأمينا للصندوق. وتباشر اللجنة اختصاصات لجان قبول المحامين واللجان الاخرى المنصوص عليها فى القانون المشار اليه .

وواضح من هذه النصوص أن تشكيل اللجنة المؤقتة التى تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة للمحامين إنما يتم بالقرار الذى تصدره اللجنة الثلاثية التى وكل اليها القانون اختيار أعضائها الاحد عشر من بين من تتوافر فيهم الشروط التى بينها من المحامين وهم كثرة ، ولم يتم البشروع بتشكيل اللجنة المذكورة فى القانون ذاته ، كما يذهب الى ذلك الطعن ، والا فما كان ثمة حاجة الى أن يسهل القانون باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة الى اللجنة الثلاثية ، وبدون قرار اللجنة الاخيرة باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة لا تشكل اللجنة المؤقتة ولا يقوم لها قائمة أو يكون لها وجود .

وما من ريب فى أن قرار اللجنة الثلاثية باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة التى تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة للمحامين ، وتشرف على أول انتخابات تجرى طبقا لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة هو قرار ادارى مستكمل الاركان والمناصر ، فهو تعبير من اللجنة الثلاثية ، بمالها من سلطة ببقضى القانون . وهى فى ممارستها هذه السلطة لجنة إدارية ولو كانت مشكلة من ثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية ، مادام أن العمل الذى تمارسه ، وهو تشكيل لجنة مؤقتة لتتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة للمحامين ، وتشرف على انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة ، هو عملي



ادارى لاريب فيه ، ومن شأن قرارها بتشكيل اللجنة المذكورة انشاء مركز قانونى لمن اختارتهم أعضاء اللجنة المؤقتة تخولهم مزاولة اختصاصات مجلس النقابة العامة ، كما من شأنه إلغاء مركز قانونى قائم وقت صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على ما أوضحه الحكم المطعون فيه ، هو قيام مجلس النقابة المنتخب قانونا ، والذي يتأثر بقرار انشاء اللجنة المؤقتة . وهو قرار يعنى ضمنا إلغاء مجلس النقابة المذكور ، ومن ثم يحق لمجلس النقابة المنتخب الطعن فيه بطلب وقف تنفيذه وإلغائه لما تتضمنه من مساس بمركزه القانونى ، ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظره .

( طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ قى - جلسة ١٩٨٤/٣/٤ )

#### القاعدة رقم ( ٢٣٧ )

#### المادة :

المادة ١٧٣ من الدستور تنص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ٠ - نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - مجلس الدولة اضحى بما عكس له من اختصاصات بموجب الدستور والقانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية - ما ورد النص عليها صراحة فى المادة العاشرة بحسبانها من القرارات الادارية وردت على سبيل المثال دون ما يعنى ذلك خروج غيرها من القرارات الادارية من اختصاص محاكم مجلس الدولة والا اتقوى ذلك على مخالفة دستورية فضلا عن مخالفة القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقابة المحن التعليمية - اضبطه الشخصية الاعتبارية على النقابة وتخويلها حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة فى مجال تنظيم مزاولة المهنة - النقابة المهنية شخص من اشخاص القانون العام والقرارات التى تصدرها بهذه الصفة هى قرارات ادارية تنبسط عليها ولاية محاكم مجلس الدولة سواء بالنسبة الى طلب الغائها او التعويض عنها - اساس ذلك - تطبيق : طلب إلغاء القرار السلبى المتمثل فى امتشاح النقابة عن الاستجابة الى طلب حلول التقضى محل آخر فى منصب رئيس

النقابة الفرعية هذه الدعوى تفدو وفقا لصنحج حكم القانون من دعاوى الإفلاء  
وفي مجال المنازعات الادارية التي تدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٧٢ من الدستور تنص على ان مجلس الدولة هيئة  
قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى  
التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى . واعمالا لهذا النص  
الدستوري نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس  
الدولة على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في  
المسائل الآتية ، اولا ٠٠٠٠ ( خامسا ) الطلبات التي يقدمها الافراد  
أو الهيئات بإلغاء القرارات الادارية النهائية » ( رابع عشر ) سائر المنازعات  
الادارية . » ومقتضى ذلك ان مجلس الدولة اضحى بما عقد له من اختصاصات  
بموجب الدستور والقانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر  
المنازعات الادارية وقاضيتها الطبيعي بحيث لا تنسأى منازعة ادارية عن  
اختصاصه الا بنص خاص في القانون وفقا للدستور وبحسبان ان القرارات  
الادارية التي ورد النص عليها صراحة في المادة العاشرة سالفة الذكر انما  
وردت على سبيل المثال واشدت قرارات ادارية بنص القانون دون من يعنى  
ذلك خروج غيرها من القرارات الادارية من اختصاص محاكم مجلس الدولة  
والا انطوى ذلك على مخالفة دستورية فضلا عن مخالفة القانون .

ومن حيث انه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩  
في شأن نقابة المهن التعليمية انه اختص على النقابة الشخصية الاعتبارية  
دخولها حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة في مجال  
تنظيم مزاوله مهنته وهي مرفق عام مما يدخل اصلا في صميم اختصاص  
الدولة بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة ، ومن ثم فالنقابة المهنية  
هي من أشخاص القهيبياتون العام والقرارات التي تصدرها بهذه  
الصفة هي قرارات ادارية تنبسط عليها ولاية محاكم مجلس الدولة سواء  
بالنسبة الى طلبها الفاعل او التعويض عنها . ولا يؤخذ من نص الفقرة الاخيرة  
من المادة ٥٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ للملحظ ان فيه الذي يحول لبعض

النقابة حق الطعن امام محكمة القضاء الادارى فى القرار الذى يصدر باسقاط عضويته ، ضد اختصاص محاكم مجلس الدولة على هذا النوع فحسب من القرارات الادارية التى تصدرها النقابة لمجافاة ذلك التفسير لصريح نص الدستور وقانون مجلس الدولة المنفذ له وكلاهما لاحق على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ وقاطع فى الدلالة على اعتبار محاكم مجلس الدولة قاضى القانون العام بالنسبة الى سائر المنازعات الادارية والتى يتدرج فيها كل منازعة تتعلق بقرار ادارى .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت دعوى المدعى تهدف إلغاء القرار السلبى الممثل فى اقتناع النقابة على الاستجابة الى طلب الحلول محل السيد / ٢ / ٠٠٠٠٠٠٠٠ ) فى منصب رئيس النقابة الفرعية للمعلمين بشرق الاسكندرية للمدة الباقية من عضوية الاخير فان ذلك الدعوى تقدم وفقاً لصحيح حكم القانون من دعاوى الالقاء وفى مجال المنازعات الادارية التى تستجيب عليها ولاية محاكم مجلس الدولة ، واذا قضى الحكم المطعون فيه بتغيير هذا النظر فانه يكون قد اخطأ فى تأويله القانون وتطبيقه فاستحق القضاء بالفائه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها .

لهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفى موضعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص مجلس الدولة بينة قضاء ادارى بنظر الدعوى وباعادتها الى دائرة القضاء الادارى بالاسكندرية للفصل فى موضوعها .  
( طعن ١٢٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٦ )

قاعدة رقم ( ٢٣٨ )

المبدأ :

تقضى احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين بان يقدم طلب التليد الى الشعبة المختصة بالنقابة لدراسته وتقديم توصياتها بشأنه ، ثم تعرض هذه التوصيات على لجان القيد التى تقرر -

قيد الاسم في الجدول بعد التحقق من توافر شروط القبول في طالب القيد - على لجنة القيد أن تصدر قرارها بقبول أو رفض طلب القيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة - عدم تحديد لجنة القيد الأوراق التي تطلب استيفاءها من الشعبة المختصة وانقضاء ثلاثة أشهر من تقديم طلبات القيد إلى النقابة دون البت في الطلبات بالقبول أو بالرفض المسبب يقيم قرينة قانونية في حق نقابة المهندسين لصالح طالب القيد مؤداها أن لجنة القيد قررت رفض طلب القيد دون إبداء أسباب الرفض بالمخالفة لأحكام قانون نقابة المهندسين - حق طالب القيد في الطعن على القرار الصادر برفض طلب القيد أمام محكمة القضاء الإداري .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن وهو المتعلق بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان من ناحية و لرفعها بغير الطريق القانوني من ناحية أخرى - فإن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين يقضى في المادة الرابعة منه بأن يقدم طلب القيد إلى الشعبة المختصة بالنقابة لدراسته وتقديم توصياتها بشأنه ، ثم تعرض هذه التوصيات على لجان القيد التي تقرر قيد الاسم في الجدول بعد التحقق من توافر شروط القبول في طالب القيد ، فإن قررت لجنة القيد رفض الطلب فقد أوجب القانون عليها تسبيب قرارها وفي جميع الأحوال فإنه يجب أن يصدر قرار اللجنة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة . وأجازت المادة الخامسة من القانون لطالب القيد الذي تقرر لجنة القيد رفض طلبه ، أجازت له التظلم من القرار الصادر برفض قيده إلى مجلس النقابة وذلك خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ إعلان القرار ، وفي خصوص هذه المنازعة فإن الثابت أن المدعين تقدموا في شهر أكتوبر من سنة ١٩٧٤ بطلبات القيد بعد تسديد الرسوم ومعها الأوراق المطلوبة وغرست طلباتهم على الشعبة المختصة التي أوصت برفضها بحجة أن بكالوريوس هندسة الإحتياج الصناعي الذي يمنحه المعهد الفني العالي التابع للمصانع الحربية وصناعات الطيران لا يعادل بكالوريوس المهندس من الجامعات المصرية . فيجب بال تطبيق قانون نقابة المهندسين . وقد أحيلت الأوراق والطلبات إلى لجنة

القيد التى لم تصدر قراراً حتى الآن ، وتقول نقابة المهندسين ان لجنة القيد ردت الطلبات والاوراق الى الشعبة المختصة لاستيفاء بعض البيانات والاوراق ، الا انها لم تبين ماهية البيانات والاوراق التى طلبت لجنة القيد استيفاءها . والذى تستخاصه هذه المحكمة من الاوراق ان لجنة القيد شأنها فى ذلك شأن الشعبة المختصة قد رفضت ضمنها قبول طلبات القيد المقدمة من المدعين والمتدخلين انضماماً اليهم لعدم تعادل مؤهلهم الدراسى مع بكالوريوس الهندسة من احدى الجامعات المصرية . ويستفاد ذلك من اعادة الاوراق والطلبات الى الشعبة دون ان تحدد لجنة القيد ماهية الاوراق التى طلبتها لاعادة النظر فى طلبات القيد والبت فيها بالقبول أو بالرفض . وقد اوجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ على لجنة القيد ان تصدر قرارها بقبول او برفض طلب القيد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استيفاء الاوراق المطلوبة ؛ واذ لم تحدد لجنة القيد الاوراق التى تطلب استيفاءها من الشعبة المختصة فان انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم طلبات القيد الى النقابة دون البت فى الطلبات بالقبول أو بالرفض المسبب يقيم قرينة قانونية فى حق نقابة المهندسين لصالح طالب القيد مؤداها ان لجنة القيد قررت رفض طلب القيد دون ابداء اسباب الرفض - بالمخالفة لاحكام قانون نقابة المهندسين الذى يوجب على لجنة القيد تسبيب قرار رفض طلب القيد والبت فى طلب القيد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استيفاء الاوراق المطلوبة . ويترتب على رفض طلب القيد رفضاً صريحاً مسبباً ، او رفضاً ضمنياً مستفاداً من انقضاء ميعاد الاشهر الثلاثة من تاريخ استيفاء الاوراق تشوّه حق جديد لطالب القيد فى الطعن على القرار الصادر برفض طلب القيد امام محكمة القضاء الادارى ولا يجوز لنقابة المهندسين ان تترك ان واقعة سقوط لجنة القيد عن اصدار قرار برفض طلب القيد للقول بان ميعاد الاشهر الثلاثة لم ينفذ بعد . لان هذا القول يؤدى الى تضادة حق طالب القيد فى الالتجاء الى القضاء ، ولأنه لو كانت لجنة القيد جادة فى طلب استيفاء بعض الاوراق الكافية عليها ان تحدد الاوراق المطلوبة التى ترى حق الزومها لبتت بحق طلبات القيد الا ان الاوراق المتنازع خالية تباعاً من اى

إشارة الى ماهية الاوراق التى تدعى نقابة المهندسين ان لجنة القيد بها طلبت استيفاء من المدعين والمتدخلين . وفى كل الاحوال فقد جاوزت لجنة القيد بنقابة المهندسين كل اجل مقبل للبت فى طلبات قيد المدعين والمتدخلين المقدمة اليها فى اكتوبر سنة ١٩٧٤ ثم رفع المدعون دعوامهم فى ١٦/٦/١٩٧٧ وفضلا عن ذلك فان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ جمعل :لتظلم من قرار لجنة القيد الى مجلس النقابة امرا جوازيا لصاحب الشأن الذى يكون له ان يتظلم من قرار لجنة القيد برفض قبول طلب القيد الى مجلس النقابة او ان يقيم الدعوى مباشرة امام محكمة القضاء الادارى غير مسبوقة بالتظلم الى مجلس النقابة والثابت فى خصوص هذه المنازعة ان المدعين وان لم يتظلموا من القرار الضمنى برفض طلبات قيدهم الا انهم ارسلوا فى ١٧/٤/١٩٧٧ اذارا على يد محضر الى تقييب المهندسين يتضمن تظلمهم من قرار رفض قيدهم ويطلبون فيه قيدهم فى النقابة . ومؤدى ذلك ان الدفع بعدم قبول الدعوى غير قائم على اساس سليم من القانون ، وهو دفع حقيق بالرفض . واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع فانه فى هذا القضاء يكون قد جاء مطابقا لاحكام القانون ، ويكون الطعن فى قضائه فى هذا الشق من المنازعة على غير اساس سليم من القانون .

( طعن ١٣٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٩ )

#### المبدأ :

نقابة الأطباء هى من اشخاص القانون العام - انشاؤها يتم بنّانون واغراضها واحداها ذات نفع عام - قرارات النقابة التى تصدر فى موضوع التأديب وفى مسائل القيد وغيرها تعتبر قرارات ادارية - قرار مجلس النقابة باحالة الطبيب الى هيئة التأديب هو قرار ادارى نهائى فى خصوص تلك الاحالة - جواز الطعن بالالغاء فى قرار الاحالة مستقلا عن الحكم التأديبى النهائى اذا شابه عيب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة - رقابة المحكمة على مشروعية قرار الاحالة تقف عند حد التثبيت من صدور قرار الاحالة من جهة ناطق بها قانون نقابة الأطباء اصناد قرارات

احالة الاطباء اعضاء النقابة الى الهيئة التأديبية ومن قيام قرار الاحالة بسبب الظاهر على سببه البررته قانونا ولا تملك فحص وتمحيص الوقائع المكونة لركن السبب في قرار الاحالة حتى لا يتحول الى محكمة تأديبية لا يخولها القانون هذه السلطة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة (٥٧) من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الاطباء - تنص بان ترفع الدعوى امام هيئة التأديب الابتدائية بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية او بقرار من مجلس النقابة وقد صدر قرار احالة المدعى الى هيئة التأديب الابتدائية بناء على قرار مجلس النقابة العامة الصادر بجلسته ١٩٨٠/١/١٠ . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان نقابة الاطباء هي من اشخاص القانون العام ذلك ان انشائها يتم بقانون وأغراضها وأهدافها ذات نفع عام ، ولها على أعضائها سلطة تأديبية ولا يجوز لغير أعضائها مزاوله مهنة الطب ، واشترك الاعضاء في النقابة أمر حتى وللنقابة سلطة تخصيص رسوم الاشتراك في مواعيدها ، وللنقابة الشخصية المعنوية وقد حولها القانون حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة ، وهي تستعين في أداء وظائفها بسلطات عامة ، ولذلك فانها تعتبر شخصا اداريا من اشخاص القانون العام ، وقرارات النقابة التي تصدر في موضوع التأديب وفي مسائل القيد وغيرها تعتبر قرارات ادارية ، ذلك أن السلطة التأديبية من الوسائل الادارية في تقويم سير المرافق العامة ولذلك فان كل ما يصدر من قرارات من الهيئات القوامة على سيرها هذه المرافق العامة يعتبر قرارات ادارية . وقرار مجلس النقابة باحالة الطبيب الى هيئة التأديب هو قرار اداري نهائي في خصوص تلك الاحالة ، ذلك ان مجلس النقابة الفرعية او مجلس النقابة العامة - أيهما - هو المختص دون سواه في تقرير احالة الطبيب الى هيئة تأديب الاطباء وليس ثمة سلطة أعلى تملك التعقيب على هذا القرار في موضوع الاحالة الى مجلس التأديب . فهو قرار اداري نهائي في التدرج الرئاسي ، ومجلس النقابة اذ يصدره يستنفذ سلطته فلا يملك الرجوع فيه أو العدول عنه ، وللقرار فضلا عن ذلك اثره

القانونى بالنسبة الى عضو النقابة المحال الى المحاكمة التأديبية وبالنسبة الى الهيئة المختصة بمحاكمته تأديبياً ، فتنقل الدعوى بمجرد صدوره من مرحلة التحقيق الى مرحلة المحاكمة وينشأ اختصاص الهيئة التأديبية ويكون عليها السير فى اجراءات المحاكمة الى نهايتها وهذا هو وجه النهائية فى قرار الاحالة الى الهيئة التأديبية بنقابة الاطباء . ولذلك فانه يجوز الطعن بالالفاء فى قرار الاحالة الى الهيئة التأديبية مستقلاً عن الحكم التأديبى التامى اذا شابه عيب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة فى باب بيان اسباب الطعن بالالفاء فى القرارات الادارية النهائية . ويعتبر قرار مجلس النقابة بأحالة المدعى الى الهيئة التأديبية قراراً ادارياً نهائياً صادراً ضد احد الافراد ويجوز الطعن فيه بالالفاء استقلاً عن القرار التأديبى الذى تصدره الهيئة التأديبية وذلك امام محكمة القضاء الادارى طبقاً لحكم المادة ( ١٠ ) الفقرة خامساً والمادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى بشقيها العاجل والموضوعى - لعدم وجود قرار ادارى نهائى يرد عليه الطعن بطلب وقف التنفيذ والالفاء فانه - أى الحكم المطعون فيه - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وجاء معيباً بما يوجب الحكم بالالفاء .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كان الأصل أنه لا يسوغ الحكم فى الدعوى الادارية الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وإبداء الرأى القانونى فيها مسبباً وأنه يترتب على الاختلال بهذا الاجراء بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى ، الا أن هذا الأصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الادارى المطلوب الغاؤه ، ذلك ان ارجاء الفصل فى طلب وقف التنفيذ الى حين اكتمال تحضير الدعوى واعداد تقرير مسبب فيها من هيئة مفوضى الدولة ينطوى على أغفال لطلب وقف التنفيذ وتقويت لاغراضه ، وإهدار لطابع الإستعجال الذى يتم به ويقوم عليه . وبديهي أن - للمحكمة قبل ان تفصل فى موضوع طلب وقف التنفيذ ان تفصل صراحة وعلى وجه قاطع فى بعض المسائل الاولى كالدفع بعدم الاختصاص ، أو كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد أو لان القرار



المطعون فيه لا تتوافر له مقومات القرار الإداري النهائي ذلك ان الفصل فى هذه الدفوع وهذه المسائل الاولى ضرورى ولازم قبل ان تعرض المحكمة لموضوع طلب وقف التنفيذ ، لما تنسم به - شأنها فى ذلك شأن طلب وقف التنفيذ - بطابع الاستعجال ولذلك فانه يجوز للمحكمة ان تفصل فيها دون ان تعلق حكمها على ضرورة استيفاء اجراءات تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة واعداد تقرير مسبب فيها من هيئة مفوضى الدولة ولذلك فانه مما لا يعيب الحكم المطعون فيه قضائه فى مسألة قبول الدعوى بشقيها قبل ان تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضيرها واعداد تقرير مسبب بالرأى القانونى فيها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان هيئة مفوضى الدولة قد مثلت فى الدعوى وفى الطعن وقدم تقرير الطعن فى الحكم المطعون فيها منها ، كما قدمت تقريراً بالرأى القانونى سبباً فى مرحلة الطعن امام المحكمة الادارية العليا . الطرفان بدفاعهما ، ومن ثم فان الدعوى تكون مهتأة للحكم فى موضوعها .

ومن حيث ان الثابت من مجلس النقابة العامة للاطباء قرر بجلسته المنعقدة فى ١٠/١/١٩٨٠ احالة المدعى ( . . . . ) مفوض الى الهيئة التأديبية لمخالفته آداب المهنة فى مزاولته لعمله بناء على الشكاوى الواردة الى النقابة من المرضى الذى عولجوا لديه ، وبطريقة النشر فى الصحف التى اتبعها ، ولرفضه الادلاء بأقواله أمام لجنة التحقيق المشكلة من المجلس ولتطاوله على الاطباء ومهنة الطب فيما أملاه أثناء ذلك التحقيق واطحرت النقابة رئيس الهيئة التأديبية بالنقابة العامة للاطباء بهذا القرار فى ٢٩/١/١٩٨٠ . وفى ١٢/٢/١٩٨٠ اخطر رئيس الهيئة التأديبية المدعى بأنه تحدد لانعقاد الهيئة التأديبية بنقابة الاطباء جلسة يوم الاربعاء الموافق ٥/٨/١٩٨٠ لنظر الدعوى التأديبية هذه وفى ٢٣/٢/١٩٨٠ أقام المدعى دعواه أمام محكمة القاهرة للامور المستعجلة بطلب وقف تنفيذ وطلب الغاء قرار مجلس النقابة بأحالته الى الهيئة التأديبية لنقابة الاطباء واذا استوفت

الدعوى اوضاعها القانونية فضلاً عن اقامتها فى ميعاد القانونى لرفعها وكان  
رفعها امام محكمة غير مختصة ولائياً بنظرها من شأن قطع سريان ميعاد  
الطعن بالالغاء فى قرار الاحالة محل الطعن ، فان الدعوى تكون مقبولة  
شكلاً .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الاطباء ينص  
فى المادة ( ٥٣ ) على أن يرفع مجلس النقابة الفرعية اندعوى التأديبية امام  
الهيئة التأديبية للنقابة . وتنص المادة (٥٧) على ان ترفع الدعوى امام هيئة  
التأديب الابتدائية المشكلة بالنقابة بناء على قرار مجلس النقابة الفرعية  
أو بقرار من مجلس انتقابة او طلب النقابة العامة . واذ صدر قرار مجلس  
النقابة العامة للاطباء فى ١٠/١/١٩٨٠ بحالة المدعى الى الهيئة التأديبية  
للاطباء لمحاكمته تأديبياً عن الوقائع الواردة فى محضر مجلس النقابة فان  
قرار الاحالة المطعون فيه قد صدر من جهة تملك قانوناً سلطة اصداره طبقاً  
للقانون رقم ٤٥ لسنة ٦٩ والثابت من الاوراق ان المدعى دعى لتحقيق معه  
فى النقابة امام لجنة تحقيق مشكلة لهذا الغرض وكان ذلك فى ٢٧/١١/٧٩  
وقد حضر المدعى فعلاً امام لجنة التحقيق الا انه انسحب دون أن يدلى بجميع  
أقواله ورفض الاستمرار فى التحقيق . ولا يعيب قرار الاحالة النص عليه  
بعدم صلاحية رئيس الهيئة التأديبية الدكتور ( . . . . ) ذلك أن الهيئة  
التأديبية بنقابة الاطباء مشكلة برئاسة الدكتور ( . . . . ) طبقاً لقرار  
مجلس النقابة الصادر فى ٢٠/٤/١٩٧٨ ولا يعيب قرار إحالة المدعى الى  
الهيئة التأديبية وجود مانع يجعل رئيس الهيئة التأديبية غير صالح قانوناً  
لمحاكمة المدعى تأديبياً وفى وسع المدعى طرح السبب القانونى والسبب  
الثالث من اسباب طعنه على قرار الاحالة على الهيئة التأديبية المختصة وفى رقابة  
مشروعية قرار إحالة المدعى الى الهيئة التأديبية بنقابة الاطباء تغف رقابة  
المحكمة عند حد التثبيت من صدور قرار الاحالة من جهة ناطق بها قانون  
الاطباء اصدار قرارات احالة الاطباء اعضاء النقابة الى الهيئة التأديبية ، ومن  
قيام قرار الاحالة بحسب الظاهر على سببه المبرر له قانوناً وهو وجود  
المخالفة التأديبية أو الخروج على أحكام قانون نقابة الاطباء أو الاخلال بأداب

مهنة الطب وتقاليدها أو الامتناع عن تنفيذ قرارات النقابة أو ارتكاب الأمور المخلة بشرف المهنة أو التي تحط من قدرها أو الإهمال في عمل يتصل بالمهنة ولا تملك المحكمة وهي بصدد رقابة مشروعية قرار إحالة المدعى إلى الهيئة التأديبية فحص وتمحيص الوقائع المكونة لركن السبب في قرار الإحالة حتى لا تتحول إلى المحكمة التأديبية موضوعية حيث لا يغولها القسانون هذه السلطة . ومتى كان قرار إحالة المدعى إلى الهيئة التأديبية بنقابة الأطباء الصادر من مجلس النقابة العامة للأطباء في ١٠/١/١٩٨٠ قد صدر من مهنة تملك قانوناً سلطة إصداره طبقاً للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ وكانت أسباب الطعن عليه جميعها في غير محلها وكان ثمة اتهامات متعلقة بأسلوب ممارسة مهنة الطب منسوبة إلى المدعى ، فإن قرار الإحالة له إلى الهيئة التأديبية بنقابة الأطباء يكون لهذه الأسباب قد استوفى أوضاعه القانونية ويكون الطعن عليه بطلب وقف التنفيذ وبطلب الإلغاء في غير محله ، الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى والزام المدعى بمصروفاتها - ولا مصروفات على الطعن لأقامته من رئيس هيئة مفوضى الدولة .

ومن حيث انه لما تقدم فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وبرفض الدعوى ، والزام المدعى بمصروفات الدعوى ، ولا مصروفات عن الطعن .

( طعن ١٥١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١١ )

قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

المبدأ :

القرار الصادر من قائد الجيش الثالث الميداني باستمرار استيراد وحدات القوات المسلحة على أرض النزاع هو قرار من طبيعة إدارية لاتصلح بالثبوت والمسائل اليومية المتعددة وإدارة أعمال القوات المسلحة ولا يخلق بالاجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة في الداخل والخارج ودعم أركان الأمن كما لا يتصل بعمليات الحرب ولم يصدر كنتيجة مباشرة

العمليات الحربية - لا يعتبر هذا القرار من اعمال الحرب ولا يدخل ضمن اعمال السيادة بل يعتبر عملا اداريا بطبيعته ويخضع لرقابة القضاء الادارى ويدخل الفصل فى طلب وقف تنفيذه وانفاؤه فى الاختصاص الوظيفى والنوعى لمحكمة القضاء الادارى .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الاوراق بحسب الظاهر وبالقدر اللازم للفصل فى الطلب المستعجل يوقف تنفيذ القرار المطعون فيه انه جاء فى كتاب الادارة العامة للقضاء العسكرية ان الارض المتنازع عليها كانت تستخدم استراحة للوحدة ٨٩٨٨ وقت ان كانت تحت قيادة ( . . . . . ) ( المدعى الاول ) وتستخدمها حاليا الوحدة رقم ١٤٥٨ وقد جرى هذا الاستخدام من سنة ١٩٧٣ حتى الان . وقد استغل المدعى الاول سلطته فى الوحدة العسكرية واستولى على الارض التى كانت تستخدمها الوحدة العسكرية قيادته . وجاء فى كتاب مديرية الاسماعيلية للاصلاح الزراعى تفتيش املاك الاسماعيلية ( التعديلات ) المؤرخ ١٩٨١/٥/٢٣ أن المدعين تقدما الى التفتيش بطلب فى ١٩٨٠/٢/١٨ لربط قطعة أرض أملاك دولة باسميهما بناحية كسفرية واضعين اليد عليها بالمبانى وبمعاينة الارض اتضح ان مساحتها ١٢٤٨ مترا بالمبانى ضمن انقطة ٤٧٠ بغايد بحوض سيرا اليوم الشرقى ٢ قسم ٣ الساحل ويرجع تاريخ الاشغال الى عام ١٩٧٨ والتعدى عبارة عن سكن وحظيرة للدواجن وسور بالمبانى من الجهة القبلىة وبداخل الارض مظهر وبعض الاشجار ومستخدمه مصصيف وقد اعترف المدعيان بملكيه الحكومة الصريحه لهذه الارض وتمهدا بسداد الربيع المستحق عليها بالفئة التى تقدرها الاملاك وسداد جميع المستحقات عليها من تاريخ الاشغال وتم اخذ اقرار عليها بذلك وتحرر محضر معاينة بحضور شيخ الناحية وان بناء على ذلك تم ربط الارض المتنازع بشأنها كوضع يد للمدعين وبفئة ايجارية مقدارها ٢٠٠ مليون للمتر المربع سنويا من اول سنة ١٩٧٨ وحتى سنة ١٩٨٠ ثم المعنى ربط المبانى بعد ازالة المبانى المقامة على الارض وزراعتها ثم توقف الحصر عن هذه الارض من اول سنة ١٩٨١

سواء بالمباني او الزراعة تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي للمحافظة بإيقاف الربط على ساحل البحيرات المرة حيث اعتبرت المنطقة سياحية وانشئ لها جهاز خاص بالمحافظة . و اضاف التفيتش أن قطعة الارض المتنازع عليها هي أملاك ( أميرية ) ملك للدولة ولا يوجد عقد إيجار بين الأملاك وبين المدعين وجاء في كتاب متعلقة أملاك الاسماعيلية ( تمديات ) مديرية الاسماعيلية للاصلاح الزراعى المؤرخ ١٧/٢/١٩٨١ رقم ١٣٨ انه لا يوجد عقد إيجار مبرم بين المدعين والادارة وانه يتم ربط المباني بطريق التعدي وربط الزراعة بطريق حصة الحقبة وفي الحاليتين يحصل الربح المستحق للدولة من المنتفع او المنطقة التى تقع ضمنها ارض النزاع تابعة لجهاز تنمية وتطوير ساحل البحيرات المرة كمناطق سياحية لمحافظة الاسماعيلية . وجاء فى كتاب مديرية المساحة بالاسماعيلية المؤرخ ١٧/٢/١٩٨١ انه بالرجوع الى سجلات المساحة اتضح ان القطعة رقم ٤٧٠ بحوض سراليوم الشرقى رقم ٢ قسم ثالث مسطحها ١١ س ر ١٣ ط ر ٥ ف هي أملاك اميرية . وجاء فى كتاب قيادة الجيش الثالث الميداني شعبة العمليات المؤرخ ١٥/٤/١٩٨١ ان قطعة الارض المتنازع عليها يقيم فيها قوات العسكرية تباعا بعد ان تسلمها من القوات البريطانية سنة ١٩٥٤ عند جلالتها عن أرض مصر سنة ١٩٥٤ والمدعى الاول كان يعمل ويقيم فى الوحدة العسكرية المتمركزة فى أرض النزاع هي ارض ملك للقوات المسلحة وتقع فى أرض معسكرات القوات المسلحة ولا يعقل ان يمتلك أحد الافراد قطعة من الارض داخل حدود احد معسكرات القوات المسلحة . وقد تشكلت لجنة فى القوات المسلحة لدراسة الموضوع انتهت الى عدم قانونية عقد التنازل عن وضع اليد المقسم من المدعين وانه لاحق للمدعين فى وضع اليد او تملك ارض النزاع التى ينبثق ان تستمر فى حيازة القوات المسلحة العسكرية . وبناء على رأى اللجنة صدر قرار قائد الجيش الثالث الميداني بأن يحتفظ قائد اللواء ١٦٦ على أرض النزاع ويكون مسئولاً عنها مسئولية كامية وتقوم النيابة العسكرية بالتحقيق واخطار المدعين بعدم التعرض للقوات المسلحة فى حيازتها لارض النزاع . وبوجوب كتابى القوات المسلحة المؤرخين ٣/٧/١٩٨٠ اخطر المدعين بأنه لا حق لهما فى وضع اليد أو تملك أرض النزاع .

ومن حيث انه ليس من ريب أن القرار المطعون عليه والصادر من قائد الجيش الثالث الميداني في ١٩٨٠/٧/٣ باستمرار استيلاء وحدات القوات المسلحة على أرض النزاع هو قرار من طبيعة ادارية لاتصاله بالشؤون والمسائل اليومية المعتادة في ادارة اعمال القوات المسلحة ولا يتعلق بالاجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة في الداخل او الخارج ودعم اركان الامن كما لا يتصل بعمليات الحرب ولم يصدر كنتيجة مباشرة لعمليات الحرية ولذلك لا يعتبر هذا القرار من اعمال الحرب ولا يدخل ضمن اعمال السيادة بل يعتبر عملاً ادارياً بطبيعة ويخضع لرقابة القضاء الاداري ويدخل الفصل في طلب وقف تنفيذه والقائه في الاختصاص الوظيفي والنوعى لمحكمة القضاء الاداري . واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بهذا اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها فان هذا القضاء - في مسألة الاختصاص - يكون قد جاء مصادفاً صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن على الحكم المطعون فيه في مسألة الاختصاص في غير محله حقيقة بالرفض - في هذا الشق منه .

ومن حيث انه من موضوع الطلب المستجمل - فانه يبين من الاوراق بحسب الظاهر أن أرض النزاع من املاك الدولة الخاصة ( الدومين الخاص ) كما هو ثابت من كتب مديرية المساحة بالاسماعيلية وتفتيش املاك الاسماعيلية لاصلاح الزراعي ، وانه لا توجد علاقة ايجارية من اى نوع بين المدعين من ناحية وبين الجهات الادارية صاحبة الولاية على أرض النزاع وان ما يتم تحصيله من المدعين من مال عن هذه الارض ليس اكثر من مقابل الانتفاع بأرض حكومية تم وضع اليد عليها خفية وبلا رضا ومقبول منسقين من جانب الادارة . والثابت من الاوراق بحسب الظاهر أيضاً أن أرض النزاع تنتفع بها القوات المسلحة وتتركز فيها بعض وحدات الجيش الثالث الميداني . وان المدعى الاول كان قائد احدى - الوحدات العسكرية التي عسكرت في أرض النزاع وانه ( شيد ) عليها استراحة من مواد بناء مملوكة للقوات المسلحة وكما تنكر الادارة كل علاقة ايجارية مع المدعين عن

ارض النزاع فانها تنكر كل علاقة تقيم للمدعين اى حق عينى على الارض المذكورة ، فالمدعيان لا يستأجران ارض النزاع ولا يمتلكانها ولا يضمنان اليد عليها لان الارض المذكورة فى الحيابة الفعلية لبعض وحدات الجيش الثالث الميدانى وكانت دائما فى حيازة القوات المسلحة المصرية بعد انتهاء الاستيلاء عليها بواسطة قوات الجيوش البريطانية حتى سنة ١٩٥٤ التى تحقق فيها جلاء تلك القوات الفاصبة عن ارض مصر ومن ذلك الوقت ظلت ارض النزاع فى حيازة القوات المسلحة المصرية دائما . وينشاء على ذلك يكون القرار الصادر من قائد الجيش الثالث الميدانى باستمرار تحفظ القوات المسلحة على ارض النزاع وعدم تسليمها للمدعين بحسب الظاهر سليما ومطابقا للقانون . ويكون طلب الحكم بوقف تنفيذه فى غير محله بعدم قيامه على اسباب ترجع الحكم فى الموضوع بالفائه . واذا قضى الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون فى هذا القضاء فى غير محله وعلى غير اساس سليم من القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بالفائه فى هذا الشق من قضائه والحكم برفض طلب وقف التنفيذ والزام المدعى بمصروفات هذا الطلب .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه فى قضائه الصادر فى طلب وقف التنفيذ ، وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار الصادر من قائد الجيش الثالث الميدانى باستمرار انتفاع القوات المسلحة بارض النزاع ، والزام المدعين بمصروفات هذا الطلب .

( طعن ١٩٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٢٤١ )

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفاء لقرار الوزير المختص بتنحيه عضو او أكثر من اعضاء مجلس ادارة احدى شركات القطاع العام - قرار التنحية قرار ادارى يصدره الوزير المختص بما يملكه من

سلطة عامة فرضها القانون - لوجه لمد آثار الشخصية الاعتبارية الخاصة  
شركات القطاع العام الى ما يخرج عن اختصاصات اجهزتها الذاتية ولا يدخل  
فيما تعمله لتيسير الشركة اداة ورقابة - اساس ذلك •

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن قرار الوزير المختص بتنحية عضو أو أكثر من أعضاء  
مجلس إدارة أحد من شركات القطاع العام إنما يصدرهما بمشروعية القانون  
دون الإضرار بمصلحة العمل في تلك الشركات وحفظاً لأموال الدولة القائمة على  
استثمارها وقد عهد إلى الوزير المختص السير على رعايتها وأن يكف من  
جانبه بأس من يتهدها في مجلس إدارة الشركة إذا قدر من خطر الأمر ما لا  
يحتمل أن يربحاً إلى انعقاد الجمعية العمومية لتمنع عمل مجلس الإدارة  
وإداء كل من أعضائه • ويأتي قرار الوزير بتنحية عضو مجلس الإدارة الذي  
يخشى ضره تدبيراً معجلاً من خارج أجهزة الشركة ليعمل جهاز الإدارة فيها ،  
وقد جرى نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على أن يستمر  
صرف مرتبات الأعضاء الذين ينحون ومكافآتهم أثناء مدة التنحية ، وعلى أن  
ينظر خلال هذه المدة في شأنهم وللوزير تعيين مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات  
مجلس الإدارة أو رئيسه ، ولا يتجاوز القرار بهذه المثابة إلى شيء يتعلق  
بملاقة عضو مجلس الإدارة بالشركة باعتباره عاملاً فيها • ويكون قرار  
التنحية قراراً إدارياً يصدره الوزير المختص بما يملكه من سلطة عامة فرضها  
القانون ولا يغير من ماهية هذه السلطة ولا من طبيعة القرار الصادر عنها  
أن يسود النص عليها في قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام  
الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باعتبار هذه الشركات من أشخاص  
القانون الخاص الاعتبارية وقد أسبغ عليها المشرع شكل شركات المساهمة  
فلا تخضع في إدارتها ولا في علاقاتها بالعاملين فيها لأحكام القانون الإداري  
ذلك أن موضع النص في إطار التشريع لا يقتصر من طبيعة الحكم القانوني  
الذي يتضمنه ، وشركة القطاع العام ، وأن اعتبرت من شركات المساهمة ،  
إلا أن القانون قد اختصها ببعض أحكام متميزة اقتضتها ملكية الدولة



رؤوس أموالها ، ولا وجه له آثار شخصيتها الاعتبارية الخاصة الى ما يخرج عن اختصاصات أجهزتها الذاتية ولا يدخل فيما تعمله لتسيير شئون الشركة ادارة ورقابة . ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب في اعتباره قرار تنحية المدعى عن عضوية مجلس ادارة شركة القطاع العام قرارا اداريا لا يقبل دفع بعدم اختصاص قضاء مجلس الدولة بنظره ويتعين رفض ما قضاة الطعن عليه في ذلك . . .

( طعن ١٤١٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٢ )

قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

المبدأ :

الإعانة المقررة للمدارس الخاصة الخاصة لاحكام قانون التعليم الخاص رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ . هي اعانة اوجب القانون صرفها لهذا المدارس ويستفيد القائلون على هذه المدارس اصل الحق في هذه الاعانة من احكام القانون - موقف الادارة المتمثل في الامتناع عن صرف هذه الاعانة اذا ما توافرت شروط منحها يشكل قرارا اداريا سلبيا بالامتناع عن صرفها بينما هي واجبة بحكم القانون - دخول هذه المنازعة حول هذا القرار في الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة .

بالخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على احكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ انه اخذ منهج القوانين السابقة عليه في تحديد المسائل التفصيلية التي تدخل في الاختصاص الوظيفي لمحاكم مجلس الدولة في الفقرات الثلاثة عشرة الأولى من المادة العاشرة ، ثم انفرد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بحكم مستحدث أورده في الفقرة الرابعة عشرة من المادة العاشرة يجعل محاكم مجلس الدولة بموجبه ولاية الفصل في « مسائل المنازعات الادارية » وقد اصبح مجلس الدولة يهيئ قضاء اداري . . . بموجب هذا الحكم المستحدث ، ولأول مرة - هو قاضى القانون العام في المنازعات الادارية . يجب ان كان اختصاصه بنظر هذه المنازعات مقصورا على ماتحته

نصوص قانون مجلس الدولة على سبيل الحصر من هذه المنازعات . وليس من ريب أن الإعانة المقررة للمدارس الخاصة الخاضعة - لاحكام قانون التعليم الخاص - أوجب القانون صرفها لهذه المدارس ويستمد الطالبون على هذه المدارس أصل الحق في هذه الاعانة من احكام القانون . ومن ثم فإن موقف الادارة المتمثل في الامتناع عن صرف هذه الاعانة اذا ما توافرت شروط منحها يشكل قرارا اداريا سلبيا بالامتناع عن صرفها بنسبها هي واجبة بحكم القانون وتدخل المنازعة حول هذا القرار في الاختصاص الولائي لحاكم مجلس الدولة ، كما تدخل في الاختصاص النوعي والمحلي لمحكمة القضاء الاداري دائرة المنصورة - طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة وقرار رئيس مجلس الدولة بانشاء دائرة لمحكمة القضاء الاداري بمدينة المنصورة - واذا قضت محكمة القضاء الاداري بالمنصورة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالزام المدعى بالمصروفات فإن هذا الحكم يكون قد جاء معيبا في القانون بما بوجب الحكم بالفائه ، وباختصاص من محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى وباحالة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري بالمنصورة للحكم في موضوعها .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه ، وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر الدعوى ، وباحالة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري دائرة المنصورة للحكم في موضوعها مجددا ، مع ابقاء الفصل في المصروفات للحكم الذي تنتهي به الخصومة ، ولا بمصروفات عن الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة .

( طعن ٨٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٨ )

قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

البيان :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائي - الطعن على قرار لجنة الاستعراضات ليس في استيفاء نتيجة الانتخاب .

عن فوز المطعون في صفته او غيره من المرشحين ما ينزع عن المحكمة اختصاصها بنظر الدعوى .

### ملخص الحكم :

من حيث ان المنازعة الماثلة ليست طعنا في صحة عضوية احد اعضاء مجلس الشعب مما وسد اختصاص الفصل فيه لمجلس الشعب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور ووفقا للإجراءات الواردة بها وبالمادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وليس فيما يسفر عنه وجه الحكم في هذه المنازعة ما يبطل عضوية احد اعضاء المجلس ، اذ ان ابطال العضوية مناطه صدور قرار به من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي اعضائه . وواقع الامر ان المدعى انما يطعن في قرار لجنة الاعتراضات - كلجنة ادارية ذات اختصاص قضائي ، بحكم تشكيلها المتميز وطبيعة نشاطها - برفض طعنه في الصفة التي اثبتت لاحد المرشحين عن الدائرة ٦ بمحافظة الشرقية . والقرار الطعن محض افصاح عن ارادة اللجنة التي عبرت عنها بمقتضى السلطة المخولة لها قانونا وهو بهذه المثابة قرار اداري مما اسند اختصاص التعقيب عليه الى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الاصيل بالفصل في المنازعات الادارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور وما خسول بصريح نص المادة الماشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائي ، ولا سبيل بعدئذ الى ان يقلت هذا القرار من الرقابة القضائية او ان ينأى به عن قاضيه الطبيعي او الى ان يخلط بينه وبين طعون صحة العضوية التي استأثر مجلس الشعب بالفصل فيها . وليس في اسفار نتيجة الانتخاب عن فوز المطعون في صفته او غيره من المرشحين ما ينزع عن المحكمة اختصاصها بنظر الدعوى اذ لا يتعدل هذا الاختصاص الا بقانون مضادا الى ان المدعى وعلى ما سلف البيان لم يطلب في دعواه ابطال عضوية احد اعضاء مجلس الشعب وانما طلب الفاء قرار ما تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيه طبقا للقانون ومما لا يملك مجلس الشعب

التصدى لالغائه ، ومن ثم فان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى من شأنه ان يحجبها عن اختصاصها الذى عينه لها قانون مجلس الدولة ويحول بين المدعى واللجوء الى قاضيه الطبيعى وفقا لما تقتضى به المادة ٦٨ من الدستور .

ومن حيث انه لما تقدم يقدو الحكم الطعن وقد اخطأ تطبيق القانون وتاويله مما يتعين معه الحكم بالغائه باعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مع الزام وزارة الداخلية بمصروفات الطعن .

( طعن ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٦ )

قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

المبدأ :

طلب الغاء قرار الجهة الادارية ممثلة فى وزير المالية والاتهماد والتجارة الخارجية السلبى بالامتناع عن الغاء الخصم الذى تم بمناسبة التحويل الذى اجرتة المدعية من حسابها غير المقيم لدى احد البنوك المحلية الى حساب احدى السفارات الاجنبية بالقاهرة - هذه المنازعة ادارية بطلب الغاء قرار ادارى وليست منازعة تجارية - اختصاص محاكم مجلس الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفوع التى اثارتها الحكومة فى الدعوى والطعن المائل والصفة وسابقة الفصل فى الدعوى ، فجميعها مردوده ولا شئند لها من القانون ، وذلك أن اختصاص القضاء الادارى ينظر تلك المنازعة قائم نظرا الى أن محل الدعوى مثار الطعن - وعلى ما يبين من عرضتها - هو طلب الغاء قرار الجهة الادارية ممثلة فى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية - السلبى بالامتناع عن الغاء الخصم الذى تم فى ١٩٧٤/٤/١ بمناسبة التحويل الذى اجرتة المدعية من حسابها غير المقيم لدى بنك الاسكندرية فرع قصر النيل الى حساب السفارة الفرنسية

بالقاهرة ، وبهذه المثابة كانت المنازعة ادلوية بطلب إلغاء قرار ادارى  
وليست منازعة تجارية ولذا تختص بها محاكم مجلس الدولة طبقا لاحكام  
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .  
( طعن ٤٧٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٢/٣/ ١٩٨٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

#### المبدأ :

مؤدى نص المادة ٩٥ من قانون التعاون الانتاجى الصادر بالقانون رقم  
١١٠ لسنة ١٩٧٥ أن لكل ذى شأن حق التظلم والطعن القضائى فى  
القرارات الصادرة من الجهات الادارية ذات الاختصاص فى بعض الشؤون  
المتعلقة بالمنظمات التعاونية ومن بينها القرارات الخاصة برفض طلبات  
شهر هذه المنظمات على اختلاف أنواعها - سلوك طريق التظلم قبل اللجوء  
الى القضاء بطلب إلغاء تلك القرارات على أن يقدم التظلم فى مهلة معين الى  
لجنة يتوافر فى تشكيلها العنصر القضائى الى جانب العناصر الفنية  
المختصة فى المجال التعاونى - التظلم أمام هذه اللجنة كشرط للجوء  
الى القضاء بطلب إلغاء تلك القرارات على أن يقدم التظلم فى مهلة معين الى  
لقبول دعوى الالغاء - عدم صدور قرار من سلطات الاختصاص بتشكيل  
اللجنة - لا يكون لصاحب الشأن سوى الالتجاء الى قاضيه الطبيعى وأساسا  
للطعن فى القرارات سائلة الذكر - لا يقصد من نص المادة ٦٨ من الدستور  
أن يكون حق التقاضى معلقا على محض هوى الإدارة او متوقف على مشيئتها  
واختيارها - تراخى جهة الادارة فى اصدار قرار تشكيل اللجنة المختصة  
بنظر التظلمات من هذه القرارات ينطوى فى حقيقة الامر على مصادرة لحق  
التقاضى بإجراء من جانب جهة الادارة وحدها والحيولة بين ذوى الشأن  
وبين اللجوء الى القضاء باعتباره الملاذ الطبيعى الذى يلجأ اليه الناس  
طلبا للانصاف والحماية من المظالم - اختصاص مجلس الدولة بنظر دعاوى  
إلغاء هذه القرارات بصرف النظر عن عدم اتخاذ الاجراء الذى يوجبه القانون  
قبل رفضها وهو التظلم السابق لتعلده فعلا وقانونا .

#### ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه وقد صدر من الجهة الادارية المختصة -  
بمقتضى ما لها من سلطة على القانون - يرفض طلب شهر الجمعية الانتاجية

لعمال فرز الحاصلات الزراعية فانه يعد قرارا نهائيا اجاز القانون التنظيم منه ، وهذا لا يتأتى الا بالنسبة للقرارات الادارية النهائية القابلة للتنفيذ ومن ثم يختص القضاء الادارى بالفصل فى طلب الغاء ذلك القرار طبقا لنص المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث انه فى ضوء ذلك فان الحكم المعلوم فيه اذ قضى بأن نظر القرار المشار اليه هو مما يخرج عن حدود ولاية القضاء الادارى فانه يكون قد خلط بين مسألتين هما عدم الاختصاص وعدم القبول . مما لاشك فيه ان محكمة القضاء الادارى التى اصدرت الحكم تختص اصلا بالفصل فى طلب الغاء القرار المتقدم بحسبانه قرارا اداريا نهائيا ، ولا يغير من طبيعته هذه اشتراط سلوك طريق التظلم قبل رفع الدعوى الخاصة بالالغاء ففى عن البيان ان ما يترتب على مخالفة هذا الحكم من آثار أن يتمثل فى جعل سلطة المحكمة فى نظر تلك الدعوى منتهية لتخلف شرط خاص من الشروط المقررة لقبولها . واذا كان الشرط المذكور هو بمثابة قيد يرد على الدعوى التى ما شرعت الا لحماية الحق ، فانه لا شأن له على الاطلاق بأمر اختصاص المحكمة بنظر الدعوى او عدم اختصاصها ، بمعنى انه لا ينزع هذا الاختصاص من المحكمة ولا يسلبها اياه متى كان ثابتا لها وفقها للاصول العامة فى التشريع ، وانما يقتصر اثره على منع المحكمة من سماع الدعوى بعدم قبولها . ومتى كان الامر كذلك وكانت محكمة القضاء الادارى قد ذهبت غير هذا المذهب حيث قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة بطلب الغاء القرار الصادر من مديرية التعاون الانتاجى بمحافظة الاسكندرية برفض طلب شهر الجمعية التعاونية الانتاجية لعمال فرز الحاصلات الزراعية بالاسكندرية فانها تكون قد خالفت صحيح حكم القانون .

ومن حيث انه من ناحية اخرى ، فانه ولئن كان المشرع قد نظم طريقا معينة للطعن قضاء فى قرارات الجهات الادارية المختصة الصادرة فى بعض الامور الخاصة بالمنظمات التعاونية ومن بينها تلك المتعلقة برفض

طلب شهر هذه المنظمات وواجب بمقتضى تلك الطريق اتخاذ إجراء معين قبل سلوك طريق الطعن ويتمثل هذا الإجراء فى التظلم من القرارات المذكورة الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٩٣ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه إلا انه من الطبيعى القول بأن اعمال هذا الحكم إنما يتوقف على قيام اللجنة فعلا أى ان يكون قد صدر قرار من سلطات الاختصاص بتشكيلها وتحديد الاجراءات الخاصة بالتظلم امامها . فإذا لم تكن اللجنة قد برزت الى حيز الوجود لعلم صدور قرار بتشكيلها فلا يكون أمام صاحب الشأن من سبيل - والحال هكذا - سوى الالتجاء الى قاضيه الطبيعى راسا للطعن فى القرارات المتقدم ذكرها ولو قبل بغير ذلك لادى الامر الى حرمان ذوى الشأن من ممارسة حقهم الاصيل فى التقاضى وهو حق حرص الدستور على التأكيد عليه بالنص فى المادة ٦٨ منه على ان « التقاضى حق مضمون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى » ثم انه من غير المتصور أن يكون حق التقاضى معلقا على محض هوى الادارة او متوقفا على مشيئتها واختيارها فان شئت اغلقت ابواب التقاضى امام الناس بالنسبة للقرارات المشار اليها ، وذلك بترخيصها او امتناعها لمدة غير معلومة عن اصدار قرار بتشكيل اللجنة المختصة بنظر التظلمات من هذه القرارات ، وان شئت فتحت السبيل امامهم للطعن فى ذات القرارات وتلك بغير شك نتيجة شاذة تنطوى فى حقيقة الامر على مصادرة لحق التقاضى بإجراء من جانب جهة الادارة وحدها والحيولة بين ذوى الشأن وبين اللجوء الى القضاء باعتباره الملاذ الطبيعى الذى يلجأ اليه الناس طلبا للانصاف والحماية من المظالم .

ومن حيث ان الثابت ان الطاعن ابلغ بقرار الجهة الادارية المختصة برفض طلب شهر الجمعية التعاونية. مشار النزاع فى ١٩٧٧/١/٧ ، وانه رفع دعواه بطلب إلغاء هذا القرار بتاريخ ١٩٧٧/١/٣٦ أى فى وقت كان قدمضى على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بمباليب الذكر فى ١٩٧٥/١/١٨ اكثر من سنة واربعة اشهر ، ومع ذلك لم يكن قد صدر القرار الخاص بتشكيل اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٣ من هذا

القانون ، كما لم يكن ثمة أجل محدد أو معلوم يصدر فيه هذا القرار مما ينبغي الا يكون لعدم صدور ذلك القرار أى اثر على حق الطاعن فى الطعن على قرار رفض شهر الجمعية التى يمثلها وبالتالي تكون دعواه المرفوعة فى هذا الشأن امام القضاء الادارى مقبولة شكلا لرفعها فى الميعاد بصرف النظر عن عدم اتخاذ الاجراء الذى بموجبه القانون قبل رفعها وهو التنظيم السابق لتعديده فعلا وقانونا .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه ، اذ انتهى الى عدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى المذكورة فانه يكون قد وقع مخالفا للقانون ويتعين من ثم القضاء بالالفاه ، والحكم باختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى ، وباعادتها اليها للفصل فيها ، مع الزم الجهة الادارية بمصاريف الطعن .  
( طعن ١٢٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٨ )

#### قاعدة وقم ( ٢٤٦ )

##### المبدأ :

قرار بالاستيلاء على اطميان احد الأفراد على اعتبار انه قد فرضت عليه الحراسة - هذا الشخص لم يكن من بين المفروض عليهم الحراسة - قيام هيئة الإصلاح الزراعى بتاجير اطميان هذا الشخص لمغار المزارعين على اعتبار انه خاضع للحراسة - مطالبة هذا الشخص باعادة وضع يده على الاطميان التى يملكها وتسليمها اليه تنظيما فعليا من تحت يد المستأجرين استنادا الى عدم نفاذ العقود التى أبرمتها الهيئة العامة الإصلاح فى حقه - المنازعة حول صحة عقود الإيجار سالفة الذكر وحيازة الأراضى التى يملكها هذا الشخص هى منازعة مدنية بحته - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظرها - احالتها الى المحكمة المختصة وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات - تطبيق .

##### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن الطاعن يهدف من طعنه الى الحكم باحقية فى اعادة وضع يده على الاطميان التى يملكها وتسليمها اليه



تسليماً فعلياً من تحت يد المستأجرين لها استناداً الى عدم نفاذ العقود التي أبرمتها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتأجير هذه الأطنان في حقّه ، وينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنّه قضى بغير ذلك ، ولا ريب أنّ المنازعة في هذا الخصوص ، وهي تدور حول صحة عقود الإيجار سالفة الذكر وحيازة الأرض التي يملكها الطاعن ، هي منازعة مدنية بحثة تخضع لأحكام القانون المدني وتنتهي من ثم عن الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى أنّ الطاعن لم يعترض على عقود الإيجار سالفة الذكر وأنه قام باستلام الأجرة من المستأجرين لأطيانه مما قد يعتبر رضاه منه بهذه العقود وتسرى بذلك في حقّه ، فإنه يكون قد تصدى للفصل في أمر لم يعقد القانون بمحاكم مجلس الدولة ولاية الفصل فيه بل أسند هذا الاختصاص لمحاكم القضاء العادي ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتمين لذلك القضاء بألفائه فيما قضى به في هذا الشأن وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى في هذا الخصوص .

ومن حيث أنّ المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنّ ، على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقاً بالولاية . فإنه يتمين على هذا المحكمة أن تأمر بإحالة الدعوى في شقها المذكور الى محكمة النيا الابتدائية باعتبارها المحكمة المختصة بنظرها مع إبقاء الفصل في المصروفات .

#### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة : « بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض طلب المدعي إعادة وضع يده على الأطنان المسجلة الى المستأجرين وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذا الطلب وبإحالته الى محكمة النيا الابتدائية للفصل فيه وأبقت الفصل في المصروفات » .

( طعن ٩٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٣ )

( م ٢٥ = ج ٢ )

## قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

### المبدأ :

اختصاص محاكم مجلس الدولة - مناصرة كون القرار المطعون فيه قرارا اداريا المعنى الاصطلاحي للقرار الادارى - عقد ايجار ليست الادارة طرفا فيه - تدخل الجهة الادارية بوصفها سلطة علمية يتحويل العين المؤجرة الى مرفق عام تديره الدولة - قرار ادارى بما يختص القضاء الادارى برقابته - القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى - خطأ فى تطبيق القانون .

### ملخص الحكم :

ان اختصاص محاكم مجلس الدولة منوطا بكون القرار الادارى المطعون فيه قرارا اداريا بالمعنى الصحيح للقرار الادارى فى تطبيق قانون مجلس الدولة وفى فقه القانون الادارى ، ومن ثم تختص بالحكم بوقف تنفيذه بصفة مستعجلة وطلب الفائه .

ومن حيث انه على هدى ما تقدم ، فان قرار وزير السياحة والطيران المدني يتحويل مبنى مطابخ الحرمك بالمنتزه الى مرفق عام تديره رئاسة الجمهورية - لا بوصفه أحد أطراف عقد الأيجار المبرم بين شركة المنتزه والمطعم وبين مورث المدعين بشأن تأجير الدور الأرضي الملحق بمبنى مطابخ الحرمك القديمة لفرض السكن - لأن الإدارة ليست طرفا فى هذه العلاقة الاجبارية - ولكن بوصفه سلطة ادارية عامة فى شأن من شئون ادارة مرفق عام هو قصر المنتزه وما يتصل به من مباني ملحقة ومنجواره . ثم صدر قرار محافظ الاسكندرية تنفيذا لقرار وزير السياحة والطيران المدني ، وبذلك يكون الطعن واردا على قرار ادارى صادر من سلطة ادارية فى شأن من شئون ادارة مال عام هو قصر المنتزه ووضعه باكملة مع ملحقاته تحت رئاسة الجمهورية وبهذه الصفة يكون القرار الادارى المطعون فيه قرارا اداريا مما يدخل فى الاختصاص الولائى النوعى لمحكمة القضاء الادارى ، ويكون التحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص محكمة القضاء

الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة الاسكندرية الابتدائية فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون - الأمر الذى يوجب الحكم بالفائه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى باختصاص دائرة القضاء الادارى بالاسكندرية وباعادة الدعوى اليها للفصل فيها مجددا :

( طعن ١٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩/١/١٩٨٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

#### المبدأ :

قرار وزير السياحة والطيران المدني باخلاء مبنى المطايخ بمنطقة المنتزه من شغاليه اداريا وتسليم المبنى المذكور بعد اخلائه الى رئاسة الجمهورية - هذا القرار قرار ادارى صادر من سلطة ادارية فى شأن من شئون ادارة مال عام هو قصر المنتزه ووضعه بأكمله مع ملحقاته تحت ادارة رئاسة الجمهورية حماية على الاختصاص الولاى والنوعى لمحكمة القضاء الادارى .

#### ملخص الحكم :

اختصاص محاكم مجلس الدولة مناطه أن يكون القرار المطعون فيه قرارا اداريا بالمعنى الاصطلاحي للقرار الادارى . أما اذا صدر القرار فى مسألة من مسائل القانون الخاص فانه يخرج عن عداد القرارات الادارية التى يختص بها محاكم مجلس الدولة وتناى بطبيعتها عن اختصاص الولاى لتلك المحاكم وفى خصوصية تلك المنازعة فان صدور قرار وزير السياحة بتحويل مبنى مطايخ الحرمك بالمنتزه الى مرفق عام تديره رئاسة الجمهورية ، وقد أصدر وزير السياحة هذا القرار لا بوصفه أحد أطراف عقد الايجار المبرم بين شركة المنتزه والمقطع وبين مورث الدعية بشان تأجير الدور الارضى الملحق بمبنى مطايخ الحرمك القديمة لغرض السكن ، ولكن بوصفه سلطة ادارية عامة فى شأن من شئون ادارة مرفق عام هو قصر المنتزه وما يتصل به من مباني ملحقة ومجاوره ثم صدر قرار محافظ

الاسكندرية تنفيذا لقرار وزير السياحة • والتكليف القانوني لهذه الأجازة أنها تتضمن ترخيصا بالانتفاع بجزء من أموال الدولة العامة وعلى ذلك تكون المنازعة حول أحقية الإدارة إنهاء الترخيص بانتفاع المدعية بجزء من ملحقات قصر المنتزه • وعلى ذلك يكون طعن المدعية واردا على قرار إداري صادر من سلطة إدارية في شأن من شئون إدارة مال عام هو قصر المنتزه مما يدخل في الاختصاص الولائي والنوعى لمحكمة القضاء الإداري. طبقا لقانون مجلس الدولة •

( طعن ١٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٣ )

ثانيا : دعاوى الجنسية :

قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري وحده بدعاوى الجنسية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - شمول هذا الاختصاص لدعاوى الجنسية الأصلية وغيرها •

ملخص الحكم :

لا خلاف على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في الطعون التي ترفع بطلب إلغاء القرارات الصريحة التي تصدرها الجهة الإدارية بالتطبيق لقانون الجنسية ، وكذا القرارات الحكمية التي ترفض أو تمتنع الجهة المذكورة عن اتخاذها في شأن الجنسية ، وفي طلبات التعويض عن هذه القرارات جميعا • ومناطق الاختصاص في هذه الحالة وفقا لنص الفقرتين الأخيرتين من المادة الثامنة ولنص المادة التاسعة من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وأن يكون طلب التعويض عن قرار من هذه القرارات • وغنى عن البيان أنه إذا ما أثيرت أمام

القضاء الإداري مسألة أولية في شأن الجنسية بصفة تبعية أثناء نظرس منازعة أخرى أصلية معروفة عليه أو على القضاء المادى يتوقف الفعل فيها على الفصل فى تلك المسألة فإنه يلزم الفصل فى المنازعة المتعلقة بالجنسية لا مكان الفصل فى الدعوى الأصلية وذلك على تفصيل لا يحتمل المقام. التعرض له فى الخصوصية الراحنة. \* وثمة الدعوى المجردة بالجنسية ، وهى الدعوى الأصلية التى يقيمها استقلالاً عن أى نزاع آخر أو أى قرار إدارى أى فرد له مصلحة قائمة أو محتملة وفقاً لنص المادة الرابعة من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية فى أن يثبت أنه يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو لا يتمتع بها إذا ما انكسرت عليه هذه الجنسية ونزاع فيها أن من كان يهيم من الوجهة الأدبية الحصول على حكم مثبت لجنسيته. احتياطاً لنزاع مستقبل \* ويكون الموضوع الأصل المباشر لهذه الدعوى هو طلب الحكم لرافعها بكونه مصرياً أو غير مصرى وتختصم فيها وزارة الداخلية بوصفها الطرف الآخر الذى يمثل الدولة فى رابطة الجنسية أمام القضاء ، لكى يصدر حكم مستقل واحد يكسون حاسماً أمام جميع الجهات وله صجية قاطمة فى شأن جنسية المدعى بدلا من أن يلجأ الى وزير الداخلية بالتطبيق لنص المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة لاعطائه شهادة بالجنسية المصرية ، بعد التحقق من ثبوت هذه الجنسية ، تكون لها حجيتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من الوزير المذكور \* وقد كان المشرع الى ما قبل قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لا ينظم هذه الدعوى ولا يعين جهة القضاء المختصة بنظرها الا أن تكون فى صورة طعن بطلب إلغاء قرارى إدارى إيجابى أو سلبى صادر من وزارة الداخلية برفض الاعتراف بصاحب الثبأن بالجنسية المصرية أو رفض تسليمه شهادة بها توكا قبولها للقواعد العامة بوصفها دعوى وقائية تهدف الى تقرير مركز قانونى وإلى حماية الحق الذاتى فى الجنسية استناداً الى الصلجة الإحتالية \* فلما صدر القانون المذكور استحدثت فى مادته اللامعة حكماً خاصاً بدعوى الجنسية يقضى بأن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية » ويكون

له فيها ولاية القضاء كاملة : أولا - ٠٠٠ تاسعا - دعاوى الجنسية ،  
وهذا النص صريح فى اسناد الاختصاص الى القضاء الادارى دون غيره  
بالفصل فى دعاوى الجنسية التى تكون له فيها ولاية القضاء كاملة ٣  
ويتناول بداهة حالة الطعن بطلب الغاء القرارات الادارية الصريحة  
والحكيمية الصادرة فى شأن الجنسية واليه ينصرف الحكم الوارد فى  
الفقرة قبل الأخيرة من هذه المادة الذى يشترط فى هذه الحالة أن يكون  
مبنى الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين  
أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتاويلها أو إساءة استعمال السلطة ٦  
كما يدخل فى مدلول عبارة « دعاوى الجنسية » التى وردت فى البند  
تاسعا من المادة المذكورة الدعاوى الأصلية بالجنسية ، وآية ذلك - فى  
ضوء ما سلف التنويه اليه من مناقشات أثناء إعداد مشروع القانون رقم  
١٦٠ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية - أنه لو قصر فهم هذه العبارة  
على الطعون بطلب الغاء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الجنسية لما  
كان لاستحداثها أى جدوى أو معنى يضيف جديدا الى ما استقر عليه  
القضاء الادارى من اختصاصه بنظر هذه الطعون بحسب تشريعات مجلس  
الدولة السابقة على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن أن القرارات التى  
تصدرها السلطة التنفيذية تطبيقا لقانون الجنسية إنما تعتبر أعمالا ادارية  
تخضع لرقابة القضاء الادارى لكون قواعد الجنسية من أوثق المسائل صلة  
بالقانون العام وبالحقوق العامة والسياسية مما يخرجها من نطاق الأحوال  
الشخصية من جهة ، ولكن ما تصدره الادارة من قرارات تنفيذيا لتشريعات  
الصادرة من الدولة فى شأن الجنسية لا يعتبر من جهة أخرى من الأعمال  
المتعلقة بالسياسة العليا للدولة ويبعد تبعا لذلك عن دائرة أعمال السيادة  
وهذا الا أن اصراف قصد الضارح فى قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥  
لسنة ١٩٥٩ الى الدعاوى الأصلية بالجنسية الى جانب الطعون بطلب  
الغاء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الجنسية يستنتج بجلاء من  
استعماله اصطلاح « دعاوى الجنسية » لأول مرة فى البند تاسعا من  
المادة الثامنة من هذا القانون ٠ وهو الذى درج على التحدث عن « الطعون »  
و « المنازعات » و « الطلبات » عندما تكلم فى المادة الثامنة المشار اليها -

وعن قبل في مختلف قوانين مجلس الدولة المتعاقبة - عن المسائل التي يختص بمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فيها وبذلك حصر الشارع بالنص الجديد الاختصاص بنظر هذه الدعاوى في القضاء الادارى وحده دون غيره ، وحسم بهذا النص ما كان قائما في شأنها من خلاف بين القضاء المادى والقضاء الادارى .

( طبع ٦٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٤ )

قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

### المقدمة :

ملئ اختصاص جهتي القضاء الادارى والمدنى بالفصل في دعاوى الجنسية لئيل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة .

### ملخص الحكم :

ان قانون الجنسية العثماني الصادر في سنة ١٨٦٩ ، وكذلك قانون الجنسية المصري الصادر في سنة ١٩٢٦ ، وقانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ لم يبين أيهما - وكان ذلك قبل انشاء القضاء الادارى - الجهة القضائية التي تختص بنظر المنازعات الخاصة بالجنسية . وقد صدر بعد ذلك قانون انشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وجاء خلوا من النص بوجه خاص على الدعاوى المتعلقة بالجنسية فيما عدا ما نص عليه بصفة عامة في البند (٦) من المادة الرابعة منه من اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل في « الطلبات التي يقدمها الأفراد بالقاء القرارات الادارية النهائية » . وكذلك الحال في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، وعندما وضع مشروع القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية اراد المشرع علاج هذا النقص بنص في التشريع بحسم الخلاف في الاختصاص القضائي بمنازعات الجنسية ، ويقضى بأن تختص المحاكم المدنية الكلية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالجنسية سواء كانت في صورة دعوى أصلية أم في صورة طعن في قرار

من قرارات وزير الداخلية ، وذلك باعتبار الجنسية من عناصر الحالة المدنية ، على أن تمثل فيها النيابة العامة . ثم عدل المشروع بأن نص فيه على اختصاص المحاكم المدنية الكلية بالنظر في دعاوى الاعتراف بالجنسية المصرية أما الطعن في القرارات الإدارية الصادرة في شأن مسائل الجنسية المصرية فتختص به محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة . وقد اتجه رأى إلى أن يهدد بالنزاعات في مسائل الجنسية إلى القضاء الإداري وحده ، سواء رفعت إليه بصفة أصلية أم في صورة مسألة أولية في خصومة أخرى ، أم طعناً في قرار إداري ، وذلك على أساس كون الجنسية من أنظمة القانون العام الذي يختص القضاء الإداري بتنظيم المنازعات المتعلقة به . ثم رأى أخيراً حذف هذا النص اكتفاء بما لمحكمة القضاء الإداري من اختصاص في هذا الشأن . وعلى هذا صدر قانون الجنسية المشار إليه غفلاً من نص يتناول بيان الجهة التقضائية التي تسند إليها ولاية الفصل في مسائل الجنسية . وهذا أيضاً مما أتبعبه المشرع في قانون الجنسية المصرية رقم ٩٣١ لسنة ١٩٥٦ الذي لم يتعرض لبيان الاختصاص القضائي في منازعات الجنسية أو لحكم الدعوى الأصلية بالجنسية . كما أن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة لم يستحدث جديداً في هذا الخصوص . ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، ونص لأول مرة في البند ثامناً من مادته الثامنة على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في دعاوى الجنسية ، التي تكون له فيها ولاية القضاء كاملة .

( طعن ٦٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٤ )

للمادة رقم ( ٢٥١ )

المادة :

المنازعات الخاصة بالجنسية - اشتراك القضاء العادي في نظرها -  
الاختلاف في تفسير النصوص التي بنى عليها - زوال هذا الاشتراك على



أى حال بصندور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة  
فى الجمهورية العربية المتحدة .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الوطنى بمنازعات الجنسية قد استفادة القضاء  
المذكور من نص المادة ٩٩ من قانون المرافعات التى تقضى بأنه على النيابة  
أن تتدخل فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالجنسية والا كان  
الحكم باطلا ، وذلك لأن تدخل النيابة كطرف فى المنازعة قد شرع رعاية  
لصالح الدولة - ومما يكن من أمر فى اختصاص القضاء الوطنى فى  
مسائل الجنسية على ما نازح حوله من جدل باعتبار أن مشروع قانون  
الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ كان يتضمن النص على ذلك ، ثم أسقط  
منه وجعل الاختصاص للقضاء الادارى فى المادة ٢٤ منه - مهنا يكن من  
أمر فى ذلك فقد زال هذا الاشتراك فى الاختصاص بعد أن صدر القانون  
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى الجمهورية العربية  
المتحدة ، ناصا فى الفقرة التاسعة من المادة الثامنة منه على أن يختص  
مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى دعاوى الجنسية ،  
فأصبحت وحده هو الجهة المختصة بالفصل فى تلك المسائل ، ويحوز قضاؤه  
فيها حجية مطلقة على الكافة فى هذا الشأن بالتطبيق للمادة ٢٠ منه .

( طعن ٢٣٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/١٣ )

ثالثا : دعاوى العقود الادارية :

قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

المبدأ :

اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالعقود  
الادارية - يستتبع لزوما اختصاصه بالفصل فيما ينبثق عن هذه المنازعات  
من أمور مستعجلة مما دام القانون لم يسلبه ولاية الفصل فيها .

### ملخص الحكم :

ان القضاء الادارى يختص دون غيره بالفصل موضوعا فى منازعات العقود الادارية فيلزم أن يختص تبعا بالفصل فيما ينبثق منها من أمور مستعجلة ، ما دام القانون لم يسلبه ولاية الفصل فى الأمور المستعجلة التى تثيرها تلك المنازعات ويمهد بها الى جهة أخرى .  
( طعن ٨٩١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٧/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٢٥٣ )

### المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالعقود الادارية - يختص أيضا بالفصل فيما يتفرع عن هذه المنازعات من أمور مستعجلة - مثال طلب ندم خبير .  
ملخص الحكم :

لما كان مجلس الدولة هيئة قضاء ادارى يختص دون غيره بالفصل فى المنازعات الخاصة بالعقود الادارية وذلك طبقا لما تنقضى به المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فانه يختص تبعا بالفصل فيما يتفرع عن هذه المنازعات من أمور مستعجلة ومن ثم يدخل فى اختصاصه النظر فى طلب ندم خبير فى شأن نزاع قُام بخصوص المقعد الادارى المبرم بين المدعى وهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية .

( طعن ١٣٦١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

### المبدأ :

اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى الأمور المستعجلة المنبثقة عن منازعات العقود الادارية - سلطان القضاء الكامل عند مباشرته بهذه

الولاية وحدوده - له سلطة تقدير عناصر الموضوع بحيث لا يحده سوى قيام حالة الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق .  
ملخص الحكم :

يملك القضاء الكامل عند مباشرته ولاية الفصل في الأمور المستعجلة سلطان التقدير لعناصر النزاع المطعون عليه ولا يحده في ذلك سوى قيام الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق . والاستعجال هو الضرورة الملجئة لوضع حل مؤقت لنزاع يخشى على الحق فيه من مضي الوقت ، لو ترك حتى يفضل فيه موضوعا . والاستعجال حالة مؤقتة غير محددة ليس ثمة معيار موحد لها يمكن تطبيقه في كل الأحوال بل ظواهر الاستعجال متعددة وقد تبرر في أحوال وتختلف عنها في أخرى والمرجع في تقديره إلى القضاء بحسب ظروف كل دعوى على حدتها . فأيضا لمس هذه الضرورة كسنان تصديه للمسألة جائزا . وأما عدم المساس بأصل الحق فليس المقصود به عدم احتمال لحق ضرر ما بأحد الطرفين بل أن الضرر قد يكون محتلا بل قد لا يقبل علاجاً أو إصلاحاً ، لأن ولاية الفصل في الأمور المستعجلة هي ولاية قضائية في أساسها ، والقضاء الكامل في مباشرتها وإن كان لا يفصل في أصل الحق إلا أنه يحميه مؤقتاً متى تحسن من تصديده لعناصر النزاع أن أحد الطرفين هو الأولى بالحماية فينشئ بينهما مركزاً وقتياً يسمح بتحمل المواعيد والاجراءات التي يقتضيها الفصل في الموضوع فهو ليس ممنوعاً من بحث الحقوق المتنازع عليها ومدى آثارها . بل له في هذا سلطات تقدير مطلق وإنما هو مقيد بالإقرار لا خلافاً وتقييداً لتحفظ تلك الحقوق حتى يفصل فيها موضوعاً حتى ولو ترتب على تلك الحلول لحق ضرر ما بأحد الطرفين .

( طعن ٩٨٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٧/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

المبدأ :

المتنازعة في شأن القرار الصادر استناداً إلى عقد إداري - اختصاص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في المتنازعة المذكورة اختصاص

شامل مطلق لأصل تلك المنازعة وما يتفرع منها - يستوى في ذلك ما يتخذ منها صورة قرار إداري وما لا يتخذ هذه الصورة طالما توافرت في المنازعة حقيقة التعاقد الإداري - مقتضى ذلك أن القضاء الإداري يفصل في الوجه المستعمل من هذه المنازعة لا على اعتبار أنه من طلبات وقف التنفيذ المتفرعة من طلبات الإلغاء بل على اعتبار أنه من الطلبات الفرعية المستعملة التي تعرض على قاضي العقد .

#### ملخص الحكم :

إذا كان الظاهر من الأوراق أن القرار مثار النزاع قد صدر من منطقة بور سعيد الطبية وأكده وزارة الصحة استنادا إلى المادة ٦٧ من الاشتراطات العامة الخاصة بالمناقصات والتوريدات الملحق بالعقد المبرم بين المنطقة والدعى ، ومن ثم فإن المنازعة في شأن هذا القرار تدخل في منطقة العقد الإداري فهي منازعة حفرية وتكون محللا للطعن على أساس استبعاد ولاية القضاء الكامل لمحكمة القضاء الإداري دون ولاية قضاء الإلغاء . فتفصل المحكمة فيما يطرح عليها من منازعات أصلية أو منازعات متفرعة عنها اعتبارا بأن محكمة القضاء الإداري أصبحت بمقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة هي وحدها دون غيرها المحكمة المختصة بالمنازعات الخاصة بالعقود الإدارية ولم تعد هناك جهة قضائية أخرى تختص بالفصل في المنازعات سواء أكانت أصلية أو فرعية واختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المذكورة اختصاص شامل مطلق لاجل تلك المنازعات وما يتفرع عنها ويستوى في ذلك ما يتخذ منها صورة قرار إداري وما لا يتخذ هذه الصورة طالما توافرت في المنازعة حقيقة التعاقد الإداري وعلى مقتضى ذلك يفصل القضاء الإداري لا على اعتبار أنه من طلبات وقف والتفسير المتفرعة من طلبات الإلغاء بل على اعتبار أنه من الطلبات الفرعية المستعملة التي تعرض على قاضي العقد لاتخاذ إجراءات وقفية أو تحفظية لا تحتمل التأخير وتدعو إليها الضرورة لدفع خطر أو نتائج يتعدى تدراكها وحماية الحقوق إلى أن يفصل في موضوعه ولا يبرر في هذا الصدد أن يصنف صاحب الشأن طلبه بأنه وقف تنفيذ إذ المبرر في وصف الطلب بعقيقته وجوهره

وهذه حسبما يظهر من أوراق الدعوى وعلى حسب التصوير القانوني الصحيح المستفاد من وقائعها .

وإذا كان المدعى يقصد مما سماه طلب وقف التنفيذ الى النظر فى اتخاذ اجراء عاجل مؤقت لدفع الأضرار والنتائج المترتبة على قرار المنطقة الطبية بشأن فسخ العقد ومصادرة التأمين وشطب اسمه من المتعهدين وعدم السماح له بالدخول فى مناقصات وهذا الطلب متفرع عن النزاع الموضوعى ومن ثم فان القضاء الادارى يفصل فى هذا الطلب بناء على قاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع وفى الحدود والضوابط المقررة فى الطلبات المستعجلة فتنظر المحكمة أولا فى قواعد الاستعجال على حسب الحالة المعروضة وإلحق المطالب به بأن تستظهر الأمور التى يخشى عليها من فوات الوقت أو النتائج التى يتقرر تداولها أو الضرر للحدق بالحق المطلوب المحافظة عليه ثم تستظهر بعد ذلك جدية الأسباب أو عدم جديتها بالنسبة إليها فى ظاهرها فتحكم على مقتضى هذا النظر حكمها المؤقت فى الوجه المستعجل للنزاع باتخاذ الاجراء المطلوب أو رفضه دون المساس بأصل الحق المتنازع فيه أى دون المساس بالناحية الموضوعية للنزاع وهى التى تفصل فيها المحكمة بعد ذلك فصلاً نهائياً على مقتضى ما تبينه من دلائل موضوعية يقدمها كل من طرفى الخصومة .

( طعن ١١٠٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٢٥٦ )

المبدأ :

القرارات التى تصدرها الجهة الادارية فى شأن العقود الادارية نوعان - النوع الاول : القرارات التى تصدرها أثناء المراحل التمهيدية للتعاقد وقبل إبرام العقد وتسمى القرارات التمهيدية المستقلة وهى قرارات ادارية نهائية تخضع لما تظبط له القرارات الادارية النهائية من احكام فى شأن طلب وقف تنفيذها وإلغائها - النوع الثانى : القرارات التى

تصدرها الجهة الادارية تنفيذا لعقد من العقود الادارية واستنادا الى نص من نصوصه - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المنازعات الناشئة عنها والطلبات المستعجلة سواء كانت مطروحة عليها بصفة اصلية ام باعتبارها فرعا من المنازعة الاصلية المعروضة عليها باعتبار أن القضاء الادارى هو وحده دون غيره صاحب الولاية الكاملة بنظر المنازعات الناشئة عن العقود الادارية .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ينبغي فى ضوء هذا التنظيم لعملية العقد الادارى المركبة التفردة بين نوعين من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية فى شأن العقود الادارية ٠٠ النوع الاول ، وهو القرارات التى تصدرها أثناء المراحل التمهيدية للتعاقد وقبل إبرام العقد وهذه تسمى القرارات المنفصلة المستقلة ، ومن هذا القبيل القرار الصادر بطرح العمل فى مناقصة والقرار الصادر باستبعاد أحد المتنافسين والقرار الصادر بإلغاء المناقصة أو بإرسائها على شخص معين ، فهذه القرارات هى قرارات ادارية نهائية شأنها شأن أى قرار ادارى نهائى وتنطبق عليها جميع الأحكام الخاصة بالقرارات الادارية النهائية ، والنوع الثانى ، وينظم القرارات التى تصدرها الجهة الادارية تنفيذا لعقد من العقود الادارية واستنادا الى نص من نصوصه كالقرار الصادر بسحب العمل بمن تعاقد معها والقرار الصادر بمصادرة التأمين أو بإلغاء العقد ذاته ، فهذه القرارات يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات التى تقور بشأنها لا على أساس اختصاصه بنظر القرارات الادارية النهائية وإنما على أساس اعتباره المحكمة ذات الولاية الكاملة بنظر المنازعات الناشئة عن العقود الادارية بالتطبيق. للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والنزاع الذى يقضى باختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بعقد الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريد أو بئى عقد ادارى آخر . وغنى عن البيان أن اختصاص القضاء الادارى بالنسبة الى هذا النوع الثانى من القرارات هو اختصاصى مطلق

لاصل المنازعات وما يتفرغ عنها إذ ليست هناك جهة قضائية أخرى لولاية الفصل في شيء من هذه المنازعات . وهذا التنظيم القضائي يجعل القضاء الإداري مختصا بالفصل في الطلبات المستعجلة التي تنطوي على نتائج يتعدى تداركها أو طلبات يخشى عليها من فوات الوقت أو اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير أو إجراءات وقتية أو تحفظية حماية للحق إلى أن يفصل في موضوعه والقضاء الإداري إذ يفصل في هذه الطلبات إنما يفعل فيها سواء أكانت مطروحة عليه بصفة أصلية أم باعتبارها فسرعا من المنازعة الأصلية المعروضة عليه وذلك على اعتبار أن القضاء الإداري هو وحده دون غيره قاضي العقد .

ومن حيث أنه وقد ثبت مما تقدم أن الجهة الإدارية لم تبرم أي عقد مع الشركة الطاعة وإن كل ما سلكته بخصوص هذا النزاع - على ما سبق إيضاحه - لا يعدو أن يكون من قبيل الإجراءات التمهيدية والتوضيحية السابقة على الاعتماد وهي إجراءات تشكل في طبيعتها القانونية قرارات إدارية مستقلة ومن ثم فإنها تخضع لما تخضع له القرارات الإدارية النهائية من أحكام في شأن طلب وقف تنفيذها أو إلغائها .

ومن حيث أن المادة ٧٣٠ من القانون المدني تقضى بأنه « يجوز للقضاء أن يأمر بالحراسة » :

١ - في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة إذا لم يتفق ذوو الشأن على الحراسة ( الحراسة الاتفاقية ) .

٢ - إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمّع لديه من الأسباب الموقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزة .

٣ - في الأحوال الأخرى المنصوص عليها في القانون « ولما كانت الحراسة القضائية وهي نيابة قانونية وقضائية لأن القانون هو الذي يحدد نطاقها والقضاء هو الذي يسيغ على الحارس صفته تاركا تحديد نطاق مهمته للقانون ، لما كانت الحراسة القضائية من الإجراءات الوقتية التي

تفتقيها ضرورة المحافظة على حقوق اصحاب الشأن ومصالحهم وذفع  
الخطر عنها شأنها في ذلك شأن الطلب الوقتي بوقف تنفيذ القرار  
الإداري .

ومن حيث ان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن  
مجلس الدولة تقضى بأنه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذه  
القرار المطلوب الفاءه على أنه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه اذا  
طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعدل  
تداركها ، وقد جرت احكام القضاء الادارى على أن مفاد هذا النص أن  
المشرع قصد كشرط جوهرى لقبول طلب وقف التنفيذ أن يكون واردا في  
صحيفة دعوى الالفاء ذاتها ، وهذا الشرط الشكلى يستوى في المرتبة مع  
الشرط الموضوعى وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج قد يتعدل تداركها  
اذ وردت صياغة المادة بالنسبة الى الشرطين على حد سواء وذلك للاهمية  
والخطورة التى تنتج في نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الادارى فأراد  
ان يحيطه بضمانة توافر الشرطين الشكلى والموضوعى معا .

ومن حيث ان الشركة الطاعة اقامت دعواها مقتصرة اياها على طلب  
وقضى حاصلة تعيين رئيس مجلس ادارتها حارسا قضائيا على أرض النزاع  
دون أن يقترب هذا الطلب بطلب موضوعى يتناول الفاءه القرار الادارى  
بالاحتجاج عن ارساء الممارسة عليها فان الدعوى تفدو - والحالة تلك -  
غير مقبولة عملا بحكم المادة ٤٩/١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
السالف ذكره .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد قضى بهذا النظر التلزم فانه  
يكون قد اصاب القانون في صحيحه ويكون النعى عليه غير قائم على سند  
من القانون يؤيده مما يقتضى معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه  
موضوعا والزام الشركة الطاعة بالمصروفات .



## المادة

اختصاص جهة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المتعلقة بالمعقود الإداري اختصاص شامل مطلق فصل تلك المنازعات وما يفرع عنها شأن الطلبات المستعجلة - للمحكمة أن تفصل في الطلب المستعجل المتفرع عن العقد الإداري في الحدود وبالصواب المقررة للفصل في الطلبات المستعجلة - لا يجوز الخلط بين الطلب المستعجل وبين طلب وقف التنفيذ لأنه لا يتعلق بقرار إداري وإنما ينبثق عن رابطة عقدية ويدخل في منطقة العقد وتستثنى له ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإنهاء .

بعض الحكم :

ومن حيث أن طلب الإنهاء وبالتالي طلب وقف التنفيذ لا يردان إلا على القرار الإداري الذي تصدره جهة الإدارة مفصحة عن إرادتها الملزمة استنادا إلى السلطة التي خولتها إياها القوانين واللوائح - أما إذا كان الإجراء صادرا من جهة الإدارة استنادا إلىصوص العقد الإداري وتنفيذا له فإن هذا الإجراء لا يعد قرارا إداريا وبالتالي لا يرد عليه طلب الإنهاء أو طلب وقف التنفيذ وإنما يعد من قبيل المنازعات الحقوقية التي تعرض على قاضي العقد وتكون محلا للطعن باستعداء ولاية القضاء الكامل ، وغنى عن البيان أن اختصاص جهة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المتعلقة بالمعقود الإدارية اختصاص شامل مطلق لأصل تلك المنازعات وما يفرع عنها شأن الطلبات المستعجلة ، فما دامت مختصة بنظر الأصل فهي مختصة بنظر الفرع أي للطلب المستعجل ، كل ما في الأمر أن المحكمة تفصل في الطلب المستعجل المتفرع عن العقد الإداري في الحدود وبالصواب المقررة للفصل في الطلبات المستعجلة بأن تستظهر الأمور التي يخشى عليها من فوات الوقت أو النتائج التي يتملح تداركها والفرد المحدث بالحق المطلوب المحافظة عليه ثم تستظهر بعد ذلك جدية الأسباب أو عدم جديتها بالنسبة إليها في ظاهرها - بيد أن الطلب المستعجل في

هذه الحالة لا يخلط بينه وبين طلب وقف التنفيذ لانه لا يتعلق بقرار ادارى وانما ينبثق عن رابطة عقدية ويدخل فى منطقة العقد وتستنهض له ولاية القضاء الكامل دون ولاية الالفاء .

ومن حيث ان مدار المنازعة فى الدعوى الماثلة رهين فى جوهره بمدى حقوق طرفيها عند نهاية مدة الالتزام سواء بالنسبة الى عقد الالتزام الاصلى او الكمىل المبرمين بين الجهة الادارية وشركة اسمنطة الشرق فى ٨ من اغسطس سنة ١٩٤٥ بخصوص تحويل قمامة القاهرة وضواحيها ومخلفات المذابح العمومية والفرعية بها الى اسنطة عضوية وغيرها وما ترنو اليه الشركة المدعية بطلبها المستعجل من الحفاظ على ما تدعيه من حقوق يخشى عليها من فوات الوقت - ومثل هذه المنازعات جميعا لا تجاوز حقيقة العقد الادارى ولا تنبو عن دائرته ومن ثم تدخل فى ولاية القضاء الكامل دون ولاية الالفاء ولا يرد عليها وقف التنفيذ المتعلق بالقرارات الادارية .

( طعن ٦٠٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

##### المبدأ :

الجهة المختصة بالنظر فى المنازعات التى تنور حول الديون التى تستوفى باتباع اجراءات الحجز الادارى او صحة بطلان هذه الاجراءات .  
الطلب الذى يبنى بشأن الحجز يعد طلبا تبعية بالنسبة الى المنازعة التى تنور بصفة اصلية - الاختصاص بنظره ينعقد للجهة التى تختص بنظر المنازعة الاصلية - اساس ذلك .

##### ملخص الحكم :

ان قانون الحجز الادارى قد خلا من اى نص من شأنه ان يؤثر او يعمل فى الاختصاص المقرر طبقا للقانون والقواعد الصامة سواء بالنسبة الى القضاء العادى او القضاء الادارى ، كل فى حدود اختصاصه

بالنظر فى المنازعات التى تنور حول الديون التى تسعوفى باتبـاع إجراءات الحجز الادارى أو صحة أو بطلان إجراءات هذا الحجز ، وقيد إحالت المادة ٧٥ من قانون الحجز الادارى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون على أحكام قانون للمرافعات ، ومن ثم فانه يتعين الرجوع فى تحديد الاختصاص بنظر المنازعات التى يثيرها قانون الحجز الادارى الى قانون المرافعات وغيره من القوانين المنظمة لاختصاص الجهات القضائية .

ومعى ثبت ان المنازعات الماثلة تنور - حسبما سلف البيان - بصلة أصلية حول مدى استحقاق الجهة الادارية للمبالغ التى تطالب بها المدعين نتيجة تنفيذ عقد استغلال المعدية ولا خلاف بين الطرفين فى أن هذا العقد هو عقد ادارى ، ولما كان من المقرر ان مجلس انبولة بهيئة قضاء ادارى يختص بنظر المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية بما له من ولاية كاملة فى هذا الشأن ، فلا تنور شبهة فى اختصاصه بنظر موضوع الطلب الاصلى فى الدعوى ، وانما يثور الجدل حول معنى اختصاص هذا القضاء بالفصل فى موضوع الطلب التبعى أو بطلان الحجز .

ومن حيث ان الفصل فى المنازعة المتصلة باستحقاق الهيئة للمبالغ التى قررت الحجز من اجلها على المدعين - وهى من اختصاص القضاء الادارى على نحو ما تقدم - يثر تأثيرا حتميا فى قضائها بالنسبة الى صحة أو بطلان الحجز ، ولذلك فقد استقر فى الفقه والقضاء ان الطلب الذى يبنى فى شأن الحجز يعد طلبا تبعيا بالنسبة الى المنازعة التى تنور بصلة أصلية حول الدين الذى يجرى الحجز وفاء له .

ومن حيث ان المبادئ المقررة ان المحكمة التى تنظر فى الطلب الاصلى تختص بالفصل فى الطلب الفرعى ، عملا بقاعدة ان الفرع يتبع الاصل على أساس ان الطلب الفرعى ، لا يضيف شيئا فى الواقع الى موضوع الطلب الاصلى ولا يثير الا منازعة تابعة للنزاع الذى اقيمت به الدعوى ، ولا سيما اذا لم يكن فى ذلك خروج على نص صريح من

النصوص المحددة للاختصاص الولاىى او النوعى - وقد اوضحنا فيما تقدم ان قانون الحيز الادارى قد خلا من اى نص فى هذا الشأن - هذا المبدأ واجب الاتباع من باب أولى بالنسبة الى الطلب التبعية الذى يعتبر اوفق فى اتصاله بالطالب الاصلى من الطلب الفرعى .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون القضاء الادارى مختصا بالفصل فى الدعوى الماثلة بطلبها الاصلى والتبعية ، طالما ان اختصاصه ينظر الطلب الاصلى ليس محل منازعة ، ومن ثم فلا سند من القانون للدفاع المبدئى بعدم اختصاص القضاء الادارى بتظلم الدعوى ، ويبيّن لذلك وقضيه .

( طعن ١٨٤ لسنة ١٣٠٣ فى - جلسة ١٩٧٠/٥/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

##### المبدأ :

اعتبار عقد المساهمة فى مشروع ذى نفع عام عقد ادارى وتيق الصلة بعقد الاشغال العامة يأخذ حكمه ويعتبر من قبيله - انعقاد اختصاص الفصل فى المنازعات المتعلقة به لحاكم مجلس العمولة صاحب الولاية فى هذا الشأن دون المحاكم المدنية - تطبيق : تعهد بالمشاركة بقطعة ارض فى نفقات مشروع من مشروعات الاشغال العامة بحاقبيل قيام الادارة بتنفيذ هذا المشروع - توافر مقبومات عقد المساهمة فى مشروع ذى نفع عام فى هذا التعهد - اعتباره عقد ادارى ينأى عن القواعد المألوفة فى مجالات القانون الخاص ولا يتقيد فى شأه بأوضاع الهبة المقررة فى القانون المدنى - خضوع المنازعات المتعلقة بتنفيذه او التناول عنه فى اختصاص القضاء الادارى بحسبها لمنازعات متفرقة عن عقد ادارى .

##### ملخص الحكم :

ومن حيث ان البادئ فيما تقدم ان المدعى عليه تعهد بتاريخ ٦ من يونيو سنة ١٩٦٣ بالمشاركة بقطعة ارض مساحتها فدان فى نفقات مشروع من مشروعات الاشغال العامة ( مشروع مجلس القرية والنادي

الرئيسي بناحية طرفاً ) - مقابل قيلم الإدارية بتنفيذ هذا المشروع . وتتنوع  
في هذا التعهد مقومات عقد المساهمة في مشروع ذي نفع عام وظو عقدا  
اداري وثيق الصلة بمقود الاشغال العامة يتخذ بحكمها ويعتبر من قبيلها .  
ويمتاز بخصائص العقد الاداري التي تنأى به عن القواعد المالوفسة في  
مجالات القانون الخاص فلا يتقيد في شأنه بأوضاع الية المهيمنة في  
القانون المدني وانما قد طبع قواعده باحتياجات المرفق العام الذي يهد  
العقد الى خدمته وأسباب الصالح العام التي تستهدف المساهمة بتحقيقها .  
وبهذه المثابة وبحسبان هذا العقد عقدا اداريا فان المنازعات المتعلقة بتنفيذه  
او النكول عنه تدخل في اختصاص القضاء الاداري بحسبانها منازعات  
متفرعة عن عقد اداري ويتخذ اختصاص الفصل فيها لمحاكم مجلس  
الدولة صاحبة الولاية في هذا الشأن دون المحاكم المدنية .

ومن حيث ان الحكم الطعن اذ ذهب غير هذا الملعب فقط بعدم  
اختصاص القضاء الاداري بنظر المنازعة واحالتها الى المحكمة المدنية للفصل  
فيها ، قد جانب حكم القانون بما يقتضي معه قبول الطعن شكلا وفي  
موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه واحالة الدعوى الى المحكمة الادارية  
بمدينة اميلوط للفصل فيها اذ يتعقد لها هذا الاختصاص وفق  
المادة ١٤ (٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مادام ان  
قيمة المنازعة لا تجاوز ٥٠٠٠ جنية ، والزام المطعون ضده بصروفات الطعن  
وابقاء الفصل في بصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

( طعن ١٠٢٥ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٧ )

الجلسة رقم ( ٢٦٠ )

المجلس :

- اعتبار التعهد بغسمة للكونية عقدا اداريا تتوافر فيه خصائص  
ومميزات العقد الاداري - المنازعة في هذا الشأن تدخل في اختصاص مجلس  
الدولة بهيئة قضاء اداري ، باعتباره الجهة صاحبة ولاية القضاء الكامل  
في منازعات المقود الادارية - انما هي في ذلك تطبيقاً لاختصاص مجلس

الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة فى العقد المبرم بين احد ضباط القوات المسلحة والجهة الادارية المتضمن التزامه بخدمتها مدة معينة باعتبارها من منازعات العقود الادارية .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه فيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ومن قبله القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ وان كان يستفاد من ظاهر ديباجته التى اشار فيها الى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة ومن المذكرة الايضاحية له انه هدف الى ابعاد مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وجاء نص المادة الاولى من العموم والشمول فى هذا الشأن الا ان الدعوى الماثلة - وان كان المدعى فيها ضابطا بالقوات المسلحة - تتصل بمنازعة ثارت بخصوص عقد ادارى ومتفرعة عنه ، وقد استقرت احكام القضاء الادارى على اعتبار التمهيد بخدمة الحكومة عقدا اداريا تتوافر فيه خصائص ومميزات العقد الادارى ، وبهذه المثابة فان المنازعة بشأنه تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى باعتباره الجهة صاحبة ولاية القضاء الكامل فى منازعات العقود الادارية ، فهو وحده دون غيره المختص بالفصل فيما يثور بصددھا من منازعات أو اشكالات - وعلى هذا واذا كانت المنازعة المطروحة لا تتصل بوظيفة المدعى باعتباره من ضباط القوات المسلحة بل تتصل بعقد ادارى ابرم بينه وبين الجهة الادارية متضمنا التزامه بخدمتها مدة معينة وقد نكل عن هذا الالتزام ومن ثم فان هذه المنازعة بذلك الوصف تدخل فى اختصاص مجلس الدولة وفقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ويكون الدفع بعدم الاختصاص فى غير محله واجب الرفض ، .

## قاعدة رقم ( ٣١١ )

### المبدأ :

العقد الذي تبرمه مصلحة المناجم والمحاجر بتأجير ارض خارج مناطق البحث والاستغلال عقد ادارى - اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات المتعلقة به .

### ملخص الحكم :

مصلحة المناجم والمحاجر لا تقوم - طبقا لما تقضى به القوانين المتعاقبة فى شأن المناجم والمحاجر - بتأجير اراض خارج مناطق البحث والاستغلال لاقامة مبان أو منشآت أو مد خطوط ديكوفيل أو لتكون ( أحواش تشوين ) . الا تبعا لترخيص بالبحث أو عقد استغلال متجم أو محجر فمثل هذه العقود تعتبر عقودا تبعية كترخيص البحث وعقود الاستغلال ومتفرعة منها ، ومن المبادئ المقررة ان العقد التبعية أو المتفرع من عقد أصلى يسرى عليه ما يسرى على العقد الاصلى ، ومن ثم تأخذ عقود تأجير هذه الاراضى حكم تراخيص البحث وعقود استغلال المناجم والمحاجر ، ولا خلاف فى أن هذه التراخيص تعتبر قرارات ادارية كما تعتبر عقود الاستغلال المترتبة عليها عقودا ادارية وبهذا جرى قضاء هذه المحكمة ، ومن ثم يكون نظر هذه المنازعة ، بحسبانها متعلقة بمقد ادارى - على التفصيل المتقدم - من اختصاص مجلس الدولة بهتية قضاء ادارى - ويكون الدفع بعدم اختصاص هذا القضاء بنظرها فى غير محله خليقا بالرفض .

( طعن ١٤٠١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ )

## قاعدة رقم ( ٣٦٢ )

### المبدأ :

صنوبر العقد من جهة نائبه عن الدولة واتصاله بنشاط فوق من المرافق العامة وتضمنه شروطا غير مالوفة فى نطاق القانون الخاص - توافق مقومات العقد الادارى فيه - اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعة

فليس • تطبيق : التصريح بالانتفاع بكازينسو في منطقة الشباطى بالمعمورة المعتبر من المنافع العامة والمقصود حق استغلاله على شركة المعمورة للسكان والتحصير - التصريح تم من الشركة بوصفها نائبه عن الدولة فى اداة واستغلال مرفق الشباطى، ولكونه متصلا بنشاط مرفق الشباطى وتضمينه شروطا غير مالوفة فى نطاق القانون الخاص - اعتباره عقلا اداريا - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالنظر فى هذه المنازعة .

#### ملخص الحكم :

من حيث ان القانون رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٥٤ ينص فى مادته الاولى على ان « يخول وزير الشئون البلدية والقروية سلطة التعاقد نيابة عن الحكومة المصرية وإدارة تصفية الاموال المصادرة والهيئة العليا للاستصلاح الزراعى مع الشركة المصرية للأرضى والمباني فى شأن استقلال منطقة قصر المنتزه وبيع الاراضى الزراعية المجاورة لهذا القصر فى ناحيتى المنتزه والمعمورة والترخيص فى انشاء منطقة سكنية متنازة فى هذه الاراضى واستصلاح منطقة جبل المقطم وتعميرها وذلك وفقا للاحكام والشروط المرافقة » واستنادا الى هذا القانون ابرم عقد بتاريخ ٩/١١/١٩٥٤ بين وزير الشئون البلدية والقروية - بصفته نائبا عن الجهات المحددة فى النص المذكور وبين الشركة المصرية للأرضى والمباني ، ونص هذا العقد فى البند ٢٥ على ان « ينبغى الوزير الى الشركة الاراضى الزراعية المجاورة لقصر المنتزه بالإسكندرية التابعة لزمام ناحيتى المنتزه والمعمورة مركز كفر النوار والبالغ مساحتها ٥٠٠ » ونص البند ٢٨ على ان « تلتزم الشركة بتقسيم الاراضى جميعها طبقا لقانون تقسيم الاراضى ٥٠٠ ونص البند ٣٠ على أنه ، للشركة الحق بموافقة الحكومة فى اقامة كباين اتيقة فى المنطقة الواقعة على الشباطى وهى التى ستعتبر فى مشروع التقسيم من المنافع العامة على ان تستوفى الحكومة حصنة جنيهاات عن كل كايينة ومن المتفق عليه انه لا يجوز للحكومة اعطاء أى تصريح لاي شخص او أية هيئة لاستقلال مرفق الشباطى، أو لاقامة أى كباين أو مظللات دائمة أو مؤقتة بخلافه .



الشركة المشترية ، وقد صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بتصفية هذه الشركة . وبإنشاء المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية ونص في مادته الخامسة على أن « تؤول الى هذه المؤسسة جميع اموال وحقوق وموجودات الشركة المشار اليها والتزاماتها وتتولى المؤسسة ادارة مرفق التعمير والانشاءات السياحية التى كانت تقوم عليه الشركة المصفاة . ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٩ لسنة ١٩٦٤ بتحويل المؤسسة المذكورة الى شركة مساهمة عربية تسمى ( الشركة العامة للتعمير السياحى ) وتتبع المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير ونصت المادة الخامسة على أن تؤول الى هذه الشركة جميع اصول وموجودات وحقوق المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية وتمتد الشركة خلفا عاما للمؤسسة المذكورة ، وبذلك آلت الى الشركة الاخيرة التى صار اسمها شركة العمورة للاسكان والتعمير جميع حقوق والتزامات الجهات التى تولت شئون المرفق المشار اليه منذ اسناده الى الشركة المصرية للاراضى والمباني فى ١١/٩/١٩٥٤ .

ومن حيث انه بالاطلاع على المستندات والخرائط المودعة من طرفى الخصومة للكباين وهى المنطقة التى عرفها العقد المؤرخ ١١/٩/١٩٥٤ فى الخصومة ، تبين ان الكازينو موضوع النزاع ، مقام فى منطقة الشاطيء البند ٣٠ سالف البيان بانها ( من المنافع العامة ) كما تبين ان الترخيص الصادر من الشركة الطاعنة الى المطعون ضده بالانتفاع بالكازينو الملاكور والمؤرخ فى ٣٠/٤/١٩٦٩ ينص على أن مدته ثلاث سنوات تنتهى فى ٣٠/٤/١٩٧٢ وان الشروط الخاصة بترخيص شغل الكازينوهات والمحلات التجارية بشاطيء العمورة والموقع عليها من الطرفين تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا الترخيص وقد نص البند ٢٢ من هذه الشروط على انه « اذا انتهت مدة الترخيص أو الفى لاي سبب وجب على المرخص له تسليم العين فورا للشركة والا كان ملزما بسداد خمسة خنيهات عن كل يوم من ايام التأخير حتى تاريخ التسليم مع الاعتراف بحق الشركة فى اخلائها بالطريق الادارى » كما نص البند ٢٤ من الشروط المذكورة على انه ( لرئيس

مجلس إدارة الشركة الحق في سحب الترخيص ومصادرة التأمين دون حاجة الى اذار أو تنبيه أو اتخاذ أي إجراء قضائي آخر وذلك في الحالات التالية : ( أ ) اذا طرأت أسباب تستوجبها دواعي الصالح العام وفي هذه الحالة يرد للمرخص له مقابل المدة الباقية من فترة الترخيص (ب) ٠٠٠٠

ومن حيث انه يبين من العرض المتقدم ان الكازينو مثار المنازعة مقام في منطقة الشاطئ المتبعة من المنافع العامة والمقصود حق استغلالها على الشركة الطاعة استنادا الى البند ٣٠ من العقد المؤرخ ١٩٥٤/١١/٩ السالف ذكره ، ومن ثم يكون التصريح للمطعون ضده بالانتفاع بالكازينو المذكور قد تم من الشركة الطاعة بوصفها نائبة عن الدولة في ادارة واستقلال مرفق الشاطئ بالتحديد الوارد في البند ٣٠ المشار اليه ، وبالتالي تتوافر في هذا التصريح مقومات العقد الاداري باعتباره صادرا من جهة نائبة عن الدولة ، ولكونه متصلا بنشاط مرفق الشاطئ ، ولانه كما سبق البيان قد تضمن شروطا غير مألوفة في نطاق القانون الخاص لعل ابرزها ما تضمنه البنود ٢٢ و٢٤ من لائحة شروط ترخيص شغل الكازينوهات والمحلات التجارية بشاطئ المصورة والتي اعتبرت احكامها جزءا لا يتجزء من العقد الاداري المذكور .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان محاكم مجلس الدولة تكون هي المختصة دون غيرها بنظر المنازعة الماثلة وذلك استنادا الى المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي عدت المسائل التي تختص بها تلك المحاكم دون غيرها وجاء في البند ١١ منها « المنازعات الخاصة بسقوط الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريدات أو باى عقد ادارى آخر » ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون في قضائه سالف البيان ، ويتعين الحكم بالغاء ، وباختصاص محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية بنظر الدعوى وباعادتها اليها للفصل فيها ، مع الزام المطعون ضده بمصروفات هذا الطعن .

### الفرع الرابع : دعاوى التمويض

#### قاعدة رقم ( ٣٦٣ )

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري بالفصل في طلبات التمويض عن القرارات الإدارية التي يختص أصلا بطلب الفائها ، ما لم يمنع نص صريح في القانون .

ملخص الحكم :

ان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص دائما بالحكم فى طلب التمويض عن القرارات الادارية التى يختص بطلب الفائها أصلا الا اذا منع نص صريح فى القانون من ذلك ، وطالما انه لا يوجد نص قانونى مانع من هذا القبول فان المحكمة تكون مختصة بنظره .

( طعن ٥٦١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٣٦٤ )

المبدأ :

طلبات ضباط مصلحة السجون تعويضهم عن فصلهم بغير الطريق التاديبى - دخولها فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة او اللجان الاخرى المنصوص عليها فى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ خاص بالقوات المسلحة التى عرفها بانها هيئة عسكرية نظامية تتألف من ضباط وصولات وضباط صنف وجنود القوات العاملة الآتية :

( ١ ) القوات الرئيسية وتتكون من :

١ - الجيش .

٢ - القوات البحرية .

٣ - القوات الجوية .

( ب ) القوات الفرعية وتتكون من :

١ - قوات السواحل .

٢ - قوات الحدود .

٣ - القوات البحرية بمصلحة الموانئ والمناير .

( ج ) القوات الاضافية وهى :

( ١ ) قوات الاحتياط . ( ٢ ) الاحتياط التكميل ( الضباط وضباط

الصف المكلفين ) . ( ٣ ) قوات الحرس الوطنى . ( ٤ ) القوات الأخرى التى

تقتضى الضرورة انضمامها .

ولم يذكر من بينهم ضباط مصلحة السجون مما يدل على أن المشرع لم يعتبرهم من رجال القوات المسلحة ، وبالتالي فإن القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة المشار إليها آنفاً والذى نص فى المادة الأولى منه على أن « تنشأ بوزارة الحربية لجنة تسمى اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة وتختص دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وتنشأ لجنة أخرى تسمى اللجنة الإدارية بكل من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها . قرار من وزير الحربية ، هذا القانون لا يمكن أن يسرى عليهم اذ هو لم يغول هذه اللجان اختصاص فى شئون ضباط مصلحة السجون ، وبالتالي تكون دعاوى التمييز المرفوعة من ضباط مصلحة السجون من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره وذلك اعمالاً لنص المادتين ٩٠٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

( طعن ٦١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٣٦٥ )

المبدأ :

المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ -منعهما الطعن في قرارات الوزير بتحديد العقارات التي تقوم بخدمة لها صفة النفع العام وقراراته بإخلاء المستثمر منها - عسـم شمول النـعـ لـلعـوى التعويض عن هذه القرارات .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم القبول الذي شيدته الحكومة على المادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ المتعلق بعدم خضوع المحلات العامة المملوكة للدولة والبلديات والـمـسـمـات العامة لقوانين الايجار النافذة في الاقليم السوري في غير محله ، ذلك ان المادة الاولى منها تقضى بالآتي : « يحدد الوزير المختص العقارات التي يقوم بخدمة لها صفة النفع العام بقرار منه لا يخضع لاي طريق من طرق المراجعة » . وتنص المادة الثانية منها على انه « يجوز بقرار من الوزير المختص اخلاء العقـسـارات المستثمرة والتي تعتبر قائمة بخدمة لها صفة النفع العام خلال شهرين من تاريخ تبليغ القرار الى ذوى الشأن والاجاز اخلاؤها بالطرق الادارية ولا يخضع قرار الاخلاء لاي طريق من طرق المراجعة » .

ويبين من صراحة النصين السابقين ان عدم الخضوع لاي طريق من طرق المراجعة انما ينصب على القرار الذي يصدره الوزير المختص بتحديد العقارات التي تقوم بخدمة لها صفة النفع العام وعلى القرار الذي يصدره الوزير المختص بإخلاء تلك العقارات ولا يمتد الى دعاوى المطالبة بالتعويض عن تلك القرارات بحال من الاحوال ، اذ ان هذه الدعاوى لا يمنع من سماعها الا اذا نص المشرع على ذلك صراحة ثم يكون الدفع المبدى من الحكومة على غير أساس من القانون وبالتالي خليقاً بالرفض .

( طعن ٦٥ لسنة ٥ - جلسة ١٠/٥/١٩٦١ )

قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

المبدأ :

اختصاص مجلس الفنائم بدعاوى التعويض عن الضرر الناشء من عملية ضبط الفئيمة - التعويض عن الضرر الناشء عن قرارات ادارية بعيدة عن اجراءات الضبط من اختصاص القضاء الادارى لا لمجلس الفنائم .

ملخص الحكم :

يتضح من استقراء نصوص الامر العسكري رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٢ أن اختصاص مجلس الفنائم مقصور على : أولا - القضاء بصحة او ببطالان عملية ضبط الفئيمة ، وفى الحالة الاولى يأمر بمصادرتها ، وفى الحالة الثانية يأمر بالافراج عنها او باداء ثمنها اذا كانت قد استهلكت او حصل التصرف فيها . ثانيا - المنازعات الناشئة عن عملية الضبط ، وطلبات التعويض عن أى ضرر يكون قد لحق صاحب السفينة أو السلع من اجراءات الضبط . ومقتضى ذلك أن المجلس لا يختص بالنظر فى طلبات التعويض الا اذا كان عن ضرر نشأ عن عملية الضبط ذاتها ، فاذا نشأ الضرر عن قرارات ادارية بعيدة عن اجراءات الضبط لم يكن لمجلس الفنائم أى اختصاص فى طلب التعويض عنها ، فاذا ثبت أن طلب التعويض فى الدعوى الحالية ليس عن اجراء من اجراءات الضبط ، وانما هو عما تدعيه الشركة المدعية من تصرف ادارى مخالف للقانون ببيع السلعة التى قرر مجلس الفنائم الافراج عنها وتسليمها اليها ، وهو بميد كل البعد عن التعويض عن عملية الضبط ، فان محكمة القضاء الادارى تكون هى المختصة بنظر الدعوى ، ولا اختصاص لمجلس الفنائم فيها .

( طعن ٦٢٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٢٩ )

### قاعدة رقم (٣٦٧)

#### المبدأ :

دعوى تهينة دليل يقوم في نزاع مستقبل - اختصاص القضاء الإداري  
بنظرها منوط بأن يكون النزاع المستقبل مما يدخل في ولايته الكاملة لا في  
ولاية الالغاء .

#### ملخص الحكم :

أن اختصاص القضاء الإداري هو اختصاص محدد ، وينحصر بالنسبة  
لقضاء الالغاء فيما حدده القانون بالذات وعلى سبيل الحصر من القرارات  
الإدارية المعنية ، دون أن يمتد هذا الخصوص الى دعاوى تهينة الدليسل  
التي اجيزت استثناء في مجال القانون الخاص ، وتجاوز كذلك في القضاء  
الكامل في مجال القضاء الإداري .

( طعن ٤٦٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم (٣٦٨)

#### المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهينة قضاء إداري بالغاء القرارات الإدارية  
والتعويض عنها - اختصاصه بقضاء التعويض عن هذه القرارات سواء كان  
أساس المسؤولية هو الخطأ أو المخاطر .

#### ملخص الحكم :

ان الفصل في المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية الغاء أو تعويض  
معتود كاصل عام للقضاء الإداري الا ما استثنى بنص خاص فحيث  
لا يقضى القانون باخراج قضايا التعويض عن القرارات الإدارية من نطاق  
اختصاص القضاء الإداري فانه يختص بالفصل فيها ، يستوى في ذلك أن  
يكون الخطأ هو أساس مسؤولية الإدارة متمثلا في عدم مشروعية

قراراتها الادارية ، أو أن تكون المخاطر هي أساس مسئوليتها قبل الأفراد حيث ينص القانون على ذلك أخذاً بقواعد العدالة وتحقيقاً لمبدأ المساواة أمام التكاليف العامة .

( طعن ٥٩٨ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٤ )

قاعدة رقم ( ٢٦٩ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية الصادر باعتقال أحد الأشخاص استناداً الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قرار إداري له كل مقومات القرار الإداري كتصرف إداري متجه الى أحداث اثر قانوني هو الاعتقال مما يختص القضاء الإداري بنظر دعوى التعويض عنه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق انه في الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٣ صدر القرار الجمهوري رقم ٤١٣٣ لسنة ١٩٦٢ بإعفاء المدعى من منصبه كرئيس لمجلس إدارة شركة اسكندرية للتأمين ، حيث لجأ الى محكمة القضاء الإداري في ١٢ من ابريل سنة ١٩٧٢ طالبا الحكم له بإلغاء هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وأثناء نظر الدعوى صدر بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم ، وقد جرى قضاء منه المحكمة على أن أحكام هذا القانون تسري على العاملين المدنيين بالجهـــــــــــــــــاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبي في الفترة الواقعة بين تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ يستوي في ذلك أن يكون العامل المفصول قد قدم طلباً للإفادة من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ أم أن يكون قد أقام دعواه قبل صدور هذا القانون وذلك طالما أن المشرع قضى في المادة ١٣ من هذا



القانون بتطبيق القواعد الموضوعية التي تضمنها على من رفعوا دعاوى من  
الخاضعين لأحكامه أمام أية جهة قضائية ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل  
نفاذه ، ومن ثم يسرى هذا القانون على المنازعة الماثلة وتجرى أحكامه في  
شأنها وان لم يقدم المدعى طلباً للاستفادة من هذه الأحكام - كذلك فان  
اتجاه المدعى الى احدي شركات القطاع العام لا يحول دون سريان هذا  
القانون في شأنه اذاء شمول حكمه على ما تقدم كافة العاملين للمدنيين بالجهاز  
الإدارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة  
لأى منها .

( طعن ٦٧٥ ، ٧٦٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

##### المبدأ :

امتناع الوزارة عن تنفيذ حكم واجب النفاذ - يعد قراراً إدارياً صادراً  
من الوزارة يرفض التنفيذ - يختص مجلس الدولة ببيئة قضاء إدارى يطلب  
التمويض عن هذا القرار .

##### ملخص الحكم :

ان المدعى يطلب الحكم بالإلزام وزارة التربية والتعليم بان تدفع اليه  
مبلغ عشرة آلاف جنيه بتمويض عن الأضرار التي أصابته نتيجة امتناعها  
عن اعادته الى الخدمة . تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٣٨٦٩  
لسنة ٩ القضائية بإلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٤/٢/٢٢  
بفصله من الخدمة تأسيساً على أن تجاهل الوزارة للحكم وعدم احترامها  
حججته يشكل مخالفة قانونية تستوجب مسئوليتها ، وهذا الطلب هو  
فى تكميله القانونى طلب تمويض عن القرار الإدارى الصادر من الوزارة  
يرفض تنفيذ الحكم المشار اليه ، مما يختص بنظره مجلس الدولة بجهة  
قضاء إدارى طبقاً للمادتين ٨ ، ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن  
مجلس الدولة .

( طعن ١١٧٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٨ )

## المادة ٢٧١

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة - نصه على أن تعد المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية كشوفاً من واقع عملية حصر العقارات التي تقرر لزومها للمصلحة العامة يبين فيها العقارات والمنشآت التي تم حصرها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها والتعويضات التي تقدر لهم - اختصاص القضاء الإداري بنظر الطعن في القرار الصادر من مصلحة المساحة بعدم قبول اعتراض أصحاب الشأن على البيانات الواردة في كشوف الحصر بالنسبة للأطيان التي يضعون اليد عليها - اختصاصه بنظر طلب التعويض عن هذا القرار .

## ملخص الحكم :

أنه بالنسبة لاختصاص القضاء الإداري بالفصل في طلب التعويض عن القرار الصادر من مصلحة المساحة بعدم قبول اعتراض المطعون ضدهم على البيانات الواردة بكشوف الحصر بالنسبة للأطيان التي يضعون اليد عليها ، فقد نصت المادة ٥ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن يكون حصر العقارات والمنشآت التي تقرر لزومها للمصلحة العامة بواسطة لجنة مؤلفة من مندوب عن المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ومن أحد رجال الإدارة المحليين ومن الصراف ، وتنص المادة ٦ من القانون المذكور على أن ترمد المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية كشوفاً من واقع عملية الحصر سالفة الذكر تبين فيها العقارات والمنشآت التي تم حصرها ومساحتها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها ومحال إقامتهم والتعويضات التي تقدر لهم وتعرض هذه الكشوف ومعها خرائط تبين مواقع هذه الممتلكات في المقر الرئيسي للمصلحة وفي المكتب التابع لها بعاصمة المديرية أو المحافظة وفي مقر العمدة أو مقر البولييس لمدة شهر ويخطب الملاك وأصحاب الشأن بهذا العرض بخطاب موصى عليه بملء الوصول . وتنص المادة ٧ على أن لدوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق خلال ثلاثين يوماً

من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف والمنصوص عليهما في المادة السابقة ، الاعتراض على البيانات الواردة بها وتقدم الاعتراضات المذكورة الى المقر الرئيسي للمصلحة القائمة بإجراءات نزاع الملكية أو الى المكتب التابع لها بعاصمة المديرية أو المحافظة الكائن في دائرتها العقارات واذا كان الاعتراض متعلقا بحق على العين الواردة في الكشوف المتقدمة الذكر وجب أن يرفق به كافة المستندات المؤيدة له وتاريخ شهر الحقوق المقدم بشأنها الاعتراض وأرقامها أما اذا كان الاعتراض منصبا على التمويض وجب أن يرفق به اذن بريد يساوى ٢٪ من قيمة الزيادة محل الاعتراض بحيث لا يقل هذا المبلغ عن ٥٠ قرشا ولا يجاوز عشرة جنيهات ويعتبر الاعتراض كأن لم يكن اذا لم يرفق به هذا الرسم كاملاً وفي جميع الأحوال يجب أن يشتمل الاعتراض العنوان الذى يعلن فيه صاحب الشأن ، ونص القانون في المادة ١٢ على أن ترسل المصلحة ما يقدم اليها من اعتراضات خاصة بالتعويضات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المدة المحددة لتقديمها الى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المقاررات ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة أيام الى القاضي الذى يندبه لرئاسة لجنة الفصل في هذه المعارضات وعلى أن يقوم قلم الكتاب باخطار المصلحة وجميع اصحاب الشأن بكتاب موسى عليه يعلم الوصول بالتاريخ المحدد لنظر المعارضات فجعلت رئاستها لقاضى يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات وعضويتها لاثنتين من الموظفين الفنين احدهما من مصلحة المساحة والثانى عن المصلحة نازعة الملكية على أن تفصل اللجنة في المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها اليها . ونص في المادة ١٤ على حق المصلحة وذوى الشأن فى الطعن فى قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بالقرار المذكور وتنظر المحكمة فى الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا .

وبين من ذلك أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية المقاررات للمنفعة العامة أو التحسين أنشأ لجنة ادارية تاط بها الفصل فى الخلاف الذى يقوم بين المصلحة القائمة بإجراءات نزاع الملكية وذوى

الشان عن التعويضات المقدرة لهم عن نزع الملكية وجعل الطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية وولاية المحكمة في هذه الحالة مقصورة على النظر في هذه الطعون ، ومن ثم فلا اختصاص لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر في الطعون المتعلقة بالتعويض التي تنظرها المحكمة الابتدائية بنص خاص ، أما ما تتخذ المصلحة القائمة على إجراءات نزع الملكية في مجال نزع الملكية وفي غير نطاق تقدير التعويض من تصرفات تتمخض عن قرارات إدارية مستكملة لأركانها فإن طلب التعويض عنها يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري إذا صدرت بمبادرة بأحد العيوب المنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون مجلس الدولة .

وما صدر من تفتيش مساحية بنها من عدم قبول اعتراض المدعين على البيانات الواردة بالكشوف التي أعدتها المصلحة من واقع عملية الحصر هو انكار صفتهم كاصحاب شأن يجوز لهم التقدم بالاعتراضات طبقا للمادة ٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهذا التصرف الإداري يتخض الاعتراض كان لم يكن اذا لم يرفق به هذا الرسم كاملا ، وفي جميع عن قرار إداري من جهة كونه افصاحا عن ارادة الجهة الادارية الملزمة ببناء على سلطاتها العامة المخولة لها بمقتضى القانون بقصد احداث مركز قانوني بالنسبة للمطعون عليهم وهو قرار لا ينصب على منازعة في تقدير التعويض الذي جعل القانون نهايته الى المحكمة الابتدائية المختصة ومن ثم يختص القضاء الإداري بالفصل في طلب التعويض عن هذا القرار طالما ان الدعوى كلفت على أساس أن القرار آنف الذكر صدر مخالفا للقانون .

( طعن ٤٤٩ ، ٤٥٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

المادة :

قرار وزير الصحة بنسب أحد العاملين بالقطاع العام بمقتضى ما خوله قانون العاملين بالقطاع العام من سلطة نخب التأمّل من شركات التأمين العام الى المؤسسات العامة - قرار إداري من عمل السلطة العامة فيجاء بطلان

من أوجه التنظيم الاقتصادي القومي وإن ورد ابتداء على وضع عامل في شركة لا تعتبر من الأشخاص العامة ولا يعتبر من ثم فيها موظفا عاما - انطواء قرار النذب على أخذ العامل بجزء تأديبي مقنع أو اقتران إصداره بعمل يضار منه العامل في سمعته أو ينال من اعتباره - اختصاص محكمة للقضاء الإداري بنظر طلب التعويض عن الضرر المترتب على النذب في هذه الحال - أساس ذلك \*

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن قرار النذب الذي طلب التعويض عنه أصدره وزير الصحة بمقتضى ما خوله قانون العاملين بالقطاع العام من سلطة نذب العامل من شركات القطاع العام إلى المؤسسات العامة فهو قرار إداري من عمل السلطة العامة فيما تملكه من أوجه التنظيم الاقتصادي القومي ، وإن ورد ابتداء على وضع عامل في شركة لا تعتبر من الأشخاص العامة ولا يعتبر من ثم فيها موظفا عاما ، فإذا انطوى قرار النذب على أخذ العامل بجزء تأديبي مقنع أو إلى يقترن إصدارها بعمل يضار منه العامل في سمعته أو ينال من اعتباره ، واستندت الدعوى إلى مثل ذلك العمل الذي لا يكشف عن وقائع محددة تقتضى المساءلة التأديبية ، فإن محكمة القضاء الإداري تكون مختصة بنظر طلب التعويض عن الضرر المترتب على النذب في هذه الحال . واذ كان ما أشيع عن المدعى في الشركة وإن تعلق بنزاهته وسمعته إلا أنه لم ينسب إليه أية واقعة محددة ، فتكون الدعوى من اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولا يكون وجه للدفع من وزارة الصحة بعدم الاختصاص سواء الولائي أو النوعي ويتعين الالتفات عنهما كما لا يجرى تلك الوزارة التمسك بأن القرار الذي أصدرته إنما يتعلق بتحقيق مصلحة الشركة التي كان يعمل بها المدعى ويجب أن تتحمل هذه الشركة من دون الوزارة التعويض الذي يثبت استحقاقه عن هذا القرار وقد تبين صدور عن مقتضيات تسيير مرفق الدولة الذي تهيم الوزارة على شؤونه ولا تنأى عن أن تسأل عما تتخلله فيه مع الشركات والمؤسسات ذات الشبكات في كل أمر .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ما استند اليه قرار نذب المدعى من شائعات تمس سمعته ونزاهته في عمله بحسابات الشركة ، قد تشبوه بعض العاملين في صعيد الشركة بغير مقتض ولا عذر في جانب المسئولين ، فقرر هؤلاء في اتخاذ الحيطة اللازمة لتحفظ على المدعى ظاهر اعتباره عند اصدار قرار نذبه ، وقد أودى المدعى من هذا التقصير في مشاعره ، فحقاً تمويضه عن الضرر الادبي - الذي حاق به ، واذا قرر الحكم المطعون فيه هذا التمويض ، وفقاً لما رأى مناسبتة لجبر الضرر وتقدير أن يخالف شيئاً من أحكام المسئولية ، فلا يكون وجه للتعقيب على الحكم في هذا الشأن .

ومن حيث أن نذب العاملين هو في ذاته حق للإدارة تعمل وفقاً لمقتضيات القيام على مختلف الوظائف ، ولا يتعلق للعامل من حق في شيء من مزايا الوظيفة التي يفادها منتدباً باعتبار هذه المزايا من مثرات الاعباء الخاصة بتلك الوظيفة ولا يستحقها الا من يقوم فعلاً على هذه الاعباء ولا يكون المدعى محقاً في طلب التمويض عما كان يتقاضاه في وظيفته بالشركة بعد اذ نذب الى وظيفة أخرى بالمؤسسة العامة للدوية وأصبح ولا حق له الا في مقررات الوظيفة التي يقوم على عملها حقيقة ، ويكون صحيحاً رفض الحكم له بهذا التمويض .

ومن حيث أنه لكل ما سلف يكون كل من الطعنين حقيقاً بالرفض ويلزم كل طاعن مصروفات طعنه .

( طعن ٩٧٧ ، ٩٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٥ ) .

قاعدة رقم ( ٢٧٣ )

المبدأ :

ولاية محاكم مجلس الدولة في نظر طلب التعويض عن امتناع سكرتارية الحكومة عن اتخاذ اجراءات سفر احد المواطنين لاستكمال علاجه في الخارج - دعوى التعويض منشؤها مسلك اخذته جهة الادارة ( السكرتارية العامة للحكومة ) في نطاق القانون العام وتبنى فيه واضحاً وجه السلطة العامة ومظهرها وهي بهذه الكتابة عين المنازعة الادارية التي يختص بالفصل

فيها محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور والمادة (١٠) بند رابع عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المحكم بالتعويض على أساس خطأ السكرتارية العامة للحكومة لعودها عن اتخاذ اللازم بشأن كتاب الادارة العامة للقومسيونات الطبية - القضاء بالتعويض عن مجرد تفويت فرصة استكمال العلاج في الخارج في الوقت المناسب اخذا في الاعتبار احتمالات الفشل والنجاح للعلاج في الخارج وان كل الفرد لا يمكن القطع بان مرجعه العلاج في الداخل .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا محل لما يثيره طعن الحكومة رقم ٨٧٨ لسنة ٢٦ القضائية عن ولاية محاكم مجلس الدولة في القضاء بالتعويض للمطعون ضده عن امتناع سكرتارية الحكومة عن اتخاذ اجراءات سفره لاستكمال علاجه في الخارج وينقولة أن هذه الولاية لا تتناول طلب التعويض عن العمل المادى ذلك أن دعوى التعويض الصادر فيها الحكم المطعون فيه منشؤها مسلك أخذته جهة الادارة ( السكرتارية العامة للحكومة ) في نطاق القانون العام وتبنى فيه واضحا وجه السلطة العامة ومظهرها وهي بهذه المثابة عين المنازعة الادارية التي يختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور والمادة (١٠) فقرة رابع عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وعلى ذلك فلا أساس المدفع بعدم الاختصاص الولائي بنظر طلب التعويض عن موقف سكرتارية الحكومة ازاء اجراءات سفر المطعون ضده لاستكمال علاجه في الخارج ويتعين من ثم اقراره

ومن حيث أن وقائع المنازعة لا خلاف عليها وهي تتحصل حسبما بين من الأوراق في أن المدعى أصيب بمرض شديدا بالقرنية بالعينين اثنى عشر العمل وتقرر سفره الى اسبانيا للعلاج لمدة ثلاثة شهور وصدر بذلك قرار رئيس الوزراء رقم ٤٢٨٦ لسنة ١٩٦٦ في ١١/٢/١٩٦٦ الا أن الطبيب المعالج في اسبانيا رأى تحويله الى الطبيب المختص في روما ووافقت اللجنة الطبية على سفره الى روما للعلاج لمدة شهرين وصدر بذلك قرار رئيس الوزراء رقم ٩٦٩ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ٨/٣/١٩٦٧ ثم توالى بعد ذلك قرارات رئيس الوزراء بعد فترة علاجه في الخارج وبعد عودته عرض على اللجنة الطبية

المختصة بجلسة ١٧/٦/١٩٦٩ فرأت تحويله لمرکز التخصص بمستشفى القوات المسلحة بالحداد لمدة شهر بنفقات مائة جنيه وبتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٩ كشف عليه بمعرفة اللجنة الخاصة بمستشفى القوات المسلحة بالحداد وتبين لها أن العين اليمنى ضامرة واليسرى مجرى لها عملية استبدال جزء من القرنية بمدسة بلاستيك وضغط العين مرتفع وأنه نظرا لعدم توافق الخبرة الكافية لمثل هذه العملية رأت اللجنة سفر المريض (( المدعى ) إلى إيطاليا لاستكمال علاجه لدى الطبيب الايطالي الذي أجرى له العملية الأولى وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٩ رفعت الادارة العامة للقومسيونات الطبية مذكرة بهذا الشأن إلى سكرتير عام الحكومة إلا أن سكرتارية الحكومة لم تعد الادارة المذكورة بقرار رئيس الوزراء الخاص بسفر المذكور ولم ترد على المذكرة المرسلة اليها سائلة الذكر وبتاريخ ٣٢/٧/١٩٧١ أعيد عرض حالته على اللجنة فحولته على مركز التخصص بمستشفى القوات المسلحة بالحداد لمدة شهر وبنفقات مائة جنيه وبتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٢ طلب السيد أمين عام مجلس الوزراء إحالة المذكور على اللجنة الطبية المختصة من جديد ثم أحالة التعيينة على الشركة التي يعمل بها لتحمل كافة التكاليف المقترحة وبجلسة ٣١/٥/١٩٧٣ عرض المذكور على اللجنة الطبية وتبين لها أن العين اليمنى ضامرة والعين اليسرى مجرى لها عملية زرع للمدسة بلاستيك مع جلوكوما تاقوية ومجال الضوء ردى في جميع الاتجاهات وصدر القرار بأن حالة العين اليسرى لها قية ولا جدوى من علاجها بالداخل والخارج وقد تظلم المدعى من هذا القرار وأعيد عرضه على اللجنة الطبية بتاريخ ١٨/٩/١٩٧٣ فايدت قرارها السابق وأخطر المذكور به بكتاب القومسيون الطبى المؤرخ ٢٣/٩/١٩٧٣ ثم عرض أخيرا على اللجنة الطبية بجلسة ١٢/٥/١٩٧٤ بناء على طلب جهة عمله فاصدرت قرارها بعدم جدوى العلاج فى الداخل أو الخارج

ومن حيث أنه بالنسبة لما تضمنه طعن الحكومة من استياد مداها أن التحكم المطعون فيه لم يبين المصلحة القانونية لالزام المكرتارية العامة للحكومة بالتعويض ورغم تسليته بملامة القرار الإدارى المطعون فيه ورفض طلب التعويض عنه مما تقتضه فإن الثابت أن المدعى كان يطعن على قرار القومسيون



الطبيب العام الصادر بجلئسة ١٢/٥/١٩٧٤ بعدم جدوى علاجه فى الداخل  
أو الخارج ثم اختضم رئيس الوزراء بصفته الرئيس الأعلى للامانة العامة  
لمجلس الوزراء ( السكرتارية العامة للحكومة ) لما تبين أن اللجنة الطبية  
المختصة بوزارة الصحة قد ناظرته بجلئسة ١٧/٦/١٩٦٩ وقررت تحويله  
للمركز التخصصى بقسم الرمد بمستشفى القوات المسلحة بالمعادي الذي  
رأى أن حالته تستدعى السفر لعلاج له لدى الطبيب الايطالى الذى أجرى له  
العملية الأولى وأن الادارة العامة للقومسيونات الطبية رفعت مذكرة بهذا  
الشأن الى السكرتارية العامة للحكومة بكتابها رقم ٢١ المؤرخ ١/١/١٩٧٠.  
لاتخاذ اللازم الا أن تلك الجهة لم تتخذ أى اجراء فى هذا الامر ، ولما كان  
هذا المسلك من جانب السكرتارية العامة للحكومة مثار لمنازعة المدعى على  
ما تقدم فضلا عن طعنه على قرار القومسيون الطبي سالف الذكر فانه  
لا يكون ثمة ارتباط أو تلازم بين قضاء الحكم المطعون فيه وطلب الالفاء  
أو التعويض عن القرار المطعون فيه وذلك المتعلق بمسلك السكرتارية  
العامة للحكومة سالف الذكر واذا استظهر الحكم المطعون فيه عدم مشروعية  
هذا المسلك وجعله أساسا لقضائه فى طلب التعويض - فانه لا يكون قد  
أفغل بيان سنده الذى يحول عليه فى قضائه بحسبان أن الامر كان يقتضى  
من هذه الجهة إما أن تتخذ الاجراءات اللازمة لسفر المطعون ضده لاستكمال  
علاجه فى الخارج بناء على الاوراق المرسلة اليها من الادارة العامة للقومسيونات  
الطبية بتاريخ ١/١/١٩٧٠ وإما أن ترد على ما طلب منها بالافصاح عن  
وجهة نظرها ان كان لها وجهة نظر مغايرة إما قصورها عن اتخاذ أى اجراء  
فى الوقت الذى كانت فيه الفرصة سانحة للمطعون ضده لاستكمال علاجه  
فى الخارج فى الوقت المناسب فانه ولا شك مأخذ عليها يشكل ركن الخطأ فى  
المسئولية وضامهم بلا ريب فيما لحق المذكور من أضرار تمثلت فى تفويت هذه  
الفرصة عليه بغير مقتضى وبجدير بالبيان أن ما بدا بعد فوات الاوان من  
السكرتارية العامة للحكومة ازاء موضوع استكمال علاج المطعون ضده  
لا يؤثر على الخطأ الثابت فى حقها على الوجه سالف الذكر ويضحي الطعن  
بهذه المثابة على غير أساس سليم من القانون حقيقا بالرفض .

ومن حيث أنه عن طعن المدعى رقم ١٥٢١ لسنة ٢٦ القضائية فهو يقوم على تمييز قرارات القومسيون الطبي العام المتوالية بدءاً من قراره الصادر في ١٧/٦/١٩٦٩ بتحويله الى المركز التخصصي بمستشفى القسوّات المسلحة بالمعادي حتى قراره الصادر في ١٢/٥/١٩٧٤ بأن حالته المرضية نهائية ولا جدوى من علاجها في الداخل أو الخارج ، كما ينمى الطعن أيضاً على الحكم المطعون فيه الاجفاف بحق الطاعن في التعويض المناسب . ولا كانت دعوى المدعى قد إستهدفت فيما استهدفت إلغاء قرار القومسيون الطبي العام الصادر في ١٢/٥/١٩٧٤ دون غيره من قرارات سبق أن أصدرها ومن ثم لا ينصرف أثر الدعوى وكذلك الحكم الصادر فيها الا الى القرار المطعون فيه دون سفره ما دام لم يطعن في قرارات القومسيون الطبي العام الاخرى على مقتضى الاوضاع والاجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع المتقدمة أن القرار المطعون فيه قد صدر في ١٢/٥/١٩٧٤ اي بعد مدة تربو على خمس سنوات من تاريخ عودة الطاعن من رحلة علاجه في الخارج في غضون شهر فبراير ١٩٦٩ كما ذكر في دعواه وقد استند هذا القرار الى الحالة المرضية التي أصبح عليها الطاعن في تاريخ الجلسة التي صدر فيها وفقاً للتقرير الفني للجنة الذي لم يداخله انحراف أو اساءة لاستعمال السلطة ومن ثم فلا مجال للنقض على الحكم المطعون فيه بشيء في خصوص قضائه برفض طلب إلغاء هذا القرار واستناداً الى أسبابه التي تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسباباً لقضائها أما عن التعويض المقتضى به فإن المستظهر من أسباب الحكم المطعون فيه في هذا المجال انه قام على أساس خطأ السكرتارية العامة للحكومة في تمهدها عن اتخاذ اللازم بشأن كتاب الادارة العامة للقومسيونات الطبية المسؤرخ في ١/١٩٧٠ على التفصيل المتقدم بيانه وبهذه المثابة كان القضاء بالتعويض عن مجرد تفويت فرصة استكمال علاج الطاعن في الخارج في الوقت المناسب اخذاً في الاعتبار احتمالات الفشل والنجاح للعلاج في الخارج وإن كل الضرر لا يمكن بالقطع بأن مرجعه للعلاج في الداخل وفي هذا النطاق يكون

الحكم المطعون فيه قد التزم التقدير السليم لمناصر الدعوى وبالتالي يُندو  
الطعن عليه بالنسبة لما قضى به من تعويض في غير محله .

( طعن ٨٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧ )

#### قاعدة وقم ( ٢٧٤ )

المبدأ :

لا يشترط في القرار الإداري - كاصل عام - أن يصدر في صيغة  
معينة أو بشكل معين بل ينطبق هذا الوصف ويجرى حكمه كلما أُنصحت  
الإدارة أثناء قيامها بوظيفتها عن إرادتها الملزمة بقصد أحداث أثر قانوني -  
إزالة التعدي الذي يقع على أموال الدولة هو من أهم واجبات الإدارة الملقة على  
عائقها إذ نصت المادة ٩٧ من القانون المدني على أنه عند حصول تعد على  
هذه الأموال يكون للجهة صاحبة الشأن إزالة التعدي إدارياً بحسب ما تقتضيه  
المصلحة العامة - واقعة الإزالة تكشف وفقاً للظروف المحيطة بها عن أن  
ثمة قراراً إدارياً صدر من جهة الإدارة بإزالة التعدي البلى وأتت له وقع على  
مال مملوك للدولة - ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت صدور  
قرار إداري بإزالة التعدي وبالتالي يكون ما قامت به جهة الإدارة بواسطة  
تأبعتها من إزالة التعدي الواقع على أملاك الدولة يعتبر عملاً مادياً يخرج  
نظر التعويض عنه عن الاختصاص الولائي لمجلس الدولة - ما ذهب إليه  
الحكم في هذا الصدد غير سديد .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القضاء الإداري مستقر على أنه لا يشترط في القرار  
الإداري - كاصل عام - أن يصدر في صيغة معينة أو بشكل معين ، بل  
ينطبق هذا الوصف ويجرى حكمه كلما أُنصحت الإدارة أثناء قيامها بوظيفتها  
عن إرادتها الملزمة بقصد أحداث أثر قانوني . ولا جدال في أن إزالة التعدي  
الذي يقع على أموال الدولة هو من أهم واجبات الإدارة الملقة على عائقها إذ  
نصت المادة ٩٧ من القانون المدني على أنه عند حصول تعد على هذه الأموال  
يكون للجهة صاحبة الشأن إزالة التعدي إدارياً بحسب ما تقتضيه المصلحة  
العامة .

ومن حيث أنه لا شبهة في أن ما أبدته إدارة الشقون القانونية من وجوب اتخاذ الإجراءات لازالة السور الذي بناء المدعيان لا يعدو في الحقيقة أن يكون بمثابة رأى قانونى ارتأته هذه الإدارة بشأن التعدى الواقع على أملاك الدولة عند بحثها لموضوع هذا التعدى ، وبالتالي لا يعتبر هذا الرأى القانونى قرارا اداريا بازالة السور ، ومما يؤكد ذلك العبارة الواردة في بلاغ مدير الادارة الهندسية بمجلس مدينة بلقاس المقدم الى مامور المركز المؤرخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٧٥ من أن الادارة القانونية بالمجلس رأت اتخاذ الاجراءات لهم السور هذا ، وما كان للأدارة القانونية المذكورة الا أن تقرر لعلها بأن الاجراءات الواجب اتخاذها بعد ابداء رأيها إنما هي من اختصاصات الادارة وليست من اختصاصها ومن هذه الاجراءات صدور القرار الإدارى بازالة التعدى . وعلى ذلك فإن واقعة الازالة تكسفت وفقها للطرف المحيط بها عن أن ثمة قرارا اداريا صدر من جهة الادارة بازالة التعدى الذى رأت أنه وقع على مال مملوك للدولة ، ومن ثم يكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت صدور قرار ادارى بازالة التعدى الواقع من المدعين ، وبالتالي يكون ما قامت به جهة الادارة بواسطة تابعيها من ازالة التعدى الواقع على أملاك الدولة يعتبر عملاً مادياً يفرج نظر التعويض عنه عن الاختصاص الولائى بمجلس الدولة - ما ذهب اليه الحكم من ذلك غير مستيد .

ولما كان قد اتضح مما سلف بيانه أن قرارا صدر من جهة الادارة بازالة السور الذى أقامه المدعيان والذي قدرت أنه يمثل تمديدا على أملاك الدولة ، ومن ثم يخضع هذا القرار لرقابة المشروعية التى للقضاء الادالى على القرارات الادارية ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه الحكم بالفائه وإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى ( دائرة المتصورة ) للفصل فى موضوعها .

( طعن ١٤٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٦ )

الفصل الثالث : توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الإداري  
أولا : أحكام عامة في توزيع الاختصاص :

قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

المبدأ :

تحديد « اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري » • وروده على  
سبيل الحصر في قانون مجلس الدولة - مقتضاء اعتبار جهات القضاء الأخرى  
التي لم يحدد القانون اختصاصها على سبيل الحصر ، هي المحاكم ذات  
الاختصاص العام •

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة النصوص المختلفة لقانون مجلس الدولة أن المشرع  
أقر أن يحدد اختصاصه بنظر منازعات معينة على سبيل الحصر ومن مقتضيات  
هذه الطريقة أن تكون محاكم ذات اختصاص ضيق وأن يكون اختصاص  
الجهة الأخرى التي لم يحدد اختصاصها على سبيل الحصر أوسع لأنها  
تكون بذلك صاحبة الاختصاص العام •

( طعن ١٠٤٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٦ )

تعليق :

ما عاد لهذا الحكم قائمة بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

المبدأ :

الاختصاص المتعلق بالولاية أو الوظيفة - يكون بعنه سابقا بحكم اللزوم  
على البحث عن أي محاكم الجهة الواحدة هي المختصة بنظر النزاع •

ملخص الحكم :

إن قواعد الاختصاص المتعلقة بالولاية أو الوظيفة إنما تحدد جهة القضاء  
الواجب رفع النزاع أمامها ، أما قواعد توزيع الاختصاص بين محاكم الجهة

الواحدة فهي تحدد نصيب كل من هذه المحاكم فى الاختصاص المنسوط  
بالجهة التى تتبعها ، وبهذه المثابة فإن بحث الاختصاص المتعلق بالولاية  
أو الوظيفة يكون سابقا بحكم اللزوم على البحث عن أى من محاكم الجهة  
الواحدة هى المختصة بنظر النزاع ذلك لأن أى بحث من هذا القبيل  
يفترض بداهة أن الجهة انقضائية التى تتبعها هذه المحاكم هى المختصة  
أصلا بنظر النزاع . وعلى ذلك فلا يكون هناك مجال لتطبيق قواعد  
الاختصاص النوعى أو المحلى ما لم يكن النزاع داخلا أصلا فى اختصاص  
الجهة القضائية التى تتبعها محاكم الجهة الواحدة .

( طعن ٨١٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

##### المبدأ :

المنازعة حول الرسوم القضائية متفرعة من المنازعة الأصلية - اختصاص  
مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالمنازعة الأصلية يوجب اختصاصه  
بالمنازعة الفرعية - لا يدخل فى ذلك الاختصاص المانع للجمعية العمومية  
للسمى الفتوى والتشريع .

##### ملخص الحكم :

لا جدال فى أن النزاع الراهن حول الرسوم المستحقة متفرع من  
النزاع الأصل فى الدعوى رقم ١٥٢٨ لسنة ٦ القضائية ( محكمة القضاء  
الادارى ) الذى لا شبهة فى أنه من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء  
إدارى فقد لزم أن يكون هو الآخر من اختصاصه اذ القاعدة هى أن الفرع  
يتبع الأصل فى تحديد الاختصاص ومن ثم فإن التحدى بأنه من اختصاص  
الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة لا يقوم على أساس  
سليم من القانون .

( طعن ٨٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ )

## قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

### المبدأ :

المادة ١١٠ مرافعات - التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها  
ويمتنع عليها العاودة في بحث مسألة الاختصاص .

### ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١١٠ مرافعات تنص على أنه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية - وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ».

وقد هدف المشرع من النص على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها اذا أحيلت اليها تبعا لحكم صادر من المحكمة المحيلة بعدم اختصاصها - ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية - هدف المشرع من ذلك الى التأكيد على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بالفصل في موضوعها - حسما للمنازعات القضائية بوضع حد لها تنتهي عنده ، وحتى لا تتعارض الاحكام الصادرة بعدم الاختصاص في المنازعات من محكمة الى أخرى بما يضيع وقت جهة القضاء والمتقاضين وما أدى الى التناقض بين أحكام المحاكم . ومن ثم فقد بات متنعاً على المحكمة التي تحال اليها الدعوى مع الحكم الصادر بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة أن تعاود البحث في مسألة الاختصاص اياً ما كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص ولو كان الحكم الصادر بعدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، اذ قرر المشرع ان الاعتبارات التي اقتضت اخذ بهذه القاعدة تسمو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى .

وبناء على ذلك - فإنه طبقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات - لا يجوز للمحكمة التي تحال اليها الدعوى ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، أن تستأنف النظر من جديد في مسألة الاختصاص بما قد يؤدي

بها الى الحكم بعدم اختصاصها. ينظر الدعوى المحال اليها . ذلك ان المحكمة المحال اليها الدعوى ملتزمة بحكم القانون بالفصل في موضوع المنازعة كما يستند هذا الالتزام ايضا الى حجية الحكم الحائز لقوة الشيء المقضي الصادر بعدم اختصاص المحكمة المحيله وباحالة الدعوى الى المحكمة المحال اليها وتعيينها للفصل في موضوع المنازعة المحاله . ولو كان المشرع غنى المادة ١١٠ من قانون المرافعات يقصد الى تحويل المحكمة المحال اليها الدعوى ولاية الفصل في مسألة الاختصاص من جديد بما قد يؤدي الى صدور حكم جديد منها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المحاله فانه - اى المشرع - ما كان في حاجة الى التأكيد في نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

( طعن ٢٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

##### المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ - اذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة - التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها بمعنى التزامها وجوباً بالفصل في الدعوى المحالة اليها بحالتها - لا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تتسلب من اختصاصها وأن تماود البحث في موضوع الاختصاص اياً كانت طبيعة المنازعة وسلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والاسباب التي بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلفاً بالولاية - الاثر المترتب على ذلك : لا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تحيلها لمحكمة اخرى .

##### ملخص الحكم :

اقامت المحكمة قضاها على أن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على احوالة جميع المنازعات المنظورة أمام اللجان الابتدائية في تاريخ العمل بالقانون المذكور الى المحاكم الجزئية وكذا احوالة جميع المنازعات المنظورة أمام اللجان الاستئنافية الى المحاكم الابتدائية



ونصت بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة سالفه الذكر على أن تستمر محكمة القضاء الإداري في نظر الطعون التي رفعت إليها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور. عن القرارات الصادرة عن اللجان الاستثنائية واذ عمل بالقانون المذكور من ١٩٧٥/٨/٩ وأحيلت الدعوى إلى محكمة النقضاء الإداري من محكمة الزقازيق بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٦ أي بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم فتصبح محكمة القضاء الإداري غير مختصة بنظر الدعوى .

ويقوم الطعن على أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد أوجبت على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متصلا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . وقد خالف الحكم المطعون فيه أحكام هذه المادة .

وحيث أنه من الثابت في هذه المنازعة أن محكمة الزقازيق الابتدائية أصدرت حكما في ١٩٧٥/١١/٢٦ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري وأحيلت الدعوى تبعا لذلك إلى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة ثم إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بعد انشائها بقرار ديوان مجلس الدولة رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٨ .

وحيث أن المشرع أوجب في المادة ٦٩٠ من قانون المرافعات على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تحول الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها يعني التزامها وجوبا بالفصل في الدعوى وذلك أن المشرع قد استهدف من حكم نص المادة ٦٩٠ سالفه الذكر حين المنازعات ووضع حد لها لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى ولهم

ذلك ما فيه من مضيق للوقت وانه اذا صراحة نص تلك المادة وإطلاقه فقد بات متتبعا على المحكمة التي تحال اليها الدعوى بحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المخيلة ان تعاود البحث في موضوع الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والاستصحاب التي بنى عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية إذ قدر المشرع أن الاعتبارات التي اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسمح على ما يتطلبه التنظيم القضائي من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى .

وحيث أنه تأسيسا على ما تقدم وقد استبان أن الدعوى رقم ٢٥٧ لسنة ١ ق التي طرحت على محكمة القضاء بالمنصورة قد أحيلت اليها بحكم من محكمة الزقازيق الابتدائية فإنه كان جريا بمحكمة القضاء الإداري أن تصدر في الدعوى ولم تكن تلك التحلل من ذلك ، أما وقد أصبحت بدورها حكما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فإنها تكون قد خالفت صريح نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وما استقر عليه هذه المحكمة ويكون حكما خليقا بالإلغاء مما يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة للدعوى مجلدا إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة للفصل فيها .

فلهذه الأسباب . . حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بنظر الدعوى وإعادة الأوراق اليها للفصل فيها وأبقت الفصل في المصروفات .

( طعن ٥٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٨ )

قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

المبدأ :

المادة ١١٠ مرافعات - تلزم المحكمة بحال اليها الدعوى بنظرها والحكم فيها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية - لا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها - التزام المحكمة المحال اليها بنظرها لا يقل بحق صاحب

النشان في الطعن على الحكم الصادر بعدم الاختصاص والاحالة بطرق الطعن المناسبة خلال الميعاد - إذا فوت المدعى على نفسه طريق الطعن فإن الحكم يعود قوة الإبراء القضي ولا يعلو بالإمكان الازالة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى .

### ملخص الحكم :

ان عناصر هذا النزاع تنحصر حصيصا بين من الأوراق في أن السيد ( . . . . . ) أقام الدعوى أمام محكمة اسكندرية الابتدائية قيدت برقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٦ عمال كل ، طالبا الحكم بأحقته في الترقية الى وظيفة مدير الادارة العامة للشئون المالية بالفرقة الأولى مع الزام الشركة المدعى عليها بالمصروفات ومقابل اتعاب المعاماة .

وبجلسة ١٩٧٦/٥/٢٠ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى المحكمة الادارية بالاسكندرية التي قضت بعدم اختصاصها وأمرت باحالتها الى محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية للاختصاص . حيث قيدت بجدول محكمة القضاء الاداري برقم ٦٦٩ لسنة ٢٢ ق .

وبجلسة ١٩٨٠/٨/٢٧ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى والزمّت الشركة المدعى عليها بالمصروفات وأقامت قضاها على أساس أن العاملين في شركات القطاع العام ليسوا من الموظفين العموميين متخصصون لاختصاص محاكم القضاء العاقل .

ومن حيث أن الطعن يقوم على ما ورد في تقرير الطعن ونحاصله أن الحكم المطعون فيه خالف أحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تنص على أنه لا يحل المحاكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تامر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلق بالولاية . وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى واضطر على أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة المحال

اليها الدعوى بطورها - أي بالتصل في موضوعها ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية، وأنه إذاً صراحة هذا النص وإطلاقه فقد بات مجتاعاً على المحكمة المختلقة اليها الدعوى أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص والأسباب التي بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية، وهذا الالتزام لا يحل بحق المدعى في الطعن على الحكم الصادر بإحباطه الاختصاص والاحالة بطرق الطعن المناسبة فإذا ما فوت المدعى على نفسه طريق الطعن، فإن الحكم يحوز قوة الأمر المقضى به ولا يعدو بالأحكام إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى.

ومن حيث أنه الحكم المطعون فيه قد خالف هذا التفسير، فيكون قد صدر مخالف صحيح حكم القانون وبالتالي يتعين القضاء بالإفالة وبإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية للفصل في موضوعها وأبقت الفصل في المصروفات.

( طعن ١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٢ )

وبدأت هذا المبنى طعن ٨٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٣

تعليل :

حكمت دائرة الأولى عشر بالمحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٨٦/٤/٢٧ بأنه إذا كان الحكم بعدم الاختصاص والاحالة، وكانت الاحالة إلى محكمة غير مختصة ولائياً تحكم المحكمة المحال اليها بعدم اختصاصها.

قاعة رقم ( ٢٨١ )

البيان :

المادة ١١٠ مرافعات - يتعين لتطبيق حكمها أن يكون النزاع محدد المعالم سواء فيما يتعلق بالخصوم أو بالطلبات المرفوعة بشأنها الدعوى.

### ملخص الحكم :

أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه : « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تقرر بأجل الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان غم الاختصاص متعلقاً بالولاية » .

ومن حيث أنه يتعين لتطبيق هذه المادة أن يكون النزاع محدد المعالم سواء فيما يتعلق بالخصوم فيه أو بالطلبات المرفوعة بشأنها النزاع . وهذا ما لا يتوافر في النزاع الحالي إذ أن الخصم الرئيسي في هذا النزاع هو الهيئة العامة للتأصيل الزراعي ولم يوجه الطاعن أية مطالبات لأشخاص آخرين يمكن معها التعرف على المحكمة المختصة بنظرها . مما يترتب عليه ألا يكون ثمة محل لتطبيق المادة ١١١ من قانون المرافعات .

( طعن ٣٠١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٩ )

لائحة رقم ( ٢٨٢ )

### المادة :

وفقاً للمادة ٢٤٠ من لوائح تلزم المحكمة الحالة إليها الدعوى بالخصم فيها . الحكم الصادر بالأجل بعد جبروته نهائياً يعتبر حجة على الخصوم جميعهم وهو أمر لا يقبل التجزئة - امتداد هذه الحجة إلى الخلف العام أو الخاص للخصوم فلا يجوز لأي منهم طلب معاودة البحث في الاختصاص حتى ولو لم يكن قد اختصم أو مثل في الدعوى ظالماً أنه يعتبر من الخلف العام أو الخاص لأحد الخصوم .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن هذا الكلام يقوم أولاً : على القول بخطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض ما ادعت به الطاعنة من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الآن ما اعتصمت عليه المحكمة في ذلك هو التزامنا بالحكم المصطفى المعوي ابتداء من محكمة القضاة الابتدائية في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٥ بنسب اختصاصها بنظرها وإجابتها إلى محكمة القضاء الإداري لأنها تبت.

وصحيته . وهذا الحكم لا تحتاج به الشركة الطاعنة التي لم تدخل في الدعوى الا بعد صدوره ، ولدى إحالتها الى محكمة القضاء الإداري وطرحها عليها وذلك في ١٩٧٧/٢/٨ تاريخ إعلانها بالخصومة فهي لم تدخل أو تمسبل لدى طرح النزاع المقضى فيته بذلك الحكم اذ لم يختصم أمام المحكمة التي أصدرته فينبغى عنه قوة الشيء المقضى فيه بالنسبة اليها والتزام المحكمة بالحال اليها الدعوى بنظرها ولا يخل بحق الشركة . في الظن في هذا الحكم كما يقوم ثنائيا : - على تخطئة الحكم في رفضه الدفع بتقادم حق المطعون ضده في اقامة الدعوى بالتقادم الحولي اذ أنه تناقض في أسبابه لذلك ، فاعتبر علاقة المطعون ضده بالطاعنة علاقة تنظيمية وليست علاقة عقدية مع أنه في موضع آخر ، اعتبر عقدية وهو الواقع مما يخصها بالمادة ٦٨٩ من القانون المدني . فيبقى الحق في إقامتها باعتبارها مطالبة تاجر بنقض سنة من تاريخ انتهاء عقد العمل وهو تقادم خاص . أما التقادم الخاص فيرد على الحق في الاجر ذاته ، ويبدأ من وقت استحقاقه لانتهاء العقد ولذا تكون دعواه قبل الشركة قد سقطت ومن باب الاحتياط ، أضافت الطاعنة أن الدعوى ، على غير أساس موضوعا مما كان يقتضى الحكم برفضها : - .

ومن حيث أنه على الزوجة الأولى من زوجة الخلد الطعن فهو مردود بان المحكمة لم تخطئ حين قضت برفض الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباختصاصاتها بذلك لتسبب الفصل في هذه المسألة من قبل المحكمة المدنية بحكمها الصادر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٥ بيمين اختصاصها بنظرهما وبإحالتها الى محكمة القضاء الإداري وللإختصاص بهما . حكم نهائي بالتزام به المحكمة المحال اليها والخصوم فلا تعود هذه المسألة مطروحة للبحث من قبل أيهم اذ أصبح أمر الاختصاص بنظر الدعوى مفروغا منه بهذا الحكم الغاقل في هذا الشأن نهائيا وهو أمر لا يقبل التجزئة ، وهو حجة على الخصوم جميعهم وهو ان ذلك وفي واقع الدعوى حجية على الشركة حتى لو صبح انها لم تختصم بعد وان قبولها أمام المحكمة وتقدمها للخبير مستنداتها ودفاعها التي أشارت اليها لا يكفي اذ هي خلف للشركتين اللذين عليهما في علاقتهما بالميدى حيث التحق بها بطريق النقل اليها من الشركة الثانية بطريقه النقل

كان عليها حسينا: يستحق له قانونا: فخلصته بها - امتداد لمدة خدمته  
المسابقة بكافة آثارها وما ينتهي اليه الحكم الذي يصدر في الدعوى منها  
الخصومة في بعضها أو كلها حجة عليها لأنها ممثلة في الدعوى سلفيا ،  
الشركتين المذكورتين ومن ثم لا يكون من معنى للفرد الى اعادة مسئلة  
الاختصاص المفضى فيها بحكم نهائي له حجته قبل كل خصم وخلفه سواء  
كان الخلف عاما أو خاصا ، ولذلك فلا وجه لانكار سلطة المحكمة الحال  
اليها في الفصل في النزاع لمسبق الفصل في ذلك بحكم جائز. حجة الامر  
المفضى ومن ثم يكون الحكم على صواب في تقرير اختصاصه بالدعوى  
وتنظرها .

( طعن ٢٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ )

القاعدة رقم ( ٢٨٣ )

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن المحكمة  
إذا قضت بعدم اختصاصها أن تلمس بأحالة الدعوى بهااتها الى المحكمة  
المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ..... وتلتزم المحكمة  
الحال اليها الدعوى بنظرها - بالتزام المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها  
منوط بالاسباب التي بنت عليها المحكمة الحيلة قضائيا بعدم اختصاصها  
وبالاحالة وذلك احتراماً لحجية هذا الحكم - اذا تبينت المحكمة الحال اليها  
الدعوى انها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى لاسباب اخرى غير تلك التي  
قام عليها الحكم بالاحالة وان من شأن هذه الاسباب الجديدة أن ينقصد  
الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة او جهة اخرى غير تلك التي قضت بادي  
الامر بعدم اختصاصها فان للمحكمة الحال اليها الدعوى أن تعاد الحكم  
باختصاصها دون أن يعتبر هذا اخلال بحكم المادة ١١٠ مرافعات التقاضي  
اليها - اساس ذلك - مثال : أن تقام منازعة امام محكمة مدنية بين شركة  
من شركات القطاع العام وجهة حكومية حول قرار اداري أصدرته هذه الجهة  
فتمسك المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحتالها الى القضاء الاداري  
تأسيسا على أن المنازعة تنصب على قرار اداري دون أن تتبين المحكمة أن  
المنازعة باعتبارها قضية بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية

تدخل في اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن شركات العام دون غيرها من الجهات القضائية وفي هذه الحالة يجوز لمحكمة القضاء الإداري أن تحكم بذورها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى هيئة التحكيم المختصة استناداً إلى سبب القانون آخر وهو حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن في الحكم المشار إليه يقوم على الأسباب التالية :

١ - أن محكمة القضاء الإداري غير مختصة بنظر الدعوى ، ذلك أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنيط الاختصاص بنظر التظلم من أوامر تقدير الرسوم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر . وأن القول بالتزام محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى عملاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، جدير بأعباء النظر فيه .

٢ - أن صحيفة الدعوى ياطلة لعدم توقيعها من محام ، إذ الثابت أن المدعية تطلعت من أمر التقدير المطعون فيه بتقرير من زوجها بقلم كاتب محكمة الزيتون الجزئية .

٣ - بأنه طبقاً لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

فانه يلزمية للإدلاء الزراعية الكائنة في ضواحي المدن والضواحي الزراعية المعنى لم تفرض عليها ضريبة والإدلاء المكلفة للكتفاء والمباني المستخدعة التي لم تتخذ قيمتها الإيجارية بعد والمنقولات بقدر الرسم مبدئياً على القيمة المبينة في المحرر أو التي يوضحها الطالب وبعد التحرر عن القيمة الحقيقية يحصل رسم يكمل عن الزيادة .

ولما كان العمل بالمحرر موضوع النزاع ينصب على أرض قضاء داخل كردون المدينة فقد أحيل المحرر للتحريرات ، فقامت لجنة المحررات المحلية



بالكتب بتقديم قيمة التعامل وقت التصديق على المحرر وليس سنة ١٩٧٤ كما يدعى المتظلم ، ولجنة التحريات هي لجنة فنية متخصصة راعت جميع الظروف المحيطة بالتعامل .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية » وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ، - إلا أنه يتعين لمعان النظر في حكم هذا النص لاستظهار مداه وتحديد ضوابط تطبيقه بما يوفق بين الغايات التي استلهمها المشرع من تقرير هذا الحكم ، وفي ذات الوقت احترام القواعد العامة في الاختصاص . وفي هذا الصدد فإنه لا يسوغ نهي مجال التطبيق تفسير حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات فيما نصبت عليه من التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ، تفسيراً حرفياً ضيقاً يفتت عند ظاهر النص ، لينتهي إلى القول بالتزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . إيا كان وجه عدم اختصاص الذي ارتأته المحكمة المحلية أو سبب الاختصاص الذي استندت إليه هذه المحكمة في قضائها بإحالة الدعوى إلى المحكمة المحال إليها . وإنما يتمين - حسبما سبق بيانه - تطبيق هذا النص في نطاقه الصحيح . وقد مال الفقه - في محاولة للتخفيف من غلواء تفسير نص المادة ١١٠ تفسيراً حرفياً وما قد يؤدي إليه ذلك من خروج بين على قواعد الاختصاص نتيجة ما قد تقع فيه بعض الأحكام القضائية من خطأ أو لبس إلى تبين أوجه عدم اختصاصها . أو اختصاص المحاكم والجهات القضائية الأخرى - مال الفقه إلى القول بأن التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها منوط بالأسباب التي بنت عليها المحكمة المحيلة قضاها بعدم اختصاصها وبالإحالة وذلك احتراماً لصحية هذا الحكم . لما إذا تبينت المحكمة المحال إليها الدعوى أنها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى لأسباب أخرى غير تلك التي قام عليها حكم الإحالة ، وإن من شأن هذه الأسباب الجديدة أن ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أو جهة أخرى غير تلك التي قضت بإدائه الأمر بعدم اختصاصها ، فإن للمحكمة المحال إليها الدعوى

أن تعادو الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة أو الجهة التي تبين اختصاصها دون أن يعتبر ذلك اختلاا بحكم المادة ١١٠ مرافعات المشار إليها . ومثال ذلك أن تقام منازعة أمام محكمة مدنية بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية حول قرار ادارى اصدرته هذه الجهة ، فتحكم المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى القضاء الادارى تأسيسا على ان المنازعة تنصب على قرار ادارى ، دون ان تثبت المحكمة ان المنازعة باعتبارها قائمة بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية تدخل فى اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن شركات القطاع العام - دون غيرها من الجهات القضائية . ففى هذه الحالة يجوز لمحكمة القضاء الادارى ان تحكم بدورها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى هيئة التحكيم المختصة استنادا الى سبب قانونى آخر وهو حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذى يختص هيئات التحكيم - دون غيرها - بالفصل فى المنازعات القائمة بين شركات القطاع العام والجهات الحكومية أو الهيئات العامة ، كذلك اذا ما قضت محكمة ادارية بعدم اختصاصها بنظر دعوى اقيمت امامها وبإحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، فلما تبينت المحكمة الأخيرة ان النزاع يدخل فى اختصاص الوظيفى لمحاكم القضاء العادى ، كان يكون نزاعا مدنيا على سبيل المثال ففى هذه الحالة لا يسوغ القول بالتزام محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى الحالة عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، وانما يجوز لهذه المحكمة بعد اذ تبين ان النزاع مدنى بطبيعته - ان تقضى بعدم اختصاصها بنظره وبإحالتها للمحكمة المختصة وهى المحكمة المدنية ، ويكون الحكم الاخير بعدم الاختصاص وبالإحالة قائما فى هذه الحالة على سبب قانونى آخر خلاف الاسباب التى قام عليها حكم المحكمة الادارية بعدم الاختصاص والإحالة الى محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث انه متى استبان ما تقدم ، وكانت المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أنه « فى الاحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقديرى

بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى ذوي الشأن بكتاب موعى عليه مصحوب  
بعلم الوكيل أو على يد أحد محضرى المحكمة .

ويجوز لدوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة  
المنصوص عليها فى المادة ٢١ - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من  
تاريخ الاعلان والا أصبح الأمر نهائيا . ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى ،  
كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية على صورة  
أمر التقدير من المحكمة الواقع فى دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه ذلك  
الأمر . ويفصل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير ، أو بتقدير فى  
قلم الكتائب ، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب  
الذى أصدر الأمر يكون حكمها غير قابل للطعن . \* ومفاد ذلك ان المحكمة  
المختصة بنظر التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية ، هي المحكمة  
الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر المتظلم منه ٠٠٠٠٠٠  
كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦١٦٣ لسنة ١٩٧٥ أمام محكمة الزيتونة  
الجزئية طالبة الحكم بقبولها شكلا وفى الموضوع بالنفاذ أمر التقدير الصادر  
من مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالقاهرة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٥ عن  
المحرر المشهور برقم ٢١٨٨ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧١ مع الزام المكتب المذكور  
المصروفات وشمول الحكم بالنفاذ المسجل بلا مصروفات ، وقالت المدعية -  
شرحا لدعواها - انها اشترت عام ١٩٦٩ قطعة أرض قضاء مساحتها ٣٢٠ر٢٠  
مترا رقم ١٣٢٩ ضمن ٢٠٨ كلستر بحوض عرقى الغربى رقم ١٦ بناحية  
الزهراد قسم المطرية محافظة القاهرة بمبلغ اجمالى ٨٤٨ جنيه ، وبتاريخ  
٢/٤/١٩٧٠ تقدمت إلى :مأمورية الزيتون للشهر العقارى والتوثيق بطلب  
رقم ٥٧٥ لاتخاذ اجراءات شهر العقد وظل الطلب متداولا فى دروب المأمورية  
الى أن تم شمهزه بتاريخ ٣١/٣/١٩٧١ برقم ٢١٨٨ ، وتم سداد الرسوم  
المستحقة عليه ومقدارها ٢٤٩٨٠ جنيه . الا أنه بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٥  
ارسلت -مصلحة الشهر العقارى والتوثيق خطابا للمدعية تكلفها بدفع مبلغ  
وقدرة ٦٨٤٠ جنيه كرسوم تكميلية عن شهر العقد المذكور ، وقد افساد  
المستولون بالكتبة بأن سعر المتر من الأرض المشتراة قدرته ادارة الشهر

المقارى بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه وجملة ثمن الارض ٥٠٨٢٣٠٠ ، ومن ثم يستحق على المدعية مبلغ ٦٨٨٥٠ جنيه .

وبتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٥ أعلنت مصلحة الشهر المقارى للمدعية بأمر تقدير رسوم بمبلغ ٦٨٨٥٠ جنيه وأردفت المدعية انها تمارض في هذا الأمر لسببين :

١ - ان عقد الشراء المشهر في ٢٩/٣/١٩٧٢ برقم ٢١٨٨٠ كان قد تم عام ١٩٦٩ وكان سعر المتر من الارض وقتذاك ٢٥٠٠ جنيه الا ان اجراءات الشهر ظلت أكثر من عام كما ان أمر للتقدير المعارض فيه صدر بعد العقد بحوالى سبع سنوات .

٢ - ان محافظة القاهرة اشترت جزءا من الأرض بسعر المتر ٢ جنيه .

وبجلسة ٧/١٢/١٩٧٦ قضت محكمة الزيتون الجزئية بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى واحالتها الى القضاء الادارى .

وقد احيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى وقيدت بجدولها برقم ٨٣٢ لسنة ٣١ ق وتداولت بجلستها ، وبجلسة ٢٤/٦/١٩٨٠ قضت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وبالفاء القرار المطعون فيه وبإلزام الحكومة بالمصروفات .

واقامت قضاها فيما يتعلق باختصاصها بنظر الدعوى على أساس ان احالة الدعوى من محكمة الى أخرى بالتطبيق لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم المحكمة المحال اليها بنظر الدعوى المحالة دون معاداة البعث فى اختصاصها . وبالنسبة للموضوع شيدت المحكمة قضاها بالفاء القرار المطعون فيه على أساس أنه صدر فى ١٨/١٢/١٩٧٥ أى بعد فوات مدة تمارضت على خمس سنوات من تاريخ شهر عقد البيع الصادر لصالح المدعية فى ٢٩/٣/١٩٦٩ ، ودون بيلان الاسباب التى قام على أساسها تحديد القيمة التى قدرها للارض المبعة بمراجعة ما لحق اثنان للأرض من زيادة كبيرة خلال

تلك الفترة . الأمر الذى يكشف عن هذا التقدير لم يتم ماصرا لتاريخ شهر المعقد ولا متفقا مع القيمة الحقيقية للأرض فى ذلك التاريخ .

ومن حيث أنه بالإطلاع على حكم محكمة الزيتون الجزئية الصادر بجلسة ١٩٧٦/١٢/٧ فى الدعوى المائلة والفاضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها الى القضاء الادارى ، ويبين انها اقامت قضاها على أساس ان اختصاصها مقصور على المعارضة فى أوامر تقدير الرسوم القضائية . ولم تتيين المحكمة نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها باعتباره قانونا خاصا اسند بصراحة الاختصاص فى التظلم من أوامر تقدير رسوم التوثيق والشهر الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر المتظلم منه . ومن ثم لم يرد لهذا النص ذكر فى أسباب حكمها ، ولم تدخل المحكمة فى اعتبارها - عندها - أمرا بإحالة الدعوى الى القضاء الادارى . وبناء عليه - فإن حكمها بالإحالة الى محكمة القضاء الادارى لا يلزم هذه المحكمة بنظر الدعوى بالمخالفة لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ وكان يتعين على هذه المحكمة وقد تبينت وجه عدم اختصاصها بنظر الدعوى وان ثمة سببا قانونيا آخر - خلاف ما استندت اليه محكمة الزيتون الجزئية فى حكمها بعدم الاختصاص والإحالة - يجعل الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أخرى هى محكمة شمال القاهرة الابتدائية الكائن بدائرتها مكتب الشهر العقارى الذى أصدر أمر التظلم منه - كان يتعين عليها لهذه الأسباب الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة المختصة سببا تقضى .

ومن حيث انه وقد قضت محكمة القضاء الادارى فى حكمها المطعون فيه بخلاف ما تقدم ، فرأت انها ملتزمة بنظر الدعوى عملا بحكم المادة ١١٠ من القانون ، ونفسلت فى موضوع النزاع بحكمها المطعون فيه فمن ثم تكون قد أخطأت فى تطبيق صحيح حكم القانون ، ويتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى ، وبإحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية للاختصاص مع إبقاء النص - فى المحرر والملاحظات .

### ملخصه الأساسي

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية للاختصاص وأبقت الفصل في المصروفات .

( طعن ١٥٨٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٩ )

تراجع أحكام المحكمة الإدارية العليا على خلاف هذا المبدأ سبق نشرها .  
بذات المبدأ حكم المحكمة الإدارية العليا بجلسته ٢٦ من فبراير ١٩٨٣ .  
( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٥ ق عليا : وتراجع مجموعة مبادئ المحكمة الإدارية العليا في خمسة عشر عاماً الجزء الثاني - دعوى - الحكم بمسليم الاختصاص والاحالة ) .

### قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

المبدأ :

إقامة العامل دعواه بالطعن على قرار نذب أمام محكمة القضاء الإداري - صلور حكم محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاص وأحالة الدعوى إلى المحكمة التأديبية - أنه وإن كانت المنازعة تدخل أساساً في اختصاص القضاء العادى إلا أن حكم عدم اختصاص يفيد المحكمة التأديبية ويلزمها بالفصل في الدعوى - أساس ذلك : المادة ١١٠ من المرات .

ملخص الحكم :

ولئن كانت المنازعة في قرار نذب المظنون ضمه تدخل في اختصاص القضاء العادى باعتباره من العاملين بشتراكات القطاع العام وهي "شركة خاصة" جاز على ذلك قضاء هذه المحكمة ، وباعتبار أن النذب ليس من الجزاءات التأديبية المقرره صراحة في نظام العاملين بالقطاع العام ويخرج من

تبعا لذلك من اختصاص القضاء التأديبي ، إلا أنه وقد أقام المطعون ضده دعواه بطلب إلغاء قرار النذب أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية وقضت هذه المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة التأديبية المختصة ، وحاز هذا الحكم قوة الشيء المقضي بعدم الطعن فيه ، وكان هذا الحكم ينطوي على قضاء ضمني باختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر المنازعة ، لأن الاختصاص الولاى سابق على الاختصاص النوعى ، فإن المحكمة التأديبية المحالة اليها الدعوى تكون ملزمة بالفصل فيها وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ويكون الدفع بعدم اختصاصها ولائيا غير قائم على سند من القانون .

(طعن ١٢٧١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

المبدأ :

تلتزم المحكمة اذ تحكم بعدم اختصاصها بالاحالة الى المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

يعتبر من قبيل البطلان فى تطبيق القانون الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائيا بنظر الدعوى دون إحالتها الى المحكمة المختصة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . والتزام المحكمة وهي تحكم بعدم الاختصاص بأن تخيل الدعوى الى المحكمة المختصة التزام مطلق لا تترخص فيه المحكمة ، ويعتبر أثر سبق الفصل فى الدعوى على فرض صحته من الأمور التى تقدرها المحكمة المختصة بالفصل فى النزاع دون المحكمة التأديبية التى تفتت بها عن الفصل فيه .

(طعن ٨٢٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٨٣)

القاعدة رقم ( ٢٨٦ )

المبدأ :

الالتزام الواقع على المحكمة المحال عليها الدعوى بالفصل فيها انما يكون متى كان الحكم بعدم الاختصاص والاحالة صادرا من المحكمة المحيلة من تلقائها وليس بمجرد اتفاق طرفي الدعوى على ذلك .

ملغى الحكم :

ان الالتزام الذى تفرضه المادة ١١٠ من قانون المرافعات على المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها والفصل فيها حتى ولو كانت غير مختصة ولائيا بنظرها انما يشرى على ما اذا كانت الاحالة قد تمت بناء على طلب طرفى الدعوى دون ان تحكم المحكمة المحالة منها الدعوى بمسئم اختصاصها بذلك من تلقاء ذاتها ؛ فاذا ما تبين للمحكمة المحال اليها الدعوى عدم اختصاصها بنظرها ان تحكم بعدم الاختصاص مع احالة الدعوى مرة اخرى الى المحكمة المختصة .

( طعن ١١٩٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٧ )

القاعدة رقم ( ٢٨٧ )

المبدأ :

التنازع السلبى فى الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية - اختصاص المحكمة الادارية العليا بالفصل فيه - استثنائى ذلك : المحكمة الادارية العليا وهى آخر المطاف فى نظام التسلسل القضائى فى مجالس الدولة ان تعاد جهة القضاء الادارى المختصة بنظر الدعوى غير مقيدة بتقليب احد المحكمين لسبق صدوره على الآخر او لعدم العلم فيه وهما لم ينتهيا الخصومة فى الدعوى - استثنى ذلك : الا يترك هذا التنازع السلبى بلا رقابة من جهة تعالجه وتحسمه وحتى لا يؤول الى الحرمان من حق التقاضى - قضاء محكمة القضاء الادارى بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة الادارية - قضاء المحكمة الادارية بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة الاولى ثانية - حكم محكمة القضاء الادارى بعد اعادة الدعوى اليها بعدم جواز نظرها لسبق



**الفصل فيها - غير صحيح - أساس ذلك : أن حكمها السابق بمسئله الاختصاص لم ينفذ الخصومة في الدعوى - حكم المحكمة الإدارية العليا بالقضاء الحكم المطعون فيه ويجوز نظر الدعوى وباختصاص محكمة القضاء الإداري - بالنزاع وباحتوائه إليها للفصل فيه .**

### ملخص الحكم :

إن الطعن في الحكم المطعون فيه يثير النزاع في المسألة التي فصلت فيها من أساسها ، وهي مسألة الاختصاص بنظر الدعوى ، إذ باقتصاص الحكم المطعون فيه على القضاء فيها ، تعتبر هي المسألة مثار النزاع التي يطرحها الطعن ويتعلق بها ، وللمحكمة الإدارية العليا بما لها من سلطة التعميق على الحكم المطعون فيه أن تنزل عليها حكم القانون دون أن يفل يدها عن أعمال ولايتها هذه ، ما قيل من نهائية الحكمين السلبيين من الاختصاص بنظر الدعوى قبل الحكم المطعون فيه الصادر في الخصومة فألمته وفي الدعوى ذاتها بنتيجة تناول الإحالة بين المحكمتين بهما ، إذ فضلا عن أن كليهما ، على مقتضى ذلك لم ينفذ الخصومة في الدعوى ، إذ لم يتصدى كالثالث أيضا ، للفصل في موضوعهما ، وبهما وبالحكم المطعون فيه لم يحسم النزاع في مسألة الاختصاص ذاتها ، التي يثيرها الطعن فيه ، مما يستوجب أن يكون للمحكمة الإدارية العليا وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي في جهة القضاء الإداري المختصة بنظر الدعوى ، حيث لا يتعلق الخلاف بأى المحكمتين تختص بنظرها فيها ، الكلمة العليا في هذه المسألة ، غير مقيدة بتفليب أحد الحكمين على الآخر لسبق صدوره على الثاني ، رغم مخالفة القانون ، أو لعدم الطعن فيه ، وهما لم ينهيا الخصومة في الدعوى ، حتى وصل أمرها إلى المحكمة المطعون في حكمها ، كما أن التزام المحكمة المحال إليها بالإحالة محدود بالأسباب التي بنى عليها ، وهي وضع المدعى عندئذ ، وغنى عن البيان ، أن المحكمة الإدارية العليا هي التي تحدد الاختصاص بين أى من المحكمتين عند تسلب كل منهما من الاختصاص وهي التي تقضى بالقول الفصل عند تعارضهما ، إذ من سلطتها وهي تفصل في الطعن في الحكم الأخير وهو ما يثير الطعن في سابقه ، أن تقرر أى المحكمتين تختص

بالدعوى ، حتى لا يترك أمر هذا التنازع بلا رقابة من جهتها تعالجه وتحسمه .  
وحتى ولا تؤول الآخر ، كما ينتهى اليه الحكم الأخير الى الحرمان من حقيق  
التقاضى .

ومن حيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى حدد طلباته فيها  
بوضوح ، فى أنه يطلب : انفاذ القانون وتسوية حالته ومنحه الدرجة التاسعة  
منذ دخوله الخدمة فى سنة ١٩٣٩ ليصل للدرجة الرابعة فى ١٩٦٢/٦/٣٠ ،  
وأن هذا ما تقدم به الى الجهة المدعى عليها فلم تجبسه اليه ، فأقام  
هذه الدعوى وبين أسانيد ذلك بأنه مقتضى تطبيق قرار مجلس إدارة  
المؤسسة الصادر فى ١٩٦٢/٨/٢٩ بشأن تسوية حالة العاملين بها بعد  
استقاط - الالتزام الممنوح لشركة ليبون التى التحق بها أولا بالقانون ١٢٢  
لسنة ١٩٦١ . والدعوى على هذا تكون وفقا لما ورد فى صحيفتها وكل ما  
تضمنته جزء لا يتجزأ ، ويكمل بعضه بعضا تكون من اختصاص محكمة  
القضاء الإدارى منذ أقامها المدعى وتوجه بها اليها ، وهو ما زال على طلباته  
لم يعدلها ومن ثم فلا معنى للوقوف عند ما تضمنته خاتمتها من أنه يطلب  
تسوية حالته بأرجاع أقدميته فى التاسعة وجعلها من فبراير ١٩٣٩ ، إذ أن  
ذلك محمول على ما قدمه مما سلف ذكره ومرتبط به ارتباطا لا يقبل التجزئة،  
فهو لم يرد بدعواه ، كما هو واضح ، الوقوف عند حد تعديل أقدميته فى  
التاسعة بردها الى ذلك التاريخ ، بل أراد صراحة تدرجه بعدئذ على أساس  
ترقيته من درجة الى أعلى كل أربع سنوات بعدها ، على ما يقضى به البند (٥)  
من ذلك القرار ، ليبلغ بذلك كما طلب - ولم تجبه الإدارة للفتة الرابعة فى  
يناير ١٩٦٢ . وليس بلاوجه هذه الدرجة ، كما ذهب الى ذلك أثره أو احتمالا  
لاجابته الى طلب أرجاع أقدميته الى التاسعة إذ هذا الطلب بعض ما طلبه فى  
دعواه ، فهو لم يقف عنده بل طلب ، فى صراحة ووضوح ، تدرج أقدميته  
الى الفتة الرابعة فى ١/١/١٩٦٢ ، وما تعلق به الحكم من أن التسوية التى  
تجربها له الإدارة فيما لو اجيب الى طلباته ، وهى لا زالت أمثرا احتماليا ،  
لا تعدو اثرا من آثار الحكم - غير صحيح ، لأن الدعوى وهى بحكم الأساس  
الذى رفعت به الطلبات المطروحة فيها هى بلوغ الرابعة على أساس تدرجه

وفقا للقاعدة السالفة الذكر ، فى ١/١/١٩٦٢ ، مما يدخل فى اختصاص المحكمة ، ولا يخرجها من اختصاصها أن تكون هذه الطلبات على غير أساس قانونا ، لأن ما يترتب على عدم صحة الدعوى هو رفضها الا الحكم بعدم الاختصاص ، ولأن المحكمة ، كما هو مقرر ، هى التى تفصل فى أمر كون الدعوى صحيحة فتجيبه الى طلباته أو ترفضها ، ولا يقبل منها التنصل من اختصاصها بحجة أن اجابته لا زالت أمرا احتماليا ، لأن هذا هو الموضوع الذى عليها بعد ثبوت اختصاصها الفصل فيه ، وينسجم الأمر فى خصومة بحكمها فيه ، فلا معنى للاحتجاج بأن ذلك ما زال أمرا احتماليا ، لأن نية مصادرة على المطلوب ، ولا وجه لها ، ما دام أن طلبات المدعى تبلغ به المستوى الأول بما يجعلها متعلقة بأمر العاملين وماسة بمراكز من سبقوه اليه وهى من اختصاصها •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه فى قضائه ، بعد إعادة الدعوى اليه بحكم المحكمة الادارية بالإسكندرية ، بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها من قبل محكمة القضاء الادارى بحكمها السابق ، إذ أنه لم يسبق لها أن تصدت لموضوعها ، بل اقتصر بحثها فى الحكم الذى اشارت اليه على مسألة الاختصاص منتهيا الى التسلب منه ، دون التعرض لموضوعها ومن ثم يكتسب حكمها قوة الأمر المقضى فى الخصوص ، ولا يعدو حكمها بعدم جواز نظر الدعوى مع تخلف موجه • ان يكون قضاء وبشر مقتضى للمرة الثانية منها بعدم الاختصاص • وهو من هذه الجهة أيضا غير صحيح ، لأن الاختصاص بنظر الدعوى هو من هذه الجهة أيضا غير صحيح ، لأن الاختصاص بنظر الدعوى منعقد لها منذ أقامها المدعى • على ما تقدم بيانه • وهو فوق ذلك غير صحيح فى ضوء ما آل اليه وضع المدعى ، مما أورده حكم المحكمة الادارية ، بإعادتها له ، إذ تتعلق الدعوى به ، وهو من عداد الموظفين التى تختص به دعاوهم ، وتؤول على تعديل أقدميته فى درجة الأخيرة وما قبلها • ومن أجل ذلك يكون الحكم غير صحيح من كل وجه ، ونتيجة على ما سبق غير مقبولة لما يؤدى اليه من حصرمان المدعى من التقاضى الادارى المنعقد لمحاكمه نتيجة لتسلبها من الاختصاص غير مرة •

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه في غير محله ، ويتعين لذلك القضاء بالفائه وبجواز نظر الدعوى وباختصاص محكمة القضاء الادارى بها واعادتها اليها للفصل فيها .

### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه ، بالفاء الحكم المطعون فيه ، وبجواز نظر الدعوى وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر النزاع وباجالته اليها للفصل فيه .

( طعن ٨٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٣ - بذات هذا المعنى طعن ٧٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٣ )

قاعدة رقم ( ٢٨٨ )

### المبدأ :

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية - تنازع سلبي - اختصاص المحكمة الادارية العليا بالفصل فيه - اسباب ذلك - الحكم بعدم الاختصاص أم يفصل في موضوع النزاع حتى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان هيئة مفوضى الدولة قد طعنتم بمقتضى طعنهما المائل في الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى ( دائرة التسويات ) بجلسته ١٦ من فبراير سنة ١٩٨١ فى الدعوى رقم ٧٦٢ لسنة ٣٢ القضائية سالف الذكر ، وكان من المقرر انه يترتب على الطعن فى الحكم امام المحكمة الادارية العليا طرح النزاع برمته امامها لتفصل فيه من جديد ، ويكون لها فى ذلك ما لمحكمة الدرجة الاولى من سلطة فى هذا الصدد ، فتحدد المحكمة المختصة بنظر النزاع على الوجه الصحيح الذى يتفق واحكام القانون ، وتبحث وقائع الدعوى وتعيد تقديرها من واقع ما قدم اليها من مستندات

ومن واقع دفاع الخصوم ، وتطبيق القاعدة القانونية التي تراها صحيحة على وقائع الدعوى وما الى ذلك . وفى ضوء هذا التكييف فإن الطعن المائل اذ اثار مسألة التنازع السلبى فى الاختصاص بين المحكمتين - سالفى الذكر - فانه لا محيص والحالة هذه من التصدى لحكم هاتين المحكمتين - لتحديد أى منهما ينعقد له الاختصاص بنظر النزاع ، اذ من الاصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تادية الحقوق لأصحابها الا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعا تنازعا سلبيا فيما بينها فى هذا الاختصاص بينما ولاية القضاء معقودة بنص القانون للجهة القضائية التى تتبعها هاتان المحكمتان ، مما لا مندوحة معه اذا ما أثير مثل هذا النزاع أمام المحكمة الادارية العليا من أن تضع الأمر فى نصابه الصحيح فيتعين على المحكمة المختصة بنظر الدعوى وتحيلها اليها للفصل فيها . ولا وجه للتحديث عندئذ بحجية أى حكم لقوات ميعاد الطعن فيه لأن مثل هذا الحكم لم يفصل فى موضوع النزاع حتى تكون له قوة الشئ المحكوم فيه فى هذا الخصوص والمأقتصر على النظر فى الاختصاص منتهيا الى التسلب منه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك واذا كان الثابت من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه رقى الى الفئة الرابعة بمقتضى القرار الادارى رقم ٤٥٨ فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٣ فانه يكون شاعلا احدى وظائف المستوى الأول التى ينعقد الاختصاص بنظر منازعات العاملين الشاغلين لها لمحكمة القضاء الادارى ، الأمر الذى يعين معه والحالة هذه ، القضاء بإلغاء الحكمين الصادرين من محكمة القضاء الادارى فى الدعويين رقم ١١٤٩ لسنة ٢٧ القضائية ورقم ٧١٢ لسنة ٣٢ القضائية سالفى الذكر وباختصاص محكمة القضاء الادارى ( دائرة التسويات ) بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها ؟

طعن ٧٩٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٣ - بذات هذا المعنى

طعن ٨٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٣ -

## المبدأ :

اختصاص - احالة - المادة ١١٠ مرافعات - التزام المحكمة المحصال  
الديا الدعوى ينظرها ويمتنع عليها مغادرة البحث فى مبالاة الاختصاص  
اذا كانت طبيعة المنازعه المطروحه .

## ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١١٠ مرافعات توجب على المحكمة اذا قضت بعدم  
اختصاصها ان تامر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان  
عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلزم المحكمة المجال اليها الدعوى بنظرها  
ويمتنع على المحكمة ان تحال اليها الدعوى أن تقادر البحث فى الاختصاص  
اذا كانت طبيعة المنازعه ومدى سلامة الحكم الصادر بعدم الاختصاص  
الاسباب التى بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالمنطقة .

ومن حيث أن الدعوى موجهه قرار ادارى نهائى استكمل مقوماته وتدخّل  
فى الاختصاص الولاى والنوعى والمحل كحسبكمه القضاء الادارى  
بالمنصورة .

وليس دعوى موجهه الى وقف الاعمال الجديدة وهى من دعاوى الحيابة  
التي يختص بها القضاء المدنى المستعجل .  
واذا قضت محكمة القضاء الادارى بالمنصورة بعدم اختصاصها بنظر  
الدعوى ، فإن هذا القضاء يكون قد جاء على خطأ فى تطبيق القانون وتأويله  
بما يوجب الحكم بالقائه وباعادة الدعوى اليها لتفصل فيها مجددا .

( طعن ٥٠٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٨٢ )

ثانيا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا :

قاعدة رقم ( ٢٩٠ )

المبدأ :

المادة ١٣ مكرر (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
بالاصلاح الزراعى - اختصاص اللجان القضائية للاصلاح الزراعى -  
المحكمة الادارية العليا لا تختص سوى بنظر الطعون فى القرارات الصادرة  
من اللجان القضائية الخاصة بتحقيق الاقراوات والديون المقاربة وفحص  
ملكية الاراضى المستولى عليها او التى تكون محلا للاستيلاء لتحديد ما يجب  
الاستيلاء عليه قانونا - يخرج عن اختصاص المحكمة الادارية العليا نظرو  
الطعون فى القرارات التى تصدرها اللجان القضائية والخاصة بتوزيع  
الاراضى المستولى عليها على المتلفعين - اساس ذلك - الحكم بعدم الاختصاص  
والاحالة الى محكمة القضاء الادارى - تطبيق \*

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من المسلم به ان ترتيب المحاكم وتحديد اختصاصها  
من النظام العام الامر الذى يخول المحكمة ان تتصدى من تلقاء نفسها  
لبحث مدى اختصاصها بنظر الطعن لتنزل حكم القانون فيه ويبين من  
مطالعة نص الفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ١٣ مكررا (١) من المرسوم بقانون  
رقم ( ١٧٨ ) لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى انهما يقضيان بتشكيل  
لجنة قضائية او اكثر تختص دون غيرها عند المنازعة بما ياتى :

١ - تحقيق الاقراوات والديون المقاربة وفحص ملكية الاراضى  
المستولى عليها او التى تكون محلا للاستيلاء طبقا للقرارات المقتضىة من  
الملاك وفقا لاحكام هذا القانون ، وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه \*

٢ - الفصل فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها على  
المتلفعين وتنص الفقرة الرابعة على انه استثناء من احكام قانون السلطة  
القضائية يتمتع على المحاكم النظر فى المنازعات التى تختص بها اللجان  
القضائية المشار اليها ، وتحال فوراً جميع المنازعات المنظورة أمام جهاز

القضاء ما دام باب المرافعة لم يُنقل فيها الى تلك اللجان والفقرة الخامسة على أنه يجوز لذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية فى المنازعات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة ، ويرفع الطعن بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وفقاً للأوضاع والشروط المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار الا اذا امرت دائرة فحص الطعون بذلك وواضح من النص المذكور ، وتقضى المادة ١٣ مكرراً (٢) على أنه فيما عدا القرارات الصادرة من اللجان القضائية فى المنازعات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة السابقة لا تكون القرارات الصادرة من اللجنة القضائية نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . وواضح من النصوص المقدمة أن المحكمة الادارية العليا لا تختص سوى بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعى فى المنازعات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكرراً وهى الخاصة بتحقيق الاقراوات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها أو التى تكون محللاً للاستيلاء لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه قانوناً وبهذه المثابة لا تختص هذه المحكمة بنظر الطعون فى القرارات التى تصدرها اللجان القضائية المذكورة فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها على المتقاعين وهى المنصوص عليها فى البند (٢) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكرراً (١) سالفة الذكر على أساس أن اختصاصها بنظر هذه المنازعات هو اختصاص استثنائى من القاعدة العامة التى تجمل الاختصاص بنظر الطعن فى القرارات الادارية النهائية لمحكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن واحالته الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيه عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .



## المبدأ :

مناط اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعون المقدمة عن قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى أن يكون موضوع المنازعة متعلقا بالاستيلاء على الأراضى طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى أو أن يكون النزاع متعلقا بفحص ملكية الأراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء - إذا كسان اختصاص اللجان القضائية مناطه قانون آخر من غير قوانين الاصلاح الزراعى لا تكون المحكمة الإدارية العليا مختصة بالطعن فى قرار اللجنة القضائية - مثال : المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عنه - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة - تطبيق

## ملخص الحكم :

ومن حيث أن اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعون المقدمة عن قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى مناطه المادتين ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ، ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . وطبقا لهذين النصين يشترط لاختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون المقدمة عن قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى أن يكون موضوع المنازعة متعلقا بالاستيلاء على الأراضى طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى أو أن يكون النزاع متعلقا بفحص ملكية الأراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقراءات المقدمة من الملاك وفقا لأحكام هذه القوانين أما إذا كان اختصاص اللجنة القضائية بنظر النزاع مناطه قانون آخر من غير قوانين الاصلاح الزراعى فإن المحكمة الإدارية العليا لا تكون مختصة بنظر الطعن فى قرار اللجنة القضائية الصادر عن النزاع إذ أن اختصاصها طبقا للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١. للمعدل للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٩ هو اختصاص استثنائى أضفاه عليها المشرع بنصوص خاصة فى هذين القانونين .

ومن حيث أن اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ينظر النزاع المروى يرد الى نص المادة ٢١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم تأجير اموال الدولة والتصرف فيها ويجرى « تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الواردة في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالفصل في المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتمويش عن آكله » .

ومن حيث أن محكمة القضاء الاداري هي المحكمة صاحبة الولاية العامة في المنازعات الادارية ومن ثم تكون هي المحكمة المختصة بنظر الطعن في قرار اللجنة القضائية المروى .

ومن حيث أن المادة ١٠٩ من قانون المرافعات تنص على أن « الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها كما تنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه اذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها تأمر بأحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة » .

( طعن ٦٧٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٢ )

#### المبدأ :

المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر الطعون في قرارات مجالس تأديب الطلاب - أساس ذلك : المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة يشترط لاختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب والتي تعتبر بمثابة احكام أن تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه لتنظيم منها أمام أي جهة أعلى - لا يتوفر الشرط المتقدم في قرارات مجالس تأديب الطلاب الذي يجوز التنظيم منها الى رئيس الجامعة وفقا لنص المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قصرت اختصاص المحكمة الادارية العليا على نظر الطعون المقدمة في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية فمن ثم يخرج عن اختصاص نظر الطعن المائل المقدم اليها عن قرار مجلس تاديب الطلاب بجامعة طنطا اذ ينمقد الاختصاص بذلك لمحكمة القضاء الادارى ( دائرة الافراد ) التى تختص - وفقا لنص المادة العاشرة من القانون بنظر الطلبات المقدمة من الافراد بالفاء القرارات الادارية النهائية واذا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار القرارات الصادرة من بعض مجالس التاديب بمثابة الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التى يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الا أن مناط هذا القضاء ان تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها أمام أى جهة أعلى الأمر الذى لا يتوافر في القرار المطعون فيه الذى يجوز التظلم منه الى رئيس الجامعة على ما تقضى به المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى ( دائرة الافراد ) للاختصاص عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات مع ابقاء الفصل في المصروفات للمحكمة المذكورة .

ان المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قصرت اختصاص المحكمة الادارية العليا على نظر الطعون المقدمة في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية فمن ثم يخرج عن اختصاص نظر الطعن المائل المقدم اليها عن قرار مجلس تاديب الطلاب بجامعة طنطا اذ ينمقد الاختصاص بذلك لمحكمة القضاء الادارى ( دائرة الافراد ) التى تختص - وفقا لنص المادة العاشرة من القانون بنظر الطلبات المقدمة من الافراد بالفاء القرارات الادارية النهائية واذا كان قضاء هذه المحكمة قد

جرى على اعتبار القرارات الصادرة من بعض مجالس التأديب بمثابة الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الا ان مناط هذا القضاء أن تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها امام أى جهة أعلى الأمر الذى لا يتوافر فى القرار المطعون فيه الذى يجوز التظلم منه الى رئيس الجامعة على ما تقضى به المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى ( دائرة الانراد ) للاختصاص عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات مع ابقاء الفصل فى المصروفات للمحكمة المذكورة .

( طعن ٣٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٣ )

تعليق :

حكمت المحكمة الادارية العليا ( الدائرة المستحدثة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) فى الطلب رقم ٦ لسنة ١ فى الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق باختصاصها بنظر الطعون فى قرارات مجالس التأديب التى لا تخضع للتصديق من جهات ادارية ، اذ يجرى على قرارات هذه المجالس بالنسبة الى الطعن فيها ما يجرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، أى يطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا عملا بنص المادتين ٢٢ و ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ثالثا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية

قاعدة رقم ( ٢٩٣ )

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية - علم وجود اختصاص عام أصيل واختصاص استثنائى لأى من هاتين الهيئتين اشتراك كل من الهيئتين فى الاختصاص على قدم المساواة من حيث مبدأ

الولاية فيما اتحدت فيه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين -  
توزيع هذا الاختصاص بمراعاة التدرج القضائي بينها وفقا لأهمية  
النزاع .

#### ملخص الحكم :

متى كان المرجع في تعيين اختصاص كل من محكمة القضاء الإداري  
والمحاكم الإدارية هو إلى أهمية النزاع وكان تقدير هذه الأهمية يقوم على  
أسس واقعية منضبطة على نحو ما سلف بيانه مردحا إلى المستوى الوظيفي  
وخطورة المسؤولية والدرجة المالية ومقدار المرتب وما إلى ذلك من ضوابط  
ومعايير يراعى فيها الموازنة بين الوظائف ذات الأهمية والقليلة الأهمية  
ومثيلات كل منها ، لقيام الفارق بينها بحكم طبائع الأشياء . فليس ثمة  
اختصاص عام أصيل واختصاص استثنائي لأي من هاتين الهيئتين ، بل  
مشاركة في الاختصاص على قدم المساواة من حيث مبدأ الولاية فيمما  
اتحدت فيه هذه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين ، وتوزيع  
لهذا الاختصاص بين الهيئتين المذكورتين بمراعاة التدرج القضائي بينهما  
وفقا لأهمية النزاع بما يحصل كل منهما أصيلة فيما أسند إليهما  
الاختصاص بنظرة معزولة عما مواء . وآية ذلك ما نصت عليه الفقرة  
الأخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم  
مجلس الدولة من قولها : « وكل ذلك بحيث تختص محكمة القضاء الإداري  
وحدها بالفصل نهائيا فيما نص عليه في البندين أولا وسادسا ، تختص  
بالاشتراك مع المحاكم الإدارية بالفصل فيما نص عليه في البنود : ثانيا  
وثالثا ورابعا وخامسا وسابعا » ، وهذا الاختصاص المشترك  
بالفصل فيما نص عليه في البنود : ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا  
من المادة الثامنة من القانون في شئون الموظفين العموميين  
هو ما تحدثت عنه المادتان ١٣ و ١٤ منه ، ووزعت فيه  
الاختصاص بين المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بصفة نهائية على  
أساس أهمية النزاع بما يتماشى مع التدرج القضائي بين كل من هاتين  
الهيئتين . ومما يؤكد هذا النظر ما ورد في كلتا المادتين المشار إليهما من  
قول الشارع « عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة

العالية أو بالضباط ، فى المادة الأولى ، وعدا ما تختص به المحاكم الادارية  
فى الثانية ، الأمر الذى يفيد تبادل الاستثناء بين الهيئتين ، وما بدأ  
الشعار بالمحاكم الادارية الا اقتصادا فى العبارة وإيجاز فى السرد .  
( طعن ١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٤ )

#### المبدأ :

مناط توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى وبين المحاكم  
الادارية هو اهمية النزاع - استناد هذا المعيار الى قاعدة مجردة مردعا الى  
طبيعة النزاع فى ذاته ودرجة خطورته من حيث مرتبة الموظف ومستوى  
الوظيفة التى يشغلها فى التسلسل الوظيفى واهميتها - انطباق هذا المعيار كلما  
تحققت حكمته التشريعية - عدم ارتباطه بتعبير اصطلاحى خاص قصد به  
معنى محدد فى قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - عبارة «الموظفين  
الداخلين فى الهيئة فى الفئة العالية» الواردة فى المادة ١٣ من قانون مجلس  
الدولة - وجوب فهمها على أنها وصف عام للضابط الذى يتخذ أساسا لتقدير  
الاهمية سواء طابق هذا الوصف الاصطلاح الوارد فى قانون نظام موظفى  
الدولة او فى ميزانية الدولة العامة او صادف حالة واقعية مماثلة قائمة  
بموظف عمومى خاضع لاحكام قانون آخر - شمول قاعدة توزيع الاختصاص  
الوارد فى المادة ١٣ ، ١٤ من قانون مجلس الدولة طوائف الموظفين العموميين  
سواء الخاضعين منهم لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وغير الخاضعين  
- صفة الموظف الداخلى فى الهيئة فى عرف الاصطلاح الجارى فى النظام  
الحكومى تتوافر فى الموظف التابع للمؤسسة العامة وإن لم تضف عليه  
بحرفيتها هذه التسمية متى اجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها - عليم  
التقيد بوجوب التزام حرفية تعبير « الموظفين الداخلين فى الهيئة فى الفئة  
العالية » بمدلوله اللفظى المحدد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ -  
حجة ذلك :

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة نص  
فى المادة ١٣ منه على أن « تختص المحاكم الادارية بصفة نهائية : ( ١ ) بالفصل  
فى طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها فى البندود » ثالثا ،

و « رابعا » و « خامسا » من المادة ٨ عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة المالية أو بالضباط وفي طلبات التعويض المترتبة عليها . (٢) بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمساكنات المكافآت المستحقة لمن ذكروا في البند السابق أو لورثتهم . و نص في المادة ١٤ على أن « تختص محكمة القضاء الإداري بصفة نهائية بالفصل في الطلبات والمنازعات المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ عدا ما تختص به المحاكم الإدارية » . وقد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه خاصا بهاتين المادتين « . . . . . » وغنى عن البيان أن محكمة القضاء الإداري بحسب النظام الحالي التي تتحمل فيه وحدها عبء الفصل في هذه الكثرة الهائلة من القضايا . . . . . لن تستطيع والحالة هذه الفصل في القضايا بالسرعة الواجبة مع أهمية ذلك كي تستقر الأوضاع الإدارية ولو زيد عدد دوائرها أضعافا . لذلك كان لا بد من علاج هذه المشكلة ، والنظام المقترح يوزع العبء بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية على أساس أهمية النزاع . . . . . ويتضح من هذا أن مناهل توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية - بمراعاة التدرج القضائي بينهما - هو أهمية النزاع ، ويستند معيار الأهمية في هذا المقام الى قاعدة مجردة مردها الى طبيعة النزاع في ذاته ودرجة خطورته منظورا إليها من حيث مرتبة الموظف المستمعة من مستوى الوظيفة التي يشغلها في التدرج الوظيفي وأهميتها . ومتى كان الفيصل في تعيين الاختصاص القائم على أهمية النزاع هو هذا المعيار المجرد فإنه ينطبق كلما تحققت حكمته التشريعية غير مرتبطة بتعبير اصطلاحي خاص قصد به معنى محدد في إطار قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، والافات عليه المحكمة في فتعهم عبارة « للموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة المالية » الواردة في المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على أنها وصف عام على سبيل الحصر للضابط الذي يتخذ أساسا لتقدير الأهمية ، سواء طابق هذا الوصف الاصطلاح الوارد في قانون موظفي الدولة أو في ميزانية الدولة العامة ، أو صادف حالة واقعية مماثلة

قائمة بموظف عمومى خاضع لأحكام قانون آخر ، ذلك أن المشرع فى قانون مجلس الدولة لم يخص بالعبارة آنفة الذكر الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية بحسب تعريفهم فى قانون نظام موظفى الدولة والجداول الملحقة به أو فى ميزانية الدولة العامة الخاصة بالحكومة المركزية فحسب، وإنما اتبع هذه المصطلحات على حكم الغالب ، وعنى بذلك من فى مستواهم الوظيفى من حيث طبيعة العمل ونوع الوظيفة ومرتبها فى مدارجها بما لا يمنع من تأويل هذا الاصطلاح بما يقابله ويتعادل معه معنى ومدلول فى مفهوم القواعد واللوائح التى تحكم حالة الموظفين العموميين فى كل مصلحة أخرى أو هيئة عامة من الهيئات التى تستقل بأنظمة خاصة لموظفيها وميزانياتها ولا تلتزم النظام الوظيفى أو المالى المتبع فى شأن الموظفين الحكوميين ، وبذلك تشمل قاعدة توزيع الاختصاص الواردة فى المادتين ١٣ و ١٤ من قانون مجلس الدولة طوائف الموظفين العموميين كافة وتوسع لهم جميعا ، الخاضعين منهم لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ وغير الخاضعين ، تحقيقا لمساواة بينهم فى المعاملة القضائية كما هو الحال بالنسبة الى الموظفين العموميين ذوى الكادرات الخاصة الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة - كرجال القضاء وإدارة قضايا الحكومة وأعضاء مجلس الدولة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات - ولا يحكمهم قانون نظام موظفى الدولة أساسا ، وكما هو الحال كذلك بالنسبة الى موظفى المؤسسات العامة الداخلة فى إطار الدولة الصام . وفى نطاق وظيفتها الادارية بعد اذ امتد نشاط هذه الاخيرة الى مختلف المرافق التى يتبعها موظفون عموميون ولا تقتيد بالأوضاع والنظم المالية المقررة لموظفى الادارة الحكومية سواء فى تبويب الميزانية أو فى تقسيم الوظائف والدرجات ، كما لا تلتزم مصطلحاتها بنصها وتعبيراتها بل تنفرد بنظمها وتعبيراتها الخاصة وإن قارب فيها ترتيب الوظائف وطبيعتها ومستوياتها نظائرها فى الكادر العام . ومن ثم فإن صفة الموظف الداخل فى الهيئة فى عرف الاصطلاح الجارى فى النظام الحكومى تتوافر فى الموظف التابع للمؤسسة العامة وإن لم تضاف عليه بحرفيتها هذه التسمية ، متى اجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها حسبما يتلائم مع طبيعة نظام المؤسسة



وأوضاع ميزانيتها ومركزه فيها ، فهو ، هي الحكومة غيره في المؤسسة بيد أن المركز القانوني لطلبهما واحد ، وبالتالي فإن حكمهما من حيث الاختصاص باعتباره اثراً من الآثار المترتبة على هذا المركز واحد كذلك . وبالقِيَاس ذاته تتحدد الفئة المالية ، فما هذه التسمية إلا مظهر الأهمية التي هي معيار توزيع الاختصاص ، وتحقق هذه الأهمية بتوافر عناصرها بالفعل في أي صيغة رتبته ، فيعرف نظراً للموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة المالية في المؤسسات العامة بحقيقة أوضاعهم الوظيفية والمالية لا بوصفهم وتســــــــــــــــمياتهم . ومتى كان الأمر كذلك فلا تعديل ولا تغيير في قواعد الاختصاص بل أعمالها وتطبيق صحيح لضوابطها وبروحها ومغزاها بما يتفق وحكمة التشريع ويتلاءم مع طبيعة نظم التوظيف وتقسيم الوظائف والدرجات وأوضاع الميزانية التي تقررها اللوائح الخاصة بالمؤسسات العامة . أما الاستمساك بوجوب التزام حرفية تعبير الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة المالية ، بالمداول اللفظي المحدد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فلزم ما لا يلزم ، بل اعراض عن مفهوم القانون ذاته فيما يتعلق بالموظفين الشاغلين للوظائف العليا ذات جوهر قصد الشمارخ في قانون مجلس الدولة بما قد يفيض الى الخروج مربوط الثابت الذين لا يدخلون في نطاق تقسيم الوظائف الداخلة في الهيئة المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون نظام موظفي الدولة ، وهو تقسيم هذه الوظائف الى فئتين : عالية ومتوسطة ، وتقسيم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فني وإداري للاولى وفني وكتابي للثانية ، اذ لم ترد وظائفهم في الجدول الثاني المرافق لهذا القانون ضمن وظائف الكادر الفني العالي والإداري ، وهو حنط غير مقبول ان يخرج أفراد هذه الفئة من الموظفين من اختصاص محكمة القضاء الإداري ويخضعون في منازعاتهم الإدارية لولاية المحاكم الإدارية ، مع أن وظائفهم في مدارج السلم الإداري تتعادل وتتساوى مع وظائف الكادر الفني العالي والإداري المقررة بهذا الوصف في الجدول الثاني من القانون ، الأمر الذي يتنافى مع ما قصده

الشوارع من جعل أهمية النزاع المشتقة من مرتبة الوظيفة مناهض تحديد الاختصاص .

( طعن ١ لسنة ٤ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٥٨ ، طعن ٩٤٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٥٨ )

قاعدة رقم ( ٢٩٥ )

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - مناهض أهمية النزاع - معيار هذه الأهمية مجرد - مرده طبيعة النزاع في ذاته - مرتبة الموظف مستمدة من مستوى وظيفته التي تضفي على منازعاته الأهمية التي تجدد جهة الاختصاص - تعلق النزاع بموظف داخل الهيئة من الفئة العالية وتأثيره على مراكز الموظفين من هذه الفئة يجعل الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ينص في المادة ( ١٣ ) منه على أن : تخصص المحاكم الإدارية ١ - بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وخامساً عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخليين في الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط في الاقليم المصري وعدا ما يتعلق منها بموظفي الحلقة الاولى وما فوقها في الاقليم السوري وفي طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات ، ٢ - بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا في البند السابق او لورثتهم وتنص المادة (١٤) على أن تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في كل الطلبات والمنازعات المنصوص عليها في المادة ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ - عدا ما تختص به المحاكم الإدارية - وقد جاءت أحكام هاتين المادتين ترديدا لما نصت عليه المادتان ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة وقد جاء بالذكر

الإيضاحية لهذا القانون الأخير خاصا بهاتين المادتين ٥٥٠ و ٥٥١. وغنى عن البيان أن محكمة القضاء الإداري بحسب النظام الحال الذي تتحمل فيه وحدها عبء الفصل في هذه الكثرة الهائلة من القضايا ٥٥٠ لن تستطيع والحالة هذه ، الفصل في القضايا بالسرعة الواجبة مع أهمية ذلك ، كي تستقر الأوضاع الإدارية ولو زيد عدد الدوائر أضعافا ، لذلك كان لا بد من علاج لهذه المشكلة ، والنظام المقترح يوزع العبء بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية على أساس أهمية النزاع ٥٥٠ ، ٥٥١ .

ويتضح من ذلك حسبما سبق وقضت به هذه المحكمة من أن مناط توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية - بمراعاة التدرج القضائي بينهما ، هو أهمية النزاع ويستند معيار الأهمية في هذا النزاع الى قاعدة مجردة مردها الى طبيعة النزاع في ذاته ودرجة خطورته منظورا اليه من حيث مرتبة الموظف مستمدة من مستوى الوظيفة التي يشغلها في التدرج الوظيفي وأهميتها وفي ضوء ذلك فإن مرتبة الموظف مستمدة من مستوى الوظيفة التي يشغلها هي وحدها التي تضيف على منازعاته قدرا من الأهمية تتحدد بمقتضاء الجهة ذات ولاية الفصل فيها ومن ثم فإنه كلما تعلق النزاع بموظف داخل الهيئة من الفئة العالية وكان الفصل فيه يؤثر على مراكز الموظفين من هذه الفئة يتعدى الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري .

( طعن ٥٩٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٦ )

#### المبدأ :

وظيفة مدرس مادة الطبيعة بمرتبة قدره ٥٥٠ ج سثويا مضاعفا اليه ٥٠ ج نظير الإشراف على المعامل - هي في القمة من الوظائف الفنية في مرفق التعليم - عدم وجود كادر خاص بموظفي كلية فيكتوريا - لا يجرى هذه الوظيفة من أهميتها التي هي مناط تعيين الاختصاص - افتراض قيام علاقة

المدعى بكلية فيكتوريا على رابطة أساسها عقد استخدامه - أحكام هذا  
القرار قاعدة تنظيمية تضعه في مركز لائحي يخضع لأحكام القانون العام -  
عدم وجود التنافر بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو في  
الفئة العالية أو مشبها بذلك - اختصها بمهمة القضاء الإداري دون  
المحاكم الإدارية بنظر المنازعة المتعلقة بالقرار الصادر بفصله .

#### ملخص الحكم :

ان وظيفة مدرس مادة الطبيعة التي كان يشغلها المدعى ومرتبته التي  
كان يتقاضاها وقدره ٥٥٠ جنيه سنويا مضافا اليه ٥٠ جنيه نفير  
الاشراف على المعامل والمؤهل الذي يحمله - وهو الدكتوراه من جامعة  
شييفيلد - هذه الوظيفة هي في القمة من الوظائف الفنية في مرفق التعليم .  
ولا يقدح في هذا أو يجرّد الوظيفة من أهميتها المستمدة من طبيعة  
خصائصها والتي هي مناط تعيين الاختصاص بعدم وجود كادر خاص  
بموظفي كلية فيكتوريا ، ذلك أن مرتب وظيفة المدعى يصعد الى مستوى  
يناهز المرتبات العالية في الدولة ، الأمر الذي يجعله في حد ذاته يدخل  
في نطاق المرتبات المقررة لوظائف الفئة العالية بحسب قانون نظام موظفي  
الدولة . ومتى كان هذا هو وضع المدعى فلا يغير من الأمر - فيما يتعلق  
بتعيين الهيئة المختصة بنظر دعواه العالية - كون علاقته بكلية فيكتوريا  
كانت تقوم على رابطة أساسها عقد استخدامه الذي ظل معاملا بأحكامه ،  
لأنه على فرض صحة هذا التكييف فإن أحكام العقد ذاتها تكون هي  
القاعدة التنظيمية التي تحكم حالته والتي تضعه في مركز لائحي يخضع  
لأحكام القانون العام ، وهي مع ذلك لا تمنع من سريان أحكام نظام  
التوظيف في حقه فيما لا يتعارض مع ما هو وارد بهذا العقد . ولا تنافر  
بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو من الفئة العالية  
أو مشبها بذلك حكما . ولما تقدم من أسباب ، فإن الاختصاص بنظر  
هذه المنازعة يكون لمحكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية .

## المبدأ :

وظيفة مرشد بهيئة قناة السويس - وظيفة في القمة من الوظائف الفنية لهيئة قناة السويس - اغفال تبويب هذه الوظيفة بين وظائف كادر موظفي هيئة القناة ودرجاته والاكفاء برصد مبلغ اجمالي للارشاد في ميزانية الهيئة لاعتبارات تتعلق بوضع هذه الوظيفة - لا يجرّد هذه الوظيفة من أهميتها المستمدة من طبيعة خصائصها والتي هي مناط تعيين الاختصاص افتراض قيام علاقة المرشد بهيئة قناة السويس على رابطة أساسها عقد استغلاله - عدم اعتبار هذا العقد عمل رضائي بالمعنى المفهوم في فقه القانون الخاص - أحكام هذا العقد قاعدة تنظيمية تضعه في مركز لا يفضح لأحكام القانون العام - سرعان أحكام لائحة موظفي الهيئة في حقه بما لا يتعارض مع ما هو وارد في العقد - عدم وجود تناقض بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو في الفئة العالية أو مشبها بذلك حكما - اختصاص محكمة القضاء الإداري هون المحاكم الإدارية بنظر المنازعة المتعلقة بالقرارات الصادرة بفصل المرشد .

## ملخص الحكم :

ان وظيفة مرشد - التي كان يشغلها المدعى والموصوفة في الميزانية بأنها دائمة - هي في القمة من الوظائف الفنية بهيئة قناة السويس ، وفي الذروة منها دقة وخطورة . وبداهة هذا النظر تتجلى من طبيعتها بحكم كونها عضب النشاط الملاحي في مرفق المرور بالقناة . ولا يقدح في هذا أو يجردها من أهميتها المستمدة من طبيعة خصائصها والتي هي مناط تعيين الاختصاص خلوص الجدول الواردة بالكادر الخاص بموظفي هيئة القناة من النص عليها بين مختلف الوظائف الفنية والإدارية والكتابية التي تضطلعها ومنها ما يشغلها موظفون معتبرون من الفئة العالية وهم دون المرشدين . كما لا يقلل من أهمية هذه الوظيفة كون مرتبها الأصلي يبين العلاوات والاضافات زهيدا نسبيا بالمقارنة بالأجر الكلي الذي يتقاضاه المدعى فعلا بسائر مشتعلاته والذي لا يتمثل في هذا الراتب الرمزي فحسب بل يرقى الى رقم عريض في نهاية كل شهر تبعا لعدد السنين

التي يتولى مهمة ارشادها ، ذلك أن هذه الإضافات إنما هي معتبرة  
مكملة للراتب الأصلي . بيد أنه لما كان حدما الأعلى مرتنا دائب التفاوت  
وغير ثابت ، وكانت تصعد بالراتب الى مستوى يناهز أعلى المرتبات فى  
الدولة أو يفوقها قدرا ، فقد اقتضى وضعها الخاص الذى انفردت به  
اغفال تبويبها بين وظائف كادر موظفى هيئة القناة ودرجاته ، والاكتفاء  
بإدراج مبلغ اجمالى للارشاد فى ميزانية الهيئة . وحسب وظائف المرشدين  
دليلا على أهميتها . إن المبلغ الذى اعتمد لها فى البند ٩٤٢ ص ٢٦ من  
ميزانية السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ هو مليون من الجنيهات ، وهو  
مبلغ طائل لو قورن بالاعتمادات المرسودة لسائر الوظائف الدائمة الأخرى  
فى الهيئة . على أن المرتب الرمزى المجرى للمدى فى حد ذاته هو داخل  
فى نطاق المرتبات المقررة لوظائف الفئة العالية بحسب قانون نظام موظفى  
الدولة . ومتى كان هذا هو وضع المدعى فلا يغير من الامر فيما يتعلق  
بتعيين الهيئة المختصة بنظر دعواه الحالية كون علاقته بهيئة قناة  
السويس كانت تقوم على رابطة أساسها عقد استخدامه الذى ظل مصاملا  
بأحكامه ، لانه على فرض صحة هذا التكييف فى الجدل المحض فان أحكام  
العقد - وهو ليس عقد صمل رضائى بالمعنى المفهوم فى فقه  
القانون الخاص - تكون هى القاعدة التنظيمية التى تحكم حالته  
والتي تضعه فى مركز لائى يخضع لأحكام القانون العام . وهى مع ذلك  
لا تمنع سريان أحكام لائحة موظفى الهيئة فى حقه فيما لا يتعارض مع ما هو  
وارد بهذا المقد طبقا لنص المادة ٩٥ من تلك اللائحة التى لا تزال قائمة  
ونافذة ، بقطع النظر عن الطعن فيها أمام القضاء ما دامت لم تلغ بعد .  
ولا تنافر بين قيام المقد وبين كون الموظف داخل فى الهيئة أو من الفئة  
العالية أو مشبها بذلك حكما ، اذ نصت المادة الرابعة من القانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة على أن « الوظائف  
الداخلية فى الهيئة اما دائمة واما مؤقتة حسب وصفها الوارد فى الميزانية » .  
ونصت المادة ٢٦ منه فى شقها الأخير على ما يأتى : « ٠٠٠ أما الموظفون  
المعينون على وظائف مؤقتة فأحكام توظيفهم وتاديبهم وفصلهم يصدر  
بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد

وبعد أخذ رأى ديوان الموظفين : • وقد صنف قرار مجلس الوزراء في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالموافقة على الشروط الواردة بنموذج عقد الاستخدام الذى أعده ديوان الموظفين • ولما تقدم من أسباب فان الاختصاص بنظر هذه المنازعة يكون لمحكمة القضاء الادارى دون المحاكم الادارية •

( طعن ٩٤٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢ )

### للمادة رقم ( ٢٩٨ )

#### المبدأ :

القرار المطعون فيه يمس مراكز موظفين من الفئة العالية - دخوله في اختصاص محكمة القضاء الادارى دون المحاكم الادارية •

#### ملخص الحكم :

ان الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، اذ نصت على اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فى الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات ، قد استثنت من ذلك ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط ، فجعلته من اختصاص محكمة القضاء الادارى • فاذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه يمس مراكز موظفين من الفئة العالية ( بالكادر الادارى ) فهو بهذه المثابة من اختصاص محكمة القضاء الادارى •

( طعن ٤٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٦ ، طعن ٣٤٦ لسنة ٢ ق

- جلسة ١٩٥٦/٣/٩ )

### للمادة رقم ( ٢٩٩ )

#### المبدأ :

كتاب العدل - توليهم اعباء وظيفة عامة منذ قانون كتاب العدل المشاهدى المؤرخ ١٩٢٩/١٠/١٥ - مماثلة مركزهم لمركز الموظفين من الحلقة

الأولى - دخول المنازعات المتعلقة بهم في اختصاص محكمة القضاء الإداري  
دون المحكمة الإدارية .

#### ملخص الحكم :

ان كتاب العدل ، بحكم منصبه ، يعتبر - منذ أن كان خاضعا لقانون  
كتاب العدل العثماني المؤرخ ١٩٠٥/١٠/١٩٢٩ والنافذ بالأقليم السوري -  
من عناصر الإدارة ويسهم في تسيير مرفق عام وهو اذ يقوم بتنظيم وتوثيق  
العقود وغير ذلك مما وكله اليه المشرع انما يخضع لرقابة وزارة العدل  
في التدرج الرئاسي وكونه يتقاضى عائدات بدلا من الرواتب فذلك لا يمنع  
من القول انه كإن يتولى أعماله وظيفة عامة ومركزة لا تحرمه قواعد  
القانون العام ، ولا يبيح أن يكون كاتب العدل يعتبر مماثلا لمركز الموظفين  
من الحلقة الأولى يؤكد ذلك أن قانون كتاب العدل الجديد رقم ٥٤  
لسنة ١٩٥٩ قد صنف وظائفهم في المرتبة الخامسة فما فوق وهي مراتب  
الحلقة الأولى حسب قانون الموظفين الأساس رقم ١٣٥ الصادر في  
١٩٤٥/١/١٠ ولذلك يكون الاختصاص منعهما لمحكمة القضاء الإداري  
دون المحكمة الإدارية .

( طعن ٧٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١ )

قاعدة رقم ( ٣٠٠ )

#### المسألة :

توزيع الاختصاص بين المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري -  
الفاء قرار إيفاد الطالب المتطوع بالجيش وملاحقته بالنفقات الدراسية  
بالتضامن مع كفيله - دخوله في اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم  
الإدارية - حكم المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها وإحالة البعثة إلى المحكمة  
الأولى صحيح - أساس ذلك .

#### ملخص الحكم :

لا اختصاص للمحكمة الإدارية بنظر الفاء قرار إيفاد الطالب المتطوع  
في الجيش في البعثة وملاحقته بالنفقات الدراسية بالتضامن مع الكفيل



على أساس أن المنازعة تدور حول أحكام عقدين إداريين وعلى أن اختصاص المحاكم الإدارية مبني على سبيل الحصر وليس فيه مثل هذه المنازعة وأن اختصاص محكمة القضاء الإداري بكل ما يدخل في اختصاص القضاء الإداري أعم وأشمل من اختصاص المحكمة الإدارية ، ومن ثم يكون الحكم المعلوم فيه وقد قضى بعدم الاختصاص قد أصاب وجه الحق في قضائه وكذلك في حالته الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري المختصة إذ المحكمة الأولى والثانية تنظران المنازعة لأول مرة أي تعتبران في درجة واحدة في هذا الصدد كما أنهما تتبعان جهة قضائية ذات وظيفة واحدة وليس في قانون أصول المحاكمات المدنية ما يمنع منها .

( طعن ١٠٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠١ )

#### المادة ٢

موظفو مصلحة الجمارك - تحديد المحكمة المختصة بنظر المنازعات الخاصة بهم - مرد هذا إلى تصنيف مراتب هؤلاء الموظفين بما يقابل التصنيف الوارد في قانون الموظفين الأساسي وبالنظر إلى مستوى الوظيفة بحسب أهميتها وخطورة مسؤوليتها في سلم الوظائف وتدرجها - المناط في ذلك هو باعتبار مرتب الوظيفة الذي اتخذه قانون الموظفين معياراً في هذا التصنيف - مثال .

#### ملخص الحكم :

لئن كان ملاك موظفي الجمارك السوري قد خلا من تقسيم وظائفه إلى حلقات على قرار التقسيم المفضل في قانون الموظفين الأساسي ، إلا أنه ليس مؤدى هذا أن يستبر جميع موظفي تلك المصلحة في عداد موظفي الملاك الأدنى الذين تنظر المنازعات الخاصة بهم المحكمة الإدارية ، بل المراد في تصنيف مراتب هؤلاء الموظفين بما يقابل التصنيف الوارد في قانون الموظفين الأساسي هو بحكم طبائع الأشياء إلى مستوى الوظيفة بحسب أهميتها وخطورة مسؤوليتها في سلم الوظائف وتدرجها . وغنى عن القول أن المناط في ذلك هو باعتبار مرتب الوظيفة الذي اتخذه قانون الموظفين

الأساسي معيارا في هذا التصنيف ، فان كان المرتب يرقى بالوظيفة الى الحلقة الاولى فما فوقها فان الاختصاص بنظر المنازعات الادارية المتعلقة بهؤلاء الموظفين يكون معقودا لمحكمة القضاء الإداري ، والا فانه يكون للمحكمة الادارية ٢

فاذا كان الثابت أن المدعى قد رفع الى الدرجة الخامسة واستحق بذلك راتبا يوازي الراتب المقرر للدرجة الثانية بالمرتبة الخامسة الداخلة في الحلقة الاولى بحسب المادة السادسة من قانون الموظفين الأساسي ، فان المنازعة تكون والحالة هذه من اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحكمة الادارية وذلك بالتطبيق لأحكام المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، واذا فصلت المحكمة الادارية بدمشق في موضوع هذه الدعوى فانها تكون قد جاوزت اختصاصها ، ويكون الطعن في هذا الحكم - وقد قام على عدم اختصاص المحكمة الادارية بنظر الدعوى - على أساس سليم من القانون ، مما يتعين معه قبوله شكلا ، والقضاء في موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، والزام المدعى بمصروفات الدعوى جميعا ، بما في ذلك مصروفات هذا الطعن ما دام قد أقامها - كما هو ثابت من صحيفة افتتاحها - أمام « دائرة المحكمة الادارية المنعقدة في دمشق » بالعريضة المودعة ديوان المحكمة في ١٥ من نيسان ( ابريل ) سنة ١٩٥٩ في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ٢١ من شباط ( فبراير ) سنة ١٩٥٩ ولعمول به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر في يوم اصداره ، ولا عذر له في الفهم بأنه إنما قصد محكمة القضاء الإداري الموازية للمحكمة العليا المفعاة ، ما دام القانون المشار اليه يفرق في التكوين والتشكيل بين المحكمة الادارية ومخكمة القضاء الإداري وكذلك في توزيع الاختصاص بينهما ، والمدعى وشأنه في رفع دعواه من جديد أمام المحكمة المختصة ان كان ما زال لذلك وجه .

قاعدة رقم ( ٣٠٢ )

المبدأ :

المنازعة حول استحقاق أو عدم استحقاق مكافأة عن أعمال اضافية - تعتبر منازعة في مكافأة - اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فيها بالنسبة لمن عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة المالية ، والضباط .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن مثار المنازعة هو ما إذا كان المطعون عليه يستحق أم لا يستحق مكافأة عن الأعمال الإضافية التي أداها في غير أوقات العمل الرسمية خلال مدة معينة ، فإن الدعوى تكون - طبقاً للتكييف القانوني السليم - عبارة عن منازعة في مكافأة مما تختص المحاكم الادارية بالفصل فيها بالنسبة الى من عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة المالية والضباط ، وذلك اعمالاً للبندين الأول والثاني من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . ومن ثم فإن المحكمة الادارية تكون قد خالفت القانون بقضائها بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى ، بناء على تكييفها لها تكييفاً خاطئاً يصورها بأنها دعوى تفويض نظير ما حل بالمدعى من ضرر لامتناع وزارة المالية عن الموافقة على تقرير مكافآت له ولزملائه .

( طعن ٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٥ )

قاعدة رقم ( ٣٠٣ )

المبدأ :

المنازعة في استحقاق بدل التخصص من عمله تعتبر منازعة في واتب - اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فيها بالنسبة لمن عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة المالية والضباط - عدم صدور قرار مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص - لا أثر له في تجديد الاختصاص .

### ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن منار المنازعة هو في الواقع من الامر ما اذا كان المطعون عليه يستحق بدل تخصص او لا يستحقه ، فان الدعوى تكون في حقيقتها منازعة في راتب ، اذ أن هذا البديل هو في حقيقته من الرواتب الاضافية ، وبذلك تختص المحاكم الادارية بالفصل في المنازعات الخاصة بها بالنسبة الى من عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية والضباط طبقا للبندين الأول والثاني من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وذلك سواء صدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص الذي يستحقه المطعون عليه زملاؤه أم لم يصدر ، ولا اثر لذلك في تحديد الاختصاص الذي يقوم على تكييف الدعوى باعتبارها منازعة في راتب ، وانما تستظهر المحكمة المختصة اثر عدم صدور هذا القرار كعنصر من عناصر المنازعة عند الفصل في موضوعها ، وهل هو من المقومات الأساسية لمثل هذا الراتب الذي لا يقوم الا به ، أم لا .

( طعن ٣٤٧ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١ )

قاعدة رقم ( ٣٠٤ )

### المبدأ :

المنازعات الخاصة بالتعيين في وظائف العهد والمشاخ - من المنازعات المتعلقة بموظفين من غير الفئة العالية - اختصاص المحاكم الادارية دون محكمة القضاء الإداري بنظرها .

### ملخص الحكم :

ان الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « تختص المحاكم الادارية بصفة نهائية بالفصل في طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها في البنود ( ثالثا ورابعا وخامسا ) من المادة ٨٤ عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في

الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط ، وفي طلبات التعويض المترتبة عليها ، وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٨ المشار إليها على : « الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعون في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة الترقية أو بمنح علاوات » . ومقتضى حذرن النصين أن المحاكم الادارية تختص وحدها بصفة نهائية في نظر الدعاوى الخاصة بالتعيين في الوظائف العامة باستثناء الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية والضباط . ولا جدال في أن العمدة يحكم منصفه عامل أساسى في البنيان الادارى بالاقليم الجنوبى للجمهورية العربية المتحدة اذ يمثل الادارة المركزية في القرية ويسهم بقسط كبير في تسيير مرافقها العامة فهو بهذه المثابة من موظفى الدولة العموميين ، يتولى أعباء وظيفته عامة في الدرج الرئاسى ، ويتمتع بسلطات عديدة ، وتحكمه اللوائح العامة ، ويصدر القرارات الادارية في حدود اختصاصه ، ولو كان لا يتناول مرتباً ولا يعززل مركزه عند بلوغه سنناً معينة . يؤكد ذلك أن المادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاص بانتخاب نصت على أنه « لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العمومية ، ويدخل في ذلك كل موظفى ومستخدمى مجالس المديريات والمجالس البلدية وكل موظفى وزارة الاوقاف ومستخدميها وكذلك العمدة » ، ونصت المادة ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات على أنه « لا يجمع بين عضوية مجلس المديرية وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، والمقصود بالوظائف العامة : كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العمومية ، ويدخل في ذلك كل موظفى ومستخدمى مجالس المديريات والمجالس البلدية أو القروية وكل موظفى ومستخدمى وزارة الاوقاف والمعاهد الدينية ، وكذلك العمدة والمشايخ » . ولما كانت وظائف العمدة والمشايخ ليست من بين الوظائف الداخلة في الهيئة من الفئة العالية ، فان المنازعات المتعلقة بالتعيين فيها لا تختص بها محكمة القضاء الادارى ، وانما تكون من اختصاص المحاكم الادارية بصفة نهائية .

{ طعن ٣٢٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧ }

قاعدة رقم ( ٣٠٥ )

المادة ٣ :

تصدر القرارات الصادرة من لجنة الفصل في الطلبات التي تقدم طعننا في كشوف الجائز ترشيحهم للعمدية - تعد في النظر الصحيح قانونا قرارات بالتعيين مالا في وظيفة العمدية - اختصاص المحاكم الادارية بها دون محكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص المحاكم الادارية بنظر الدعوى بمقولة أن القرارات التي تصدر من لجنة الفصل في الطلبات التي تقدم طعننا في كشوف الجائز ترشيحهم للعمدية هي من القرارات الادارية النهائية التي نصت عليها الفقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والتي تختص بها محكمة القضاء الادارى ، فان قرارات اللجنة المشار اليها تعد في النظر الصحيح قانونا ، قرارات بالتعيين مالا في وظيفة العمدية وتندرج تحت الفقرة ٣ من المادة الثامنة سابقة الذكر وتختص بها المحاكم الادارية دون محكمة القضاء الادارى لعدم تعلقها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية او بالضباط . ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله .

( طعن ٥٩٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٣ )

قاعدة رقم ( ٣٠٦ )

المادة ٢ :

تنازع سلبى في الاختصاص بين المحكمة الادارية لوزارة الداخلية وبين محكمة القضاء الادارى - حكم المحكمة الادارية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعد صدور حكمي عدم الاختصاص مع الاحالة - الطعن في الحكم الاخير يحرك رقابة المحكمة الادارية العليا على الحكمين السابقين رغم فوات ميعاد الطعن فيهما - اساس ذلك .

### ملخص الحكم :

ان حكم المحكمة الادارية المطعون فيه الصادر منها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو فى واقع الامر محمول على حكمها الاول القاضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، واذا كان هذا الحكم لم يعطى فيه فان اتصال المحكمة الادارية بالدعوى بعد إحالتها اليها من محكمة القضاء الادارى قد طرح عليها هذا الذى سبق لها القضاء فيه وبذلك فرض عليها حكمها المطعون فيه فجدد بذلك هذا التنازع السلبى الذى تخالفت فيه وجهتا النظر بينها وبين محكمة القضاء الادارى . ولو صح بازاء الطعن الحالى الانتصار على مراقبة الحكم المطعون فيه دون ميناء الذى قام عليه لانتهى الامر ببقاء التنازع السلبى بلا رقابة مهيمنة تعالجه وتحسمه وهى نتيجة تقضى الى قصور فى العدالة وانكار للقضاء .

ولا وجه للتحذى بامتناع التصبى لحكم المحكمة الادارية الاول القاضى بعدم الاختصاص لنهائيته بعد فوات ميعاد الطعن فيه ذلك ان الطعن على حكمها الاخير بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من شأنه ان يحرك أمام هذه المحكمة الرقابة على حكمها الاول القاضى بعدم الاختصاص لان هذا الحكم وثيق الارتباط بالحكم المطعون فيه باعتباره قوامه ومبناه واساسه الذى قام عليه ويتعين من أجل ذلك تسليط الرقابة على حكم المحكمة الادارية الاول كى تفسخ هذه المحكمة الامر فى نصابه وتبين وجه الحق فيما قضت به تلك المحكمة الادارية بغير حق من عدم اختصاصها بنظر موضوع الدعوى .

هذا والفاء الحكم المطعون فيه ، وهو محمول على حكم المحكمة الادارية الاول يتناول بالضرورة الغاء هذا الحكم فيما قضى به من عدم الاختصاص بنظر موضوع المنازعة ويتعين من ثم الغاء حكم المحكمة الادارية لوزارة الداخلية القاضى بعدم اختصاصها والقضاء باختصاص المحكمة الادارية المذكورة بنظر الدعوى وإحالتها اليها للفصل فى موضوعها .

{ طعن ١٢٢٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٢ }

## المبدأ :

صدور حكم من محكمة القضاء الادارى باعتبار المدعين أسبق فى اقدمية الدرجة السادسة التنسيقية من المطعون عليهم وقتذاك - المنازعة فيما اذا كان مقتضى هذا الحكم أن يوضع المدعيان فى كشف اقدمية الدرجة المذكورة قبل المطعون فى ترفيتهم أم أن مقتضاه غير ذلك - هذه المنازعة ليست دعوى مبتدأة وانما هى دعوى لتحديد مقصود المحكمة فيما انتهت اليه من نتيجة مربوطا بالاسباب التى قام عليها قضاؤها - اختصاص محكمة القضاء الادارى التى أصدرت الحكم بنظر هذه المنازعة طبقا للمادة ٣٦٦ مرافعات - لا يغير من ذلك أن المنازعة كانت تقوم بين موظفين فى الكادر الكتابى وأصبحت بعد صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحكمة الادارية .

## ملخص الحكم :

إذا كان مثار المنازعة هو ما اذا كان من مقتضى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى باعتبار المدعين أسبق فى اقدمية الدرجة السادسة التنسيقية من المطعون عليهم وقتذاك أن يوضعا فى كشف اقدمية الدرجة المذكورة قبلهم أم أن مقتضاه غير ذلك ، فان المنازعة على هذا الوجه هى فى حقيقتها خلاف بين المدعين والادارة فى فهم الحكم وتاويل مقتضاه ، والمنازعة بهذه المثابة ليست دعوى مبتدأة وانما هى دعوى فى فهم الحكم وتحديد مقصود المحكمة فيما انتهت اليه من نتيجة ، مربوطا ذلك بالاسباب التى قام عليها قضاؤها ، ولهذا الخلف فى الفهم ما قد يبرره على حسب الظاهر ، لأن الاسباب فى ذاتها لم تتضمن تحديد الترتيب فى الاقدمية بين ذوى الشأن ، وان كانت النتيجة انتهت الى الغاء ترك المدعين فى الترقية فى دورهما ، مما يقتضى من المحكمة التى أصدرت الحكم تحديدا فى هذا الخصوص . وعلى هذا الوجه تكون المحكمة المختصة هى التى أصدرت الحكم طبقا للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات ، للمحكمة التشريعية الظاهرة لذلك ، وهى أن المحكمة التى أصدرت الحكم هى الاقدر على فهم



مقصوده وتحديده وإزالة ما قد يثور من غموض ، وهي عنساً محكمة القضاء الإداري . ولا يغير من ذلك أن المنازعة كانت تقوم بين موظفين في الكادر الكتابي وأصبحت بعد صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحكمة الإدارية دون محكمة القضاء الإداري ، لأن محل أعمال حكم القانون الجديد أو إن الدعوى أقيمت ابتداء بعد هذا القانون أو كانت مقامة قبل نفاذه ولما يفصل فيها من محكمة القضاء الإداري ، أما إذا كان قد فصل فيها من محكمة القضاء الإداري وكانت المنازعة مقصورة على تفسير الحكم ، فغنى عن القول أنها هي التي تختص بهذا التفسير بالتطبيق للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات .

( طعن ٢٤٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٥٩ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٨ )

##### المبدأ :

القانون المعدل للاختصاص يسرى على ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل به - القانون الملغى لولاية جهات القضاء في نوع من المنازعات يسرى على ما لم يفصل فيه من الدعاوى حتى ولو كان باب المرافعة قد قفل فيها قبل العمل به .

##### ملخص الحكم :

إن المادة الأولى من قانون المرافعات قد رددت في صدرها أصلاً مساعداً ، وهو أن نصوص قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به ، ثم أخرجت تلك المادة من هذا النطاق الأسباب الملطفة التي نصبت عليها في فقراتها الثلاث ، بالقيود والشروط التي ذكرتها ، للمحكمة التشريعية التي كشفت عنها المذكرة الإيضاحية . من ذلك ما أشارت إليه الفقرة الأولى من أن القوانين الجديدة « المعدلة » للاختصاص تسرى على ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيه من الدعاوى قبيل تاريخ العمل بها . وترتيباً على ما تقدم ، إذا جاء القانون الجديد ملغياً ولاية جهات القضاء في نوع من

( م ٣١ - ج ٢ )

المنازعات فانه يسرى على المنازعات التى لم يفصل فيها ، حتى ولو كان باب المرافعة قد قفل فيها قبل العمل به ، لأن مثل هذه الحالة اذا كانت لا تخضع لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى فان صدر هذه المسادة ينطبق عليها .

( طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٩ )

##### المبدأ :

القانون الجديد المعدل للاختصاص - سريانه على الدعاوى السابقة التى لم يقفل فيها باب المرافعة - المادة الأولى بند ( ١ ) من قانون المرافعات - القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى واصبحت طبقا للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحاكم الادارية - احالتها الى المحاكم الأخيرة ما دامت غير مهينة للحكم - المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر .

##### ملخص الحكم :

تقضى المادة ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ باحالة القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى التى أصبحت من اختصاص المحاكم الادارية بحالتها الى هذه الأخيرة ، واستثنت من ذلك حالة ما اذا كانت الدعوى مهينة للفصل فيها . والاصل فى القوانين المعدلة للاختصاص أن يسرى حكمها على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات طبقا لما نصت عليه المادة الأولى بند (١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ما لم يكن تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى . فاذا ثبت أن الدعوى كانت مؤجلة أجلا عاديا أمام محكمة القضاء الادارى وقت العمل بأحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى نص على أن أمثال هذه الدعوى يصبح من اختصاص المحاكم الادارية ، فان الحكم المطعون فيه - اذ قضى فى موضوعها - يكون قد خالف القانون فيما يتعلق بالاختصاص ويتعين الحكم بالفائه باحالة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة .

( طعن ٢٩٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١ )

### المبدا :

منازعة في اعانة غلاء معيشة على معاش مستحق لأحد الضباط -  
رفعها أمام المحكمة الادارية قبل العمل بقانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ سنة  
١٩٥٥ الذي نص فيه على أن تصبح امثال هذه الدعاوى من اختصاص محكمة  
القضاء الادارى - نفاذ هذا القانون قبل صيرورة الدعوى مهية للحكم -  
وجوب إحالتها الى محكمة القضاء الادارى .

### ملخص الحكم :

ان المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم  
مجلس الدولة ( الذى أصبح نافذا من ٢٩/٣/١٩٥٥ ) نصتا على اختصاص  
محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات  
والمكافآت المستحقة للموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العاليية  
أو بالضباط ، ونصت المادة ٧٣ من القانون المذكور على أن « جميع الدعاوى  
المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى احكام هذا  
القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل  
فيها » نهائيا وجميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة القضاء الادارى  
وأصبحت من اختصاص المحاكم الادارية والعكس حال بحالتهما الى  
المحكمة المختصة بقرار من رئيس المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ما لم تكن  
مهية للفصل فيها ، وتحال فورا بحالتها الى لجنة التاديب والتظلمات جميع  
القضايا الخاصة بأعضاء المجلس التى أصبح من اختصاصها الفصل فيها  
ويبلغ ذوو الشأن جميعا بقرار الاحالة » .

وغنى عن البيان أن الدعوى المطعون فى حكمها - وهي خاصة بمنازعة  
فى اعانة غلاء معيشة على معاش مستحق لأحد الضباط - قد أصبحت من  
تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص محكمة القضاء  
الادارى ما لم تكن مهية للفصل فيها من المحكمة الادارية التى سبق أن  
رفعت إليها ، فاذا كان الثابت أن ادارة المعاشات المدعى عليها أجابت

على الدعى فى ١٩٥٥/٥/٨ بمذكرة ، ثم تحدد لنظرها جلسة ١٩٥٥/٥/١٧ وفيها كلفت المحكمة مفوض الدولة تقديم مذكرة بالرأى القانونى ، فان هذا واضح فى الدلالة على أن الدعى لم تكن مهية للفصل فيها وقت العمل بالقانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ ، وتكون المحكمة قد أخطأت فى تطبيق القانون وقضت فى دعوى أصبحت غير مختصة بالفصل فيها ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الادارية بنظر الدعى ، وباحالتها الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها .

( طعن ١٤٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣١١ )

##### المبدأ :

احالة الدعاوى المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى والتي لم يقفل باب المرافعة فيها الى المحكمة الادارية متى كان الاختصاص بنظرها قد أسند الى تلك المحكمة بموجب القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - لا يعول دون تلك الاحالة صمود قرار سابق من اللجنة القضائية بعدم الاختصاص ، ما دأ أن اللجنة لم يسبق لها التصديق للموضوع بل اقتصر منها البحث على مسألة الاختصاص .

##### ملخص الحكم :

لما كان المدعى ليس من طائفة الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة المالية ، فان دعواه - وقد كانت أصلا باعتبارها منسازعة فى راتب من اختصاص اللجان القضائية ثم من اختصاص المحكمة الادارية التى حلت محلها بمقتضى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم المحاكم الادارية - تكون أيضا من اختصاص المحكمة الادارية طبقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة . ولما كان هذا القانون قد صدر وعمل به فى شهر مارس سنة ١٩٥٥ أثناء نظر الدعى أمام محكمة القضاء الادارى ، ولم تكن هذه الدعى مهية

الفصل فيها ، وقد تأكد بمقتضاء اختصاص المحكمة الادارية دون محكمة القضاء الادارى بنظرهما ، فانه كان يتعين طبقاً لنص المادة ٧٣ من القانون المشار اليه احوالها بحالتها الى المحكمة الادارية المختصة ، وذلك بقرار من رئيس المحكمة المنظورة امامها ، وهو ما تم فى شأنها بالفعل وما انبنى عليه تصحيح وضعها ، اذ ما كان ينبغى بوصفها دعوى خاصة بمنازعة فى مرتب أن ترفع مباشرة الى محكمة القضاء الادارى ، كما ذهبت الى ذلك اللجنة القضائية حين رفعت اليها ابتداء فذهبت الى عدم اختصاصها ، بذريعة أنها ليست من قبيل المنازعة فى المرتب ، بل كن يتعين أن يكون ذلك بطريق الطعن فى قرار هذه اللجنة بعد أن تفصل فى موضوعها ، ذلك أن الأصل فى القوانين المعدلة للاختصاص أن يسرى حكمها بآثره الحال المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها طبقاً لما نصت عليه المادة الأولى بنسب ( ١ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ما لم يكن تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، والدعوى الحالية لم تكن قد تمت فيها مرارعة بعد وقت نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وسواء كانت الدعوى مقبولة أو غير مقبولة أمام محكمة القضاء الادارى أو أمام اللجنة القضائية التى حلت محلها فيما بعد المحكمة الادارية فإن احوالها الى هذه الاخيرة كانت واجبة وصحيحة تنفيذا لحكم المادة ٧٣ من القانون المذكور ، ما دام لم يسبق للجنة القضائية أن تصدت لموضوعها بالفضل فيه ، بل اقتصر بحثها على مسألة الاختصاص دون التصريح لموضوع المنازعة .

( طعن ٦٤٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٣١٢ )

#### المبدأ :

توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى وفقاً لأهمية النزاع - استناد معيار أهمية النزاع الى مستوى الوظيفة التى يشغلها الموظفون العموميون - فى الحالة التى لا يشتغل فيها المدعى أيضاً من المستويات الوظيفية المحددة فى قوانين العاملين ، يحدد الاختصاص وفقاً لأهمية الوظيفة ومقدار المرتب المقرر عنها - بيان ذلك - مثال .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه متى كانت الرابطة بين المدعى وبين الشركة المذكورة هي عقد عمل ، فإن المدعى يعتبر من العاملين بالشركة المصفاة على مفهوم المادة (١٢) من قرار رئيس الجمهورية الصادر في أول يولية سنة ١٩٥٧ بالقضاء إدارة مرفق مياه القاهرة ، وبالتالي أضحي من العاملين في المرفق الذى تديره مؤسسة عامة ويضيق عليه صفة الموظف العام .

ومن حيث أن المشرع فى قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حدد اختصاص المحاكم الادارية فى المادة (١٤) وقضى فى الفقرة الاولى منها بأن تختص المحاكم الادارية بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها فى البندين ثالثا ورابعا من المادة (١٠) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثالث والمستوى الثانى وما يعادلهم ونصت المادة (١٣) على أن تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة (١٠) عدا ما تختص به المحاكم الادارية ، ولما كان الامر كذلك فإن المرجح فى تعيين اختصاص كل من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية هو أهمية النزاع ويستند معيار الأهمية فى هذا المقام الى قاعدة مجردة مردها قيمة النزاع كما هو الشأن فى توزيع الاختصاص بالنسبة للمقود الادارية ، والى مستوى الوظيفة التى يشغلها الموظفون العموميون وخطورتها ومسئولياتها وما الى ذلك من معايير يراعى فيها الموازنة بين الوظائف ذات الأهمية والقليلة الأهمية وما يعادلها وذلك بالنسبة للمنازعات الخاصة بالموظفين العموميين .

ومن حيث أنه لما كان المدعى لا يشغل أيا من المستويات الوظيفية المنصوص عليها فى كل من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو نظام العاملين بالتطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذى أخذ بها قانون مجلس الدولة معيارا لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية ، الا أن وظيفة المبيعى - وهى الإشراف على علاج العاملين بالمرفق - تعتبر

من الوظائف الرئيسية بالمرفق منظورا في ذلك الى أهميتها وخطورتها ومستواها ومدة خدمة المدعى الطويلة بالمرفق يضاف الى ذلك أن الأجر الشامل للمدعى ويبلغ ٥٠٠ مليم و ٥١ جنيه قد جاوز بداية المستوى الأول طبقا لنظام العاملين المشار اليه ، ومن ثم فإن وظيفة المدعى على هذا النحو ترقى في مستواها الى أعلى من المستوى الثاني ، ومن ثم تختص محكمة القضاء الإداري بنظر النزاع المائل ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتمين لذلك الحكم بالنقض وباختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى ، وبإعادتها اليها لتتقضى في موضوعها مع الزام الهيئة المطعون ضدها مصروفات الطعن .

( طعن ٦٥٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٣١٣ )

#### المبدأ :

مخاصمة القرارات الإدارية قضائيا - يكون أمام محكمة القضاء الإداري  
أو المحاكم الإدارية بحسب الأحوال .

#### ملخص الحكم :

إن الأصل في مخاصمة القرارات الإدارية قضائيا سواء كانت صادرة من السلطات التأديبية أو من غيرها من الجهات الإدارية - إنما يكون أمام محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية حسب الأحوال ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة حق الطعن فيما تصدره هذه المحاكم من أحكام أمام المحكمة الإدارية العليا - ونصوص القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة قاطعة في خضوع قرارات مجالس التأديب لهذا الأصل .

( طعن ١٦٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٣١٤ )

المبدأ ٢ :

القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة - اختصاص محكمة القضاء الإداري بالنظر في منازعات العاملين المدنيين في الدولة من الدرجات السابعة فما فوقها أيا كان نوع الكادر الذي ينتمي إليه العامل - إحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة قد جعل من اختصاص محكمة القضاء الإداري النظر في منازعات العاملين المدنيين في الدولة من الدرجة السابعة فما فوقها ومنها المنازعات الراهنة أيا كان نوع الكادر الذي ينتمي إليه العامل فإنه يتعين من ثم إحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

( أعلن ١٥٧٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٣١٥ )

المبدأ ٢ :

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - كون المدعى وقت إقامته دعواه ووقت الفصل فيها يشغل درجة بالكادر المتوسط - من شأنه أن يجعل الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري له سبباً له وقت إيداعه - ترقية المدعى بعد ذلك إلى الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي ثم نقله إلى الدرجة السابعة تنفيذاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - الدفع بعدم الاختصاص يصبح غير ذي موضوع - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

لأن كان الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري كان له سند له القانوني وقت إيداعه لأن المدعى كان يشغل درجة بالكادر المتوسط



الا أنه وقد رقى المدعى بعد ذلك الى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى فى سنة ١٩٦٢ ثم نقل الى الدرجة السابعة تنفيذا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين - حسبما يبين من ملف خدمته - فان هذا الدفع أصبح غير دى موضوع بعد أن عدل نص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ فاصبحت المحاكم الادارية مختصة بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات الادارية وفى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت عدا ما تعلق من كل ذلك بالعاملين المدنيين بالدولة من الدرجة السابعة فما فوقها أو ما يعادلها أو بالضباط أو فى طلبات التعويض المترتبة على القرارات الادارية المذكورة ، اذ ترتب على هذا التعديل أن أصبحت محكمة القضاء الادارى مختصة بالنظر فى كل الطلبات والمنازعات المتعلقة بالعاملين المدنيين بالدولة من الدرجة السابعة فما فوقها بعد ادماج الكادرات ، وذلك وفقا للحكم الذى استحدثته التعديل المشار اليه ، وبالتالى أصبحت هى المختصة بنظر هذه الدعوى الامر الذى يمتنع معه القضاء برفض هذا الدفع .

( ملعن ٥٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٣١٦ )

##### المبدأ :

طلب التعويض بسبب امتناع الادارة عن تسوية الحالة - اختصاص المحكمة به طالما يتعمد لها اختصاص نظر طلب التسوية - أساس ذلك - طلب التعويض فى هذه الحالة بديل للتسوية ويأخذ حكمها .

##### ملخص الحكم :

انه يبين من مقارنة نصوص المادتين ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة أن المشرع أراد أن يكسبون الاختصاص فى الفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين الداخليين فى الهيئة مرجع الفقة التى ينتسب

أليها الموظفَ فإن كان من الفئة العالية عقد الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري وإن كان من غير هذه الفئة انعقد هذا الاختصاص للمحكمة الإدارية المختصة قمتى كان الثابت أن المدعى لم يكن من موظفي الفئة العالية وطلب بدعواه أمام المحكمة الإدارية تعويضا بسبب امتناع الإدارة عن تسوية حالته فإن هذا الطلب في حقيقته إنما هو يدلل للتسوية ومحمول عليها افتراضا وبالتالي يأخذ حكمها من حيث اختصاص الجهة التي انعقد لها نظرها فتختص بنظره المحكمة الإدارية ولا تختص بنظره محكمة القضاء الإداري .

( طعن ٥٨٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٦ )

قاعدة رقم ( ٣١٧ )

#### المبدأ :

القرارات التي تصدرها مجالس تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة مجرد أعمال تحضيرية تخضع لتصديق السلطة الرئاسية ليس لها منزلة الأحكام التأديبية التي يجوز العفن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا - القرار الصادر بالتصديق على قرار مجلس التأديب هو القرار الإداري النهائي الذي يرد عليه الطعن - اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية بحسب قواعد توزيع الاختصاص - بيان ذلك .

#### ملخص الحكم :

إن مفاد نصوص لائحة جزاءات العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة الصادرة بقرار السيد نائب رئيس الجمهورية في سنة ٩١٦٤ وبخاصة حكم المادة ٢٢ منها أن العاملين بالهيئة يخضعون في تأديبهم لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة . وترتبا على ذلك تختص السلطة الرئاسية بالهيئة بتوقيع الجزاءات التأديبية بما فيها جزاء الفصل من الخدمة على العاملين الذين

لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها شهريا ، دون ثمة اختصاص للمحكمة التأديبية فى شأنهم ، واذ ناطت لائحة الجزاءات بمدير عام الهيئة بتشكيل مجالس تأديب فى الهيئة يكون لمدير عام الهيئة أو من يفوضه أن يحيل اليها ما يرى احالته من مخالفات جسيمة أو ذات الطابع الخاص ، وعلقت اللائحة اعتبار قرارات مجلس التأديب نهائية على تصديق مدير عام الهيئة أو من يفوضه فى ذلك ، فان مؤدى ذلك ، وبمراعاة ما سلف بيانه أن تأديب العاملين بالهيئة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها شهريا منوط وبقسا لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بالسلطات الرئاسية بالهيئة ، أن تكون قرارات مجلس التأديب هذه مجرد أعمال تحضيرية ليست لها أية صفة تنفيذية - وبهذه المثابة لا تكون لهذه القرارات منزلة الاحكام التأديبية التى يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا ، ويكون القرار الذى يصدره مدير عام الهيئة أو من يفوضه بالتصديق على الجزاء الموقع هو القرار النهائى الجسدير بالاختصاص وهو قرار ادارى بخصائمه ومقوماته القانونية ، ويختص بالفصل فيه محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية المختصة وفقا لما تنص به قواعد توزيع الاختصاص .

( طعن ٣٥٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣١٨ )

#### المبدأ :

صلاور حكم من احدى المحاكم الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحتالها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى للفصل فيها - التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل فى هذه الدعوى طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات - علم بتحديد الحكم المحكمة المختصة من بين محاكم مجلس الدولة التى يتعقد لها الاختصاص وان كان المعنى المستفاد منه انه قصد المحكمة الادارية التى عقد لها قانون مجلس الدولة الاختصاص بنظر المنازعات غير التأديبية الخاصة بالعاملين بالدولة من نفس مستوى المدعى الوظيفى - تعادل مرتب المدعى ( وهو كاتب باحدى الجمعيات التعاونية الزراعية ) بمرتبات

العاملين من المستوى الثالث - المحكمة الادارية تكون هي التى عنها حكم المحكمة الجزئية بالاechالة - ولا وجه للقول باختصاص محكمة القضاء الادارى بمقولة أن المدعى يعتبر فردا من الافراد فى حكم البند خامسا من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اساس ذلك .

#### ملخص الحكم :

من حيث أن الحكم الصادر من محكمة البدارى الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى للمقصل فيها ، من شأنه أن يلزم محاكم مجلس الدولة بالفصل فى هذه الدعوى عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التى تلزم المحكمة المحال اليها الدعوى فى مثل هذه الحالة بنظرها ، واذ كان هذا الحكم لم يحدد صراحة أى هذه المحاكم هى التى ينمقد لها الاختصاص من بين محاكم مجلس الدولة ، الا أن المعنى المستفاد منه أنه قصد المحكمة الادارية التى عقد لها قانون مجلس الدولة الاختصاص بنظر المنازعات غير التأديبية الخاصة بالعاملين بالدولة الذين من نفس مستوى المدعى الوطنى ( وهو كاتب بجمعية البدارى شرق التعاونية الزراعية بمرتب شهرى قدره ( ٥٠٠ مليم و ٧ جنيهات ) ولما كان الامر كذلك وكان مرتب المدعى يماادل مرتبات العاملين من المستوى الثالث ، الذين تختص المحاكم الادارية بالمنازعات المتعلقة بهم وفقاً لنص المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة القائم رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فمن ثم تكون المحكمة الادارية بأسيوط هى المحكمة التى عنها الحكم الصادر من محكمة البدارى الجزئية المشار اليه ولا وجه لما ذهب اليه تقرير الطعن من اعتبار المدعى فردا من الافراد فى حكم البند خامسا من المادة العاشرة من القانون المذكور بما من مقتضاه اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى لانه أيا كان الرأى فى صواب هذا النظر فإن الالتزام بحكم الاحالة الصادر من المحكمة المدنية عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات من شأنه اechالة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وباحالتها الى المحكمة

الإدارية للعاملين بأسبوط ، للاختصاص قد انتهى الى نتيجة صحيحة  
قانونا ، مما يتعين معه الحكم برفض الطعن .

( طعن ٩٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٣١٩ )

المبدأ :

الدعوى التي تستهدف إلغاء قرار وزير الداخلية باعتماد قرار لجنة  
العمد والمشايخ بتوقيع جزء على العمدة أو الشيخ - ينعقد الاختصاص  
بنظرها للمحاكم الإدارية - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المدعى وقد أقام الدعوى مستهدفا إلغاء القرار الصادر من وزير  
الداخلية باعتماد قرار لجنة العمد والمشايخ فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظر  
الدعوى للمحاكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية  
والعدل لأن وظائف العمد والمشايخ ليست من الوظائف الداخلة في الهيئة  
من الفئة العالية .

( طعن ٢٨٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٣٢٠ )

المبدأ :

الاختصاص بالمحفل في طلبات إلغاء القرارات التأديبية الصادرة ضد  
العمد والمشايخ - يكون للمحاكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارات  
الداخلية والخارجية والعدل .

ملخص الحكم :

انه لما كان المدعى قد أقام الدعوى مستهدفا إلغاء القرار الصادر من  
وزير الداخلية بتاريخ ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٣ باعتماد قرار لجنة العمد

والمشايع بفصله من المشايخ فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والمدل لأن وظائف العد والمشايع ليست من الوظائف الداخلة فى الهيئة من الفئة العالية .

( طعن ٢٨٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٣٢١ )

#### المبدأ :

حكم محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاصها بنظر طلب وقف التنفيذ - ينطوى على تخل المحكمة عن ولايتها على الدعوى بشقيها سواء الطلب الاصلى أو الطلب الفرعى واحالتها الى المحكمة الادارية المختصة - تصدى المحكمة الاخيرة للفصل فى الطلب الاصلى - حكمها فيه لا يكون منعما - اساس ذلك .

#### ملخص الحكم :

لما كان طلب وقف التنفيذ انما هو فرع من طلب الالفاء فان هذا الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى وان كان صادرا فى طلب وقف التنفيذ ، الا أنه ينطوى فى واقع الامر على تخل محكمة القضاء الادارى عن ولايتها على الدعوى بشقيها سواء الطلب الفرعى أو الطلب الاصلى واحالتها الى المحكمة الادارية المختصة به فاذا كانت هذه المحكمة الاخيرة قد تصدت للطلب الاصلى ، بعد أن فصلت فى الطلب الفرعى فان حكمها فى الطلب الاصلى لا يكون منعما اذ أنها هى المختصة بنظر الدعوى بشقيها . يضاف الى ذلك أن المحكمة الادارية العليا سبق أن قضت بأنه - وان كان الحكم الذى يصدر فى طلب وقف التنفيذ لا يمس أصل طلب الالفاء فلا يقيد المحكمة عند نظر هذا الطلب الاخير - الا أن الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ يظل ، مع ذلك ، حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها وينبئ على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ، ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يحوز

هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب ، كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري أصلا بنظر الدعوى لسبب متعلق بالوظيفة ، أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها ، أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد ، أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، إذ أن قضاء المحكمة في هذا كله ليس قطليا فحسب بل هو نهائي وليس مؤقتا فيقيدها عند نظر طلب الغائه . وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسته ٢١ من مارس سنة ١٩٦٦ بعدم اختصاصها بنظر طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإحالته إلى المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية لاختصاصها به . هذا الحكم يقيد محكمة القضاء الإداري عند نظر طلب إلغاء القرار المذكور ويتعين عليها لذلك أن تحكم بعدم اختصاصها كذلك بنظره وإحالته إلى المحكمة الإدارية أوزارة الداخلية المختصة به أصلا . وعلى ذلك فإن مآل هذا الطلب أن تنظره قطليا هذه المحكمة الأخيرة وإذ هي قد فصلت فيه فإن حكمها لا يكون منعصا .

( طعن ١٢٨١ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٦ )

قاعدة رقم ( ٣٢٢ )

#### المبدأ :

صدور حكم من المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أو إحالتها إلى محكمة القضاء الإداري على أساس أن كلا من المدعى والمطعون في ترقيته كانا وقت رفع الدعوى من عداد موظفي الكادر العالي - صدور حكم محكمة القضاء الإداري في هذه الدعوى بعدم اختصاصها وإحالتها إلى المحكمة الإدارية على أساس أن محل الدعوى هو القرار المطعون فيه وهذا خاص بالترقية إلى الدرجة الخاصة بالكادر الفني المتوسط - صدور حكم المحكمة الإدارية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعدم الاختصاص وصيرورة حكمها نهائيا بعدم الطعن فيه - الطعن في حكم محكمة القضاء الإداري - ثبوت أن المدعى من الموظفين الداخلين في الهيئة وأصبح هو الآخر منذ ذلك التاريخ من الفئة العالية وإن الدرجة موضوع المنازعة قد تقلت قبل

رفع الدعوى الى الكادر العالى - انعقاد الاختصاص لمحكمة القضاء الادارى  
لتتعلق النزاع بموظفين داخلين فى الهيئة من الفئة العالية - احكام القانون  
رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض احكام قانون مجلس الدولة تؤيد هذا  
النظر .

#### ملخص الحكم :

يبين من أوراق الطعن أن هيئة مفوضى الدولة كانت قد طعنت فى  
الحكم الصادر بجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ من المحكمة الادارية لوزارة  
الاشئون الاجتماعية فى الدعوى رقم ٢٧٢ لسنة ٥ القضائية والقاضى  
و يعلم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها والزمت المدعى بالمصروفات  
امام المحكمة الادارية العليا وقد قيد هذا الطعن بجدول المحكمة تحت  
رقم ١٨٥ لسنة ٩ القضائية ، حيث فصلت فيه بحكمها الصادر بجلسة  
٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ . الذى قضى و يقبول الطعن شكلا وباختصاص  
محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى ، وأمرت بإحالتها اليها للفصل  
فيها ، وأسست قضائها على أن المادة ١٣ فقرة أولى من كل من القانونين  
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس  
الدولة تنص على أن تختص المحاكم الادارية « بالفصل فى طلبات الفناء  
القرارات المنصوص عليها فى البنود ( ثالثا ) و ( رابعا ) و ( خامسا ) من  
المادة ٨ عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة  
العالية . وتنص المادة ١٤ من كل من القانونين المذكورين على أن  
« تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى كل الطلبات والمنازعات  
المنصوص عليها فى المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ عدا ما تختص به المحاكم  
الادارية » . ولما كان الثابت من الأوراق أن المدعى من الموظفين الداخلين  
فى الهيئة ، وأنه أصبح منذ أول يوليو سنة ١٩٥٧ ، أى قبل اقامة  
الدعوى ، من الفئة العالية ، وإن المعلوم فى ترقيته من الموظفين الداخلين  
فى الهيئة ، وأنه قد أصبح هو الآخر منذ ذلك التاريخ من الفئة العالية ،  
وكانت الدرجة موضوع المنازعة قد نقلت منذ التاريخ المذكور ، أيضا  
الى الكادر العالى ، فإن طلب الفناء القرار المطعون فيه ، يعتبر بغير شسبه  
متعلقا بموظفين داخلين فى الهيئة بالفئة العالية ، وعلى مقتضى ما تقدم



فان محكمة القضاء الادارى تكون هى المختصة بنظر الدعوى ، وهذا ما هو صحيح أيضا بالتطبيق لحكم المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة ، وهى التى نصت على اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود ( ثالثا ) و ( رابعا ) و ( خامسا ) من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ عدا ما يتعلق منها بالعاملين المدنيين بالدولة من الدرجة السابعة فما فوقها أو ما يعادلها .

( طعن ٩٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٩ )

قاعدة رقم ( ٣٢٣ )

#### المبدأ :

المادتان ١٣ ، ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين من المستوى الأول ، واختصاص المحاكم الادارية بنظر المنازعات بالعاملين من المستوى الثانى والثالث - اذا كانت المدعى تشغل الدرجة الخامسة من ضمن فئات المستوى الثانى وقت رفع الدعوى الا انها ترقى بنوعها الى تسوية حالتها بالحصول على درجة اعلى وهى الدرجة الرابعة من ضمن فئات المستوى الأول فان الاختصاص بنظر دعواها ينتمى لمحكمة القضاء الادارى .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على ما ورد فى تقرير الطعن وحاصله أن طلبات المدعى هى منحها الدرجة الرابعة بعد سحب التسوية التى كانت قد أجريت لصالحها وهذه الدرجة ضمن فئات المستوى الأول والفصل فيها يؤثر على مراكز العاملين الشاغرين لفئات هذا المستوى الأول بما يدخل النزاع فى اختصاص محكمة القضاء الادارى وفقا لما استقرت عليه أحكام المحكمة الادارية العليا .

( م ٣٢ - ج ٢ ) .

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن « تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة ( ١٠ ) عدا ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية كما تختص بالفصل فى الطعون التى ترفع اليها عن الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية » وتجرى المادة ٢٤ من القانون كالتالى : « تختص المحاكم الادارية :

١ - بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود ( ثالثا ) و ( رابعا ) من المادة (١٠) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والثالث ومن يعادلهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

٢ - بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتببات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم .

ومن حيث ان مفهوم ذلك أن اختصاص المحاكم الادارية ينحصر فى نظر دعاوى الغاء القرارات أو المنازعات الخاصة بالمرتببات والمعاشات والمكافآت للعاملين من المستويين الثانى والثالث ، أما المنازعات الخاصة بالعاملين من المستوى الأول فأنها تدخل فى اختصاص محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الوقائع الواردة فى الأوراق يبين أنه وإن كانت السيدة . . . . . تشغل الدرجة الخامسة ضمن فئات المستوى الثانى الا أنها ترقى بدعواها الى تسوية حالتها بالحصول على درجة أعلى وهى الرابعة ضمن فئات المستوى الأول ليعتقد الاختصاص بنظرها لمحكمة القضاء الادارى دون منازع .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه ذهب الى غير هذا النظر فيكون قد صدر مخالفا للقانون حقيقا بالالغاء وباختصاص محكمة القضاء الادارى « دائرة التسويات » بنظر الدعوى واعادتها اليها للحكم فيها مع ابقاء الفصل فى المصروفات :

( طعن ٦٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥ - بسلاطات المعنى طعن ٤٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٩ )

### المبدا :

صدور حكم من محكمة إدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها الى محكمة إدارية أخرى للاختصاص - الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا تأسيسا على أن المنازعة تتعلق بالطعن في قرار يمس مراكز موظفين من الفئة العالية - صدور قرار بعد الطعن في الحكم من المحكمة الادارية المحالة اليها الدعوى بإحالتها الى محكمة القضاء الإداري للاختصاص - هذه الاحالة لا تمنع من الحكم بالفاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المنازعة - أساس ذلك \*

### ملخص الحكم :

متى ثبت أن طلب إلغاء القرار من شأنه المساس بمركز أحد الموظفين من الفئة العالية فإن الاختصاص بالفصل فيه يتعدى لمحكمة القضاء الإداري .  
فإذا كانت المحكمة الادارية لوزارة الأشغال والحربية - التي أحيلت اليها الدعوى طبقا للحكم المطعون فيه - قد أحالت الدعوى المذكورة الى محكمة القضاء الإداري للاختصاص ، فإن هذه الاحالة - ولئن صححت الأوضاع تصحيحا لاحقا - إلا أنها لم تمنح الخطأ الذي غاب الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الادارية لوزارة المواصلات ، إذ ما كان ينبغي أن تقع الاحالة الى محكمة القضاء الإداري إلا بموجب هذا الحكم من بادئ الأمر . وعلى مقتضى ما تقدم تكون محكمة القضاء الإداري هي المحكمة المختصة وحدها بنظر المنازعة الحالية ، ويكون الحكم المطعون فيه - إذ قضي بإحالة النزاع الى المحكمة الادارية لوزارة الأشغال والحربية - غير قائم على أساس سليم .  
ويتعين من ثم القضاء بالفائه ، وباختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعة ، وإحالة الدعوى اليها للفصل في موضوعها .

## المبدأ :

الطعون في قرارات اللجنة القضائية وأحكام المحاكم الادارية قبل العمل بقانون مجلس الدولة الجديد رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - استمرار الاختصاص في شأنها لمحكمة القضاء الادارى على مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع - اختصاص المحكمة الادارية بنظر الموضوع اذا كانت هي المختصة بنظره ، او أصبحت مختصة طبقا لنصوص القانون الجديد .

## ملخص الحكم :

ان ما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من أن الطعون في القرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية أو المحاكم الادارية قبل العمل بهذا القانون تظل من اختصاص محكمة القضاء الادارى الى أن يتم الفصل فيها ، انما محله أن يكون الطعن المرفوع امامها يشمل النزاع برمته ونقل اليها موضوع المنازعة الادارية ذاته ، الفاء كان أو غير الفاء ، اما لو كان قرار اللجنة القضائية أو حكم المحكمة الادارية قد اقتصر على الفصل في مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع ، كمسألة الاختصاص ، فان المحكمة الادارية تكون هي المختصة بنظر موضوع المنازعة اذا كانت هي المختصة بنظره أو أصبح ذلك من اختصاصها بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، دون أن يؤثر في ذلك رفع للطعن أمام محكمة القضاء الادارى المقصور على المسألة الفرعية المتعلقة بالاختصاص .

## المبدأ :

قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاة الإداري والمحاكم  
الإدارية - وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية التي تعادل وظيفة  
مدرس مساعد بالجامعات طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - تعتبر وظيفة  
معادلة لوظائف المستوى الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨  
لسنة ١٩٧١ - الأثر المترتب على ذلك : اختصاص المحكمة الإدارية .

## ملخص الحكم :

ومن حيث أن وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية ، وهي تعادل  
وظيفة مدرس مساعد بالجامعات ، بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٧٧  
لسنة ١٩٥٧ بإنشائها والقرارات المعدلة له والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢  
بشأن نظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، والقرار  
الجمهوري رقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد تلك المؤسسات ، والقانون  
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - ومربوطهما ، وفقا لهذا  
القانون الأخير من ٤٨٠ ج الى ٧٨٠ ج سنويا ، بعلاوة سنوية قدرها ٣٦  
جنيها ، وهي على هذا النحو تعتبر من وظائف المستوى الثاني وفقا للجدول رقم (١)  
الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي  
كان قائما عندئذ ، والذي نظر اليه ووضح القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
بشأن مجلس الدولة في توزيعه الاختصاص بنظر مسائل الموظفين بين  
محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ، إذ أن المربوط المالي لهذا المستوى  
الثاني من ٢٤٠ الى ٧٨٠ ج سنويا ، وهو دون المربوط المالي للمستوى الأول  
الذي يبدأ من ٥٤٠ جنيها الى ١٤٤٠ ج سنويا ، وفي حدود المستوى الثاني

ترد وظيفة المدرس المساعد التي استحدثها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، فهي أقرب في متوسط مربوطها الى الفئة الوظيفية ٤٢٠ ج الى ٧٨٠ ج ، والتي اعتبرت معادلة للدرجة الخامسة من الدرجات المحققة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقا للجدول الثاني من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وهي أدنى بحكم وضعها الوظيفي ونظامها ومربوطها المالى من وظيفة مدرس التي قدر لها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بداية قدرها ٧٢٠ ج ونهاية قدرها ١٤٤٠ جنتها سنويا ، والتي اعتبرت من وظائف المستوى الأول، عندئذ ، وكانت قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ للشار اليه تعتبر بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، معادلة للدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهي التي اعتبرت ايضا على ما تقدم فى الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ معادلة لأولى الفئات المالية للمستوى الأول ذات الربط المالى السنوى ٥٤٠ الى ١٤٤٠ ج . وعندما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى حل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وعدل جدول درجات الوظائف وأجرها على الوجه الوارد بالجدول الأول الملحق به ، وعادله فى الجدول الثانى بما اعتبره نظيرا لكل منها من الفئات والمستويات المالية طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أورد فى الجدول الأول درجة وصفها بأنها الثالثة « بأجر سنوى قدره ٣٦٠ ج الى ١٢٠٠ ج » بملاوة سنوية ٢٤ جنتها ثم ٣٦٠ ابتداء من ٤٨٠ ج ثم ٤٨٠ ج ابتداء من ٦٦٠ ج ، واعتبرها معادلة لفئات المستوى الثانى ونفا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهى (٤٢٠ الى ٧٨٠ ج) و ٣٣٠ / ٧٨٠ و ٢٤٠ / ٧٨٠ ، وجاء القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة تبعا لذلك ، فاستبدل فى المادة ٤ بجدول المرتبات والبدلات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات بالجدول رقم ٤ الملحق به ، ونص على أن يطبق على العاملين

بالمؤسسات العلمية ، وأشتمل هذا الجدول على (ب) وظائف معارئة لأعضاء هيئة التدريس ١٠ - مدرس مساعد بمربوط مالى يبدأ من ٥٧٦ الى ١٢٠٠ ج سنويا بعلاوة قدرها ٣٦ جنيها ٠ ب - معيد بمربوط مالى يبدأ من ٣٦٠ الى ٩٦٠ جنيها بالعلاوة الواردة به ، وكلتاها ، يتعسدا لان من حيث المربوط المالى الدرجة الثالثة - فوظيفة مدرس مساعد ، على هذا الوجه ظلت أقرب من حيث متوسط الربط المالى الى الفئة الثالثة ، منها الى الفئة الثانية التى تعلوها فى الكادر العام طبقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومربوطها ٦٦٠ الى ١٥٠٠ ج سنويا بعلاوة ٤٨ جنيها ثم ٦٠ جنيها ابتداء من بلوغ المرتب ٨٧٦ ج ، وهى الفئة التى تعتبر معادلة لوظيفة مدرس بالجامعات ومربوطها من ٨٤٠ الى ١٥٠٠ جنيها سنويا بعلاوة ٦٠ جنيها ٠ وعلى ذلك ، ترد وظيفة مدرس مساعد عند المعادلة المالية ، فى الفئة الأدنى ، وهى كما تقدم الثالثة ، وهى تعتبر معادلة لها على أساس أن متوسط ربطها المسال أقرب وآخر مربوط كليهما واحد ١٢٠٠ ج ، والعلاوة السنوية واحدة ، بل تزيد فى الفئة الثالثة عند بلوغ المرتب ٦٦٠ ج عنهما فى وظيفة مدرس مساعد ، وتبعا لذلك ، تعتبر ، من حيث التعادل المالى ، وهو الذى نظير اليه واضعوا القوانين المذكورة ، من وظائف المستوى الثانى ، طبقا للجدول الملحقة بها بمقارنة تما سبقها ، على التفصيل المتقدم وبخض النظر عن زيادة أول ربطها ، اذ هي مع ذلك فى حدود ربط الفئة الثالثة ولا تتجاوز نهايتها وربطها نهاية الربط فيها ٠ ومن ثم لا يكون من وجه لاعتبارها معادلة للفئة التى فوقها والتى تعتبر من المستوى الأول وتدخل فيها وظيفة مدرس التى تعلوها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة ، قد وزع الاختصاص بنظر المسائل المتعلقة بالموظفين ، مما ورد ذكره في البنود ٣ ، ٤ من المادة ١٠ ( الطلبات التي يقدمها ذور الشأن بالطن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة ، والمطالبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطروق التأديبي ، وفي طلبات التعويض المترتبة عليها وفي البند ثانيا من المادة ١٠ ، والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات المستحقة لهؤلاء الموظفين ولورثتهم ) على أساس أن تختص المحاكم الادارية بالفصل فيها متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثاني والمستوى الثالث ومن يعادلهم ( م ١٤ ) .  
(طن ٨٠٦ ، ٨١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١١ - بذات المعنى  
الطن ٨٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٣٦ )

#### المبدأ :

وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية تعادل وظيفة مدرس مساعد بالجامعات - اعتبار هذه الوظيفة من حيث التعادل المال من وظائف المستوى الثاني - طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذي وزع الاختصاص بنظر المسائل المتعلقة بالموظفين يكون الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الادارية - قضاء المحكمة الادارية بعدم اختصاصها بتوعيسا بنظر الدعوى وباحتلتها الى محكمة القضاء الادارى وقضاء محكمة القضاء الادارى -



بإختصاصها بنظر الدعوى مخالفان للقانون - إلغاء الحكمين وإختصاص  
المحكمة الادارية •

ملغى من الحكم :

الطعن أمام هذه المحكمة يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه  
بمیزان القانون ، ثم تنزل حكمه فى المنازعة على الوجه الصحيح ، وعليه  
يقتضى الأمر بغض النظر عن طلبات الطاعن وأسبابها ، النظر ابتداءً فى  
اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه • وهو الأمر الذى تقامته  
على ما قالت به المحكمة الادارية لوزارة المالية من أن وظيفة مدرس مساعد التى  
يشغلها المدعون من المستوى الاول الوظيفى •

ومن حيث أن وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية تعادل وظيفة  
مدرس مساعد بالجامعات بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٧  
بائتمائها والقرارات المعدلة له والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن نظام  
موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا والقرار الجمهورى رقم  
١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد تلك المؤسسات ، والقانون رقم ٤٩ لسنة  
١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، ومربوطها وفقا لهذا القانون الاخير من ٤٨٠  
جنيها الى ٧٨٠ جنيها سنويا بملاوة سنوية قدرها ٣٦ جنيها ، وهى على هذا  
النحو تعتبر من وظائف المستوى الثانى وفقا للجدول رقم (١) الملحق بالقانون  
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى كان قابلا عندئذ ،  
فالمربوط المالى لهذا المستوى الثانى من ٢٤٠ جنيها الى ٧٨٠ جنيها سنويا وهو  
دون المربوط المالى للمستوى الاول الذى يبدأ من ٥٤٠ جنيها الى ١٤٤٠ جنيها  
سنويا • وفى حدود المستوى الثانى ترد وظيفة المدرس المساعد التى

استحدثها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، فهي أقرب في متوسط مربوطها الى الفئة الوظيفية ٤٢٠ جنيها الى ٧٨٠ جنيها ، والتي اعتبرت معادلة للدرجة الخامسة من الدرجات الملحقه بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقا للجدول الثانى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وهى أدنى بحكم وضعها الوظيفى ونظامها ومربوطها المالى من وظيفة مدرس التى قدر لها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بداية قدرها ٧٢٠ جنيها ونهاية قدرها ١٤٤٠ جنيها سنويا والتي اعتبرت من وظائف المستوى الأول ، عندئذ ، وكانت قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ المشار اليه تعتبر بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، معادلة للدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهى التى اعتبرت أيضا على ما تقدم فى الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ معادلة لأولى الفئات المالية للمستوى الاول ذات الربط المالى السنوى ٥٤٠ جنيها الى ١٤٤٠ جنيها ، وعندما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى حل محله القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وعدل جدول درجات الوظائف وأجرها على الوجه الوارد ، بالجدول الأول الملحق به وعادلها فى الجدول الثانى بما اعتبره نظيرا لكل منها من الفئات والمستويات المالية طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أورد فى الجدول الأول درجة وصفها بأنها الثالثة بأجر سنوى قدره ٣٦٠ جنيها الى ١٢٠٠ جنيها بعلاوة سنوية ٢٤ جنيها ثم ٣٦ جنيها ابتداء من ٤٨٠ جنيها ثم ٤٨ جنيها ابتداء من ٦٦٠ جنيها واعتبرها معادلة لفئات المستوى الثانى وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهى ( ٤٢٠/٧٨٠

و ٧٨٠/٣٣٠ و ٧٨٠/٢٤٠ ) وجاء القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة تبعاً لذلك فاستبدل في المادة ٤ بجدول المرتبات والبدلات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات الجدول رقم ٤ الملحق به ونص على أن يطبق على العاملين بالمؤسسات العلمية واشتمل هذا الجدول على «ب» وظائف معاونة لأعضاء هيئة التدريس أ - مدرس مساعد بمربوط مالي يبدأ من ٥٧٦ جنيهاً إلى ١٢٠٠ جنيهاً سنوياً بعلاوة قدرها ٣٦ جنيهاً ب - معيد بمربوط مالي يبدأ من ٣٦٠ جنيهاً إلى ٩٦٠ جنيهاً بالعلاوة الواردة به وكلاهما من حيث المربوط المالي يتصادلان بالدرجة الثالثة، فوظيفة مدرس مساعد على هذا الوجه ظلت أقرب من حيث متوسط الربط المالي إلى الفئة الثالثة ، منها إلى الفئة الثانية التي تملوها في الكادر العام ومربوطها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - ٦٦٠ جنيهاً إلى ١٥٠٠ جنيه سنوياً بعلاوة ٤٨ جنيهاً ثم ٦٠ جنيهاً ابتداءً من بلوغ المرتب ٨٧٦ ج وهي الفئة التي تعتبر معادلة لوظيفة مدرس بالجامعات ومربوطها من ٨٤٠ جنيهاً إلى ١٥٠٠ جنيه سنوياً بعلاوة ٦٠ جنيهاً ، وعلى ذلك نزد وظيفة مدرس مساعد عند المعادلة المالية في الفئة الأولى وهي على ما تقدم الثالثة وتعتبر كذلك على أساس أن متوسط ربطها المالي أقرب وآخر مربوط كليهما واحد ١٢٠٠ جنيه وعلاوة السنوية واحدة بل تزيد على الفئة الثالثة عند بلوغ المرتب ٦٦٠ جنيهاً عنها في وظيفة مدرس مساعد وتبعاً لذلك تعتبر من حيث التعادل المالي وهو الذي نظر إليه واضعوا القوانين المذكورة من وظائف المستوى الثاني .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد وزع الاختصاص بنظر المسائل المتعلقة بالموظفين على أساس أن تختص المحاكم الإدارية بالطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالظعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتميين في الوظائف العامة والطلبات التي يقدمونها بإلغاء القرارات الصادرة بإحالتهم إلى المعش أو الاستبعاد أو

فصلهم بغير الطريق التأديبي وفي طلبات التعويض المترتبة عليها والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات المستحقة لهؤلاء ولورثتهم متى كان هؤلاء الموظفين من المستوى الثاني والمستوى الثالث ومن يعادلهم ، وعليه يكون الاختصاص بنظر الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه للمحكمة الادارية لا لمحكمة القضاء الادارى اذ انها تتعلق بموظف تعتبر وظيفته معادلة لوظائف المستوى الثالث بالمعنى الذى اتجه اليه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة وبمراجعة احكام القانونين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ورقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما وما طرأ عليهما من تعديلات فى جداول الدرجات والمرتبات بالقوانين التالية وآخرها القانونان رقم ٣١١ ورقم ٣٢ لسنة ٨٠ فالأول جعل مربوط الدرجة الثالثة من ٦١٥ جنيها سنويا بعلاوة سنوية ٣٦ جنيها ثم ٤٨ جنيها والثاني جعل مربوط وظيفة مدرس مساعد من ٦٩٦ جنيها الى ١٤٤٠ جنيها سنويا بعلاوة قدرها ٣٦ جنيها سنويا فظلت هذه الوظيفة تعادل الفئة الثالثة ، وهى فى حدود ربطها ومتوسط ربطها لتقارب ونهاية ربط الثالثة وكذلك علاواتها السنوية فيبقى موظفوها عند تحديد الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية معتبرين من شاغلي وظائف المستوى الثانى فتختص بدعاواهم المحاكم الادارية .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله حين قضى باختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وكذلك أخطأ حكم المحكمة الادارية لوزارة المالية حين قضى وهو المختص بعدم اختصاص المحكمة وبإحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى متعينا الحكم بالغائهما وبإحالة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة لنظرها مع ارجاء الفصل فى المصروفات .

( طعن ٨٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤ - وبذات المعنى الطعنان ٨٠٦ و ٨١٨ لسنة ٢٨ ق بجلسته ١٩٨٣/١٢/١١ ) .

قاعدة رقم ( ٣٢٧ )

المبدأ ٢

» طبقا لنص المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل

المتنصوص عليها في المادة العاشرة عما ما تختص به المحكمة الادارية والتأديبية وبذلك أصبحت محكمة القضاء الادارى المحكمة ذات الاختصاص العام - المنازعة المتعلقة بالتعويض عن قرار الاعارة تدخل فى اختصاص محكمة القضاء الادارى ولو تعلق بموظفين من المستوى الثانى او الثالث .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قد حدد اختصاص محاكم مجلس الدولة بالمنازعات المتعلقة بالموظلين العموميين على سبيل الحصر فى البنود ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا من المادة الثامنة ، ووزعت ولاية نظر هذه المنازعات بين محكمة القضاء الادارى من ناحية ، والمحاكم الادارية من ناحية أخرى على أساس المركز الوظيفى للعامل ، أما فى ظل العمل بأحكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فقد أصبح مجلس الدولة صاحب الولاية العامة فى المنازعات الادارية فقد نص البند (١٤) من المادة (١٠) من هذا القانون على أن يختص مجلس الدولة بالفصل فى سائر المنازعات الادارية ، وكان يكفى المشرع أن يضع القاعدة العامة هذه دون التعداد الوارد بالمادة العاشرة ، الا أنه كما أوضحت المذكرة الايضاحية ( وازن بين وجوب تقرير اختصاص مجلس الدولة بكافة المنازعات الادارية والنعاوى التأديبية اعمالا لنص المادة ١٧٢ من الدستور ، وبين الحاجة الى تفصيل عناصر هذا الاختصاص ، وتحديد حالاته تحديدا دقيقا ، وقد اختط المشرع فى هذا الصدد سجيلا وسطا ، حرص فيه على ذكر أبرز التطبيقات التى تدخل فى مفهوم المنازعات الادارية ، ثم نص أيضا على اختصاص المجلس بنظر سائر المنازعات الادارية الاخرى ) ، وفى ظل هذا الوضع فقد بسط القضاء الادارى رقابته على جميع المنازعات الخاصة بالعاملين ويشمل ذلك تلك التى لم تكن تدخل أصلا فى ولايته طبقا للاختصاص المحدد بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن هذه المنازعات ما يتعلق بالظعن فى قرارات الاعارة أو النقل أو التذب ، وفى مجال توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المسائل التى تختص بها المحاكم الادارية المتعلقة بالعاملين من المستوى الوظيفى الثانى والثالث على سبيل الحصر فى المادة

( ١٤ ) وهى الخاصة بطلبات الغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات ، والغاء القرارات الادارية الصادرة بالاحالة الى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل بغير الطريق التأديبى ، وطلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات ، والمنسازعات ، الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، ونص فى المادة (١٣) على أن تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة العاشرة عدا ما تختص به المحاكم الادارية ) وبذلك أصبحت محكمة القضاء الادارى المحكمة ذات الاختصاص العام فى نظر كافة المنازعات الادارية . سواء تلك المنصوص عليها فى المادة المذكورة أو تلك التى تدخل فى مفهوم المنازعات الادارية التى نص عليها البند ( رابع عشر ) وذلك كله فيما عدا المسائل التى تختص المحاكم الادارية بنظرها على سبيل الحصر .

ومن حيث أن المنازعة محل الطعن المائل تتعلق بالتعويض عن قرار اعارة ، وهى من المسائل التى يختص مجلس الدولة بنظرها باعتبارها من المنازعات الادارية طبقاً للبند (١٤) من المادة (١٠) من قانون الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولم ترد هذه المنازعة ضمن المسائل التى اسند اختصاص الفصل فيها للمحاكم الادارية ، فان محكمة القضاء الادارى هى المختصة بنظرها حتى ولو كانت تتعلق بالعاملين من المستوى الثانى أو الثالث ، ولما كان المشرع قد حدد اختصاص المحكمة الادارية بنظر منازعات على سبيل الحصر ، فان القول بالاسترشاد بالمعيار الذى اتخذته المشرع للفصل بين اختصاص هذه المحاكم ومحكمة القضاء الادارى لاضافة اختصاصات اخرى اليها قول يستند الى أساس سليم فى القانون لأن مسائل الاختصاص مما يتحدد بالنص وليس عن طريق المحكمة أو القياس . ولا وجه للقول أيضاً بأن طلب التعويض عن الحرمان من الاعارة لا يعدو أن يكون منازعة وظيفية تدور حول قرار يتفرع ويتصل بقرار تعيين وترقية الى حد كبير ، وذلك لأن المنازعة المطروحة تدور فى أساسها وجوهرها حول التعويض عن الحرمان من الاعارة ، ولا تتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بتعيين المدعى أو ترقيته بما تختص بالفصل فيه المحاكم الادارية .

{ طعن ٧٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢ }

### رابعاً : توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية

قاعدة رقم ( ٣٢٨ )

#### المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ٢١٩٩ بتعيين عدد المحاكم الادارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها - المناط فيه هو اتصال الجهة الادارية بالمنازعة موضوعا لا مجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلا .

#### ملخص الحكم :

تنص المادة (٦) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أن " يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر محكمة إدارية يبين عددها وتحدد دائرة اختصاص كل منها بقرار من رئيس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢١٩٩ لسنة ١٩٦٤ مبينا عدد هذه المحاكم وتحديد دائرة اختصاص كل منها وقد جعل المشرع المناط في تحديد هذه الدائرة هو اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة أي اتصالها بها موضوعا لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامته الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلا .

( طعن ١٥٢٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٣٢٩ )

#### المبدأ :

المناط في تحديد دائرة اختصاص المحاكم الادارية - هو الاتصال بالجهة الادارية بالمنازعة موضوعا لا مجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى - مثال - الدعوى التي يرفعها عامل بجامعة عين شمس كان قد عين بوزارة الداخلية ولدى بها امتحان مهنته ثم نقل الى هذه الجامعة ياجره ، طالبا تسوية

حالته اعتبارا من ١/٤/١٩٥٢ وفقا لأحكام كادر عمال القناة - انحصار الاختصاص للمحكمة الادارية لوزارة الداخلية دون المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم .

#### ملخص الحكم :

ان المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم الادارية هو باختصاص الجهة الادارية بالمنازعة أى اتصالها بها موضوعا لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى ، اذا كان لا شأن لها بموضوع هذا النزاع أصلا . فانه تأسيسا على ذلك ما دام أن المدعى التحق عقب تركه الجيش البريطاني بخدمة وزارة الداخلية بأجر يومى قدره ١٤٠ مليما ولم ينقل الى مستشفيات جامعة عين شمس الا فى ٢٤/١١/١٩٥٦ بذات الاجر الذى كان يتقاضاه ، والامتحان الذى يؤسس عليه طلباته فى الدرسوى أجرى له فى مهنة سبائك منذ ٢٦/٤/١٩٥٢ وهو بوزارة الداخلية ، فانه بهذه المثابة يتعدى الاختصاص للمحكمة الادارية لوزارة الداخلية خاصة وأن جامعة عين شمس التى نقل إليها المدعى بحالته هى مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن الدولة .

( طعن ١٧٤١ لسنة ٩ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٦٣ )

قاعدة رقم ( ٣٣٠ )

#### المسألة :

المناط فى تحديد دائرة اختصاص كل محكمة ادارية هو اتصال الجهة الادارية بالمنازعة موضوعا ، لا مجرد تبعية الموظف لهذه الجهة عند رفع الدعوى ولو كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلا - دليل ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن " يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر محكمة ادارية أو أكثر يعين عددها وتحدد دائرة اختصاص كل منها بقرار



من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة ، وقد صدر هذا القرار في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ميعنا عدد تلك المحاكم محمدا دائرة اختصاص كل منها ، وقد جعل المناط في تحديد هذه الدائرة هو اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة ، أي اتصالها بها موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى ، اذا كان لا شأن لها بموضوع هذه المنازعة أصلا ، وهذا هو الضابط الذي يتفق مع طبائع الأشياء ومع حسن سير المصلحة العامة ، إذ الجهة الادارية المختصة بالنزاع ، أي المتصلة به موضوعا ، هي بطبيعة الحال التي تستطيع الرد على الدعوى بأعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها ، وكذلك بتسوية المنازعة صلحا أو بتنفيذ الحكم في ميزانيتها عند الاقتضاء ، يؤكد كل ما تقدم مع وضوحه أن تلك الجهة الادارية هي وحدها التي تستطيع نظر التظلمات الادارية الوجوبية تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون المشار اليه ، باعتبار أن الهيئة الادارية التي أصدرت القرار والهيئات الرئيسية بالنسبة لهذه الهيئة الادارية جميعها تتبع تلك الوزارة أو المصلحة العامة المتصلة بموضوع النزاع ، كما يؤكد كذلك فحوى المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ من القانون سالف الذكر ، إذ هي في تنظيمها الاجراءات انما عنت بالجهة الادارية التي تقام عليها الدعوى والتي تعلن اليها العريضة ومرفقاتها ويطلب اليها ايداع البيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى والمستندات والملفات الخاصة بها ، والتي تتصل بها هيئة مفوض الدولة للحصول على ما يكون لازما لتهئية الدعوى من بيانات وأوراق أو حضور مندوبيها لأخذ أقوالهم عنها أو تحقيق وقائع متصلة بها أو عرض تسوية المنازعات عليها - أن فحوى تلك النصوص في خصوص ما تقدم جميعه انما تعنى بداهة الوزارة أو المصلحة العامة المتصلة بموضوع النزاع فعلا حسبما سلف بيانه . وهل يقتضى ما تقدم فإن المحكمة الادارية المختصة بنظر المنازعات الخاصة بوزارة الصحة العمومية تكون هي المختصة بنظر النزاع إذا ثبت أن تلك الوزارة هي المتصلة به موضوعا ، ولا شأن لوزارة الداخلية التي أصبح المدعى يتبعها عند رفع الدعوى .

( طعن ١٧٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/١٨ )

### المبدأ :

المعبرة باتصال الجهة الادارية التابعة للمحكمة المنازعة بموضوعها ، ولو كان الموظف قد نقل منها قبل رفع الدعوى الى جهة ادارية اخرى - اختلاف الوضع اذا كان النقل راجعا الى حلول الجهة الثانية محل الجهة الاولى في القياس على المرفق الذي كانت تتولاه هذه - مثال .

### ملخص الحكم :

ان القانون عند تحديده دائرة اختصاص كل من المحاكم الادارية جعل المناط في ذلك هو اختصاص الجهة الادارية التابعة للمحكمة المنازعة ، اى اتصالها بها موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع هذه المنازعة اصلا ، فالعبرة بالجهة الادارية المتصلة بالمنازعة موضوعا ولو كان الموظف قد نقل منها قبل رفع الدعوى الى جهة ادارية اخرى ، الا انه اذا كان النقل الى هذه الجهة الثانية راجعا الى حلولها محل الجهة الاولى في القياس على المرفق الذي كانت تتولاه ، فانها تصبح بحكم القانون هي المتصلة بموضوعها بالمنازعة نتيجة لهذا الحلول ، ومن ثم اذا كان سبب المنازعة قد بدأ حين كان المدعى موظفا تابعا لمجلس مديرية الشرقية ، وقبل رفع الدعوى حلت وزارة التربية والتعليم محل هذا المجلس في القيام على مرفق التعليم الذي كان يتولاه ، فان الدعوى تكون من اختصاص المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم لا المحكمة الادارية لوزارة الداخلية .

( طعن ٩٧٣ لسنة ٢ ق ، طعن ٧٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٢ )

### المبدأ :

المناط في تحديد دائرة اختصاص كل محكمة ادارية هو اتصالها بالجهة الادارية بالمنازعة موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لهذه الجهة عند رفع

الدعوى ، ولو كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلا - اعتبار هذا النشاط من النظام العام - سريانه على اختصاص اللجان القضائية .

#### ملخص الحكم :

ان تعيين عدد المحاكم الادارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها ، على مقتضى المادة السادسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، يقوم على اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة ، أى اتصالها بها موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع هذه المنازعة ، وان هذا الضابط هو الذى يتفق مع طبائع الاشياء ومع حسن سير المصلحة العامة ، اذ الجهة الادارية المختصة بالنزاع ، أى المتصلة بها موضوعا ، هى بطبيعة الحال التى تستطيع الرد على الدعوى ، باعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحا أو بتنفيذ الحكم فى ميزانيتها عند الاقتضاء ، وان تلك الجهة هى وحدها التى تستطيع نظر التظلمات الادارية الوجودية تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون المشار اليه ، ونجنى عن البيان انه لما كان مناط هذا التحديد فى الاختصاص مرتبطا بحسن سير المصلحة العامة ، فان للقضاء الإدارى أن يحكم فيه من تلقاء نفسه . وينطبق هذا الوضع أيضا بالنسبة للجان القضائية ، اذ نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفى الدولة على أن « تنشأ فى كل وزارة لجنة قضائية » ، ونصت المادة الثانية على أن « تختص اللجنة فى حدود الوزارة المشكلة فيها » ، ومن ثم اذا ثبت أن المدعى مستخدم بوظيفة خفير نظامى تابع لقسم الخفر بإدارة عموم الأمن العام الملحقة بوزارة الداخلية ، وأن هذه الوزارة هى المتصلة بالمنازعة موضوعا ، وبالتالي هى الجهة الادارية المختصة به ، فتكون اللجنة القضائية لوزارة الصحة العمومية ، وقد أصدرت قرارها بالفصل فى موضوع التظلم المقدم اليها من المدعى ، قد أخطأت فى تطبيق القانون ، اذ قضت فى دعوى

هى غير مختصة بالفصل فيها وفقا لما نصت عليه المادتان الاولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفى الدولة ، وهو خطأ من النظام العام ، ويجوز أن تنص على له المحكمة من تلقاء نفسها ، فيتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم اختصاص اللجنة القضائية لوزارة الصحة العمومية بنظر الدعوى ، وبإحالتها الى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية للفصل فيها .

( علمن ٧٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧ )

ملحظة رقم ( ٣٣٣ )

#### المبدأ :

دائرة اختصاص المحكمة الادارية - مناطتها باختصاص الجهة الادارية بالمنازعة أى اتصالها بها موضوعا - ليست مجرد تبعية الموظف للجهة الادارية عند إقامة الدعوى إذا كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلا - يؤكد ذلك فعوى المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - لم يعد عن هذا الحكم .

#### ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن المادة السادسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر محكمة ادارية أو أكثر يعين عددها وتحدد دائرة اختصاص كل منها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة ، وقد صدر هذا القرار فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ معيناً عدد تلك المحاكم ومحددا دائرة اختصاص كل منها وقد جعل المناط فى تحديد هذه الدائرة هو اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة ، أى اتصالها بها موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند إقامة الدعوى ، إذا كان لا شأن لها بموضوع هذه المنازعة أصلا ، وهذا هو الضابط الذى

يتفق مع طبائع الأشياء ومع حسن سير المصلحة العامة ، اذ الجهة الادارية المختصة بالنزاع ، اى المتصلة به موضوعا ، هى بطبيعة الحال التى تستطيع الرد على الدعوى باعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحا أو بتنفيذ الحكم فى ميزانيتها عند الإقتضاء . ويؤكد كل ما تقدم مع وضوحه. أن تلك الجهة الادارية هى وحدها التى تستطيع نظر التظلمات الادارية الوجوبية تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون المشار اليه ، كما يؤكد كذلك فحوى المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ من القانون المذكور اذ هى فى تنظيمها. للاجراءات انما عنت بداهة الوزارة أو المصلحة العامة المتصلة بموضوع النزاع فعلا حسبما سلف بيانه .

ومن حيث أن هذه النصوص برمتها قد سلكها فى صلب مواد قانون تنظيم مجلس الدولة الحالى رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فدل بذلك على أن المشرع لا يريد أن يحدد عن الحكم الذى سلف بيانه . وجرى به قضاء هذه المحكمة .

( طعن ١٣٣٢ لسنة ٧ ق. - جلسة ١٢/٤/١٩٦٤ ) .

قاعدة رقم ( ٣٣٤ )

## المادة ٢

اختصاص المحاكم الادارية بطلبات التمويض - مناهة .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحكمة الادارية بنظر طلبات التمويض بصفة أصلية أو تبعية وهى بأن تكون هذه الطلبات مترتبة أو متفرعة عن أحد القرارات المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وخامسا من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

( طعن ٤٢٠ لسنة ٥ ق. - جلسة ١٤/١١/١٩٥٩ )

قاعدة رقم ( ٣٣٥ )

المبدأ :

طلب التمويض عن الاضرار المادية والأدبية الناتجة عن عدم تنفيذ قرار اللجنة القضائية بضم مدة خدمة سابقة - اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فيه - استنابه اعتبار طلب ضم مدة الخدمة السابقة بمثابة طلب ترقية مالا .

ملخص الحكم :

إذا كانت طلبات المدعى تنحصر في طلب الزام الجهة الادارية بتعويض الاضرار المادية والأدبية الناتجة عن عدم تنفيذها لقرار اللجنة القضائية الصادر بضم مدة خدمته السابقة في التعليم الحرس ، فإن الدعوى في جوهرها تتعلق بطلب تمويض بصفة أصلية عن القرار السلبى للجهة الادارية بالامتناع عن تنفيذ قرار اللجنة القضائية سالف الذكر ، وقد أصبح - لنهائيته - بمثابة الحكم الجائز لقوة الشيء المقضى به . ولا جدال في أن طلب ضم المدة السابقة هو بمثابة طلب ترقية مالا وهو ما طلبه المدعى فعلاً في هذه الدعوى ، مما يستتبع اختصاص المحكمة الادارية بالفصل فيه بوصفه نزاعاً متفرعاً عن النزاع الأصل ، الذى كان يدخل في اختصاصها باعتباره طعناً في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالترقية طبقاً للبنود ثالثاً ورابعاً وخامساً من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

( طعن ٤٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٥٩ )

قاعدة رقم ( ٣٣٦ )

المبدأ :

الجهة الادارية المتصلة موضوعاً بالأثار المالية المترتبة على ندب الموظف ، هي الجهة المنتدب اليها - اختصاص المحكمة الادارية التي تنبئها هذه الجهة بنظر المنازعة دون المحكمة الادارية التي تنبئها الجهة المنتدب منها .

### المجلس الحكم :

فى حالة نذب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى فى وزارة أو مصلحة أخرى غير تلك التى هو تابع لها ، تصبح الجهة الادارية المنتدب للعمل بها هى المتصلة موضوعا بالمنازعة فى كل ما يتعلق بالاثار المترتبة على هذا النذب ، بحكم خضوعه لاشرافها فى فترة النذب ، واستحقاقه ما قد يكون ثمة من بدل سفر أو أجر عن عمل اضافى فى غير أيام العمل الرسمية فى الفترة المذكورة من اعتمادات ميزانيتها ، ان كان له فى ذلك وجه حق .

وقد وردت هذا الاصل المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، اذ نصت فى فقرتها الخامسة على أنه « وفى حالة نذب موظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التى يرتكبها فى مدة نذبه من اختصاص الجهة التى نذب للعمل بها » ، ومن ثم فان الجهة الادارية المتصلة بالمنازعة الحالية موضوعا - فى خصوص الآثار المالية المترتبة على نذب المدعى للعمل ببعثة التطعيم ضد الدرن - تكون هى وزارة الصحة العمومية التى كان المذكور منتدبا للعمل بها ولو أنه تابع أصلا لمصلحة النقل الميكانيكى التابعة لوزارة المواصلات ، وتكون المحكمة الادارية المختصة بنظر هذه المنازعة هى المحكمة الادارية لوزارة الصحة دون المحكمة الادارية لوزارة المواصلات .

( طعن ٥٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٥٨ )

قاعدة رقم ( ٣٣٧ )

### المبدأ :

نقل موظف من وزارة الى أخرى - عدم تنفيذه قرار النقل - الجهة التى تملك توقيع الجزاء عليه هى الجهة المنقول اليها لا المنقول منها - المحكمة الادارية المختصة بنظر الطعن فى قرار الجزاء سالف الذكر - هى تلك التى تختص بنظر منازعات موظفى الجهة الادارية التى نقل اليها لا التى نقل منها .

## ملخص الحكم :

ان الامر الصادر بنقل الموظف أو المستخدم أو العامل الحكومى من وزارة أو مصلحة أو إدارة الى وزارة أو مصلحة أو إدارة أخرى ، أو من وظيفة الى أخرى ، هو افصاح عن ارادة الادارة الملزمة بقصد أحداث أثر قانونى معين هو انتهاء ولايته الوظيفية فى دائرة الجهة أو فى الوظيفة المنقول منها ، واسناد اختصاصات الوظيفة العامة اليه فى دائرة الجهة أو فى الوظيفة المنقول اليها . ويقم ناجزا أثر النقل سواء كان مكانيا أو نوعيا بصدور القرار القأضى به وإبلاغه الى صاحب الشأن ، ما لم يكن مرجا تنفيذه فيتراخى هذا الاثر الى التاريخ المعين للتنفيذ . ومتى تحقق الأثر الناجز ، أو حل الأجل المحدد ، انقطعت تبعية الموظف للجهة الادارية المنقول منها وزايلته اختصاصات الوظيفة التى كان متوليا عملها وانتقلت تبعيته الى الجهة الادارية المنقول اليها . وتولد له مركز قانونى فى الوظيفة الجديدة ، ووجب عليه تنفيذ الامر الصادر بنقله اذ لم يكن فى اجازة مرضية أو اعتيادية عند صدور هذا الأمر . وهذا هو الأصل العام الذى رده التعميل الذى أدخله المشرع على المادة ٧٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، بالقرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، اذ رؤى من المصلحة العامة النص عليه كما ورد ذلك بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون فاذا تخلت الموظف عن تنفيذ النقل فى موعده أو امتنع عن ذلك ، وهو لا يملك اختيار الجهة أو الوظيفة التى يقوم بمباشرة اختصاصاته فيها أو يتولى عملها ، فانه بذلك يرتكب مخالفة ادارية ، لا فى حق الجهة الادارية التى نقل منها والتي لا يمكن أن تعود صلته بها الا بإلغاء قرار نقله ، بل فى حق الجهة الجديدة التى أصبح يدين لها بالتبعية بحكم نقله اليها ، ولو لم يتم فعله بتنفيذ هذا النقل ، والتي تملك محاسبته على هذا الفعل السلبي ، ومن ثم فإن المنازعة التى تقوم بصدد الاجراء الذى تتخذه الادارة حياله فى هذه الحالة انما تنعقد بينه وبين الجهة التى اتصلت بهذه المنازعة موضوعا ، وهى التى آل اليها التصرف فى امره بنقله



اليها ، وتكون ولاية الفصل فى تلك المنازعة للمحكمة الادارية المختصة بنظر منازعات موظفى الجهة الادارية المذكورة ، التى تم نقله اليها باداة قانونية صحيحة من السلطة التى تملكه .

( طعن ٥١١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٥ )

قاعدة رقم ( ٣٣٨ )

#### المادة :

المناط فى تحديد الاختصاص بين المحاكم الادارية التى مقرها القاهرة :  
وبين المحكمة الادارية بالاسكندرية - هو اتصال المنازعة موضوعا بمصلحة من مصالح الحكومة فى هذه المدينة - لا يلزم لذلك كون المصلحة ذات شخصية معنوية مستقلة ، او ليست لها هذه الشخصية - أساس ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان المناط فى تحديد الاختصاص بين المحاكم الادارية التى مقرها القاهرة وبين المحكمة الادارية بالاسكندرية طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ بمقتضى التفويض المخول اياه بالمادة ٦٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو باتصال المنازعة موضوعا بمصلحة من مصالح الحكومة فى هذه المدينة دون تفرقة بين ما اذا كانت المصلحة ذات شخصية معنوية مستقلة - او ليست لها هذه الشخصية ، ذلك ان الهدف من هذا التحديد هو تيسير نظر المنازعة امام محكمة الاسكندرية بحكم قربها لتلك المصالح ووجود عناصر المنازعة واوراقها فيها ، وقد راغى القرار المشار اليه فى ذلك ان المصالح فى تلك المدينة من التعداد والاعنية بحيث يقضى الحال تخصيص محكمة فيها لنظر هذه المنازعات باعتبارها المدينة الثانية فى الاقليم وتقوم تلك المصالح على هرافق عامة خطيرة ورئيسية ، ولم يتم القرار فى تحديد الاختصاص أساسا على الاعتبار الذى ذهب اليه الطعن ، وان كان يتحقق فى الغالب بحكم تبعية الموظف لتلك المصالح ما دام لم ينقل من المدينة ، يؤكد ذلك ان تقريب القضاء الادارى للمتقاضين لم يكن هو الاعتبار الاساسى فى تحديد

الاختصاص فان القضاء الادارى فى الأصل مركز فى مدينة القاهرة ولم يستثن سوى تخصيص تلك المحكمة بالمنازعات الخاصة بمصالح الحكومة فى مدينة الاسكندرية للاعتبارات السالف بيانها ، واستنادا الى هذا الفهم الذى قام عليه تخصيص محكمة الاسكندرية بنظر تلك المنازعات قضت المحكمة الادارية العليا بأن هذا التحديد قد انطوى على معنى الاقرار لمصالح الحكومة فى الاسكندرية جميعا باهلية التقاضى فى شأن المنازعات المتصلة بها موضوعا ولهذا أسندت صفة التقاضى لها فى مباشرة هذه المنازعات أمام محكمة الاسكندرية استثناء من الأصل العام الذى لا يسند صفة التقاضى فى المنازعات الخاصة بالدولة الا الى الوزير فيما يتعلق بوزارته او الى المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية او الى الهيئات التى يجعل القانون لرئيسها صفة التقاضى ولو لم تكن لها الشخصية المعنوية ، ومن ثم يتعين رفض الطعن .

( طعن ٦٣٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣٣٩ )

#### المبدأ :

تبعية مجالس المديرية لوزارة الداخلية - الدعاوى المرفوعة ضد هذه المجالس تختص بها المحكمة الادارية لوزارة الداخلية لا المحكمة الادارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية - حجة ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان المحكمة الادارية المختصة بنظر المنازعات التى ترفع ضد مجلس المديرية هي المحكمة الادارية لوزارة الداخلية ، وليسنت المحكمة الادارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية ، ذلك أن مجالس المديرية تتبع فى البنيان الادارى وزارة الداخلية كما يستفاد من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام هذه المجالس . هذا واذا كان مجلس المديرية بحسب القانون المذكور يتصل بجهات الحكومة عموما ، ومنها وزارة الشؤون البلدية والقروية ، فى شتى المرافق التعليمية والزراعية والرئ

والمواصلات والصحة وغير ذلك من المرافق العامة المتعلقة بالمديرية ، الا ان هذا الاتصال لا يعدو أن يكون تعاوناً مع جميع تلك الجهات بحكم طبيعته وظيفة مجلس المديرية والغرض من انشائه ، دون أن يكون لهذا التعاون أثر في تحديد تبعية مجلس المديرية أساساً في البنيان الإداري لوزارة الداخلية .

( طعن ١٣٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٠ )

##### المبدأ :

تبعية المدعى لمجلس مديرية المتوفية الذي يتولى أعمال تحسين الصحة القروية تنفيذاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ - اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية بالفصل في دعواه ، دون المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية .

##### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى مستخدم تابع لمجلس مديرية المتوفية الذي يتولى أعمال تحسين الصحة القروية تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ بشأن تحسين الصحة القروية ، فإن المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية تكون هي المختصة بالفصل في هذه الدعوى المرفوعة منه بطلب تسوية حالته أسوء بزملائه ، وتكون المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية قد أخطأت في تطبيق القانون إذ قضت في دعوى غير مختصة بالفصل فيها ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، وإلغاء عدم اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية بنظر الدعوى ، وإحالتها إلى المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية للفصل فيها .

( طعن ١٢٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٣٤١ )

المبدأ :

لجنة الشياخات - أعضاؤها موظفون عامون - اختصاص المحكمة  
الإدارية لوزارة الداخلية بالطعون المقدمة منهم .

ملخص الحكم :

إن صفة الموظف العام ثابتة لعضو لجنة الشياخات باعتباره موظفا  
عاما يقوم بتكليف عام هو النهوض بوظيفة إدارية. بقطع النظر عن عدم  
تقاضيه مرتبا مقابل خدماته لأن هذا الأمر ليس من الشروط الواجبة  
في اعتبار الوظيفة العامة كذلك ، ويترتب على هذا انعقاد الاختصاص  
بطعون أعضاء لجنة الشياخات للمحكمة الإدارية لوزارة الداخلية اعتبارا  
بأن عضو لجنة الشياخات لا يدخل قطعا في عداد الموظفين الداخليين  
الهيئة من الفئة الجالية والضباط ممن تختص بطعونهم محكمة القضاء  
الإداري .

( طعن ١٣٢٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٧/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٣٤٢ )

المبدأ :

دفن الموتى يعتبر من المرافق العامة - تنظيم المرفق بهذا المرفق بموجب  
القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ ولأئحة ممارسة مهنة الحائوتية والتربسية  
واخضاعه الحائوتية والتربية لنظام إداري مماثل لنظم التوظيف باعتبارهم  
عمال هذا المرفق - اعتبارهم من الموظفين العموميين - النظر في المنازعة  
المتعلقة بصحة التعيين في وظيفة تربي يدخل في اختصاص المحكمة الإدارية  
وزارة الشؤون البلدية والقروية .

ملخص الحكم :

إن دفن الموتى بالحيوانات هو من المرافق العامة لاتصاله اتصالا وثيقا  
بالشؤون الصحية والإدارية والشرعية ، ومن أجل ذلك تدخل المشرع

فنظمه تنظيماً عاماً بموجب القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ ولائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية التي صدرت بتفويض من القانون المذكور . ولما كان الحانوتية والتربية ومساعدتهم هم عمال هذا المرفق فقد نظم القانون واللائحة المشعار اليهما طريقة تعيينهم ومباشرتهم لوظيفتهم ، وحدد واجباتهم والأعمال المحرمة عليهم وتاديبهم ، وأخضعهم في ذلك كله لنظام إداري مماثل لنظم التوظيف ، فلا يجوز لأحد منهم مباشرة مهنته إلا بقرار إداري من لجنة الجبانات يرخص له في ذلك بعد استيفاء الشروط الواجب توافرها ، وهي شروط خاصة بالسكن وبالدين وبالبياقة الصحية ويعلم سيق صدور حكم جنائي عليه وبحسن السمعة ومعرفة القراءة والكتابة والالام بالأحكام الشرعية والصحية والإدارية اللازمة لإدائه المهنة . كما أنه أخضعهم لنظام تأديبي ، شأنهم في شأن سائر الموظفين ، وأجاز توقيع جزاءات تأديبية عليهم من الجهة الإدارية المختصة ، وهذه الجزاءات تماثل الجزاءات التأديبية التي توقع على سائر الموظفين ، فهم بهذه المثابة يعتبرون من الموظفين العموميين وليسوا من الأفراد . ولما لم يكونوا من الفئة العالية أو الضباط أو ممن هم في مستواهم الوظيفي فإن المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية تكون - والحالة هذه - مختصة بهذه الدعوى .

( ملعن ١٠٠٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٧/١/١٩٥٩ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٣ )

##### المبدأ :

حق المحافظ في الإشراف على الموظفين التابعين للوزارات المختلفة في دائرة المحافظة مخول له بمقتضى المادة ٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإدارة المحلية - توقيعه جزاء على موظف تابع لوزارة الخزنة - المنازعة بشأن هذا القرار يختص بالفصل فيها المحكمة الإدارية لوزارة الحكم المحلي - أساس ذلك :

##### ملخص الحكم :

إن العبارة في تحديد المحكمة الإدارية هي بالجهة الإدارية المتصلة بالمنازعة موضوعاً وهي التي تستطيع الرد على الدعوى بأعداد البيانات

وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية النزاع صلحا وهي التي تستطيع نظر التظلمات الادارية الوجوبية باعتبارها الجهة التي أصدرت القرارات موضوع التظلمات واذا صدر القرار المطعون فيه من محافظ سوهاج باعتباره الرئيس المحلى وممثل السلطة التنفيذية في دائرته اختصاصه والمشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة والسلطة الرئاسية للمحافظة هي وزير الادارة المحلية واذا فيكون التظلم من قرار له ولسلطته الرئاسية للمحافظة هي وزير الادارة المحلية كما أن أوراق التحقيق وقرار الجزاء كلها موجودة بالمحافظة وهي التي تستطيع تقديمها واذا ذهب الحكم الى غير هذا المذهب يكون في غير محله ويتمين الغاؤه .

ومن حيث أن مناط هذه المنازعة هو تحديد الاختصاص بنظرها وهل يتعقد للمحكمة الادارية التي أصدرت الحكم أم لتلك المختصة بمنازعات موظفي وزارة الخزانة .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن عالجت تحديد هذا النوع من الاختصاص ودرج قضاؤها على أنه طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٣/٢٩ بتعيين عدد المحاكم الادارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها أن المعيار الذي التزمه في تحديد اختصاص كل محكمة انما يتعلق بالوزارة أو المصلحة أو الجهة التي تتعلق بها موضوعا .

ومن حيث أن مصدر القرار المطعون فيه أرتكن في اصداره على ما خوله اياه القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن الادارة المحلية اذ نصت المادة السادسة منه على أن يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه وتولى الاشراف على فروع الوزارات في المحافظة وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلى لهم .

ويجوز لكل وزير أن يعهد الى المحافظ ببعض اختصاصاته بقرار منه ... الخ .

ومن حيث أنه سبق اصدار هذا القرار اجراء تحقيق ادارى ضد المطعون ضده بعرفة رجال الادارة المحلية انتهوا فيه الى ثائيمه كمسما

أن المطعون ضده تظلم من هذا القرار الى مصدره الذي خوله القانون الاشراف على أعمال المتظلم كما جملته رئيسه المحل ومن ثم يكون مصدر القرار قد اتصلت به المنازعة موضوعا ولا يعتبر انه له مجرد التبعية الادارية والقول بان المنازعة متصلة بوزارة الخزانة وحدها باعتبارها الجهة التي أصدرت التعليمات المالية والاقدر على تفسيرها ومن ثم تنظرها المحكمة التي تنظر المنازعات المختصة بتلك الوزارة دون غيرها ، فيه تجاهل صريح لحكم المادة ٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ آنفة الذكر اذ ان في كل محافظة مصالح كثيرة تصدر تعليمات الى موظفيها ومع علم الشارع بذلك فقد أعطى الاشراف للمحافظ عليهم فاذا ما أصدر قرارا فان القول بعدم اختصاص المحكمة الادارية لوزارة الادارة المحلية فيه مخالفة لحكم القانون ومن ثم يتعين تقرير اختصاص تلك المحكمة وفي ذلك رعاية لنص هذه المادة وابعاد التعارض ومعه يمكن الحصول على تفسير التعليمات من الجهة التي أصدرتها ان كان الأمر يحتاج الى تفسير .

( طعن ١٦٢٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩ )

**خامسا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية :**

**قاعدة رقم ( ٣٤٤ )**

**المبدأ :**

اسقاط العضوية عن الأعضاء المنتخبين أو المختارين للمجلس القروى سواء على سبيل الاستقالة المقررة فى المادة ٦٦ أم الفصل المنصوص عليه فى المادة ٦٧ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية - لا يعتبر فصلا تأديبيا وإنما هو انتهاء لعضوية المجلس القروى واسقاط لها للفقدان صلاحية الاستمرار فيها سواء بتكرار الانقطاع غير المقبول عن جلسات المجلس او بفقدان اسباب الثقة والاعتبار كشرط لازم لعضوية المجلس - لا أثر لهذا القرار على المركز الوظيفى للمعضو الذى اسقطت عضويته -

نتيجة ذلك - خروج الطعن في قرار إنهاء العضوية عن اختصاص المحاكم  
التأديبية - اختصاص محكمة القضاء الإداري باعتبار أن القرار من قبيل  
قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي التي تدخل في اختصاصها قانونا -  
أساس ذلك •

#### ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ٤٦ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر  
بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن يشكل المجلس القسوى من  
أعضاء منتخبين لا يتجاوز عددهم اثني عشر عضوا ، وأعضاء يحكم وظائفهم  
من يعملون بالقرية أو القرى التي يتألف منها المجلس القسوى ، وعضوين  
مختارين من ذوي الكفاية في شئون القرية يصدر باختيارهم قرار من  
الوزير المختص • وبأن يتولى رئاسة المجلس احد الأعضاء يعينه الوزير  
المختص لمدة سنتين بالاتفاق مع الاتحاد القومي ، بعد أخذ رأى المحافظ •  
بينما تنص المادة ٦٦ من هذا القانون على أنه « إذا غاب العضو المختار أو  
المنتخب دون عذر مقبول عن جلسات المجلس أو اللجان التي أختير عضوا  
فيها أكثر من ثلاث مرات متتالية أو غاب دون عذر مقبول أو أكثر من ربع  
عدد الجلسات في السنة الواحدة ، يخطر المجلس المحافظ ويعتبر العضو  
مستقिला ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع أقوال العضو أو بعده  
أثبت غيابه عن الجلسة التي يدعى لحضورها لسماع أقواله فيها ولا يجوز  
عقد هذه الجلسة قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ دعوة العضو إليها ،  
وإذا غاب العضو بحكم وظيفته على النحو المبين في الفقرة السابقة أخطر  
المجلس المحافظ لإبلاغ الوزارة ذات الشأن » - في حين تقضى المادة ٦٧  
من القانون المشار إليه أنه « إذا اتضح أن أحد الأعضاء فقد الثقة والاعتبار  
الذين تتطلبهما عضويته في المجلس جاز فصله بقرار من الوزير المختص  
بناء على قرار من المجلس المختص بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الذين يتألف  
منهم المجلس • ولا يسرى هذا الحكم على الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم •

ومن حيث أن البادئ من استقراء أحكام قانون نظام الإدارة المحلية  
المشار إليه أن المجلس القسوى يشكل من أعضاء منتخبين وأعضاء يحكم  
وظائفهم من العاملين بالقرية وعضوين مختارين بقرار من الوزير المختص



- كان المظعون ضده من بينهما بمجلس قروي انفسط ، وأن فقدان أحد الأعضاء الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما عضويته في المجلس مما يحيز فصله بقرار من الوزير المختص بناء على موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، وهذا الحكم الذي تضمنته المادة ٦٧ من هذا القانون شاملا الأعضاء المنتخبين والمختارين جميعا فلا ينسلخ عنه بصريح النص الا الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ، والشأن في ذلك شأن ما تقضى به المادة ٦٦ من القانون ذاته بخصوص اعتبار العضو الذي ينقطع عن جلسات المجلس مستقيلا والتي يقصر حكمها بصريح نصه على العضو المختار أو المنتخب ، أما العضو بحكم وظيفته فيخطر المحافظ لإبلاغ الوزارة المعنية في شأنه - وبناء على ذلك جميعا فإن اسقاط العضوية سواء عن سببيل الاستقالة المقررة في المادة ٦٦ أم الفصل المنصوص عليه في المادة ٦٧ والذي لا يتناول بحكم الأصل الا الأعضاء المنتخبين أو المختارين بعدد أن سلخ عن دائرته الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ، لا يستقيم فصلا تأديبيا وإنما هو انتهاء لعضوية المجلس القروي واسقاط لها لفقدان صلاحية الاستمرار فيها سواء بتكرار الانقطاع غير المقبول عن جلسات المجلس أو بفقدان أسباب الثقة والاعتبار كشرط لازم لعضوية المجلس ، ولا يفسير من طبيعته تلك أو ينال منها أن يصادف هذا الانهاء أحيانا عضوية مختارة بالمجلس أختير صاحبها من بين الموظفين الصوميين ، إذ لا يجاوز هذا الانهاء حد اسقاط العضوية بالمجلس القروي وحده ، على مثل ما يرد عليه الاسقاط بالنسبة الى سائر الأعضاء من غير الموظفين ، ولا يتصدها الى المساس بالمركز الوظيفي لمن استقطت عضويته أو النيل منه بحال ، والذي لا يتأتى الا بأجراءاته القانونية المقررة وأوضاعه التأديبية المرسومة وبقرار يصدر من السلطة التأديبية ذات الشأن ، ومن ثم لا يعدو هذا الاسقاط أن يكون إنهاء للعضوية من قبيل الاستقالة أو فقدان أسباب الصلاحية للاستمرار فيها وليس فصلا تأديبيا .

ومن حيث أن القرار الطعن والصادر باعفاء المظعون ضده من رئاسة مجلس قروي انفسط واسقاط عضويته المختارة بهذا المجلس ، مقصور في مداه وأثره على اسقاط العضوية بهذا المجلس وإنائها بما يلزم ذلك

حتما من إعفاء من رئاسة هذا المجلس التي لا تنعقد الا لأحد الأعضاء فيه - ولا شأن لهذا القرار بعدئذ بالمركز القانوني للمطعون ضده كأحد العاملين بمحافظة بنى سويف وبهذه المثابة فان هذا القرار - واذا يتمخض قرارا بإنهاء العضوية بالمجلس القروى لفقدان صلاحية الاستمرار فيها ، وينأى عن أن يكون تأديبيا ينال من الرابطة الوظيفية للمطعون ضده كأحد العاملين بمحافظة بنى سويف - انما يخرج الطعن فيه عن اختصاص المحاكم التأديبية والذي تتحدد دائرته وفقا لحكم البنود تاسعا وثاني عشر وثالث عشر من المادة ١٠ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بانفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وطلبات التصويض عنها وفى الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا وكذلك فى الدعاوى التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة .

ومن حيث ان الدعوى التى اقامها المدعى - بحسبانه رئيسا لمجلس قروى انفسط ، وله صفة الموظف العمومى بهذه المثابة ، طعنا فى القرار الصادر بإعفائه من رئاسة هذا المجلس واستقاط عضويته المختارة فيه والذي يخرج عن دائرة الجزاءات التأديبية على ما تقدم ، مما يندرج فى عموم الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الادارية الصادرة بأحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبى المشار اليها فى البند رابعا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة والتى يتوزع اختصاص الفصل فيها بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية طبقا لقواعد توزيع الاختصاص بينهما المنصوص عليها فى المادتين ١٣ و ١٤ من القانون المشار اليه .

ومن حيث ان المشرع حدد اختصاص المحكمة الادارية فى المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة اذ قضى فى الفقرة الاولى منها بأن تختص المحاكم الادارية بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها فى البندين ثالثا ورابعا من المادة العاشرة متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من

المستوى الثانى والثالث وما يعادلهم ، فى حين نصت المادة ١٣ على أن تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة ١٠ عدا ما تختص به المحاكم الادارية . لما كان ذلك وكان المرجح فى تعيين اختصاص كل من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية وفقا لمفهوم هاتين المادتين ، هو الى اهمية النزاع مستمدا من قاعدة مجردة مردها الى قيمة المنازعة كما هو الشأن فى توزيع الاختصاص بالنسبة الى العقود الادارية ، والى مستوى الوظيفة التى يشغلها الموظفون العموميون وخطورة مسئولياتها واهميتها وما الى ذلك من معايير ، يراعى فيها الموازنة بين الوظائف ذات الاهمية والاى اهمية وما يعادلها وذلك بالنسبة الى المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين .

ومن حيث أن رؤساء المجالس القروية - وهم من الموظفين العموميين - لا يشغلون أيا من المستويات الوظيفية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، والتى أخذ بها قانون مجلس الدولة مبيانا لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية . لما كان ذلك وكان قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وقد وسد للمجالس القروية فى دائرة اختصاصها أداء الخدمات التعليمية والصحية الثقافية والاجتماعية والعمالية والزراعية والتنظيمية وادارة الوحدة المجمعة ( مادة ٤٧ ) وأجاز للمحافظ الذى يتمتع بالاختصاصات الممنوحة فى قوانين موظفى الدولة للوزراء وكلاء الوزارات أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفى مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة ( مادة ٨٧ ) ، وقد تأكدت هذه الاختصاصات والصلاحيات باللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ التى ناطت بدورها بالمحافظ السلطات المالية المقررة لوكيل الوزارة ورئيس مجلس المدينة سلطات رئيس المصلحة ورئيس المجلس القروى سلطات رئيس القرى ( مادة ٧٧ ) كما خولت رؤساء المجالس المحلية سلطة منح الرزاق والهلات والمكافآت

التشجيعية والأجور الإضافية لجميع أنواعها للموظفين والعمال وفقاً للفتات والأوضاع المقررة فى القوانين واللوائح ( مادة ١١٦ ) وقد صدر بعد ذلك قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ فلانته التنفيذى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ دعماً لهـ السطات والصلاحيات وتثبيتاً لـ الأمر الذى لا معنى معه من اعتبار وظيفة رؤساء المجالس القروية - بما نيط بهم من السلطة والاختصاص وبما يدرك أحياناً سلطة رئيس المصلحة ، وبحكم طبيعة عملهم وأهميته وما ينطوى عليه من اشراف على جميع المرافق المحلية بدائرة المجلس والعاملين بها ، مما ترقى فى مستواها الى مستوى الوظائف التى تعلو وظائف المستويين الثانى والثالث ، ومن ثم يخضع رؤساء مجالس القرى فى شأن إنهاء خدمتهم وفصلهم بغير الطريق التأديبى لاختصاص محكمة القضاء الإدارى دون المحاكم الادارية .

ومن حيث انه لا تقدم ، واذا كان القرار المطعون فيه مما ينأى عن اختصاص المحكمة التأديبية التى كان يلزمها أن تقضى بعدم اختصاصها بالفصل فى دعوى المدعى وإحالتها الى محكمة القضاء الإدارى للاختصاص باعتبار ان القرار المطعون فيه من قبيل قرارات الفصل بغير الطريق التأديبى التى تدخل فى اختصاصها قانوناً . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون ويتعين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بالناء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وإحالتها الى محكمة القضاء الإدارى و هيئة الفصل بغير الطريق التأديبى ، للاختصاص وبالزام المطعون ضده مصروفات الطعن وإبقاء الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

( طعن ٢٠٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١ )

قاعة رقم ( ٣٤٥ )

المجلس

فقدان شرط من الشروط اللازمة للتعين فى وظائف الخفر -تعلقه  
بفقدان الصلاحية أصلاً للاستمرار فى الوظيفة وحمل أمانتها بما لا سبيل

معه سوى إنهاء الخدمة - هو إجراء منبت الصلة بأوضاع التأديب وإجراءاته وأداته القانونية ولا يدخل في باب الجزاءات إنهاء الخدمة لفقد شرط من شروط التعيين في وظائف الخفر وكله المشرع إلى مدير الأمن ذاته باعتباره فصلا بغير الطريق التأديبي ولم يسنه إلى السلطات التأديبية - نتيجة ذلك - أن القرار الصادر في هذا الشأن ينأى الطعن فيه عن اختصاص المحكمة التأديبية وتنعقد الولاية فيه للمحكمة الإدارية .

#### ملخص الحكم :

من حيث ( أن المادة ٩٥ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة تقضى بأن يعين رجال الخفر النظاميون ممن يستوفون الشروط المبينة في المادة ٨٨ من هذا القانون - ومن بينها أن يكون محمود السيرة حسن السمعة - والشروط التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، في حين تنص المادة ٩٦ من هذا القانون على أن : الجزاءات التي يجوز توقيعها على رجال الخفر هي (١) الإنذار (٢) تدريبات زيادة (٣) خدمات زيادة (٤) الخصم من المرتب (١١) الحبس أو السجن وفقا لقانون الأحكام العسكرية (١٢) الفصل من الخدمة مع الاحتفاظ بالحق في المعاش أو المكافأة (١٣) الفصل من الخدمة مع الحرمان من بعض المعاش أو المكافأة في حدود الربع . ولنائب مدير الأمن توقيع الجزاءات من ١ إلى ١٢ . وللمحاكم العسكرية توقيع أى من الجزاءات الواردة في هذه المادة . وللمدير الأمن إلغاء القرار التأديبي الصادر من رؤوسيه طبقا لقانون الأحكام العسكرية خلال ثلاثين يوما من إصداره أو تعديل الجزاء بتشديده أو خفضه . وللمدير الأمن إنهاء خدمة رجال الخفر النظاميين عند فقدانهم أى شرط من الشروط اللازمة للتعيين ، وكذلك إذا تكررت الإدانة بعد المحاكمة عسكريا خلال ثلاث سنوات ،

ومن حيث أن الجزاءات التأديبية التي توقع على رجال الخفر يصدر بها قرار من نائب مدير الأمن أو من المحاكم العسكرية بحسب الأحوال . أما فقدان شرط من الشروط اللازمة للتعيين في وظائف الخفر فلا يخلط بينه وبين المخالفة التأديبية ولا يؤخذ عنه بعقوبة من العقوبات التأديبية التي توقع على رجال الخفر حيث يؤخذ كل مخالف عن جريته بقدر

ما يناسبها من الجزاء التأديبي ، ولما يتعلق بالامر بفقدان الصلاحية أصلا للاستمرار فى الوظيفة وحمل أماناتها بما لا سبيل معه سوى إنهاء الخدمة كاجراء لا غنى عنه تأمينا للوظيفة العامة وسلامة الاضطلاع بمقتضياتها ، وهو اجراء مثبت الصلة بأوضاع التأديب واجراءاته وأداته القانونية المقررة ، ولا يدخل فى باب الجزاءات المنصوص عليها قانونا ، وعليه فقد وكل انتهاء الخدمة لفقدان شرط من الشروط اللازمة للتعين فى وظائف الخفر - بحسبانه فصلا بغير الطريق التأديبي - الى مدير الأمن ذاته ولم يسند الاختصاص به الى السلطات التأديبية ذات الشأن . ومقتضى ما تقدم جسيما ان القرار الطعن - كقرار صادر من مدير الأمن بانتهاء خدمة المدعى لفقدانه حسن السيرة والسمة كشرط من الشروط اللازمة للتعين فى الوظيفة ، لا يستقيم قرارا تأديبيا ولما هو فى حقيقة تكييفه قانونا فصل بغير الطريق التأديبي مما ينأى الطعن فيه عن اختصاص المحكمة التأديبية وتنمقد الولاية فيه للمحكمة الادارية ذات الشأن ) .

( طعن ٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٤٦ )

#### المادة ٢ :

قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية - المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة فى مسائل التأديب - صدور قرار نقل عامل يستر فى حقيقته جزاء تأديبي - الاختصاص بنظر الطعن فيه للمحكمة التأديبية المختصة دون محكمة القضاء الادارى .

#### ملخص الحكم :

ان البادى من سياق الوقائع على الوجه السالف بيانه ان طلبات المدعى فى الدعوىين مثار الطعن المائل ألما تتمثل فى القاء القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر من مدير عام مصلحة الجمارك فى ١٥ من يناير سنة ١٩٧٧ فيما تضمن من نقله الى المخازن المركزية بجمرك القاهرة ونقل السيد ( . . . . ) الى وظيفة رئيس وردية بجمرك تفتيش الركاب والفناء

القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر من وزير المالية في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من نقله الى وزارة الحكم المحلي ، وذلك استنادا الى أن هذين القرارين قد صدرا تنكيلا به وساترين لجزاء تأديبي عقنق وان القصد الحقيقي من اصدارها هو ائزال العقاب عليه بغير اتباع للاصول القانونية السليمة من تحقيق أو سماع لدفاعه ، وهو ذات ما أعاد ترديده في تعقيبه على الطعن . وتحديد طلبات المدعى على هذا النحو يثير ابتداء البحث في مدى اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر المنازعة وما يستتبع ذلك من تحديد المحكمة التي ينعقد لها الاختصاص قانونا بالفصل في مدى سلامة القرارين المطعون فيهما وما اذا كان كل منهما قد صادف صحيح القانون أم حاد عن جادة الصواب ، وذلك باعتبار أن ولاية الفصل في المنازعات من الأمور المتعلقة بالنظام العام التي تتعرض لها المحاكم من تلقاء نفسها دون تطلب الدفع بذلك .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان أساس الطعن في القرارين ٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ٧٩ لسنة ١٩٧٧ سألنى الذكر انما يدور على أن القصد من اصدارها هو ائزال العقاب على المدعى دون اتباع للاصول والاجراءات القانونية ، فان الطعن على هذين القرارين ومراقبة مدى مشروعيتها انما ينعقد الاختصاص بالنسبة له للمحكمة التأديبية باعتبارها صاحبة الولاية العامة في الفصل في مسائل تأديب العاملين المدنيين بالدولة . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى في موضوع الدعويين مشار الطعن المائل ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ، ويتعين من ثم الحكم بالفائه وحالة الدعويين الى المحكمة التأديبية بوزارة المالية للاختصاص بالفصل فيهما .

( طعن ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٦ )

قارن عكس ذلك طعن ٤١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣

قاعدة رقم ( ٣٤٧ )

## المبدأ ٢

اختصاص القضاء التأديبي ورد محذوفا كاستثناء من الولاية العامة للقضاء الادارى في المنازعات الادارية - الاستثناء يفسر في أضيق الحدود

ويجب الالتزام بالنص وحمله على المعنى الذى قصده المشرع - يقتصر اختصاص القضاء التأديبى على الفصل فى المنازعات المتعلقة بالجزاءات التى حددتها القوانين واللوائح صراحة على سبيل الحصر والتى يجوز توقيعها على العاملين كمقوبات تأديبية - اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بجزاءات غير تلك المحددة فى القوانين واللوائح صراحة - أساس ذلك - القضاء الإدارى صاحب الولاية العامة فى الفصل فى المنازعات الإدارية - القرار الصادر بجزاء مقرر لا يخرج عن كونه تعبير غير دقيق لعب الانحراف بالسلطة وهو أحد العيوب التى يجوز الطعن من أجلها فى القرار الإدارى بصفة عامة .

#### ملخص الحكم :

إن قضاء هذه المحكمة ذهب الى أن اختصاص القضاء التأديبى ورد محدوداً كاستثناء من الولاية العامة للقضاء الإدارى فى المنازعات الإدارية ، وإن الاستثناء يفسر فى أضيق الحدود فيجب الالتزام بالنص وحمله على المعنى الذى قصده المشرع ، ومن ثم يقتصر اختصاص القضاء التأديبى على الفصل فى المنازعات المتعلقة بالجزاءات التى حددتها القوانين واللوائح صراحة على سبيل الحصر والتى يجوز توقيعها على العاملين كمقوبات تأديبية وعلى مقتضى ذلك يختص القضاء الإدارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بجزاءات غير تلك المحددة فى القوانين واللوائح جزاءات تأديبية صريحة وذلك بحسبانه صاحب الولاية العامة فى الفصل فى المنازعات الإدارية ، ولا يخرج القرار الصادر بجزاء مقرر عن كونه تعبير غير دقيق لعب الانحراف بالسلطة وهو أحد العيوب التى يجوز الطعن من أجلها فى القرار الإدارى بصفة عامة طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة الماشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وبهذه المثابة فلا وجه للنص على الحكم المطعون فيه بالبطالان بمقولة أن محكمة القضاء الإدارى التى أصدرته غير مختصة نوعياً بنظره ، فى حين أنها جهة الاختصاص فى هذا الشأن كما أن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية للعاملين بالتربية والتعليم بعدم اختصاصها بفكر النزاع وأحالة بحالته الى محكمة القضاء الإدارى عملاً بحكم المادة (١٦٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، يكون هو بدوره



سليماً ومتفقاً مع القانون ، ولا وجه للنعى عليه يأتى وجه من الوجوه فضلاً عن أنه حاز قوة الشيء المقضى بفوات مواعيد الطعن فيه باعتباره من الأحكام القطعية التى يجب الطعن فيها فور صدورهما ، وهذا الحكم يقيس محكمة القضاء الإدارى للحال إليها النزاع ويصبح لازماً عليها الفصل فيه - على فرض - عدم اختصاصها أصلاً بنظره - فواقع الأمر أنها جهة الاختصاص فى هذا الشأن بوصفها صاحبة الولاية العامة للفصل فى المنازعات الإدارية ومنها المنازعات المتعلقة بالقرارات المعيبة بعيب الانحراف بالسلطة ، كذلك المصادر بها القرار محل النزاع وفقاً لما سلف أيضاً وبهذه المثابة يكون الطعن فى هذا الشق غير قائم على أساس سليم من القانون متعين الرافق .

ومن حيث أن القرار الصادر بنقل الطاعن من وظيفة مشرفاً تقديرياً بالمدينة الجامعية إدارة الجامعة تم بناء على المذكورة من مدير التقديري - وهو رئيسه المباشر - نعى عليه فيها أنه لا يعمل وليس لديه استعداد ذهنى للعمل فى التقديري ، ولا يعمل بجدي مما يشجع باقى زملائه على الحسنى حاله ، وعرضت هذه المذكورة على المراقب الذى وافق على إعادته الى مراقبة الاسكان التى يعمل بها من قبل ، ولكن هذه المراقبة رفضت ذلك لعدم الحاجة الى خدماته ، الأمر الذى يستفاد منه أن جميع أقسام المدينة الجامعية رفضت إلحاقه بها لعدم قابليته للعمل والانضمام به ، وبناء على ذلك صدر قرار أمين عام مساعد الجامعة معتمداً من نائب رئيس الجامعة بنقله الى إدارة الجامعة . ومن المسلم أن الاختصاص بنقل العامل من مكان الى آخر مناطه كاصل عام تحقيق مصلحة عامة وما يتطلبه من ضمان حسن سير العمل وانتظامه دون معوقات ، وإن مبررات ممارسة هذا الاختصاص تتوافر كلما دعت اعتبارات المصلحة العامة الى وجوب التدخل لإجرائه يستوى أن يتم هذا النقل بسبب أو بمناسبة اتهام العامل بجرم يخل بواجبات وظيفته فى الجهة التى يعمل بها أو لسبب آخر ، ما دامت كانت جهة الإدارة تتدخل بهذا الاجراء باعتباره أمراً ضرورياً يملية حسن سير العمل بصورة طبيعية وبلا معوقات ، فإذا كان قد ثبت لدى جهة الإدارة أن الطاعن مهمل فى عمله وغير منتج فيه ورأت ضماناً لحسن سير العمل الاستفادة منه فى موقع آخر يتفق وقدراته ، وكان تقريرها فى هذا الشأن قائماً على أسباب تبرره وهو

ما كشفت عنه الأوراق فعلا وتضمنته المذكرة التي أعدها رئيسه المباشر في التفتية ، وأكدها رفض مراقبة الاسكان نقله اليها وكان يعمل بها قبل نقله الى مراقبة التفتية - بحجة عدم الحاجة الى خدماته ، الأمر الذي يقطع بأن جهة الادارة كانت على حق حين قررت نقله الى ادارة الجامعة بالقرار محل النزاع - ولا مجال للنعي بالقول ان قرار النقل لم يحدد له وظيفة في الجهة المنقول اليها ، فامر ذلك متروك لجهة الادارة التي نقل اليها وهي ادارة الجامعة التي لها أن تسند اليه العمل المناسب الذي يتفق مع ميوله وقدراته ويسد حاجتها في نفس الوقت محققا لمصلحة العمل ، ومادام لم يثبت من الأوراق أن الطاعن نقل الى وظيفة أدنى أو تضمن نقله تنزيلا في الدرجة ، وعلى مقتضى ما تقدم يكون القرار محل النزاع قد صدر في حدود السلطة التقديرية لجهة الادارة متوخيا المصلحة العامة ، وصدر في حدود الاختصاص المقرر للجهة التي أصدرته ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى ذلك فان الطعن عليه يضحى على غير أساس متعين الرفض والزام الطاعن بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن ٤١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )  
قارن عكس ذلك طعن ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٦ )

### تعليق :

حكمت الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في قرارات النقل أو النذب .

وأوضحت هذه الدائرة الجديدة من دوائر المحكمة الادارية العاينة في حكمها الصادر في الطلب رقم ١ لسنة ١ ق في الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٨ ق ان الهيئة تؤيد ما ذهبت اليه الدائرة الثالثة من وجوب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون على سبيل الحصر ، وبالتالي فلا ينمقد الاختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الطعن موجها الى ما ورد صريح نص القانون على أنه جزء ، فاذا كان الطعن موجها الى قرار صادر بنقل أو نذب أحد العاملين بالحكومة اختصت به محكمة القضاء الاداري أو المحكمة الادارية بحسب القواعد المنظمة لتوزيع

الاختصاص بينها ، أما اذا تعلق الطعن بنسب او نقل أحد العاملين بالقطاع العام انمقد الاختصاص للقضاء العادى ( المحاكم العمالية ) صاحبة الولاية العامة بمنازعات العمال .

#### قاعدة رقم ( ٣٤٨ )

##### المبدأ :

المحكمة التأديبية تملك وحدها دون المحكمة الادارية البت فى صرف مرتب الموظف المحبوس عن مدة وقته .

##### ملخص الحكم :

اذا كانت المحكمة الادارية قد اقامت نفسها مقام المحكمة التأديبية التى تملك وحدها طبقا للمادة العاشرة من قانون تنظيمها البت فى أمر صرف مرتب المدعى المحبوس خلال الوقف فان حكمها فيما قضى به من استحقاق المطعون ضده لراتبه عن فترة الوقف يكون قد صدر والحالة هذه - مخالفا للقانون متعين الالفاء .

( طعن ١١٧٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٩ )

##### المبدأ :

قرار مجلس تأديب الطلاب بالجامعة - قرار تأديبى صادر من جهة اذارية ذات اختصاص قضائى - قرار ادارى وليس قرار قضائى - الاثر المترتب على ذلك : خروج الطعن فيه عن اختصاص كل من المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية المحدد على سبيل الضم - اختصاص محكمة القضاء الادارى باعتبارها المحكمة ذات الاختصاص العام بالمنازعات الادارية .

##### ملخص الحكم :

ان الطعن فى حكم المحكمة التأديبية المشار اليه يقوم على أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه ليس قرارا قضائيا تأديبيا وإنما هو قرار ادارى تأديبى يخرج عن اختصاص المحاكم الادارية والتأديبية المحدد فى قانون مجلس

الدولة ومن ثم يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري طبقاً للمادة ١٣ من القانون المذكور وكان على المحكمة التأديبية وقد حكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تأمر بإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري المختصة بنظرها طبقاً للمادة ١١٠ مرافعات \*

ومن حيث أن قرار مجلس تأديب الطلاب يعتبر قراراً تأديبياً صادراً عن جهة إدارية ذات اختصاص قضائي ، ولذا فهو قرار إداري وليس قرار قضائياً ، ولما كان هذا القرار صادراً على السيد ( . . . . . ) بصفته طالباً فمن ثم يخرج الطعن فيه عن اختصاص كل من المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية المحدد على سبيل الحصر في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ويدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري باعتبارها المحكمة ذات الاختصاص العام بالمنازعات الإدارية وفقاً للمواد ١٠ ثمناً و ١٣ من القانون المذكور .

ومن حيث أنه لا تقدم يكون الطعن في محله ويتعين لذلك الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من عدم إحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة - دائرة منازعات الأفراد للاختصاص عملاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المذكورة .

( طعن ٣٤٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ )

سادساً : توزيع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء المدني

قاعدة رقم ( ٣٥٠ )

المبدأ ؟

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأراضي الزراعية ومالكها - اختصاص المحاكم المدنية بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ في ١/٨/١٩٧٥ - تستمر محكمة القضاء الإداري بنظر الطعون التي سبق أن رفضت. إليها قبل ١/٨/١٩٧٥ - رقم الدعوى أمام

المحكمة المدنية قبل صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ وإحالتها لمحكمة القضاء الإداري بعد ١/٨/١٩٧٥ - اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى أساس ذلك : المحكمة الحال إليها الدعوى ملزمة بنظرها طبقاً للمادة ١١٠ مرفعات :

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن محكمة الزقازيق الابتدائية أقامت قضاها على أساس أن قرارات لجان الفصل في المنازعات الزراعية وإن كانت تصدر من لجان تشكل تشكيلا إداريا إلا أن اختصاصها في هذا الشأن مما يعد اختصاصا قضائيا مستقلا بالنسبة لما خصها ، المشرع بتلك المنازعات ، وخلصت المحكمة من ذلك إلى أن الاختصاص يكون لمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي عملا بالمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ويتعين عملا بالمادتين ١٠٩ ، ١١٠ مرفعات القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائها بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الإدارية المختصة وقالت المحكمة أنه لا يغير من هذا النظر صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأراضي الزراعية ومالكها والذي جعلت المادة الثالثة منه الاختصاص للمحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية وما في حكمها إذ جاءت الفقرة الثالثة من تلك المادة ونصت على أن تستمر محكمة القضاء الإداري في نظر الطعون التي رفعت إليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية وأضافت المحكمة أن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ تضع قاعدة من قواعد المرافعات إذ أنها توزع الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة وهذه القواعد تسرى فور صدورها على كل الدعاوى القائمة أمام المحاكم ولا تسرى على الإجراءات التي تمت قبل صدور القانون وعلى هذا نصت المادة الأولى في فقرتها الثالثة من قانون المرافعات وطبقت المحكمة هذه المبادئ على وقائع الدعوى فقالت أنه من الثابت أن القرار المتطلب منه صدر في ١٣/٩/١٩٧٢ وأودعت صحيفة الدعوى في ١٦/٧/١٩٧٥ فمن ثم ترتبت عليه آثارها منذ هذا

التاريخ ولو أقيمت أمام محكمة غير مختصة ويكون الاختصاص بالنسبة لما أقيم من منازعات عن قرارات هذه اللجان قبل صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٥ لمحكمة القضاء الإداري :

ومن حيث أن حكم محكمة القضاء الإداري أورد ما نص عليه القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ وقالت انه وفقا لهذه الأحكام فإن اختصاص محكمة القضاء الإداري يظل منعقدا لها بنظر الطعون في قرارات اللجان الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية بعد العمل بالقانون المذكور الذي نشر في الجريدة الرسمية في ٣١/٧/١٩٧٥ وعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره وذلك بشرط أن يكون الطعن قد أقيم أمام محكمة القضاء الإداري قبل تاريخ العمل بذلك القانون أو قبل ١/٨/١٩٧٥ أي ان المشرع يستلزم أن يتصل الطعن بولاية محكمة القضاء الإداري قبل التاريخ المذكور سواء عن طريق اقامته ابتداء أو عن طريق إحالته الى محكمة القضاء الإداري بعد ذلك ، وطبقت المحكمة هذه المبادئ على وقائع الموضوع فقالت ان الدعوى أقيمت أمام محكمة الزقازيق الابتدائية بتاريخ ١٦/٧/١٩٧٥ وقد قضت المحكمة المذكورة بجلسته ٢٤/٢/١٩٧٦ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة القضاء الإداري ، ومن ثم فإن الدعوى المائلة تكون قد اتصلت بولاية هذه المحكمة بعد حكم المحكمة الابتدائية أي من تاريخ لاحق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل به اعتبارا من ١/٨/١٩٧٥ وبذلك فإن نظـر الدعوى يخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أن أسباب الطعن تقوم على أساس أن مفاد نص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه هو أن اختصاص محكمة القضاء الإداري يظل منعقد اليها بنظر الطعون في قرارات اللجان الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية. بعد العمل بالقانون المذكور وذلك بشرط أن يكون الطعن قد وضع أمام محكمة القضاء الإداري قبل تاريخ العمل بذلك القانون وقال تقرير الطعن ان هذا الاختصاص يشمل بالضرورة الطعون التي رفعت ابتداء أمام محكمة القضاء العادي قبل ١/٨/١٩٧٥ الا أن مآلها بالضرورة هو. أن يحكم بإحالتها الى

محكمة القضاء الإداري بالتطبيق لنص المادة ١١ من قانون المرافعات .  
فالنطاق في اختصاص هذه المحكمة هو أن يكون الطعن قد رفع قبل ١٩٧٥/٨/١ سواء عن طريق إقامته قبل هذا التاريخ أمام محكمة القضاء الإداري أو أمام القضاء العادي ، يضاف إلى ذلك أنه لا يجوز تعديل الاختصاص ليشمل بالضرورة الطعون التي رفعت ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري المحالة إليها من المحاكم العادية لأن نظر النزاع أمام هذه المحاكم لا تعرف مدته مما لا يصح معه تعليق اختصاص محكمة القضاء الإداري على تاريخ الاحالة إليها من المحاكم العادية . وإذا كان من الثابت أن المدعية أقامت طعنها أمام المحاكم الابتدائية في ١٩٧٥/٧/١٦ فإن الاختصاص بنظره ينعقد لمحكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ويجوز لها عندئذ أن تحكم بإفراغة لا تتجاوز عشرة جنهيات وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها » وقد استهدف المشرع من إيراد حكم هذا النص على ما أشارت إليه الأعمال التحضيرية حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى فضلا عما في ذلك من مضية لوقت القضاء ومجلبة لتناقض أحكامه . ولقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إزاء صراحة هذا النص فقد بات ممتنعاً على المحكمة أن تعاود البحث في الاختصاص ، أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها يعلم الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة إذ قرر للمشرع أن الاعتبارات التي اقتضت الأخذ به في هذا المجال تسمو على ما تطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى وقد أفصحت لجنة الشئون التشريعية بمجلس الأمة عن ذلك في وضوح حين قالت إن المشرع أوجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحالة إليها الدعوى بنظرها وأردفت اللجنة المذكورة أن مقتضى هذه الفكرة

الجديدة التي أخذ بها المشرع أن يكون للحكم الذي يصدر من جهة قضائية حجتيه أمام محاكم الجهة الأخرى بحيث لا تجوز إعادة النظر في النزاع بدعوى أن الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة وأن من مزايها هذه القاعدة الحد من حالات التنازع على الاختصاص بين جهات القضاء هذا والزام المحكمة المحال إليها الدعوى لنظرها طبقاً للمادة ١١٠ مرافعات لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب فإذا فوت على نفسه الطعن فيه في الميعاد فإن الحكم يحوز حجية الشيء المقضي فيه ولا يمدو بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد جاء على غير هذه المبادئ فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون متعينا الغاؤه والحكم باختصاص محكمة القضاء الإداري دائرة المنصورة وبإحالة الدعوى إليها للفصل في موضوعها مع إبقاء الفصل في المصروفات .

( طعن ١١٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٣٥١ ) :

المبدأ :

المحكمة المدنية لا ينعقد لها اختصاص في شأن مقابل التحسين المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ - ليس فيما قضت به جهة القضاء المدني في هذا الصدد وفي مقام تقدير تعويض نزاع الملكية ما يحجب اختصاص لجان التقدير أو الطعن فيه المنصوص عليه في القانون المشار إليه - لا يجوز خكمها حجية الأمر المقضي في هذا الشأن إذ أن المقرر قانوناً أن هذه الحجة لا تثبت إلا لجهة القضاء التي إليها الولاية في الحكم الذي أصدرته .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المحكمة المدنية لا ينعقد لها اختصاص في شأن مقابل التحسين المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والتي ينأى تقديره ابتداء الطعن عليه عن ولاية المحكمة المدنية التي يقتصر



اختصاصها في هذا الصدد على تقدير تعويض نزع الملكية وفق قواعد المحددة - فهو منبت الصلة بمقابل التحسين على ما تقدم \* ومن ثم فليس فيما قضت به جهة القضاء المدني في هذا الصدد وفي مقام تقدير تعويض نزع الملكية - أيا كان الرأي فيما انتهى إليه ، ما يحجب اختصاص لجان التقدير أو الطعن فيه المنصوص عليها في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ أو يحوز حجية تحد قانونا من ولاية هذه المحكمة في التعقيب على قرارات تلك اللجان بالإنهاء أو التعويض ، ذلك أنه من المقرر قانونا أن حجية الأمر المقضى لا تثبت إلا أن يكون لجهة القضاء الولاية في الحكم الذي أصدرته فإن انتفت ولايتها لم يحز حكمها تلك الحجية - ويبقى بمصدند أن كل ذي شأن وشأنه في إقامة دعواه أمام محكمة التنازع أن قدر من جانبه تنازعا بين الأحكام مما يستنهض له ولاية محكمة التنازع لبيان أولوية التنفيذ في هذا المنحى وأى الأحكام صدر منه جهة لها ولاية الحكم في الدعوى \*

( طعن ٣٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨ )

قاعدة رقم ( ٣٥٢ )

#### المادة ٤٩ :

المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أذ قضت باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المتعلقة بقرارات الفصل من الخدمة التي توقعها السلطات الرئاسية على العاملين بالتشريكات - صدور قرار بفصل أحد العاملين قبل العمل بهذا القانون والطعن فيه أمام المحاكم المدنية والحكم برفض الطعن - الطعن في هذا الحكم بالاستئناف وصدور حكم من محكمة الاستئناف بتاريخ لاحق لتاريخ نفاذ القانون المشار إليه يقضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف - قيام المدعى بالطعن في هذا القرار أمام المحكمة التأديبية بمجلس الدولة - اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن والفصل فيه رغم صدور حكم محكمة الاستئناف المشار إليه والذي لا يحوز أية حجية أمام محاكم مجلس الدولة بصوره متجاوزا الاختصاص الولائي للمحاكم العادية بصدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه \*

( م ٣٥ - ج ٢ )

### ملخص الحكم :

من حيث أن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة الذى صدر قرار فصل المدعى من عمله فى ظل سريان أحكامه ، كانت تنص على أن يحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو ممن يتولى الإدارة فيها حسب الأحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، وبالتصرف فى المخالفات التى تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد والتى ترى فيها النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما واصدار قرارات الوقف عن العمل - بما مفاده أن المحكمة التأديبية كانت صاحبة الولاية الشاملة فى تأديب العاملين بالجهات المشار اليها الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا وكان اختصاص السلطات الرئاسية بالنسبة لهم مقصورا على الخصم من مرتبتهم لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما - ولما كان المدعى قد فرر فى صحيفة دعواه دون ثمة انكار من جانب الشركة أن أجره الذى كان يتقاضاه من الشركة المدعى عليها يبلغ ١٨٧٠٠ جنيها وكان قرار فصله من هذه الشركة قد صدر من رئيس مجلس إدارتها لذلك يكون هذا القرار قد صدر منعذرا لعذوانه على اختصاص المحكمة التأديبية ولا يتقيد الطعن فيه والأمر كذلك ببيعاد رفع الدعوى التى نصت عليه المادة ٤٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التى استند اليها الحكم المطعون فى قضائه .

ومن حيث أن الثالث أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة شين الكوم الكلية طالبا الحكم بإلغاء قرار فصله من العمل بالشركة المذكورة مع أحقيته فى مبلغ ٧٣٠ جنيها وباحتياطيا الحكم له بتعويض قدره ١٧٣٠ جنيها والمصاريف - وفيها

حكمت المحكمة في ٢٦ من ابريل سنة ١٩٧١ بعدم قبول الدعوى لسقوطها بالتقادم واغت المدة من المصاريف واستأنف المدعى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٩ لسنة ٤ القضائية مدنى شبين الكوم .  
وانشاء نظر هذا الاستئناف صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - سالف الذكر الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ قاضيا فى الفقرة ثالثا من المادة ٤٩ منه باختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى الطعن فى قرارات الفصل من الخدمة التى توقعها السلطات الرئاسية على العاملين بالشركات - وأقام المدعى دعواه رقم ٧٧٧ لسنة ٢٦ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ١٢ من يناير سنة ١٩٧٢ مثار الطعن المائل ، وفى ٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ أصدرت المحكمة الاستئنافية حكما بتأييد حكم محكمة شبين الكوم الكلية بعدم قبول دعوى المدعى لسقوطها بالتقادم .

ومن حيث أن ولاية الفصل فى المنازعة المائلة قد آلت الى المحكمة التأديبية بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الذى نزع الاختصاص بالفصل فيها من المحاكم المدنية وخولها الى المحاكم التأديبية وأصدرت المحكمة الاستئنافية حكما المشار اليه بعد تاريخ العمل بهذا القانون فانها تكون قد تجاوزت حدود اختصاصها الولائى ولا يحوز حكمها والأمر كذلك ثمة حجية أمام القضاء التأديبى تمنعه من التصدى لموضوع المنازعة المثارة أمامه والفصل فيها .

ومن حيث أن المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد خولت المحاكم التأديبية دون غيرها سلطة فصل العاملين بالقطاع العام من الخدمة واذا فصل المدعى بقرار من رئيس مجلس ادارة الشركة المدعى عليها فان عيب اغتصاب سلطة المحكمة التأديبية الذى اعتور هذا القرار لم ينفك عنه بصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، مما يتعين معه القضاء بالفناء هذا القرار لانعدامه .

( طعن ٩٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٦ )

## مسائلاً : مسائل متنوعة في توزيع الاختصاص

قاعدة رقم (٣٥٣)

### المبدا ٢

صنوبر حكم من محكمة ادارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة ادارية اخرى للاختصاص - الطعن في هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا تاسيسا على أن المنازعة تتعلق بالطعن في قرار يمس مراكز موظفين من الفئة العالية - صنوبر قرار بعد الطعن لدى الحكم من المحكمة الادارية المحالة اليها الدعوى باحالتها الى محكمة القضاء الاداري للاختصاص - هذه الاحالة لا تمنع من الحكم بالفاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الاداري بالفصل في المنازعة .

### ملخص الحكم :

متى ثبت أن طلب الفاء القرار من شأنه المساس بمركز أحد الموظفين من الفئة العالية فإن الاختصاص بالفصل فيه . ينمقد لمحكمة القضاء الاداري . فاذا كانت المحكمة الادارية لوزارتي الأشغال والحربية - التي أحيلت اليها الدعوى طبقا للحكم المطعون فيه - قد أحالت البعسوى المذكورة الى محكمة القضاء الاداري للاختصاص ، فإن هذه الاحالة - ولئن صححت الأوضاع تصحيحا لاحقا الا أنها لم تمنح الخطأ الذي عاب الحكم المطعون فيه الصادب من المحكمة الادارية لوزارة المواصلات ، اذ ما كان ينبغي أن تقع الاحالة الى محكمة القضاء الاداري الا بموجب هذا الحكم من بادى الامر . وعلى مقتضى ما تقدم تكون محكمة القضاء الاداري هي المختصة وحدها بنظر المنازعة الحالية ، ويكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى باحالة النزاع الى المحكمة الادارية لوزارتي الأشغال والحربية - غير قائم على أساس سليم ، ويتعين من ثم القضاء بالفائه ، وباختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر المنازعة ، وباحالة الدعوى اليها للفصل في موضوعها .

( طعن ٣٢٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٩ )

## المبدأ ٢ :

صنوع حكم من محكمة إدارية بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى محكمة إدارية أخرى - صيرورة هذا الحكم نهائياً - صنوع حكم بعدم الاختصاص من المحكمة الثانية - الطعن فيه أمام المحكمة العليا - مثل هذا الطعن يثير مسألة التنازع السلبي بين المحكمتين وهو أمر لا يقبل التجزئة بما يقتضى التصدي للحكم الأول رغم نهائيته - القضاء بإحالة الدعوى إلى المحكمة الأولى أن أتضح أنها هي المختصة قانوناً .

## ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى قد رفع دعواه أمام المحكمة الإدارية لوزارة الصحة ففقدت بعدم اختصاصها بنظرها بعد إذ رأت أن المحكمة المختصة هي المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية وأصبح هذا الحكم نهائياً ، ولما طرح النزاع على هذه الأخيرة قضت بنورها بعدم اختصاصها بنظره ، فطعن في الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا التي استبانت أن النزاع يدخل في اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الصحة - إذا ثبت ما تقدم فإن نهائية الحكم الصادر من محكمة الصحة لا يمنع المحكمة الإدارية العليا أن تحيل الدعوى إليها لتفصل في موضوعها ، ذلك أن الطعن أمام المحكمة العليا ، في حكم المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية قد أثار بحكم اللوزم مسألة التنازع السلبي في الاختصاص برمتة بين المحكمتين ، وهو أمر لا يقبل التجزئة في ذاته ، إذ جانيه هما الحكمان المتناقضان المتسلبان كلاًهما من الاختصاص ، فلا مخلص - والحالة هذه - من التصدي للحكم الأول عند انزال حكم القانون الصحيح في هذا الأمر الذي لا يقبل التجزئة بطبيعته . وغنى عن البيان أن من الأصول المسلمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعيها تنازعا سلبياً فيما بينها في هذا الاختصاص بينا ولاية القضاء فيه موقودة بنص القانون للجهة القضائية التي تتبعها هذه المحاكم . مما لا مندوحة معه إذا ما أثير مثل هذا النزاع أمام المحكمة

العليا التي تتبعها المحاكم المذكورة من أن تضع الأمر في نصابه الصحيح ، فتسبب المحكمة المختصة بنظر الدعوى وتحيلها إليها لتفصل فيها ولو كانت هي المحكمة التي لم يطعن في حكمها في الميعاد . ولا وجه للتحدى عندئذ بعجبية حكمها لقوات ميعاد الطعن فيه ، لأن هذا الحكم لم يفصل في موضوع النزاع حتى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه في هذا الخصوص ، وإنما اقتصر على النظر في الاختصاص منتهيا إلى التسلب منه ، فكان هذا الحكم - والحالة هذه - أحدى التنازع السلبي في الاختصاص الذي حده الآخر الحكم المطعون فيه . وهذا التنازع السلبي هو أمر لا يقبل التجزئة كما سلف إيضاحه .

( طعن ٧٥٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٥٧ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٥ )

المبدأ :

تنازع سلبي في الاختصاص - الطعن في حكم إحدى المحكمتين المتنازعتين تنازعا سلبيا يثير مسألة التنازع برمته - نهائية الحكم بعدم الاختصاص الصادر من المحكمة الأخرى لا يمنع المحكمة الإدارية العليا أن تحيل إليها الدعوى لتفصل في موضوعها .

ملخص الحكم :

حيث أنه إذا كان الثابت أن المدعى رفع دعواه أمام المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية فقضت بعدم اختصاصها بعد إذ رأت أن المحكمة المختصة هي المحكمة الإدارية لوزارة التخطيط التي تتبعها مصلحة الإحصاء وأصبح هذا الحكم نهائيا وإنما طرح النزاع على هذه المحكمة الأخيرة فقضت بدورها بعدم اختصاصها بنظره ، فطعن في هذا الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا فاستبان أن النزاع يدخل في اختصاص المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية - إذ ثبت ما تقدم فإن نهائية الحكم الصادر من محكمة رئاسة الجمهورية لا يمنع المحكمة الإدارية العليا من أن تحيل الدعوى إليها لتفصل في موضوعها ، ذلك أن الطعن أمام المحكمة العليا في حكم المحكمة الإدارية لوزارة التخطيط قد أثار بحكم اللزوم

مسألة التنازع السلبي في الاختصاص برمته بين المحكمتين ، وهو أمر لا يقبل التجزئة بطبيعته ، وغنى عن البيان أنه من الأصول المسلمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تادية الحقوق لأربابها الا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعا سلبيا فيما بينها في هذا الاختصاص ، بينما ولاية القضاء فيه معقودة بنص القانون للجهة القضائية التي تتبعها هذه المحاكم ، مما لا مندوحة معه اذا ما اثير مثل هذا النزاع أمام المحكمة العليا التي تتبعها المحاكم المذكورة من أن تضع الأمر في نصابه الصحيح فتعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، وتحيلها اليها لتفصل فيها ولو كانت هي المحكمة التي لم يطن في حكمها في الميعاد ، ولا وجه للتحدي عندئذ بحجية حكمها لفوات ميعاد الطعن فيه لأن هذا الحكم لم يفصل في موضوع النزاع حتى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه في هذا الخصوص ، وانما اقتصر على النظر في الاختصاص منتهيا الى التسلب منه ، فكان هذا الحكم - والحالة هذه - أحد حدى التنازع السلبي في الاختصاص الذي حده الآخر هو الحكم المظنون فيه - وهذا التنازع السلبي هو أمر لا يقبل التجزئة لما سلف ايضاحه .

( طعن ١٥٢٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠ ، طعن ١٥١٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٦ )

#### المبدأ :

محكمة إدارية - الطعن أمامها في قرار مجلس التأديب - حالة الدعوى الى المحكمة الادارية العليا للاختصاص - غير جائز .

#### ملخص الحكم :

ان الإحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضائية واحدة ، وبناء على ذلك ، ولما كان اختصاص المحكمة الادارية مقصورا على نظر الطعون في قرارات إدارية لا في أحكام ولأن الأحكام

الصادرة منها يطعن عليها أيضا أمام هذه المحكمة فإنها لا تكون من درجة المحكمة الإدارية العليا وبالتالي لا يجوز لها إحالة الطعن في قرار مجلس التأديب المرفوع إليها إلى المحكمة الإدارية العليا .  
( طعن ١٢٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦١ )

قاعدة رقم ( ٣٥٧ )

المبدأ :

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية بالإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا للاختصاص - لا يقيد هذه المحكمة ولو فات ميعاد الطعن فيه - بالحكم بعدم جواز الإحالة .

ملخص الحكم :

إن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية بإحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا وأن كان لم يطعن فيه وأصبح نهائيا ، غير أن هذه المحكمة لا تثقيد به ، لأنه صادر من محكمة أدنى منها ، ومن ثم فإنها تملك البحث في صحته - ولما كانت هذه الحالة قد صدرت على خلاف أحكام القانون كما سبق فانه يتعين الحكم بعدم جوازها وللمدعى ان شاء - مع مراعاة المواعيد - ان يرفع طعنا جديدا أمام هذه المحكمة مباشرة وفقا للإجراءات المقررة للطعن أمامها .

( طعن ١٢٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦١ )

قاعدة رقم ( ٣٥٨ )

المبدأ :

القرارات الإدارية الصادرة من سلطة تأديبية رئاسية بشأن موظفي الحلقين الثانية والثالثة من قانون الموظفين الأساسي - اختصاص المحكمة العليا السابقة بمشقة بنظر دعاوى الفاقها دون الغرفة المدنية بمحكمة التمييز - ايلولة هذا الاختصاص إلى المحكمة الإدارية وفقا لنص المادتين ٨ فقرة ج و ١٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢ من قانون اصناده .



### ملخص الحكم :

ان القرار محل الطعن لا يبدو أن يكون قرارا صادرا من المدير العام لمصلحة مياه حلب بصفته سلطة تأديبية رئاسية - أسند اليها المرسوم رقم ٢٧٨٠ الصادر في ١٥ من كانون الأول ( ديسمبر ) سنة ١٩٥٤ صلاحية توقيع العقوبات الشديدة والخفيفة ، والتي ورد تعدادها وبيان نوعها وتدرجها في قانون الموظفين الأساسي ، عل موظفي المصلحة من الحلقتين الثانية والثالثة ، ومنهم المدعى . وبهذه المثابة يكون القرار المطعون فيه من قبيل القرارات التي كانت تختص بنظر الدعوى بطلب إلغاؤها المحكمة العليا دون الفرقة المدنية بمحكمة التمييز ، ومن ثم تكون المحكمة الادارية التي آلت اليها ولاية المحكمة العليا في خصوص الطلب المروض ، هي المختصة بنظره وفقا لنص المادتين ٨ فقرة ج و ١٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢ من قانون اصداره .

( طعن رقم ٤٣ ، ٤٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٣٥٩ )

#### المبدأ :

طلب الحكم بإلغاء قرار مجلس التأديب العالي فيما قضى به من الحرمان من المرتب عن مدة الإبعاد عن العمل نتيجة سحب قرار التعيين .. هدف الدعوى هو التعويض عن الضرر المترتب نتيجة سحب قرار التعيين - اختصاص المحكمة الادارية بنظرها - قرار مجلس التأديب العالي غير ذي اثر على اختصاص المحكمة الادارية - للمحكمة الادارية الا تمتد به وان تكشف عن انعدامه بالفائه .

### ملخص الحكم :

انه وإن كان المدعى قد طلب الحكم بإلغاء قرار مجلس التأديب العالي فيما قضى به من حرمانه من مرتبه عن مدة الإبعاد وصرف مرتبه عن تلك المدة فان حقيقة ما يهدف اليه بدعواه هو تعويضه عما لحق به من ضرر

بسبب القرار الصادر بسحب قرار تعيينه وهى منازعة تدخل فى اختصاص المحكمة الادارية التى رفعت اليها الدعوى .

ومن حيث ان الدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة يقوم على ان هناك قرارا قائما ومنتجا لاثره هو قرار مجلس التأديب العالى بحرمان المدعى من مرتبه عن فترة ابعاده وان الجهة المختصة بالغاء هذا القرار هى المحكمة الادارية العليا - وهذا الدفع مردود بأن القرار المذكور منعدم ولا يخرج عن كونه عملا ماديا عديم الأثر قانونا للمحكمة الادارية وهى تفصل فى منازعة مما يدخل فى اختصاصها ألا تعتمد بهذا القرار بل وأن تكشف عن انعدامه بالتقضاء بالغائه وان تعتبره غير ذى أثر على اختصاصها وعلى حق المدعى فى المطالبة بالتعويض عما لحق به من ضرر بسبب القرار الصادر بسحب قرار تعيينه - وهى بقضائها بالغاء قرار مجلس التأديب فيما ورد به من تعرض لراتب المدعى تكون قد انتهت الى ذات النتيجة المترتبة على انعدام القرار المذكور وهى عدم الاعتداد به باعتباره مجرد عقبة مادية فى سبيل استعمال المدعى لحقه فى الالتجاء الى الجهة القضائية المختصة للمطالبة بما يدعى أنه مستحق له من مرتب أو تعويض .

( طعن ١٢٥٩ لسنة ٧ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٦٥ )

قاعدة رقم ( ٣٦٠ )

المبدأ :

ان نقل الطاعن الى جهة اخرى غير تلك التى أصدرت القرار الطعون فيه ، أو نقلت الهيئة التابع لها الى هيئة مستقلة أخرى بعد رفع الدعوى لا يؤثر على نظرها امام المحكمة التى اقيمت امامها الدعوى وتظل هى المختصة بالفصل فيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى بمقولة أن كلية الزراعة بكفر الشيخ تنبعت الى جامعة طنطا نقلا من جامعة الاسكندرية فأصبح الاختصاص معقودا لمحكمة القضاء الادارى بالقاهرة .

ومن حيث أنه وإن كانت جامعة طنطا مستقلة بميزانيتها وشخصيتها  
المعنوية عن جامعة الاسكندرية وإن الذى يمثلها امام القضاء هو مديرها ،  
الا أنه فى خصوصية هذه الدعوى فإن المطعون ضده اختصم بالغاء القرار  
الصادر من مدير جامعة الاسكندرية وهو القرار الصادر من لجنة شئون  
العاملين بجامعة الاسكندرية فى ٢٦/٤/١٩٧١ المعتمد من مدير الجامعة فى  
٢٨/٤/١٩٧١ بتقدير كفاية المدعى بدرجة دون المتوسط عن عام ١٩٧٠  
واختصام القرار الادارى بالالغاء هو اختصام عينى يرد على القرار ذاته وتوجه  
الدعوى فى شأنه الى مصدره أو من يمثله ليثبت وجوه الطعن فيه ليتسوم  
بالدفاع فيه ، وإذا نقل الصادر فى شأنه القرار محل الطعن الى جهة أخرى ،  
أو نقلت الهيئة التابع لها الى هيئة مستقلة أخرى بعد رفع الدعوى فلا يؤثر  
ذلك على نظرها امام المحكمة التى اقيمت امامها الدعوى فتظل هى المختصة  
بالفصل فيها وترتيباً على ذلك تكون جامعة الاسكندرية هى الجهة الواجب  
اختصامها لان القرار المطعون فيه صدر من لجنة شئون العاملين بها واعتمد  
من مدير جامعتها ، فهى الجهة مصدره القرار ، كما ان اختصاص القرار تم إبان  
ان كانت الكلية التابع لها المطعون ضده ضمن كليات جامعة الاسكندرية .

ومن حيث أنه لا يؤثر فى هذا النظر ان كلية الزراعة بكفر الشيخ نقلت  
تبعيتها بعدئذ الى جامعة وسط الدلتا ( طنطا ) فإن هذا النقل لا يؤثر على  
الخصومة العينية للقرار الصادر من مدير جامعة الاسكندرية ولا على اختصاص  
المطعون ضده لهذا القرار قبل نقل تبعية الكلية الى جامعة طنطا ، غذا فغلا  
على أن المطعون ضده قد اختصم بعد ذلك جامعة طنطا بالإضافة الى اختصاص  
الخصم الاصيل وهو جامعة الاسكندرية ليتمكن بعد صدور الحكم تنفيذاً  
مقتضاه . ومن ثم يكون اختصاص مدير جامعة الاسكندرية فى هذه الدعوى  
قد نام على أساس صحيح من القانون وبالتالي يكون الدفع بعدم اختصاص  
محكمة القضاء الادارى قائماً فى التقاضى مما يجعل الدفع بعدم القبول لا تنفاه  
الصفة فى غير محله كذلك حقيقة بالرفض .

## الفصل الرابع : الاختصاص التأديبي

### أولا : أحكام عامة

قاعدة رقم ( ٣٦١ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - تعديله اختصاص المحاكم التأديبية بسحب ولايتها على العاملين الشاغلين لوظائف مؤقتة - من القوانين الاجرائية - سريانه باثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به - لا مجال لأعمال حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقد عدل اختصاص المحكمة التأديبية على هذا النحو بسحب ولايتها على العاملين الشاغلين لوظائف مؤقتة بعد ان كانت غير مختصة بذلك في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فانه يعتبر في هذا الشأن من القوانين الاجرائية التي تسرى طبقا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية باثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ولا مجال لأعمال جيبكم الفقرة الأولى من هذه المادة التي تستثنى من هذه القاعدة القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ذلك ان المراد بالقوانين المعدلة للاختصاص في هذا الصدد تلك التي من شأنها تغيير الاختصاص النوعي أو المحل للمحكمة بسبب بعض اختصاصاتها دون تلك التي تضيف عليها اختصاصات لم تكن لها أصلا ، ففي هذه الحالة يحدث القانون اثره بمجرد نفاذه ويؤكد هذا المنطق ان المشرع اذ استهدف من حكم الفقرة الأولى المشار اليها عدم انتزاع الدعوى التي حجزت للحكم من المحكمة التي اتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها فانه لا يقبل أن تتدخل المحكمة عن نظر دعوى أصبحت مختصة بها بعد اقامتها أمامها . ولما كان الأمر كذلك وقد

عمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أثناء نظر الدعوى التأديبية وقبل الفصل فيها فإن المحكمة التأديبية تصبح مختصة بنظرها وما كان يجوز لها والحالة هذه أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها .

( طعن ١١٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٠ - وبسبب المنعنى  
طعن ١٤٢٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٠ - وطعن ١٠٦٦ لسنة ١٠ ق -  
جلسة ٢٣/١٢/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٢ )

#### المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل فى القرارات التأديبية الخاصة  
بالعاملين المؤقتين .

#### ملخص الحكم :

لا صحة لما ذهب اليه المدعى من أن قرار فصله صدر ممن لا يملكه لأن سلطة رئيس مجلس الادارة فى فصل بعض العاملين طبقا لما تقضى به المادة ٥٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لا تمتد الى العاملين المؤقتين وهو واحد منهم ، ذلك أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة جعل المرتب الذى يتقاضاه العامل هو المعيار فى تحديد المختص بتوقيع جزاء الفصل على العاملين بالمؤسسات العامة وهل هو رئيس مجلس الادارة أم المحكمة التأديبية ، وقد أصبح فصل العاملين طبقا لما تقضى به أحكام هذا القانون من اختصاص رئيس مجلس الادارة اذا لم تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها ومن اختصاص المحكمة التأديبية اذا تجاوزت هذا القدر ولما كان النائب من الأوراق أن مرتب المدعى كان اثني عشر جنيها فان قرار رئيس مجلس الادارة بفصله يكون قد صدر من مختص .

( طعن ٤١١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٧٣ )

قاعدة رقم ( ٣٦٣ )

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية على موظفى المؤسسات العامة والهيئات العامة - لم يفرق بين العاملين فى هذه المؤسسات والهيئات من حيث دائمية الوظيفة أو تاقيتها - المعيار فى اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة لهم هو المرتب .

ملخص الحكم :

ان الأحكام الواجبة التطبيق فيما يختص بتأديب العاملين فى المؤسسات العامة هى تلك التى تضمنها القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وهذا القانون لم يفرق بين العاملين فى هذه المؤسسات من حيث دائمية الوظيفة ، أو تاقيتها بل جعل المعيار فى اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة لهم هو المرتب . فتختص هذه المحاكم بتوقيع الجزاءات على العاملين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، أما من تبلغ مرتباتهم هذا القدر أو تنقص عنه فتختص بتأديبهم الجهة التى يتبعونها .

( ملن ٩١٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٨ )

- قاعدة رقم ( ٣٦٤ ) -

المبدأ :

تختص المحكمة التأديبية بتأديب المتدوب المفوض على الشركة اذ يعتبر موظفا مؤقتا - المناط فى اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة موظفى الشركات والمؤسسات والهيئات العامة وفقا للمعيار الذى اخذ به المشرع فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ هو مقدار المرتب الذى يحصل عليه الموظف - اذا جاوز المرتب خمسة عشر جنيها اختصت المحكمة التأديبية بمحاكمته دون نظر لما اذا كان يشغل وظيفة دائمة أو مؤقتة .

### ملخص الحكم :

المستفاد من التشريعات التي صدرت في شأن المندوبين المفوضين وعلى الأخص من قرار وزير الاقتصاد رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٦١ أن المندوب المفوض على الشركة يقوم بإدارتها ادارة فعلية وتصريف أمورها وذلك بصفة مؤقتة لحين تشكيل مجلس الادارة الجديد وتأسيسا على ذلك فان الطاعن بعد أن زالت عنه صفته كمضو منتدب للشركة يعتبر خلال المدة التي تولى فيها ادارتها بوصفه مندوبا مفوضا موظفا مؤقتا والمناطق في اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة موظفي الشركات والمؤسسات والهيئات العامة وفقعا للمعيار الذي أخذ به المشرع في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ هو بمقدار المرتب الذي يحصل عليه الموظف فاذا كان مرتبه يجاوز خمسة عشر جنيها اختصت المحكمة التأديبية بمحاكمته دون النظر لما اذا كان يشغل وظيفة دائمة أو مؤقتة .

( طعون ارقام ١٣٥ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١ )

### لغاية رقم ( ٣٦٥ )

### المبدأ :

نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على تشكيل المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة موظفي الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة برئاسة مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة - اختصاص هذه المحكمة بمحاكمة العاملين في الشركات أيا كانت مرتباتهم .

### ملخص الحكم :

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة على أن « يكون تشكيل المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة موظفي الشركات والجمعيات

والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة (١) على الوجه الآتي :  
 • مستشار مساعد من مجلس أندولة رئيسا ٠٠٠ ، وتأسيسا على هذا النص  
 تكون المحكمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون هي المختصة  
 بمحاكمة العاملين بالشركات ايا كان المرتب الذي يحصلون عليه ولو زاد على  
 الثمانين جنيها شهريا .

( طعون ارقام ٨٠٠ ، ٨٠٩ ، ٨١١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٦ )

المبدأ :

العاملون في الشركات المنصوص عليها في القانون رقم ١٩ لسنة  
 ١٩٥٩ - تأديبهم - علم جوازه بعد انقضاء رابطة الاستخدام بالشركات .

ملخص الحكم :

أن الاصل في التأديب أنه مرتبط بالوظيفة بحيث اذا انقضت رابطة  
 التوظيف لم يعد للتأديب مجال - واذا كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
 قد اورد استثناء من هذه القاعدة في المادة ١٠٢ مكررا ( ثانيا ) المضافة  
 بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - فان هذا الاستثناء مقصور على الموظفين  
 العموميين اذ لم يرد أى نص يفيد سريانه على موظفي الشركات الخاضعين  
 لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ -

وليس من شأن خضوع موظفي بنك الاتحاد التجارى لاجرام القانون  
 رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بتعديل الاحكام التي تنظم انتهاء عقود  
 عملهم أو مد ولاية المحكمة التأديبية المنصوص عليها في المادة الخامسة  
 منه الى من يترك العمل منهم قبل احالته الى المحكمة التأديبية .

( طعن ٨٤٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١/١/١٩٦٦ )



## قاعدة رقم ( ٣٦٧ )

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة • نصه فى المادة الاولى على نطاق اعماله ونصه فى المادة الخامسة والسادسة على كيفية تشكيل المحكمة التأديبية والجزاءات التى يجوز لها توقيعها •

صدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٣ ونصه على اضافة فقرة الى المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بحيث شملت اعضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ - ونصه على عدم جواز ولف أحد الأعضاء المشار اليهم أو توقيع عقوبة الفصل عليهم الا بناء على حكم من المحكمة التأديبية - ليس مؤدى ذلك أن تقتصر ولايتها على وقف هؤلاء الأعضاء وفصلهم - بل تبسط ولاية المحكمة كاملة عليهم شأنهم فى ذلك شأن العاملين المنصوص عليهم فى المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وذلك بغض النظر عن المرتب الذى يتقاضونه استثناء من القانون المشار اليه :

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة ينص فى المادة الاولى منه على أنه مع عدم الاخلال بحق الجهة التى يتبعها الموظف فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسمى احكام المواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ - موظفى المؤسسات والهيئات العامة • ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار اليها من تطبيق احكام هذا القانون •

٢ - موظفى الجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية •

٣ - موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة او المؤسسات او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها وتضمن لها حدا أدنى من الارباح • وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن يحدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو ممن يتولى الادارة فيها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة الذين لاتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، وبالتصرف فى المخالفات التى تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد والذى ترى فيها النيابة الادارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم من المرتب عن مدة لاتجاوز خمسة عشر يوما وباصدار قرارات الوقف عن العمل • وتنص المادة الخامسة من القانون على كيفية تشكيل المحكمة التأديبية التى تختص بنحاكمة موظفى الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة (١) وأوردت المادة السادسة بيان الجزاءات التى يجوز للمحاكم التأديبية المنصوص عليها فى المادة الخامسة أنفة الذكر توقيعها ، وصدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ باضافة بند رابع الى المادة الاولى وفقرة جديدة الى المادة (٢) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ونص فى المادة الاولى منه على أن يضاف بند رابع الى المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه نصها الآتى : ( ٤ ) أعضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ • وتنص المادة الثانية من القانون على أن تضاف فقرة جديدة الى المادة (٢) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه نصها الآتى : ومع ذلك فلا يجوز وقف أحد الاعضاء المشار اليهم فى البند الرابع من المادة الاولى او توقيع عقوبة الفصل الا بناء على حكم من المحكمة التأديبية المشار اليها فى المادة (٥) من القانون • وان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ قد أضاف الى المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بندا رابعا يشمل أعضاء مجالس الادارة فى التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا

لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فان ولاية المحكمة التأديبية المنصوص عليها فى المادة (٥) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى التاديب تبسط كاملة على هؤلاء الاعضاء شأنهم فى ذلك شأن العاملين المنصوص عليهم فى البنود الثلاثة الاولى من المادة الاولى من القانون المذكور واما نص الفقرة الثانية المضافة الى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ يحظر وقف أحد الأعضاء المشار اليهم فى البند ( ٤ ) من المادة الأولى أو توقيع عقوبة الفصل عليه الا بنسأء على حكم من المحكمة التأديبية فلا يعنى أن ولاية المحكمة التأديبية تقتصر على وقف هؤلاء الاعضاء وتوقيع عقوبة الفصل عليهم بحيث تنحصر هذه الولاية اذا ما رأت أن ما ارتكبه العضو لا يستأهل جزاء الفصل بأن كان ما ارتكبه يستأهل إيقاف جزاء آخر غير الفصل ذلك ان ما عنته الفقرة الثانية من المادة الثانية المشار اليها هو تقرير ان ولاية المحكمة التأديبية على أعضاء التشكيلات النقابية واعضاء مجالس الادارة المنتخبين بالنسبة للوقف وتوقيع جزاءه الفصل انما تبسط على أعضاء هذه التشكيلات جميعهم بغض النظر عن المرتب الذى يتقاضاه العضو وذلك استثناء من حكم الفقرة الاولى من المادة التى تنص على أن يحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة او ممن يتولى الإدارة منها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة الذين لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا وهذه الصياغة تدل دلالة واضحة على أن هذا الحظر لم يرد به أن يتمحض قيذا على ولاية المحكمة التأديبية وانما قصد به أن يتوجه الى صاحب العمل بحيث لا يملك إيقاف جزأى الفصل والوقف بأفراد هذه الفئات ويترتب على ذلك انه اذا قدرت المحكمة التأديبية أن ما اقترفه العامل المقدم الى المحاكمة من ذنب يستحق أن يعزى بجزاء أخف من الفصل كان لها أن تنزل به أحد الجزاءات الاخرى المنصوص عليها فى المادة (٦) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ولا يجوز لها ان تتسلب من ولايتها التأديبية بالنسبة الى أعضاء هذه التشكيلات النقابية بعد أن اتصلت بالدعوى التأديبية على اعتبار أن هذه الولاية لا ينفي أن تنحصر بالنسبة الى جزاءات أخف أثرا مما خولها القانون إيقافه وخاصة اذا كان القضاء بها مما يتسع فيه مجال النظر والتقدير .

## قاعدة رقم ( ٢٦٨ )

### المبدأ :

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - وزع اختصاص محاكمة الموظفين بين المحاكم التأديبية طبقا لعدد الموظفين وخطره - نصه على أن تكون محاكمة الموظفين من الدرجة الاولى وما فوقها من اختصاص محكمة تأديبية مشكلة تشكيلا خاصا - صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ معدلا بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ معادلة الدرجة الاولى في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالدرجة الثانية من الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ليس من شأن ذلك سلب موظفي الدرجة الاولى الذين اصبحوا في الدرجة الثانية نتيجة التعادل ضمانا للحاكمة امام هيئة تأديبية بلانها .

### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية قد صدر في اغسطس سنة ١٩٥١ واشير في ديباجته الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقد نصت المادة ١٨ منه على أن تختص بمحاكمة الموظفين ٠٠٠ محاكم تأديبية تشكل على الوجه الآتي :

اولا : بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها تشكّل المحكمة من :

مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة . . . . رئيسا

نائب من مجلس الدولة . . . . .

موظف من الدرجة الثانية على الاقل . . . . .

عضوين

ثانيا : بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الاولى فما فوقها تشكّل المحكمة من :

وكيل مجلس الدولة . . . . . رئيسا

مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة . . . . .  
موظف من الدرجة الاولى على الاقل {عقونين . . . . .

وعلى ذلك فان القانون المذكور قد وضع معيار اختصاص المحاكم  
التأديبية وفقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - الذى كان ساريا حينذاك -  
فيتعين أعمال هذا المعيار بعد صدور القانون رقم رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - بنظام  
العاملين المدنيين بالدولة - التى حلت أحكامه محل الاحكام الواردة بالقانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذلك أنه قد صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤  
بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ونص فى الفقرة « ثانيا » من  
المادة الاولى على أن تعادل الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة تاريخ  
نفاذ هذا القانون ، وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية وذلك  
كله وفقا للقواعد والشروط والاضاع التى يصدر بها قرار من رئيس  
الجمهورية ، وتنفيذا لهذا القانون صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم  
٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ونص فى المادة ٢ منه على أن « تعادل الدرجات - دائمة  
أو مؤقتة - الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبكادر  
عمال اليومية بالدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الاول المرافق » وقد ورد بهذا الجدول  
الاخير أن الدرجة الاولى فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
قد عودلت بالدرجة الثانية فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤  
وعلى ذلك فان الموظف الذى كان بالدرجة الاولى فى ظل القانون الاول قد  
اصبح بالدرجة الثانية فى ظل القانون الثانى وبذلك تنحسر المعادلة المالية  
عن اختلاف فى التسمية فحسب اذ أن الموظف لم يفقد أية ميزة من الميزات  
المقررة للدرجة الاولى بل ان القانون الثانى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - كما جاء  
بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر - قد أتى  
بميزات جديدة لهذه الدرجات بأن رفع اول مربوطها كما رفع آخر مربوط  
فاتسع للمدى بين الحدين واذاً فليس من مؤدى هذه المعادلة المالية ان تسلب

موظف الدرجة الاولى ضماناً المحاكمة امام هيئة تأديبية بذاتها كانت ومازالت مكفولة بموجب قانون تنظيم النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وهو القانون الذى أفرد محكمة تأديبية معينة تبعا لقدر الموظف وخطئه .  
محددا طبقاً لنظرة قانون نظام موظفى الدولة السابق .

( طعن ١٣٤٤ لسنة ١٣ قى - جلسة ١٠/٢/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٩ )

#### المبدأ :

نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء مخالف للدستور - حكم المحكمة العليا الصادر بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ .

#### ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قد قضت بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية دستورية ، بتمم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين باسباب هذا الحكم ، وقد انطوت هذه الاسباب على أن المادة ٦٠ المذكورة وقد عدلت من اختصاص المحاكم التأديبية للبصوص عليها فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات الصامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ونقلت هذا الاختصاص الى السلطة الرئاسية فى الحدود التى يبينتها هذه المادة ، فان هذا التعديل وقد تم بغير القانون فإنه يكون مخالفا للدستور .

ولما كان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ يخول المحاكم التأديبية الاختصاص بتأديب العاملين الخاضعين لأحكامه الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، وكان المطعون ضده من العاملين بأحدى شركات القطاع العام ويجاوز مرتبه النصاب المذكور ، فإنه كان من المتعين على المحكمة التأديبية والأمر كذلك ان تتصدى لمحاكمته تأديبيا والفصل فيما اسند اليه في قرار الاتهام تطبيقا لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

( ملحق رقمي ١٠٨٥ ، ١١٠٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٨ )

#### لقاعدة رقم ( ٣٧٠ )

المبدأ :

نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء - مخالف للستور - حكم المحكمة العليا الصادر بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ - تقرير الاختصاص للمحاكم التأديبية بالفصل في مشروعية القرارات التأديبية الخاصة بالعاملين في القطاع العام طبقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - لا محل بعد الفاء الحكم الصادر من المحكمة التأديبية باختصاصها قبل العمل بهذا القانون لاعادة التعسوى اليها من جديد .

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قضت بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ في الدعوى رقم ٤ لسنة الاولى القضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم ، وقد انطوت هذه الاسباب على أن المادة ٦٠ المذكورة اسندت الى المحاكم التأديبية الاختصاص بنظر الطعون في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السبلطات الرئاسية بالنسبة الى هؤلاء العاملين ، وقد

كان هذا الاختصاص منوطا بجهتي القضاء العادي والاداري وايا كان الرأي في شأن الجهة القضائية المختصة بنظر الطعون فان تعديل اختصاصات الجهات القضائية يجب ان يكون بقانون وفقا لاحكام الدستور . واذا عدلت المادة ٦٠ المشار اليها اختصاص جهات القضاء على هذا النحو بقرار جمهوري فانها تكون مخالفة للدستور .

ومن حيث أن المحكمة العليا وقد قضت بعدم دستورية لائحة نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ تصدى لموضوع الدعوى يكون قد خالف القانون ويكون متعينا الحكم بالفائه وكان يتعين تبعا لذلك احالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة ، الا انه بصدد القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والذي عمل به اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧١ اصبحت المحكمة التأديبية وفقا لحكم المادة ٤٩ « ثالثا » من هذا النظام هي صاحبة الاختصاص بالفصل في قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها شاغلي الوظائف من المستوى الثالث بجانب بعض الاختصاصات الاخرى ، واذا تصدت المحكمة التأديبية لموضوع المنازعة فلم يعد جائزا إعادة الدعوى اليها ليقضى فيها من جديد ، ولا محيص اذا امام المحكمة الادارية العليا من التصدي للقرار المطعون فيه لتزنه بميزان القانون الصحيح .

( طعن ٢٢٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٥ )

قاعدة رقم ( ٣٧١ )

المبدأ :

نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء مخالف للدستور - حكم المحكمة العليا الصادر بجلسته ٣ يوليو سنة ١٩٧١ - تقرير الاختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل



في مشروعية القرارات التأديبية الخاصة بالعاملين في القطاع العام طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - لا محل بعد الفاء الحكم الصادر من المحكمة التأديبية باختصاصها قبل العمل بهذا القانون لاعادة الدعوى اليها من جديد  
بيان ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قد قضت بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم .

وقد انطلوت هذه الاسباب على أن المادة ٦٠ المذكورة استندت الى المحاكم التأديبية الاختصاص بنظر الطعون في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية بالنسبة الى هؤلاء العاملين وقد كان هذا الاختصاص منوطا بجهتي القضاء العادي والاداري - وأيضا كان الرأي في شأن الجهة القضائية المختصة بنظر تلك الطعون - فان تعديل اختصاص الجهات القضائية يجب أن يكون بقانون وفقا لاحكام الدستور ، واذا عدلت المادة ٦٠ المشار اليها اختصاص جهات القضاء على هذا النحو بقرار جمهوري فانها تكون مخالفة للدستور .

واذا قضت المحكمة العليا بعدم دستورية لائحة نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ تصدى لموضوع الدعوى وقضى بذلك ضمنا باختصاصه بالفصل فيها ، فانه يكون قد خالف القانون . وكان يتعين الحكم بالفائه وباحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة ، الا انه بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والذي عمل به اعتبارا من أول اكتوبر سنة ١٩٧١ أصبحت المحكمة

التأديبية وفقاً لحكم المادة ٤٩ من هذا النظام هي صاحبة الاختصاص بالفصل في مشروعية قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها شاغلي الوظائف من المستوى الثالث بجانب بعض الاختصاصات الأخرى ، وإذ تصدرت المحكمة التأديبية لنظر موضوع المنازعة وفصلت فيه فلا يكون ثمة محل لإعادة الدعوى إليها من جديد ولا محيص إذا أمام المحكمة الإدارية العليا من التصدى لموضوع المنازعة ولتنزل عليها حكم القانون الصحيح .

( طعن ٥٠٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٢ )

#### المبدأ :

علم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل اختصاص المحاكم التأديبية - حكم المحكمة العليا في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية - صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وتخويله المحاكم التأديبية اختصاص الفصل في قرارات السلطات الرئيسية الصادرة بتوقيع بعض الجهات التأديبية على العاملين بالقطاع العام - بصور قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أصبحت المحاكم التأديبية فرعاً من القسم القضائي بمجلس الدولة وصاحبة الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام - مؤدى ذلك أن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدئة كما تتناول الطعن في أي إجراء تأديبي يطلب الغائه أو يطلب التعويض عنه - حكم المحكمة العليا في الدعوى رقم ٩ لسنة ٣ القضائية - بيان ذلك .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كان الحكم المطعون فيه فيما قضى به ضمناً من اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار الجزاء ، قد خالف القانون إذ استمدت المحكمة ولايتها في الفصل في الطعن من حكم المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩

لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والتي قضت المحكمة العليا بحكمها الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٧١ في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية دستورية بعدم دستورتها فيما تضمنته من استناد الاختصاص المشار اليه الى المحاكم التأديبية بأداة تشريعية غير القانون على خلاف حكم الدستور ، وكان يتعين من ثم الحكم بالفناء الحكم المطعون فيه اذ قضى باختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة ، الا أنه بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام أصبحت المحاكم التأديبية وفقا لحكم المادة ٤٩ من هذا النظام هي صاحبة الاختصاص بالفصل في قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع بعض الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وقد انتهت المحكمة العليا في حكمها الصادر بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية « تنازع » الى أنه بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة - الذي عمل به من الخامس من اكتوبر سنة ١٩٧٢ - أصبحت المحاكم التأديبية - فرع من القسم القضائي بمجلس الدولة - هي الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النصوص الواردة في قانون مجلس الدولة والتي تتناول اختصاص القسم القضائي بمسائل تأديب العاملين إنما أوردت تنظيما وتفصيلا لما قرره المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة حيث نصت على أن مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ، بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن في أي إجراء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وإن اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالفناء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التعويض عن الاضرار المترتبة على الجزاء

فهى طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به ذلك ان كلا الطعنين يستند الى اساس قانونى واحد يربط بينهما هو عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاءه .

( طعن ٦٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٣ )

#### المبدأ :

علم مشروعية حكم المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلة لاختصاص المحاكم التأديبية لمخالفته احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - استبعاد هذا الحكم من دائرة التطبيق لعدم مشروعيته وبقاء الاختصاص للمحاكم التأديبية فى الحدود المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

#### ملخص الحكم :

لوصح ماذهبت اليه المحكمة التأديبية بحكمها المطعون فيه من ان المادة السابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد انطوت على تفويض تشريعى للسيد رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون - لو صح ذلك - وهو غير صحيح كما سبق البيان - فان هذا التفويض يكون غير مستكمل لشروطه الدستورية سواء من ناحية مدته وحدوده او ناحية الاسس التى ينبغى ان يقوم عليها واذا اغفلت تلك المادة تحديد نطاق التفويض ولم تبين الاوضاع التى يجرى فيها هذا التفويض ، واذا تركت كذلك تنظيم الاسس التى يقوم عليها تنظيم تلك الاوضاع ولم تحدد مدة سريان التفويض فان هذا التفويض ، وهو غير مستكمل لشرائطه وأركانها حسبما سلف البيان ، لا يصلح سندا لتحويل السيد رئيس الجمهورية سلطة اصدار قرارات لها قوة القانون لا سيما حيث تتناول هذه القرارات امرا من الامور التى حتم الدستور ان يكون تنظيمها بقانون . كمثل تحديد

اختصاص جهات القضاء الذى أوجبت المادة ١٥٣ من الدستور ان يكون بقانون وفضلا عما تقدم فإن التفويض فى شأن تنظيم اوضاع العاملين ، حتى ولو كان مستكملا شرائطه واركانه الدستورية ، لا بد ان يكون مقصورا على الموضوع الذى انصب عليه لا يجاوزه الى شأن آخر يتعلق بحدود اختصاص القضاء الادارى أو بنطاق ولاية المحاكم التأديبية خاصة وان هذا النطاق وتلك الحدود لم يرد لها ذكر فى قانون المؤسسات العامة وبמיד ان يتصور جريان التفويض فى غير الموضوعات التى عالجها قانون المؤسسات أو انصب عليها هذا التفويض بل ليس من السائغ أن تؤول عبارة « تنظيم اوضاع العاملين » بأنها تحتمل امكان التصدى لتعديل الاختصاص القضائى أو التأديبى فى أمورهم على نحو يجسأفى القانون اصادر بتنظيم مجلس الدولة او قانون انشاء المحاكم التأديبية او القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - لان تحديد موضوع التفويض من الامور الجوهرية التى تتوقف عليها سلامته من الناحية الدستورية ولان فى هذا القول تأويلا لعبارة لا تحتمل شيئا من هذا التأويل .

ولو صح قيام هذا التفويض غير الدستورى ، رغم اجتماع الشواهد على نفيه فى الواقع ، فإن اللائحة التى صدرت بناء عليه تكون اذن مجردة من قوة القانون وبذلك يكون حقيقا على القضاء ان يمتنع عن تطبيق قانون التفويض ، ولو صح انه كذلك ، كما يمسك عن انفساذ حكم اللائحة التفويضية باعتباره معدلا و ملغيا لاحكام القانون فى مجال الاختصاص حتى تكون الكلمة العليا لمص القانون وحده . وهذا الامتناع مقصور بالبداية على الخصومة التى يفصل فيها القضاء .

( طعن ١٠٥٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٦٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٧٤ )

المبدأ :

نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنه من تعديل فى قواعد

اختصاص جهات القضاء مخالف للدستور - حكم المحكمة العليا الصادر  
بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ •  
ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قضت بجلسة ١٩٧١/٧/٣ فى الدعوى رقم ٤ لسنة  
١ ق دستورية بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع  
العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل  
بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل فى اختصاص جهات  
القضاء ، وانطوت اسباب حكمها على أن المادة ٦٠ المذكورة استندت الى  
المحاكم التأديبية الاختصاص بنظر الطعون فى بعض القرارات التأديبية  
الصادرة من السلطات الرئيسية بالنسبة الى هؤلاء العاملين ، وقد كان هذا  
الاختصاص منوطا بجهتي القضاء العادى والادارى ، وانه أيا كان الرأى  
فى شأن الجهة القضائية المختصة بنظر تلك الطعون فان تعديل اختصاص  
الجهات القضائية يجب أن يكون بقانون وفقا لاحكام الدستور ، واذ عدلت  
المادة ٦٠ المشار اليها اختصاص جهات القضاء على هذا النحو بقرار جمهورى  
فانها تكون مخالفة للدستور •

( طعن ٤٣٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣٧٥ )

المبدأ :

عدم دستورية المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس  
الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من اسناد الاختصاص الى  
المحاكم التأديبية بنظر بعض المنازعات التأديبية المتعلقة بالعاملين بالقطاع العام  
- ينسحب على المعاد الذى استحدثته هذه المادة للطعن أمام المحكمة  
التأديبية :-

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قضت بحكمها الصادر فى ٣ من يولية سنة ١٩٧١  
فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية دستورية - بعدم دستورية المادة

(٦٠) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من اسناد الاختصاص الى المحاكم التأديبية بالتعقيب على القرارات التأديبية ، وعدم دستورية هذه المادة فى النطاق الذى حددته المحكمة العليا ينسحب أيضا على الميعاد الذى استحدثته المادة المذكورة للعلن أمام المحاكم التأديبية فى قرارات السلطات الرئاسية ، اذ ان هذا الميعاد يرتبط بالاختصاص الذى اسندته المادة المذكورة الى المحاكم التأديبية .

( طعن ٣٤٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٧٦ )

المبدأ :

القضاء بعدم دستورية المادة (٦٠) من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - مؤداه عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر دعاوى تأديب العاملين بالقطاع العام واختصاص القضاء العمالى بنظر هذه الدعاوى - وجوب إحالة الدعوى الى المحاكم العمالية - صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى عقد اختصاص المحاكم التأديبية بنظر هذه الدعاوى - وجوب إحالة الدعوى للمحكمة التأديبية المختصة - أساس ذلك - ومثال .

#### ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قد قضت بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم ، وقد انطوت هذه الاسباب على ان المادة ٦٠ المذكورة اسندت الى المحاكم التأديبية الاختصاص بنظر الطعون فى بعض

القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية بالنسبة الى هؤلاء العمال وقد كان هذا الاختصاص منوطا بجهتي القضاء العادي والاداري وأيا كان الرأي في شأن الجهة القضائية المختصة بنظر تلك الطعون - فان تعديل اختصاص الجهات القضائية يجب ان يكون بقانون وفقا لاحكام الدستور واذ عدلت المادة ٦٠ المشار اليها اختصاصات القضاء على هذا النحو بقرار جمهوري فانها تكون مخالفة للدستور .

ومن حيث ان المحكمة العليا وقد قضت بعدم دستورية لائحة نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر صحيحا فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر دعوى المدعى بوصفه احد العاملين بشركات القطاع العام بما لا وجه معه للنقض عليه في هذا الشق منه .

ومن حيث ان المحاكم العادية وفقا لحكم المادة ١٤ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي صدر في طله الحكم المطعون فيه ، هي جهة القضاء العام صاحبة الاختصاص بالفصل في كافة المنازعات الا ما استثني بنص خاص ، واذ كان الامر كذلك ولم يكن ثمة نص قانوني - عند صدور الحكم المطعون فيه - يخرج منازعات عمال شركات القطاع العام ومنهم المدعى - من دائرة اختصاص المحاكم العادية فان هذه المحاكم تكون هي صاحبة اختصاص بالفصل في منازعات هؤلاء العمال بما فيها أمور تأديبية والفصل فيها وفقا لحكم القانون وكان من مقتضى ذلك والتزاما بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ان تامر المحكمة بعد ان قضت بعدم اختصاصها بنظر دعوى المدعى ان تحيل دعواه الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها ولا صحة فيما استند اليه الحكم المطعون فيه من أن الاختصاص للمعقود للمحاكم العادية وفقا لحكم المادة ٧٥ من قانون العمل يتجسد في الفصل في دعاوى وقف تنفيذ قرارات فصل العمال من الخدمة والتعويض عنها دون دعاوى الغاء هذه القرارات ولا صحة



فى ذلك لان ما انطوت عليه هذه المادة لا يبدو ان يكون تنظيما للطعن فى قرارات الفصل من الخدمة امام المحاكم العادية لتقول كلمتها فيها باعلان بطلانها اذا شابها عيب قانونى وذلك عن طريق وقف تنفيذها والتعويض عنها ومتى كان الامر كذلك وكان هدف المدعى من طلب الفاء قرار فصله هو اعلان بطلانه فان الامر يستوى اذا ما تم هذا الاعلان عن طريق الفائه او وقف تنفيذه والتعويض عنه باعتبار انه محصلة هذا القضاء او ذاك هو التمكين من اقتضاء الحقوق بالوسائل المتساحة قانونا . وترتيباً على ذلك فلم يكن ثمة ما يبرر الامتناع عن احالة الدعى الى القضاء العادى حيث تتاح الفرصة للمدعى للدفاع عن حقوقه وتكييف طلباته او تعديلها على الوجه الذى يراه مناسباً . كما انه لا حجة كذلك فى القول بان عدم استيفاء الاجراءات القانونية التى اوجبتها المادة ٧٥ من قانون العمل لاتصال الدعى بالحكمة العمالية تبرر عدم احالة الدعى اليها لا حجة فى ذلك لان الفصل فى مدى اتباع هذه الاجراءات او اغفالها واثار ذلك على دعى المدعى لا يبدو ان يكون قضاء فى دفاع موضوعى منوط بالحكمة العمالية باعتبار انها هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى موضوع الدعى وما كان يسوغ للحكم المطعون ، فيه ان يتطرق الى هذا الدفاع بالمناقشة بعد ان قضي بعدم اختصاصه بنظر الدعى .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون فيما ذهب اليه من عدم احالة الدعى الى المحكمة المدنية المختصة بعد ان قضي بعدم اختصاص المحكمة التاديبية بنظر الدعى . وكان يتعين القضاء بتأييد الحكم المطعون فيه فيما قضي به من عدم الاختصاص بنظر الدعى مع احالتها الى المحكمة المدنية المختصة الا انه يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والذى عمل به اعتباراً من اول اكتوبر سنة ١٩٧١ اصبحت المحاكم التاديبية وفقاً لحكم المادة ٤٩ من هذا النظام هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع بعض الجزاءات التاديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وقد انتهى قضاء المحكمة العليا الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية « تنازع » الى أن المحاكم التأديبية  
هى الجهة المختصة بالفصل فى نظام العاملين بالقطاع العام من الجزاءات  
التأديبية التى توقع عليهم تأسيسا على أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
بشأن مجلس الدولة صدر تنظيما وتفصلا لما قرره المادة ١٧٢ من  
الدستور فى صيغة عامة مطلقة حيث نص على أن مجلس الدولة يختص  
بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية بما يدل على أن  
المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب  
العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ، ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول  
الدعوى التأديبية المبتدأة التى تختص المحكمة فيها بتوقيع جزاء تأديبى كما  
يتناول الطعن فى أى جزاء تأديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون  
مجلس الدولة :-

ومن حيث انه لما تقدم من أسباب يكون الحكم المطعون فيه جديرا  
بالإلغاء ، ويتعين الحكم بالفائه وباختصاص المحكمة التأديبية بالاسكندرية  
بنظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل فى موضوعها .

( طعن ٤٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٧ )

#### المبدأ :

أثر القضاء بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة  
١٩٦٧ - انحسار ولاية المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى القرارات التأديبية  
للعاملين بالقطاع العام - بصدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بمنع  
الاختصاص للمحاكم التأديبية بنظر هذه الطعون - تصدى المحكمة التأديبية  
لموضوع المنازعة يمنع من إعادة الدعوى لها - إغلاق طريق الطعن فى بعض  
أحكام المحاكم التأديبية لايسرى على الاحتكام الصادرة قبل العمل بالقانون -  
اساس ذلك .

### ملخص الحكم :

لما كانت المحكمة العليا قد قضت بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية دستورية ، بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الملل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنه من اسناد ولاية الفصل فى بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فى شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ تصدى لموضوع الدعوى يكون قد خالف القانون ، وكان يتعين تبعاً لذلك الحكم بالفائه واحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة الا انه يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى عمل به اعتباراً من اول أكتوبر سنة ١٩٧١ أصبحت المحاكم التأديبية وفقاً لحكم المادة ٤٩ ثالثاً من هذا النظام هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها شاغلي الوظائف من المستوى الثالث - بجانب بعض الاختصاصات الاخرى ، واذا تصدت المحكمة التأديبية لموضوع المنازعة فلم يعد جائزاً إعادة الدعوى اليها لتفضل فيها من جديد ، ولا يحصى اذن امام المحكمة الادارية العليا من التصدى للقرار المطعون فيه لتزنه يميزان القانون الصحيح ، ولا يحول دون ذلك ما نصت عليه المادة ٤٩ رابعاً من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه من اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث نهائية ولا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا . اذ ان ما تضمنته هذه المادة من الفاء طريق من طرق الطعن لا يسرى طبقاً لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ .

قاعدة رقم ( ٣٧٨ )

المبدأ :

يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أصبحت المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في تأديب العاملين بالقطاع العام في الدعاوى المبتدأة والظعون في الجزاءات الموقعة من السلطة التأديبية .

ملخص الحكم :

يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي عمل به اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧١ والنص في المادة (٤٩) على أن المحكمة التأديبية هي صاحبة الاختصاص بالفصل في قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع بعض الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والنص في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة عشرة منه على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الظعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة وقد نص البند التاسع من المادة العاشرة على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية كما نص في البند الثالث عشر على اختصاص هذه المحاكم بنظر الظعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا ، فقد أصبحت المحكمة التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في تأديب العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها سواء بالنسبة الى الدعوى المبتدأة أو بالنسبة للظعون في الجزاءات التي توقعها السلطات التأديبية .

( طعن ١٢٥٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦ )

قاعدة رقم ( ٣٧٩ )

المبدأ :

عاملون بالقطاع العام - اختصاص المحاكم التأديبية - شمول الدعاوى التأديبية المبتدأة والظعون في جميع الجزاءات التأديبية .

### ملخص الحكم :

ولئن كان مؤدى أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ألا تكون المحكمة التأديبية مختصة بالنظر فى قرار السلطة الرئاسية بمعاينة المدعى بمقوبة الوقف عن العمل لمدة ستة اشهر مع صرف مرتبه موضوع الطعن المائل لأن هذا الجزء من ضمن الجزاءات التى لا يجوز الطعن فيها امام المحاكم التأديبية طبقا للمادتين ٤٨ ، ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الا انه بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ اصدرت المحكمة العليا حكما فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ تنازع فى حالة مماثلة وقد جاء فى اسبابه بعد ان اشارت المحكمة الى المادة ١٧٢ من الدستور والى مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة التى حددت اختصاص المحاكم التأديبية - ان المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ومن ثم فان ولاية هذه المحاكم تتناول الدعوى التأديبية المبتدئة ، كما تتناول الطعن فى أى جزاء تأديبى يصدر من السلطات الرئاسية وانتهت المحكمة العليا الى ان المحكمة التأديبية تكون المحكمة المختصة بالفصل فى تظلم المدعى من الجزاء الذى وقع عليه وفى غير من الطلبات لارتباطها بالطلب الاصل الخاص بالفاء الجزاء -

ومن ثم فانه يتعين التزام مضمون هذا القضاء عند تطبيق احكام القانونين المشار اليهما فيما يترتب على ذلك من اعتبار المحاكم التأديبية هي الجهة القضائية المختصة التى ناط بها القانون الفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة من السلطات الرئاسية بتوقيع الجزاءات ولو كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد منع الطعن فى بعضها على النحو السالف بانه .  
( طعن ١١٢٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٧٣ )

ملحوظة : فى نفس المعنى طعن ١٣٠٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٧٢

للاعتد رقم ( ٣٨٠ )

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية فى الدعوى التأديبية المبتدئة وفى الطعون فى أى جزاء تأديبى يصدر من السلطات الرئاسية بحكم المحكمة العليا .

### ملخص الحكم :

١١ كانت المحكمة العليا قد قضت بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة (١) القضائية «دستورية» بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل فى بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فى شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ تصدى لموضوع الدعوى يكون قد خالف القانون ، وكان يتعين تبعا لذلك الحكم بالفائه واحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة ، الا انه بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والنص فيه على اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل بعض العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الذى خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ، فقد انتهت المحكمة العليا فى حكمها الصادر فى الدعوى رقم ٩ لسنة (٢) تنازع الى ان المحاكم التأديبية هى الجهة القضائية المختصة التى ناط بها القانون الفصل فى الدعاوى التأديبية المبتدأة وفى المطعون فى أى جزاء تأديبي يصدر من السلطات الرئاسية ، واذ تصدت المحكمة التأديبية لموضوع المنازعة فلم يعد جائزا اعادة الدعوى اليها لتقضى فيها من جديد ، ولا محيص اذن امام المحكمة الادارية العليا من امتصدي للقرار المطعون فيه لتزله بميزان القانون الصحيح .

( طعن رقم ٤١٠ ، ٢٦٨ لسنة ١٥ - جلسة ١٩/١/١٩٧٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٨١ )

#### المبدأ :

تختص المحكمة التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية التى تخيلها النيابة الادارية كما تختص بدعاوى إلغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات

الرئاسية فترائب بذلك صحة هذه القرارات - لا يصح للمحكمة التأديبية ان تخلط بين الولايتين .

#### ملخص الحكم :

لا وجه لما ذهب الى المحكمة في الحكم المطعون فيه من انها تنظر شرعية القرار المطعون فيه بوصفها جهة تأديب وجهة تعقيب على القرارات التأديبية ، ذلك لان لكل من الولايتين احكامها ، فالمحكمة التأديبية تمنع بوصفها جهة تأديب لنظر الدعاوى التأديبية التي تحيلها اليها النيابة الادارية بوصفها الامينة على الدعوى التأديبية ، وتأخذ المقصر من العاملين بجرمه وتوقع عليه العقوبة المناسبة استهدافا لاصلاح اداة الحكم وتأمينها لانتظام حسن سير المرافق العامة ، كما تمنع المحكمة التأديبية بوصفها جهة تعقيب على القرارات التأديبية فيما يرفع اليها من طلبات خاصة بالغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية وتفصل في هذه الطلبات في الحدود والاصول المقررة لقضاء الالغاء فترائب صحة قيام القرار على سبب يبرره ، ومن ثم لا يصح الخلط بين الولايتين ، فاذا كان النزاع الذي فصلت فيه المحكمة التأديبية بحكمها المطعون فيه قد قدم اليها بوصفها جهة تعقيب على القرارات التأديبية فانه لا يصوغ لها ان تمد ولايتها في مراقبة القرار المطعون فيه بصفتها جهة تأديب ، وعلى ذلك يتعين الغاء الحكم المطعون فيه والحكم بالغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار .

( طعن ١٥١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٧ )

ملف رقم ( ٣٨٢ )

#### المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - نصه على ان احكام المحاكم التأديبية الصادرة في بعض المنازعات التأديبية نهائية - سريان هذا النص على الاحكام الصادرة بعد العمل به دون غيرها .

### ملخص الحكم :

ان ما نصت عليه المادة ٤٩ « رابعا » من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر من اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة بالفصل في قرارات السلطات الرئاسية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث ومن بينهم المطعون ضده - نهائية ولا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ، فان ما تضمنته هذه المادة من الغاء طريق من طرق الطعن لايسرى طبقا لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

( طعن ٢٢٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٧٢ وبذات المعنى طعن ٥٠٤ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٢/١/١٩٧٢ طعن ٤٣٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٢ )

### للمادة رقم ( ٣٨٣ )

### المبدأ :

نص المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة طبقا للمقررات انيا وثلاثا منها نهائية غير قابلة للطعن ماعدا الاحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعاونه . فيجوز الدفن فيها امام المحكمة الادارية العليا - تحصين احكام المحاكم التأديبية من الطعن فيها لا ينصرف الا الى الاحكام التي عنها المشرع في المادة سالفة الذكر دون سواها - تطبيق : قضاء المحكمة التأديبية في ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقبل العمل باحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي بصدد نظر طعن العامل في جزاء الفصل الصادر من السلطة الرئاسية صاحبة الاختصاص بالغاء جزاء الفصل من الخدمة ومجازاته على الرغم من ان امر تاديبه لم يتصل بالمحكمة بالطريق القانون كما ان نظام العاملين بالقطاع



العام لم يتحول المحكمة التأديبية الاختصاص في تعديل الجزاء الذي توقعه السلطة الرئاسية على أحد العاملين - خروجها على حدود اختصاصها - ينتفى عن قضائها وصف الاحكام التي كانت تحصنها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقلاع العام من الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة التأديبية في ظل العمل بنظام العاملين بالقلاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وقبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، واذا كانت المادة ٤٩ من النظام سالف الذكر قد نصت على اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة طبقا للفقرتين ثانيا وثالثا منها نهائية غير قابلة للطعن ، ما عدا الاحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل على العاملين شاغل الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ، فيجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا اذا كان ذلك ، فان تحصين احكام المحاكم التأديبية من الطعن فيها لا ينصرف الا الى الاحكام التي عنها المشرع في المادة سالف الذكر دون سواها ، اخذا في الاعتبار ان هذا الحظر استثناء من القاعدة العامة التي قررتها المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله ، والتي تقابل المادة ٣٣ من قانون مجلس الدولة الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وهي اباحة الطعن في احكام المحاكم التأديبية بصفة عامة امام المحكمة الادارية العليا ، ومن المقرر ان النص الاستثنائي يفسر تفسيراً ضيقاً دون توسع ولما كان الامر كذلك وكان المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية ، وناط بالنسابة الادارية الاختصاص باقامة الدعوى التأديبية ، ولم يتحول المحكمة التأديبية وهي يصعد الفصل في طعن مقام امامها من أحد العاملين في جزاء وقع عليه من السلطات الرئاسية ، ان تحرك الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها وتفصل فيها ، فان المحكمة اذا ما تجاوزت حدود ولايتها في هذا الشأن وخرجت

عليها انتفى عن قضائها وصف الأحكام التي كانت محصنة من الطعن فيها .  
أمام المحكمة الإدارية العليا بناء على نص المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع  
العام سالفة الذكر .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية وهي بصدد نظر الطعن المقدم من  
المدعى - العامل بالمستوى الثالث - فى جزاء الفصل من الخدمة الذى  
وقعته السلطة الرئاسية ، قد جنحت فى ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع  
العام المشار إليه - لى تأديبه وقضت بمجازاته بخفض راتبه بمقدار  
جنيهان شهريا ، بعد أن قضت بإلغاء جزاء الفصل من الخدمة ، وذلك على  
الرغم من أن أمر تأديبه لم يتصل بالمحكمة بالطريق القانونى ، كما أن  
نظام العاملين بالقطاع العام لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص فى  
تعديل الجزاء الذى توقعه السلطة الرئاسية على أحد العاملين ، وهى  
بصدد نظر طعنه فى هذا الجزاء ولما كان ذلك وكان الثابت فى المنازعة  
المائلة أن المحكمة التأديبية وهى بصدد نظر طعن المدعى فى جزاء الفصل  
الصادر من السلطة الرئاسية صاحبة الاختصاص ، قد نصبت من نفسها  
محكمة تأديب دون أن يتصل بها أمر تأديب المدعى بالاجراءات التى حدها  
القانون على ما سلف بيانه ، وقضت فى المنازعة المأروحة عليها بوصفها  
محكمة تأديب ، فانها بذلك تكون قد خرجت على حدود اختصاصها ، ومن  
ثم ينتفى عن قضائها وصف الأحكام التى كانت تحصنها المادة ٤٩ من نظام  
العاملين بالقطاع العام من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، ولذلك  
يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه والتصلى لموضوع المنازعة .

ومن حيث أن مرتب المدعى على ما يبين من الأوراق كان يجاوز خمسة  
عشر جنيها ، وبهذه المثابة فإن قرار الجهة الرئاسية بفصله ، كان يشكل  
عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التى كان لها دون سواها سلطة  
فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بـسريان  
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات  
التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات  
والهيئات الخاصة ، ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر  
مشويا يعيب علم الاختصاص .

ومن حيث أن المدعى أصبح من شاغلي الوظائف من المستوى الثالث فى حكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، اذ خول هذا القانون السلطات الرئاسية سلطة توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من هذا المستوى فلم يعد ثمة جدوى من الغاء القرار المطعون فيه استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هى المختصة وقت اصداره ، ليعود الأمر ثانية الى ذات السلطة الرئاسية التى سبق لها ان اقصحت عن رايها فيه لتصر على موقفها وتصحيح قرارها بإعادة اصداره بسلطتها التى خولت لها فى هذا القانون ، وتعود بذلك المنازعة فى دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها ، أخذاً فى الاعتبار أن الحاضر عن الشركة أعلن تمسكه بالظن المائل ، ويعتبر القانون المذكور والحالة هذه وكأنه قد صحح القرار المطعون فيه بإزالة عيب عدم الاختصاص الذى كان يمتوره ، ويتعين من ثم تساؤل القرار ومراقبته بالنسبة لأركانه الأخرى .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على التحقيق الذى أجراه رئيس قسم الحركة بالشركة بتاريخ ١١ من ابريل سنة ١٩٧١ فى البلاغ المقدم ضد المدعى من ملاحظ بوابة المصنع ، أن الملاحظ شهد بأنه قام بتفتيش المدعى عند خروجه من البوابة بعد انتهاء نوبة عمله يوم ٨ من ابريل سنة ١٩٧١ الا أنه لم ينصرف بل غافل الملاحظ وعاد الى داخل أسوار المصنع ثم شرع فى الخروج مع بعض العمال فى إحدى سيارات الشركة التى كانت خارجة لاضمار بعض المهمات ، وعندما أوقفهم الملاحظ للتفتيش أخفى المدعى لقاله تحت كرسى السيارة تبين أنها زجاجة مملوءة بالبوية من متعلقات الشركة ، وكان يزعم الاستيلاء عليها - وقد شهد بمسحة الواقعة كل من : ..... وهم العمال الذين كانوا بالسيارة مع المدعى عند قيام الملاحظ بالتفتيش ، اذ أجمعوا فى أقوالهم على أن المدعى عندما دعى لتفتيشه أخرج من بين حاجياته لقاله اخطأها تحت كرسى السيارة واتضح عند ضبطها أنها زجاجة مملوءة بالبوية من متعلقات الشركة وإزاء ثبوت المخالفة عرضت الشركة أمر المدعى على اللجنة الثلاثية حيث طلب ممثل العمال توقيع جزاء أخف من الفصل لضآلة قيمة المسروقات ولإعادتها للشركة ، إلا أن إدارة الشركة قررت مجازاة المدعى بالفصل من الخدمة .

ومن حيث أن رقابة القضاء على القرارات التأديبية هي رقابة قانونية تجد حدها في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار مستتلفة استخلاصا سائقا من اصول تنتجها ماديا وقانونيا ، ومتى ثبت ذلك فان القرار يكون قائما على سببه ، وتكون للسلطة الرئاسية حرية تقدير الخطورة الناتجة عن الذنب التأديبي وتقدير ما يناسبها من جزاء في حدود النصاب القانوني ، دون أن يخضع تقديرها في ذلك لرقابة القضاء ، طالما لا يوجد تعارض صارخ بين الذنب الذي ثبت في حق العامل وبين الجزاء الذي وقع عليه .

ومن حيث أن السلطة الرئاسية بالشركة قدرت أن المخالفة التي ثبتت في حق المدعى - على ما سلف البيان - تنطوي على اخلال جسيم بواجبات عمله وتدل على فقدانه شرط الأمانة الواجب توافره ، ومن ثم قدرت أن الفصل من الخدمة هو الجزاء المناسب لذلك يكون قرارها قد صدر موافقا للقانون ولا وجه للطعن عليه من جانب المدعى ، وعلى ذلك يتعين القضاء بالفاء الحكم المطعون فيه وبرغض الدعوى .

طعن ١٣٢٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٥

قاعدة رقم ( ٣٨٤ )

## المسألة ٢

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية بالنسبة الى العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أيا كان شكل هذه الوحدات - أساس ذلك - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

## ملخص الحكم :

تنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة على ان تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات للماليسة والإدارية التي تقع من العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات

العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تضمن لها الحكومة حدا  
أدنى من الأرباح ، وبذلك أضحت المحاكم التأديبية مختصة بنظر الدعاوى  
التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين بالوحدات  
الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة سواء اتخذت هذه الوحدات شكل  
شركة قطاع عام أو جمعية تعاونية أو منشأة أو مشروع تحت التأسيس .

( طعن ١٤١٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٣ )

ثانيا : ما يفرج عن اختصاص المحاكم التأديبية

قاعدة رقم ( ٣٨٥ )

المبدأ :

الدعوى الخاصة بالامتناع عن تنفيذ حكم الالفاء - من دعاوى الحقوق  
التي لا تختص بها المحاكم التأديبية .

ملخص الحكم :

ان الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ١٩ القضائية في الحكم الصادر بجلسته  
١٣ من مايو سنة ١٩٧٣ يقوم على أن المحكمة التأديبية غير مختصة بنظر  
الدعوى لان طلبات المدعى فيها ، والتي صورها بامتناع الشركة الطاعنة  
عن تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ٦ القضائية بالفاء  
القرار التأديبي رقم ٢٦٤ الذي قرر مجاراته بخفض فئة وظيفته وخفض  
راتبه ، لا تعدو أن تكون دعوى حقوقية لا تدخل في اختصاص المحكمة  
التأديبية .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق أن انتهت في قضائها في الطعن  
رقم ٢٦٤ لسنة ١٩ القضائية الى أن القرار التأديبي رقم ٢٦٤ الصادر في  
٣٠ من أغسطس سنة ١٩٧٢ قرار صحيح ولا وجه للطعن فيه أو الحكم  
بإلغائه ، لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد قام على غير أساس من الواقع  
أو القانون فيما قضى به من إلزام الشركة الطاعنة بتنفيذ الفاء القرار رقم  
٢٦٤ المذكور على النحو الذي ورد بأسبابه أو منطوقه ، ومن ثم يتعين إلغاء  
هذا الحكم ورفض الدعوى .

( طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٧٤ )

### المبدا ٣

عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالطلبات التي يقدمها العمد والمشايخ باعتبارهم من الموظفين العموميين بإلغاء القرارات الادارية الصادرة بانهاء خدمتهم أو فصلهم بغير الطريق التأديبي - القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن العمد والمشايخ - اختصاص المحاكم الادارية بنظر هذه المنازعات .

#### ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية وفقا لحكم البنود تاسعا وثاني عشر وثالث عشر من المادة ١٠ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، يتحدد في الفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وطلبات التمييز عنها وفي الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا وكذلك في الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أما الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الادارية الصادرة بإحالتهم الى المعاش أو الاستداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي والمشار اليها في البند رابعا من المادة ١٠ من القانون المذكور ، فان الاختصاص بالفصل فيها منوط وفقا لحكم المادتين ١٣ ، ١٤ من قانون مجلس الدولة بمحكمة القضاء الاداري أو بالمحاكم الادارية طبقا لقواعد توزيع الاختصاص بينها وتخرج بذلك عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية وبهذه المثابة فان المحاكم التأديبية لا يتمتع لها الاختصاص بالفصل في الطلبات التي يقدمها العمد والمشايخ باعتبارهم من الموظفين العموميين - بإلغاء القرارات الادارية الصادرة وفقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمد والمشايخ بانها خدمتهم أو فصلهم بغير الطريق التأديبي .

ولما كان العمد وهم من الموظفين العموميين لا يشغلون أيا من المستويات الوظيفية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١

بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، والتي أخذ بها قانون مجلس الدولة معياراً لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية أن الأمر وإن كان كذلك وكانت وظيفة العمد منظورة إليها من حيث طبيعة العمل والمكافأة التي يحصلون عليها وقدرها ستون جنيهاً مستوياً وعدم تمتعهم لا بنظام المعاشات ومكافآت نهاية الخدمة ولا بالضمانات المقررة للعاملين المدنيين في الدولة التي تقتضى بأن يكون فصلهم بغير الطريق التأديبي بقرار من رئيس الجمهورية فإن وظيفتهم على هذا النحو لا ترقى في مستواها إلى أعلا من المستوى الثاني الذي تختص محكمة القضاء الإداري بنظر منازعات شاغلها وبهذه المثابة فإن العمد يخضعون لاختصاص المحاكم الإدارية في شأن إنهاء خدمتهم أو فصلهم بغير الطريق التأديبي باعتبار أن مستوى وظيفتهم تعادل وظائف المستويين الثاني والثالث ولقد كانت أحكام قانون مجلس الدولة السابقة صريحة في خضوع العمد لاختصاص المحاكم الإدارية بما يدل على أن المشرع ينظر إليهم باعتبار أن مستواهم الوظيفي يعادل تلك التي تختص بها هذه المحكمة دون محكمة القضاء الإداري .

( طعن ٨٨٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١١ )

قاعدة رقم ( ٣٨٧ )

#### المبدا :

إنهاء خدمة العامل لثبوت عدم صلاحيته خلال فترة الاختبار - لا يكفي وحده سندا للقول بأن جهة الإدارة قد قصدت تأديبه طالما أنه ليس ثمة ظروف وملازمات أخرى تقطع في تحول الجهة الإدارية عن مجال تقدير مدى صلاحية العامل خلال فترة الاختبار للاستمرار في الخدمة إلى مجال تأديبه باستهدافها مجرد النكابة به - تصلى المحكمة التأديبية للفصل في مدى مشروعية هذا التقدير - خروج المحكمة التأديبية عن حدود اختصاصها المقرر بالقانون - اختصاص المحاكم الإدارية عملاً بنص المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بهذا الشق من الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب إذ قضى ضمنا بنظر طلب الغاء القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه والذي أصدرته المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية فى ١١ من فبراير سنة ١٩٧٤ بإنهاء عقد عمل المدعى وفصله من الخدمة لثبوت عدم صلاحيته خلال فترة الاختبار ، استنادا من المحكمة الى أن القرار المذكور يعد فى حقيقة تكييفه القانونى قرارا تأديبيا بالفصل من الخدمة طالما أن شروط الصلاحية للبقاء فى الخدمة خلال فترة الاختبار قد توافرت فى شأن المدعى للأسباب التى ساقتها المحكمة بناء على ما استظهرته من استقرائها التقارير الشهرية التى وضعت عن المدعى خلال تلك الفترة . ذلك لأن ثبوت صلاحية العامل خلال فترة الاختبار للبقاء فى الخدمة أو عدم ثبوت هذه الصلاحية ، من الأمور التى تتعلق بممارسة الرقابة القضائية على مدى مشروعية القرار الصادر بإنهاء خدمة العامل لا بتكييف ذلك القرار وما إذا كان منطويا على فصل تأديبى للعامل من عدمه . إذ أن مناط هذا التكييف هو التعرف على نية الإدارة وقصدها من إصدار القرار وما إذا كانت هذه النية قد اتجهت أساسا الى تأديب المدعى وليس الى مجرد تقدير صلاحيته للاستمرار فى الخدمة خلال فترة الاختبار أعمالا لسلطتها التقديرية المخولة لها قانونا فى هذا الخصوص وهو الأمر الذى خلا الحكم المطعون فيه من بيانه ومتى كان ذلك وكانت أوراق الدعوى قد خللت مما يكشف عن قصد التأديب لدى مصنف القرار فإن مجرد إنهاء خدمة العامل تقديرا من الجهة الإدارية لعدم صلاحيته للاستمرار فى الخدمة خلال فترة الاختبار بالرغم من سبق مجازاتها إياه عن الواقعة التى اتخذت منها أساسا لهذا التقدير ، كما هو الشأن فى الحالة المطروحة ، لا يكفى وحده سندا للقول بأنها قصدت تأديبه طالما أنه ليس ثمة ظروف أو ملاحظات أخرى تقطع فى تحول الجهة الإدارية عن مجال تقدير مدى صلاحية العامل خلال فترة الاختبار للاستمرار فى الخدمة الى مجال تأديبه باستهدافها مجرد النكابة به .



ومن حيث أن الرقابة القضائية التي للقضاء الإداري على تقدير الجهة الإدارية لدى صلاحية العامل خلال فترة الاختيار للاستمرار في الخدمة من الأمور التي ينعقد الاختصاص في شأنها للمحاكم الإدارية عملاً بنص المادة (١٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ تصدى للفصل في مدى مشروعية هذا التقدير قد خرج عن حدود الاختصاص المقرر للمحاكم التأديبية وفقاً لنص المادة (١٥) من القانون سالف الذكر وجاء في ذلك مخالفاً للقانون ، ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى في هذا الشق منها وإحالتها إلى المحكمة الإدارية للمعاملين بوزارة الزراعة المختصة بنظرها للفصل فيها .

( طعن ٤٠٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٣٨٨ )

#### المبدأ :

إنهاء خدمة إنعام لا تقطعه عن العمل بل هو سبب مشروع - ليس جزءاً تأديبياً خروجه من دائرة اختصاص المحاكم التأديبية - عدم اختلاف الحكم في هذا الشأن بين قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ .

#### ملخص الحكم :

إن القرار المطعون عليه قام وفقاً للبند ٧ من المادة ٧٥ من نظام المعاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مستنداً إلى غياب الطاعن « المدعى » عن العمل مدة وصلت في مجموعها إلى اثنين وثلاثين يوماً منها عشرة أيام متصلة . وأنه وإن كان المشرع لم ينص صراحة في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة المشار إليها على اعتبار حالة إنهاء الخدمة هذه من حالات الاستقالة الضمنية مثلاً فعل في المادة ٨١ من نظام المعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي تقضى باعتبار العامل مقدماً استقالته إذا انقطع عن عمله

( م ٣٨ - ج ٢ )

بغير إذن خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان يعذر مقبول ، الا أن عدم النص على اعتبار الانقطاع عن العمل على الوجه المبين بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة بمثابة استقالة ضمنية لا ينفي هذا الوصف عن تصرف العامل في هذه الحالة كما أنه لا معنى أن يكون فصل العامل في هذه الحالة بمثابة جزاء تأديبي ذلك أن لائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها حددت الواجبات التي يلتزم بها العامل ثم نصت المادة ٥٧ من تلك اللائحة على أن كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا ولما كانت الجرائم التأديبية لم توضع تحت حصر شامل اكتفاء ببيان الاوصاف العامة للواجبات الوظيفية وذلك بسبب تنوعها وعدم امكان تحديدها على سبيل الحصر ، الا أن المادة ٥٩ من اللائحة المشار اليها حددت الجزاءات التأديبية وعددها على سبيل الحصر وجعلت على القمة منها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد بين أنواعها التي احتوتها انتهاء الخدمة المنوه عنه بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة ثم جاء نص المادة ٧٥ المشار اليه قاطعا في دلالة عن أن انتهاء الخدمة الوارد بالبند ٧ منه ليس جزاء تأديبيا ليس فقط لأنه لم يرد ضمن الجزاءات التي عدتها المادة ٥٩ من تلك اللائحة على سبيل الحصر وانما كذلك لأن تلك المادة ٧٥ في البند ٣ منها جعلت الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية سببا مستقلا متميزا من الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل لم تلبث أن أردفته في البند ٧ منها بسبب آخر يختلف عنه في نوعه وطبيعته ألا وهو انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل ولو أن هذا الانتهاء للخدمة بسبب الانقطاع كان في نظر المشرع جزاء تأديبيا لما كان بحاجة الى افراد البند ٧ له ، وليس من شك في أن إيراد النص بالبندين ٣ ، ٧ من المادة ٧٥ على النحو المتقدم يتنبى في يقين بأن انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل يعتبر بمثابة الجزاء التأديبي ولا حاجة في ذلك لما يثيره الطاعن من اعتبار حكم البند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة امتدادا وتنظيما تشريعيًا لحكم البند ٥٥ من المادة ٥٥ من اللائحة المشار اليها ذلك أنه لو كان ما ورد

بالبند ٧ من المادة ٧٥ هو الجزء التأديبي للذنب الإداري - المنصوص عليه بالبند ب من المادة ٥٥ لكان التنسيق التشريعي يوجب تضمين هذين الحكمين في مادة واحدة ولكن أهمية الانتظام في العمل ضمنا لحسن سير عجلة الانتاج بالقطاع العام هي التي حثت بالمشرع الى ايراد النص المطلق الذي تضمنه البند ب من المادة ٥٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر ثم جاءت المادة ٧٥ بتخصيص لهذا الاطلاق اذ ارتأى المشرع أن الغياب الذي يستمر لمدة تجاوز عشرة أيام متصلة أو لمدة تجاوز العشرين يوما خلال السنة الواحدة أمر له خطره وخطورته توجب وضع حكم يبين الأثر الحال والمباشر والمحدد الذي يترتب على هذا الانقطاع وتقديرا للأثار الخطيرة بالنسبة للعامل عند مجابهته الحل الحاسم الذي وضعه المشرع علاجا لحالة الانقطاع ألزم بانذار العامل بعد فترة من بدء الغياب وبهذا الحكم الواضح الصريح الذي جاء به المشرع في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة حالة الغياب والانقطاع عن العمل بغير عذر اذا ما بلغ الحد الذي عينه تكون اللائحة بهذا النص قد أتمت بحكم جديد لا يعتبر امتدادا أو تنظيما لحكم البند ب من المادة ٥٥ في المفهوم الذي أراده له الطاعن انتهى به الى اعتبار انتهاء الخدمة في هذه الحالة الجزء الرادع الذي تذهب به المادة ٥٥ المشار إليها ذلك أن الجزاءات التأديبية هي على ما سلف البيان ما وردت على سبيل الحصر بالمادة ٥٩ من اللائحة المشار إليها ويكون لجهة الادارة في حالة الغياب والانقطاع عن العمل الذي لا يصل الى المدى المحدد بالمادة ٧٥ أن تتخذ من الاجراءات التأديبية ما تراه مناسبا وفقا لحكم المادة ٥٥ ، أما اذا استطال الانقطاع وتحققت فيه شرائط انطباق البند ٧ من المادة ٧٥ فانه عندئذ يكون للجهة الرئاسية أن تعمل حكم هذه المادة ، وحاصل ذلك كله أن الحكم المطعون فيه أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى لما قام عليه من أسباب تأخذ بها هذه المحكمة وتقررها عليه في خصوص ما انتهت اليه من أن مناط اختصاص المحكمة التأديبية هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي وأن قرار إنهاء خدمة الطاعن بسبب انقطاعه عن العمل لا يعتبر منظويا على جزاء تأديبي وتضيف المحكمة الى ما تقدم من أسباب أنه بعد أن قضت المحكمة العليا بعدم دستورية نص المادة ٦٠.

من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر فانه يتعين الالتفات عن بحث اختصاص المحكمة التأديبية في ضوء أحكام هذه المادة ويكون متعيينا ننظر الى اختصاص المحاكم التأديبية بخصوص هذه المنازعة موضوع هذا الطعن وفقا لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة باعتباره القانون الواجب التطبيق وقت اصدار الحكم المطعون فيه ، وقد كان اختصاص تلك المحاكم منوطا كذلك وفقا لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بقيام جريمة تأديبية تقتضي مساءلة العامل تأديبيا ، واذ يخرج الأمر لما تقدم من أسباب عن نطاق المسألة التأديبية فلا يكون ثمة اختصاص لتلك المحاكم بنظر النزاع ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر متفقا وصحيح أحكام القانون المذكور .

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد أتى بنظام جديد عمل به ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ وقد نصت المادة ٤٤ بند ٢ ، من ذلك النظام على إلزام العامل باحترام مواعيد العمل وعدم التفتيب عنه الا باذن كتابي من الرئيس المسئول ويعتبر تفتيب العامل دون إذن أو تأخره اخلالا بواجباته يستوجب توقيع جزاء رادع وقد نص البند (٧) من المادة ٦٤ من ذات النظام على أن « الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابة عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهري » يعتبر من أسباب انتهاء خدمة العامل وقد كان من بين تلك الأسباب ما ورد بالبند ٣ من تلك المادة وهو ( الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية ) كما تضمنت المادة ٤٨ من النظام الجديد الواردة بالفصل الثاني المعنون « في التحقيق مع العاملين وتأديبهم » النص على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين وجعلت قمتها في الشدة الفصل من الخدمة ، أي أن الأوضاع في ظل هذا النظام الجديد لم تختلف

عن الأوامر التي سبقته في خصوص وضع انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل واعتباره سببا لانتهاء الخدمة من نوع خاص لا يعتبر جزاء تأديبيا كما أن ذلك النظام الجديد اختصاص المحكمة التأديبية منوطا بفكرة الجزاء التأديبي دون سواء من أسباب انتهاء الخدمة .

( طعن ٩٥٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ )

قاعدة رقم ( ٣٨٩ )

#### المبدأ :

قرار إنهاء الخدمة للانقطاع عن العمل أكثر من عشرة أيام متصلة لا تختص به المحاكم التأديبية - الأخيرة في تكيف القرار بمضمونه وملابسات اتخاذه والإجراءات التي صاحبت إصداره - لا يسوغ للمحكمة التأديبية الخوض في البواعث والأحداث المعاصرة لإصدار القرار المطعون عليه لتستشف منها أن القرار المطعون فيه من قرارات الفصل التأديبي .

#### ملخص الحكم :

إن الثابت من الأوراق أن الشركة المدعى عليها أصدرت القرار رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٢ بتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٢ مستندا إلى المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ومتضمنة إنهاء خدمة المدعى - الذي يمسك بوظيفة كاتب ثان بالمستوى الثالث - بالفقرة الثامنة - اعتبارا من ١٢ من مايو سنة ١٩٧٢ - تاريخ انقطاعه عن العمل بدون إذن أو سبب مشروع وذلك بعد أن وجهت إلى المدعى ثلاث إنذارات في ٢٠ ، ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٢ ، ١٢ من يونيو سنة ١٩٧٢ تسجل فيها عليه لقطاعه عن العمل وتنبه عليه بضرورة العودة إلى عمله والا تخلف عنه إجراءات إنهاء خدمته طبقا للمادة (٦٤) من نظام العاملين بالقطاع العام :

ومن حيث أن القرار المطعون عليه قام وفقا للبند (٧) من المادة (٦٤) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مستندا إلى غياب المدعى عن العمل اعتبارا من ١٢ من مايو سنة ١٩٧٢

وينص البند (٧) من المادة (٦٤) المشار اليه على أن الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك اندار كتأبى يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام فى الحالة الأولى أو انقطاعه خمسة أيام فى الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهرى يعتبر من أسباب انتهاء الخدمة ومن ثم فإن القرار المطعون عليه طبقا لاستناده وللأسباب التى قام عليها يعتبر قرار إنهاء خدمة ولا يعد قرارا تأديبيا بفصل المدعى من الخدمة ، إذ أن المادة (٤٨) من نظام العاملين المشار اليه حددت على سبيل الحصر الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العامل بالقطاع العام وجعلت اللمة منها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد بين أنواعها التى احتوتها إنهاء الخدمة المنوه عنه بالبند (٧) من المادة (٦٤) المشار اليه وما كان يسوغ للحكم المطعون فيه الخوض فى البواعث والأحداث المعاصرة لاصدار القرار المطعون عليه ليستشف منه أن القرار المطعون فيه من قرارات الفصل التأديبى لأن القرار المطعون فيه يحكم مضمونه وملابسات اتخاذ وصريح عباراته والاجراءات التى صاحبت اصداره لا يستطيع مهما تأويله على أنه قرار تأديبى سيما وأن الشركة الطاعة قد ربطت قرارها بواقعة تشكل سببا من أسباب إنهاء الخدمة طبقا للمادة ٦٤ المشار اليها ، وهى واقعة تقيب المدعى عن العمل وأيا كان الرأى فى سلامة الأسباب التى قام عليها القرار المطعون فيه وما إذا كانت تلك الأسباب تحمل القرار محل الصحة فى نطاق قرارات إنهاء الخدمة فإن ذلك من سلطة المحكمة المختصة بالتقريب عليه موضوعا وابتناء على ذلك فإن المحكمة التأديبية لا تختص بنظر الدعوى بطلب القاء القرار المشار اليه إذ أن مناط اختصاصها هو تعلق المنازعة بقرار تأديبى واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا الملحظ يكون خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بالقائه والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وباحتلتها الى محكمة عابدين « الدائرة العبالية » عبالا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات والزام المطعون ضده مصروفات هذا الطعن .

قاعدة رقم ( ٣٩٠ )

**المبدأ :**

انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل لا يعتبر قرارا تأديبيا - علم  
اختصاص المحاكم التأديبية بنظره .

**ملخص الحكم :**

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات الصادرة من  
السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام طبقا لنظام هؤلاء  
العاملين الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، بالفصل في قرارات  
الجزاءات التأديبية وحبسها التي توقعها تلك السلطات ، فانه بذلك قد  
جعل الاختصاص بالفصل في غيرها من القرارات والمنازعات للمحاكم  
العادية عملا بالقواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين جهات القضاء .

ومن حيث ان قانون نظام العاملين بالقطاع العام يحدد في المادة  
٤٨ منه الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها  
جزاء الفصل من الخدمة ، كما ينص في المادة ٦٤ منه على أن من أسباب  
انتهاء خدمة العامل « الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من  
عشرين يوما خلال السنة الواحدة » ، أو أكثر من عشرة أيام متصلة  
« ولما كان الثابت بالاوراق ان قرار انها خدمة المدعى بالشركة المدعى  
عليها قد بنى على حكم المادة ٦٤ لانقطاعه عن العمل أكثر من عشرة أيام  
متصلة ، فان هذا القرار لا يكون والحالة هذه قرار جزاء تأديبي بالفصل  
من الخدمة وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صادف صحيح حكم القانون  
فيما قضى به من عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى بالنسبة  
للقرار المذكور ، الا أنه لم يقض بما أوجبه المادة ١١٠ من قانون المرافعات  
من لزوم الأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة بحالتها ولو كان عدم

الاختصاص متعلقا بالولاية ، ومن ثم يتعين تعديله في هذه الخصوصية  
باحالة الدعوى الى الدائرة المختصة المنازعات العمالية بمحكمة اسكندرية  
الابتدائية .

( طعن ١٠١٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٢/٢١/١٩٧٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٩١ )

#### المبدأ .

قرار انتهاء خدمة العامل بشركة من شركات القطاع العام لا يعتبر قرارا  
تأديبيا - خروجه عن اختصاص المحاكم التأديبية .

#### ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية وفقس لحكم لائحة نظام العاملين  
بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦  
التي صدر في ظلها القرار المطعون فيه منطوقه بنقض النظر عن عدم  
دستورية المادة ٦٠ منها - هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي . ولما كان قرار  
انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل لا يعتبر منطوقا على جزاء تأديبي  
وفقا لحكم البند السابق من المادة ٧٥ من اللائحة المذكورة ، فانه بهذه  
الطابة يخرج عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية ولقد أخذ القانون  
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام بذات الأوضاع  
التي سبقته في خصوص انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل واعتباره  
سببا لانتهاء الخدمة وليس جزاء تأديبيا على ما نص عليه البند السابع  
من المادة ٦٤ منه ، وجعل هذا النظام الجديد اختصاص المحكمة التأديبية  
منوطا ايضا بفكرة الجزاء التأديبي دون سواء من اسباب انتهاء الخدمة .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الأوراق أن الشركة المدعى عليها  
قامت بانتهاء خدمة المدعى اعتبارا من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بسبب  
تغيبه بدون اذن أو سبب مشروع أكثر من عشرة أيام متوالية خلال المدة  
من ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ الى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ بالتطبيق



لحكم الفقرة السابعة من المادة ٧٥ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، وذلك على ما تضمنه الاخطار الذى وجه الى المدعى من الشركة فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ - ودلالة ذلك أن الشركة اتجهت فى الواقع من الأمر الى انتهاء خدمة المدعى بسبب انقطاعه عن العمل وفقا لحكم الفقرة السابعة المشار اليها وليس فصله تاديبيا بسبب السرقة التى نسبت اليه فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، وبهذه المثابة تخرج المنازعة عن اختصاص المحاكم التاديبية . والقول بأن قرار انهاء الخدمة يتمخض عن قرار فصل تاديبى بدعى أن نية الشركة قد اتجهت الى فصله تاديبيا بسبب واقعة السرقة المذكورة ، مردود بأن الأوراق تفصح بيقين عن أن الشركة أنهت خدمة المدعى بسبب انقطاعه عن العمل ، ويتجلى ذلك من التزامها بالاجراءات التى نصت عليها الفقرة السابعة آتفة الذكر . أما عن الاحتجاج بأن المدعى لم يتسلم الانذارات الكتابية التى وجبت اليه بعد غيابه تطبيقا لحكم الفقرة السابعة المذكورة وان انقطاع المدعى عن العمل كان بسبب اعتراض خفراء الشركة على دخوله الى موقع العمل الى أن يفصل فى الاتهام المنسوب اليه ، فان هذين الوجهين لا ينهضان سببا لتغيير طبيعة قرار انهاء خدمة المدعى واعتباره فصلا تاديبيا ولا يؤيدان الى هذه النتيجة ، وانما هى فى حقيقة الأمر من أوجه النعى على مشروعية قرار انهاء الخدمة والتى تؤدى الى بطلانه اذا ما قام الدليل عليها ، ومناقشة هذا الدفاع وغيره والفصل فى مدى صحته من الأمور التى يختص بها القضاء المدنى بوصفه صاحب الاختصاص العام بالفصل فيما يثور من المنازعات العمالية الخاصة بالعاملين فى شركات القطاع العام .

( طعن ٦٤٣ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٣٩٢ )

المبدأ :

انتهاء خدمة العامل بالقطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف لا يعد من قبيل الفصل

**التأديبي - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظره - اختصاص المحكمة العمالية .**

### **ملخص الحكم :**

لا شبهة في أن إنهاء خدمة العامل بالقطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة لا يمد من قبيل الفصل التأديبي ، يؤيد ذلك أن المادة ٦٤ من قانون العاملين بالقطاع العام اذ عددت حالات انتهاء الخدمة في سبع حالات أوردت في البند الثالث حالة الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي ، بينما أوردت حالة الحكم بعقوبة جنائية في البند السادس ، فلو أن الحالة الثانية كانت مما يندرج في عداد الفصل التأديبي لما أفرد لها بنداً مستقلاً .

المدعى - وهو من العاملين في شركات القطاع العام - لا يندرج في حكم الموظفين العموميين على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، وهو بهذه المناوبة - وكأصل عام يخضع في كل ما يثور بشأنه من منازعات غير تأديبية لاختصاص المحاكم العادية دون الادارية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل واعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والتي تنص بأن يسرى على العاملين بالقطاع العام أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

( طعن ٦٨٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٠ )

**قاعدة رقم ( ٣٩٣ )**

### **المبدأ :**

إنهاء خدمة العامل المؤقت بإنهاء عمله العرفي او المؤقت لا يعتبر قراراً تأديبياً يفصله من الخدمة طالما أن القرار بحكم مضمون وصريح عبارته والاجراءات التي صاحبت اصداره لا يمكن معها تاويله بأنه قرار تأديبي -

نتيجة ذلك : عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الغاء - اختصاص  
الفصل فيه للمحاكم العمالية عملاً بالقواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين  
جهات القضاء .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١  
لسنة ١٩٧١ قد حدد في المادة (٦٤) أسباب إنهاء الخدمة ومنها : انتهاء  
مدة العمل المؤقت أو العرضي ، ولما كان المدعى من العاملين المؤقتين بالشركة  
وصدر القرار بإنهاء خدمته فمن ثم يكون القرار المطعون فيه - طبقاً لما نص  
عليه صراحة - قرار إنهاء خدمة ولا يعتبر قراراً تأديبياً بفصله من الخدمة ،  
وما كان يسوغ للحكم المطعون فيه الخوض في البواعث والأسباب والملايسات  
التي قامت في شأن المدعى قبل صدور القرار المطعون فيه ليستشف منها  
أن القرار المطعون فيه قرار فصل تأديبي ، ذلك لأن هذا القرار بحكم  
مضمونه وصريح عباراته والإجراءات التي صاحبت إصداره لا يمكن معها  
تأويله بأنه قرار تأديبي سيما وإن الشركة الطاعنة قد ربطت قرارها  
بواقعة تشكل سبباً من أسباب انتهاء الخدمة وهي صفة المدعى كعامل مؤقت  
انتهى عمله العرضي أو المؤقت .

ومن حيث أن المشرع في قانون مجلس الدولة الصادر به القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة  
للقرارات الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام  
طبقاً لنظام هؤلاء العاملين الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بالفصل  
في القرارات التأديبية وحلها التي توقعها تلك السلطات الرئاسية ، فإنه  
بذلك يكون جعل الاختصاص بالفصل في غيرها من القرارات والمنازعات  
للمحاكم العمالية عملاً بالقواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين جهات  
القضاء .

ومن حيث أنه لما كان القرار المطعون فيه - على ما صلف البيان -  
ليس قرار فصل تأديبي ، وإنما هو قرار إنهاء خدمة طبقاً للبند ٩ من  
المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه ، فإن المحاكم

التأديبية لا تختص بنظر الدعوى بطلب النائه أو غير ذلك من الطلبات المرتبطة به إذ أن مناط اختصاصها هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون خالف القانون وتعين لذلك القضاء بالغائه والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وبإحالتها الى الدائرة العمالية المختصة بمحكمة القاهرة الابتدائية عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

( طعن ٦٨٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٩٤ )

##### المبدأ :

مناط تطبيق القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة على العاملين في الشركات أن تكون هذه الشركات عند وقوع المخالفة التأديبية من الشركات التي تساهم فيها الحكومة والمؤسسات أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح - لا ولاية للمحاكم التأديبية في محاكمة العاملين بالشركات تأديبياً عن مخالفات تأديبية اقترفوها خلال الفترة التي تسبق تقييم هذه الشركات أو إيلولة ملكيتها كلها أو حصة منها لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها الى الحكومة أو ضمان الحكومة حد أدنى من الأرباح لها - الاختصاص في ذلك طبقاً لأحكام قانون العمل والقواعد القانونية التي كانت قائمة عند وقوع المخالفات المنسوبة الى العامل متولاً لرب العمل دون سواء ذلك تحت رقابة القضاء العادى - عدم اختصاص المحاكم التأديبية .

##### ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مناط تطبيق القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، على العاملين في الشركات أن تكون هذه الشركات عند

وقوع المخالفة التأديبية من الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح وبهذه المثابة فإن المحاكم التأديبية لا يكون لها ثمة ولاية في محاكمة العاملين بالشركات تأديبيا عن مخالفات تأديبية اقترفوها خلال الفترة التي تسبق تأميم هذه الشركات أو إيلولة ملكيتها كلها أو حصة منها لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها الى الحكومة أو ضمان الحكومة حدا أدنى من الأرباح لها ، ولقد كان الاختصاص في ذلك طبقا لأحكام قانون العمل والقواعد القانونية التي كانت قائمة عند وقوع المخالفات المنسوبة الى العامل مخولا لرب العمل دون سواء تحت رقابة القضاء العادي دون أدنى اختصاص في هذا الشأن للمحاكم التأديبية .

ومن حيث أن وقائع كل من المخالفتين المسندتين الى المطعون ضده الأول ( ٠٠٠٠٠٠ ) تدور حول حصوله على تراخيص استيراد أخشاب وتنازله عنها الى الغير ، والثابت في هذا الصدد على ما يبين من التحقيقات - إن المذكور صدر لصالحه ترخيصا استيراد أخشاب رقما ٧٣٦٦٦٠ . ٧٣٦٦٦١ المؤرخان في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ وقد تنازل عنهما بلا مقابل الى شركة اسكندرية لتجارة الأخشاب التي يعمل بها - وذلك بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦١ ، كما صدر لصالحه تراخيص استيراد الأخشاب أرقام ٧٢٩٤٧١ ، ٧٢٩٤٧٢ ، ٧٢٩٤٧٣ ، ٧٢٩٤٧٤ ، ٧٢٩٤٧٥ ، ٧٢٩٤٧٦ المؤرخة في ٢٦ من مارس سنة ١٩٦١ ، ٧٢٩٤٧٧ ، ٧٢٩٤٧٨ ، ٧٢٩٤٧٩ المؤرخة في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦١ وقد تنازل عنها الى الشركة الأهلية لاستيراد الأخشاب في ٨ من مايو سنة ١٩٦١ . كذلك فإن المخالفة المسندة الى المطعون ضده الثاني تدور حول تنازله للغير عن تراخيص استيراد أخشاب صدرت باسمه ، والثابت بصدد الوقائع المكونة لهذه المخالفة - حسبما يبين من الأوراق - أنه صدر لصالح المذكور تراخيص استيراد الأخشاب رقم ٧٣٦٥٥٣ المؤرخ في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦١ ورقما ٧٣٦٧٠٣ ، ٧٣٦٧٠٤ المؤرخان في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ وقد تنازل عن مشمولها في ٧ من يونيو سنة ١٩٦١ الى شركة

اسكندرية لتجارة الأخشاب التى يعمل بها ، كما صدر لصالحه ترخيص استيراد الأخشاب رقم ٧٢٩١١٦ المؤرخ فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٦١ والترخيص رقم ٧٢٩١١٧ المؤرخ فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦١ وقد تنازل عن مشمولها فى ٧ من يونيه سنة ١٩٦١ الى ٠٠٠٠٠٠

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الوقائع المكونة للمخالفات التى أسندت الى المطعون ضدهما قد وقعت قبل يولية سنة ١٩٦١ أى فى الفترة لم تكن الحكومة تساهم فى هذه الشركة إطلاقا كما لم تكن الحكومة تضمن حدا أدنى من الأرباح للمساهمين فيها وترتيباً على ذلك فإن المحاكم التأديبية لا تكون لها ثمة اختصاص فى محاكمة المطعون ضدهما عن الاتهامات التى أسندت إليهما .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بغير النظر السابق وتصدى لمحاكمة الطاعنين فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين القضاء بالغائه ، والحكم بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى التأديبية المقامة ضد المطعون ضدهما والزام الحكومة المصروفات ولا مسوغ لأعمال حكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات بأحالة النزاع بعد أن قضى بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظره الى الجهة المختصة بمسائلة المطعون ضدهما - وهى رب العمل - ذلك أن التزام بالإحالة وفقاً لحكم المادة المذكورة لا يكون الا بين محكمتين .

( طعن ١١٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٩ )

( ملحوظة فى نفس المعنى طعن ١٢٠٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٩ )

قاعدة رقم ( ٣٩٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات التى تصدرها السلطات الرئاسية فى شأن العاملين بشركات القطاع العام طبقاً لنظام هؤلاء العاملين الصادر

بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وذلك بالفصل في الطعون في الجسزءاء  
التأديبية فقط - انعقاد الاختصاص للقضاء العاى بالفصل فيما عا ذلك  
من الطعون وانتازعات الأخرى .

تخفيض وتلغية العامل ومرتبه أعمالا للسلطة المخولة لرئيس مجلس  
الاءارة طبقا للماة ١٧ من نظام العاملن بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم  
٦١ لسنة ١٩٧١ فى شأن تقرير الآثار المترتبة على تقدير لجنة شئون العاملن  
لكفاة العامل بءرءة ضعيف عن عامن متتالين - لا يعد ذلك من قرارات  
الجزاءات التأديبية انى تولعها السلطات الرئاسية - خروج الطعن فيه عن  
ءائرة اختصاص المحاكم التأديبية - لا يسوغ للمحكمة التأديبية أن تذهب  
وهى بصلء تحديد اختصاصها الولائى الى بحث عيب الانحراف بالقرار  
الطعون فيه ولا أن تتطرق الى بحث مدى ملامة تقاوير الكفاية التى قام  
عليها - اختصاص المحكمة المدنية .

#### ملخص الحكم

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة  
قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات التى تصدرها  
السلطات الرئاسية فى شأن العاملن بشركات القطاع العام طبقا لنظام  
هؤلاء العاملن الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بالفصل فى  
الطعون فى الجزاءات التأديبية فقط ، فان مقتضى ذلك أن ينمء اختصاص  
بنظر ما عا ذلك من الطعون والنازعات للقضاء العاى بقواعد ترتيب  
الاختصاص بين جهات القضاء .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن رئيس مجلس اءارة الشركة المسمى  
عليها قد أصدر القرار المطعون فيه فى ٢٦ من ءيسمر سنة ١٩٧٣  
تخفيض وظيفة المسمى ومرتبه أعمالا للسلطة المخولة له بالماة ١٧ من نظام  
العاملن بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، فى شأن  
تقرير الآثار المترتبة على تقدير لجنة شئون العاملن لكفاية العامل بءرءة  
ضعيف عن عامن متتالين اء أنه نص فى ءيباجة القرار المذكور على  
الماة ١٧ سالفه الذكر وعلى تقدير لجنة شئون العاملن بالشركة لكفاية  
المسمى بءرءة ضعيف عن عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ - وعلى ذلك فان القرار

المطعون فيه لا يعد من قرارات الجزاءات التأديبية التي توقعها السلطات الرئاسية استنادا الى المواد ٦٤ وما بعدها من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه ، ومن ثم يخرج الطعن فيه عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية ، وما كان يسوغ للمحكمة التأديبية والأمر كذلك أن تذهب وهي بصدد تحديد اختصاصها الولائي الى بحث عيب الانحراف بالقرار المطعون ، ولا أن تنطرق الى بحث مدى سلامة تقارير الكفاية التي قام عليها ، ما كان يسوغ لها ذلك ما دام أن القرار المذكور بمقتضى صريح عباراته وملابسات اصداره والأسباب التي استند اليها لا يعتبر من الجزاءات التأديبية . أما البحث في صحة أسباب القرار والغاية من اصداره فهنا جيمصه مما يدخل في ولاية المحكمة المختصة بنظر الطعن فيه وهي المحكمة المدنية التي قرر المدعى في عريضة دعواه أنه لجأ اليها طاعنا في تقرير الكفاية اللذين استند اليهما القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب ، لذلك يتعين الفاء والحكم بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى واحالتها الى الدائرة العمالية المختصة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية .

( طعن ٨٧٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٥ )

قاعدة رقم ( ٣٩٦ )

المبدأ :

عاملون بشركات القطاع العام - اختصاص المحاكم العادية بكل ما يثور بشأنهم من منازعات غير تأديبية - عدم اختصاص المحاكم التأديبية - إحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

أن المدعى - وهو من العاملين بأحدى شركات القطاع العام - لا يندرج في عداد الموظفين العموميين وبهذه المثابة يخضع في كل ما يثور بشأنه من منازعات غير تأديبية لاختصاص المحاكم العادية دون الادارية وذلك بالتطبيق



لأحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٦ وأعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون اصدار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام التي تقضى بأن تسرى أحكام قانون العمل فيما لم يسرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وان اخطأ في تطبيق فصل المدعى من الخدمة بأن اعتبره فصلا تأديبيا الا أنه صادف الصواب فيما انتهى اليه من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وكان متعينا وقصد قننى بعدم الاختصاص ان يأمر بأحالة الدعوى الى المحكمة المختصة تطبيقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأمر الذي ترى معه هذه المحكمة تعديل الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وبأحالتها الى محكمة شئون العمال الجزئية بمحرم بك بالإسكندرية مع إلزام الشركة المطعون ضدها بمصروفات الطعن .

( طعن ٤٢٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣٩٧ )

المبدأ :

المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ - ولاية الهيئة المشكلة منها المحكمة التأديبية منوطة بما نصت عليه هذه المادة - ليست لها ولاية الالغاء أو التعقيب على تقدير الكفاية في التقرير الذى يعرض عليها .

ملخص الحكم :

ان ولاية الهيئة المشكلة منها المحكمة التأديبية - فى مجال أعمال حكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - منوط بما نصت عليه هذه المادة ، وهو فحص حالة الموظف الذى يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف . فاذا تبين لها أنه قادر على الاضطلاع بأعباء وظيفة أخرى قررت نقله اليها بذات الدرجة والمرتب أو مع خفض درجته أو مرتبة أو نقله الى كادر أدنى . واذا تبين لها أنه غير قادر على العمل فصلته من

وظيفته مع حفظ حقه فى الماشى أو المكافأة . فالمحكمة التأديبية فى وظيفتها هذه ليست محكمة الغاء ومن ثم فهى لا تملك التعقيب على تقدير الكفاية فى التقرير السنوى الذى يعرض عليها طالما أن هذا التقرير لم يبلغ مسن قضاء الالغاء المختص أو يسحب اداريا بالطريق الصحيح .

( طعن ٩١٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٦٦ )

### قاعدة رقم ( ٣٩٨ )

#### المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع انعام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ -  
حول السلطات الرئاسية سلطة تأديبية كاملة بالنسبة الى العاملين شاغل  
الوظائف من المستوى الثالث . تحت رقابة المحكمة فى الحدود المنصوص  
عليها فى هذا النظام - ليس للمحكمة التأديبية اختصاص مبدأ فى التأديب  
فى هذا المجال .

#### ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع  
العام الذى عمل به اعتبارا من الاول من أكتوبر سنة ١٩٧١ قد خول فى  
المادتين ٤٩ ، ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة فى توقيع الجزاءات  
التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة  
لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي  
الوظائف من المستوى الثالث عدا أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية  
وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين على أن يكون للمحكمة التأديبية المختصة  
التعقيب على هذه القرارات فى الحدود المنصوص عليها فى المادة ٤٩ سالفه  
الذكر .

ولما كان المطعون ضلحما وفقا لحكم المادة ٧٩ من القانون المشار اليه  
قد نقلا الى المستوى الثالث الوظيفى وأصبح بالتالى رئيس مجلس الادارة  
بالشركة هو صاحب السلطة التأديبية الكاملة عليهما ويكون الطعن فى

قراراته التى يسوغ فيها الطعن قانونا أمام المحكمة التأديبية فمن ثم فلا يكون للمحكمة التأديبية والحالة هذه اختصاص مبتدأ فى تأديب المطعون ضدهما .

( طعن ١٠٨٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥ )

قاعدة رقم ( ٣٩٩ )

المبدأ :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية قد ساوى طائفة موظفى الدرجة الأولى وما فوقها - بطائفة وكلاء الوزارات وأوكلاء المساعدين ومن فى مرتبتهم أو فى مرتبة أكبر موحدا العقوبات التى تنزلها المحاکم التأديبية عليهم - اختصاص المحكمة التأديبية بتأديبهم دون أدنى اختصاص فى هذا الشأن - للسلطة الرئاسية .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة أن محاكمة الموظفين ، من وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدين ومن فى مرتبتهم أو فى مرتبة أكبر ، كانت وفقا لحكم المادة ١٧ منه معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ من اختصاص مجلس التأديب الأعلى ، وكانت العقوبات التى يوقعها هذا المجلس عليهم وفقا لحكم المادة ١٠١ منه هي (١) اللوم (٢) الاحالة الى المعاش (٣) العزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة .

وقد استثنت المادة ٩٩ من هذا القانون الموظفين المشار اليهم من حكم المادتين ٨٤ ، ٨٥ بما من مقتضاه تأكيد اختصاص مجلس التأديب الأعلى دون غيره بمحاكمة ومجازاة هؤلاء الموظفين وعدم قانونية توقيع أى جزاء آخر عليهم عدا تلك المنصوص عليها فى المادة ١٠١ المشار اليها . وقصر المشرع بذلك توقيع الجزاءات الانذار والخصم من المرتب ٠٠٠ - الخ المنصوص عليها فى المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، على

من هم أدنى درجة من وكلاء الوزارة المساعدين ومن في مرتبتهم أو في مرتبة أكبر ، وبمصدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، قسم الموظفين على ما يبين من نص المادتين ١٨ ، ٣١ منه الى طائفتين ، الأولى طائفة الموظفين من الدرجة الأولى وما فوقها والثانية طائفة من الدرجة الثانية فما دونها ، وشكل لكل طائفة محكمة تختص بمحاكمتهم . ونصت المادة ٣١ منه على أن يكون للمحاكم التأديبية بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها توقيع جزاءات الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين ٠٠٠ الخ وهي ذات الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون نظام موظفي الدولة دون تعديل ، وأضافت المادة ٣١ آنفة الذكر انه بالنسبة للموظفين من الدرجة الأولى فما فوقها للمحكمة أن توقع جزاءات اللوم والاحالة الى المعاش والعزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة هي ذات الجزاءات التي تضمنتها المادة ١٠١ من قانون نظام موظفي الدولة المشار اليها ومؤدى نص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ان المشرع استهدف توسيع دائرة طائفة الموظفين التي كانت خاضعة للجزاءات المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون نظام موظفي الدولة دون غيرها ، وساوى بذلك طائفة موظفي الدرجة الاولى وما فوقها بطائفة وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدين ومن في مرتبتهم أو في مرتبة أكبر ، موحدا العقوبات التي تنزلها المحاكم التأديبية عليهم ، وما يستتبع ذلك بحكم اللزوم من وجوب خضوعهم في تأديبهم لنظام موحد ، يتمثل في اختصاص المحكمة التأديبية بتأديبهم دون أدنى اختصاص في هذا الشأن للسلطة الرئاسية .

والقول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة تتأبى مع المنطق القانوني ، مقتضاها أن تملك السلطة التأديبية الرئاسية بالنسبة لموظفي الدرجة الاولى توقيع جزاء الانذار والخصم من المرتب بما لا يجاوز خمسة عشر يوما عليهم ، ويمتنع على المحكمة التأديبية ذلك بالرغم من انها بحكم القانون ، هي صاحبة الولاية الاعم في شئون التأديب .

قاعدة رقم ( ٤٠٠ )

المبدأ :

ان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من اختصاصات :

ملخص الحكم :

من حيث ان قوام الدعوى التأديبية هو النظر في مؤاخنة العامل تأديبيا عن المخالفة التأديبية التى نسبت اليه والتي تتمثل فى اخلاله بواجبات وظيفته أو الخروج على مقتضياتها . فى حين أن الزام العامل يجبر الضرر الذى لحق بجهة الادارة مناطه توافر أركان المسؤولية التقصيرية فى حقه ، وفى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر . واذا كان الفعل المكون للذنب الادارى يمكن أن يشكل ركن الخطأ فى المسؤولية التقديرية الا أن ذلك لا يؤدى الى القول بأن الزام العامل يجبر الضرر مرتبط بالدعوى التأديبية او متفرع عنها لاستقلال كل من هذين النظامين عن الآخر سواء من حيث القواعد القانونية التى تحكمه أو الفرض الذى يسعى الى تحقيقه . كما ان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من الاختصاصات التى ورد النص على اختصاصها بمجلس الدولة بالفصل فيها لمجرد ان المخالفة التى صدر بشأنها قرار السلطة التأديبية تكون ركن الخطأ فى المسؤولية التقصيرية . ما دام ان النزاع طرح استقلا على المحكمة المختصة أصلا بنظره ولم يطرح بمناسبة مباشرة المحكمة التأديبية المنوط بها قانونا .

( طعن ٥٧٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ - بلبات المعنى طعن

١١٤٠ لسنة ٢٦ - جلسة ١٩٨٣/١١/٦ )

ثالثا : ما يدخل فى اختصاص المحاكم التأديبية :

قاعدة رقم ( ٤٠١ )

المبدأ :

خلو ملف خدمة العامل من قرار تعيينه - قيام شواهد على التمييز -  
اعتبار الرابطة الوظيفية منعقدة - تأديبية - اختصاص المحاكم التأديبية •

ملخص الحكم :

انه ولئن خلا ملف خدمة المطعون ضده من قرار بتعيينه فى وظيفة  
أمين مخزن الجمعية التعاونية من الدرجة التاسعة ، الا أن الشواهد  
تقطع بأن قرارا من هذا القبيل قد صدر فعلا بدليل أن معاملة المطعون  
ضده جرت منذ تسلمه العمل على أساس قيام الرابطة الوظيفية بينه وبين  
الإدارة التى لم تقدم ضمن ملف خدمته أصل هذا القرار أو صورة منه  
لسبب أو لآخر ، لعل أقربها أنها لم تترىث فى إصدار هذا القرار حتى توافى  
برأى مكتب الأمن •

متى كان ثابتا من الأوراق أن الرابطة الوظيفية قد انعقدت بالفعل  
بين الجهة الادارية والمطعون ضده ، فإن المحكمة التأديبية تكون مختصة  
بنظر الدعوى دون حاجة الى الخوض فى مدى خضوع الموظف الفعلى  
للتأديب •

( طعن ٨٤٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٥ )

قاعدة رقم ( ٤٠٢ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العامل  
الذى يجاوز مرتبة خمسة عشر جنجيا - صدور قرار الفصل من الجهة  
الرئاسية - يشوبه عيب عدم الاختصاص •

### ملخص الحكم :

ان مرتب المدعى كان يجاوز خمسة عشر جنيها عند صدور القرار بفصله وبالتالي فان قرار الجهة الرئاسية بفصله كان يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التي لها دون سواها سلطة فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بـسريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص .

( طعن ٥٥٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٤٠٣ )

### المبدأ :

**الفصل من الخدمة من اختصاص المحكمة التأديبية وحدها .**  
**قرار الفصل من الجهة الرئاسية يعتبر عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية .**

### ملخص الحكم :

ان مرتب المدعى - على ما يبين من الاوراق - كان يجاوز خمسة جنيها شهريا عند صدور القرار بفصله وبالتالي فان قرار الجهة الرئاسية بفصله كان يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التي كان لها دون سواها سلطة فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بـسريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة وشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص ، ولم ينفك عنه هذا العيب بمسند صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام

اذ نص في المادة ٤٩ ثالثا فقرة ٢ منه على أن المحكمة التأديبية هي صاحبة السلطة في توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ومن بينهم المدعى .

( طعن رقم ٤١٠ ، ٢٦٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩/١٩٧٤ )

قاعدة رقم ( ٤٠٤ )

المبدأ :

ما نسب الى الطاعن من اتهام خارج نطاق عمله الحكومي ينعكس على سلوكه العام في مجال وظيفته - اختصاص المحاكم التأديبية بنظره .

ملخص الحكم :

ان مبنى الوجه الاول من الطعن أن عمل الطاعن الحكومي بعيد عن أية معاملات مالية أو ادارية ، ومن ثم فإن ما نسب اليه من اتهام خارج نطاق عمله الحكومي - يفرض ثبوته لا ينعكس اثره على عمله الوظيفي وبالتالي لا يكون للمحكمة التأديبية ثمة اختصاص في تأديبه عما أسند اليه في تقرير الاتهام ، وهذا الوجه من الطعن مردود بأن ما نسب الى الطاعن من اتهام خارج نطاق عمله الحكومي يتنافى - بفرض ثبوته في حقه - مع اعتبارات النزاهة والامانة التي يجب التمسك بها والحرص عليها ، ومن ثم فإن ثبوت الإتهام المذكور في حق الطاعن - فإن اثره ولا شك ينعكس على سلوكه العام في مجال وظيفته ، إيا كانت طبيعة أعمال هذه الوظيفة - باعتبار أن الثقة في أمانة ونزاهة العاملين بالدولة من أهم ما يجب أن يتحل به هؤلاء العاملون من صفات كريمة ، وأن أي خروج عليها ينطوي على الإخلال بكرامة الوظيفة ومقتضياتها ، تتوافر به مقومات المخالفة التأديبية التي تبرر للجهة الادارية تأديب العامل عنها ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص فإنه يكون قد التزم صواب القانون بما لا وجه للنعي عليه .

( طعن ٩٨٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٣ )



**المبدأ :**

اصدار قرار الفصل في نطاق التحقيق الذي أجرى مع المدعية وبسبب  
مانسب اليها من مخالفات اعتباره قرار تاديبى - اختصاص المحاكم التأديبية  
بنظر الطعن فيه -

**ملخص الحكم :**

ان الثابت من الاوراق ان ثمة شكايات قدمت الى هيئة التلفزيون  
» اسند فيها الى المدعية الخروج على مقتضيات واجبات الوظيفة وكرامتها ،  
وقد قامت المدعى عليها بتحقيق تلك الشكايات وسمح فى التحقيق أقوال  
ذوى الشأن كما سمح فيه أقوال المدعية ووجهت بما اسند اليها من  
مخالفات ، ثم أعد المحقق مذكرة بنتيجة التحقيق انتهى فيها الى ثبوت  
ما اسند الى المدعية من خروج على واجبات الوظيفة ثم اقترح - فى ذات  
المذكرة انها التعامل معها ، وقد وافق السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة  
المذكورة على هذه المذكرة وصدر القرار المطعون فيه .

ومن حيث انه يبدو واضحا مما تقدم ان الجهة الادارية انما تحركت  
باصدار القرار المطعون فيه فى نطاق التحقيق الذى أجرى وبسبب ما اسند  
الى المدعية من مخالفات مسلكية ووظيفية ، فهى فى واقع الامر استهدفت  
بقرارها فصل المدعية من الخدمة للاتهامات التى نسبت اليها على ما وضع  
من استقراء الاوراق على الوجه السالف ببيانه ، ومن ثم فان القرار المطعون  
فيه يعتبر قرارا تأديبيا وليس قرار انهاء خدمة ، وينعقد الاختصاص فى  
طلب الفائه للمحاكم التأديبية عملا بأحكام قانون مجلس الدولة الصادر به  
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ويكون الدفع بعدم اختصاص  
المحكمة التأديبية بنظر الدعى على غير اساس سليم متعينا رفضه .

### قاعدة رقم ( ٤٠٦ )

#### المبدأ :

· اختصاص المحاكم التأديبية بتوقيع عقوبة الفصل على بعض العاملين بالقطاع العام لا يسلبها اختصاصها بتوقيع عقوبات ادنى متى كان ذلك مناسبا -

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى عمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ وأن كان قد خول فى المادتين ٤٩ و ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث عدا أعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين ، وخفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلي وظائف المستويين الاول والثاني ، وتوقيع عقوبة الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين فى السنة والوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر والحرمان من العلاوة او تأجيل موعد استحقاقها لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر على العاملين شاغلي وظائف مستوى الادارة العليا ، بينما نصت المادة ٤٩ المذكورة على أن يكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا وجزاء الفصل على العاملين شاغلي وظائف الادارة العليا وتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه - ان القانون وان كان قد خول السلطات الرئاسية هذه السلطة فى توقيع الجزاءات التأديبية ، الا انه لم ينص صراحة ولا افاد ضمنا اتجاهه الى قصر سلطة المحكمة التأديبية ، وهى بصدد ممارسة اختصاصها فى تاديب العاملين شاغلي الوظائف من

المستوى الثانى وما يعلوه واعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية واعضاء مجالس الادارة المنتخبين على توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا وجزاء الفصل على وظائف الادارة العليا وجزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغل الوظائف من المستوى الثانى واعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية واعضاء مجالس الادارة المنتخبين ، دون الجزاءات التأديبية الأدنى منها والتي قد تراها المحكمة التأديبية مناسبة فى الحالة المطروحة عليها ، فكل ما استهدفه القانون هو بيان حدود الصلاحيات الموسعة التى منحها للسلطات الرئاسية فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين دون ثمة قيد على سلطة المحاكم التأديبية فى توقيع احد الجزاءات الملزمة التى تضمنتها المادة ٤٨ من القانون اذا قام لديها الدليل على ادانته .

( طعن رقم ١٧٣ ، ٢٢٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٧ )

المادة :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم يغفل القائمين على القطاع العام سلطة تنحية العامل عن عمله بمنحه اجازة مفتوحة وانما ناط مجلس الادارة حق ايقاف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر - نص المادة ٥٧ من القانون سأل فى الذكر بعدم جواز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة - قرأ الوزير المختص بمنح العامل اجازة مفتوحة دون اجراء أى تحقيق مع العامل لا يمدو ان يكون قرار وقف احتياطى عن العمل دون اتباع الاجراءات التى رصمتها المادة ٥٧ سأل فى الذكر - اختصاص القضاء التأديبى بالفصل فيه الغاء وتمويها .

ملخص الحكم :

من حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على انه يصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة اصيحت المحاكم التأديبية

فرعا من القسم القضائي بمجلس الدولة وناط بها القانون الاختصاص بمسائل تاديب العاملين بنصوص وردت تنظيما وتفصيلا لما قرره المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة من ان مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، بما يدل على ان المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تاديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام ، ومن ثم فان ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تاديبى كما تتناول الطعن فى أي اجراء تاديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالنفاذ الجزاء وانما يختص بكل ما يرتبط به او يتفرغ عنه باعتبار أن قاضى الاصل هو قاضى الفرع .

ومن حيث أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم يخول القائمين على القطاع العام سلطة تنحية العامل عن عمله بمنحه اجازة مفتوحة وانما ناط رئيس مجلس الادارة حق ايقاف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ونص صراحة فى المادة ٥٧ منه على انه لا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة - ولما كان السيد وزير الدولة لشئون الطيران قد منح المدعى اجازة مفتوحة اعتبارا من ٢٥ من مايو سنة ١٩٧١ وحتى تاريخ نقله الى وزارة النقل بالقرار الصادر فى ١٧ من يناير سنة ١٩٧٤ فان هذا القرار يكون قد صدر دون سند من قانون ولا يعدو والحالة هذه الى ان يكون قرار وقف احتياطى عن العمل دون اتباع الاجراءات التى رسمتها المادة ٥٧ سالفة الذكر وبهذه المثابة يكون القضاء التأديبى هو صاحب الاختصاص بالفصل فيه الفاء وتمويضا ويتعين من ثم الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص الذى اثارته الجهة الادارية .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه بوصفه قرار وقف احتياطى عن العمل على ما سلف بيانه قد صدر دون بيان السبب المبرر له وتفسير الفرض الذى شرع من اجله هذا الوقف وهو مصلحة التحقيق حيث لم تكشف الاوراق عن اجراء اى تحقيق مع المدعى ولم تسلك جهة الادارة

السبيل التي رسمها القانون بصرف مرتب العامل او لمد وقفه لكثر من ثلاثة اشهر فان القرار بهذه المثابة يكون مشوباً بصلب المشروعية يتعين وفقاً لحكم المادة ٥٧ سالفه الذكر صرف مرتب المدعى كاملاً اليه عن مدة وقفه عن العمل التي اتخذت صورة الاجازة المفتوحة بما في ذلك بدل التمثيل المستحق له قانوناً .

ومن حيث ان مباشرة المدعى في دفاعه من انه يستحق بدل تمثيل مقدره ٧٥٠ جنيها سنوياً بعد تخفيض الربع وليس ٦٠٠ جنية سنوياً بعد تخفيض الربع فان الفصل في هذه المنازعة ينحصر عن ولاية القضاء التأديبي لانه امر منيت الصلة بالمنازعة التأديبية الماثلة وغير متفرع عنها وانما هو في حقيقته منازعة حقوقية مناطها مدى استحقاق المدعى للبدل الذي يتمسك به فاذا كان له ثمة حق في هذا الشأن تنازعه فيه المؤسسة المدعى عاينها فله اذا شاء ان يلجأ الى القضاء المختص مطالبا به .

ومن حيث انه عن طلب التعويض عن الاضرار الادبية التي لحقت بالمدعى فان ما انتهى اليه الحكم من تعيب القرار المطعون فيه على الوجه المتقدم كاف بذاته لرد اعتبار المدعى اليه مما يفنى عن القضاء بأي تعويض ادبي .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب وجه الحق فيما انتهى اليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ورفض طلب التعويض عن الضرر الادبي . أما بالنسبة لما قضى للمدعى من تعويض يعادل عن الضرر الادبي . أما عن الفترة من تاريخ منحه الاجازة المفتوحة حتى تاريخ نقله الى وزارة النقل فانه على مقتضى ما تقدم يتعين القضاء له بما لم يصرف اليه من فروق بدل التمثيل المستحقة له قانوناً عن الفترة من الاول من اكتوبر ١٩٧١ وحتى آخر فبراير سنة ١٩٧٤ بوصفها من الحقوق المقررة له طبقاً للمادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليها على التفصيل السابق ورفض ما عدا ذلك من طلبات الطاعنين .

( طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤ )

### المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بتقرير وقف أعضاء التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس إدارات الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتخبين عن العمل - الوقف عن العمل - اختصاص المحاكم التأديبية وحدها بتقرير وقف العمال من أعضاء التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس إدارات الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتخبين عن العمل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ - لا تنقيد المحاكم التأديبية في شأن الاحوال التي يجوز فيها الوقف وما يتبع في شأن المرتب خلال مدة الوقف باحكام المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - فيجوز لها تقرير الوقف في غير الاحوال المنصوص عليها فيها - كما ترخص في تقرير صرف المرتب كله او بعضه مؤقتا خلال مدة الوقف .

### ملخص الحكم :

استهدف الشرع بالاحكام المضافة الى المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بموجب القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ حسيما افصحت عن ذلك المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان يتمتع اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وكذلك اعضاء مجالس الادارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ بضمانات تحميهم من الفصل التعسفي الموكل للجهات التي يتبعونها او اضطهادهم بوقفهم عن العمل وذلك بنقل حق توقيع جزاء الفصل والوقف عن العمل الى سلطة التأديب القضائية .

ولما كان من بين احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ التي تسرى على اعضاء مجالس التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين ما تقضى به المادتين الثالثة والعاشرة - ووفقا لاحكام المادة الثالثة تختص النيابة الادارية باجراء التحقيق معهم في المخالفات الادارية والمالية كما انه وفقا لاحكام المادة العاشرة يجوز للنيابة الادارية ان تطلب وقفهم عن

أعمالهم اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ويترتب على الوقف عن العمل وقف صرف المرتب ما لم تقرر المحكمة التأديبية المختصة صرفه كله او بمضه بصفة مؤقتة - واخضاع الاعضاء المذكورين لهذه الاحكام مؤداه عدم تقيد المحكمة التأديبية المختصة فى شأن الاحوال التى يجوز فيها وقفهم وفيما يتبع فى شأن مرتباتهم خلال مدة الوقف - باحكام المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ولئن كانت المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فقد وردت فى الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا القانون وهو الفصل الخاص بمباشرة النيابة الادارية للتحقيق - الا ان الحكم الذى تضمنته الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فيما قضى به من تخويل المحكمة التأديبية سلطة تقديرية فى تقدير ما يتبع بصفة مؤقتة فى شأن المرتب خلال مدة الوقف . ليس الا ترديدا لاصل عام التزمه المشرع فى الاحوال التى ناط فيها بالمحاكم التأديبية الاختصاص بالوقف عن العمل او مدة .

( ملعن رقم ٨٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٤٠٩ )

المبدأ :

للسلطة الرئاسية طبقا للمادة الثالثة من انقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ان تقرر من تلقاء نفسها وقف العامل عن عمله مؤقتا اذا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق - للسلطة الرئاسية ايضا ان تصدر قرار الوقف عن العمل بناء على طلب النيابة الادارية وفقا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المحال الى حكمها - الوقف عن العمل لمصلحة التحقيق اجراء مؤقت يترتب عليه وقف صرف بعض مرتبه - المادة العاشرة المشار اليها اوجبت ان يكون مد الوقف بقرار من المحكمة التأديبية لتقدير ملائمة المد وما يتبع بالنسبة للموقوف صرفه من مرتب العامل - المادة ٦٨ من لائحة نظام العاملين بالقطاع اتمام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - ترديد للحكم المشار اليه - المحكمة التشريعية من وجوب عرض طلب مد الوقف على المحكمة التأديبية تتوافر سواء اكان قرار الوقف قد صدر من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة الادارية - القانون رقم ١٩ لسنة

١٩٥٩ قد خول المحاكم التأديبية ولاية تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والشركات والهيئات والجمعيات الخاصة نتيجة ذلك - ان هذه المحاكم تكون بحكم اللزوم هي الجهة المختصة بالفصل في طلبات مد الوقف اعمالا لقاعدة ان قاضي الاصل هو قاضي الفرع .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شان سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، وقد استحدث نظاما قانونيا لتأديب هؤلاء العاملين ، استعار الاغلب الأعم من احكامه من نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - ومن بين هذه الاحكام ما تقضى به المادة الثالثة منه من ان لرئيس مجلس الادارة او من يفوضه سلطة توقيع الجزاءات على العاملين الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا . والتصرف في المخالفات التي تقع من العاملين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد والتي ترى فيها النيابة الادارية حفظ الاوراق او ان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما كما ان له سلطة اصدار قرارات الوقف عن العمل - كما تقضى المادة العاشرة من قانون النيابة الادارية والتي يقضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في المادة الاولى منه بتطبيق حكمها ، بأن النيابة الادارية تطلب الى الجهة الادارية وقف العامل عن اعمال وظيفته متى اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ويكون الوقف بقرار من الوزير او الرئيس المختص ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف عن ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

ومفاد هذه الاحكام ان للسلطة الرئاسية طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ تقرر من تلقاء نفسها وقف العامل عن عمله مؤقتا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق ، كما يجوز ان تصدر قرار الوقف بناء على طلب النيابة الادارية وفقا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المحال الى حكمها ، ولما كان الوقف عن



العمل لمصلحة التحقيق اجراء مؤقتا بحسب طبيعته ومقتضاه ، كما يترتب عليه ابعاد العامل عن اعمال وظيفته ، ووقف صرف بعض مرتبه ، لذلك فقد اوجب المشرع فى المادة العاشرة المذكورة ان يكون مد الوقف بقرار من المحكمة التأديبية ، لتقدير ملائمة المد كما تقرر ما يتبع بصفة مؤقتة بالنسبة للموقوف صرفه من مرتب العامل ، ولا يعدو نص المادة ٦٨ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التى استند اليها الطعن . ان يكون ترديدا لهذا الحكم المقرر سلفا بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه . وغنى عن البيان ان الحكمة التشريعية من وجوب عرض طلب مد الوقف على المحكمة التأديبية تتوافر فى جميع الاحوال سواء اكان قرار الوقف قد صدر من السلطة الرئاسية من تلقاء نفسها ام بناء على طلب النيابة الادارية .

ومن حيث ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد خول المحاكم التأديبية ولاية تاديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والهيئات والجمعيات الخاصة بان قرر لها الاختصاص بمحاكمتهم وتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم وفقا للاجراءات والقواعد التى تضمنتها احكامه ، لذلك فان هذه المحاكم تكون بحكم اللزوم هى الجهة المختصة بالفصل فى طلبات مد الوقت اعمالا لقاعدة ان قاضى الاصل هو قاضى الفرع . بحسبان ان مد الوقف من الامور المرتبطة بالتاديب والمتفرعة عنه ، وقد جاءت احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ التى سلف بيانها تطبيقا للقاعدة المذكورة ، وسارت القواعد القانونية الحالية على هذا النهج ولم تخرج عليه .

ومن حيث انه لما تقدم ، ولما كان الثابت فى المنازعة الماثلة ان المؤسسة المصرية العامة للكهرباء اصدرت قرارا بوقف العامل لمصلحة التحقيق ، ثم تقدمت النيابة الادارية بطلب الى المحكمة التأديبية لمد وقفه وتقرير ما يتبع فى شأن نصف مرتبه الموقوف صرفه ، لذلك تكون المحكمة التأديبية طبقا للقواعد القانونية التى كانت سائدة وقت صدور القرار الطعون فيه ، وتلك المعمول بها حاليا . هى الجهة المختصة دون غيرها بالفصل فى هذا الطلب، ومن

ثم يكون قضاؤها بعدم اختصاصها بنظره قد خالف القانون ، الامر الذى يتعين الحكم بالفائه وباختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الكهرباء والجهات التابعة لها بنظر الطلب مثار الطعن وباعادته اليها للفصل فيه .  
( طعن رقم ٤٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤١٠ )

#### المبدأ :

حددت المادة ١٦ من انقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تحديدا جامعا للطلبات التى يصدر فى شأنها رئيس المحكمة قرارات فاصلة فى مجال التأديب وهى طلبات وقف او مد وقف الاشخاص المشار اليهم فى ١٥ من القانون المذكور عن العمل او صر فالمرتب كله او بعضه اثناء مدة الوقف - هذا النص جاء استثناء من قواعد الاختصاص التى ناطت بالمحاكم التأديبية الولاية العامة فى الفصل فى المنازعات التأديبية وما يرتبط بها او يتفرع عنها - علم جواز التوسع فى تفسير هذا النص - اساس ذلك - تطبيق : يتصدى رئيس المحكمة للفصل فى الدعوى بقرار منه - الفصل فيها يدخل فى نطاق الولاية العامة للمحكمة التأديبية - قراره فى هذه الحالة منعدها .

#### ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت من صحيفة دعوى المدعى ( المطعون ضده )  
المقيدة برقم ٢٧ لسنة ٨ قضائية انه طلب من المحكمة التأديبية اولا الحكم بالفاء القرار الصادر بوقفه واعتباره كان لم يكن مع ما يترتب على ذلك من آثار متعلقة بعودته الى العمل اعتبارا من تاريخ وقفه الصادر به القرار رقم ٥٤٣ فى ١٤ من مايو سنة ١٩٧٣ ثانية استمرار صرف مرتبه كاملا من تاريخ صدور الحكم على اساس الفئة المالية التى يشغلها ، وقد اخذت الدعوى المذكورة مسارها القانونى امام المحكمة التأديبية لوزارة الخارجية ونظرت امامها على الوجه المبين بمحاضر الجلسات ، وبجلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٤ دفع الحاضر عن الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لانها ليست مختصة بالفاء قرارات مد الوقف او الفاء قرارات وقف صرف نصف

المرتب ، وبجلسة ٩ من يونية سنة ١٩٧٤ اصدر رئيس المحكمة قراره ( باعادة الطالب الى عمله فوراً وصرف راتبه عن المدة من اول يناير سنة ١٩٧٤ وحتى تاريخ الاستلام الفعلي للعمل ) .

ومن حيث ان المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، بشمسان مجلس الدولة قد حددت تحديداً جامعاً الطلبات التي يصدر في شأنها رئيس المحكمة قرارات فاصلة في مجال التأديب وهي طلبات وقف او مد وقف الاشخاص المشار اليهم في المادة ١٥ من القانون المذكور عن العمل او صرف المرتب كله او بعضه أثناء مدة الوقف ، واذا جاء هذا النص استثناء من قواعد الاختصاص التي ناطت بالمحاكم التأديبية الولاية العامة في الفصل في المنازعات التأديبية وما يرتبط بها أو يتفرع عنها ، فانه يتمتع والامر كذلك التوسع في تفسيره . ولما كان المدعي يهدف من دعواه الغاء القرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٧٣ الصادر بإيقافه عن العمل وسقوط الآثار المترتبة عليه وعودته الى عمله مع الاستمرار في صرف مرتبه كاملاً ، وكانت هذه الطلبات تخرج عن دائرة الموضوعات المنصوص عليها حصراً في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي نبط الفصل فيها بقرار من رئيس المحكمة التأديبية فانها بهذه المثابة تدخل في نطاق الولاية العامة للمحكمة التأديبية .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية وقد تسلبت من اختصاصها بالفصل في الدعوى رقم ٢٧ لسنة ٨ قضائية التي انعقدت لها ولاية الفصل فيها فانها تكون قد خالفت صحيح القانون واذا تصدى رئيس المحكمة للفصل في الدعوى بقرار منه ودون صدور حكم من المحكمة بذلك على الوجه السائب بيانه فانه يكون قد خرج على حدود ولايته وافتات بذلك على سلطة المحكمة ويقع قراره والحال كذلك منعماً ، بما مؤداه ان الدعوى مازالت قائمة لم يفصل فيها بعد من المحكمة التأديبية المختصة .

ومن حيث انه متى كان ماتقدم فانه يتعين الحكم بالفناء القرار المطعون فيه وباعادة الدعوى مثار الطعن الى المحكمة التأديبية لوزارة الخارجية للفصل فيها .

( طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٤١١ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بمد مدة وقف الموظف وتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من مرتبه - لا يفيد صحة أو بطلان القرار الصادر بالوقف ابتداء - بطلان القرار الصادر بوقف الموظف عن العمل - لا يسلب المحكمة التأديبية اختصاصها •

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحكمة التأديبية بمد مدة وقف الموظف وتقرير صرف الباقي من مرتبه عن مدة الوقف مرده الى حكم القانون الذي لم يقيّد اختصاصها في هذا الشأن بصحة أو بطلان القرار الصادر من الجهة الادارية بالوقف ابتداء ، اذ ان هذا الامر هو بذاته المعروض على المحكمة لتصدر حكمها فيه ، فيحدد على مقتضاها مركز الموظف الموقوف عن العمل ، والقول بغير ذلك مؤداه ان يظل هذا الموظف معلقا وهو ما لا يتصور بداهة ان المشرع قد اراده بحال من الاحوال ومن ثم كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تقضى في الطلب المعروض عليها موضوعيا بحسب ظروف الحالة المعروضة وملاساتها فتقرر قبول الطلب او رفضه ، لا ان تتسلب من ولايتها وتحكم بعدم اختصاصها بنظره •

( طعن ٧٢٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٨ )

قاعدة رقم ( ٤١٢ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية عند الفصل في الدعوى التأديبية بتقرير ما يتبع في شأن مرتب العامل عن مدة وقفه عن العمل - اختصاص يستند الى احكام القانونين رقمي ١٩ لسنة ١٩٥٩ و ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - النص على هذا الاختصاص في تشريعات العاملين بالقطاع العام ترديد وتأكيد لاحكام القانونين سالف الذكر •

### ملخص الحكم :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ التى تحيل اليها المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والتى فى ظلها تم وقف العامل عن عمله وحوكم تاديبيا وتقدمت النيابة الادارية بطلب تقرير ما يتبع فى شأن مرتبه عن مدة الوقف ، تنص فى فقرتها الثالثة على أنه « يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ٠٠ مالم تقرر المحكمة صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة الى أن تقرر عند الفصل فى الدعوى التأديبية ما يتبع فى شأن المرتب عن مدة الوقف ٠٠ » ، واذا ناط المشرع بالمحكمة التأديبية - عند الفصل فى الدعوى التأديبية - تقرير ما يتبع فى شأن مرتب العامل عن مدة الوقف فان هذا الاختصاص ينمقد للمحكمة التأديبية بالنسبة للعاملين الذين فصلت للمحكمة فى الدعوى التأديبية المقامة ضدهم وبالتالي يتمتع على السلطات الرئاسية أى اختصاص فى هذا الشأن .

وهذا الاتجاه من المشرع ما هو الا اعمال لاصل مقرر وهو ان قاضى الاصل هو قاضى الفرع ، وتسليم بان المحكمة التأديبية وقد باشرت تاديب العامل وأدركت حدود الاتهام المسند اليه وأعماقه وأحاطت بظروف والاتهام وملابساته فاليها تكون الاجدر بتقرير ما يجب اتباعه فى شأن مرتب العامل عن مدة وقفه عن العمل ، وهذه المثابة ينمقد الاختصاص المشار اليه للمحكمة التأديبية التى فصلت فى الاتهام عند الفصل فيه أو بعده على السواء لاتحاد العلة فى الحالتين ، ولا وجه لما اثير من ان قرار الوقف مثار المنازعة صدر من محافظ البنك المركزى المصرى وليس من النيابة الادارية ، ذلك ان النيابة الادارية لا تملك وقف العامل عن عمله وانما يتخذ دورها فى هذا الشأن على ماتضمنته الفقرتان الاولى والثانية من المادة العاشرة سالفة الذكر فى مجرد مطالبه السلطة الرئاسية المختصة ، بوقف العامل عن عمله اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، واذا كان المشرع قد حول السلطة الرئاسية الخيار فى اصدار هذا القرار او الامتناع عن اصداره ، فان مفاد ذلك ان قرار الوقف الذى نيط فى الفقرة الثالثة من المادة العاشرة

المشار إليها - المحكمة التأديبية تقرير ما يتبع في شأن آثاره في الحدود  
السائلة البيان ، هو قرار السلطة الرئاسية المختصة دون سواها ، واذ جاءت  
عبارة الفقرة الثالثة المذكورة عامة دون ثمة تخصيص يدل على قصر  
سريان حكمها على الوقف الصادر به قرار من السلطة الرئاسية المختصة  
بناء على طلب النيابة الادارية ، فان القول بسريان حكم الفقرة الثالثة  
المذكورة على قرارات الوقف الصادرة بناء على طلب النيابة الادارية  
تخصيص بغير مخصص ولا يجد له سنداً من القانون .

ومن حيث ان المادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقد نصت على ان  
« تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب  
الموقوف صرفه » ، فانما تكون قد جاءت مرددة ومؤكدة لحكم المادة  
الشارحة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٥ سائلة الذكر في شأن تخويل  
المحكمة التأديبية الولاية في تقرير ما يتبع في مرتب العامل عن مدة  
وقفه عن العمل ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم اختصاص  
المحكمة بنظر الطلب المعروض عليها بمقولة ان اختصاص المحكمة التأديبية  
في تقرير ما يتبع في شأن مرتب العامل المذكور عن مدة وقفه عن العمل  
اختصاص مستحدث بالمادة ٦٨ المشار إليها ولم يكن قائماً طبقاً للقواعد  
السابقة عليها قد خالف حكم القانون وأخطأ في تطبيقه . واذ سار نظام  
العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على هذا  
النهج ونص في المادة ٥٧ منه على أن « تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما  
يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه » ، مردداً بذلك حكم القواعد  
سائلة الذكر ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون  
واجب الإلغاء .

( طعن ٤١٨ لسنة ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ )

قاعدة رقم ( ٤١٣ )

المبدأ :

عاملون مدنيون بالدولة - اختصاص المحكمة التأديبية بالنظر في أمر  
صرف النصف الموقوف صرفه من مرتب العامل الموقوف عن عمله احتياطياً

متفرع من اختصاصها بمحاكمته تاديبيا اذا لم تكن مختصة أصلا بمحاكمته  
انتهى اختصاصها بتقرير صرف او عدم صرف ما اوقف صرفه من مرتبه -  
الاختصاص بذلك للجهة المختصة بتأديبية - أساس ذلك من نص المادة ٦٤  
من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

ان المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - بنظام العاملين  
قد نصت على أنه :

« للوزير او وكيل الوزارة او لرئيس المصلحة ، كل فى دائرة  
اختصاصه ، ان يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة  
التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار  
من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التى تحددها ، ويترتب على وقف العامل  
عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى يحال فيه للمحكمة  
ويجب عرض الأمر على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف  
الباقى من مرتبه » .

ويستفاد من هذا النص ان اختصاص المحكمة التأديبية بالنظر فى  
امر صرف النصف الموقوف صرفه من مرتب العامل الموقوف عن عمله  
احتياطيا متفرع عن اختصاصها بمحاكمته تاديبيا . فاذا لم تكن  
مختصة أصلا بمحاكمته انتهى اختصاصها بتقرير صرف او عدم صرف  
ما اوقف صرفه من مرتبه ويكون الاختصاص بذلك للجهة المختصة  
بتأديبه .

( ملعن ٩١٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦ )

قاعدة رقم ( ٤١٤ )

المبدأ :

طلب العامل الموقوف عن العمل صرف مرتبه الموقوف كله او بعضه -  
انعقاد الاختصاص بالفصل فى هذا الطلب للمحكمة التأديبية المختصة

بنظر الدعوى التأديبية أساس ذلك أن هذا الطلب يرتبط بالدعوى التأديبية ويتفرغ عنها ومن ثم تختص به المحكمة التأديبية باعتبار أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ومادام أن القانون لم يسلب المحكمة الإدارية ولاية الفصل فيما يتفرغ عن الدعوى التأديبية من منازعات .

#### ملخص الحكم :

ان النعى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى مشار الطعن بدعوى ان المحكمة التأديبية لا تختص وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الا بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وانه اذ لم يصدر ثمة قرار ادارى نهائى للسلطات التأديبية فى شأن وقف صرف مرتب المدعين المطالب به وكان هذا الوقف تنفيذا لحكم القانون فإن المحكمة التأديبية لا يكون لها اختصاص بنظر الدعوى ، ان هذا النعى مردود ذلك أن طلب العامل الموقوف عن العمل صرف مرتبه الموقوف كله أو بعضه يرتبط بالدعوى التأديبية ويتفرغ عنها ويستتبع ذلك بحكم اللزوم انقضاء اختصاص بالفصل فى هذا الطلب للمحكمة التأديبية بنظر الدعوى التأديبية باعتبار ان قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، وذلك ما دام أن القانون لم يسلب المحكمة ولاية الفصل فيما يتفرغ عن الدعوى التأديبية من منازعات ، ويؤكد ذلك ان المشرع ناط بالمحكمة التأديبية فى المادة ٦٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وللمادة ٦٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تقرير ما يتبع فى شأن أجر العامل الموقوف صرفه عند الفصل فى الدعوى التأديبية . كما خول المشرع فى المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لرئيس المحكمة التأديبية الفصل فى طلبات وقف او مد وقف العاملين عن العمل او صرف المرتب كله او بعضه أثناء مدة الوقف وهى الطلبات التى أوجب القانون على السلطات المختصة عرضها فى المواعيد المقررة على المحكمة التأديبية ومؤدى هذه الأحكام ان المشرع ناط بالمحاكم التأديبية ولاية التأديب وما يتفرغ عنها بما لا يسوغ معه النعى بعدم



اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في الطلبات المقدمة من العاملين الموقوفين عن العمل بطلب صرف مرتباتهم الموقوف صرفها بالمخالفة لاحكام القانون ، ويكون الدفع الجار والامر كذلك على غير اساس سليم من القانون جديرا بالرفض .

( طعن ٩٨٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٤١٥ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير صرف او عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه - المحكمة التأديبية في هذا الصدد قرارها بحسب ظروف الحالة المعروضة وملابساتها - سلطة المحكمة التأديبية في هذا الشأن سلطة تقديرية تخضع لضوابط ، تتصل بالصالح العام كظروف العامل المالية ومركزه الوظيفي ومدى جدية او خطورة الاتهام الذي يشب عليه - مثال - اذا كانت الادارة قد تحركت الى اصدار قرار وقف احد العاملين بناء على مذكرة تضمنت وقائع ليس فيها ما يمس الامة او الامانة او يفقد الصلاحية للوظيفة العامة وكان الثابت انه ليس للعامل المذكور مورد سوى مرتبه الذي يعتمد عليه فان وقف صرف نصف مرتبه ، وهو يشغل وظيفة قيادية ، امر لا يقتضيه الصالح العام - القرار المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بالغائه والحكم بصرف ما اوقف صرفه من مرتب العامل مدة وقفه احتياطيا عن العمل .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان السيد مدير مكتب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات قدم مذكرة مؤرخة ٢٨ من يولية سنة ١٩٧٢ الى السيد المهندس رئيس الجهاز عنوانها بعبارة « تصرفات اتاما السيد وكيل الجهاز ورئيس الادارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات تثير المسئولية وتفرض فحص مدى بعسدها عن الشرعية ، وقد استهل هذه المذكرة بما حاصله ان السيد / . . . . . وكيل الجهاز اسند اليه الاشراف على الادارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات

والمؤسسات ووحدات القطاع العام ، وأن تتبع مجريات العمل ، وما يتم عرضه من تقارير دورية وسبوعية قد أثار الخواطر واستدعى الامر ضرورة فحص شرعية بعض التصرفات واحاطة السلطات العليا بالجهاز بخطرتها لتحديد المسؤولية بشأنها ، وقد كشف الفحص ان كل التصرفات المشبوهة التي أثارها السيد وكيل الجهاز مردها ما يتمتع به من سلطة مطلقة اخذت تنمو مع الزمن ادت به الى ان يستعمل السلطات التي اتاحها له القانون والسلطة المستولة عن القيادة الادارية والفنية بالجهاز في تنفيذ اعمال وتطلعات بعيدة عن المصلحة العامة - وسرد مقدم المذكرة بعض تلك التصرفات منها التمرد والاستهانة بتوجيهات السلطات العليا وعدم تنفيذه اوامر الرئيس السابق للجهاز ، واصداره تعليمات وقرارات دون الرجوع الى السلطات العليا وفي ذات الوقت كان يرفض تنفيذ بعض قرارات الجهاز ، ومضى مقدم المذكرة موضحا ان السيد وكيل الجهاز بوصفه امينا لوحدة الاتحاد الاشتراكي بالجهاز اصدر منشورا من شأنه ان يثير الفتنة والفئبب بالجهاز وان يضر بمصلحة العمل ، يعتبر سلوكا وظيفيا شائنا ويتطلب مساءلته تأديبيا واحالته الى التحقيق . وقد اشر السيد المهندس رئيس الجهاز على هذه المذكرة بوقف السيد / . . . . . عن العمل واحالته الى التحقيق وتشكيل لجنة للتحقيق يكون لها حق سؤال من تراه ، وصدر بذلك قرار رئيس الجهاز رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٢ في ٨ من يولية سنة ١٩٧٢ ، كما صدر القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٢ في ٣١ من يولية سنة ١٩٧٢ بتشكيل لجنة التحقيق .

ومن حيث أن اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير صرف أو عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه مرده - حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - الى حكم القانون الذي لم يقيد اختصاصها في هذا الشأن بصحة أو بطلان القرار الصادر من الجهة الادارية بالوقف بداءة ، اذ أن هذا الامر هو بذاته المعروض على المحكمة التأديبية لتصدر قرارها فيه فيتحدد مركز العامل الموقوف عن العمل بصدد ما أوقف صرفه من مرتبه والمحكمة التأديبية في هذه الصدد ، تصدر قرارها بحسب ظروف الحالة المعروضة وملابساتها ، فتقرر صرف أو عدم صرف نصف المرتب الموقوف

صرفه ، ولئن كانت سلطة المحكمة التأديبية فى هذا الشأن سلطة تقديرية  
الا ان هذه السلطة - شأنها شأن اى سلطة تقديرية اخرى- تخضع  
لضوابط تتصل بالصالح العام كظروف العامل المالية ومركزه الوظيفى  
ومدى جدية او خطورة الاتهام الذى ينسب اليه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق - على ما سلف الايضاح - ان  
الادارة تحركت الى اصدار قرار وقف الطاعن عن العمل بناء على المذكرة  
التي قدمها مدير مكتب السيد المهندس رئيس الجهاز ، وهى مذكرة  
تضمنت وقائع لم تكن استخلاصا لتقارير قدمت او شكايات وردت للجهاز  
وتم فحصها ، فضلا عن ان هذه الوقائع التى ساقها مقدم المذكرة ليس  
فيها ما يمس اللمة او الامانة او يفقد الطاعن الصلاحية للوظيفة العامة ،  
واذا كان ذلك ما تقدم ، وكان الثابت من الاوراق انه ليس للطاعن  
مورد سوى مرتبه الذى يعتمد عليه فى اعالة امرته والحفاظ على وضعه  
الاجتماعى المتصل بالوظيفة التى يشغلها ، فان وقف صرف نصف مرتب  
الطاعن وهو يشغل وظيفة قيادية فى الجهاز - فى ضوء الظروف  
والملازمات المشار اليها - امر لا يقتضيه دواعى الصالح العام . واذا ذهب  
القرار المطعون فيه غير هذا المذهب يكون خالف القانون ، ويتعين لذلك  
القضاء بالفائه والحكم بصرف ما اوقف صرفه من مرتبه - الطاعن - مدة  
وقفه احتياطيا عن العمل .

( طعن ١٣٦٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤١٦ )

#### المادة :

المادة ٦١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١  
- طلب صرف نصف المرتب الموقوف صرفه أثناء حبس العامل احتياطيا  
بسبب اتهامه فى جنابة قفى فيها ببرائته - لا يعتبر منازعة فى راتب - هو  
منازعة فى قرار نهائى من سلطة تأديبية فى مسألة من مسائل التأديب  
من حيث اصل الواقعة المنشئة للمسئولية وما تضمنته القانون عليها من آثار

منها الحرمان في حالة ثبوت مسؤولية العامل تاديبيا عن الوقائع التي كانت سببا في حبسه اذا توافرت عناصرها واركائها - هو قرار فيه معنى الجزاء لوصحت مساءلة العامل تاديبيا - الحرمان من المرتب تابع للمسئولية التاديبية وناشئ عنها ومتعلق بموجباته ~~مسئولية~~ وانكارها ويتصل لزوما باصلها واساسها - لا يغير من الامر اكتفاء السلطات التاديبية بتقرير عدم صرف نصف المرتب المرقو فدون توقيع جزاء تاديبى - النظر على انها منازعة في مرتب يخرجها عن طبيعتها ويجعلها متعلقة بما ليس متنازعا فيه اساسا - الامر المترتب على ذلك : اختصاص المحاكم التاديبية .

#### ملخص الحكم :

ان طلب المدعى صرف نصف مرتبه الذى اوقف صرفه اليه طيلة مدة حبسه احتياطيا من ١٩٧١/١١/٢٧ حتى ١٩٧٤/١٢/١ بسبب اتهامه في جناية القتل المقترب بالسرقة في قضية النيابة العامة رقم ٥ لسنة ١٩٧١ ببا ورقم ١١٨ لسنة ١٩٧١ والتي قضى فيها ببراءته بحكم محكمة جنائيات بنى سويف بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٧ تاديبيا على عدم صحة قرار رئيس هيئة الاصلاح الزراعى التى يعمل بها خفيرا ، بعدم صرفه اليه ، لما اوضح له من مسؤوليته التاديبية ، ليس الا منازعة من المدعى في هذه المسؤولية مبناها انتفاؤها ، وهى على هذا الوجه ، ليست الا منازعة منه في هذه المسؤولية التاديبية لا اكثر من ذلك ولا اقل ، ومناطق تفسير الحرمان من نصف المرتب الموقوف وهو ثبوت هذه المسؤولية على ما نصت عليه المادة ١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ صراحة ومنازعة المدعى في صحة ما انتهى اليه رأى رئيس الجهة التى يتبعها بما له من اختصاص في هذا الشأن بحكم وضعه الوظيفى واحكام واجراءات تاديبية هى منازعة منه في قرار نهائى من سلطة تاديبية في مسألة من المسائل المتعلقة بالتاديب ، من حيث اصل الواقعة المنشئة للمسئولية التاديبية وما رتبه القانون عليها في المادة ٦١ المشار اليها من آثار منها هذا الحرمان في حالة ثبوت مسؤولية العامل تاديبيا عن الوقائع التى كانت سببا في حبسه اذا توافرت عناصرها واركائها ، وهو قرار في معنى الجزاء عما صح لدى مصدره من ان في هذه الوقائع ما يسوغ مواخذته تاديبيا

عما تشتمل عليه من مخالفة تاديبية يصح مسألته عنها اذ الحرمان من المرتب تبع لثبوت هذه المسؤولية ومن ثم فهو ناشئ عنها ، متعلق بموجباتها في آثارها ، ولا يعدو ان يكون فرعاً منها تبعاً لها يتصل لزوماً بأصلها . وإسنادها ، ولذلك يثير المنازعة فيه كل ما تعلق بها ، وهي بطبيعتها من مسائل التاديب . والنظر إليها على أنها منازعة في مرتب ، يخرج بها عن طبيعتها ، ويجعلها متعلقة بما ليس متنازعا فيه أساساً فيها ، ولا يغير من الأمر اكتفاء السلطات التاديبية - في واقعة الدعوى - بتقرير عدم صرف نصف المرتب الموقوف دون توقيع جزاء تاديبى عن الأمر الموجب لمسألته تاديبياً ، اذ يصح منها ذلك ، وهو كما تقدم في حكم الجزاء ومعناه . ولا يترتب على مسكها اعتبار قرارها منفصلاً عن المسألة التي يتعلق بها أصلاً ويتفرع عنها اذ يبقى فرعاً منها . فهو تابع لها ، ويبقى كذلك حتى في هذه الحالة ، اذ لا تأثير لذلك على طبيعته وصورته أو الاختصاص بالفصل فيه .

ومن حيث انه على مقتضى ما سبق ، تكون المنازعة في الدعوى التي اقامها المدعى . هي كما وجهها في صحيفة دعواه ومذكراته متعلقة بقرار نهائى لسلطة تاديبية ، فتختص بنظرها باعتبارها طعناً من المدعى فيه المحكمة التاديبية . لدخوله في عموم القرارات النهائية للسلطات التاديبية المنصوص عليها في البند تاسعاً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ، اذ هذه المحكمة تختص على ما نصت عليه المادة ١٥ . الى جانب الدعاوى التاديبية بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعاً وعاشراً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومن اجل ذلك تكون المحكمة الادارية التي رفعت إليها الدعوى غير مختصة بنظرها وقد اخطأت في تقريرها غير ذلك بحجة انها منازعة في مرتب اذ انها ليست كذلك أساساً وفي قولها كما تقدم بعدم بالدعوى عن موضوعها وطبيعتها ومثار المنازعة فيها ، وتبعاً يكون حكم محكمة القضاء الادارى بهيئة استئنافية بتأييد حكم المحكمة الابتدائية المشار اليه غير صحيح ، ويتبين لذلك الفأوه والحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية بالنظر في الدعوى واحالتها الى المحكمة التاديبية لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعى للاختصاص .

( طعن ٦٥٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٤ )

**المبدأ :**

قرارات رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات يوقف العاملين بالجهاز احتياطيا عن العمل اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك - اعتبارا من القرارات الادارية النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الرئاسية - الاختصاص بنظر طلب الغائها أو التعويض عنها ينعقد للمعالم التأديبية بمجلس الدولة دون سواها - تطبيق .

**ملخص الحكم :**

من حيث انه يتقصى المراحل التشريعية لتأديب الاعضاء الفنين بالجهاز المركزي للمحاسبات المعاصرة للقرار المطعون فيه واللاحقة عليه ، يبين انه بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ صدور القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الجهاز المركز للمحاسبات ، وقد حددت المادة ( ٢٢ ) منه العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الاعضاء الفنين بالجهاز ، ونصت المادة ( ٢٣ ) منه على أن يختص بتأديب اعضاء الجهاز الفنين محكمة تأديبية تشكل برئاسة نائب رئيس مجلس الدولة او احد الوكلاء وعضوية مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة ، وعضو من الجهاز ، وتضمنت المادة المذكورة النص على أن احكام المحكمة نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا امام المحكمة الادارية العليا ونصت المادة (٢٥) على ان تسرى على سائر العاملين بالجهاز فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون القواعد المقررة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وفى ظل الحكم هذا القانون صدر القرار المطعون فيه استنادا الى احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى تضمن النص فى المادة (٦٠) منه على أن للسلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك . وإثناء نظر الدعوى أمام المحكمة التأديبية آنفة الذكر صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزى للمحاسبات بمجلس الشعب وقد نصت الفقرة الأولى من المادة (٥) على أن « يضع مجلس الشعب بناء على اقتراح رئيس

الجهاز لائحة بالأحكام والقواعد المنظمة لشئون العاملين بالجهاز والحصانات المقررة لهم وضمان استقلالهم وقواعد التأديب والحوافز والبدلات التي يجوز منحها لهم ويكون لها قوة القانون . » كما نص في المادة (٨) على أن يستمر العمل بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم مراقبه حسابات المؤسسات والهيئات العمامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » . وتنفيذا لأحكام المادة (٥) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه أصدر مجلس الشعب قراره بلائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات . ونص في المادة (٢) فيها على أن « تطبق الأحكام المعمول بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص باللائحة المرافقة أو بالقوانين أرقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ، ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ، ٣١ لسنة ١٩٧٥ أو بلائحة نظام العاملين بمجلس الشعب » .

وقد حددت لائحة العاملين بالجهاز آئفة الذكر في المادة ( ٦٣ ) العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالجهاز ، كما حددت المادة ( ٦٤ ) السلطات الرئاسية المختصة بتوقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما على العاملين شباغلى الوظائف حتى الفئة الثالثة ، ونصت على أن باقى العقوبات التأديبية يختص مجلس التأديب بتوقيعها ، كما نصت المادة ( ٦٥ ) على أن يختص مجلس التأديب وحده بتوقيع العقوبات التأديبية بالنسبة لشاغلى وظائف الفئة الثانية فما يملوها ، وبينت المادة ( ٦٧ ) تشكيل مجلس التأديب آنف الذكر ونصت على أن قرارات مجلس التأديب نهائية ويجوز لذوى الشأن الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا . ونصت المادة ( ٦٦ ) من أن لرئيس الجهاز أن يوقف أحد العاملين بالجهاز عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من مجلس التأديب ولا يترتب على وقف السامل عن عمله وقف صرف جزء من مرتبه خلال مدة الوقف الا اذا قرر مجلس التأديب ذلك .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات يختص طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ - الذي أحال في نصوصه الى قانون العاملين المدنيين بالدولة - بوقف الصاملين بالجهاز احتياطياً عن العمل اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ، ونم يفك عنه هذا الاختصاص بصور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ وقرار مجلس الشعب بلائحة العاملين بالجهاز آنفي الذكر .

ومن حيث أن قضاء حله المحكمة قد جرى على أن قرار الوقف عن العمل احتياطياً الصادر من السلطة الرئاسية هو قرار اداري نهائي لسلطة تأديبية ، أما كونه قرارا اداريا لسلطة تأديبية فلأنه انفصاح من الجهة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة تأديبية بمقتضى القانون بقصد احداث اثر قانوني معين لا يحدث الا بهذا الانفصاح ، واما كونه نهائيا فلأن له أثره القانوني الحال ذلك هو الابعاد عن العمل وإيقاف صرف جزء من المرتب بمجرد صدوره ، ويترتب على ذلك اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في الطعن فيه الغاء وتعويضاً .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد ناط بالمحاكم التأديبية نظر الطعون المنصوص عليها في البندين التاسع والثالث عشر من المادة (١٠) وهي الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام ، وقد انتهت المحكمة العليا في حكمها الصادر بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ قضائية تنازع الى أنه بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة ، أصبحت المحاكم التأديبية وهي فرع من القسم القضائي بمجلس الدولة - هي الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى التأديبية تأسيسا على أن النصوص الواردة في قانون مجلس الدولة والتي تتناول اختصاص القسم القضائي بمسائل تأديب العاملين انما وردت تنظيما وتفصيلا لما قرر به المادة (١٧٢) من الدستور في صيغة عامة مطلقة حيث نصت على أن مجلس الدولة يختص بالفصل في



المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعاوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي ، كما تتناول الطعن في أى جزاء تأديبي على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وإن اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في هذه الطعون لا يقتصر على الطعن بإلغاء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول أيضا طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء فهى طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة بها وذلك أن كلا من الطعنين يستند إلى أساس قانونى واحد يربط بينهما وهو عدم مشروعية القرار .

( طعن ٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤١٨ )

#### المبدأ :

أفراد طائفة الإنجليين الوطنيين يعتبرون من الموظفين العموميين -  
الرابطه التي تربطهم بالمجلس الملى وكنائس الانجليين المعترف بها تدخل فى نطاق القانون العام - اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بالفصل فى الطلبات التى يقدمها هؤلاء بإلغاء القرارات الصادرة من السلطات التأديبية .

#### ملخص الحكم :

من حيث أنه يبين من استقراء المبادئ التى قام عليها القومان العالى الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ بتنظيم أمور الطوائف غير الاسلاميه فى الدولة العلية والاحكام التى نص عليها الأمر العالى الصادر فى الاول من مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجليين الوطنيين وقرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩١٦ بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجلس الملى الانجيلي العمومى بمصر ، أن ثمة رساله دينية منوطه بالمجلس الملى الانجيلي والكنائس الانجيلية المعترف بهما .

( م ٤١ - ج ٢ )

تكمن في رعاية المرافق الدينية لطائفة الانجيليين الوطنيين ، وهي مهمة من اختصاصات الحكومة أصلاً يقع على عاتقها انقيام بها - لو لم توكل الى المجلس والكنائس - بحسناتها من فروع الخدمات التي تؤديها السلطة العامة ، وفي سبيل ذلك فقد خول المجلس والكنائس نصيباً من السلطة العامة اللازمة لمباشرة مهامها وعين المشرع القواعد المنظمة لها في مجالات نشاطها المتعددة . ولا ريب أن الرسالة الدينية المنوطة بالمجلس والكنائس في هذا الصدد والتي تمثل النشاط الأساسي والهام للمرفق الذي تقوم على رعايته والنهوض به من مهام ذات أثر بالغ في تعميق التعاليم الدينية وأدائها الشعائر الدينية وغرس التربية الدينية في نفوس أفراد الطائفة حيث تربطهم بالمجلس والكنائس مضافاً الى الوشائج الدينية رابطة تدخل في نطاق القانون العام تنظمها اللوائح والنظم الصادرة في هذا الشأن . وهم بهذه المثابة يعتبرون من الموظفين العموميين ومن شأن ذلك جميعاً أن تغدو الدعوى الماثلة من قبيل الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات الصادرة من السلطات التأديبية والمنصوص عليها في البند ثامناً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي عقد الاختصاص بنظر دعاوئها الى المحاكم التأديبية بموجب المادة ١٥ من القانون المشار اليه ، وعليه فانه واذ يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فقد تمينت حالتها للفصل فيها الى المحكمة التأديبية للعاملين برئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية صاحبة الاختصاص في هذا الشأن .

( طعن رقم ١٨٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١ )

قاعدة رقم ( ٤١٩ )

المبدأ :

تأديب أعضاء نقابات المهن الطبية من موظفي الحكومة - تختص به المحاكم التأديبية اذا كانت المخالفات المنسوبة اليهم تقع في دائرة عملهم

الحكومي ومتصلة به - وتختص مجالس النقابة فيما عدا ذلك من المخالفات حتى وإن انعكس أثرها على سلوك الموظف في مجال الوظيفة العامة .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية. ينص في المادة ١٩ منه على أن يحاكم أمام الهيئات التأديبية لكل نقابة كل عضو من أرباب المهنة المتابع لها من غير موظفي الحكومة ، أتى أمراً مغلا بشرفه أو ماسا باستقامته. أو إساءة أو أهمل في أداء مهنته حتى ولو لم يصدر حكم ضده أو يكون قد خالف حكماً من أحكام البند ( خامساً ) من المادة ٥٩ من هذا القانون أو خالف حكماً من أحكام لائحة تقاليد المهن المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القانون ، أما الأعضاء من موظفي الحكومة فيحاكمون أمام مجالسهم التأديبية الخاصة في جميع ما ينسب اليهم في دائرة عملهم الحكومي من مخالفات لها علاقة بأعمالهم الحكومية وأمام مجالس النقابة. فيما يقع منهم بسبب مزاوله مهنتهم فيما عدا ذلك . وكذلك يحاكم أمام الهيئات التأديبية النقابية كل عضو صدر ضده حكم نهائي بعقوبة أو بتعويض من محكمة جنائية أو مدنية مختصة لأمر تمس استقامته أو شرفه أو كفايته في مزاوله مهنته .

ومن حيث أن النص آنف الذكر تضمن حكماً خاصاً في تحديد الاختصاص في المحاكمات التأديبية بالنسبة لأعضاء نقابات المهن الطبية في المخالفات المبينة بالمادة (٨) فغاط هذا الاختصاص بالهيئات التأديبية بالنسبة لكل نقابة وذلك بالنسبة لأرباب المهنة من غير موظفي الحكومة وأما الأعضاء من موظفي الحكومة فقد خول النص مجالسهم التأديبية اختصاص محاكمتهم في جميع ما ينسب اليهم في دائرة عملهم الحكومي من مخالفات لها علاقة بأعمالهم الحكومية كما خول مجلس النقابة اختصاص التأديب بالنسبة للأعضاء من موظفي الحكومة على النحو الذي أورده النص فإنه يتعين التزام حكمه وعلى ذلك فلا تختص المحكمة

التأديبية بمحاكمة الأعضاء من موظفي الحكومة الا فيما ينسب اليهم من مخالفات تقع في دائرة عملهم الحكومي ولها علاقة بأعمالهم الحكومية أما عدا ذلك من المخالفات فيختص بها مجلس النقابة حتى ولو انعكس أثرها على سلوك الموظف في مجال الوظيفة العامة لأن المشرع وقد نظم بنص صريح خاص حدود اختصاص مجالس التأديب الحكومية ومجلس النقابة في محاكمة الأعضاء من موظفي الحكومة فانه يتعين التزام حكم النص المحدد لهذا الاختصاص وما يقتضيه ذلك من انفراد كل جهة بمباشرة الاختصاصات المحددة لها .

طعن ١٣٦٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٦ )

قاعدة رقم ( ٤٢٠ )

#### المبدأ ٢ :

المعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي - القائمون بالتدريس فيها من غير أعضاء هيئة التدريس - اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم .  
ملخص الحكم :

ان المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية هي المختصة قانونا بمحاكمة العاملين المدنيين بالدولة واذ نص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ على اخضاع المدرسين خارج هيئة التدريس بالمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي للاحكام المطبقة في شأن العاملين المدنيين بالدولة ( موظفي الدولة ) فان المحاكم التأديبية تكون هي المختصة بمحاكمة هؤلاء المدرسين تأديبيا دون مجلس التأديب المشار اليه في المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ وما يؤكد اتجاه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ الى عدم اخضاع هؤلاء المدرسين لاختصاص مجلس التأديب المذكور ، أن المشرع حرص على النص في المادة ٤١ منه على خضوع المعيدين - وهم ليسوا من أعضاء هيئة التدريس - لهذا المجلس ، كما

نص في المادة ٣٦ منه على خضوع أعضاء هيئة التدريس الأجانب للنظام التأديبي الخاص بأعضاء هيئة التدريس بالمعاهد ، ولو شاء المشرع تسوية المدرسين خارج هيئة التدريس بالمعبرين وبأعضاء هيئة التدريس الأجانب في شأن خضوعهم لمجلس التأديب المشار إليه لما أعوزه النص صراحة على ذلك ، ويكون بذلك قد اتجهت إرادته الى خضوعهم للمحاكم التأديبية .

( طعن ١٤٩٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢١ )

#### المادة ٢

القرار الصادر من الجهة الرئاسية بمجازاة العامل بالنقص من المرتب في ظل العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة والتي جعل اختصاص المحكمة التأديبية دون سواها سلطة توقيع هذا الجزاء - صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وتخويله الجهة الرئاسية توقيع هذه العقوبة - عدم جهوى إلغاء القرار الصادر قبل العمل بهذا القانون استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت اصداره - اعتبار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في هذه الحالة وكأنه قد صحح القرار بإزالة طيب عدم الاختصاص الذي كان يعتوره - تناول المحكمة القرار ومراقبته بالنسبة الى أركانها الاخرى .

#### ملخص الحكم :

من حيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة الى - العاملين بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام في ظل العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - محدد وفق أحكامه التي

لم ترخص لأجهزة القطاع العام إلا في توقيع جزاء الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وناطت بالمحاكم التأديبية وحدصا متى كان مرتب العامل يجاوز خمسة عشر جنيها شهريا - توقيع باقى الجزاءات حتى غدت هذه المحاكم بحق صاحبة الولاية العامة فى التأديب بعد استبعاد ذلك النطاق الضيق الذى تباشر فيه الهيئات الرئاسية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها سسلطتها ، وان المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بلانحة نظام العاملين بالقطاع العام اذ صدرته بأحكام مخالفة للقانون المشار اليه وأمدت أجهزة القطاع العام باختصاصات تأديبية واسعة انطوت على سلب لأختصاص المحاكم التأديبية ، فانما يتعين استبعاد حكمها من دائرة التطبيق لعدم مشروعيتها وقد قضت المحكمة العليا بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ التقمائية دستورية ، بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من تعديل قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم .

ومن حيث أن المدعى وقد جاوز مرتبه خمسة عشر جنيها شهريا عند صدور القرار الطعن بخضم شهر من مرتبه ، فان هذا القرار الصادر من الجهة الرئاسية يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التى كان لها دون سواها سلفه توقيع هذا الجزاء بالتطبيق للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ويفند القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشوبا بعيب علم الاختصاص [

ومن حيث أن المدعى أصبح من شاغلى الوظائف من المستوى الأول بالتطبيق لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام باعتبار أنه كان يشغل الفئة الثانية قبل تاريخ العمل به ، واذا خول هذا القانون توقيع عقوبة الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين فى السنة على العاملين شاغلى الوظائف من هذا المستوى لرئيس مجلس

الإدارة بتصديق من الوزير المختص ، على نحو ما اتبع فعلا في إصدار القرار الطعن ، فلم يعد ثمة جملوى من الغاء هذا القرار استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هى المختصة وقت إصداره ليعود الأمر ثانيسة الى ذات السلطة الرئاسية التى سبق أن أفصححت عن رأيها فيه فتصر على موقعها وتصصح قرارها باعادة إصداره بسلطتها التى خولت لها فى هذا القانون - وتعود بذلك المنازعة فى دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها ويعتبر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه - والحالة هذه وكأنه صحح القرار المطعون فيه بإزالة عيب عدم الاختصاص الذى كان يتوره ومن ثم فلا معنى من تناول القرار المطعون فيه ومراقبته بالنسبة الى أركانه الأخرى .

ومن حيث أن الثابت من مطالمة التحقيق الإدارى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٦٩ أنه بناء على تبليغ من أمين الاتحاد الاشتراكى بإيس الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة بأن قطاع شمال غرب الدلتا تعاقد مع المقاول / . . . . . على توريد عمال ترحيل خلال عام ١٩٦٩/٦٨ لسد احتياجات منطقة النهضة ، وأن هذا التعاقد شاب تنفيذه مخالفات مالية وإدارية عدة شكلت لجنة تحقيق ثلاثية بتكليف من رئيس مجلس الإدارة باشرت الانتقال الى القطاع والإطلاع على الأوراق والمستندات وسماع أقوال بعض العاملين بالقطاع والمؤسسة وتحقيقها ، حيث ثبتت جملة مخالفات على البعض منهم ومن بينهم المدعى سمعت أقوالهم بشأنها وأدينوا تأديبيا فيها ، ومن بين ما أثبتته التحقيق فى حق المدعى وسمعت أقواله فيه وصنتر القرار الطعن بإدالته عنه ، أنه سهل إتمام التعاقد بين المقاول المذكور وقطاع شمال غرب الدلتا لتوريد العمال اللازمين لهذا القطاع بأن حرد مذكرة لرئيس مجلس ادارة المؤسسة ضمنها احتياج القطاع الى ٢٥٠٠ عامل يعتمد فى توريدهم على هذا المقاول بالنظر الى سابقة وفائه بالتزامه عن تعاقد مع قطاع مريوط مع اقتراح إداه أجره مقدمة له بواقع خمسة جنيهات عن كل عامل للآلف الأولى ثم يكرر الصرف لكل ألف أخرى

بفئمان مكتب الاتحاد الاشتراكي بمغاغة . حال أن الثابت أن هذا المقاول سبق له الإخلال بالتزاماته السابقة بقطاع مربوط وكان يعتمد على إثبات عمال أكثر من عددهم الحقيقي وإن احتياجات العمل الفعلية بقطاع شمال غرب الدلتا كانت دون العدد المطلوب خاصة وأن كتائب العمل الوطنية لم تكن في ذلك الحين قد أنهت عملها بالمزارع بعد ، وأن العقد المحرر بين هذا القطاع وبين المقاول أبان تحرير هذه المذكرة كان ينص على تزويد ٥٠٠ عامل فقط لمدة شهر ولم يتضمن نصاً بأداء أية أجره مقدمة ، كما فقد أصدر المدعى تنفيذ تأشيرة رئيس مجلس الإدارة على المذكرة سألقة البيان بوجوب استقصاء الحاجة الحقيقية من هؤلاء العمال لما لوحظ من الاسراف في العمالة والانحراف في التكاليف وإعادة عرض الأمر عليه ، كذلك فقد تردد المدعى بنفسه على قطاع شمال غرب الدلتا في أوقات معاصرة لمواعيد صرف مستحقات المقاول مستحقاً مسئولى الشئون المالية سرعة صرفها على نحو أربك البعض منهم وأوقعه في بعض أخطاء مالية .

( طعن ٨٨٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٨ )

قاعدة رقم ( ٤٢٢ )

المسألة :

أله ولئن كان قرار الفصل المطعون فيه قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذى أنشأ نظام الطعن في جزاءات الفصل أمام المحاكم التحكيمية فإنه ليس ثمة ما يمتنع المحكمة التأديبية من التصديق للفصل فيه . لا وجه للقول بأن قرار الفصل هذا وقد ولد محضاً غير قابل للطعن بالألغاء باعتباره صادراً قبل إنشاء هذا النظام قياساً على حالة عدم اختصاص القضاء الإدارى بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية التى صدرت قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بالنسبة لمجلس الدولة - أساس ذلك أن هذا القانون إنما استحدث لأول مرة طلب إلغاء القرارات الإدارية أمام محكمة القضاء الإدارى وكان مقتضى ذلك أن لا ينعطف هذا الحق المستحدث على ما صدر من قرارات إدارية نهائية قبل تاريخ العمل بهذا القانون في حين أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أشار إليه أسند بعض الاختصاصات التى كانت منوطة بالمحاكم العادية الى المحاكم التأديبية وهو



بهذه المثابة بعد من القوانين المعدلة للاختصاص ومن ثم يسرى حكمه على ما لم يكن قد فضل فيه من الدعاوى اعمالا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

### ملخص الحكم :

ان عناصر هذه المنازعة تخلص - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أنه بموجب عريضة أودعت قلم كتاب المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية بتاريخ ٦ من مارس ١٩٦٧ ، أقام السيد / . . . . . الدعوى رقم ٣٤٥ لسنة ١٤ قضائية ، طالبها الحكم بإلغاء القرار الصادر من الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية في ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ بفضله من علة/وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال - في بيان دعواه أنه كان يعمل مساعد بقال بالجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بأجر شهري قدره ١٢ جنيهًا ، وظل يباشر عمله حتى فوجئ بمصدر قرار من الشركة بفضله بتاريخ ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ بدون مبرر يستوجب هذا الفصل .

وبجلسة ٥ من يناير ١٩٧٠ حكمت المحكمة الادارية و بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبأحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للاختصاص ، حيث قيدت الدعوى لديها برقم ٢٨٣٢ لسنة ١٩٧١ عمال جنوب القاهرة ، وبجلسة ٢٩ من مايو ١٩٧٢ قضت المحكمة الاخيرة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى ، وبأحالتها الى المحكمة التأديبية المختصة حيث قيدت بجدول المحكمة التأديبية لوزارة التموين برقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية ، وبجلسة ٥ من فبراير ١٩٧٣ حكمت المحكمة التأديبية بعدم اختصاصها بنظر الطعن .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم الاختصاص على أن المحكمة العليا سبق وأن قضت في الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وأنه لما كان ينبغي فتح الأوراق أن

قرار الفصل المطعون فيه صدر في ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ أى قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام ، والذي أنشأ نظام الطعن في جزاءات الفصل أمام المحاكم التأديبية ، فإن قرار الفصل هذا يعتبر قد ولد محصنا غير قابل للطعن فيه بالإلغاء باعتباره صادرا قبل انشاء هذا النظام ، مثله في ذلك مثل القرارات الادارية الصادرة قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة وانه لما كانت المحاكم العمالية لا تختص بنظر دعاوى الغاء القرارات التأديبية ، فانه لا يجوز اخلال الدعوى اليها في حالة الحكم بعدم الاختصاص .

ومن حيث أن هيئة مفوضي الدولة تدعى على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون ، ذلك أنه ولئن كان القرار المطعون فيه قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الا أنه ليس ثمة ما يمنع المحكمة التأديبية من التصدي للفصل فيه باعتبار أن القواعد المعدلة للاختصاص هي من قواعد الاجراءات التي تسرى باثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من المنازعات .

ومن حيث أن هذا النوى في محله ، ذلك أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام يعتبر فيما تدعى عليه من اختصاص المحاكم التأديبية التي توقعها السلطات الرئاسية على العاملين ، ومنهجا قرارات فصل العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث - شأن المدعى - يعتبر من القوانين المعدلة للاختصاص لا المستحدثة له ، اذ كان - عندما الاختصاص قبل العمل بهذا القانون معقودا للمحاكم العادية بموجب أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكان نص المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية يقضى بسريان القوانين المعدلة للاختصاص على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل بهذا ، فانه كان من المتعين على المحكمة التأديبية أن تقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وأن تفصل في موضوعها .

ومن حيث أنه لا وجه للقياس على حالة عدم اختصاص القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية التي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، ذلك أن هذا القانون إنما استحدث لأول مرة لطلب إلغاء القرارات الإدارية أمام محكمة القضاء الإداري وكان مقتضى ذلك أن لا ينطبق هذا الحق المستحدث على ما صدر من القرارات الإدارية النهائية قبل تاريخ العمل بهذا القانون. في حين أن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ أسند بعض الاختصاصات التي كانت منوطة بالمحاكم العادية إلى المحاكم التأديبية ، وهو بهذه المثابة يعد من القوانين المعدلة للاختصاص ، ومن ثم يسرى حكمه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أعمالاً لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

( طعن ٤٥٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٣ )

#### المبدأ :

اختصاصها بما يرتبط بالقرارات التأديبية من طلبات - نص المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على عقد الاختصاص للمحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية ونظر الطعون التي يرفعها الموظفون العموميون والعاملون بالقطاع العام في الجزاءات التأديبية الصادرة بشأنهم - اعتبار المحاكم التأديبية هي الجهة القضائية المختصة التي ناط بها القانون الفصل في الطعون في قرارات توقيع الجزاءات وما يرتبط بتلك القرارات من طلبات - تطبيق : قرار مجازاة العامل لأهضاله وتحميله نسبة من قيمة العجز - القرار الخاص بتحميل العامل نسبة من قيمة العجز يرتبط جوهرياً بالشق الآخر من القرار الخاص بمجازاته تأديبياً وذلك لاتحاد الموضوع ووحدة الهدف التي تفتتت جهة الإدارة بإصدار قرارها بشطريه وهو مساءلة العامل عن الأفعال التي نسب إليه بتوقيع الجزاء التأديبي وتحميله بالأضرار المترتبة على هذا الإهمال .

#### ملخص الحكم :

من حيث أنه عن اختصاص القضاء بالفصل في الدعوى مثار الطعن وما إذا كانت منوطة بمحكمة القضاء الإداري أو بالمحاكم التأديبية فإنه يبين

من استقراء المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة أنها عقدت الاختصاص للمحاكم التأديبية. بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية ، كما عقدت لها الاختصاص بنظر الطعون التى يرفعها الموظفون العموميون والعاملون بالقطاع العام. فى الجزاءات التأديبية الصادرة بشأنهم ، وفى هذا الشأن قالت المحكمة العليا فى أسباب حكمها الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ تنازع ، بعد أن أشارت الى المادة ١٧٢ من الدستور والى مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه التى حددت اختصاص المحاكم التأديبية - أن المشرع خلص على أحكام التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ، ومن ثم فإن ولاية هذه المحاكم تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة ، كما تتناول الطعن فى أى جزاء تأديبى يصدر من السلطات الرئاسية ، وانتهت المحكمة العليا الى أن المحكمة التأديبية تكون المحكمة المختصة بالفصل فى تظلم المدعى من الجزاء الذى وقع عليه وفى غيره من الطلبات لارتباطها بالطلب الأصلى الخاص بإلغاء الجزاء ؛ ومن ثم فإنه يتعين إلزام مضمون هذا القضاء عند تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة بمسألة يترتب على ذلك من اعتبار المحاكم التأديبية هى الجهة القضائية المختصة التى تأنط بها التساؤف الفصل فى الطعون فى قرارات توقيع الجزاءات وما يرتبط بتلك القرارات من طلبات ..

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قرار مجازاة المدعى بخصوص خمسة أيام من مرتبه وتحميله بجزء من قيمة ما ظهر عجزا بصيدلية الهيئة المدعى عليها بالإسماعية ، قد صدر بعد التحقيق الذى أجرته الهيئة فى شأن هذا العجز وما انتهت اليه الإدارة القانونية من أن هذا العجز كان نتيجة إهمال الصيادلة القائمين بالعمل بها ومنهم المدعى وكذلك بعض العاملين بها الأمر الذى ، اقترحت معه مجازاة كل منهم بمسألة يتناسب والإهمال الذى وقع منه وتحميله بجزء من قيمة العجز باعتبار أن من تثبت ادانته إداريا بالإهمال الذى نشأ عنه عجز مالى أو اتلاف أو فقد أية مهمات ، يتعين تحميل ذمته المالية بالتضمينات والتمويضات الكافية التى

تغطي هذا العجز أو تجبر الائلاف أو الضرر ، ومؤدى ذلك أنه ما تضمنه القرار المشار اليه من تحصيل المدعى بجزء من قيمة العجز قد صدر بناء على ما ارتأته الهيئة من أنه قد ثبت فى حقه ( المدعى ) خطأ واهمال تكفل ذات القرار بمجازاته عنهما بخصم خمسة أيام من مرتبه ، ومن ثم فإن شق القرار الخاص بتحصيل المدعى نسبة من قيمة العجز يرتبط ارتباطا جوهريا بالشق الآخر من القرار الخاص بمجازاة المدعى تاديبيا ، وذلك لاتحاد الموضوع الذى قد تدخلت بسببه . ووحدة الهدف الذى تقيتسه الهيئة باصدار قرارها بشطريه. وهو مسالة المدعى عن الاهمال الذى نسب اليه بتوقيع الجزاء التاديبى عنه وتحميله بالاضرار المترتبة على هذا الاهمال .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكانت الدعوى مثار الطعن المسائل بطلب بطلان قرار تحميل المدعى بجزء من قيمة العجز الذى ثبت فى صيدلية الهيئة المدعى عليها ترتبط على ما سبق البيان ارتباطا جوهريا بتوقيع جزاء تاديبى على المدعى ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى فى ظل أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه باختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى يكون مخالفا للقانون ، ومن ثم يتعين القضاء بالغاء وحالة الدعوى الى المحكمة التاديبية بمدينة المنصورة للاختصاص للفصل فيها عملا بقرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٣ وإلزام المطعون ضده مصروفات الطعن ، وإبقاء المفضل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

( طعن ٤٢٦ لسنة ٢٣ قى - جلسة ١٤/١/١٩٧٨ )

قاعدة رقم ( ٤٢٤ )

المبدأ :

توجيه طلب التعويض عن القرارات التاديبية التى تختص بطلب الغائها للمحاكم التاديبية بمجلس الدولة الى المؤلف العام بصفته الشخصية لا يخرج المنازعة من ولايتها - أساس ذلك - اختصاص المحاكم التاديبية بالحكم فى طلبات التعويض عن القرارات التاديبية التى تختص بطلب الغائها الا اذا

منع ذلك بنص صريح في القانون - توجيه طلب التعويض الى الموظف العام بصفته الوظيفية أو بصفته الشخصية لا يحمل سوى معنى واحد هو أن القرار المأطون فيه مع مخالفته للقانون اصطبغ بخلف شخصي من مصدره فاذا حكم بالتعويض أمكن تنفيذ ما قضى به في ماله الخاص .

#### ملخص الحكم :

من حيث أنه متى كان ذلك ما تقدم يكون القرار المطعون فيه من القرارات الإدارية النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الرئاسية على ما سلف البيان ، فإن الاختصاص بنظر طلب الغائه أو التعويض عنه يتعقد للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة دون سواها ، ولا ينال من ذلك أن لائحة العاملين بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قد تضمنت النص على أن يختص بتأديب العاملين بالجهاز مجلس تأديب مشكل على النحو الذي نصت عليه المادة ( ٦٧ ) ذلك لأن مجلس التأديب المشار إليه ومن قبله المحكمة التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ يختص فقط بتوقيع العقوبات التأديبية على العاملين بالجهاز وفي مدة الوقف عن العمل ، على سبيل الاستثناء من الاختصاص العام المقرر للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة على النحو الذي استظهره حكم المحكمة العليا آنف الذكر ، ومن المقرر أن الاستثناء لا يتوسع في تفسيره . كذلك لا اعتداء لما ذهب إليه الجهة الإدارية من أن المدعي وقد أعيد إلى عمله فإن طلباته تتحدد في صرف ما أوقف صرفه من مرتبه طوال مدة الوقف ذلك أن طلبات المدعي واضحة ومحددة وهي إلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من الآثار بعد أن عيب القرار بعيب الانحراف بالسلطة وسوء استعمالها وهن المشروعية ، وما زالت له مصلحة في طلب إلغاء هذا القرار بالرغم من عودته إلى العمل ، ومن ثم فلا وجه لتأويل طلبات المدعي على نحو يخالف طلباته الصريحة - كذلك ليس صحيحاً ما ذهب إليه الجهة الإدارية من أن المدعي عند طلب التعويض من قرش صاع بصفة مؤقتة إلى عشرين ألفاً من الجنيهات أمام المحكمة الإدارية العليا لأول مرة ، إذ الضمانات من الأوراق أن المدعي

قدم مذكرة في المحكمة التأديبية للماملين من مستوى الإدارة العليا  
بجلسة الأول من مارس سنة ١٩٧٥ عدل فيها طلباته على النحو السابق ،  
وقد أجلت المحكمة المذكورة نظر الدعوى إلى جلسة تالية بناء على طلب  
الحاضر عن الحكومة للاطلاع على هذه المذكرة والرد عليها ، كذلك لا وجه  
لما طلبته الجهة الإدارية في مذكرتها من إحالة طلب التعويض إلى المحكمة  
المدنية بزعم أن المدعى وجه هذا الطلب إلى السيد المهندس . . . . .  
وحده دون باقى أطراف النزاع ذلك لأن الثبابت من صحيفة  
افتتاح الدعوى رقم ٢٩٩٢ لسنة ٢٦ أن المدعى وجه طلب التعويض إلى  
المدعى عليهم جميعا على أساس عدم مشروعية القرار التأديبي المطعون  
فيه ، ومن المقرر أن المحاكم التأديبية تختص بالحكم في طلب التعويض عن  
القرارات التأديبية التي تختص بطلب الغائها إلا إذا منع ذلك بنص صريح  
في القانون ، وكون المدعى وجه طلب التعويض إلى السيد المهندس  
. . . . . بصفته الشخصية بجانب باقى المدعى عليهم ، فإن ذلك  
ليس من مقتضاه خروج المنازعة من ولاية المحكمة التأديبية إذ أن توجيهه  
طلب التعويض إلى الموظف العام بصفته الوظيفية وبصفته الشخصية -  
كما هو الحال في النزاع المائل - لا يحمل سوى معنى واحد هو أن القرار  
المطعون فيه مع مخالفته للقانون ، أصطبغ بخطأ شخص من مصدره فإذا  
حكم بالتعويض أمكن تنفيذه ما قضى به في ماله الخاص .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ لم ينهب هذا المذهب فإنه يكون  
مخالفاً للقانون ويتعين القضاء بالغائه وباتخصاص المحكمة التأديبية  
للماملين من مستوى الإدارة العليا بنظر النقوى وبإعادتها إليها للفصل  
في موضوعها .

( طعن ٢٤ لسنة ٢٢ في - جلسة ٢٨/٤/١٩٧٩ )

قاعدة رقم ( ٤٢٥ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في مدى التزام العامل بما ألزمته  
جهة الإدارة من مبالغ يسبب المخالفة التأديبية - مستوى في ذلك أن يكون

طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب إلغاء الجزاء التأديبي الذي تكون الجهة الادارية قد أولفته على العامل أو أن يكون قد قدم إليها على استقلال وبفض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أو لم يتمخض عن ثمة جزاء .

#### ملخص الحكم :

من حيث أن هذا للنس في محله . ذلك أن الزام العامل بقيمة ما تحملته جهة الادارة من اعباء مالية بسبب التقصير المنسوب اليه - شأن موضوع المنازعة الماثلة - وإن لم يكن في ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانونا الا أنه يرتبط بها ارتباط الفرع بالأصل لقيامه على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى العامل ، وهو ذات الأساس الذي يقوم على قرار الجزاء عن هذه المخالفة فيما لو قدرت الجهة الادارية أعمال سلطتها التأديبية قبل العامل عن المخالفة المذكورة ، وبهذه المثابة فانه - باعتبار أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - ينمقد للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل في مدى التزام العامل بما ألزمته به جهة الادارة من مبالغ بسبب هذه المخالفة ، يستوى في ذلك أن يكون طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب إلغاء الجزاء التأديبي الذي تكون الجهة الادارية قد أولفته على العامل ، أو أن يكون قد قدم إليها على استقلال ، وبفض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أو لم يتمخض عن ثمة جزاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى خلاف ما تقدم يكون قد وقع مخالفا للقانون ومن ثم يتعين الحكم بالفائه باختصاص المحكمة التأديبية بالإسكندرية بنظر الدعوى وبإعادتها إليها للفصل فيها .



### المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية يشمل أولا - الدعاوى التأديبية التي تقام من الجهات الإدارية وشركات القطاع العام ضد العاملين بها • ثانيا - الطعون التي تقام من هؤلاء العاملين في الجزاءات المنصوص عليها في القوانين واللوائح صراحة والتي توقع ضدهم • ثالثا - الطلبات والمسائل التي تنفرع عن هذه الدعاوى والطعون مثل طلبات التعويض وطلبات بطلان الخصم من المرتب متى كانت قريبة على جزء تأديبي - اختصاص المحاكم التأديبية بالبند ثالثا على أساس أن من يملك الاصل يملك الفرع •

### ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية يشمل كافة الدعاوى التأديبية التي تقام من الجهات الإدارية وشركات القطاع العام ضد العاملين بها وكذلك الطعون التي تقام من هؤلاء العاملين في الجزاءات التأديبية التي توقع ضدهم ، كما يشمل هذا الاختصاص كافة الطلبات والمسائل التي تنفرع عن هذه الدعاوى والطعون مثل طلبات التعويض وطلبات بطلان الخصم من المرتب متى كانت مترتبة على جزء تأديبي ، وتختص المحاكم التأديبية بهذه الطلبات على أساس أن من يملك الاصل يملك الفرع وانها أقدر الجهات على الفصل فيها ، واضطرت أحكام هذه المحكمة على الاخذ بهذا القضاء منذ ١٩٧٤/١٢/٢ حتى الآن •

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المدعى حدد طلباته الختامية بجلسة ١٩٧٩/٤/١٤ في بطلان خصم مبلغ ٩٧٢ر٠٣٦ جنبه من مرتبه بموجب قرار نائب مدير عام المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضي رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٩ واختصم في دعواه شركة جنوب التحرير الزراعية التي يعمل بها والتي حلت محل المؤسسة المشار إليها في حقوقها قبل المدعى أو في تنفيذ الخصم من مرتبه لحسابه الجهة التي حلت محل المؤسسة بعد الغائها ، وكان خصم

المبلغ المشار اليه مرتبطاً أو مترتباً على قرار الجزاء الذى وقع عليه بخصم عشرة أيام من مرتبه والصادر برقم ٣٢ فى ١٩٧١/٥/٦ فان المحكمة التأديبية تكون مختصة بالفصل فى طلب المدعى استناداً الى قضاء المحكمة العليا ( الدستورية ) وقضاء المحكمة الادارية العليا المشار اليه ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون مخالفاً للقانون ويتمين لذلك الحكم بالفائه وباختصاص المحكمة التأديبية بالإسكندرية بنظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل فيها .

( طعن ١٣١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤ )

#### تعليق ٢

يراجع حكم المحكمة العليا ( الدستورية ) الصادر بجلسته ١٩٧٢/١١/٤ فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ تنازع . وحكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى ١٩٧٤/١٢/٢ .

قاعدة رقم ( ٤٢٧ )

#### المسألة :

اختصاص - اختصاص المحاكم التأديبية - ولاية المحاكم التأديبية  
تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة كما تتناول الطعن فى أى اجراء تأديبي  
بطلب الفائه او بطلب التعويض عنه

#### ملخص الحكم :

خلق الشارع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين . ومن ثم فان ولايتها تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التى تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن فى أى اجراء تأديبي على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة وان اختصاصها بالفصل فى هذه الطعون لا تقتصر على الطعن بالالغاء مباشرة بل يمتد الى غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن ومنها طلب التعويض عن

الأضرار التي حاقّت بالمدعى من جراء القرار المطعون فيه الذي لا يعدو أن يكون معاصرة للقرار بطريق غير مباشر . ومتى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب التعويض وبإحالة الدعوى في هذا الشق فيها الى محكمة القضاء الادارى قد خالف القانون مما يتعين معه الحكم بالفالته في هذا الشق فيه والقضاء باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى في الشق المذكور .

( طعن ٦٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١ )

تعليق :

يراجع في شأن الولاية العامة للمحاكم التأديبية في الفصل في مسائل تأديب العاملين في الدولة وفي القطاع العام حكم المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٩ لسنة ٢ تنازع

قاعدة رقم ( ٤٢٨ )

المبدأ :

المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب - يشمل اختصاصها الدعوى التأديبية الابتدائية او الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالدولة او القطاع العام وما يتفرع منها من طلبات ومن ضمنها طلبات التعويض او ابطال الخصم من الراتب متى كان مترتباً على جزء - الزام العامل بقيمة ما تتحمله الجهة الادارية من اعباء مالية بسبب التقصير المنسوب اليه وان لم يكن في ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة فسانونا الا انه مرتبط بها ارتباط الفرع بالاصل لقيامه على اساس المخالفة التأديبية المنسوبة للعامل - اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلب بطلان الخصم .

ملخص الحكم :

المحاكم التأديبية تعتبر صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب وان اختصاصها يشمل الدعوى التأديبية مبتدئة او الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالدولة او القطاع العام وما يتفرع عن هذه الدعوى من طلبات

ومن ضمنها طلبات التعويض او ابطال الخصم من الراتب متى كان مترتباً على جزاء باعتبار أن من يملك الأصل يملك الفرع وسواء قدم طلب العامل في هذا الخصوص الى المحكمة التأديبية مقترناً بطلب إلغاء الجزاء التأديبي الذي تكون جهة الادارة قد وقعت على العامل أو أن يكون قدم الوباء على استقلاله وبغض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل تمحض عنه جزاء تأديبي أو لم يتمحض عنه اى جزاء لذلك ان الزام العامل بقيمة ما تتحمله الجهة الادارية من اعباء مالية بسبب التقصير المنسوب اليه وان لم يكن، في ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانوناً الا انه يرتبط بها ارتباطاً الفرع بالأصل لقيامه على اساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى العامل ومن حيث انه تاسيساً على ما تقدم فان طلاب بطلان خصم قيمة التلغيات التي محقت السيارة رقم ٣٤٧ التابعة للمؤسسة المطعون ضدها من راتبه هو واخرين مرتبطاً بالجزاء التأديبي ومترتب عليه وتختص بالفصل فيه المحكمة التأديبية واذا قضت المحكمة بغير ذلك كان قضاؤها مخالفاً للقانون متعين الحكم بإلغائه في هذا الشق منه واعادة الدعوى اليها للفصل فيه .

فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء حكم المحكمة التأديبية بالاسكندرية المطعون فيه فيما تضمنته من عدم اختصاصها بنظر طلب بطلان خصم المبالغ التي تستقطع من أجر المدعى واختصاصها بنظر هذا الشق من الطلبات وامرت بإعادة الدعوى اليها للفصل فيه .

( طعن ١٢٦٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٤٢٩ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في اى جزاء تأديبي يتناول ايضاً طلبات التعويض عن الاضرار المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة به - اساس ذلك ان كلا الطعنين يستند الى اساس قانوني واحد هو

عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاء - اذا كانت المحكمة التأديبية تختص بطلب التعويض عن الجزاء فانها تختص ايضا بنظر الطعن على قرار التحميل الذي تصدره جهة العمل .

#### ملخص الحكم :

ان السبب الاول للطعن مردود بان المحكمة العليا ( الدستورية ) قضت بجلسة ٤/١٨/١٩٧٢ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية تنازع بشأن اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في اى اجراء تأديبي ( لا يقتصر على الطعن بالغاء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التعويض عن الاضرار المترتبة على الجزاء فهي طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به ذلك ان كلا الطعنين يستند الى اساس قانونى واحد يربط بينهما هو عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاء ) واذا كانت المحكمة التأديبية وفقا لهذا القضاء تختص بطلب التعويض عن قرار الجزاء المقدم من العامل ، فانها تختص كذلك بالطعن على قرار التحميل بالتعويض الذي تصدره جهة العمل .

ومن حيث ان السبب الثانى للطعن مردود بان المحكمة لم تعرف قرار التحميل بأنه صورة من صور دعاوى براءة اللمة ، وانما اطلقت هذا التعريف على المنازعة فى قرار التحميل بالتعويض وهو تعريف صحيح لان العامل انما استهدف بطعنه براءة ذمته من التعويض المطلوب منه ، وقبول المحكمة بعد ذلك ان التعويض على اساس المسؤولية التقصيرية لا يتناقض مع التعريف المشار اليه .

ومن حيث انه عن السبب الثالث للطعن ، فقد اقامت المحكمة التأديبية قضائها بالغاء قرار التحميل بالتعويض على أن الخطأ الذى يمكن نسبته الى العامل هو عدم مخالفة تعهده على الختم عهدته مما يمكن مجعولا من وضع نصته على فيشة الكمبيوتر رقم ٤٢٥١٣ وبالتالى لم يتم بواجبه الوظيفى على نحو سليم ، وان هذا الخطأ لا يعتبر سببا مباشرا لما وقع من اختلاس لانه خطأ غير متعمد استقره خطأ البنك المتمثل في عدم وضع النظم الكفيلة لتفادي

مثل هذه الاختلاسات كما يستتفرقه أيضا الخطا العمدي الذي وقع من المختلس وهو يبين ليس الطاعن ، ومن ثم لا تكون علاقة السببية متوافرة بين مانسب للطاعن من خطأ وما أصاب البنك المظعون ضده من ضرر - وهذا التسبب ينطوى على فسساد فى الاستدلال ، فمن ناحية وصوب الحكم خطأ الطاعن بينه غير متعمد بنقص علاقة السببية بين الخطأ والضرر مع أن كون الخطأ متعمدا أو غير متعمدا غير منتج فى نفس علاقة سببيه ولما هو مسلم به أن المسئولية التقصيرية تقوم على الخطأ سواء فى ذلك الخطأ العمدي أو الخطأ غير العمدي ، ومن ناحية أخرى فإن خطأ الطاعن فى المحافظة على الختم عهدته وإن لم يتسبب عنه مباشرة وقوع جريمتى التزوير والاختلاس إلا أن الثابت من الأوراق أنه تسبب فى اختلاس قيمة الكمبيالة رقم ٤٢٥١٢ وقدرها خمسمائة جنيه عن طريق إهماله فى المحافظة على الختم عهدته وقد حدث اختلاس نتيجة لا شتراك خطأ المظعون ضده مع خطأ المختلس المجهول ، فكلاهما خطأ منتج ومكثف فى حدوث الضرر الذى لحق بالبنك الطاعن ، ولذا يسأل عنه المظعون ضده مع المختلس المجهول مناصفة بينهما وإذا انتهى الحكم المظعون فيه الى غير ذلك فإنه يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك الحكم بالفائه فيما قضى به من الغاء قرار البنك بتحميل المظعون ضده بنصف المبالغ المختلصة وقدرها ٥٥٥٠٥٢٦ والحكم بتحميل المظعون ضده بنصف قيمة الكمبيالة رقم ٤٢٥١٦ وقدرها خمسمائة جنيه .  
( طعن ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٠ )

##### المبدأ :

اختصاص المحكمة الدستورية العليا فى مجال التنازع لا يشمل صور التنازع السلبى أو الإيجابى بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة - الاختصاص بفض هذا التنازع وتعين المحكمة المختصة معقود للمحكمة العليا التى تتبعها هذه المحاكم - القادة المدعى دعوى مطالبة بالتعويض عن قرار فصل تاديبى من الخدمة - تسلب المحكمة الادارية والمحكمة التأديبية ومحكمة القضاء الادارى من الاختصاص بنظر الدعوى - قضاء المحكمة

الإدارية العليا باختصاص المحكمة التأديبية - أساس ذلك : اختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن لا يقتصر على طلب إلغاء الجزاء المطعون فيه بل يشمل كذلك طلب التعويض المترتب عليه إذ يستند كل من الطرفين إلى أساس قانوني واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت أن كلا من المحكمة الإدارية والمحكمة التأديبية ومحكمة القضاء الإداري قد تسلبت من الاختصاص بنظر الدعوى المذكورة والفصل في موضوعها للأسباب التي سبقتها كل محكمة على النحو السالف ذكره . وبذلك تقوم حالة من حالات التنازع السلبي في الاختصاص بين محاكم مجلس الدولة على اختلاف أنواعها .

ومن حيث أنه ولئن كان الطعن المائل ينصب على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٠ والفاضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى - إلا أن الطعن وقد طرح أمام المحكمة الإدارية العليا التي تتبعها هذه المحاكم المتنازعة ، يثير بحكم اللازم مسألة التنازع السلبي في الاختصاص برقته بين هذه المحاكم ، وهو أمر لا يقبل التجزئة بطبيعته . ومن الأصول المسلمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك أن تتسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعهما تنازعا سلبيا فيما بينها في هذا الاختصاص بينما ولاية القضاء فيه معقودة بنص القانون للجهة القضائية التي تتبعها هذه المحاكم (مجلس الدولة) مما لا يبدو معه إذا ما أثير مثل هذا النزاع أمام المحكمة العليا التي تتبعها هذه المحاكم من أن تضع الأمر في نصابه السحیح فنيا لهذا التنازع فيعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى ويحتلها إليها كى تفصل فيها . ولو كانت هي المحكمة التي لم يطعن في حكمها في الميعاد . ولا وجه للتخذي بحجية حكمها لفوات ميعاد الطعن فيه لأن هذا الحكم والحالة هذه - أحد أطراف التنازع السلبي في الاختصاص والذي يمثل طرفاه الأخران في الحكم المطعون فيه . والحكم الأسبق الصادر من المحكمة الإدارية بالإسكندرية . وهذا التنازع السلبي هو أمر لا يقبـل

التجزئة كما سلف . ويتأكد هذا النظر إذا ما روعي أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وأن إقامتها للمحكمة تنازع إلا أنه قصر اختصاصها في مجال الفصل في النزاع - سلبيا أو ايجابيا - على حالات النزاع بين جهات القضاء . أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، فقد نصت الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من القانون المذكور على أن « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي : أولا . . . . . ثانيا الفصل في نزاع الاختصاص بتعين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتيه منها ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كليهما عنها » ومفاد ذلك أن اختصاص المحكمة الدستورية العليا في مجال النزاع لا يشمل صور النزاع السلبي - أو الإيجابي - بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة ، كفسان الحالة المروضة ، إذ يبقى الاختصاص بغض هذا النزاع وتعيين المحكمة المختصة معقودا للمحكمة العليا التي تتبعها هذه المحاكم .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، يبين أن موضوع الدعوى التي أقامها المدعو ( . . . . . ) وتسلبت من الاختصاص بنظرها المحاكم المذكورة ، هي في حقيقتها مطالبة بالتعويض عن قرار فصل تاديبى من الخدمة . وإذا كان قضاء هذه المحكمة قد استقر - تمشيا مع قضاء المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٢ قضائية ( نزاع ) بجلسته ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ - على أن للمحاكم التاديبية ولا عامة في الفصل في مسائل تاديب العاملين ، تتناول الدعوى التاديبية المبتدأ التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تاديبى ، كما تناول الطعن في أى جزاء تاديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، واختصاص المحكمة التاديبية في هذا الشأن لا يقتصر على طلب إلغاء الجزاء المطعون فيه بل يشمل كذلك طلب التعويض المترتب عليه ، إذ لا يستند كلا الطلبين إلى أساس قانونى واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه ، كما يشمل غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن - متى استبان ذلك وغدا واضحا أن



المحكمة المختصة بنظر الدعوى المذكورة والفصل فى موضوعها هى المحكمة التأديبية بالإسكندرية • ولما كانت المحكمة المذكورة سبق ان حكمت بجلسته ١ من يناير سنة ١٩٧٧ فى الدعوى المشار اليها - والمقيدة بجدولها طعنا برقم ٧١ لسنة ١٧ قضائية بعدم اختصاصها بنظر الطعن ، فمن اثم يتعين القضاء بالفاء هذا الحكم ، وباختصاص المحكمة التأديبية بالإسكندرية بنظر الطعن المشار اليه ، وبالحالته اليها لنظره والفصل فى موضوعه •

( طعن ٧٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٢ )

#### للمجلس رقم ( ٤٣١ )

#### المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى بطلب الحكم ببطالان الخصم من مرتب العامل والمستند الى المخالفة التى ارتكبتها ولو لم يصدر قرار بمجازاته عنها - اجراء الخصم فى هذه الحالة يعتبر جزاء تأديبيا شديدا مباشرا فلا استند الى المخالفة المنسوبة الى العامل وليس الى قاعدة من القواعد التنفيذية العادة المحددة لمستحقاقه الوظيفية - اساس ذلك - الزام العامل بقيمة ما تتحمله جهة الادارة من اعباء مالية بسبب تقصيره وان لم يكن فى ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانونا الا انه يرتبط بها ارتباط الفرع بالاصل لقيامه على اساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى العامل وهو ذات الاساس الذى يقوم عليه قرار الجزاء عن المخالفة وبصرف النظر عن ما اذا كان التحقيق مع العامل قد انتهى الى توقيع جزاء تأديبي او لم ينته الى ذلك •

#### ملخص الحكم :

ان المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ، وان ولايتها هذه لا تقتصر على الطعون المباشرة فى قرارات الجزاءات ، وانما تمتد الى الطلبات الاخرى المرتبطة • وانه يكفى الاختصاص للمحكمة التأديبية بنظر الدعوى بطلب الحكم ببطالان الخصم من مرتب العامل ان يكون هذا الخصم مستندا الى المخالفة التى ارتكبتها ولو

لم يصدر ضد العامل قرار بمجازاته عنها اذ يفيد الخصم في هذه الحالة جزاء تأديبيا غير مباشر طالما انه يستند الى المخالفة المنسوبة الى العامل وليس الى قاعدة من قواعد التنظيمية العامة المحددة لمستحقاته الوظيفية .  
وتبعاً لذلك فان الزام العامل بقيمة ما تملته جهة الاذارة من اعباء مالية بسبب تقصيرة وان لم يكن في ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانوناً الا انه يرتبط بها ارتباط الفرع بالأصل لقيامه على اساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى العامل ، وهو ذات الاساس الذي يقوم عليه قرار الجزاء عن هذه المخالفة فيما لو قدرت الجهة الادارية اعمال سلطتها التأديبية قبل العامل عن المخالفة المذكورة وبهذه المثابة فانه - باعتبار ان قاضي الاصل هو قاضي الفرع - ينعقد للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل في مدى الزام العامل بما تملته جهة الادارة من مبالغ بسبب هذه المخالفة يستوى في ذلك ان يكون طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترناً بطلب الغاء الجزاء التأديبي او قدم اليها على استقلال وبغض النظر عن اذا كان التحقيق مع العامل قد انتهى الى توقيع جزاء تأديبي أو لم ينته الى ذلك .

ومن حيث انه لذلك واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة ولائها بنظر طلب الغاء قرار صدر بتحميل عامل بقيمة مذكورة نسب اليه التقصير في المخالفة اليه على ما سلف بيانه ، لذلك فإنه يكون قد جاء مخالفاً للقانون وبالتالي يعين الحكم بالفساده واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها من جديد .

( طعن ٢٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥ )

قاعدة رقم ( ٤٣٢ ) :

المبدأ :

صدور قرار انهاء خدمة العامل استناداً على نص المادة ١٠٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي حددت الحالات التي يعتبر فيها العامل مستقلاً - ثبوت أن القرار قد افصح الفصاحا صريحا بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة بصرف النظر عن لفظ

الاستقالة الاعتبارية التي استخدمه القرار وارتباط القرار بواقعة التحقيق مع العامل نتيجة اخلائه بواجبات وظيفته - القرار المطعون فيه هو قسراد صريح بتوقيع جزاء الفصل مما تختص به المحكمة التأديبية .

#### ملخص الحكم :

انه يبين للمحكمة من مطالعة ما تضمنته حافظة مستندات الشركة المقدمة الى المحكمة التأديبية بطنطا بجلسة ٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٩ ان صدر أمر ادارى برقم ١٠٩ ع فى ١٩ من يولية سنة ١٩٧٨ من رئيس مجلس ادارة الشركة تضمن أن يتولى ( ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ) أمانة مخزن خدمة طنطا وفى ٢٤ من يولية حرر محضر اثبات حالة ورد به ان المذكور امتنع عن تنفيذ الامر المذكور ، وأجرى تحقيق مع العامل الممتنع برقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٨ ، اعلن تقرير بنتيجته ، وانتهى التقرير الى اولا : قيد الواقعة لمخالفة ادارية بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار القانون العاملين بالقطاع العام وبالمواد ٥٢ ، ٥٥ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ من النظام المرفق ضد السيد ( ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ) لانه فى يوم ١٩٧٨/٧/٢٤ ، خرج على مقتضى الواجب الوظيفى بان اخل اخلال خطيرا بواجبات وظيفته ومقتضايتها لامتناعه عن تنفيذ أمر ادارى صدر اليه من رب العمل بتوليته أمانة مخزن مخزن مركز خدمة طنطا ثانيا : اعتبار المذكور مستقيلا عن عمله طبقا لاحكام القانون « اشر ورئيس مجلس الادارة على ذلك بالموافقة فى ٢١ من اغسطس سنة ١٩٧٨ ، ثم صدر فى اليوم التالى القرار المطعون فيه ، وأشار فى ديباجته الى القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الى محضر اثبات واقعة الامتناع ونتيجة التحقق الادارى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٨ ، وقرر فى مادته الاولى اعتبار المذكور الشامل للدرجة الرابعة مستقيلا ، ولص فى مادته كتابة « بمنح المذكورين من الدخول الى موقع العمل لانقطاع صلته بالشركة نهائيا » .

ومن حيث أنه يثبت من ذلك للمحكمة أن القرار المطعون فيه قد افصح افصاحا صريحا بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العامل المذكور ، بصرف النظر عن لفظ الاستقالة الاعتبارية الذى استخدمه القرار « وارتبط القرار بواقعة غيرها التحقيق ونتيجة اخلائه بواجبات الوظيفة وخروجا

على متبقي الواجب. واعد تقرير بالاتهام. تضمن هذه المخالفات. وأشار الى المادة ٧٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على واجبات العاملين. انها اداء الواجبات المنوطة بهم. كما أشار الى المواد من ٨٠ الى ٨٢ التي يتضمنها الفصل الخاص بالتحقيق والتأديب في هذا القانون وفيها المادة ٨٢ الخصاصية بالجزاءات التأديبية ومع هذه الشواهد لا تقوم اولى شبهة لدى المحكمة في ان القرار المطعون فيه، هو قرار صريح بتوقيع جزاء الفصل على العامل المذكور مما يختص المحكمة التأديبية بنظر المظنون فيه تطبيقاً لحكم المادة ١٣ من المادة ١٠ وللمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم يكون قضاء المحكمة التأديبية بطلاناً باختصاصها بنظر الظعن قضاء قد صادف صحيح حكم القانون .

( ملعن ٣٢٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٤٣٣ ) .

المبدأ :

الفقرة ٣ من المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - صدور قرار فصل العامل من رئيس مجلس ادارة الشركة يشكل عنواناً على اختصاص المحكمة التأديبية - العبرة في تحازيد الجهة صاحبة السلطة في اصدار قرار الجزاء هو بوقت توقيع الجزاء وليس بوقت اوتكاف المخالفة .

ملخص الحكم :

ان صدور هذا القرار بفصل العامل من الخدمة من رئيس مجلس ادارة الشركة يشكل عدواناً على اختصاص المحكمة التأديبية التي خصتها الفقرة ( ٣١ ) من المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام. دون سواها بتوقيع بعض الجزاءات ومنها جزاء الفصل من الخدمة والعبرة في تحديد الجهة صاحبة السلطة في اصدار قرار الجزاء هو بوقت توقيع الجزاء وليس بوقت

ارتكاب المخالفة ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر مشموباً بمعيب عدم الاختصاص خليفاً بالالفاء . ويكون حكم المحكمة التأديبية بطلاناً بالفاء حكماً وافق صحيح القانون .

١٩٨٤/١/٢٤ - جلسة ٢٦ ق ٢ - طعن ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق ٢ - جلسة ٢٦/١/١٩٨٤

الاعتناء رقم ( ٤٢٤ )

المبيد :

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية المقتضى - العبرة في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بنظر إلغاء قرارات نقل العاملين هي بتكليف المدعى لدعواه بأن قرار نقله ينطوي على عقوبة تأديبية .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جزی على أن العبرة في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الصادرة بنقل العاملين هي بتكليف المدعى لدعواه بحيث يتمدد الاختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل في الدعوى طالما كان المدعى قد كلف قرار النقل المطعون فيه بأنه الطوى على عقوبة تأديبية له اذ يكون على المحكمة التأديبية في هذه الحالة ان تتصدى للفصل في موضوع الدعوى حتى اذا ما تبين لها صحة التكليف الذي اسبغه المدعى على القرار قضت بالالفاء والا فانها تقضى برفض الدعوى ومتى كان ذلك وكان الثابت ان المدعى نعى على اقرار المطعون فيه انه الطوى على عقوبة تأديبية مغلطة فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في طلب الفناء هذا القرار يكون قد اصاب الحق في قضائه ولا مطن عليه من هذه الناحية مما يكون النفع معه بمعيم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى في هذا الشق فليما دفعا في غير محله متفينا رفضه كما يكون الدفع بغير اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذا الطلب قد جاء لدوره ومن باب أولى في غير محله جديرا بالرفض أيضا .

١٩٨٣/٦/١ - جلسة ٢٥ ق ٢ - جلسة ٢٥/٦/١٩٨٣

## المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات التي انطوت على عقوبة تأديبية مقننة - يشترط لانعقاد الاختصاص لهذه المحاكم أن يكون القرار المطعون فيه من القرارات الفردية التي تتمتع فيها الجهة الادارية بسلطة تقديرية واسعة مثل قرارات النقل والندب التي تتمتع فيها الجهة الادارية لا تصلح اداة للتسبج لانزال العقاب - أساس ذلك اتساعها بمصلحة العمومية وتتنافى طبيعتها مع لفكرة العقاب - يتعبد الاختصاص تبعاً للتكييف الذي يسبقه المدعى على القرار المطعون فيه .

## ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في طلبات إلغاء القرارات التأديبية لا يقتصر فقط على ما كان من تلك القرارات متضمناً مجازاة العامل بأحد الجزئات التأديبية المنصوص عليها صراحة في القانون وإنما يمتد الى ما عدا ذلك من القرارات التي ينص عليها ذوو الشأن انها انطوت على عقوبات تأديبية مقننة على خلاف احكام التأديب المقررة قانوناً الا ان مبدأ النظر لا يصدق بطبيعة الحال الا على القرارات الفردية وحدها دون القرارات التنظيمية التي تقسم بالعمومية وتتنافى بطبيعتها من ثم مع فكرة العقاب . وان ما جرى به قضاء هذه المحكمة الادارية العليا من ان اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في طلبات إلغاء القرارات التأديبية المقننة يتحدد تبعاً للتكييف الذي يسبقه المدعى على القرار المطعون فيه وما اذا كان قد انطوى على عقوبة مقننة من عدمه بحيث يتعين على المحكمة ان تجيب المدعى الى طلب إلغاء القرار اذا ما تحققت من سلامة هذا التكييف والا فانها تقضى برفض الدعوى ان ما جرى به هذا القضاء إنما يتعلق بقرارات النقل والندب وما في حكمها من القرارات الفردية التي تتمتع جهة الادارة في اصدارها بسلطة تقديرية واسعة والتي تبدو من ثم في ظاهرها مبرأة مبدأ جهة تمس سلامتها. القانونية اخذاً في الاعتبار ان مثل هذه القرارات اذ ينفق امر الكشف عن حقيقة ما تنطوى عليه من تيه العقاب هي وحدها التي تصلح اداة للتستر

وزايعا في ائزال العقاب بالموظف على خلاف احكام القانون في حين ان القرارات التنظيمية لا تصلح اداة لهذا التستر لانها القرارات التي وان كانت قرارات فردية الا انها تمس احد المراكز القانونية التي ينظم القانون شروطها الموضوعية ويكفل حق الموظف فيها عند توافره على هذه الشروط ، ان يكون وجه مخالفة القانون نصا او روحا في هذه القرارات امر ظاهر على نحو لا تصلح معه القرارات المذكورة ان تكون بدورها اداة لتستر فكرة العقاب و متى كان ما تقدم فان مجرد النعي على القرار المطعون فيه بانه انطوى على عقوبة تاديبية مقنعة لا يكفي بذاته وفي جميع الاحوال لانمقاد اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وانما يلزم ان يكون هذا القرار من القرارات الفردية التي تتمتع فيها الجهة الادارية بمسؤولية كالتأديب والتوبيخ ، والسلطة المخولة لها في اصدار قرارات النقل والتدبير على ما سلف البيان . . .

ومن حيث انه لما كان القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ المتضمن تفويض الامين المساعد لجامعة الزقازيق في الاشراف والتوجيه على الشئون القانونية بالجامعة وفي المتابعة اللازمة لسرعة إنجاز الأعمال يعد من القرارات التنظيمية التي تتأبى بطبيعتها عن ان يكون اداة للتأديب المقنعة حسبما سلفت الاشارة اليه كما ان طلب الغاء القرار المذكور لا تعتبر طلبا مرتبطا بطلب الغاء القرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتدبير المدعى من وظيفة مراقب عام الشئون القانونية للجامعة للعمل بالشئون القانونية بقسم المستشفيات والذي انتهى الحكم المطعون فيه وبحق الى اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في طلب الغائه على نحو يعمد الاختصاص للمحكمة المذكورة بالفضل في طلب الغاء القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ايضا استنادا الى هذا الارتباط لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى بطلب الغاء القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه يكون مخالفا للقانون متعيينا الحكم بالغائه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بالمصورة بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب الغاء هذا القرار وباحالة الدعوى في شأن هذا الطلب الى محكمة القضاء

الادارى بالمنصورة المختصة بنظرها قانونا وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة بحسبان ان المدعى يعتبر من العاملين الشاغلين لاجدى وظائف المستوى الاول ذات الربط من ١٤٤٠/٨٧٦ جنيها سنويا الذين تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة (١٠) من القانون سالف الذكر بالنسبة لهم .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالقرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٧ المتضمن ندب المدعى المراقب العام للشئون القانونية بالجامعة من الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ جنيها سنويا للعمل بالشئون القانونية بقسم المستشفيات فان الحكم المطعون فيه اصاب الحق فيما قضى به سواء من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى قى شأنه أو فيما قضى به من الفاء هذا القرار وذلك للأسباب التى اقام عليها الحكم المطعون فيه فضاءه فى هذا الخصوص والتى تقرها هذه المحكمة ذلك ان ما ينسب به المدعى على هذا القرار يقوم على اساس انه انطوى على عقوبة تأديبية مقنة بتنزيله من وظيفته وهو الامر الذى استظهره الحكم المطعون فيه استظهارا شديدا لا مطمئن عليه اذ الثابت من ذات القرار المطعون فيه ان المدعى يشغل وظيفة المراقب العام للشئون القانونية المحدد لها الفئة من ٨٧٦ الى ١٤٤٠ جنيها سنويا فى حين ان اعلى وظيفة قانونية بقسم المستشفيات الجامعية هى وظيفة مدير الشئون القانونية المحدد لها الفئة من ٥٤٠ الى ١٤٤٠ جنيها سنويا فضلا عن ان وظيفة المراقب العام للشئون القانونية بإدارة الجامعة هى قمة الهمم الوظيفى لوظائف القانون بالجامعة وان شاغلها تعتبر من ثم فى مركز رئاسى بالنسبة للعاملين بالشئون القانونية بقسم المستشفيات وهو الامر الذى اخل به القرار المطعون فيه اخلالا ترتب عليه تنزيل للمدعى تشويه سمعة العقاب المقنع لانتباهه على اساس ما نسب الى المدعى من انه غير متعاون مع ادارة الجامعة على ما يستفاد من مذكرة الامانة العامة للجنة العليا لشئون الادارات القانونية المؤرخة فى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٧٨ والمقدمة من المدعى ضمن مستندات الدعوى .



ومن حيث انه لا كان ما تقدم فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى بالنسبة لطلب إلغاء القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ٤ من ابريل سنة ١٩٧٧ بتفويض أمين جامعة الزقازيق المساعد في الاشراف والتوجيه على الشئون القانونية بالجامعة المذكورة وفي المتابعة اللازمة لسرعة انجاز الاعمال وباختصاص محكمة القضاء الاداري، بالمنصورة بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب إلغاء القرار المذكور وباحسالة الدعوى اليها للفصل في هذا الطلب مع بقاء الفصل في مصارف الطلب المذكور اليها . ويرفض الطعن فيما عدا ذلك .

( طعن ٦٥٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٦ )

##### المبدأ :

الطعن بإلغاء قرار ينطوي على عقوبة مدنية يكون إما للقضاء الإداري بالنسبة للموظف العام أو للقضاء العادي العمالي بالنسبة للعامل بالقطاع العام .

##### ملخص الحكم :

يعتبر التأديب جزءا من نظام الخدمة المدنية سواء في نطاق القانون العام بالنسبة للعاملين بالجهات الحكومية او في نطاق القانون الخاص بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - وتختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية الموقفة على العاملين في الجهات الحكومية بصفة عامة وبمعن العاملين في الهيئات الخاصة وهم العاملون بالقطاع العام على أن اختصاص المحاكم التأديبية في الحالين اختصاص محدود اعطى للمحكم التأديبية استثناء من الولاية العامة للقضاء الاداري بنظر المنازعات الادارية ومن الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية ونتيجة ذلك انه يتعين تفسير اختصاص المحاكم التأديبية تفسيراً ضيقاً ومن ثم يجب قصر اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في القرارات التي تصدر بعقوبات

تأديبية مقررة فى القوانين واللوائح صراحة دون القرارات الساترة لجزاءات مقننة والمعيار هنا معيار شكلى يمتد فيه بالجزاء الموقع على العامل ، فاذا لم يكن الجزاء من بين الجزاءات التأديبية المذكورة كان الطعن عليه امام القضاء الادارى او القضاء العادى بحسب ما اذا كانت علاقة العامل بجهة عمله تخضع للقانون العام او لاحكام القانون الخاص .

( طعن ٣٣٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧ )

#### تعليق :

عكس ذلك طعن ٦٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٣/١/١ وطعن ٦٥٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٩

#### قاعدة رقم ( ٤٣٧ )

#### المبدأ :

قرار نقل احد العاملين بالقطاع العام نقلا مكانيا - الطعن على هذا القرار امام محكمة القضاء الادارى - النعى عليه بالانه انبعث من نطاق الرغبة فى التأديب وستر عقوبة تأديبية غير قانونية - وجب على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها وتحيل الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت فى الاوراق ان المدعى كان يعمل بالشركة الاهلية للغزل والنسيج بوظيفة ملاحظ صيانة ا للفترة السادسة ، وفى ٣١ من مايو سنة ١٩٧٦ اصدر السيد وزير الصناعة والتعدين والثروة المعدنية القرار رقم ٥٩١ الذى قضى بنقله من الشركة المذكورة الى فروع الحمسراوين لفوسفات البحر الاحمر .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اصدار قانون مجلس الدولة اصبحت المحاكم التأديبية فرعا من القسم القضائى بمجلس الدولة وناط بها القانون الاختصاص بمسائل

تأديب العاملين بنصوص وردت تنظيما وتفصيلا لما قررته المادة ١٧٢ من الدستور فى صيغة عامة مطلقة من ان مجلس الدولة يختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون فى القطاع العام ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التى تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبى كما تتناول ، الطعن فى أى جزاء تأديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة . وإن اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالفاء الجزاء وإنما يختص بكل ما يرتبط به أو يتفرع عنه باعتبار أن قاضى الاصل هو قاضى الفرع .

ومن حيث أن مخاصمة قرار النقل اذا كان فى جوهره فحص نص على الباعث فى اصداره وانه مجرد الزجر والتنكيل وليس ابتغاء المصلحة العامة فإن هذا الباعث وان كان يسم القرار بعدم المشروعية لم يلب فى غايته مما يختص بالفصل فيه القضاء المنوط به قانونا مراقبة مشروعية هذا القرار بوصفه قرار نقل ، فإن هذا القرار يتحول أيضا الى قرار تأديبى سائرا لعقوبة غير قانونية قد تكون اشد قسوة واعمق اثرا فى حياة العامل ومستقبله الوظيفى من كثير من الجزاءات التأديبية التى ينص عليها القانون وبهذه المثابة يختص انقضاء التأديبى بالفصل فيه بوصفه قرارا تأديبيا اخذاً فى الاعتبار ان المحكمة هى صاحبة الولاية العامة فى تأديب العاملين وللфصل فى القرارات الصادرة بمجازاتهم وتلك المرتبطة بها او المتفرقة عنها وانه لا توجد ثمة قاعدة قانونية فى قانون مجلس الدولة المذكور او فى قانون اخر تقصر اختصاص المحكمة التأديبية على الفصل فى الجزاءات التأديبية الصريحة دون القنعة . ومثار للقول فى هذا الصدد بأنه يلزم لكى يعتبر القرار بمثابة الجزاء التأديبى ان يكون متضمنا عقوبة من العقوبات التأديبية التى عينها القانون ، والا كان ، جزاءا تأديبيا صريحا ، وإنما يكفى ان تبين المحكمة التأديبية من ظروف الاحوال وملابساتها ان نية مصدر القرار اتجهت الى عقاب العامل ولكن بغير اتباع الاجراءات والأوضاع المقررة لذلك . وبناء عليه فإنه اذا ما لجأ المتظلم من قرار النقل الى محكمة

القضاء الإداري وكان جوهر نعيه عليه انه انبعث من منطلق الرغبة في  
التأديب وستر عقوبة تأديبية غير قانونية وجب على المحكمة ان تقضى بعدم  
اختصاصها وتحيل الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة وفقا لحكم  
المادة ١١٠ من قانون المرافعات ٥

ومن حيث ان الثابت ان المدعى اقام دعواه امام محكمة القضاء الإداري  
بالاسكندرية طاعنا على قرار نقله من الشركة الاهلية للفرزل والنسيج الى  
فروع الحمراءين لفوسفات البحر الاحمر ، وكان جوهر نعيه على هذا القرار  
انه انبعث من منطلق الرغبة في انتكيل والاضرار به بنفيه في منطقة  
البحر الاحمر للتخلص منه هو وزملاؤه عقب الافراج عنه في الواقعة مثار  
المحضر رقم ٧ لسنة ١٩٧٦ حصر تحقيق ثيابة شرق الاسكندرية فمن ثم  
كان على المحكمة المذكورة ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وتحيلها  
بحالتها الى المحكمة التأديبية المختصة وفقا لحكم المادة ١١٠ من قانون  
المرافعات ٥

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون  
قد خالف صحيح حكم القانون مما يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا  
وفي الموضوع الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه ، والحكم بعدم اختصاص  
محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى المحكمة التأديبية  
بالاسكندرية للفصل فيها مع الزام الشركة المدعى عليها مصروفات الطعن  
وابقت الفصل في مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع ٥

( طعن ١٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٨٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٨ )

المبدأ :

النقل ليس من بين الجزاءات التأديبية التي نص عليها قانون العاملين  
بالقطاع انعام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الطعن على القرار الصادر به لا يدخل  
في اختصاص المحاكم التأديبية المحددة في الفترة الاخيرة من المادة ١٥ من  
قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهي الطعون

في القرارات النهائية للسلطات التأديبية وأجزاء الواقعة على العاملين بالقطاع العام - لا يغير من ذلك كون الطاعن قد كيف قرار النقل بأنه سائرًا لجزء متفق لأن اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ورد على سبيل الاستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية - اختصاص القضاء العادي - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة للدوائر العمالية .

#### ملخص الحكم :

إن النقل ليس من بين الجزاءات التأديبية التي نص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام ككتوبته على المخالفات التي يرتكبها العاملون ولذا فإن الطعن في القرار الصادر به لا يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية المحدد في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي الطعون في القرارات النهائية للسلطة التأديبية والجزاءات الواقعة على العاملين في القطاع العام في الحدود المقررة قانوناً لا يغير من ذلك كون قرار حسبما يراه المطعون ضده سائرًا لجزء متفق ، لأن اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ورد على سبيل الاستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره .

ومن حيث أنه وقد انتفى عن القرار المطعون فيه وصف القرار الإداري أو الجزاء التأديبي فإن المنازعة بشأنه تخرج من ولاية محاكم مجلس الدولة وتدخل في ولاية القضاء العادي ، ولذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بقضائه ضمناً باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار نقل المطعون ضده من وظيفته السابقة كرئيس لمجلس إدارة شركة الفناء. للشحن والتفريغ ويتعين لذلك الحكم بالفائه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعن في القرار المشار اليه وبإحالة هذا الطعن إلى المحكمة المختصة بنظره وهي محكمة الاسكندرية الابتدائية الدائرة العمالية عملاً بالمادة ١١٠ من أرقام .

تعليق :

على ذلك طعن ١٢٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٢

قاعدة رقم ( ٤٣٩ )

المبدأ :

صنوبر قرار بنقل احد العاملين والظعن فيه امام المحاكم التأديبية -  
يكفى ان تبين المحكمة من ظروف الاحوال وملابساتها ان نية مصدر القرار  
اتجهت الى عقاب العامل دون اتباع الاجراءات المقررة فينعقد لها الاختصاص  
بنظر الظعن والفصل فيه - اما اذا تبين للمحكمة ان النعى على القرار في  
جوهره يتناول مشروعية قرار النقل بوصفه كذلك وليس بوصفه ساترا  
لعلوة مكنة كان عليها ان تقضى بعدم اختصاصها مع احالة الدعوى الى  
المحكمة المختصة - اذا ما انتهت المحكمة الى ان قرار النقل لا يعد جزءا  
تاديبيا مائعا لصدوره في نطاق تنظيم العمل بالجهة المطعون ضدها وانتهت  
الى سلامته قانونا بصدوره من مختص ولاسباب تبرره لا يجوز لها ان تقضى  
بعد ذلك بعدم الاختصاص وانما يتعين عليها ان تقضى برفض الدعوى .

ملخص الحكم :

من حيث ان الظروف والملابسات التي صاحبت اصدار هذا القرار  
في عهد الوزير الذي استعبدته ثم اعادته ثانية الى المؤسسة في عهد  
وزير آخر تقطع بالسمة المقابية للقرار المطعون فيه . فالوزير الذي  
استصدر هذا القرار كان من العاملين في المؤسسة وفور تعيينه وزيرا  
لوزارة الطيران التي تتبعها المؤسسة المذكورة بادر بمنح المدعى دون سند  
من قانون اجازة مفتوحة لم يصرف له عنها كل ما يستحق من بدل تمثيل  
وبهله المثابة فان هذه الاجازة لا تعدو ان تكون من قبيل الوقف احتياطيا  
عن العمل الذي شرعه القانون في حالة اقتراح العامل آثام ادارية او  
جنائية تبرره ، ووضع له الضوابط المنظمة له ومنها عدم جواز مدة لاكثر  
من ثلاثة اشهر الا بموافقة المحكمة التأديبية وهو ما لم يتم بالنسبة  
للمدعى ، اذ ظل اثنى وثلاثين شهرا موقفا عن العمل الى ان تم نقله  
بالقرار المطعون فيه الى وزارة النقل بعد ان لم يتيسر لهذا الوزير ما سعى

اليه من استصدار قرار جمهورى بفصل المدعى بغير الطريق التأديبى ومؤدى ذلك ان الوزير اتجه منذ البداية الى معاقبة المدعى - لاسباب لم تفصح عنها الاوراق - وتكشف عن نيته هذه وقف المدعى عن العمل وهو مالا يتأتى الا فى حالة ارتكاب مخالفات يعاقب عليها القانون تأديبيا ، ثم السعى لفصله بغير الطريق التأديبى وهو ما لا يسوغ فى الغالب الأعم الا لأسباب تأديبية - وبهذه المثابة يكون الباعث على نقل المدعى هو محض تأديبه بأبعاده عن المؤسسة وحرمانه من المزايا المالية المخولة للعاملين بها أثناء خدمتهم وبعد انتهائهما على ما يبرر به الوزير اللاحق طلبه بإعادة المدعى الى عمله فى المؤسسة لافادته من لائحة المكافآت الإضافية فى نهاية الخدمة المحمول بها بالنسبة لقدامى العاملين فى المؤسسة -

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فانه لما كان المدعى يختصم القرار المطعون فيه بوصفه قرارا تأديبيا مقننا وكان سندُه الوحيد فى طلب الغاء هذا القرار هو أنه صدر بالمخالفة للقواعد القانونية المنظمة لتأديب العاملين فان المحكمة التأديبية تكون مختصة بالفصل فى القرار بوصفه قرارا تأديبيا .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية ولئن كانت قد قضت بعدم اختصاصها بقرار الدعوى ، الا انها وقد اقامت اسبابها على أن النكسل تم فى نطاق تنظيم العمل بالمؤسسة ولا يعد والحالة هذه جزءا تأديبيا مقننا . فانها تكون فى واقع الامر قد تناولت موضوع القرار وانتهت الى سلامته قانونا بصدوره من مختص ولاسباب تبرره . ولما كان من شأن هذه الاسباب ان تقضى الى الحكم برفض الدعوى وليس الى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فانه يتعين والامر كذلك مراقبة الحكم المطعون فيه باعتبار انه قضى برفض الدعوى بما لا وجه معه لاعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للاختصاص للفصل فيها .

ومن حيث ان قرار النقل المطعون فيه بوصفه قرارا تأديبيا اتجهت فيه نية الادارة - على ما سلف بيانه - الى معاقبة المدعى وبفسير اتباع الاجراءات والالواضاح المقررة قانونا وصدر على غير سبب يتصل بالمصلحة

العامة يبرر هذا النقل على ما افصح عنه السيد وزير السياحة والطيران  
عندما طالب باعادة المدعى الى عله بالمؤسسة فان القرار والامر كذلك  
يكون قد صدر بالمخالفة لاحكام القانون ويتعين من ثم القضاء بالفائه .

( طعن ٢٤٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٠ )

#### المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية يشمل كل ما يتصل بالتأديب او يتفرع  
عنه بهذه المثابة يندرج في اختصاصها الفصل في قرارات النقل اذا كان  
جوهر النهر عليها انها تنطوي على جزاء تأديبي مقنع .

#### ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه وان كان قد انتهى في منطوقه الى الحكم بعدم  
اختصاص المحكمة بنظر طلب الفاء اوامر نقل المدعين الا انه تطرق في اسبابه  
الى موضوع الدعوى في هذا الشق واوغل فيها كقضاء مختص على نحو  
يقضى الى القضاء برفض الدعوى موضوعا ، وهو بهذه المثابة يكون قد  
قضى في حقيقة الامر في موضوع الدعوى وليس في امر يتعلق بالاختصاص  
بما يتعين معه الفاء قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الشق والتصدي  
لموضوع الدعوى فيه وحسمه دون ثمة حاجة لاعادة الدعوى الى المحكمة  
التأديبية بعد ان قالت كلمتها في موضوعها .

من حيث ان الاختصاص بنقل العامل من مكان الى اخر مناطه كإص  
عام بتحقيق المصلحة العامة وما يتطلب من ضمان حسن سير العمل وانتظامه  
دون ثمة معوقات ، وبهذه المثابة فان مبررات ممارسة هذا الاختصاص  
تتوافر كلما دعت اعتبارات المصلحة العامة الى وجوب التدخل لاجرائه ،  
يستوى في ذلك ان يتم النقل بسبب او بمناسبة اتهام العامل بجرم يخل  
بواجبات وظيفته في الجهة التي يعمل بها ام في غير هذه الحالة ، ولا يسوغ  
والامر كذلك التحدي بان اجزاء النقل بسبب او بمناسبة اتهام العامل



ينطوى بحكم اللزوم على تأديب مقنع - ذلك ان النقل في هذه الحالة فضلا عن انه قد تحقق به مقومات المصلحة العامة شأن نقل العامل البريء الذي لم تلاحقه الاتهامات والجزاءات سواء بسواء ، فان هذا النقل قد يكون أجدى في تحقيق المصلحة العامة ودواعيها من أى اجراء آخر قد يتخذ حيال العامل المسئى ، ومؤدى ذلك ان النقل بسبب الاتهام او - بمناسبة ، لايدل بذاته على ان مصدر القرار يستهدف به التأديب المقنع مالم يتم الدليل على ذلك من الاوراق صدقا وعدلا ٠٠ والقول بغير ذلك من شأنه ان يصبح العامل المسئى فى وضع أكثر تمييزا من العامل البريء الذى يجوز نقله وفقا لمتطلبات المصلحة العامة بينما يتمتع ذلك بالنسبة للعامل المسئى وهو ما يتأتى مع كل منطق سليم -

ومن حيث انه لما كان النقل المpton فيه لم يتضمن تنزيلا فى وظيفة المدعين او اعتداه على حقوقهم القانونية ٠٠ وهو مالم يلحظ اليه المدعون ، كما خلت الاوراق مما يدل عليه ، وكان هذا النقل قد استهدف على ما بين من الاوراق مصلحة العمل فانه لايعدو ان يكون نقلا مكانيا لاشبه للتأديب فيه ٠٠ ولاينال من ذلك ان النقل تم بمناسبة ما نسب الى المدعين ٠٠ طالما ان الجهة الادارية قد راعت فى اجرائه وجه المصلحة العامة ابتفاء البعد عن كل ما يمس حسن سير العمل وانتظامه ٠٠

وقضت المحكمة بالفاء الحكم المpton فيه فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلب الفاء اوامر نقل المدعين واختصاصها بنظره وبرفض هذا الطلب موضوعا ٠

( طمن ٩٦٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٨٣/٢/١٩ وطمن ٨٩٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٦ )

قاعسة رقم ( ٤٤١ )

المبحث :

صعود قرار بنقل العامل من وظيفة الى اخرى والطعن على هذا القرار امام المحكمة التأديبية - لا يجوز للمحكمة ان تلغى بعدم اختصاصها بالاداء

انها تعرضت لموضوع القرار واشادت باسباب حكمها الى ان النقل في هذه الحالة يستهدف مصلحة العمل وليس عقاب العامل خاصة اذا كانت الوظيفة المنقول اليها العامل لا تقل عن الوظيفة المنقول منها يتعين على المحكمة في هذه الحالة تمشيا مع ما رددته في اسباب حكمها ان تقضى برفض طلب المدعى لا ان تحكم بعدم اختصاصها .

### ملخص الحكم ؟

من حيث انه فيما يتعلق بقرار نقل الطاعن من وظيفته كمدير ادارة الحركة بقسم اول البطائع والمهمات بجمرك القاهرة الى وظيفة وكيل ادارى وما ينهه الطاعن على هذا النقل من انه يساء الى سمعته ومستقبله وانه قصد به ابعاده الى وظيفة ادنى ومن ثم يكون عقابه قد تعدد عن فعل واحد فان من المسلم به أن لجهة الادارة رعاية للصالح العام ووفقا لمتطلبات سير المرفق العام ان تنقل العاملين بها من وظيفة الى اخرى قد ترى انهم اقدر على ممارسة مسؤولياتها ، واذ خلت الاوراق مما ثبت ان نقل المدعى من وظيفته الاولى الى وظيفة وكيل ادارى يشوبه تنزيل لوظيفة المدعى او اساءة الى سمعته فانه والحال كذلك لا يعد هذا النقل جزاء ، كما ان اقتراح هذا النقل بالجزاء الواقع على المدعى ليس فى ذاته دليلا على أن النقل ينطوى على جزاء مقنع تعتمد به العقوبة عن فعل واحد وذلك طالما ان النقل قصد به مصلحة العمل بوضع المدعى فى الوظيفة المناسبة على حدى ما تكشف من التحقيق الذى اجرى معه ، وانه ولئن كانت المحكمة التأديبية قد انتهت فى حكمها المطعون فيه الى عدم اختصاصها بنظر هذا الشق من دعوى الطاعن امامها الا أنها وقد اشارت فى اسباب حكمها الى أن النقل فى مثل هذه الحالة يستهدف التصون لمصلحة العمل وليس بعقاب العامل خاصة اذا كانت الوظيفة المنقول اليها لا تقل عن الوظيفة المنقول منها فانه كان يتعين على المحكمة التأديبية تمشيا مع ما رددته فى اسباب حكمها ان تقضى برفض طلب المدعى فى هذا الشق لا ان تحكم بعدم اختصاصها ، ويتعين من ثم تصويب الحكم على هذا الاساس .

## المبدأ :

المادة ١٧٢ من دستور ١٩٧١ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المشرع إعادة تنظيم المسافة التأديبية للعاملين في الحكومة والهيئات العامة وشركات القطاع العام على نسق جديد وجعل المحكمة التأديبية مشكلة كلها من قضايا وتختص بالمساءلة التأديبية للعاملين الذين يحالون إليها من النيابة الادارية ، وبنظر الطعون في الجـزـاءات التأديبية التي ترفعها جهات العمل سواء التي عن طريق السلطات الرئاسية مباشرة أو عن طريق مجلس تاديب حسب التنظيم القانوني للتاديب في كل جهة بحسبانها جميعها جزاءات صادرة من سلطة تأديبية الاثر المترتب على ذلك : قرارات مجلس التاديب قرارات تأديبية صادرة من جهات العمل ويجوز للعاملين الذين تصدر ضدهم هذه القرارات الطعن فيها امام المحكمة التأديبية المختصة وليس امام المحكمة الادارية العليا مباشرة .

## ملخص الحكم :

ان دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، قد استحدثت بالمادة ١٧٢ منه نصا يقضى بان « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى » . وفاد ذلك انعقاد الاختصاص دستوريا لمحاكم مجلس الدولة بنظر كل من المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية وانفرادها بالقضاء في هذه المنازعات والدعاوى على سبيل التخصيص . وامتثالا لهذا الحكم الدستوري خص المشرع في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ المحاكم التأديبية المنشأة طبقا للمادة السابعة منه ، خصها في المادة الخامسة عشر بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التي تقع من العاملين المدنيين بالجهاز الاداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ، وبالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا ادنى من الارباح كما خصها بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة من القانون ذاته ،

وفى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ( والطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا . ثم نصت المادة الثانية والعشرين من القانون ذاكه على ان احكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا فى الاحوال المبينة فى هذا القانون » كما اجازت المادة الثالثة والعشرين الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية فى الاحوال التى بنيتها .

ومن حيث ان الاستفادة من النصوص المتقدمة ان المشرع اعاد تنظيم المسألة التأديبية للعاملين فى الحكومة والهيئات العامة وشركات النقل العام ، على نسق جديد ، جعل المحكمة التأديبية مشكلة كلها من قضاة ، وتختص بالمسألة التأديبية للعاملين الذين يحالون اليها من النيابة الادارية وبنظر الطعون فى الجزاءات التأديبية التى توقعها جهات العمل المشار اليها على العاملين بها ، سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة ، او عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانونى للتأديب فى كل جهة ، بحسبانها جميعا جزاءات صادرة من سلطة تأديبية . وان احكام هذه المحاكم التأديبية التى تصدر فى الدعاوى او الطعون التأديبية ، يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا من ذوى الشأن الذين حدهم القانون وفى الحالات المبينة به .

ومن حيث انه فى ضوء هذا التنظيم الجديد للتأديب ، تعتبر قرارات مجلس التأديب قرارات تأديبية صادرة من جهات العمل ، ويجوز للعاملين الذى تصدر ضدهم هذه القرارات الطعن فيها امام المحكمة التأديبية المختصة وليس امام المحكمة الادارية العليا مباشرة ، طبقا للبندين التاسع والثالث عشر من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وطبقا للفقرة الاخيرة من المادة الخامسة عشر منه .

( طعن ١٠١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٤٤٣ )

المبدأ :

قرارات مجلس التأديب وان اعتبرت قرارات ادارية صادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائى مما يجوز الطعن فيها امام محكمة القضاء

الادارى الا ان هذه القرارات قرارات صادرة من سلطة تأديبية وبهذه المثابة يكون الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية أساساً ذلك : تخصيص نصوص التأديب لعموم النص الذى ينوط بالقضاء الادارى بنظر الطعون فى قرارات هذه الجهات - الأثر المترتب على ذلك : تخرج الطعون فى قرارات مجالس التأديب من عموم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الطعون فى قرارات اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى وتدخل فى خصوص الطعون فى قرارات السلطات التأديبية التى ناط المشرع بنظرها المحاكم التأديبية - تطبيق لقرار مجلس التأديب لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا فى وظيفة مدرس وربطها آنالى دون مستوى درجات الوظائف العليا - اختصاص المحكمة التأديبية بطنطا بنظر الطعن فى قرار مجلس التأديب .

#### ملخص الحكم :

ان قرارات مجلس التأديب ، وان اعتبرت قرارات ادارية صادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائى ، مما يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الادارى طبقاً للبند الثامن من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، وطبقاً للمادة الثلاث عشرة منه ، الا ان هذه القرارات قرارات صادرة من سلطة تأديبية ، وبهذه المثابة يكون الطعن فيها أمام المحاكم التأديبية باعتبار تخصيص نصوص التأديب لعموم النص الذى ينوط بالقضاء الادارى بنظر الطعون فى قرارات هذه الجهات ومن ثم تخرج الطعون فى قرارات مجالس التأديب من عموم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الطعون فى قرارات اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى ، وتدخل فى اختصاص الطعون فى قرارات السلطات التأديبية التى ناط المشرع بنظرها المحاكم التأديبية .

ومن حيث انه لا يؤثر فيما تقدم أن بعض قرارات مجالس التأديب تصدر وفق قواعد المحاكمات التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، كما هو الشأن بالنسبة لمجلس التأديب المشكل طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الجامعات ، فان حرص المشرع على اتباع هذه القواعد فى مجلس التأديب ، انما قصد به احاطة قرارات هذا المجلس بضمانات تكفل ابلغ درجات الرشد بالنسبة لفتات من العاملين ، ليس

المشرع ما لأوضاعهم وطبيعة أعمالهم من حساسية ودقة ، وتوخى تنظيم مساوئهم التأديبية مما ينبغى أن يتلامح مع هذه الأوضاع ، من حيث اطلاق سلطة جهاتهم الادارية فى توقيع كافة الجزاءات التأديبية بما فى ذلك الفصل ، ومن حيث كفالة الضمانات التى تقابل هذه السلطة الواسعة فى تقرير الجزاءات ، وتحدد مما تتيحه الجهات الرئاسية الادارية من هيمنة وتضبط ممارسة السلطات بضوابط الحيطة . وليس من شأن مراعاة المشرع لهذه الاعتبارات أن تختلف طبيعة القرار الصادر ، ولا أن يكسب وصف الحكم القضائى .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن من المسلم أن اتباع الاجراءات القضائية أمام اللجان الادارية هو واحد من معيارين للتمييز بين اللجان الادارية الصرف وبين اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى ، وذلك لتحديد ما اذا كان يطلع فى قراراتها أمام القضاء العادى أم أمام القضاء الادارى . وهذا ما حسمه المشرع باعتبار القرارات الصادرة عن اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى قرارات ادارية يكون الطعن فيها أمام جهة القضاء الادارى ، وذلك حسبما نصت القوانين المتتامة لتنظيم مجلس الدولة منذ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى الان . وبالنسبة لمجالس الاستاديب على وجه الخصوص ، فإن تخصيص الدستور مجلس الدولة بالقضاء التأديبى ، يستوجب حمل طبيعة هذه المجالس محمل السلطات التأديبية ، واللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى ، توفيقا بين النصوص ورفعها لما عسى أن يثور من تعارض بين النص الدستورى الاسمى ، وبين تاويل للاحكام القانونية الادنى يصحح مجالس التاديب بصيغة القضاء ويحصل قراراتها محل الاحكام .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن الاحالة الى قواعد المحاكمة التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، عند المساءلة أمام مجالس التاديب المشكلة فى الجامعات طبقا للمادتين ١٠٩ ، ١٦٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، لا يشمل قواعد الطعن فى الاحكام التى تصدر من المحاكم التأديبية ، بحسبان هذه القواعد وردت تحت عنوان الاجراءات أمام المحاكم

التأديبية في المواد من ٣٤ الى ٤٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وهي خاصة بطريقة الاعلان بالجلسة واستجواب العاملين وسماع الشهود ووسائل الدفاع ، أما قواعد الطعن في الاحكام فقد وردت في المادتين ٢٢ ، ٢٣ من القانون ، فلا تشملها الاحالة ، ويكون الطعن في قرارات مجالس التأديب بالجامعات أمام المحكمة التأديبية المختصة . كما سلف البيان .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه صادر من مجلس التأديب لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا والطاعنان يعملان مدرسين بالجامعة ، وقد نص الجدول رقم (٤) من القانون ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة على أن الربط المالي لوظيفة مدرس هو ٩٦٠ - ١٧٨٨ ، وهو دون مستوى درجات الوظائف العليا الأمر الذي ينمقد به الاختصاص في نظر الطعن المائل طبقا للمادة السابعة من قانون مجلس الدولة للمحكمة التأديبية لمدينة طنطا ، ويتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا نوعيا بنظر الطعن المائل ، والامر باحالتها الى المحكمة التأديبية لمدينة طنطا ، عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

فلهذه الأسباب . . حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الطعن وباحالته الى المحكمة التأديبية لمدينة طنطا .

١ - يراجع تفصيلا في شأن تكييف قرارات مجالس التأديب وقضاء المحكمة الادارية العليا السابق وأسبابه ومبررات العدول عنه الحكم الصادر في الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق الصادر بذات الجلسة والمنشور بهذه المجموعة .

٢ - يراجع أيضا في شأن اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار مجلس تأديب أحد العاملين بالجامعة - الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق الصادر بذات الجلسة والمنشور بهذه المجموعة .

( طعن ١٠١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٣ )

### المبدأ :

المستفاد من استقراء النصوص القانونية الواردة في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة أخضاع العاملين بها لنظام تأديبي لا يختلف في مجموعه عن النظام التأديبي الذى يخضع له العاملون المدنيون بالدولة والعاملون بالقطاع العام ويكاد أن يتطابق مع النظام التأديبي الذى يخضع له بعض طوائف الموظفين العموميون من العاملين بالجامعات ورجال الشرطة ورجال السلكين الدبلوماسى والقنصلى - نتيجة ذلك : اختصاص القضاء التأديبي بمجلس الدولة بالفصل فى المنازعات التأديبية الخاصة بهم .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة أن المعاهد الخاصة قد أنشئت وفقا لحكم المادة الثانية منه لتحقيق الحدود الآتية وهى المعاونة فى تحقيق الاهداف التعليمية المقررة لبعض المعاهد الحكومية ، وتسيير الدراسة فيها فى هذه الحالة وفقا لخطط ومناهج الدراسة المقررة بالمعاهد الحكومية المماثلة . وتحقيق اهداف خاصة بها طبقا لخطط ومناهج دراسية تقرها وزارة التعليم العالى قبل تنفيذها ، والمشاركة فى تحقيق خطط التنمية ووضع العلم فى خدمتها ، كما قضت المادة الثالثة بخضوع المعاهد العالية الخاصة لاشراف وزارة التعليم العالى ولها حق التفتيش على هذه المعاهد فى الحدود وبالقيد الواردة فى القانون .

ونظم القانون فى الباب الثامى منه اجراءات الترخيص بانشاء المعاهد العالية الخاصة وشرط فى المادة الخامسة منه فى صاحب المعهد العالى الخاص أن يكون من الاشخاص الاعتبارية العامة او من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة او من النقابات او من الجمعيات المشكلة وفقا



لاحكام القانون المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية او جنسية احدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل ، كما وضع القانون فى الباب الثالث منه النظام الادارى والمالى للمعاهد المذكورة وذلك كله على وجه يكفل لوزارة التعليم العالى هيمنة دقيقة تكاد تكون شاملة سواء فى مرحلة الترخيص بالانشاء أم بالنسبة للنظام الادارى والمالى لهذه المعاهد بعد قيامها ، وتأكدت هذه الهيمنة فيما نصت عليه المادة ٣٠ من خضوع امتحانات النقبـل والامتحانات النهائية للنظم والقواعد التى تقررها وزارة التعليم العـالى لكل معهد عال خاص وان وزارة التعليم العالى تعتمد نتائج الامتحانات النهائية ، كما يمنح الطلاب الذين يتمون دراستهم فى المعهد بنجاح بكالوريوس أو ليسانس أو دبلوم أو درجة علمية أخرى على حسب الاحوال وتعتمد هذه الشهادات من وزير التعليم العالى من دواعى هذه الهيمنة كذلك التنظيم الذى شهدته المواد من ٣٧ وما بعدها الى المادة ٤٤ فى شأن تأديب أعضاء هيئات التدريس بالمعهد والعاملين المعينين بهذه المعاهد فقد حددت المادة ٣٨ العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها عليهم ، وأعطت لمدير المعهد توقيع عقوبة الانذار بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس والعاملين المعينين بالمعهد أو توقيع عقوبة الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز ١٥ يوما ولمرتبة على الأكثر فى السنة بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس ، وقضت المادة ٣٩ بأن العقوبات الأخرى لا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب ، ونظم القانون مجالس التأديب على غرار نظام مجالس التأديب بالجامعات تقضى فى المادة ٤٠ منه بأن يشكل مجلس التأديب الابتدائى لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالمعهد من اثنين أعضاء مجلس ادارة المعهد يختارهما المجلس وعضو من ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة من درجة نائب على الأقل ، كما نص فى المادة ٤٢ منه على أن يشكل مجلس التأديب الاستثنائى برئاسة رئيس ادارة الفتوى المختص بمجلس الدولة هذا كما أضع القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر على ما نصت عليه المادة ٤٣ منه أمر وقف العاملين فى المعاهد العالية الخاصة عن العمل احتياطيا لاحكام تكاد أن تتطابق مع تلك المنصوص عليها فى نظم العاملين المدنيين بالدولة وبالققطاع العام فنصت على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الوقف على

ثلاثة أشهر إلا بموافقة مجلس التأديب الابتدائي وأن يترتب على وقف العامل وقف صرف نصف مرتبه وأوجبت عرض الأمر على مجلس التأديب الابتدائي فور التقرير صرف أو عدم صرف النصف الموقوف من المرتب فإذا لم يعرض عليه خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف المرتب كاملاً حتى يقرر المجلس ما يتبع في شأن نصف المرتب الموقوف ، وأضافت هذه المادة بأنه إذا برىء العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه فإن عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن المرتب الموقوف صرفه .

ومن حيث أن الاستفادة من استقرار النصوص السابقة على هدى باقى أحكام قانون المعاهد العالية الخاصة آنف الذكر ومذكرته الإيضاحية أن المشرع ارتأى لاعتبارات تتصل بحسن سير العمل فى هذه المعاهد الخاصة وتحقيق الفرض المأمول من انشائها إخضاع العاملين بها لنظام تأديبى لا يختلف فى مجموعه عن النظام التأديبى الذى يخضع له العاملون المدنيون بالدولة العاملون بالقطاع العام ويكاد أن يتطابق مع النظام التأديبى الذى يخضع له بعض طوائف الموظفين العموميين مثل العاملين بالجامعات ورجال الشرطة ورجال السلكين الدبلوماسى والقنصلى الذين يختص القضاء التأديبى بمجلس الدولة بالفصل دون غيره فى المنازعات التأديبية الخاصة بهم نزولاً على حكم البندين التاسع والثالث عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتنظيم تأديب العاملين بالمعاهد العالية الخاصة على هذا النحو يستتبع لزوماً خضوعهم لذات النظام القضائى الذى يخضع له الموظفون العموميون العاملون بالقطاع العام ويساند هذا النظر ما ذهب إليه المشرع فى المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة آنف الذكر من أن تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيهاً كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المتخصص عليها فى البندين تاسعاً وثالث عشر من المادة العاشرة سالفة الذكر لأنه

طالما أن العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية يخضعون لقضاء المحاكم التأديبية الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية يخضعون لقضاء المحاكم التأديبية الخاصة تأديبا وطمعنا على النحو السالف بالرغم مما قد يكون هناك من تناقض بين نظمهم التأديبية وتلك التي تسرى في شأن الموظفين العموميين والعاملين بالقطاع العام فإن خضوعهم لقضاء المحاكم التأديبية يكون أوجب والزم إذا ما رأى المشرع نفسه اخضاعهم لنظام تأديبي يتماثل مع بعض نظم التأديب الخاصة بالموظفين العموميين خاصة وإن اكتمال ببيان هذا النظام لا يتأتى إلا بخضوع أفرادها لذات النظام القضائي التأديبي الذي يسرى في شأن الموظفين العموميين والعاملين بالقطاع العام فيحتكم الجميع لإجراءات ولبادئ قانونية موحدة يتوجها وحده النظام التأديبي الذي يخضعون له .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد جاءت نصوصه تنظيميا وتفصيلا لما قرره المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة حيث نصت على أن مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ، وإن لاويتها هذه كما تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي فإنها تتناول الطعن في أى جزاء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وإن اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا تقتصر على الفصل في الجزاءات بل يتناول غيرها من الطلبات الفرعية أو المرتبطة به لاستنادها الى أساس قانوني واحد يربط بينهم .

ومن حيث أنه متى امتحان ما سلف وكان موضوع القرار المطعون فيه وقفا احتياطيا عن العمل وبسبب تأديبي مرده الى الاتهام الذي وجهه المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للمدعى فإن الاختصاص بالفصل فيه ينحصر للمحكمة التأديبية دون غيرها باعتبارها صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب على الوجه الذي سلف ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فيجسبا

قضى به من عدم اختصاصه بنظر الدعوى قد خالف صحيح حكم القانون ويتعين الحكم بالفائه وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم للفصل في موضوعها .

( طعن ٧٤٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٠ )

قاعدة رقم ( ٤٤٥ )

#### المبحث ٥

القرارات الصادرة من مجالس التأديب المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - هي قرارات تصدر وفق قواعد المحكمة التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة - ليس من شأن تلك القواعد والاجراءات تغيير الطبيعة الادارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب بالجامعات. ولا يجعلها قرارات قضائية تماثل الاحتكام التي تصدر عن المحاكم والجهات القضائية - أساس ذلك : صدور هذه القرارات وفقا لاجراءات المحاكم التأديبية. أمر امتنعته الرغبة في احاطة قرارات هذه المجالس بالثبوتات الاساسية المتبعة في المحاكمات التأديبية باعتبارها لجان ادارية ذات اختصاص قضائي - القرارات الصادرة عن اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي هي قرارات ادارية مثال - الطعن في قرار مجلس التأديب الخاص باحد العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس بجامعة السبوت ومن غير مستوى الادارة العليا يكون الاختصاص بنظره امام المحكمة التأديبية بالسبوت .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا كان قد جرى على الحكم باختصاصها بنظر ما يقدم اليها من طعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات ادارية عليا ، وقام هذا القضاء على أن قرارات مجالس التأديب وان كانت في حقيقتها قرارات ادارية صادرة من لجان ادارية الا أنها اشبهت ما تكون باحكام المحاكم التأديبية التي تختص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن فيها طبقا للمادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة ، وان هذا النظر يجد

سندھ القانونى فى أن قرارات مجالس التأديب تماثل الأحكام التأديبية من حيث أنها جميعها تتضمن جزاءات تأديبية فى مؤاخذات مسلكية تنشئ فى حق العاملين الصادرة فى شأنهم مراكز قانونية جديدة كما كانت لتنشأ من غيرها كما يجد سندھ من حيث الملاصة التشريعية فى تقريب نظام التأديب الذى كان معمولاً به فى الاقليم السورى إبان الوحدة ، الى نظام التأديب المعمول به فى مصر المستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکم التأديبية ، وفى اختصار مراحل التأديب حرصاً على سرعة الفصل فى المخالفات التأديبية وحسن سير الجهاز الحكومى ، وفى توحيد جهة التعقيب النهائية على الجزاءات التأديبية فى المحكمة الادارية العليا حتى تكون كلمتها القول الفصل فى تاصيل أحكام القانون الادارى وتنسيق مبادئه .

ومن حيث أنه بعد أن انفصمت الوحدة السياسية بين مصر وسوريا ، وألغيت مجالس التأديب الابتدائية والاستئنافية التى كانت تختص بالمحاكمة التأديبية للموظفين طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة وحلت محلها فى هذا الاختصاص المحاکم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن أعادة تنظيم النيابة الادارية ، ومن بعدها المحاکم التأديبية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ولم يبق خاضعاً لنظام المساءلة أمام مجالس التأديب سوى عدد قليل من الجهات الادارية التى تنظم شئونها قوانين خاصة ، وكثير من هذه المجالس أصبح من درجة واحدة ، لم تعد ثمة مبررات واقعية أو قانونية لتفصاء المحكمة السابق فى هذا الشأن ، وبالإضافة الى ذلك فإن دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ قد استحدث فى المادة ١٧٢ منه نصاً يقضى بأن ( مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ) ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ( وتطبيقاً لهذا النص الجديد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة متضمناً إليهم النص الاتية :

المادة ٢ - تتكون المحاكم التأديبية من ١ - المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم ٢ - المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث ومن يعادلهم ، ويكون لهذه المحاكم . . . . . الخ .

المادة ١٣ - تختص محاكم مجلس النوبة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

أولاً : . . . . .

ثانياً : . . . . .

ثالثاً : . . . . .

رابعاً : . . . . .

خامساً : . . . . .

سادساً : . . . . .

سابعاً : . . . . .

ثامناً : الطعون التي ترفع من القرارات النهائية الصادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائي فيما عدا . . . . . الخ

تاسعاً : الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

عاشراً : . . . . .

حادي عشر : . . . . .

ثاني عشر : الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

ثالث عشر : الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً .

رابع عشر : . . . . .

ويشترط في طلبات . . . . . الخ

المادة ١٥ - تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من :

أولا : العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح .

ثانيا : أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

ثالثا : العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا .

كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين ٦٨ و٦٩ من المادة العاشرة .

المادة ٢٢ - أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطاعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون .

ويعتبر من ذوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية . وعلى رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل المفصول أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة .

المادة ٢٣ - يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية :

(١) . . . (٢) . . . (٣) . . . ويكون لنوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ

صنور الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم . أما الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى الطعون . . . . . الخ .

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة أن المشرع أعاد تنظيم المسألة التأديبية للعاملين فى الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وذلك على نسق جديد ، جعل المحكمة التأديبية ، مشكلة كلها من قضاة ، تختص بالمسألة التأديبية للعاملين الذين يحاولون اليها من النيابة الادارية ، كما تختص بالطعون فى الجزاءات التأديبية التى توقعها جهات العمل المشار اليها على العاملين بها سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة أو عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانونى للتأديب فى كل جهة بحسبانها جميعها جزاءات صادرة عن سلطة تأديبية ، وأحكام المحاكم التأديبية التى تصدر فى الدعاوى أو الطعون التأديبية يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا من ذوى الشأن الذين حددهم القانون وفى الحالات المبينة به .

ومن حيث أنه فى ضوء التنظيم الجديد للتأديب المشار اليه ، تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات العمل ، يجوز للعاملين الذين صدرت ضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الادارية العليا وذلك طبقاً لنصوص الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ ، والبندين تاسعا وثالث عشر من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة السالف الإشارة اليها ، ويجدر بالملاحظة أن قرارات مجالس التأديب وإن كانت تعتبر من القرارات الادارية الصادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائى ، التى يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الادارى طبقاً للعادة العاشرة البند ثامنا والمادة الثالثة عشر من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، إلا أن هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية ، وبهذه الصفة يكون الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية طبقاً للنصوص المشار اليها وطبقاً للقاعدة العامة فى تفسير القوانين التى تقضى بأن النص الخاص يقيد النص العام ، ولذا فهى تخرج



تبعا لذلك عن اختصاص محكمة القضاء الإداري التي خصها قانون مجلس الدولة بالمسائل المنصوص عليها في المادة العاشرة منه عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية .

ولا يغير مما تقدم أن بعض قرارات مجالس التأديب تصدر وفق قواعد المحكمة التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة كما هو الشأن بالنسبة لمجالس التأديب المشكلة وفق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، فهذا ليس من شأنه تغيير الطبيعة الإدارية للمقرارات الصادرة من مجالس التأديب ، ولا يجعلها قرارات قضائية تماثل الأحكام التي تصدر عن المحاكم والجهات القضائية لأن صدور هذه القرارات وفق قواعد المحاكمة التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أمر اقتضته الرغبة في احاطة قرارات هذه المجالس بالضمانات الأساسية المتبعة في المحاكمات التأديبية باعتبارها لجسنا إدارية ذات اختصاص قضائي ، ومن المسلمات أن اتباع الإجراءات القضائية أمام اللجان الإدارية هو أحد معيارين للتمييز بين اللجان الإدارية البحتة وبين اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي بقصد تحديد ما إذا كان يطمح في قراراتها أمام القضاء الهادي أو القضاء الإداري وقد حسم المشرع هذا الموضوع باعتبار المقرارات الصادرة عن اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي قرارات إدارية يجوز الطعن فيها أمام جهة القضاء الإداري وذلك في القوانين المنظمة لمجلس الدولة منذ العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى الآن .

يضاف الى ذلك أن الإحالة الى قواعد المحاكمة التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة عند المحاكمة أمام مجالس التأديب المشكلة في الجامعات طبقا للمادتين ١٠٩ و ١٦٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، ولا تشمل قواعد الطعن في الأحكام التي تصدر من المحاكم التأديبية لأن هذه القواعد وردت تحت عنوان الإجراءات أمام المحاكم التأديبية في المواد من ٣٤ الى ٤٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وهي خاصة بطريقة الاعلان بالجلسة واستجواب العاملين وسماع الشهود ووسائل الدفاع ، أما قواعد الطعن في الأحكام فقد وردت في

المادتين ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ولذا فلا تشملها الاحالة ويكون الطعن في قرارات مجالس التأديب بالجامعات امام المحكمة التأديبية المختصة كما سلف البيان .

ومن حيث أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه خاص بأحد العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط ومن غير مستوى الادارة العليا ومن يعادله ، فمن ثم يكون الاختصاص بنظره للمحكمة التأديبية بأسيوط الخاصة بالعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث ومن يعادله ، وذلك طبقا للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة المشار اليه وقرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٣ الخاص بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة أسيوط ، وتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا نوهيا بنظر الطعن المائلين والأمر بإحالتها الى المحكمة التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث بأسيوط عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

طعن ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق ، ٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٣

#### الفصل الخامس : مسائل متنوعة

##### قاعدة رقم ( ٤٤٦ )

##### المبدأ :

القانون هو الأداة التي أنشأت مجلس الدولة وحددت اختصاصه ، وهو الأداة التي توسع أو تضيق هذا الاختصاص - المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ تعتبر معلة لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداری .

##### ملخص الحكم :

ان المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات انما تقرر حكما جديدا يعدل من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداری وذلك بحلف نظر هذه الدعاوى من اختصاصه . ومن المعلوم

أن هذا الاختصاص يحدده القانون سواء بالزيادة أو النقصان ، فالقانون هو الأداة التي أنشأته كهيئة وحدت اختصاصه ، وهو الأداة التي قد تقيده تنظيمه وتوسع من اختصاصه أو تضييقه .  
( طعن لسنة ق - جلسة ١٩٠٠ / ١٩ )

#### تعليق :

أصبحت المادة ١٧٢ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ تنص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » . وبذلك أضحي القانون الذي قد يصدر بالتطبيق من اختصاص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الإدارية أو في الدعاوى التأديبية مشوباً بعيب مخالفة الدستور . وهو الأمر الذي لم يكن كذلك من قبل .

#### قاعدة رقم ( ٤٤٧ )

##### المبدأ :

البحث في مسألة الاختصاص سابق على البحث في شكل الدعوى .

##### ملخص الحكم :

أن البحث في الاختصاص والفصل فيه يلزم أن يكون سابقاً على البحث في شكل الدعوى .

( طعن ١٣٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤٨ )

##### المبدأ :

الشرح بعدم الاختصاص للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ، وفي أية حالة كانت عليها الدعوى .

### ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم الاختصاص من الدفوع التي تثار في أية حالة كانت عليها الدعوى بل وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث في تحديد ولايتها فان ثبت لها عدم وجودها ، لها أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها .

( طعن ٦٤٥ لسنة ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٤ )

قاعدة رقم ( ٤٤٩ )

### المبدأ :

الاحالة لوحدة الموضوع أو للارتباط بين دعوتين - جوارها بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضاء واحدة - احالة الدعوى من جهة قضائية الى جهة قضائية أخرى للاختصاص - لا تجوز بغير نص تشريعي .

### ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه - اذ قضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ينظر للدعوى ، وبأختالها الى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض للاختصاص - يكون قد اصاب الحسق في شقه الذى انتهى فيه الى عدم اختصاص مجلس الدولة واختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بها ، الا أنه قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه باحالة الدعوى الى تلك الهيئة ما دامت قد رفعت بعد العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية الذى قضى فى مادته التسعين باختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى منازعات رجال القضاء والنيابة ومن فى حكمهم على الوجه المبين فيها ، فيكون المدعى هو الذى أخطأ فى رفع دعواه أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بمعد ان صار الاختصاص معقودا لتلك الهيئة وحدها منذ نفاذ ذلك القانون فلا مناص من الحكم بعدم الاختصاص مع الزام المدعى بمصروفات دعواه

دون احوالة الدعوى الى تلك الهيئة المذكورة ، اذ الاحالة لوحدة الموضوع أو للارتباط بين دعوتين طبقا للاصول العامة لا تجوز الا بين محكمتين من درجة واحدة تابعيتين لجهة قضاء واحدة ، ومن هنا يبين وجه الخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه فيما وقر فى روع المحكمة من أن إعادة توزيع الولاية بين جهات القضاء المختلفة فى الاقليم الشمالى تجعل من باب اللزوم افتراض وجود قاعدة تسمح بالاحالة عند تطبيق التشريعات الجديدة » ، اذ لا محل قانونا لمثل هذا الافتراض بغير نص صريح ، وهو ما قد يحدث عند اصدار تشريعات تغير توزيع الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة ، وبالنسبة الى قضايا تكون مرفوعة فعلا ، ويكون من مقتضى التشريع الجديد أن تصبح تلك القضايا من اختصاص جهة قضاء غير تلك التى رفعت أمامها أصلا ، فيعالج التشريع هذا الامر بحكم انتقالى ييسر بموجبه نقل الدعاوى المذكورة الى الجهة القضائية الجديدة التى أصبحت مختصة ، دون أن يكلف ذوى الشأن رفع دعاوى جديدة باجراءات ومصرفات أخرى ، لأنهم كانوا قد رفعوا تلك الدعاوى أمام المحكمة المختصة . ومثال ذلك ما نص عليه قانون السلطنة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى مادته التاسعة اذ أمر باحوالة الدعاوى الاستثنائية المنظورة أمام «محاکم الاستئناف فى الاقليم الشمالى ، والداخلية فى اختصاص المحاکم الابتدائية بصفتها الاستئنافية الى هذه المحاکم بحسب الحال على النحو الذى فصله بتلك النصوص الصريحة ، كما أمر بغير ذلك من الاحالات التى ما كانت تجوز طبقا للاصول العامة على اعتبار أنها بين محاکم من درجات مختلفة الا بمثل هذه النصوص التشريعية الخاصة التى تعالج دورا انتقاليا .

ومثال ذلك أيضا ما نص عليه قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى مادته الثانية من أن ( جميع القضايا المنظورة أمام المحكمة العليا بدمشق والتى أصبحت بموجب هذا القانون من اختصاص محكمة القضاء الادارى أو المحاکم الادارية تحال بحالتها وبدون رسوم الى المحكمة المختصة ) . وقد تكون تلك المحكمة إما المحكمة الادارية أو محكمة القضاء الادارى بحسب الاحوال على ما فى ذلك من اختلاف الدرجة فى التدرج القضائى .

الى غير ذلك من النصوص التشريعية الصريحة التي تصدر كما سلف  
البيان لتعالج دورا انتقاليا أصبح لابد من علاجه يمثل تلك النصوص  
حتى لا يتكبد ذوو الشأن رفع دعاوى جديدة بمصروفات جديدة وهم  
لا دخل لهم فى تغيير الاوضاع حسبما انتهت اليه التشريعات الجديدة .

( طعون ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ لسنة  
٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

#### تعليق :

أصبحت المادة ١١٠ من قانون المرافعات توجب « على المحكمة اذا قضت  
بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة .  
ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية » وتلتزم المحكمة المحال اليها  
الدعوى بنظرها » .

#### قاعدة وقم ( ٤٥٠ )

#### المبطلات

صدور قانون جديد بإلغاء ولاية القضاء الادارى فى نوع من المنازعات -  
سريانه على المنازعات التي لم يفصل فيها ما دام لم يفلل فيها باب المرافعة  
قبل العمل به - أساس ذلك من قانون المرافعات .

#### ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من قانون المرافعات قد رددت فى صدرها أصلا  
مسئلا وهو أن نصوص قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم  
يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به  
ثم أخرجت تلك المادة من هذا النطاق الاستثناءات التي نصت عليها فى  
فقراتها الثلاثة بالقيود والشروط التي ذكرتها للحكمة التشريعية التي  
كشفت عنها المذكرة الايضاحية من ذلك ما أشارت اليه الفقرة الأولى من  
أن القوانين المعدلة للاختصاص لا تسرى بأثرها الفورى متى كان تاريخ  
العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى المنظورة . وتترجبا على

ما تقدم اذا جاء القانون الجديد ملغيا ولاية القضاء الادارى فى نوع من المنازعات فانه يسرى على المنازعات التى لم يفصل فيها ما دام لم يقفل فيها باب المرافعات قبل العمل به لأن هذه الحالة تخضع صراحة لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات .

( طعن ١٥٥٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٥ )

قاعدة رقم ( ٤٥١ )

### المسألة :

سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان - الوضع بالنسبة للقوانين المعدلة للاختصاص ، وتلك المنظمة لطرق الطعن فى الاحكام - تعريف كل منهما ووجه الفرق بينهما .

### ملخص الحكم :

ان المراد بالقوانين المعدلة للاختصاص - فى حكم الفقرة (١) من المادة الأولى من قانون المرافعات - القوانين التى تغير الولاية القضائية أو الاختصاص النوعى أو المحل ، دون أن تلغى محكمة أو تزيل جهة قضاء ، والا لحدث هذا الالفاء اثره حتما بمجرد نفاذ القانون الذى صدر ، وتنتقل الدعاوى التى كانت قائمة أمام المحكمة الملغاة الى جهة القضاء التى عينها ما لم ينص على غير ذلك . أما القوانين المنظمة لطرق الطعن فهى تلك التى تلغى طريق طعن كان موجودا وقت صدور الحكم وأصبح للمحكوم عليه بصدوره الحق فى سلوكه ، أو وجدت طريق طعن لم يكن موجودا قبل صدور الحكم الذى حصل عليه المحكوم له غير قابل لهذا النوع من طعن ، أى بالنسبة الى أحكامها يجعلها القانون الجديد قابلة لطريق طعن جديد يفتحها أو يحرمها من طريق طعن موجود يسلمه ، وغنى عن البيان أن أعمال الفقرة الثالثة يفترض بقاء الاختصاص لجهة القضاء للفصل فى النزاع ، أما اذا امتنع ذلك عليها بأن أصبحت معزولة عن نظره بحذائيره ممنوعة من سماعه ، على وفق الفقرة الأولى ، وجب تطبيق هذه الفقرة ، نرولا على حكم الشارح فى منح أية هيئة قضائية من انتصدي لنظر مثل هذا النزاع

أيا كان مثاره أو مرحلته في درجات التقاضي ، ما دام القانون المعدل للاختصاص القاضى بمنع جميع جهات القضاء من نظره برمته قد أصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى .

( طعن ١٦١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٢ )

المبدأ :

القانون المعدل للاختصاص يسرى على الدعاوى المنقولة التى لم يقلل باب المرافعة فيها ما لم يتضمن حكماً خاصاً ، اما صراحة أو ضمناً ، يشير الى عدم سريانه على تلك الدعاوى .

ملخص الحكم :

لئن كان الأصل - طبقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية - ان القوانين المعدلة للاختصاص تسرى على الدعاوى المنقولة ما دام لم يقلل باب المرافعة فيها ، الا أن هذه القوانين قد تتضمن حكماً خاصاً ، اما صراحة أو ضمناً ، يتخصص به هذا الاثر ، وعندئذ يجب النزول عليه : كما لو نقل الاختصاص بالنسبة الى دعاوى معينة من جهة الى أخرى ولكن قضى فى الوقت ذاته أن تستمر الجهة الأولى فى نظر الدعاوى التى كانت منظورة لديها حتى يتم الفصل فيها ، فيتخصص الحكم المعدل للاختصاص - والحالة هذه - بالدعاوى الجديدة التى ترفع أمام الجهة الأخيرة بعد نفاذ القانون الجديد ، أو كما لو استحدثت القانون تنظيمًا جديدًا للقرارات الادارية يكفل لدوى الشأن بمقتضاه ضمانات معينة أمام السلطات الادارية واستغنى بهذه الضمانات عن تعقيب السلطات القضائية ، وكان ظاهراً أن قصد الشارع هو ألا يسرى إلغاء هذا التعقيب الا بالنسبة لما يصدر من قرارات فى ظل التنظيم الجديد بضماناته التى كفلها ، فعندئذ يسرى القانون الجديد المعدل للاختصاص بالنسبة للقرارات الجديدة دون القرارات السابقة على نفاذه ، ما دام الشارع قد خصص اثر القانون



( طعن ٨٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢ )

الطبعة رقم ( ٤٥٣ )

البيان

« دعوى الافناء » و « الدعوى التأديبية » اختلف بينهما - لا يجوز للمحكمة التأديبية أثناء نظر دعوى الافناء أن تتصحبى لدعوى تأديبية ما لم تكن قد انتهت بها بالإجراءات التي حددها القانون .

### ملخص الحكم :

ان ولاية المحاكم التأديبية كما حددها قانون مجلس الدولة الصادر  
بالتاريخ رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تشمل اختصاص التأديب المتبديدا  
واختصاص الفاء القرارات التأديبية وقد عين القانون نطاق كل منهما وحدد  
لكل من الدعويين اجراءات خاصة لرفعها ونظرها ايام المحكمة التأديبية  
فالدعوى التأديبية المتبادئة وهي انتي تمارس فيها المحكمة ولاية العقاب  
تقام طبقا للمادة ٤٤ من النيابة الإدارية بابتداء أوراق التحقيق وقبيل  
الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ويجب ان يتضمن القرار المذكور بيان  
اسماء العاملين وفئاتهم والمخالفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية  
الواجبة التطبيق اما دعوى الالفاء وهي انتي تمارس فيها المحكمة ولاية  
الفاء القرارات التأديبية فتقام بمرضاة يودعها صاحب الشأن قلم كتاب  
المحكمة في المواعيد وبالاجراءات التي حددها القانون ويحدد فيها طلباته  
بالفاء القرار المطعون فيه ويضمنها البيانات التي يطلبها القانون . ومن  
ثم فانه لا يجوز طبقا لهذا النظام القضائي المحدد لكل من الدعويين ان  
تنظر المحكمة في دعوى تأديبية ما لم تكن قد اتصلت بها بالاجراءات  
التي حددها القانون على النحو السالف البيان وذلك لان كلا من الدعوى  
التأديبية ودعوى الفاء القرار التأديبي تستقل عن الأخرى في طبيعتها  
وفي ولاية المحكمة عليها وفي اجراءات اقامتها ونظرها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكانت المحكمة التأديبية وهي بصدد نظر الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ٦ القضائية التي حدد فيها المدعى طلباته بالغاء قرارين تأديبيين بنيًا على تقديمه شكوى كيدية قد تصدت للفصل في مخالفات منسوبة الى المدعى ولا علاقة لها بالاسباب التي بنى عليها القرارات المطعون فيها ، بل وكان التحقيق فيها رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ كهرباء لا يزال جاريا أمام النيابة الادارية ، فان فصلها في هذه المخالفات وقضاءها فيها بالبراءة دون ان تكون الدعوى التأديبية المبتدأة قد أقيمت ضمتها طبقا للاجراءات سبالة الذكر ، يكون قد وقع مخالفا للقانون ، من ثم يتعين الغاء قضاء الحكم في هذه الخصوصية .

( طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٤ )

##### المطلب :

تقديم طلب التماس إعادة النظر في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية - القضاء يرفض الطلب على أساس أن التماس ينصب على حكم دائرة فحص الطعون بعد تحويل الطلبات التماس يتعين الحكم برفضه .

##### ملخص الحكم :

ان الملتمس قد حدد طلباته في التماس إعادة النظر المقدم منه الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية بطلب إعادة النظر في الحكم الصادر بفصله من المحكمة المذكورة بجلسته ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١ في الدعوى رقم ٥١ لسنة ٢ القضائية ، وقد تمسك الملتمس بهذا الطلب في جلسة المرافعة المنعقدة في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ فمن ثم ما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يحور طلبات الملتمس بما مؤداه أن التماس لينصب على حكم دائرة فحص الطعون الصادر في الطعن رقم ٣٥ لسنة ٨ القضائية ، وكان يتعين على المحكمة التأديبية أن تفصل في التماس بوصفه أنه مقدم عن حكم صادر منها ويكون الحكم المطعون فيه بذلك

قد خالف القانون مما يتعين معه القضاء بالفائز ، وباختصاص ، المحكمة  
التأديبية بالإسكندرية بنظر الالتماس وبإعادته إليها للفصل فيه وفق  
القانون .

( طعن ١٣٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ )

قاعدة رقم ( ٤٥٥ )

#### المبطل :

الطعن في قرار نقل مدير عام لاطوائه على جزء مفتح أمام محكمة  
القضاء الإداري وصدر حكمها بعدم القبول لرفعه بعد الميعاد - الطعن في  
حكم محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا - الطعن في ذات  
القرار أمام المحكمة التأديبية العليا وصدر حكمها بعدم الاختصاص -  
والطعن في حكم المحكمة التأديبية العليا أمام المحكمة الإدارية العليا وقضائها  
بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية العليا بنظر الدعوى  
وإعادتها إليها للفصل فيها - امتثالا لقضاء المحكمة الإدارية العليا باختصاص  
المحكمة التأديبية العليا ولحجية هذا الحكم النهائي الصادر بتحديد الاختصاص  
في ذات الموضوع الذي صدر بشأنه حكم محكمة القضاء الإداري مثار الطعن  
المائل والقائم بين ذات الأطراف وبذات السبب يتعين على المحكمة الإدارية  
العليا أن تلغى بالغاء حكم محكمة القضاء الإداري وأن تحيل الدعوى إلى  
المحكمة التأديبية العليا لنظرها .

#### ملخص الحكم :

إن واقعة الطعن - حسبما يستفاد من الأوراق - تحصل في أن السيد  
..... رفع دعواه رقم ١٢٨٥ لسنة ٣٣ ق أمام محكمة القضاء الإداري  
طالباً الحكم بوقف تنفيذ والغاء القرار رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٧ من وزير  
الإسكان والتعمير في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٧٧ يندبه بالأمانة الفنية لقطاع  
التشييد ، وما يترتب على ذلك من الإثارة وفروق مالية . وشرح دعواه أنه  
كان يشغل وظيفة مديري عام الشئون المالية لشركة الوادي الجديد العامة  
للمقاولات ، بدرجة وكيل وزارة ، وأنه نقل إلى قطاع التشييد نقلاً ينطوي  
على جزء مفتح ، وقضت محكمة القضاء الإداري بعدم قبول الدعوى بشقيها

لرفعها فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٩ بمد فوات مبادا اقامتها من تاريخ التظلم من القرار المطعون فيه فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٧ . واستند تقرير الطعن الى أن الحكم انطوى فيه أغفل مبادرة المدعى الى التظلم من القرار المطعون فيه فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٧ . ثم أقام دعواه أمام المحكمة التأديبية العليا التى قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وأنه طعن فى حكمها بالطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٤ القضائية أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أنه تظهر للمحكمة من مطالعة حكم المحكمة الادارية العليا ( الدائرة الرابعة ) الصادر بجلسته ٥ من يونيه سنة ١٩٨٢ فى الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٤ القضائية ، يبين ان كان الطاعن قد اقام الدعوى رقم ٤ لسنة ١١ القضائية أمام المحكمة انتايدبية لمستوى الادارة العليا بالقاهرة طالبا الغاء ذات القرار محل النزاع فى الطعن المائل . وكانت قضت المحكمة التأديبية فى تلك الدعوى بجلسته ٤ من مارس سنة ١٩٧٨ بعدم اختصاصها بنظرها . وقضت المحكمة الادارية العليا فى ذلك الطعن بالغاء الحكم المطعون فيه أمامها وباختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا بالقاهرة بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها ٢ :

ومن حيث أنه إمتثالا للقضاء الذى قضت به المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٤ القضائية ، باختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا بنظر الدعوى المقامة بطلب الغاء قرار وزير الاسكان رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٧ . وامتثالا لجمعية هذا الحكم النهائى الصادر بتحديد الاختصاص فى ذات الموضوع المؤدى صدر . بشأنه حكم محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٢٨٥ لسنة ٣٣ القضائية المطعون فيه بهذا الطعن المائل والقائم بين ذات الاطراف وبذات السبب فقد تعين على هذه المحكمة ان تقضى بالغاء حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه والصادر فى الدعوى رقم ٢٨٥ لسنة ٣٣ القضائية ، وأن تحيل هذه الدعوى الى المحكمة التأديبية لمستوى الادارية العليا لنظرها .

فلهذه الأسباب .. حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع  
بالغاء الحكم المطعون فيه وباحالة الدعوى الى المحكمة التأديبية لمستوى الادارة  
العليا بالقاهرة للاختصاص لنظرها بجلسة الخامس من مايو ١٩٨٤ .  
( طعن ٣٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ )

تعليقات :

الفاء موانع التقاضى ودخول مجلس الدولة ككفائي طبيعي للمنازعات  
الادارية :

بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٧٢ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بالفاء  
موانع التقاضى فى بعض القوانين ونص فى مادته على أن تلغى كافة  
صور موانع التقاضى الواردة فى نصوص القوانين الآتى بيانها :

#### ( اولا ) فى قوانين اصلاح الزراعى :

١ - الفقرة الرابعة من المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة  
١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى المضافة بالقرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة  
١٩٥٩ .

٢ - الفقرة الاخيرة من المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨  
لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٩ .

٣ - الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة والعشرين من المرسوم بقانون  
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى .

٤ - الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكر ( ١ ) من المرسوم بقانون  
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

٥ - الفقرة الاخيرة من المادة ٤ من القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة  
١٩٦٣ بتعديل بعض احكام قانون اصلاح الزراعى .

٦ - المادة السابعة من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان  
الفصل فى المنازعات الزراعية .

#### ( ثانيا ) فى بعض التشريعات الزراعية الاخري :

١ - الفقرة الرابعة من المادة ١٢ من القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٥ فى  
شان مراقبة اصناف القطن ورتبه .

٢ - الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق التأمين على الماشية .

( ثالثاً ) فى قوانين الضرائب :

١ - المادة الثامنة من الرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ايجار الاراضى الزراعية .

٢ - المادة ١٨ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان .

٣ - المادة السادسة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الاراضى الزراعية .

٤ - الفقرة الثانية من المادة ٢٤ ( رابعا ) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية المعدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

( رابعا ) فى قوانين الرسوم القضائية :

١ - الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة ٧٥ فقرة ثانيا من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية فى المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة ٦٤ فقرة ثانية من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية المعدلة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ .

٣ - الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٧ فى شأن الرسوم أمام المحاكم الحسبية المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ .

( خامسا ) فى قانون تنظيم الجامعات :

١ - المادة ١٦ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات .

( سادسا ) فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .

١ - الفقرة الثالثة من المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل .

٢ - المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

( سابعاً ) فى القوانين الخاصة ببعض العاملين فى الدولة :

المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى المعدلة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٧ .

( ثامناً ) فى قانون اعانة المصابين باضرار الحرب :

المادة التاسعة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات او اعانات او ارواح عن الخسائر فى النفس والمال نتيجة للاعمال الحربية .

وقد نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية وعمل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٢/٦/٨ .

كما نص دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ فى المادة ٦٨ منه على ان « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا » . ويحظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » .

وقد استقرت احكام المحكمة الدستورية العليا على انه ظاهر من هذا النص ان الدستور لم يقف عند حد تقرير التقاضى للناس ككافة كمبدأ دستورى اصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خصص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم انه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسماً لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تعظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد رد النص المشار اليه ما اقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضى للانفراد وذلك حين خولتهم

حقا ف لا تقوم ولا تؤتي ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العنوان عليها .

القضية رقم ٧ لسنة ٢ ق دستورية جلسة ١٩٨٣/٢/٢١  
والقضية رقم ١٦ لسنة ١ق دستورية جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠  
والقضية رقم ٥ لسنة ١ق تنازع جلسة ١٩٨٣/١٢/٣ وغير ذلك .  
وبهذا النص الدستورى اتضح عهد جديد فى تاريخ القانون الادارى المصرى ، وذلك جنبا الى جنب ونص المادة ١٧٢ من الدستور التى نصت على ان « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى »

وبذلك صارت « المنازعة الادارية و « الدعوى التأديبية » هى المييار العام لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، ولم يعد ذلك القضاء مقيدا بخص القانون كما دأبت المحكمة الادارية العليا على القول فى ظل قوانين مجلس الدولة المتعاقبة .

وعندما صدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص فى مادته العاشرة بعد ان رصدت تعدادا طويلا لمنازعات ادارية معروفة يمكن اعتبارها واردة على سبيل المثال او على سبيل التاكيد والايضاح - نص على ان « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى ... مسائل المنازعات الادارية » كما نصت المادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشان المصطلحة القضائية على انه « فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات والجسرات الما استثنى بنص خاص »

ومنذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ والمشرع يتبع اسلوب تحديد اختصاص مجلس الدولة كهيئة قضاء ادارى بالنص . وظل اختصاص مجلس الدولة رهينا بهذا التحديد التشريعى . وذلك باعتباره جهة قضائية استثنائية وقد مضت تتراكم على عاتق المجلس القوانين



التي لا تجيز الطعن في بعض مما يختص به أصلاً . وتقبلت المحكمة الإدارية العليا منذ انشائها هذا الوضع بمقولة أن اختصاص المجلس وليد النص . وظل قضاؤها - والمحاكم الأخرى التابعة لمجلس الدولة من بعدها - ثابتاً على ذلك رغم ما أثير حول هذه النصوص من اعتراض وتوكيد عدم دستوريته لأنها تقضى على الحقوق المترتبة على تلك المنازعات وتحرمها الدعوى (١) . وذلك إلى أن انتصفت هذه الاعتراضات بأحكام المحكمة العليا (الدستورية) وصدر قانون إلغاء موانع التقاضي الواردة ببعض القوانين التي فتح أبواب الطعن لهذه المنازعات الحبيسة في حدود نصوصه ، وتأييد ذلك بنص الدستور وقانون مجلس الدولة الجديد على الوجه السابق لنا أثباته .

(المستشار الدكتور المرحوم مصطفى كمال وصفي - مجلة العلوم الإدارية - عند ٣ سنة ١٧ )

#### معيار المنازعة الإدارية في تحديد اختصاص مجلس الدولة

كان اختصاص مجلس الدولة المصري اختصاصاً محدداً على سبيل الحصر في ظل قوانين مجلس الدولة المتعاقبة ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٩ . وكان كل قانون يصدر يوسع من اختصاصات مجلس الدولة بالنص على موضوعات جديدة يشملها اختصاص مجلس الدولة . ولكن في ظل القوانين الأربعة المشار إليها ظل القضاء العادي هو صاحب الاختصاص العام بالمنازعات الإدارية فيما لم يرد نص على أنه من اختصاص مجلس الدولة .

وفي سنة ١٩٧١ صدر الدستور المصري في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ونص في المادة ٢٧٢ على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي دعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

ومن ثم بعد أن كان مجلس الدولة صاحب اختصاص محدد على سبيل الحصر ، أصبح مجلس الدولة منذ عام ١٩٧١ صاحب الاختصاص العام بالمنازعات الإدارية .

يشمل الاختصاص القضائي لمجلس الدولة في ظل دستور ١٩٧١  
والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الآتي :

١ - المنازعات الادارية ويدخل فيها الدعاوى

ب - الدعاوى التأديبية .

ج - المنازعات المنصوص عليها في البنود الثلاثة عشر من المادة ١٠  
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

د - المنازعات المنصوص عليها في قوانين خاصة . وهذه لا يمكن  
حصرها سلفاً .

وقد كان يجدر ان تجرى صياغة المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ بتحديد اختصاص مجلس الدولة بالدعاوى التأديبية والمنازعات  
الادارية ثم تستطرد مقيفة . ويعتبر منازعة ادارية بنص القانون ما يأتي :  
( البنود الثلاثة عشر المشار اليها )

والمنازعة الادارية اصطلاح غير محدد يحتاج الى ضبطه واستجلاء  
مرامية ، مما يلقي في ذلك عبثاً على عاتق كل من الفقه والقضاء الإداريين  
من اجل تحديد معيار المنازعة الادارية .

وتطرح عدة معايير لتحديد هذا الاختصاص منها : (١) معيار القانون  
الواجب التطبيق على المنازعة . (٢) ومعيار المرفق العام . (٣) ومعيار  
السلطة العامة . (٤) ومعيار القرار الادارى . (٥) ومعيار العقد الادارى .  
(٦) ومعيار المرفق العام ومن في حكمه .

وفي مقال بمجلة العلوم الادارية العدد الثالث من السنة السابعة عشر  
بعنوان « مجلس الدولة القاضى العام للمنازعات الادارية » يبدأ الدكتور  
مصطفى كمال وصلى نائب رئيس مجلس الدولة الاسبق مسيرة الفقه  
المصرى لتحديد معنى المنازعة الادارية فيقول « المنازعات الادارية هي  
اجراءات الخصومة القضائية التى ترفع للمطالبة بأثر من آثار الخلافة  
الادارية » .

ولا يعيب هذا التعريف الا انه ينقل الصعوبة من لفظة « المنازعة الادارية الى لفظة العلاقة الادارية » فان ذلك مألوف في التعريفات الاصلاحية ، ولا بأس فيها من ان يعتمد في تعريف مصطلح على مصطلح آخر . وعلى أية حال فان هذا التعريف بين ان جوهر المسألة يقع في تحديد ما هي العلاقة الادارية .

والعلاقة الادارية هي - ببساطة - علاقة تقوم بين الجهة الادارية وغيرها - فرضا أو جهة ادارية اخرى - تجسد هذا الثير في مركز المحكوم للجهة الادارية التي قامت معها هذه العلاقة . فهذه العلاقة تقوم مع جهة ادارية ويكون الطرف الاخر في مركز المحكوم بسبب هذه العلاقة ( وبمعنى اخر : تكون هذه العلاقة من علاقات القانون العام ، اى يكون المركز الناشئ عنها من مراكز القانون العام ) .

ونتيجة للقول بان هذه العلاقة من مراكز القانون العام ، اى القانون الادارى فان هذا يتطلب امرا جوهريا :

ذلك ان يكون المركز هو مركز خضوع لسيطرة السلطة الادارية ، بان تكون الجهة الادارية المعنية حاكمية ، ويكون الطرف الاخر محكوما اى خاضعا للسلطة الادارية . والا فانه لا معنى لاعتبار العلاقة من علاقات القانون العام .

ومن الواضح ان ذلك ينتفى في احوال منها اذا لم ينشئ تصرف الادارة للفرد علاقة مع الادارة او كانت لا تستوفى احتياجا اداريا .

فان انتفاء السيطرة في هذه الاحوال ينفى هذا العنصر لا يجعل العلاقة ادارية بالنظر لهذه الجهة الادارية ، وان كان قد يجعلها كذلك بالنظر للطرف الاخر وكذلك اذا كانت السلطة التى يخضع لها الفرد ليست سلطة ادارية كان تكون سلطة ميسامية تمارس عملا من اعمال السيادة .

والقول بان العلاقة الادارية من شأنها ان تخضع الفرد للسلطان الادارى ليس القاء بالمسألة فى احضان مقياس السلطة العامة كأساس للقانون الادارى . بل هي تعتمد الى حد كبير على الفكرة المرفقية ، ليس بمعناه

الموضوعى ، وانما بمعناه الشكلى : أى الجهاز القائم على تنفيذ الخدمة العامة فان القول بان العلاقة الادارية تقوم مع جهة ادارية يؤدى الى الاهتمام بفكرة المشروع المرفقى . وبذلك تكاد فكرة المرفق ان تضاطر فكرة السلطة الادارية فى هذا التحديد . الا اننا لا ننظر الى المرفق كمرفق ولكن كمشروع فالهم عندنا فكرة المشروع لا الفكرة الموضوعية للمرافق .

وفكرة « المشروع » لا تدخل حتما فيما نسميه « المشروعات العامة » فى نطاق الجهات الادارية . فكما هو معروف ، هناك خلاف كبير حول طبيعة هذه المشروعات ، وهل هى من اشخاص القانون الادارى كما يذهب البعض أم هى من اشخاص القانون الخاص كما هو غالب الرأى والسائد فى القضاء وهذه مسألة باقية للفصل ، فمن رأها اشخاص ادارية فانه يحكم بأن علاقاتها ادارية ومن رأها اشخاص خاصة يحكم بالعكس .

ولا يرى الاستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفى ان تطبيق القانون الادارى على مراكز القانون العام ليس معيارا واضحا .

بل هو نتيجة لاعتبار المركز من مراكز القانون الادارى . فالواقف ان القانون الادارى - فى مجموعة - يتألف من ثلاثة انواع من القواعد : أحدها امتيازات ادارية معترف بها للادارة نتيجة لنظرياته المسماة ، وثانيهما جيش من القوانين الخاصة كقانون نزع الملكية وقانون الصرف والرأى وقوانين المحلات العامة والخطرة والترخيص ونحو ذلك . وثالثها تطبيقات القانون العام التى يتقبلها القانون الادارى لعدم تنافياها مع دواعيه . فان القانون الادارى يرضى تطبيق القانون المدنى - مثلا - فى العقود الادارية والمسئولية والاثراء على حساب الغير واسترداد غير المستحق وكثيرا جدا من الاحكام فيما لا يسعدى الخروج عليه لدواعى ادارية خاصة .

لكذلك الحال بالنسبة لتطبيق قانون المرافعات او عقد العمل او غيره . ونحن فى هذه الاحوال لانصف تطبيق القانون العادى فى صميم المسائل الادارية الا بانه تطبيق للقانون الادارى . فهذا الارتواء يجعل هذه التطبيقات من صميم القانون الادارى . ولذلك فنحن لا نستطيع ان نحكم الى تطبيق القانون الادارى على مراكز القانون العام ، ونجعلها معيارا للعلاقة

الادارية • وبالمثل أيضا اذا اخضعت الادارة نفسها لقواعد القانون الخاص أو نظمت على قواعده • فإن هذا ايضا قانون ادارى وليس قانونا خاصا مادام ان طبيعة العلاقة الادارية لوجهة من الوجهات من الوجهات الثلاثة التى سترها •

والمركز - فى رأى الدكتور وصفى - يكون من مراكز القانون العام ، اى يحمل الغير الى حظيرة التبعية للسلطة الادارية لسبب من الاسباب الثلاثة الآتية : أما شكليا : بسبب ان انشاء العلاقة كان بأداة من أدوات القانون العام • أو موضوعيا : بسبب ان العلاقة - سواء نشأت بأداة عامة أو أداة غير عامة - وضعت الغير موضع التبعية والخضوع للسلطة الادارية أو تبعية : بسبب تعلق المركز بالنشاط الادارى ، كما هو الحال فى الاعمال التجارية التبعية •

ويستثنى من اعتبار العلاقة ادارية بسبب الاداة المنشأة لها : الطعن فى قرارات اللاتحجية • فان سبب العلاقة فى الواقع هو العمل الذى يصدر تنفيذيا لها • وقد قضت محكمة النقض بأنه « استقر قضاء هذه المحكمة على ان ما يخرج من ولاية المحاكم هو وقت تنفيذ الامر الادارى العام ( التنظيمى ) اى اللوائح كقرار المجلس البلدى بفرص رسم • اذ لاشبهة فى أنه على المحاكم قبل ان تطبق لائحة من اللوائح ان تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون • فان بدا لها ما يعيبها فى هذا الخصوص كان عليها ان تمتنع عن تطبيقها •

( نقض ١٩٥٥/١/٢ طعن ٤٩ لسنة ٢٥ ق و ١٩٥٥/٣/١٠ طعن ٢٩٩ لسنة ٢٢ )

فهذا فيما يتعلق بالعلاقة الادارية من حيث شكلها ، أما العلاقة الادارية من حيث موضوعها ، فمثلها ان يكون الفرد موظفا عاما نتيجة لاداة من غير أدوات القانون العام ، كالواقع بالنسبة للموظف الفعل ، والميراث بالنسبة لبعض الطوائف فان هذا يجعل العلاقة ادارية من الناحية الموضوعية فقط لانها تحمل الفرد الى حظيرة التبعية الادارية على منبى العلاقة الناشئة • واما اذا كانت العلاقة ادارية شكلا وموضوعا كالتعيين بقرار ادارى فهذا اوضح فى ادارتها من الوجهين •

واعتبار العمل اداريا بالتبعية : هو نتيجة للاهتمام بعنصر المشروع الادارى بمعناه الشكلى . فمادام هناك مشروع فلا بد ان يرتبط الفرع بالاصل ومن امثلة هذه الاعمال . مسئولية الادارة عن المبانى والاشياء وافعال التابعين - من عاملين وغيرهم - وسائر مصادر الالتزام كالفعل المشروع ( الفضالة والاسترداد والاثراء والقانون ) وملكيته العامة وغير ذلك ، كله يعتبر من العلاقات الادارية لانه يرتبط باصل القانون الادارى ويمكن ان يكون للقانون الادارى فيها قولا خاصا وان يكون مجالا لممارسة امتيازات ادارية فيحمل الفرد الى حظيرة التبعية الادارية .

وبذلك تتكون المنازعة الادارية فى هذه الانواع الثلاثة من العلاقات : علاقة ادارية فى شكلها فقط ، وفى حدود الاداة الشكلية التى انشأتها .

علاقة ادارية فى موضوعها متى جلبت الفرد الى حظيرة التبعية الادارية سواء كانت العلاقة ناشئة باداة من ادوات القانون العام - اى باعتباره الناحية الشكلية ايضا - او لم تكن كذلك .

علاقة ادارية بالتبعية : وذلك للمرفق العام - بمعناه الشكلى - والمشروع العام عند من قال باداريته .

### معياد المرفق العام :

يقول الاستاذ الدكتور سليمان الطماوى ( القضاء الادارى - الكتاب الاول - قضاء الافاء - طبعة ١٩٧٦ ص ١٦٧ و ١٦٨ ) اننا لو فحصنا النصوص المحددة لاختصاص القضاء الادارى كما جاءت بالمواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لوجدنا ان ما نص عليه صراحة يستغرق معظم الامور التى تندرج فى اختصاص القضاء الادارى عادة ، بحيث لم يبق خارج النصوص الا مجالين :

١ - القضايا التى يرفعها الموظفون - افاء او تعويضا - بالنسبة الى الامور التى لم يرد النص عليها صراحة فى الفقرات السابقة .

٢ - دعاوى التعويض عن الاعمال المادية الضارة التى تقوم بها جهة الادارة اذا لم تكن تنفيذاً مباشراً لقرارات ادارية .

ويتعين على مجلس الدولة - فى ظل القانون الحالى - ان يسحب اختصاصه الى هذين المجالين وفقاً للمعيار العام الذى يقرره فى هذا الخصوص . ونرى ان المعيار فى هذا المجال لايد وان يرتبط بحكمة قيام القضاء الادارى المتخصص . فالقضاء الادارى انما وجد ليطبق قانوناً خاصاً على علاقات متميز ، لا تصلح لها قواعد القانون الخاص . ولهذا فان مناهج خضوع المنازعات التى لم يرد النص عليها صراحة فى القانون - لاسيما المنازعات المتعلقة بالاعمال المادية التى تقوم بها الادارة - ان تخضع لقواعد القانون العام . وهى لن تخضع لقواعد هذا القانون الا اذا اتصلت بنشاط مرافق تسييره الادارة وفقاً للقانون العام . ومن هذا القبيل جميع المرافق الادارية ، سواء تبعت لاحدى الوزارات مباشرة او منحت الشخصية الاعتبارية فاصبحت من قبيل الهيئات العامة . اما المرافق الاقتصادية ، فان المسلم به ان نشاطها يخضع للقانون الخاص . ومن ثم فلا محل لان تعرض منازعتها على القضاء الادارى . وكل هذا ما لم ينص المشرع على خلاف ذلك .

#### معيار القانون الواجب التطبيق :

وتأخذ الاستاذة الدكتور سعاد الشرقاوى فى تحديد مدلول المنازعة الادارية بمعيار القانون الواجب التطبيق على المنازعة . وتعتبر المنازعة ادارية اذا كانت الخصومة القضائية التى يثيرها المدعى تحتم تطبيق قواعد القانون الادارى المستقلة عن قواعد القانون المدنى : ( القضاء الادارى - طبعة ١٩٨٤ - ص ٢٢٤ وما بعدها ) وترى الدكتورة سعاد الشرقاوى ان معيار القانون الواجب التطبيق يعتبر معياراً منطقياً لان المشرع جعل مجلس الدولة مختصاً بالمنازعات الادارية رغبة فى تخصيص جهة قضاء تطبيق قواعد قانونية غير تلك الواردة فى القانون المدنى .

وتسجل الدكتور سعاد الشراوى ان كيفية تطبيق معيار القانون الواجب التطبيق معنى يتطور منذ عام ١٩٧٢ فى احكام مجلس الدولة السابقة على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ كان القضاء الادارى يطبق معيار القانون الواجب التطبيق متبعا منهجا تحليليا فكان يحكم بان المنازعة ادارية اذا كانت المنازعة تستدعى تطبيق قواعد القانون الادارى ، ولذا فهو يلجأ الى القرار الادارى او الموظف العام او العقد لادارى كمعايير مكملة ومرشدة الى ضرورة تطبيق قواعد مختلفة عن القانون المدنى .

وهذا المنهج التحليلي يختلف عن المنهج التاصيلي الذى يؤدى الى اتساع اختصاص مجلس الدولة .

ومؤدى المنهج التاصيلي المتبع فى فرنسا ان ينظر الى النشاط الذى ينتمى اليه العمل محل البحث ، فاذا كان هذا النشاط اداريا ، أى مرفقا عاما مثلا ، يدار بأسلوب القانون العام ، فان العمل المنتسب الى هذا النشاط يعتبر عملا اداريا ، وإى منازعة تنور بشأن هذا النشاط تعتبر ادارية ولو لم تستوجب تطبيق قواعد مستقلة عن القانون المدنى .

اما بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ناصا على اختصاصه بسائر المنازعات الادارية ، فقد بدأ مجلس الدولة بخطوات منحطة تحت تأثيرا لوضع المستقرة قبل ١٩٧٢ بحيث لم يكن يتوسع فى مفهوم المنازعة الادارية . فلم يكن يميل فى احكامه الصادرة فى السبعينيات وحتى سنة ١٩٨١ الى ادخال المنازعات الناشئة عن الاعمال المادية فى اختصاص مجلس الدولة . كما ان محكمة القضاء الادارى ذهبت الى ان الطعن فى قرار النقل المكاني للموظف العام لا يعتبر منازعة ادارية ، وهى فى قضائها هذا كانت تستصحب الاوضاع السابقة على صدور قانون سنة ١٩٧٢ .

الا انه ابتداء من سنة ١٩٨١ بدأ مجلس الدولة ينتهج سياسة جديدة سميتها العامة التوسع فى مفهوم المنازعة الادارية .

ولتوضيح سياسة مجلس الدولة قبل وبعد سنة ١٩٨١ بصدد تحديده لمفهوم المنازعة الادارية نبين موقفه مسألتين هامتين :



الاولى : متعلقة بدعاوى التعويض عن الاضرار الناشئة عن الاعمال  
المادية .

والثانية : متعلقة بالقرارات الادارية الصادرة فى سائر المسائل  
الوظيفية .

( ١ ) دعاوى التعويض عن الاضرار الناشئة عن الاعمال المادية المنسوبة  
الى الادارة :

فيما يتعلق بالاعمال المادية المنسوبة الى الادارة نجد ان حيثيات  
حكم ٢٧ يناير سنة ١٩٧٣ الصادر من المحكمة الادارية العليا يؤدى  
بطريق غير مباشر الى استنتاج اتجاه المحكمة الى عدم اعتبار دعوى  
التعويض عن الاضرار المترتبة على الاعمال الادارية المنسوبة الى الادارة من  
المنازعات الادارية .

وفى نفس الاتجاه حكمت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر  
فى ٩ من فبراير سنة ١٩٨٠ بان اختصاص مجلس الدولة بدعاوى المسؤولية  
منوط بتعلقها بمنازعة ادارية ومن ثم يتعين أن ينجم الضرر عن عمل ادارى .  
وخلصت من ذلك الى ان لا اختصاص للقضاء الادارى بدعاوى المسؤولية  
عن الاعمال المادية الضارة التى تصدر من الجهة الادارية او من احد  
موظفيها .

على ان الدكتور سعاد الشراوى ترى ان هذا التعميم غير سليم .  
اذ يتعين فى تحديد اختصاص مجلس الدولة التمييز بين نوعين من الاعمال  
المادية التى ترتب عليهما اضرار للخير : (أ) اعمال مادية ناشئة عن ادارة  
مرفق عام وبالتالى لا نظير لها فى علاقات الافراد العاديين بعضهم ببعض وهذه  
الاعمال اذا ترتبت عليها اضرار فان دعوى التعويض عنها تدخل فى  
اختصاص مجلس الدولة ، لان المنازعة فى هذه الحالة تعتبر منازعة ادارية  
حيث انها تستندى تطبيق قواعد القانون الادارى المستقلة عن القانون  
المدنى ، (ب) واعمال مادية شبيهة بالاعمال المادية التى ياتيها الاسراد فى  
علاقاتهم بعضهم ببعض ويواجهها القانون المدنى ويضع لها حلولا ، وهذه

الاعمال تدخل المنازعات المتعلقة بها فى اختصاص القضاء العادى لانها لا تستدعى تطبيق قواعد قانونية مختلفة عن قواعد القانون المدنى . وهذا كله تأسيسا على معيار القانون الواجب التطبيق الذى اسهبنا فى شرحه فيما سبق .

وقد بدأ مجلس الدولة يسير فى الاتجاه الصحيح - فى نظر الدكتوروة سعاد الشرقاوى - ويتوسع فى تفسير معنى المنازعة الادارية ويحدد اطارها تحديدا مبررا تبريرا سليما ، مع بداية الثمانينات .

ففى حكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٨١ قررت المحكمة الادارية العليا مبدأ هاماً مؤداه ان طلب التعويض عن الاعمال المادية التى تحصل بادارة مرفق عام يتبع اساليب القانون العام فى ادارته يدخل فى معنى المنازعة الادارية ، وبالتالي يختص به مجلس الدولة .

وتؤيد الدكتوروة سعاد الشرقاوى هذا الحكم للمحكمة الادارية العليا الذى يتضح من ثنايا حيثياته اعتدادها بالقانون الواجب التطبيق على المنازعة ، واعتمادها على المناخ العام الذى يؤدى فيه النشاط الادارى ، للحكم على طبيعة المنازعة وتكييفها بانها منازعة ادارية مادامت قد نبتت فى حقل القانون العام وتحت مظلته .

#### (ب) قرارات نقل الموظفين نقلا مكانيا والقرارات الوظيفية الاخرى .

وسيرا فى نفس الاتجاه نحو توسيع مضمون المنازعة الادارية حكمت المحكمة الادارية العليا فى ٣ مايو سنة ١٩٨١ باعتبار الطعن فى قرارات النذب والنقل المكاني وكذلك كل القرارات المتعلقة بسائر المسائل الوظيفية منازعات ادارية .

تصويبات

كلمة الى القاري ..

ناسف لهذه الأخطاء المطبعية ...

فالكمال لله سبحانه وتعالى ...

الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب	الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب
الاحمال	١/١٠	الأعمال	استهدفه	١٥/١٦٧	استهدفه
العاميين	١٦/٣٣	العامين	جدواه	٣/١٧١	جدواه
تحصيل	٨/٤٤	تحمل	فالمشروع	١٣/١٧٤	فالمشروع
تحويل	٣/٦٥	تحويل	الصادر	٥/١٧٧	الصادرة
العليا	٨/٩٩	تحلف	الطعن	٨/١٧٨	تحلف
صور	١٤/٩٩	صدر	مخالفة	٧/١٧٩	مخالفة
قبل	١٦/٩٢	قبييل	اساءة استعمال		
القائمة	١٨/٩٢	القائمة	السلطة	٩/١٧٩	يحلف
محموا	١٠/١٠٠	محمودا	المادة	١١/١٧٩	تحلف
تندرج	١٦/١٠٠	تندرج	لنظر	١٦/١٨٠	ينظر
يفلق	٤/١٠٣	يتعلق	لا تكفى	٣٦/١٨٠	لاكتفى
بسترداد	٢١/١٠٣	باسترداد	للموظفين	٢٩/١٨٠	بالموظفين
الادارى	٧/١٠٥	الادارى	الوظيفية	١١/١٨٢	الوظيفة
وتوقيلا المحذور	٢٢/١٠٨	وتوقيا محذور	وزوجه	٣/١٨٥	زوجته
الطلبية	١٢/١١٥	الطلبات	صابقة	٥/١٨٥	السابقة
القرار	١٣/١١٥	القرار	هذه	٢٤/١٨٥	هذا
قائدوه	٤/١١٨	قواعد	ينسطب	١٣/١٨٧	ينسبط
يقاف	١٢/١١٨	ايقاف	عوى	٢٤/١٨٨	دعوى
١٩٥٩	٨/١٢٤	١٩٤٩	نطق	٢٥/١٨٨	نطابق
تضييقه	١٦/١٣٠	تضييقه	ن	١/١٩٢	أن
باعفاء	٥/١٣٤	باعضاء	دائل	٢٧/١٩٢	دائمة
للمراقبة	١٣/١٤١	للمرافعة	سطر كامل	٢١/١٩٧	يحذف مكرر
عوم	٥/١٤٦	علم	لعام	١١/٢٠١	لعام
اذختصاص	١٩/١٥٠	الاختصاص	بمصلحة	٢٠/٢٠٠	بمعاملة
الواردة	٢٥/١٥٢	تشطب	الرحنة	١٣/٢٠١	الرحنة
لقانون	٣٠/١٥٦	القانون	تقديبيا	١٢/٢٠٣	تاديبيا
			عتذار	٨/٢١٠	اعتذار

الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب	الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب
يستحقها	١٨/٢١٤	يستحقها	دعت	٢٠/٢٦٠	دامت
طعن ١٦٥٩	٢٥/٢١٤	طعن ١٦٥٩	عن	٥/٢٧١	عند
لسنة ق		لسنة ٢ ق	اللجنة	٩/٢٧١	اللجنة
١ ٥٩	٣/٢١٧	١٩٥٩	تلك	١٩/٢٧٤	تكن
الارارى	٣/٢١٩	الادارى	تسلم	١١/٢٧٥	تسلب
بالاراة	٤/٢٢٢	بالادارة	يتعلين	٢١/٢٧٥	يتعلق
وبسبه	٢٦/٢٢٢	وبسببه	روقم	٢٢/٢٧٦	رقم
١٦٥	١٥/٢٢٣	١٦٥ لسنة	تطبيقا	٣/٢٨٠	تطبيقا
الارارى	٢١/٢٢٣	الادارى	تخرج	١٩/٢٨٦	تخرج
الارارى	١١/٢٢٤	الادارى	أوعيد	١٥/٢٩٢	أعيد
الارارى	١١/٢٢٤	الادارى	وقت	١٧/٢٩٢	وقف
الارارى	٦/٣٢٥	الادارى	العليات	٢١/٢٩٣	العليا
مدت	١٦/٢٢٦	مدة	رم	٢١/٢٩٤	ورقم
حدهما	٢٢/٢٢٦	ضدهما	تنفيذ	٣/٢٩٥	تنفيذه
يلخص	١١/٢٢٨	يخلص	ولتصرف	٤/٢٩٥	والتصرف
يشخص	١/٢٣٦	يشخص	الحراسة	٣/٢٩٦	الحراسة
الارارى	١/٢٣٨	الادارى	الواضحة	١٧/٢٩٦	الواضحة
الارارية	٨/٢٣٨	الادارية	نصر	٢٤/٣٠٦	نص
بعد	٧/٢٤٠	بعدم	قرض	١/٣١٦	فرض
الضعيف	١٣/٢٤٦	الضعيف	الفصل	٢٦/٣١٩	الفصل
ينصف	١١/٢٤٧	ينصب	لقضاء لادراى	١٥/٣٢٠	القضاء الادارى
الكان	١٦/٢٤٨	امكان	الناصر	٢٥/٣٢٣	الناصر
الموظفون	١/٢٥٥	الموظفون	وحدات	١٨/٣٢٧	وحدات
صق يحا	٢/٢٥٧	صريحاً	الفصل	٦/٣٣٠	الفصل
يمنح	٦/٢٥٧	يمنح	أو	٢٥/٣٣٣	أول
يقيدن	٢٦/٢٥٧	يقيدن	المختة	١٥/٣٣٥	المختصة
للتحديد	١٩/٢٥٨	للتحديد	الواقعة	٦/٣٣٧	الواقعة
المال	٢٢/٢٥٨	المال	١٧٢	٤/٣٣٨	١٩٧٢
تمتنع	١٢/٢٥٩	تمتنع	المعطون	١١/٣٣٩	المعطون
مطلعة	١٢/٢٥٩	مطلقة	اختصاص	٢/٣٤٠	اختصاص

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
التعويض	١٨/٣٤١	التعرض	الاصلاح	٢٠/٣٨٤	للاصلاح
بوضعها	١٠/٣٤٣	بوصفها	وتتأى	٦/٣٨٥	وتتأى
ينقعد	١٥/٣٤٧	ينعقد	علمه	٥/٣٨٩	عامة
١٩٣	٢٠/٣٤٧	١٩٧٢	لقم	٢٢/٣٨٨	رقم
لوقوف	١٠/٣٥٦	لوقوف	يتفرغ	١/٣٩٩	يتفرغ
ولا	٢٣/٣٥٨	لا	تجمع	٢٠/٣٩٩	تجمع
من الثلاثية	٤/٣٥٩	من اللجنة	والموضوعى	١٤/٤٠٠	والموضوعى
فى	١٩/٣٥٩	مكررة	يفرع	٤/٤٠١	يفرع
الأقل الا يحق	٢٢/٣٥٩	الأقل على	نثور	١/٤٠٣	نثور
بينه	١٩/٣٦٣	بهيئة	الاتصا	١٦/٤٠٥	الاتصا
وعرضت	٢٤/٣٦٤	وعرضت	ملس	٢٣/٤١٧	ملس
مسبب	٢٣/٣٦٨	مسبب	وجود السطر	١٤/٤٢٠	حذف السطر
الذى	١٨/٣٦٩	الذين	قا ن مجلس	١١/٤٢٦	قانون مجلس
ميعاد	١/٣٧٠	الميعاد	المؤرخ	٧/٤٢٨	المؤرخ
التعوض	٢٦/٣٧٣	التعرض	اختصاصه	٢٠/٤٣٠	اختصاصه
كامية	٢٥/٣٧٣	كاملة	الاستثنائية	٢٧/٤٣٣	الاستثنائية
بطبيعة	٨/٣٧٤	بطبيعته	ممتعا	٢/٤٣٦	ممتعا
القانون	١٣/٣٧٤	القانون	ولاثيا	١٨/٤٣٦	ولاثيا
وتفتيش	١٨/٣٧٤	وتفتيش	أمام	٤/٤٤٣	أمام
ضره	١٢/٣٧٦	ضربه	كمحكمة	١٤/٤٥٤	كمحكمة
يحذف من	١٥/٣٨١	يضاف من: بعد	المصروفات	١٩/٤٥٩	المصروفات
( بطلب الفاء		( الى القضاء )	اختصاص	١٧/٤٨٣	اختصاص
تلك القرارات		الادارى يعتبر	تأويله	٢٠/٥٣٥	تأويله
على أن يقدم		نوعا من التظلم	متجاوزا	٢٧/٥٤٥	متجاوزا
التظلم فى ميعاد		الوجوبى الذى	بالنسبة	١٦/٥٤٦	بالنسبة
معين الى (		شرطه الخارج	مرتبته	١٧/٥٤٦	مرتبته
الزم	١١/٣٨٤	الزام	الثابت	٢٥/٥٤٦	الثابت
			اللزوم	١٨/٥٤٩	اللزوم

الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب	الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب
لنص	١١/٥٥٣	لنص	قواعد	٣/٦٦٦	القواعد
النيا بية	١٤/٥٦٤	النيا بية	لمخالفة	١٢/٦٦٧	مخالفة
رقم	٦/٥٦٥	مسطوب	القانون	١٢/٦٦٧	قانون
لنص	٢٢/٥٧٣	لنص	اخلال	١٥/٦٦٧	اخلا لا
اختصاص	٢٠/٥٧٦	الاختصاص	وظيفة	١٥/٦٦٧	وظيفته
القانون	٢٧/٥٨٤	القانوني	مخزن	١٦/٦٦٧	مسطوب
طل	٦/٥٨٥	طل	ورئيس	١٨/٦٦٧	رئيس
عذر	١٣/٥٩٥	عذر	التحقق	٢٠/٦٦٧	التحقيق
والهيات	٦/٥٩٦	والهيئات	بتوقيه	٢٥/٦٦٧	بتوقيفه
انها	١٨/٥٩٩	انهاء	أولى	٥/٦٦٨	أدى
سلسلة	١٧/٦٠٧	لسنة	نأسف لوضع نصف السطر مقلوب ١٠/٦٧١		
بوجبات	٨/٦١٣	بواجبات	المدينة	١٧/٦٧٣	المدينة
التقريرية	١٢/٦١٣	التقصيرية	الموقفة	٢٠/٦٧٣	الموقمة
وشركات	٢٢/٦١٥	والشركات	لا يقتصر	٨/٦٧٥	لا يقتصر
والجتمهيات	٢٣/٦١٥	والجتمعات	ينظر	١٧/٦٧٩	بنظر
بتأديبية	٣/٦٣١	بتأديبه	عله	٢/٦٨٠	عمله
الموقوف	٦/٦٣٦	الموقوف	انهام	٢٣/٦٨٠	اتهام
اختصاص	١٦/٦٥٠	اختصاص	تحقيق	٤/٦٨١	تحقيق
بسبب	١٩/٦٥٩	بسبب	حكها	١/٦٨٢	حكها
طلاب	١٠/٦٦٠	طلب	البطائع	٨/٦٨٢	البضائع
محقت	١٠/٦٦٠	لحقت	طبعا	١٣/٦٨٧	طنطا
الخرق	٨/٦٦٢	الخطا	لاويثا	١٦/٦٩١	ولايتها
فيقن	٢٢/٦٦٣	فقمين	١٧	٦/٦٩٣	١١٧
ويحتلها	٢٢/٦٦٣	وتحليها	١٧	١٥/٦٩٣	١١٧
ولا	٢٠/٦٦٤	ولاية	مطر الطعن	٤/٦٩٩	مسطوب
وبالحالته	٦/٦٦٥	وبالحالته	لسنة ق	٦/٧٠٠	مسطوب
المخلقة	١٣/٦٦٥	المخالفة	العلة	٢٠/٧٠١	العامة

---

رقم الإيداع ١٩٨٦/٤٧٣٥

---

---

مؤسسة البعثتاني للطباعة  
٦ شارع البرماوى - ناصية المحروسة - حدائق القبة - القاهرة





## فهرس تفصیلی

### ( الجزء الثاني )

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب محتويات المؤسسة
٥	اختصاص قلممسان
٨	الفصل الأول - ما يخرج عن اختصاص القضاء الإداري
٨	أولا - عدم اختصاص القضاء الإداري بأعمال السيادة ( القوانين المانعة من التقاضي )
٣٩	ثانيا - عدم اختصاص القضاء الإداري بإلقاء القرارات الصادرة قبل إنشاء مجلس الدولة
٤١	ثالثا - عدم اختصاص القضاء الإداري ( قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) بما لم يرد النص على الاختصاص به
٥٠	رابعا - عدم الاختصاص بمنازعات لا تدشبا بحكم الوظيفة العامة
٦٨	خامسا - عدم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق القرار الإداري
٨٥	سادسا - عدم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق العقد الإداري
٨٧	سابعا - عدم الاختصاص بمنازعات ناشئة عن الحجز الإداري
٨٨	ثامنا - عدم الاختصاص بمنازعات لم يرد غير المجال الإداري
١٠٦	تاسعا - عدم الاختصاص ( قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) بدعاوى التمويض عن قرارات لم ينص على الاختصاص بالتمويض منها

- عاشرا - عدم الاختصاص بمسائل أخرجت عن اختصاص القضاء الإداري . ١٠٧
- حادي عشر - عدم الاختصاص بشئون القضاء . ١١٥
- ثاني عشر - عدم الاختصاص بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة . ١٣٠
- ثالث عشر - عدم الاختصاص بشئون قيد المحامين وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم وتأديبهم . ١٤١
- رابع عشر - عدم الاختصاص ( قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ) بقرارات الجائعات بالنسبة لطلابها . ١٤٢
- خامس عشر - عدم الاختصاص بشئون القوات المسلحة والمحاكمات العسكرية . ١٤٨
- سادس عشر - عدم الاختصاص بقرارات الترقية إلى الدرجات العليا ( في ظل العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ) الملغى بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٦ . ١٦٩
- سابع عشر - عدم الاختصاص بقرارات لجان تقدير إيجارات الأراضي الزراعية ولجان الاستئناف ( قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ) . ١٧٥
- الفصل الثاني - ما يدخل في اختصاص القضاء الإداري ١٧٨
- الفرع الأول - مجلس الدولة أصبح القاضي العليم للمنازعات الإدارية . ١٧٨
- الفرع الثاني - في شئون الموظفين . ١٩٠
- أولاً - ارتباط الاختصاص بتوافر صفة الموظف العام . ١٩٠

الصفحة	الموضوع
٢١٣	ثانيا - دعاوى التسوية
٢٣٠	ثالثا - دعاوى الالفاء
٢٨٢	الفرع الثالث - فى غير شئون الموظفين
٢٨٢	اولا - دعاوى الافراد والهيئات
٢٨٨	ثانيا - دعاوى الجنسية
٣٩٣	ثالثا - دعاوى العقود الادارية
٤١١	الفرع الرابع - دعاوى التمريض
٤٢٩	الفصل الثالث - توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الادارى *
٤٢٩	اولا - احكام عامة فى توزيع الاختصاص
٤٥٥	ثانيا - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا
٤٦٠	ثالثا - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية
٥١١	رابعا - توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية
٥٤٧	خامسا - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية
٥٤٠	سادسا - توزيع الاختصاص بين القضاء الادارى والقضاء المدنى
٥٤٨	سابعا - مسائل متنوعة فى توزيع الاختصاص
٥٥٦	الفصل الرابع - اختصاص المحاكم التأديبية



## مستابقة أعمال السجل التأمينية للموسوعات

( حسن الفكهياني - محام )

خلفاء أكثر من أربع قرون مضى

---

### أولاً - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
الجزء الأول ،

٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
الجزء الثاني ،

٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
الجزء الثالث ،

٤ - المدونة العمالية في قوانين إصابات العمل ،

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية ،

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى ،

٧ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل ،

٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية ،

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية ،

### ثانياً - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة ) ،  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعمل برأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ( ١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوروبية ) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ جزء - ٣٠ آلاف صفحة ) .  
نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٧٨ ) .

وتتضمن عرضا حديثا للتواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين - ألفين صفحة ) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) .

( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء - ألفين صفحة ) ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ )

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٢٧ جزء ) .  
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - **الموسيط في شرح القانون المدني الأردني** : ( ٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشرعة الاسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - **الموسوعة الجنائية الأردنية** : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - **موسوعة الادارة الحديثة والحوافز** : ( سبعة أجزاء - ٧ آلاف

صفحة ) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الادارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - **الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء** : ( ٢٥ مجلدا - ٢٠

الف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - **التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي** : ( جزءان ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : ( ثلاثة أجزاء ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترحتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا ( ٢٥ جزء مع الفهارس ) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة ( بالكلمة والصورة ) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكمة الادارية

المعليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٤٩٦ حتى عام ١٩٨٥ ( حوالى ٢٠ جزء ) .







# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكهاني - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلي - القاهرة**

